جامعة الجزائر3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

المؤسسة العسكرية والتحولات السياسية في مصر (2011-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة الباحثة:
– عبـاس سهام

إشراف الأستاذ الدكتور:
– لعروسي رابح

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د سمارة نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسـا
أ.د رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
د.حمور أسيا	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
أ.د كبير سيد أحمد	أستاذ التعليم العالي	(م.و.ع.س)	مناقشا
أ.د درويش جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مناقشا
أ.د ريحي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة الجزائر3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

المؤسسة العسكرية والتحولات السياسية في مصر(2011-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة الباحثة:
– عبـاس سهام

إشراف الأستاذ الدكتور:
– لعروسي رابح

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د سمارة نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسـا
أ.د رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د.حمور أسيا	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
أ.د كبير سيد أحمد	أستاذ التعليم العالي	(م.و.ع.س)	مناقشا
أ.د درويش جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مناقشا
أ.د ريحي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

(سورة البقرة، الآية: 32)

كلمـة شـكر وعرفــان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز وإتمام هذا العمل البحثي وأن أنفع به وينفع الأخرين

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "**العروسي رابح**" لقبوله الإشراف على هذا العمل وحرصه العلمي وتوجيهاته السديدة مما أثرى مساري البحثي ووجّهني نحو الطريق الصحيح، كما لا يفوتني أن أعبر له عن امتناني العميق لوقته وجهده وملاحظاته القيّمة والبناءة التي ساعدتني على إخراج هذا العمل بالصورة التي هو عليها، فله مني كل الشكر والعرفان، متمنيةً له دوام الصحة والتوفيق ومزيداً من النجاح في مسيرته الأكاديمية.

وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل مما سيساهم في إثرائه بالتأكيد.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري لزملائي الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة جيجل على تشجعيهم ومساندتي طوال مشواري البحثي سواء بالنصيحة الصادقة أو بالرأي والتوجيه أو بمدّي بالمراجع التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتورة بوالريب خديجة والدكتورة قندوز فتيحة فلهم مني كل التقدير.

إهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله

إلى أبي العزيز قدوتي ومعلمي الأول أطال الله في عمره

إلى زوجي الكريم رفيق دربي الذي كان سندا عظيما لي في مسيرتي العلمية

إلى أخي وأخواتي وأولادهم سندي في هذه الحياة

إلى عائلتي جميعا

إلى كل من شجعني ومدّ إلي يد العون لكي يرى هذا العمل البحثي النور

إلى زملائي الأساتذة وطلبتي الأعزاء بجامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل

إلى كل من اجتهد وثابر ويفكر ويبحث للإرتقاء بالعلم

سهـام

ملخص الدراسة

ملخص:

تعد المؤسسة العسكرية إحدى المكونات الأساسية لأيّ نظام سياسي وقد أثارت إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية المدنية اهتمام الباحثين والمتخصصين في مجال السياسة المقارنة، وقد زاد الاهتمام بفهم وتحليل العلاقة بين الطرفين المدني والعسكري لاسيما بعد بروز ظاهرة التدخلات العسكرية في الشأن السياسي وصلت في بعض الحالات إلى السيطرة على صنع القرار السياسي أو التاثير فيه، وعليه تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى الركائز الأساسية للدولة المصرية منذ تأسيسها في عهد محمد علي باشا وبروزها كفاعل محوري في الحياة السياسية منذ 1952، حيث تُشكل الحالة المصرية تجربة مرجعية مثيرة للاهتمام عندما يتعلق الأمر بدراسة العلاقات بين المدنيين والعسكريين وتدخل هذه الأخيرة في الحكم في سياق تغيب عنه تماما مفهوم الرقابة المدنية لاسيما في مرحلة ما بعد 2011، وعليه تعالج هذه الدراسة إشكالية فهم الأدوار التي اضطلعت بها المؤسسة العسكرية في مصر خلال مرحلة التحولات السياسية التي أعقبت حراك 25 يناير 2011 باعتبارها المتغير الحاسم في تحديد نتائجها ومخرجاتها، وذلك من خلال مراجعة نظرية شاملة للأدبيات لاستخلاص أهم العوامل والمتغيرات المفسرة للتدخل العسكري في العملية السياسية والتي تشكل الإطار التحليلي الذي تعتمده الدراسة لفهم ورصد المحددات الحاكمة لتطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية بالوقوف على العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والدستورية التي كانت وراء تعاظم هذا النفوذ للتحكم في السلطة أو التأثير فيها حفاظا على امتيازاتها ومصالحها المؤسسية والاقتصادية مع التركيز على مسار التحولات السياسية في مصر بعد الحراك إلى غاية الإطاحة بالحكم المدني بتحليل فاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية من خلال دراسة وتحليل الوسائل والآليات التي اتبعتها في التعامل مع أهم التطورات التي حدثت للحفاظ على النظام القائم منذ 1952، وتسليط الضوء على تأثير الأدوار السياسية للمؤسسة على بنية السلطة ومسار الانتقال الديمقراطي وموازين القوى داخل الدولة.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية لطالما مثلت دعامة قوية للحكم السلطوي لعقود طويلة رغم ما تعرضت إليه من تقلبات في تاريخ علاقاتها بالأنظمة السياسية وبعد حراك يناير 2011 كان من المفروض أن يحدث تحول جذري في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية لكن بحكم موقعها المحوري في السلطة، ونفوذها المتغلغل في مفاصل الدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا جعلتها القوى الأهم في المعادلة السياسية فضلا عن قدرتها الكبيرة على التكيف والتأقلم مع التطورات السياسية من خلال تغيير تحالفاتها وانتهاز الفرص وبرز ذلك جليا في استغلالها الانقسامات العميقة على المستوى السياسي وغياب قوى مدنية متلاحمة وعجزها عن إدارة العملية الانتقالية وبناء توافق على مسار انتقالي تحقق تحولا سلسا وسليما نحو النظام الديمقراطي، وعلى إثر ذلك عادت المؤسسة العسكرية إلى المشهد السياسي لتحكم مصر مباشرة من خلال إعادة إنتاج نظام حكم عسكري سلطوي يتحكم فيه الرئيس السيسي ونخبة ضيقة من أفراد

أسرته والموالين له وتؤدي فيه المؤسسة العسكرية دور الوصيّ في حماية النظام والحاكم فضلا عن ازدياد نفوذها السياسي وتوسع أدوارها الاقتصادية، مما حولها إلى فاعل سياسي وطرف في الصراع السياسي على السلطة والفاعل الاقتصادي الرأسمالي الأول والرئيسي ما غير المشهد السياسي مخالفا توقعات وآمال المصريين ما بعد الحراك، وبذلك ضاعت على مصر فرصة تاريخية لإحداث تحول ديمقراطي والقطيعة مع النظام وبناء مؤسسات ديمقراطية وبسط السيطرة المدنية على كامل مؤسسات الدولة.

Abstract:

The military institution represents the core element of any political system; the nature of its relationship with the civilian political authority has long attracted the attention of the researchers and the experts in the comparative political systems, and this interest in civil-military relations has been intensified, particularly with the rise of the military interventions in the political matters, where in some instances, it escalated to full control and influence over the political decision-making. Thus, the military institution is considered as a fundamental pillar of the Egyptian state since its establishment during the reign of Mohammed Ali Basha, and has functioned as a key actor since 1952. As such, the Egyptian case constitutes a significant empirical reference for understanding the civil-military relations and the military intervention in governance, within a context marked by the near total absence of the civilian control, notably in the post-2011 period.

Accordingly, the present study addresses the role undertaken by the Egyptian military institution throughout the post-25 January 2011 political transition, treating it as the pivotal factor governing the results and the outcomes of that transitional phase, through a theoretical review of the relevant literature to identify the main explanatory factors and variables behind the military interference in political matters, thereby establishing an analytical framework through which the study analyzes and monitors the determinants governing the development of the military institutions' political power, by exploring the historical, economic, political and constitutional factors that drove the consolidation of the military power, enabling it to dominate or shape the political decision-making to preserve its institutional and economic privileges, paying particular attention to the sequence of the political transitions in Egypt following the uprising up to the removal of the civilian leadership, by analyzing the effectiveness of the political role of the military institution through the study and analysis of the means and mechanisms it employed to manage the major developments to preserve the existing system since 1952, and examining the influence of the institutional political roles of the structure of the state, democratic transition process and the balance of forces within the state.

The study concludes that the Egyptian military has remained the key pillar of the authoritarian governance over the course of decades, even as its relationship with the political regimes has undergone periodic fluctuations The January 2011 uprising raised hopes for a profound transition in the civil-military relations, nevertheless, the military's central position within the corridors of powers, coupled with its extensive and entrenched influence across the political, security and economic structures, it remained the dominant force in the political equation. Furthermore, the military significant capacity for adapting to political developments by reshaping alliances and seizing opportunities. This was particularly evident in its ability to exploit the deep political divisions, the absence of the cohesive civil society, and the failure to manage the transitional process or establish consensus on a pathway that could achieve a seamless and stable transition to democracy.

Following its return to the political stage, to assert direct governance over Egypt, reconstructing an authoritarian military regime dominated by President Sisi and a select elite of his family members and loyalists, with the military serving as the guardian of the regime and the ruler, besides its political influence and economic roles, that rendered the military as a major actor and a principal participant in the contest for power, as well as the foremost capitalist economic actor, reshaping the political scene contrary to the post-uprising expectations and hopes of the Egyptians. Consequently, Egypt missed a historic opportunity to achieve a democratic transition, sever ties with the former regime, establish democratic institutions and consolidate the civilian authority over all the state institutions**.**

خطة الدراسة

مقدمـة

الفصل الأول: المؤسسة العسكرية والتحول السياسي: مقاربة معرفية

المبحث الأول: ماهية المؤسسة العسكرية

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني: سمات وخصائص المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: الأدوار التقليدية والجديدة للمؤسسة العسكرية

المبحث الثاني: الدلالات المعرفية والنظرية لمفهوم التحول السياسي

المطلب الأول: مفهوم التحول السياسي

المطلب الثاني: دوافع وأنماط التحول السياسي

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتحول السياسي الديمقراطي

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في المفهوم والاتجاهات النظرية

المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة وتحليل العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية في النظم غير الديمقراطية

الفصل الثاني: نشأة وتطور دور المؤسسة العسكرية في مصر قبل 25 يناير 2011: المحددات والمؤشرات

المبحث الأول: بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية المصرية: من بناء الدولة إلى الهيمنة وترسيخ النفوذ السياسي

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية في مصر: منذ محمد علي حتى ثورة الضباط الأحرار 1952

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في مصر

المطلب الثالث: العقيدة العسكرية للجيش المصري: الثابت والمتغير

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي في مصر (1952-2011)

المطلب الأول: تطور دور المؤسسة العسكرية في الدساتير المصرية قبل 2011

المطلب الثاني: تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية

المبحث الثالث: تطور الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية قبل 2011

المطلب الأول: تطور الاقتصاد العسكري المصري: المظاهر والآليات

المطلب الثاني: المساعدات العسكرية الأمريكية: طبيعتها وتأثيراتها

الفصل الثالث: إدارة المؤسسة العسكرية للمرحلة الإنتقالية في مصر بعد الحراك الشعبي 2011-2013: المسار والأليات

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر: دراسة في الدوافع والفواعل والمواقف الخارجية

المطلب الأول: الحراك الشعبي في مصر: قراءة في الدوافع والسياق التاريخي للأحداث

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في الحراك الشعبي

المطلب الثالث: استجابة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي

المطلب الرابع: المواقف الدولية من الحراك الشعبي

المبحث الثاني: ملامح إدارة المؤسسة العسكرية المصرية للمرحلة الإنتقالية

المطلب الأول: أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوى السياسية المدنية

المبحث الثالث: الصدام بين رئاسة محمد مرسي والمؤسسة العسكرية يونيو 2012-يوليو 2013

المطلب الأول: أزمة علاقة حكم محمد مرسي مع المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني: أزمة بناء التوافق الوطني وانقسام النخب السياسية

الفصل الرابع: الأدوار السياسية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية وانعكاساتها على عملية التحول السياسي في مصر 2013-2020

المبحث الأول: انهيار المسار الديمقراطي وعودة الحكم العسكري

المطلب الأول: تدخل المؤسسة العسكرية في 30 يونيو-3 يوليو بين رؤيتين

المطلب الثاني: أداء المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية ما بعد الإخوان المسلمين

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتحولات نظام الحكم في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في إعادة تشكيل مراكز السلطة في عهد عبد الفتاح السيسي

المطلب الثاني: طبيعة علاقة المؤسسة العسكرية بالرئيس السيسي وأثرها في إستقرار النظام

المبحث الثالث: توسع الأدوار الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وتأثير مخرجاتها على عملية التحول السياسي بعد 2011: المظاهر والدلالات

المطلب الأول: الجيش والاقتصاد في مصر: بين تصاعد الأدوار وتمدد المصالح

المطلب الثاني: تداعيات توغل المؤسسة العسكرية في المساحة الاقتصادية

الخاتمة

مقـدمــة

مقدمـــــة

أدّى نشوب الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حرب باردة إلى زيادة اهتمام الدراسات الغربية بمجال العلاقات المدنية العسكرية لاسيما في الدول النامية حديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتي كانت مؤسساتها العسكرية أكثر توجها للاهتمام بالشؤون الداخلية، وبالتالي كانت النتيجة حدوث انقلابات عسكرية في تلك الحقبة، لذا ركزت معظم أبحاث علماء الاجتماع والسياسة الغربيين على أسباب تدخل العسكريين في اللعبة السياسية ونتائج هذا التدخل، فالدول الحديثة تؤسس جيوشها من أجل الدفاع الخارجي أساسا ومع ذلك غالبا ما تنخرط هذه الجيوش في أنشطة سياسية وصنع القرار السياسي وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت لدى المؤسسة التي أنشأت من أجل حماية الدولة ضد أيّ تهديد من القوة ما يكفي لتصبح تهديد للدولة ذاتها.

في النظم الغربية الديمقراطية المعاصرة أصبحت الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية هي أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظم، وبالتالي تم بموجبه معالجة هذه الإشكالية إلى حد بعيد، أما في الأنظمة الاستبدادية فتأخذ الإشكالية العديد من الجوانب، فالحفاظ على بقائها تحتاج هذه الأنظمة باختلاف أنواعها سواء كانت تقوم على حكم الفرد أو حكم الأقلية وسواء كان الحكم مدنيا أم عسكريا إلى مؤسسات عسكرية أمنية قوية تمارس في بعض الحالات التأثير على السلطة وتؤدي أدوار مدنية تتجاوز الخطوط الوظيفية المحددة للإحتراف العسكري وفق النظريات الليبرالية التقليدية، لكن من دون أن تشكل هذه المؤسسات مصدر تهديد للأنظمة وتستهدف هذه الأنظمة كذلك السيطرة على المؤسسة العسكرية، لكن من دون المساس بمواردها وميزانيتها وقدراتها وذلك خوفا من أن يتأثر ولائها للنظام أو فاعليتها في الدفاع عن الدولة.

عاد ملف الصراع المدني العسكري على الساحة العربية من جديد بعد الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في دعم أو مواجهة ما عرف في الأدبيات الغربية والعربية بثورات الربيع العربي، وبات الحديث الأساسي يرتكز حول قضايا ترتبط بنمط العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي والدور السياسي للعسكريين لاسيما في الدول التي تشهد أنظمتها تحولات سياسية نحو الديمقراطية.

تشكل التجربة المصرية تجربة مرجعية مثيرة للاهتمام عندما يتعلق الأمر بدراسة الدور السياسي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية وبشكل أوسع العلاقات بين المدنيين والعسكريين وتدخل هذه الأخيرة في الحكم في مرحلة ما بعد 2011، لكن هنا يجب الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية تعدّ أحد الأعمدة الأساسية التي شكلت ملامح النظام السياسي منذ ثورة الضباط الأحرار والتي أفرزت تغييرات عميقة في

نظام الحكم والاقتصاد والمجتمع أبرزها إنهاء الحكم الملكي وتأسيس نظام حكم جمهوري تحت قيادة عسكرية، ومنذ ذلك الحين ظلت المؤسسة العسكرية ليست فقط قوة أمنية، بل أهم لاعب وفاعل وقوة محورية مؤثرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في الدولة المصرية لا يمكن لأيّ خصم استبعادها. هذا ما أدى إلى ترسيخ نفوذها على المستويين السياسي والاقتصادي لاسيما أن جميع الرؤساء الذين حكموا مصر قدموا من المؤسسة العسكرية بدءا من جمال عبد الناصر مرورا بأنور السادات ووصولا إلى حسني مبارك.

بعد عقود من الحكم الاستبدادي والجمود السياسي والتدهور الاجتماعي والركود الاقتصادي شهدت مصر في 25 يناير عام 2011 انتفاضة شعبية أدت إلى تحولات مهمة على صعيد الحياة السياسية والفاعلين فيها كان لها ارتدادات كبيرة على الاستقرار السياسي والمجتمعي والاقتصادي المصري كان أبرزها إرغام الرئيس حسني مبارك على التنحي وعودة المؤسسة العسكرية لصدارة المشهد السياسي باعتبارها حاكما سياسيا مؤقتا للبلاد بعد أن أعاد إحياء صورته التاريخية كحارس ومنقذ للأمة في أوقات الأزمات ، ورغم أن نفوذها في تلك الفترة ظلّ محصورا بفعل الانتفاضة الشعبية وتطلعاتها للانتقال الديمقراطي والدولة المدنية إلا أنها عملت على تعزيز سيطرتها وحضورها السياسي من خلال آليات دستورية وأثبتت طوال الفترة الانتقالية بأنها أحد اللاعبين الأساسيين الذي كان من الضروري إجراء مفاوضات معهم للحصول على السلطة والحفاظ عليها، وتمخض عن ذلك مجموعة من الانعكاسات ألقت بظلالها على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية وعلى مسار التحول، وكذا المشهد السياسي للبلاد فيما بعد أبرزها وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم مستغلة قدرتها التنظيمية وشرعيتها المجتمعية وعودة الإسلام السياسي إلى الواجهة فبرزت كفاعل مهيمن مما فاقم الاستقطاب والتجاذبات السياسية بين القوى الإسلامية والتيارات غير الإسلامية، وفي خضم هذه الأحداث لم تكن المؤسسة العسكرية المصرية بمنأى عن ما يحدث في الحياة السياسية، وأمام هذه المعطيات الجديدة في المشهد السياسي وخوفا من تغير خارطة التوازنات السياسية التي كانت ستفضي إليها عملية التحول السياسي تدخلت المؤسسة العسكرية مجددا في العملية السياسية عام 2013 مستغلة الانقسامات السياسية والدعم الجماهيري لها لعزل الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي والذي أدى إلى إيقاف المسار الديمقراطي، مما فتح المجال لها لتعود إلى الساحة السياسية باعتبارها اللاعب الحاسم في إدارة النظام السياسي مرة أخرى معتمدة على شبكة تحالفاتها الداخلية العميقة، لاسيما مؤسسة القضاء والقوى المحسوبة على نظام مبارك السابق، في ظل تأييد ودعم كبير من القوى السياسية المدنية والجبهة الشعبية، وتمكنت في نهاية المطاف عام 2014 من إعادة نظام حكم استبدادي عسكري مباشر بقيادة عبد الفتاح السيسي والذي يختلف عن الأنظمة الاستبدادية المدعومة عسكريا التي حكمت مصر منذ

عام 1952، حيث يتبع أليات واستراتيجيات تهدف إلى تركيز السلطة في أيدي المؤسسة العسكرية وضمان ولائها وعدم انشقاقها عن النظام أو الانقلاب عليه وكذا الحيلولة دون تخلي الداعمين الخارجين سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي حفاظا على استقرار النظام وترسيخ الاستبداد العسكري، فضلا على الرغم من تجاوز القوات المسلحة المصرية لأدوارها الدفاعية التقليدية ودمجها في الإطار الاقتصادي والمدني ليس بجديد إذ يعود تاريخه إلى أواخر سبعينات القرن الماضي، إلا أن ظهور الحكم العسكري المباشر أدى إلى زيادة وتكثيف مشاركة الجيش في الأنشطة الاقتصادية إلى حد لم تشهده مصر من قبل باعتبار المؤسسة العسكرية حسب تصور نظام حكم عبد الفتاح السيسي تمتلك القدرة والكفاءة على إدارة وتنفيذ المشاريع بفعالية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والواسع النطاق على نحو قادها إلى تعزيز تكوين قوة اقتصادية كبيرة موازية لاقتصاد دولة داخل دولة.

1-أهمية الموضوع:

تحاول الباحثة تقديم رؤية تحليلية مبنية على مقاربة علمية لدراسة تأثير الأدوار السياسية والاقتصادية التي تضطلع بها وتمارسها المؤسسة العسكرية على مسار التحول السياسي ومخرجاته في مصر بعد 25 يناير 2011، وتتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية على النحو التالي:

أولها: أهمية مفهوم المؤسسة العسكرية الذي يعدّ أحد المكونات الأساسية لأيّ نظام سياسي وقد أثارت إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية المدنية اهتمام الباحثين والمتخصصين في مجال السياسة المقارنة، وقد زاد الاهتمام بفهم وتحليل العلاقة بين الطرفين المدني والعسكري لاسيما بعد بروز ظاهرة التدخلات العسكرية في الشأن السياسي وصلت في بعض الحالات إلى السيطرة على صنع القرار السياسي أو التأثير فيه.

ثانيها: إنّ موجة الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية فيما يعرف في الأدبيات العربية والغربية بثورات الربيع العربي والدور الذي لعبته المؤسسات العسكرية في دعم أو مواجهة الاحتجاجات دفعت الباحثين إلى طرح تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية لاسيما في سياق التجربة المصرية باعتبار المؤسسة العسكرية ليست مجرد قوة دفاعية تقليدية بل مؤسسة متعددة الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتفاعل مع الفاعلين المدنيين في نطاق واسع، والأكثر من ذلك حافظت هذه المؤسسة على حضورها المؤسسي والاقتصادي بعد الحراك مما أدى إلى وجود تداخل غير مسبوق بين المجالين السياسي والعسكري، وهو ما أعاد تعريف حدود العلاقات المدنية العسكرية في مصر وأثره في

طبيعة توزيع السلطة داخل الدولة مما أدى إلى انتشار جدال فكري واسع في الأوساط المصرية والأكاديمية عن طبيعة وحدود الدور الذي ينبغي على المؤسسة العسكرية أن تؤديه داخل الدولة.

ثالثها: شهدت مصر عدة تحولات سياسية مست بنية النظام السياسي المصري بعد تنحي الرئيس حسني مبارك فلم يعد الحديث عن دور الجيش في انقلاب عسكري أو ثوري بل عن دوره في إطار عملية تغيير سياسي وما رافقها من إشكالات علمية على المستو ى الأكاديمي وما أفرزته من نتائج وتغييرات في مجمل المشهد السياسي لاسيما على مستوى بنية النظام السياسي الداخلية وسياساته وتحالفاته وتوازنات القوى الداخلية جعلت هذا الموضوع ذا أولوية بالغة سواء في حقل العلوم السياسية أو الحقل المعرفي للعلاقات المدنية العسكرية.

رابعها: يسهم العمل المقدم في هذا البحث في تزويد الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي وإثراء البحث العلمي بمادة علمية إضافية ذات أهمية من الناحية النظرية والمنهجية لاستكمال الجهد البحثي العلمي والمتميز الذي يتناول بالبحث والتحليل التحولات السياسية التي شهدتها مصر بعد 2011 مع تسليط الضوء على أداء المؤسسة العسكرية البارز والفاعل فيها ونمط تفاعلاتها الداخلية والخارجية في إطار السعي لترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي في الدولة.

2-أهداف الموضوع:

سعت دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- التعرف من الناحية النظرية على ماهية المؤسسة العسكرية بدراسة المفهوم وأهم الأدوار التقليدية والحديثة المنوطة بها، وكذا الاطلاع على الدلالات المعرفية للعلاقات المدنية العسكرية وتقديم عرض نظري لأهم الإشكاليات والقضايا التي تبدى حولها إلى جانب رصد أهم الاتجاهات التقليدية والحديثة المفسرة لها في مواقف نظرية متباينة وكشف أهم النماذج المختلفة لهذه العلاقات.

- تحديد وضبط الدلالات المعرفية والنظرية لظاهرة التحول السياسي مع تسليط الضوء على البحث في أسبابها الداخلية والخارجية وآلياتها وعرض أهم الأطر النظرية المفسرة لهذه العملية التي تكتشف في تحليلها عن متغيرات تفسيرية متباينة.

- رصد وتتبع العوامل أو المحددات التاريخية والسياسية والدستورية والاقتصادية المتحكمة في تعاظم وتطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية للتحكم في السلطة أو التأثير فيها في مرحلة ما قبل 25 يناير 2011 وذلك لفهم تدخلها فيما بعد والذي يمكن اعتباره إستجابة ظرفية طارئة لإعادة الاستقرار بعد 2013 أم أن البنية التاريخية تجعل من الجيش الفاعل الحاسم في الحالة المصرية.

- كشف وتتبع تاريخ نشأة المؤسسة العسكرية المصرية منذ عهد محمد علي باشا وطبيعتها وتكوينها وتركيبتها وعقيدتها وأهم هياكل هذه المؤسسة لفهم تحليل مسار التحولات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير 2011 من خلال كشف وتحليل أبرز العمليات والترتيبات والتطورات السياسية التي طرأت على البنية السياسية والدستورية وانتقال السلطة خلال المراحل المختلفة التي مرت بها والعوامل المؤثرة في كل مرحلة وتقييم تأثيراتها الإيجابية والسلبية على المسار، مع تحديد أهم الفاعلين الرئيسيين الذين قاموا بأدوار بارزة في هذه التطورات والتأثير في مساراتها وتصدر أو إعادة تشكيل المشهد السياسي بعد الحراك الشعبي.

3-مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار البحث في هذا الموضوع إلى عدة اعتبارات موضوعية وأخرى نابعة من رغبة الباحثة في محاولة الوصول إلى نتائج علمية وهادفة.

❖ **المبررات الموضوعية:**

تقوم هذه المبررات على جملة من الاعتبارات العلمية والبحثية، حيث أن طبيعة الدور المحوري الذي تشغله المؤسسة العسكرية في التاريخ السياسي المصري وما يطرحه ذلك من خصوصية تحتاج إلى دراسة معمقة لاسيما لما تمثله من عنصر حاسم في تحديد مسارات بناء الدولة وتوزيع السلطة واستقرار المؤسسات، وقد طرح خصوصية هذا الدور تساؤلات جديدة بحاجة إلى الإجابة عنها والتوصل إلى استنتاجات بخصوصها.

كما تكتسب قضية دراسة العلاقات بين الطرفين المدني والعسكري في مصر أهمية كبيرة نظرا للخصوصية التاريخية والوظيفية التي ميزت دور المؤسسة العسكرية منذ نشأة الدولة الحديثة وتأسيس الجمهورية، والحضور المتنامي لها داخل المجالين السياسي والاقتصادي وتداخل أدوارها مع المؤسسات المدنية جعل من فهم طبيعة هذه العلاقة ضروريا لتمييز بنية النظام وحدود توازناته لاسيما في مرحلة ما بعد 2011 والتي تكتسب دراستها أهمية كبيرة لفهم وتحليل التحولات السياسية العميقة التي طرأت على النظام السياسي من حيث طبيعة الحكم ودور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية والإنتقال الديمقراطي وموقع القوى السياسية التقليدية والناشئة هذا من جهة، وإعادة إحياء النقاش النظري حول موقع المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية ومدى تأثيره في مسارات صنع القرار وتوجهات الدولة للحفاظ على امتيازاتها ومصالحها والذي يساعد على تحديد التحديات والفرص أمام تطوير مؤسسات الدولة المدنية وتحقيق استقرار سياسي أكثر توازنا لما يخدم العملية الديمقراطية.

❖ **المبررات الذاتية:**

في أعقاب حراك 25 يناير 2011 شهدت مصر سلسلة تحولات سياسية عميقة ومتسارعة اعتبرها بعض الباحثين إعادة تشكيل الجمهورية الثانية بعد 2013 تختلف عن الجمهورية التي كانت سائدة ما بعد 1952، فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2011-2020 شهد النظام السياسي مراحل انتقالية اتسمت بالتقلبات الحادة وتغييرات في بنية السلطة وصعود قوى جديدة تم تراجعها، هذه التغيرات أثارت تساؤلات في مقدمتها طبيعة دور المؤسسة العسكرية داخل الدولة المصرية في إعادة المشهد السياسي وعلاقته بالقوى المدنية ومؤسسات الدولة الأخرى لاسيما القضاء والجهازين الإعلامي والبيروقراطي، وما لذلك من تأثير على حالة الانتقال الديمقراطي داخل الدولة، ويأتي اختياري لهذا الموضع انطلاقا من خلفيتي الأكاديمية في تخصص دراسات سياسية مقارنة خلال مرحلة الماجستير والذي يدخل ضمنه المواضيع الخاصة بدراسة النظم السياسية وملف العلاقات المدنية العسكرية الذي يعتبر من الاهتمامات الجوهرية لهذا الحقل نظرا لارتباطه المباشر ببنية السلطة وأنماط التحول السياسي ودور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وبناء على ذلك يمثل هذا الموضوع امتداد طبيعي لمساري العلمي الذي يوفر لي أساسا معرفيا ومنهجيا لدراسة وتحليل إشكالية الدراسة والبحث في التفاعلات بين المدنيين والعسكريين في السياقات الانتقالية.

4-إشكالية البحث:

تتمحور المشكلة البحثية حول فهم وتحليل خلفيات الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية في مصر خلال مرحلة التحولات السياسية بعد 2011 ذلك أن فهم هذا الدور يعدّ جزءا رئيسيا من مسار البحث عن آليات عمل نظام الحكم وعلاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالسلطة السياسية وموقعها بالنسبة للدولة، باعتبارها المتغير الحاسم في تحديد نتائج أو مخرجات هذه التحولات، وبرز ذلك جليا في تأثير تنامي الهيمنة السياسية والاقتصادية على بنية السلطة وموازين القوى داخل الدولة وعلى استقرار المؤسسات المدنية وقدرتها على ممارسة سلطاتها فضلا عن انعكاساتها على المسار الديمقراطي والعلاقات المدنية العسكرية وعلى الاقتصاد المصري.

وعليه سوف تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف تؤثر المؤسسة العسكرية في مسار التحولات السياسية بعد 2011 وحدود هذا التأثير في إعادة تشكيل طبيعة النظام السياسي في مصر والعلاقة بين المدني والعسكري؟

تندرج تحت الإشكالية المطروحة تساؤلات فرعية هي:

- ما هي الخلفيات التاريخية والسياسية لعلاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالسلطة السياسية؟

- كيف أدارت المؤسسة العسكرية المرحلة الإنتقالية في مصر بين 2011 و2012؟
- ما هي المتغيرات التفسيرية لعودة المؤسسة العسكرية إلى تصدر المشهد السياسي وتشكيل النظام السياسي المصري خلال الفترة 2014-2020؟
- ما هي التحولات والآليات الاستراتيجية التي اعتمدها نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعزيز واستدامة الحكم العسكري؟ وما هو تأثيرها على التحول الديمقراطي والعلاقة بين المدني والعسكري؟

5-فرضيات البحث:

للبحث في إشكالية الدراسة، وللإجابة على مختلف الأسئلة المتفرعة عنها قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

ساهمت المؤسسة العسكرية المصرية في توجيه الأحداث السياسية وإعادة تشكيل النظام السياسي بعد 2011 من خلال تعزيز دورها المؤسسي والوصائي على القرار السياسي وترسيخ امبراطوريتها الاقتصادية، مما أدى إلى إيقاف المسار الديمقراطي على نحو أدى إلى تراكم السلطة ورأس المال في يد المؤسسة العسكرية وبروز ديكتاتورية عسكرية بعد 2014 ذات أبعاد جديدة.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الثانوية التالية:

1- تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة العملية السياسية بعد 2011 لم يكن حدثا طارئا بل هو امتداد تاريخي ومتجذر منذ حركة الضباط الأحرار سنة 1952.

2- لعبت المؤسسة العسكرية الدور الحاسم في إدارة المرحلة الإنتقالية بسبب ضعف القوى السياسية المدنية وتفككها.

3- محورية الدور التاريخي والبقاء في السلطة وحماية المصالح الاقتصادية فضلا عن تراجع دور الفاعليين المدنيين هي المتغيرات التي توفر فرص أكبر لتدخل المؤسسة العسكرية المصرية في العملية السياسية والتأثير فيها.

4- اعتمد نظام عبد الفتاح السيسي استراتيجيات وآليات تكيفية لإعادة تشكيل المشهد السياسي في مصر بعد 2014 تقوم على التلاعب القانوني واستقطاب مؤسسات الدولة الرئيسية بما في ذلك توسيع الدور السياسي والإقتصادي للمؤسسة العسكرية هذا ما أدى إلى إعادة إنتاج نمط الدولة السلطوية بصيغة جديدة.

6-حدود المشكلة:

لكل بحث علمي مجال زماني ومكاني محدد يتقيد به الباحث حتى يتمكن من تحديد الإطار أو السياق الذي يتحرك ضمنه تحليلات مشكلة البحث بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وعلى قدر أكبر من الموضوعية.

❖ **الحدود الزمانية:**

تم تأسيس الجمهورية المصرية الأولى من قبل الضباط الأحرار عام 1952 بعد انقلابهم على النظام الملكي الحاكم وشغل العسكريون فيها المناصب السياسية العليا وصولا لرئاسة الجمهورية التي ظلت حكرا على العسكريين حتى قيام حراك 25 يناير 2011، وبالتالي فإن أي تغيير في هذا النظام السياسي وأي تحول نحو أيّ صيغة للحكم لا يمكن أن يحدث بمعزل عن مؤسسي الجمهورية الأولى وعليه ستغطي هذه الدراسة الفترة الزمانية ما بين عامي 2011 و2020 أين شهدت فيها مصر تحولات سياسية كثيرة بدأت بسقوط حسني مبارك ودخول البلاد في مرحلة انتقالية تخللها العنف والانقسام انتهت بانقلاب عسكري على الشرعية وعودة الحكم العسكري ، ولهذا تحتاج الدراسة الوقوف على محطات تاريخية مهمة قبل 2011 تساعدنا في تحديد موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري وفهم طبيعة التفاعلات الراهنة بين المدنيين والعسكريين وتتعلق أساسا بنشأة الجيش المصري منذ بناء الدولة الحديثة في مصر في عهد محمد علي باشا ومرورا بتطور أدواره غير التقليدية في ظل الجمهورية الأولى إلى غاية سقوط حسني مبارك.

❖ **الحدود المكانية:**

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في الحدود الجغرافية والسياسية لجمهورية مصر العربية.

7-مناهج وإقترابات الدراسة:

في إطار السعي للإجابة عن الأسئلة البحثية واختبار الفروض المطروحة اعتمدت الدراسة على بناء منهجي يتكون من عدة مناهج ومقاربات نظرية في إطار فكرة التكامل المنهجي وهي كالآتي:

❖ **المنهج التاريخي:**

يعالج هذا المنهج ظواهر تمتد جذورها إلى الماضي ويقدم تصور للظروف والمحيط الذي تحكم ميلاد الظواهر والتطورات التي لحقتها ليصل إلى استخلاص قواعد عامة تساعده على التعميم والتنبؤ.[1]

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر: دار هومة، ط4، 2002)، ص 56.

وتم توظيف هذا المنهج لفهم وتفسير مكانة المؤسسة العسكرية المصرية وتطور نفوذها السياسي للتحكم في السلطة أو تأثيرها في الحياة السياسية بعد 2011 من خلال استعراض وتتبع أحداث نشأتها وتطورها وفهم سياقاتها منذ تولي محمد علي باشا الحكم وصولا إلى ثورة الضباط الأحرار، وكذا تتبع كيف تراكمت أدوار الجيش السياسية والاقتصادية خلال فترات تاريخية تتعلق بمرحلة ما قبل الحراك لما لها من خصائص لا تعود فقط إلى التطور داخل المؤسسة العسكرية وحدها، وإنما إلى التغييرات المختلفة التي شهدتها المجتمع المصري في فتراته التاريخية.

❖ **المنهج المقارن:**

تكمن أهمية هذا المنهج في الدراسات أنه يساعد على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر محل البحث والدراسة من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث البحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه والإختلاف بغرض الوصول إلى العوامل والمتغيرات المسببة لظاهرة معينة، وقد تم توظيف هذا المنهج في فهم وتفسير علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في مصر والتحولات التي طرأت عليها فضلا عن الإختراق العسكري للإقتصاد المصري خلال أنظم الحكم المتعاقبة بدءا من جمال عبد الناصر ومرورا بالسادات ومبارك وصولا إلى عبد الفتاح السيسي.

❖ **الإقتراب النسقي:**

ينطلق من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية يتفاعل معها النسق المفتوح في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات والعلاقات والأنشطة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات[1]، ويعكس مدخل تحليل النظم طبيعة التفاعلات التي تتم في النظام السياسي المصري بين الفاعلين المدنيين والعسكريين داخليا وخارجيا مع البيئة الخارجية وتأثيراتها وكيف تؤثر تلك الديناميكية التفاعلية على مسار التحول السياسي وشكل النظام السياسي الذي تم اعتماده في مصر لاسيما بعد 2014.

❖ **مقاربة الاقتصاد السياسي:**

يسعى التفسير الاقتصادي للسلوك السياسي إلى توضيح أثر الموارد الاقتصادية وتوزيع الثروات في الفعل السياسي على العملية السياسية[2]، ويمكن الاعتماد على هذا الاقتراب في فهم وتحديد الدور الاقتصادي

[1] المرجع نفسه، ص 131.

[2] عبد القادر عبد العالي، **السياسة المقارنة مقدمة في النظريات والقضايا**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 234.

والمتجذر للقطاع العسكري المصري بحيث لم يكتف بترسيخ مكانته كلاعب سياسي رئيسي بل أصبح جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الاقتصادية وانعكاس هذا الدور على الخيارات السياسية للمؤسسة العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية وزيادة قوتها ونفوذها في المجال السياسي أي تحليل التفاعل المعقد بين المجالين السياسي والاقتصادي أو السلطة السياسية والإستراتيجية الاقتصادية للدولة.

❖ **المقاربة المؤسسية:**

يرتكز التحليل المؤسسي على المؤسسة كوحدة للتحليل لدراسة بنائها الهيكلي والسلوك السياسي للمؤسسات محل الدراسة ويهتم بوجه عام بدراسة علاقة المؤسسة التفاعلية بالبيئة المحيطة بها وقدرتها على التكيف والاستمرار، ومن ثم تفترض المقاربة المؤسسية أن تدخل الجيش في السياسة نابع أساسا من مصلحته وتم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل نمط علاقة المؤسسة العسكرية المصري بالمؤسسات المدنية في الدولة في إطار صراع أم تحالف ووجود مصالح مشتركة والتأثيرات المتبادلة فيما بينهم.

❖ **اقتراب النخبة:**

وفق هذا الاقتراب يتشكل المجتمع من فئات وأفراد يتفاوتون في قدراتهم في التأثير وامتلاك الموارد والمناصب التي تنحصر في أقلية تحكم وتسيطر وتشكل مجموعات لها نفوذ وقوة سياسية ودور قيادي في المجتمع وصناعة القرارات السياسية وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية،[1] ويساعدنا هذا الاقتراب في تحليل تأثير كل النخب السياسية باختلاف تياراتها خاصة النخبة العسكرية في مسار التحول السياسي من خلال دراسة مواقفها وتوجهاتها ومصالحها واستراتيجياتها سواء على المستوى السلوكي أو المؤسسي أو الدستوري في ترسيخ الهيمنة على العملية السياسية والاقتصاد على حد سواء.

8-أدبيات الدراسة:

إنّ أيّ مشروع بحثي أصيل وذي قيمة معرفية يبدأ بعملية فحص نقدي دقيقة وممنهجة للأدبيات السابقة باعتبارها تراكما معرفيا وحجر الزاوية الذي يبنى عليه البحث العلمي، لذلك لابد من فحص معمق منظم وشامل لما نشر حول موضوع دور المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية التي شهدتها مصر بعد 2011 لتحديد الفجوة البحثية أو النقص المنهجي و الموضوعي الذي لم تعالجه الدراسات السابقة بالعمق الكافي، وقد تم تناول هذا الموضوع في عدة دراسات أكاديمية وأدبيات متخصصة عبر مداخل وزوايا متنوعة وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم

[1] جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**، (القاهرة: مطبعة العشري، د س ن)، ص ص 96-97.

الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والإختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة أبرزها مايلي:

- كتاب **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز 1952- يوليو/ تموز 2013 لعبد الله فيصل غلام**[1] عالج فيه الباحث جزء من إشكالية الدراسة وهي استكشاف طبيعة دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية خلال المراحل التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 من خلال عرض رؤية تحليلية معمقة لتطور العلاقات المدنية العسكرية بالتركيز على تحليل طبيعة التفاعلات التي تتم في النظام السياسي المصري بين الفاعلين المدنيين والعسكريين منذ حركة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952 إلى غاية مرحلة ما بعد حراك 2011-2013، وكيف تؤثر تلك التفاعلات في النهاية على طبيعة عملية التحول الديمقراطي، وتوصل الباحث إلى أن النظام السياسي الذي أسسه الضباط الأحرار يضمن وضعا مميزا للعسكريين في الوصول إلى السلطة وقد أفرز الدور الذي لعبته منذ 25 يناير تداعيات سلبية على عملية التحول الديمقراطي في مصر، الأمر الذي يتطلب حسبه مراجعة من قبل القوى السياسية المدنية من أجل وضع خطة عمل لكيفية إعادة الاعتبار للسيادة المدنية وإحياء المجال العام، اللافت في هذا الاستنتاج أن الباحث استبشر بإمكانية وصول وسيطرة القوى المدنية على العملية السياسية وإحداث تحولا ديمقراطيا سياسيا وناجحا، وهذا يتناقض مع رؤيته في الدراسة مفادها أن النظام السياسي الذي وضع العسكريون قواعده لن يعطي الفرصة للقوى المدنية لكي تصل إلى دوائر صنع القرار وتؤثر على العملية السياسية بشكل يهدد مصالح المؤسسة وامتيازاتها المكتسبة، وبرز ذلك جليا مع الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدها نظام السيسي لإقصاء القوى السياسية المدنية من المشاركة في الحياة السياسية والتأثير فيها خاصة بعد فشلها في التوصل إلى قواعد تحكم العلاقة بينها.

- دراسة **عزمي بشارة** في كتاب **بعنوان الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية** [2] التي تعدّ مرجعا مهما بالنسبة لرصده العلاقة بين الجيش والسياسة وتحديدا تدخل الجيوش العربية في الحكم بوصفه نتاجا لمراحل تاريخية ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها، وقد حاول الباحث فهم تحولات المؤسسة العسكرية وعلاقاتها بالسلطة بشكل أعمق في هذه الدراسة بعد انتقاده الباحثين في كتابه ثورة مصر الذي صدر في مجلدين من حوالي 1400 صفحة، إلا أن القصور الذي شاب هذه

[1] عبد الله فيصل غلام، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي يوليو 1952-يوليو2013**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

الدراسة غياب رؤية تحليلية لتفاعل المؤسسة العسكرية مع القوى السياسية المدنية لاسيما التيارات الإسلامية أبرزها الإخوان المسلمين التي استطاعت الوصول إلى سدة الحكم، وتوصل الباحث إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية لم تتدخل في الحراك الشعبي لقلب النظام لأنها جزء منه وتحظى بالامتيازات الأبرز فيه بل لتفرض نفسها من جديد وتعود إلى المشهد السياسي والاستيلاء المباشر على الحكم.

– فصل **محمود جمال** في كتاب جماعي لأحمد أويصال وآخرون بعنوان **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي** سعت دراسة الباحث إلى تحليل أبعاد تدخل الجيش المصري في عملية الانتقال السياسي ثورة 25 يناير 2011، ومدى تأثير المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في توجيه خياراتها السياسية، وقد أعانتنا هذه الدراسة في توظيف المتغير الاقتصادي لتقديم رؤية تحليلية للسلوك والأداء السياسي للمؤسسة العسكرية في إطار مراحل التحول السياسي الفارقة من عمر الدولة المصرية.

– فصل **حازم قنديل** في الكتاب الجماعي الموسم **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**،[1] وقد تقاطع مع الدراسة من حيث رؤيته أن الزخم الشعبي الذي شهدته مصر عام 2011 لم يسبق له مثيل في التاريخ المصري الحديث من حيث الحجم والتأثيرات على تفكيك الحكم السلطوي، ويستنتج الباحث أن غياب تنظيم سياسي فاعل داخل المؤسسة العسكرية أدى إلى حصر اهتمامها في حماية مصالحها المؤسسية بعدما تسبب نظام مبارك في إضعاف هيمنتها لحساب الجهاز الحاكم وجهاز الأمن، وبالتالي ستعمل على استعادة نفوذها واستقلاليتها، لكنها حسبه لا تملك الرؤية أو الأدوات التي تمكنها من إعادة هيكلة النظام لاسيما المؤسسة الأمنية، إلا أن المعطيات السياسي التي شهدتها مصر في مرحلة ما بعد 2013 أثبتت القصور الذي شاب هذا الاستنتاج، حيث أثبتت المؤسسة العسكرية قدرتها على انتهاز الفرص والتكيّف وتبديل تحالفاتها أدى في النهاية إلى عرقلة المسار والتحول الديمقراطي وتصدر المشهد السياسي مسيطرة على الحكم والاقتصاد والمجتمع عبر إجراء تغييرات هيكلية في النظام السياسي للمحافظة على استقراره.

– دراسة **عبد الفتاح ماضي** في مقال بعنوان **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات الصادر عن مجلة سياسات عربية سنة 2016**،[2]هدفت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال محوري مفاده لماذا تغير مسار ثورة 25 يناير 2011 في مصر من ثورة ديمقراطية تناشد بالحرية والعدالة الاجتماعية، وتغيير نمط ممارسة السلطة إلى ثورة مضادة تحارب أهداف الثورة بحجة الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، وعليه سعت هذه

---

[1] حازم قنديل، "العودة إلى ظهور الحصان، الجيش بين ثورتين"، في بهجت قرني وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

2 عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية ي خمس سنوات"، **سياسات عربية**، ع18، جانفي 2016، ص30 .

الورقة البحثية إلى تعميق البحث في فهم الكيفية التي أثرت بها طريقة تغيير النظام وكذلك أسلوب إدارة المرحلة الانتقالية في عملية الانتقال الديمقراطي ومخرجاتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المرحلة الانتقالية سواء من قبل المجلس العسكري أو الإخوان المسلمين أدت إلى تحويل ثورة يناير إلى ثورة انتخابية تستهدف ملء المناصب التنفيذية والتشريعية الشاغرة بسبب عدم قدرة القوى الثورية على تشكيل جبهة موحدة علاوة على غياب التوافق الوطني على شكل النظام الديمقراطي البديل، الأمر الذي فتح الطريق أمام خصوم الثورة من الداخل والخارج وبرزت ثورة مضادة أفرزت نظام عسكري سيطر على أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية وترسيخ هيمنة دولة الفرد ونظام قائم على الإقصاء التام والقمع الشامل مع الإبقاء على واجهات ديمقراطية شكلية، مما يجعل عملية تغيير هذا النظام من الداخل حسب الباحث شبه مستحيلة ولكن يؤكد أن تغييره يمكن أن يكون عبر انفجار ثورة أو عصيان مسلح أو انقلاب أو غزو خارجي.

– قدم **يزيد صايغ** مجموعة دراسات تعتبر من أهم الأدبيات الفكرية المهمة التي تناولت تحليل العلاقة بين الجيش والدولة في مصر بالتركيز على دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الذي يمنحها قدرة أكبر على التأثير في القرار السياسي، ففي دراسته المعنونة **فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر**[1] الذي أطلقتها مؤسسة كارينغي للسلام الدولي سنة 2012 ساعدتنا في فهم موقع المؤسسة العسكرية في الدولة التي لم تكتف بالقوة العسكرية بل استطاعت أن تشكل طبقة موازية أطلق عليها مصطلح جمهورية الضباط ذات نفوذ كبير داخل الدولة تحولت إلى نخبة حكم موازية للدولة المدنية فضلا عن سيطرتها على الجهاز الإداري وعسكرة المجتمع وامتداد امبراطوريتها الاقتصادية في ظل غياب رقابة مدنية، الأمر الذي يعزز ويقوي سلطتها السياسية مما يجعل من الصعب فصل المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، أما في دراسته الثانية الموسومة **أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري**[2]أفصح عن رؤية دقيق وتحليلية للمؤسسة العسكرية المصرية باعتبارها فاعلا رئيسيا بعد 2013 حيث يوضح كيف أن التمدد الاقتصادي الذي يكتسب الشرعية عبر سلسلة من القوانين والمراسيم الرئاسية يخلق طبقة حاكمة عسكرية مرتبطة بالمصالح الاقتصادية

[1] يزيد صايغ،" فوق الدولة جمهورية الضباط"، أوراق كارينغي، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012)، في: **https://carnegieendowment.org/research/2012/08/above-the-state-the-officers-republic-in-egypt?lang=ar**(12-03-2018)

[2] يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2019، في: **https://www.carnegieendowment.org/research/2019/11/owners-of-the-republic-an-anatomy-of-egypts-military-economy?lang=ar**

للدولة، وفي دراسة أخرى له سنة **2022** [1]يستعرض أهم الخيارات السياسية الممكنة للاقتصاد العسكري المصري فهل يبقى الجيش محتفظا بقوته الاقتصادية أم يعاد هيكلة الشركات العسكرية، أم يتم تجريدها من الأصول الاقتصادية العسكرية كما يناقش أيضا تحليل هذه الخيارات على استقلالية المؤسسة العسكرية والتوازن بين الدولة المدنية والعسكرية.

أما **باللغة الأجنبية** أفادت الدراسة عدد من الأدبيات التي تقاطعت أجزاء من إشكالياتها مع إشكالية هذا البحث أبرزها ما يلي:

- كتاب جماعي **لأوريل كرواسان** Aurel Croissant **ودافيد كيوهان** David Kuehn **ودافيد بيون برلين** Davidpion Berlin بعنوان **دليل بحثي حول العلاقات المدنية-العسكرية Research Hand** [2] **Book on civil military relations** يستعرض في هذه الدراسة مجموعة أوراق بحثية لمجموعة من المؤلفين تقدم قراءة تأصيلية نظرية لمفهوم العلاقات المدنية العسكرية والمهام والأدوار العسكرية التقليدية والجديدة للمؤسسة العسكرية وتأثيرها على العلاقات، هذا بالإضافة إلى تقديم رؤية تحليلية لإشكالية علاقة المدني والعسكري في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية والهجينة.

- كتاب للباحثة **فاليريا ريستا** Valeria Resta الموسوم **تونس ومصر بعد الربيع العربي: سياسة الأحزاب في مراحل الانتقال من الحكم السلطوي Tunisia and Egypt after the arab spring party politics in transitions from authoritarian rule**[3] عرضت هذه الدراسة تحليل وتقييم مسار عملية التحول من الحكم الاستبدادي في كل من تونس ومصر مع تسليط الضوء على المتغيرات المستقلة التي تفسر نجاح الانتقال التونسي وفشل الانتقال المصري وخلصت الدراسة إلى أن سلوك وخيارات الأحزاب السياسية في إطار المرحلة الانتقالية هو أساس النتائج المختلفة للانتقال من الحكم الاستبدادي في تونس ومصر، ففي هذه الأخيرة أوجد هذا السلوك أرضية مناسبة للانقلاب العسكري وعودة البلاد إلى حكم استبدادي، رغم أن الدراسة مثلت مرجعا مهما في فهم دور القوى السياسية في التحول السياسي وطبيعة

[1]يزيد صايغ، "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2022، في: **https://carnegieendowment.org/research/2015/04/the-egyptian-armed-forces-and-the-remaking-of-an-economic-empire?lang=ar**(10-03-2023)

[2]David pion Berlin, and others, **research Handbook on civil- military relations**, (USA: Edward Elgar Handbooks in political science, 2024).

[3] Valeria Resta, **Tunisia and Egypt after the Arab spring party politics in transitions from authoritarian rule**,(New York: Routledge, 2024).

علاقاتها بالمؤسسة العسكرية، إلا أنها أهملت دور المؤسسة العسكرية كوحدة تحليل أساسية لفهم كيفية تأثيرها على التحولات السياسية والتي أدت إلى تباين المسار في البلدين بشكل كبير.

- كتاب ماجد مندور الموسوم **مصر في عهد السيسي: أمة على حافة الهاوية** [1] **Egypt under el sisi a Nation on the edge** يعرض فيه تحليل نظام عبد الفتاح السيسي الذي يمثل حسبه تحولا جذريا في التاريخ المصري الحديث ويختلف اختلافا كبيرا على الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر ما بعد 1952 ويعالج إشكالية البحث في التغييرات الهيكلية العميقة التي قامت بها المؤسسة العسكرية بطريقة يمكن وصفها بالثورية بهدف ترسيخ سلطتها وضمان استمرار الحكم العسكري المباشر، وقد نجح في ذلك حسب ما توصلت إليه الدراسة حيث وضع حواجز هائلة أمام آفاق التحول الديمقراطي وأغلق الباب أمام الإصلاح الذي يمكن أن تقوده النخبة.

- كتاب لأستاذة العلوم السياسية وخبيرة الشؤون المصرية **زينب أبو المجد** الصادر سنة 2017 بعنوان **عسكرة الدولة: الجيش وقطاع الأعمال والثورة في مصر Militarising the nation: the army Business, and revolution in Egypt**[2] تناولت الباحثة نقاط مهمة مثلت إضافة قيمة ومميزة إلى البحوث التي صدرت في أعقاب ثورة 25 يناير عن الأدوار السياسية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية، وقد توصلت إلى حلول لما سمته نزع العسكرة وهي تجريد الجيش من إمبراطوريته الاقتصادية ووقف الدعم الإقليمي والدولي للنظام، وهذه أمور مهمة بلا شك لكنها غير كافية بحيث كان من الأهمية ربطها بإشكالية طبيعة السلطة فبناء نظام سياسي جديد يقوم على حكم القانون ودولة المؤسسات الديمقراطية تقتضي حتما إخراج النخبة العسكرية من السلطة ثم معالجة العلاقات المدنية العسكرية على النحو الذي يؤدي إلى تقوية المؤسسات المدنية الديمقراطية وتقوية المؤسسة العسكرية وضمان وحدتها وهيمنتها وتعزيز قدراتها واحترافيتها القتالية في الوقت نفسه.

- فصل لجون أزبوسيتو **John L. esposito** وتمارا سون**Tamara Sonn** وجون فول**John voll** في كتاب جماعي الموسوم بـ: **الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي في مصر: من التحول الديمقراطي إلى استعادة السلطوية Islam and democracy after the arab spiring Egypt: from Democratization to the Restoration of authoritarianism**[3] يقدم فيه الباحثين مسار

[1] Maged Mandour, **Egypt under El-sisi a nation on the edge**,(first published in Great Britain, 2024).
[2] Zeinab Abal-Magd-, **militarizing the nation the army, Business, and Revolution in Egypt**, (New York: Columbia university press, 2016).
[3] John L Esposito and other's, **Islam and democracy after the Arab spring,** (New York: Oxford university press, 2016).

التحول الديمقراطي في مصر بعد الانتفاضة الشعبية إلى غاية انهياره واستعادة الاستبداد من خلال التركيز على التطورات والترتيبات السياسية وتحليل التفاعلات بين الفاعلين الرئيسيين سواء صراع أم تحالف بين المؤسسة العسكرية والمعارضة والإخوان المسلمين، ودورهم في التأثير على هذا المسار، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها انهيار عملية الانتقال الديمقراطي الهشة تفسرها عدة عوامل أبرزها انقسام المجتمع المصري ودعم العديد من القوى بما فيها من يسمون أنفسهم بالليبراليين انقلابا عسكريا أرسى نظام استبدادي بقيادة عسكرية يقوم على العنف والقمع والإقصاء لمعارضة لم يشهدها تاريخ مصر من قبل تحت ستار الحرب على الإرهاب لإنقاذ الدولة المصرية وروح ثورة التحرير.

9-تقسيم وتبرير خطة البحث:

بغية تحقيق الأهداف التي تصبو إليها هذا الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول رئيسية تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة، تناولنا في الفصل الأول مختلف التصورات المفاهيمية والنظرية التي جاءت في مفاهيم المؤسسة العسكرية والتحول السياسي والعلاقات المدنية العسكرية في ثلاث مباحث أساسية تطرق المبحث الأول إلى ماهية المؤسسة العسكرية بعرض مختلف التعاريف التي جاءت لتوضيح الدلالات المعرفية واللغوية لمصطلح المؤسسة العسكرية وكذا تحديد الفروقات الجوهرية بينه وبين العديد من المصطلحات ذات الصلة بالمفهوم موضوع البحث إلى جانب عرض أهم الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات والأدوار التقليدية والجديدة للمؤسسة العسكرية، في حين يركز المبحث الثاني على تحديد مفهوم التحول السياسي ولا يكتمل تعريفه دون شرح مدلولات تشكيلة من المصطلحات المتصلة المتداولة في الأدبيات مع تبيان وشرح العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها وأنماط حدوثها، ولإحاطة شاملة تمت بعدها الإشارة إلى أهم المقاربات التفسيرية للظاهرة التي يعبر عنها هذا المفهوم، ويعالج المبحث الثالث مفهوم العلاقات المدنية والعسكرية والذي يتضمن التعريف والعناصر النظرية لهذه العلاقات والعوامل المؤثرة فيها لننتقل إلى عرض الاتجاهات والنقاشات النظرية التي حاولت تفسير التفاعلات بين المدني والعسكري لتشكل في الأخير إسهامات علمية قيمة أسست حقل العلاقات المدنية العسكرية.

يتضمن الفصل الثاني المعنون نشأة وتطور دور المؤسسة العسكرية في مصر قبل 25 يناير 2011: المحددات والمؤشرات ثلاث مباحث استعرضنا بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية المصرية في المبحث الأول، ومن خلاله تم التعرض إلى الدور التاريخي الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مواجهة الاستعمار وبناء الدولة ما بعد الاستقلال، وكذا دراسة تركيبتها الاجتماعية ومكوناتها التنظيمية والداخلية، بينما يلقي المبحث الثاني الضوء على مراحل تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية ومعالم التغيير من

خلال التطرق إلى علاقاتها مع مؤسسات الدولة لاسيما الرئاسة خلال فترات مختلفة من حكم الرؤساء السابقون بدءا من جمال عبد الناصر وصولا إلى حسني مبارك، في حين يتعرض المبحث الثالث إلى التوغل الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في قطاعات عديدة خلال فترة ما قبل 2011 والدعم الأمريكي العسكري لمصر.

أما الفصل الثالث يناقش مسار إدارة المؤسسة العسكرية للمرحلة الإنتقالية في مصر بعد الحراك الشعبي والأليات المعتمدة بين 2011 و2013 من خلال ثلاث مباحث أولها يستعرض المبحث الأول ظاهرة الحراك الشعبي في مصر ويناقش الدوافع الداخلية والخارجية وأهم القوى الفاعلة ودورها المؤثر فيه، إضافة إلى أهم مواقف القوى الدولية، بينما يعرض الثاني فاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الإنتقالية من خلال دراسة وتحليل الوسائل والآليات التي اتبعتها في التعامل مع أهم التطورات التي حدثت للحفاظ على النظام القائم منذ 1952، أما المبحث الثالث يعالج الصدام الحاصل بين رئاسة محمد مرسي والمجلس العسكري بين يونيو 2012 ويوليو 2013.

أما الفصل الرابع كان عبارة عن دراسة تحليلية معمقة للأدوار السياسية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية وانعكاساتها على مسار التحول السياسي نحو الديمقراطية في مصر بين 2013 و2020 في ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول إنهيار المسار الديمقراطي ويوضح معالم الحكم العسكري الجديد حيث يكشف كيف استطاعت المؤسسة العسكرية تعزيز سلطتها، وترسيخ تدخلها في الحياة السياسية بعد يوليو 2013 ومن خلال دراسة الدستور الجديد 2014 وموقع المؤسسة العسكرية فيه بما يعني العودة إلى الوضع الاستبدادي المدعوم عسكريا ، ويناقش المبحث الثاني المؤسسة العسكرية وتحولات نظام الحكم في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أما في المبحث الرابع والأخير تم تحليل توسيع وزيادة الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وتبيان مخرجاتها على مسار التحول السياسي.

الفصل الأول

المؤسسة العسكرية والتحول السياسي:

مقاربة معرفية

تمهيد:

تحتلّ العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية أو المؤسسات المدنية مساحة مهمة في أدبيات النظم السياسية المقارنة خاصة منذ منتصف القرن الماضي، ويعود ذلك إلى أنّ الإشكاليات التي تناولتها هذه الأدبيات تغيّرت في كل من الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات الراسخة، وتلك التي لازالت في مراحل التحول السياسي من السلطوية إلى الديمقراطية، ففي حين كانت الدراسات في الحالة الأولى تسعى لمحاولة فهم شبكة التفاعلات بين المكونين المدني والعسكري بهدف تقوية السيطرة المدنية على المؤسسة باعتبار تلك السيطرة أحد أهم ركائز النظام الديمقراطي كانت في حالة الدول الأقل ديمقراطية تسعى إلى محاولة فهم مكامن قوة المؤسسة العسكرية وعلاقاتها بالمؤسسات السياسية المنتخبة، فضلا عن التأثير السياسي للعسكريين وأسباب تدخلهم في الحياة السياسية في سياق يغيب عنه تماما مفهوم الرقابة المدنية الديمقراطية وفي ظل مؤسسة عسكرية تتمتع بامتيازات كثيرة خلال مراحل الحكم السلطوي سواء عن طريق الحكم المباشر، أو النظام السلطوي الحاكم يسعى لإرضائها لضمان ولائها.

وانطلاقا مما سبق يستعرض هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لمفهومي المؤسسة العسكرية والتحول السياسي، وينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث أولها يتناول ماهية المؤسسة العسكرية في حين يهتم المبحث الثاني بدراسة الدلالات المعرفية والنظرية لمفهوم التحول السياسي، بينما يتعرض المبحث الثالث لمفهوم العلاقات المدنية العسكرية والاتجاهات النظرية التي حاولت تفكيك هذه العلاقة وفهم طبيعتها، تحولاتها وتشابكاتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة العسكرية

يعتبر علم الاجتماع العسكري أحد الفروع المعاصرة لعلم الاجتماع، ويعرف بأنه ذلك العلم الذي يعتمد على البحوث النظرية والإمبريقية في دراسة القوات المسلحة كتنظيم اجتماعي والعلاقات الاجتماعية داخلها وعلاقاتها بالمجتمع من زاوية خاصة يصطلح عليها العلاقات المدنية العسكرية ودراسة الحرب كظاهرة اجتماعية وإحدى وسائل حل الصراعات بين الجماعات والطبقات والأمم.[1]

ويشمل علم الاجتماع العسكري عدة مواضيع قسمها المفكر البريطاني **لانج بوتير Lang Butter** في كتابه بعنوان المؤسسة العسكرية الأمريكية والحياة السياسية إلى فئتين رئيسيتين هي: العوامل والمسائل الداخلية للمؤسسة العسكرية متمثلة في ثلاث عوامل رئيسية هي: الجيش باعتباره مهنة السلاح وكذلك الجيش باعتباره مؤسسة اجتماعية تضم قيما وقواعد وهياكل تنظيمية وأيضا الجيش باعتباره مؤسسة اجتماعية ذات أهداف وطرق للعمل، أما الفئة الثانية فتتلخص في المسائل المرتبطة فعليا فيما يعرف بالتفاعلات الخارجية للمؤسسة العسكرية، وتضم علاقتين أساسيتين تتمثل الأولى في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمعات الأوسع حولها في المركز ومنها علاقات القوة بين الجيش والمجتمع المدني، والثانية تدور حول العلاقة بين الجيش والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب وجماعات الضغط والتي منها علاقات الشراكة والتحالف.[2]

إنّ فلسفة علم الاجتماع العسكري تفيد بأن بداية أولى الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بمفهوم المؤسسة العسكرية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين في عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة نتيجة تطور النظم العسكرية واتصالها بجوانب عديدة من العلوم والمفاهيم المستحدثة كالأمن القومي والدفاع الوطني وغيرها، ولعلّ من بين أهم هذه الدراسات العلمية التي ركزت في بداياتها على المؤسسة العسكرية وارتباطها بالمجتمع نجد الدراسة التي قام بها المفكر الأمريكي **أس أدمز** حول المناخ الاجتماعي والإنتاجية في الجماعات العسكرية والتي نشرت في مجلة الاجتماع الأمريكي عام 1944، والدراسة التي أجراها الباحث البولندي **ستانلو اندركسي** عام 1954 المتعلقة بدراسة النظم العسكرية والمجتمع.

---

[1] فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1،2008)، ص 16.

[2] مرعي علي الرمحي، "المؤسسة العسكرية والمشاركة السياسية دراسة تحليلية معاصرة"، في: **https://www.politics-dz.com**(31-01-2023)

أما في حقبة الستينات فقد ازدادت البحوث والدراسات الاجتماعية العسكرية المتعلقة بمواضيع المؤسسة العسكرية على أيدي سوسيولوجيين أمريكيين، حيث قاموا بتكوين جماعة يطلق عليها القوات المسلحة والمجتمع وتنظيم ندوات في إطارها تحت إشراف المفكر موريس جالوتز. أما في عام 1984 نشر المفكر الإنجليزي **فريمي** دراسة بعنوان الجيش كبناء اجتماعي،[1] أضف إلى ما سبق هناك جهود معرفية أخرى قدمها المفكر **ستوفر Stoferr**من خلال عدة دراسات منها: العسكريون والدولة، دراسة المؤسسة العسكرية والمجتمع والدور العسكري في السياسة.[2]

مما سبق يتضح أن دراسة المؤسسة العسكرية كنسق في علاقاتها بالبناء الاجتماعي تعدّ محور اهتمام علم الاجتماع العسكري، وعليه سنعرض في هذا المبحث التعريفات التي تناولت مفهوم المؤسسة العسكرية، وكذا الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وصولا إلى تحديد أهم المهام والوظائف والمسؤوليات المناطة بها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

تتعدد المفاهيم والمعاني الخاصة ببعض المصطلحات العلمية المستخدمة في الأبحاث الاجتماعية نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية والمدارس النظرية والأيديولوجية، لذلك يرى الباحثون ضرورة ضبط وتحديد مفاهيم الدراسة وإعطاء تعريف لكل منها بغية فك اللبس وإزالة الغموض الذي يكتنفها، ويعتبر مصطلح المؤسسة العسكرية من المفاهيم التي أثارت انتباه علماء الاجتماع العسكري، وقدمت له العديد من التعريفات المتباينة التي ساهمت في إعطاؤنا مدلولا واضحا لمفهوم المؤسسة العسكرية، وعليه سوف نتعرض في هذا المطلب بداية للمعنى اللغوي والاصطلاحي للمؤسسة بشكل عام، ثم الوقوف على الدلالات اللغوية والمعرفية لمصطلح المؤسسة العسكرية وصولا إلى تحديد بعض المفاهيم المرتبطة به مثل: التدخل العسكري، الإنقلاب العسكري، الظاهرة العسكرية.

أولا–تعريف المؤسسة (institution):

1–المؤسسة لغة:

قبل التطرق للدلالات الاصطلاحية لمفهوم المؤسسة يجب أولا إزالة الغموض عن المعنى اللغوي للمفهوم، حيث تتفق أغلب المعاجم والقواميس العربية على اشتقاق المؤسسة من الفعل أَسَسَ يُؤَسِسُ تأسِيسًا

[1] أشرف سليمان غابريال، **علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**، (الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2010)، ص ص65–67.

[2] مرعي علي الرمحي، مرجع سابق.

فهو مُؤَسس، أسس البناء أي وضع قاعدته وجعل له أساسا، أسس المشروع أي أنشأه، أسس الدستور أي وضع أسسه.[1]

وعرفت المؤسسة لغويا في معجم اللغة العربية المعاصرة بأنها منشأة تُؤسس لغرض معين أو لمنفعة عامة، ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة.[2]

وقد ورد في معجم منجد الطلاب لفظ المؤسسة بوصفها الدار التي تبني حدودها ورفع من قواعدها أي بنى هيكلا أو أنشأ إطار فكريا أو أوجد تنظيما معينا على أساسا قواعد متينة، فهي إذا نتيجة لفعل التأسيس الذي يرجع حدوثه في الماضي كحدث يظهر صفة التنظيم والأهداف المرتبطة بالأفراد المؤسسين.[3]

1-2-المؤسسة اصطلاحا:

تعدّ دراسة المؤسسات على اختلاف أنواعها أحد اهتمامات علم الاجتماع بفروعه المعاصرة، وبناء عليه يواجه مصطلح المؤسسة في تعريفه جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين نظرا لاستخدامه من طرف حقوق معرفية مختلفة ومتداخلة، الأمر الذي صعب إمكانية التوصل لتعريف موحد وشامل، لذا سنحاول عرض مجموعة من التعاريف التي قدمت بشأن مفهوم المؤسسة لعل من بين التعريفات نجد:

عرف قاموس علم الاجتماع المؤسسة بوصفها مجموعة من الأعراف والعادات الشعبية وأنماط السلوك التي تتعامل مع المصالح الاجتماعية الكبرى القانون الأسرة والكنيسة، وهكذا تتألف المؤسسة الاجتماعية من جميع العناصر الهيكلية للمجتمع التي من خلالها تنظم الأنظمة وتلبي الاحتياجات الاجتماعية.[4]

أما **سليمان غابريـال** في كتابه علم الاجتماع العسكري يرى بأن المؤسسة مفهوم تصوري لإحدى عناصر النظام الاجتماعي بصفتها تحتوي على عدة أجزاء وأجهزة تقوم بوظائف داخل المجتمع وما يميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي هي استقلاليتها على العناصر المشكلة لها، فمثلا وجود

---

[1] أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (مصر: عالم الكتب، 2008)، ص 91.

[2] تعريف ومعنى المؤسسة، "معجم المعاني الجامع،" في:
https://www.allmaany.com>ar-ar(2023-01-14)

[3] زينب شنوف، "تحليل سوسيولوجي للمؤسسة من الإنتاج إلى إعادة الإنتاج"، **آفاق البحوث والدراسات**، ع3، جانفي 2019، ص 64.

[4] دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية)، 2012، ص 12.

المؤسسة العسكرية داخل المجتمع لا يرتبط وجودها وبقاؤها بحياة فرد أو عدة أفراد، فالمؤسسات الحكومية تدوم لأنها مرتبطة بكيان المجتمع.[1]

من جهته يعرف **صاموئيل هنتغتون** المؤسسة بأنها: "أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر، فهي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات الحتمية والثبات، وتقاس مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي بدراسة تكيّف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته."[2]

وحسب **دور كايم Dur Kheim** المؤسسة هي مجموعة من التصورات المشتركة وأشكال السلطة والفعل والعادات الجماعية السابقة لوجود الفرد والمحددة لطريقة تصرفه، شعوره وتفكيره، معتقداته الدينية لغته ونظام علاقاته. وبالتالي نجد دوركايم وأتباع مدرسته حصروا مفهوم المؤسسة في الجانب السلوكي فقط دون مراعاة الجانب الشكلي وهذا ما ركز عليه **ماكس فيبر**Max Weber، حيث عرف المؤسسة على أنها تركيب بيروقراطي وظائفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد شكل المؤسسة في كل مكسب وفي كل منظمة، بالإضافة إلى وجود هيكل تركيبي معين يحدد العلاقات وتدفقات السلطة وحدود كل قسم.[3]

في حين **حسن الحاج علي أحمد** يرى أن مفهوم المؤسسة يشير إلى النظم الرمزية والسلوكية التي تتضمن قواعد ترتبط بآليات تنظيمية من شأنها أن تؤثر في الأفراد من خلال تحفيزهم للقيام بأدوار وروتين وإتباع سلوك محدد.[4]وغالبا ما يتم التركيز في علم الاجتماع على أربعة مؤسسات رئيسية في المجتمع تتفرع عنها مؤسسات وبنى عديدة وهي مؤسسات تنظم العلاقة بين المؤسسة الدينية –تنظيم أمور العبادة– والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية هذه الأخيرة تعتبر الجزء الأهم في المجتمع والمحركة للنظام الاجتماعي ككل، وفي هذا السياق يصنف **رالف غولدمان** المؤسسات السياسية إلى ثلاثة أنواع: هي المؤسسة العسكرية والمؤسسة الحزبية والمؤسسة النيابية، ومن خلال العلاقة بين هذه المؤسسات يمكن معرفة درجة تأثير كل واحدة منها، ومن تم معرفة ثقلها في المجتمع أو داخل النظام السياسي.[5]

---

[1] أشرف سليمان غابريال، مرجع سابق، ص 85.

[2] صاموئيل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: فلو عبود، (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 21.

[3] زينب شنوف، مرجع سابق، ص 68.

[4] حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتغيير"، في: إدريس لكريني وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2011)، ص 71.

[5] دلشاد محمود صالح بابلا، "المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي المؤسسة التركية نموذجا"، في:
https://www.researchgate.net › 36 (2020-03-15)

ما يمكن استخلاصه من التعريفات السالفة الذكر أن المؤسسة عبارة عن نسق فرعي تدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع، فتأتي وليدة إرادة إنسانية أو جماعية ولكنها ما تلبث أن تكتسب شخصية تضعها فوق إرادة مؤسسيها ،وتكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو دينية، وتضم مجموعة من الموارد المتنوعة بشرية ومادية تسعى إلى تحقيق أهدافها المحددة وتلتزم بمجموعة من القواعد والقيم الخاصة التي تمثل الثقافة التنظيمية للمؤسسة، إضافة على توفر مجموعة من العناصر بداية من الهيكل التنظيمي الذي يتم من خلاله تحديد وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين الأفراد داخل المؤسسة.

ثانيا-تعريف المؤسسة العسكرية والمفاهيم المرتبطة بها:

1-التعريف اللغوي للمؤسسة العسكرية:

وردت لفظة العسكر في معظم معاجم اللغة العربية وجاء توضيح معانيها ودلالاتها وصفاتها موحدا وغير مختلف، فمصطلح العسكرية أصلها فارسي مشتقة من المصدر عَسْكَر من الفعل عَسْكَر يُعَسْكِرُ فهو مُعَسْكِرُ، وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة **لأحمد مختار عبد الحميد** عسكر القوم بالمكان أي تجمعوا ونزلوا فيه أي خيموا، وأضاف عسكر الجنود على الحدود بمعنى خيموا وأقاموا معسكر[1]، وعرف **ابن منظور** العسكرة في لسان العرب بالشذّة والجذب وقال عسكر الليل أي تراكمت ظلمته وعسْكر بالمكان أي تجمَع ،ويؤكد ابن منظور أن العسكر بصيغة الجمع تعني الكثير من كل شيء كما تعني أيضا مجتمع الجيش[2]، وورد أيضا في معجم المصطلحات العسكرية للعميد **سامي عوض** لفظة عسكرية دون ذكر العسكرة وقال بأنها تعني كل ما يخص الحرب أو شؤونها سواء القوة البرية أو البحرية أو الجوية، كما جاء في المعجم العسكري الموحد الذي أكدته لجنة توحيد المصطلحات للجيوش العربية أن كلمة Militarisation باللغة الفرنسية تعني نشر الروح العسكرية وكلمة Militarisme تدل على التسلط العسكري.[3]

2-تعريف المؤسسة العسكرية اصطلاحا:

تعتبر المؤسسة العسكرية من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات البشرية وارتبط نشوؤها بتطور الحرب وحالة العنف بين المجتمعات، حيث كانت المجتمعات البدائية التي حاربت بعضها البعض مجتمعات

[1] أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (مصر: عالم الكتب، م1، 2008)، ص 1499.

[2] ابن منظور، **معجم لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف)، ص 2945.

[3] إبراهيم اسعيدي، راشد محمد النعيمي، "العسكرة مقاربة نظرية تأصيلية"، مركز الجزيرة للدراسات، في: **https://www.studies.aljazeera.net** (01-02-2023).

صغيرة أو متنقلة لا يفصل بينها حدود واضحة، وكلما أصبحت المجتمعات أكثر تنظيما انعكس ذلك على الفعالية العسكرية.[1]تختلف وتتنوع التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسة العسكرية، وعليه يمكن التطرق إلى بعض ما قدمه الدارسون محاولين الإلمام بمختلف جوانبها.

يرى بعض الباحثين مفهوم المؤسسة العسكرية بوصفها نسقا في علاقاتها بالبناء الاجتماعي من خلال تفاعل الأدوار ضمن البناءات الفرعية المرتبطة ببعضها البعض بطريقة هرمية منتظمة وتكامل في الأدوار الوظيفية أضفى عليها التماسك إلى درجة عالية، فغذت بناءا اجتماعيا مميزا من خلال التدرج الهرمي أو التسلسل القيادي القائم على الرتبة العسكرية والمنصب وهو الذي حقق الفاعلية والانضباط في النسق العسكري.[2]

تشير المؤسسة العسكرية حسب **فؤاد إسحاق خوري** للدلالة على القطاع المنظم للحرب في المجتمع حتى ولو قام هذا القطاع في بعض الأحيان كأوقات السلم مثلا بوظائف أخرى ويقول في هذا الصدد: "**مهما كانت بنية المؤسسة العسكرية سواء كانت تنظيما مختصا أم نموذج للإنماء والتنمية، فهي في الأساس عبارة عن مؤسسة سياسية وقوة الأمن الشرعية في البلاد وأداة السلطة في البلاد.....، وهي كغيرها من المؤسسات والتجمعات السياسية مدعوة سلفا للمشاركة في صنع القرار السياسي وإن كانت خارج الحكم**".[3]

كما يعرفها **عبد الإله بلقزيز** بأنها: مؤسسة من مؤسسات الدولة السيادية وليست جهازا أو أداة في يد السلطة فهي مؤسسة الأمة وليست للنخبة الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات الدولة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة، ويعني ذلك أنها مؤسسة لها نصاب مستقل في الكيان السياسي ومحايد في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع.[4]

من جهته يرى **محمد طه البدوي** أن هيئات الدولة الديمقراطية المعاصرة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وغير سياسية، وهذا بحسب اختصاص كل منها أبرزها المؤسسة العسكرية بوصفها مؤسسة إدارية رسمية بحثه ينحصر دورها الأساسي في إدارة الحروب من دون اتخاذ قرار الحرب –الذي يعدّ عملا سياسيا

---

[1] دلشاد محمود صالح، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية**، مرجع سابق، ص ص21،22.

[2] أشرف سليمان غابريال، مرجع سابق، ص 94.

[3] فؤاد إسحاق خوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، (د ب ن: دار الساقي، 1990)، ص 63.

[4] عبد الإله بلقزيز،" في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة "في: أحمد ولد داده وآخرون، **الجيش والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 15،16.

من اختصاص المؤسسات السياسية لاسيما التشريعية منها–من خلال القيام بأدوار دفاعية في تأمين الدولة من الأخطار التي تهدد أمنها واستقرارها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.[1]

علي صعيد آخر يعرف المؤسسة العسكرية كل من **جوزيف سويترزوبول سي** في دراستهم الموسومة إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق بأنها مؤسسة ذات وجهين: أولهما يتعامل مع أوقات السلم الباردة والظروف الاعتيادية، فتصبح أشبه بالمؤسسات التقليدية، وثانيهما تعمل في الظروف الساخنة، وذلك خلال الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة، وفي ظل هذه الظروف تمتلك المؤسسة العسكرية سلطة استخدام العنف بالنيابة عن الدولة وإلزام الأفراد بعمل أشياء قد لا يفعلونها في غياب تحركات هذه المؤسسة وتعليماتها، فهذه السلطة هي التي تجعل المؤسسة العسكرية وغيرها من الأجهزة النظامية مؤسسات استثنائية.[2]

واتفاقا مع التعريف السابق يعرف **هاني سليمان** المؤسسة العسكرية بوصفها المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة وفق المفهوم الفيبري وشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع.[3]

ومن زاوية أخرى ذهب براون **Brown** إلى القول بأن المؤسسة العسكرية هي تلك الأداة الأكثر قدرة وفاعلية تجاه تحقيق عملية التحديث من الجهاز المدني بفعل ما تحتويه من صفات ديناميكية وكفاءات وخبرات معرفية فنية.[4]أما موريس جالتوز يرى بأنها تلك المؤسسة التي تمتاز بالتنظيم والتسلسل الهرمي الذي يميزها عن بقية مؤسسات المجتمع، وهي المؤسسة الوحيدة المختصة بشكل منفرد بعملية الدفاع.

وفي سياق آخر يصنفها بعض الباحثين بأنها إحدى مؤسسات الدولة التنفيذية التي تخضع لرئيس السلطة التنفيذية باختلاف توصيفه وفقا للنظم السياسية السائدة –رئيس، ملك، أمير، رئيس الوزراء–فهي مؤسسة يمتلكها الشعب وينفق عليها من ضرائبه وتخضع لرئيس الجمهورية المنتخب الذي يخول إليه تعيين

---

[1] العربي العربي، "المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية"، **سياسات عربية**، ع37، مارس 2019، ص 29.

[2] جوزيف سويترز وآخرون، إدارة **المؤسسة العسكرية النظرية والتطبيق**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ص 11.

[3] هاني سليمان، **العلاقات المدينة العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 31.

[4] مرعي علي الرمحي، مرجع سابق، ص 6.

قادتها وعزلهم، وتراقب من البرلمان والأجهزة الرقابية الأخرى وتتمثل وظيفتها في حماية الحدود والتسليح والأمن الخارجي.[1]

انطلاقا من التعريفات السالفة الذكر نلاحظ تباين وانقسام آراء الباحثين في تعريفهم للمؤسسة العسكرية، حيث نجد اتجاه ركز على التنظيم البنيوي للمؤسسة العسكرية وفريق آخر ربطه بأدوار ووظائف المؤسسة في حين اتجاه آخر ذهب إلى تحديد موقع المؤسسة العسكرية بين مؤسسات الدولة الأخرى، وبناء على ما سبق يمكن القول أن المؤسسة العسكرية من أهم النظم البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي، فهي مؤسسة فنية تابعة للسلطة التنفيذية وظيفتها الدفاع عن الجماعة الوطنية ضد أي تهديد خارجي أو داخلي يستهدف وجودها وهويتها ،إلا أنها لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إمكانياتها المادية والبشرية خدمة للمجتمع والوطن. وتمتاز المؤسسة بالتنظيم والتسلسل الهرمي وقوة الاستمرارية ما يوفر لها مؤهلات وخبرات تفتقر إليها الكثير من المؤسسات الأخرى وهي كغيرها من المؤسسات غير السياسية –مثل القضاء والجهاز الإداري–تخضع لرقابة المؤسسات السياسية المنتخبة للتأكد من قيامها بأدوارها التي رسمها الدستور والقانون على نحو كفؤ وفعال، كما يوضحه الشكل رقم 01:

الشكل رقم (01): يوضح موقع المؤسسة العسكرية من المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية

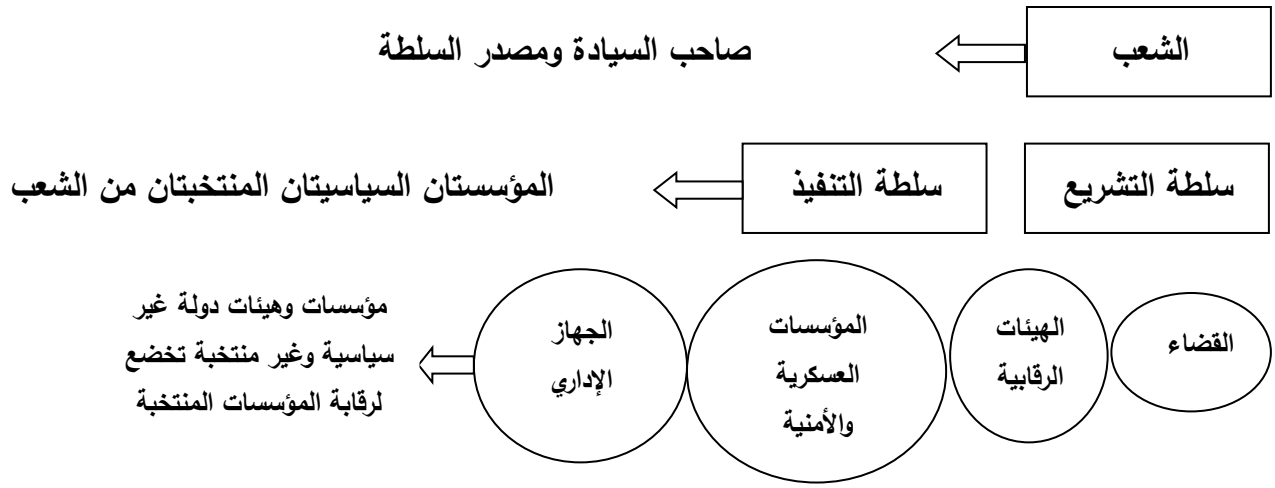

المصدر: عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيوش من السلطة"، **سياسات عربية**، ع 24، يناير 2017، ص 13.

[1] عمرو عز الدين، "مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، سلسلة العلاقات المدنية العسكرية، منتدى العلاقات العربية والدولية، في:
(2023-01-15)**https://www.fairfowm.org**

يجب الإشارة إلى التداخل الموجود بين المؤسسة العسكرية والجيش إلى درجة صعوبة الفصل بينهما، حيث نجد بعض الدراسات تستعمل مصطلح الجيش كمرادف للمؤسسة العسكرية وفي المقابل نجد أدبيات أخرى تراه غير ملائم من الناحية الفنية، حيث يعد الجيش أحد أقسام المؤسسة العسكرية مما لا يعبر بالضرورة عن طبيعة التدخل الذي يجري عادة تعبيرا عن المؤسسة بأكملها[1]، ومن هذا المنطلق سوف نستعرض بعض التعاريف التي قدمت لمفهوم الجيش لكن قبل ذلك لابد من الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح.

3-الجيش لغة:

جاء في المجلد الثاني من لسان العرب لابن منظور أن كلمة الجيش مصدر للفعل جاش أي ارتفع، ويقال جاش البحر جيشا بمعنى هاج، فلم يستطع ركوبه ويقال أيضا جاشت النفس تَجِيشُ جَيْشًا وجُيُوشًا وجَيْشَانًا بمعنى فاضت.[2]

أما مصطلح الجيش لغة يعني الجند السائرون للحرب أو غيرها ويطلق أيضا على مجموعة القوات العسكرية في دولة وما لديها من نظم وآلات حرب برية وبحرية وجوية وإن كانوا في السلم.[3]

4-الجيش اصطلاحا:

يعرفه **عزمي بشارة** بأنه: الجيش النظامي التابع للدولة نواته الأساسية قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين متفرغين للحياة العسكرية في زمن السلم والحرب وخاضعين لقيادة، وهذا هو ما يجمع الجيوش الوطنية الحديثة أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وكتائب وفيالق أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش التي تقوم لغرض الدفاع عن الدولة، وقد تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي.[4]

وتعرف الموسوعة السياسية الجيش بأنه كل تنظيم تسلسلي هرمي لأفراد من حاملي السلاح تؤسسه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين أولهما: صد المعتدين عليها ونقل الحرب خارج حدودها، ثانيهما:

---

[1] أحمد أمل، التحولات السياسية ودور المؤسسات العسكرية في إفريقيا المدارية"، **كراسات استراتيجية**، م28، ع300، ماي 2019، ص 16.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، م2، ج17، ص 738.

[3]"معجم اللغة العربية المعاصرة"، في: **https//:www.maafein.com**(30-01-2023)

[4] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 14.

تكلفه استثنائيا بحفظ النظام داخل الدولة، ومن ثم هو أحد الأدوات الصراعية للدولة لتغيير حالة وفرض إرادة وتحقيق مكتسبات جديدة وحالة الصراع التي يكون جيش أو أكثر طرفا فيها تسمى الحرب.[1]

من جهته فؤاد إسحاق خوري يرى أن الجيش ليس حزبا سياسيا وليس لديه أيديولوجية موحدة ولا يعكس بالضرورة مصالح طبقة معينة من الناس فهو تنظيم كلي متكامل يعمل في سبيل العظمة والاستقلال والسيادة والدفاع والأمن القومي، وطالما أنه لا يقوم على أساس القواعد الديمقراطية فمن الصعب توقع إنجازات ديمقراطية منه.[2]

من زاوية أخرى قدم تشارلز موسكوس نموذجين لوصف المجتمع العسكري وهما القوات المسلحة كمؤسسة أو كوظيفة، حيث يرى الجيش كمؤسسة يأخذ شرعيته بالنظر إلى القيم والمعايير وتتجاوز أهدافه المصلحة الفردية لصالح أهداف عليا، ويمكن تلخيص قيمها في عبارات مثل وطن، واجب وشرف، وينظر إلى عناصره على أنهم أتباع رسالة معينة، ويتمتعون بمجموعة من الامتيازات الاجتماعية المرتبطة بالمؤسسة، وهكذا يتم اعتبارهم متميزين عن المجتمع بشكل عام أما الجيش كوظيفة فتأخذ شرعيتها من مصطلحات تموضعها في السوق، فالجنود العاملون لهم صوت فيما يتعلق بظروف العمل والنقابات هي بشكل عام للتعبير عن المصالح في الصناعة والإدارة، غير أنه في الواقع حسب موسكوس لا يمكن لأي جيش الاستناد إلى أحد النموذجين لتصنيف نفسه إذ يجتمع فيه خصائص النموذجين على السواء.[3]

وذهب **ميشيل كيلو** إلى التمييز بين الجيش والمؤسسة العسكرية، حيث اعتبر الجيش جهاز مسلح يحتكر العنف في الدولة ويلتزم باستراتيجية ترسمها قيادة سياسية منتخبة تتعلق حصرا بمصالح الدولة العليا، أما المؤسسة العسكرية فهي جهاز مسلح حاكم عدوه داخل الدولة فهو الذي يختار الحاكمين ويرسم لهم الاستراتيجيات والسياسات التي عليهم إتباعها، وبالتالي فهي عكس الجيش الذي عدوه خارج وطنه.[4]

نستخلص من التعاريف السابقة بأنها لم تتفق على تعريف موحد للجيش إلا أنها أجمعت بأنه جزء من المؤسسة العسكرية في معظم دول العالم والتي تتألف من أقسام متنوعة فبمدلولها الواسع تشمل على القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاث البرية والبحرية والجوية، إضافة إلى الميليشيات العسكرية

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، ج1، ط2 ،1985)، ص 129.

[2] فؤاد إسحاق خوري، مرجع سابق، ص 78.

[3] نارسيس سيرا، **الإنتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: وفيقة مهدي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص ص 79،80.

[4] أمين محمد حطيط، "المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي"في: أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012)، ص 258.

والميليشيات الحزبية وقوات الحرس الرئاسي أو الجمهوري أو تشكيلات شبه عسكرية أما بمدلولها الضيق فتشمل على القوات المسلحة فقط بفروعها الرئيسية البرية والبحرية والجوية.[1]وقد تكون لهذه التشكيلات قدرات عسكرية تفوق الجيش هذا الأخير الذي يضم مجموعة من الأفراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما باسم الجنود وهو يتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة، كما أنه وجد من أجل ضمان الأمن والاستقرار داخل الدولة وحمايتها من الأخطار الخارجية.

5-المؤسسة العسكرية والمفاهيم المرتبطة بها:

في إطار تحديد مفهوم المؤسسة العسكرية سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالمؤسسة العسكرية، لذا سنحاول في هذا الجزء التطرق لأهم المفاهيم ذات العلاقة الترابطية من نواحي عديدة مع مفهوم المؤسسة العسكرية لعل أبرزها العسكرة والتدخل العسكري.

5-1-الظاهرة العسكرية: Military phenomenon

لقد أفرزت موجة الانقلابات العسكرية التي قادتها المؤسسة العسكرية في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى أشكال مختلفة من التدخلات العسكرية في الحياة السياسية والمدنية لتسود في تلك المجتمعات النزعة العسكرية التي اتجهت بقوة نحو السيطرة على الحكم بصور مختلفة، وهذا ما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة في الأدبيات السياسية لعل أكثرها شيوعا وتعبيرا عن الظاهرة هو مصطلح العسكرتاريا أو العسكرة كما يحبذ بعض الباحثين استخدامه.

ويعرف **عبد الوهاب الكيالي** الظاهرة العسكرية بأنها نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية، وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مجابهة التحديات المطروحة.[2]

يؤكد **Luckham** أن العسكرة تشير إلى انتشار الرموز والقيم والخطابات التي تبنت القوة العسكرية وخصائص الحرب في المجتمع، فالعسكرة هي نتاج انخراط عسكري طويل ومتجذر في السياسة حيث القيم والأخلاقيات والتقاليد العسكرية، من ناحية أخرى فإن العسكرة هي عملية متعددة الأبعاد يتم من خلالها ربط

[1] حمادة محمد عطية، "عبد الرحمان المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية"، المركز العربي الديمقراطي في: **https://www.democraticac.de**(12-06-2024)

[2] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 108.

عدد من العناصر مثل: الانقلابات والحكومات الاستبدادية، الهيمنة القوية للجيش، جهاز الدولة القمعي، استيراد الأسلحة، التدخل العسكري الخارجي بشكل كبير.[1]

يميز بعض الباحثين في تحديدهم لمدلول العسكرة بين مستويين، مستوى الدولة ومستوى السياسة الدولية، فعلى المستوى الأول تتمثل دلالاتها في تفاعل المؤسسة العسكرية كمؤسسة اجتماعية تتكون من أشخاص مكونين عسكريا وفق بنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب والقيادة مدربين على استعمال السلاح وإستراتيجيات الحرب مع المؤسسات المدنية في الجيش، وهذا التفاعل هو الذي يعكس الاستقرار أو الصراع في منظومة العلاقات المدنية العسكرية حسب الطابع الديمقراطي أو الاستبدادي في النظام السياسي، وفي هذا السياق ترى **أريتا هولمبرغ Arita Holmberg** أن العسكرة تعني قوة تأثير الجيش على القرار السياسي والحياة العادية للمجتمع، [2]ويذهب **أمين هويدي** إلى أن العسكرة تعني السياسة التي تحتفظ بمؤسسة عسكرية ضخمة تؤمن بأن الكفاءة العسكرية هي المثل العليا وتسعى إلى نقل كل الصلاحيات داخل نظام الحكم إلى رجال عسكريين مما يسمح لهم بتسيير مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

أما **هارولد لاسويل Lasswell Harold** اعتبر عسكرة الدولة والمجتمع تتم بوصول نخبة أمنية إلى عملية صنع القرار نتيجة إجهاد المنظومة السياسية بسبب التوتر الدائم الناجم عن حروب طويلة أو مستمرة أو حالة التأهب الدائم للحرب، حيث يفرض فيها الجيش على المجتمع تعبئة شاملة في خدمة المعركة ضد العدو وتشمل تقييد الحريات وتوجيه البحث العلمي والإعلام والتعليم وغيرها من المجالات في خدمة المجهود الحربي ومبدأ القوة العسكرية، ويفرض فيها على المجتمع أيضا الانضباط شبه العسكري وسرية المعلومات ونظام الطاعة العمياء.[4]

وفي هذا السياق يتساءل فؤاد إسحاق خوري إلى أي مدى قد يتمكن الجيش من أن يخلق مجتمعا على شاكلته بمعنى آخر هل يمكن عسكرة المجتمع؟ ويجيب على هذا السؤال قائلا: "عسكرة المجتمع تأتي نتيجة طبيعية لتولّي العسكر الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية لفترة زمنية طويلة، حيث يسعى إلى خلق

---

[1] Wogu IKedinachi, Bietan Jide, "Civil military relations and leadership crisis in 21 century Africa aninquiry", **international journal of innovative social sciences humanities researche**, 2(1), march 2014, p 50.

[2] إبراهيم اسعيدي، راشد محمد عبد الله النعيمي، مرجع سابق.

[3] هشام دراجي، "أهلية الجيوش في قيادة التنمية بالقارة الإفريقية دراسة حول عسكرة التنمية في مصر"، **مجلة المفكر**، ع 18، 2019، ص 392.

[4] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 46.

صيغ توحدية موحدة كالحزب الواحد وسياسة التأميم والتركيز على المشاريع الضخمة ويعتبر العسكر هذه الإجراءات وسائل متنوعة لصهر المجتمع في تنظيمات مشابهة ومتوازية كتنظيمات العسكر".[1]

إضافة إلى ما سبق نجد أيضا ما يعرف بعسكرة الاقتصاد ويقصد به تحول اقتصاد دولة ما إلى اقتصاد عسكري تابع للجيش في معظم القطاعات بدل أن يكون تحت سيطرة المدني، يعني تحول الجيش إلى فاعل اقتصادي في عمليات التنمية على حساب القطاع الخاص ويعرف **ضلال كداوي** الاقتصاد المعسكر بأنه يعبر عن حالة تعاظم المكون العسكري في الاقتصاد وارتفاع الدرجة التي يمارسها التأثير العسكري في صنع القرار الاقتصادي في الدولة.[2]

أما على مستوى السياسة الدولية يرى بعض الباحثين أن العسكرة هي توجه ترى أن الحرب والتحضير للحرب من أهم الواجبات الذاتية القومية وأرقى شكل للخدمة الاجتماعية، كما تدل أيضا على تعاظم استعمال القوة في حل الأزمات والنزاعات، وهذا يعني أن العسكرة مطلب حربي حيث تتبع الدولة سياسة خارجية توسيعية تفسح المجال للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة والبعيدة، يتم تسليح الأطراف المختلفة في المجتمع ويدمج الجيش ومؤسساته بمؤسسات الدولة الأخرى حيث تختفي الفروقات بين السلطة العسكرية والمنظمات غير العسكرية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن حجم وطبيعة العسكرة تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر نتيجة تباين عدد من المعطيات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أثار هذا الموضوع اهتمام الباحثين حيث تم وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس درجة تحكم المؤسسة العسكرية في مؤسسات الدولة والمجتمع أهمها: معدل الامتصاص السكاني، والمكون العسكري في الاقتصاد والتأثير العسكري في صناعة القرار، وكذا تضخم الانفاق العسكري إضافة إلى انتشار السلاح والميليشيات المسلحة في المجتمع وحضور قوي للتقاليد والثقافة العسكرية في عملية التنشئة الاجتماعية.[4]

استنادا إلى ما سبق نستخلص أن العسكرة أو سيطرة الطبقة العسكرية تعني الحالة التي تهيمن فيها القيم العسكرية على المجتمع وتحكم المؤسسة العسكرية في مفاصل الدولة والمجتمع أمنيا وسياسيا واقتصاديا، إما بطريقة مباشرة من خلال تولي أفرادها الحكم أو من وراء ستار مع وجود واجهات شكلية مدنية يحكمون

---

[1] فؤاد إسحاق خوري، مرجع سابق، ص 89.

[2] إبراهيم سعيدي، راشد محمد عبد الله النعيمي، مرجع سابق.

[3] دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة التركية في السياسة الداخلية، 1980-2002**، مرجع سابق، ص ص 25-27.

[4] إبراهيم اسعيدي، راشد عبد الله محمد النعيمي، مرجع سابق.

نيابة عنهم – رئيس وبرلمان منتخبان لكن بصلاحيات مقيدة–، وذلك من خلال ممارسة نفوذ وتأثير كبير على الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية بشكل تهيمن فيه هذه النخب العسكرية على صناعة القرار السياسي والاقتصادي، وتستأثر فيها بحصة غير متناسبة من موارد المجتمع وهي تمثل أقصى حالات تأثير المؤسسة العسكرية على المجتمع متجاوزة بذلك وظيفتها العسكرية وأدوارها التقليدية المرتبطة بالدفاع عن الحدود وسيادة الدولة.

5-2-التدخل العسكري:Military Intervention

استخدمت العديد من الأدبيات مفهوم التدخل العسكري بديلا عن الانقلاب العسكري الأكثر شيوعا باعتبار الأول أكثر ملائمة من الناحية المنهجية والواقعية فهو الأكثر شمولا والمتضمن جميع أشكال تأثير المؤسسة العسكرية، والذي يقدم وحدة معيارية قابلة للقياس تمثل أداة فعالة للمقارنة بين الحالات على اختلافها، وقد ساهمت القيمة التحليلية للمفهوم في ظهور مفهوم التدخلية العسكرية كتيار متنام في البلدان النامية حول العالم.[1]

يعتبر التدخل العسكري حسب هنتغتون ظاهرة داخلية أو خارجية، فعلى المستوى الخارجي يمكن للدولة أن تشارك عسكريا في بلد آخر بغرض منع بعض الظلم وتحقيق السلام، كما يمكن أن يحدث تحت غطاء التدخل الإنساني، حيث تهدف القوة المتدخلة إلى المساعدة في أزمة ناتجة عن الصراع أو كارثة طبيعية حيث تكون هناك حاجة للتخفيف من المجاعة أو الصراع الاجتماعي المحتمل، أما على المستوى الداخلي فتكمن في تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الداخلية للدول متجاوزة وظيفتها الأساسية وهي الحماية من العدوان الخارجي، والتي أدت في معظم الحالات إلى الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية والإدارية والقيادة مع تكليف أنفسهم بمسؤولية الحكم غير الشرعي لشؤون الدولة.[2]

ويضيف هنتغتون إلى أن التدخلات العسكرية ليست سوى مظهر مميز من مظاهر أكثر اتساعا في المجتمعات غير المتطورة، وهي التسيس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية، حيث تفتقد السياسة في هذه المجتمعات إلى الاستقلالية والتعقيد والتماسك والتكيف وتميل كافة أنماط القوى والفئات الاجتماعية إلى الدخول في المعترك السياسي عبر الخوض في قضايا سياسة عامة التي تؤثر على المجتمع كل وليس فقط في القضايا التي تؤثر على مصلحتها المؤسساتية الخاصة أو على جماعتها، ويعتبر هنتغتون المجتمعات ذات الجيوش المسيسة مصابة بالتسيس في مكوناتها الاجتماعية كلها فرجال الدين مسيسون والجامعات

[1] أحمد أمل، مرجع سابق، ص 4.

[2] Wogu IKedinachi, Bietan Jide, op. cit, p 50.

البيروقراطية والنقابات كلها مسيسة.[1]وفي هذا السياق اعتبر هنتغتون أن الدافع الأساسي لتدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي في كافة المجتمعات المختلفة لا تنحصر فقط في رفع الرواتب وزيادة عدد القوات المسلحة بل تهتم أيضا بتوزيع السلطة والمراتب في النظام السياسي كله.

ومن جهة أخرى يرى هنتغتون أن التدخل العسكري للقوات المسلحة يكون في الكثير من الأحوال علامة على نهاية سلسلة من أعمال العنف في المجال السياسي وهو بهذا المعنى يختلف بشكل ملحوظ عن التكتيكات التي تستخدمها فئات اجتماعية أخرى.[2]

أما **صامويل فاينر** وصف التدخل العسكري بقوله "خصلة خيوط من الدوافع والأجواء"، فحسبه الجيش لن يتدخل خلال الاضطرابات الداخلية إلا بوجود شرطين هما: اعتماد المدنيين على القوة العسكرية وأن يكون الجمهور قليل الارتباط بالمؤسسات المدنية،[3] وحسب فاينر يتخذ التدخل العسكري في السياسة عددا من المظاهر أهمها الابتزاز واستغلال النفوذ وإزاحة السلطة.

من ناحية أخرى يشير فؤاد الأغا إلى أن التدخل العسكري يعني عدم القدرة النسبية للأنساق الاجتماعية القائمة على أداء أدوارها بكفاءة عالية، وللقوات المسلحة وظائف محددة ومتخصصة تنحصر في شؤون الدفاع الداخلي، أما إذا وسعت أنشطتها بحيث تشمل أنشطة اجتماعية أخرى لا تدخل في اختصاصاتها، فهذا يعني فشل الأنساق القائمة في أداء وظائفها.[4]

بناءا على ما سبق ما نقصده بالتدخل العسكري هنا هو انخراط المؤسسة العسكرية أو جزء منها في العملية السياسية للدولة، ويأخذ هذا التدخل نمطين: النمط الأول الحكم العسكري من خلال قبعة مدنية عبر التدخل غير المباشر أما النمط الثاني يكون عبر التدخل المباشر وتمثله الظاهرة الانقلابية والتي سنفصل فيها في العنصر الموالي.

5-3-الانقلاب العسكري: military coup

الانقلاب ظاهرة قديمة متجددة عرفتها الحضارات اليونانية والرومانية -ما يعرف بالنمط البريتوري- ومصر الفرعونية عن طريق تدخل الكهنة في تغيير الأسر الحاكمة، وعرفتها الحضارة الإسلامية في معظم

---

[1] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 194.

[2] المرجع نفسه، ص 224.

[3] ويليام سي تايلور، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط**، ترجمة: أسامة عباس، عمرو بسيوني، (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2018)، ص 116.

[4] فؤاد الأغا، مرجع سابق، ص 206.

تطبيقاتها، كما شهدها العديد من دول العالم النامي ومنها العربي والإسلامي سواء عبر المؤسسة العسكرية أو بدونها كما في الانقلابات الداخلية.[1]

وتعني كلمة انقلاب أمر قريب من التجديد الثوري أو التحول الثوري، فيقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي مع أن التسمية نفسها تطلق بالفارسية والتركية على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة ثورة بالعربية[2].

يعتبر الانقلاب العسكري الآلية أكثر انتشار للتدخل العسكري والتي يستخدمها الجيش للاستيلاء المباشر على الحكم، وذلك لكونها تعني تقدمهم لتسلم السلطة بدلا من المدنيين الذين قد يعجزون عن التعامل مع أزمات النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[3]وتعدّ الانقلابات العسكرية من أكثر أشكال العنف السياسي الذي عرفتها دول العالم الثالث لتبين لنا الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من أجل الاستيلاء على الحكم ومشاركة أوسع للعسكريين في الوزارات والمواقع القيادية المختلفة.

ووفقا لعزمي بشارة الانقلاب العسكري يأتي من داخل النظام وغالبا من الفئة الاجتماعية الأعلى تنظيما وهي القوات المسلحة، وغالبا ما تنتهي بتغيير الحاكم وتركيز السلطة في أيديهم مع الحفاظ على هيكل النظام، أي دون تغيير يذكر في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي أو المؤسسات المشاركة في العملية السياسية أو في طبيعة توزيع عوائد النظام، لكن توجد حالات أطلق فيها الانقلاب ضرورة تغيير، حيث تحالفت في خضمها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير نظام الحكم[4] ضمن عملية تغيير اجتماعي وسياسي، وفي دراستهما عن الانقلابات والديمقراطية يعرف كل **من نيكولاي مارينوف Nikolay Marinov**وهين جويمانس **Hein Goemans** الانقلاب العسكري بأنه الاستيلاء على السلطة التنفيذية الفعالة عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها، وقد تتضمن الجهات القيادية الفاعلة في ارتكاب الانقلابات كلا من الجيش والشرطة وجماعات مسلحة محلية وفئات في الحكومة، كما أن استخدام القوة قد يكون علنيا أو قد يأتي في شكل دعم ضمني للاستيلاء على السلطة من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 201.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 44.

[3] عبد الله فيصل غلام، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي يوليو 1952–يوليو2013**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 56.

[4] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 44.

[5] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 56.

أما فؤاد إسحاق خوري يعتبر الانقلاب العسكري كحدث يقوم به مجموعة صغيرة من الضباط تجمعهم الروابط الحزبية والأصول الاثنية للسيطرة على الحكم، وعندما ينجح الانقلاب ويسيطر العسكر على الحكم يقوم بإنشاء أحزاب سياسية موحدة بغرض تعبئة الشعب سياسيا، كما يحاول الحكام الجدد التحكم بالإدارات المدنية وبوسائل الإعلام وتوجيهها وسرعان ما يلبس كل من الدبلوماسيين ومديرو المصالح العامة والتكنوقراط وغيرهم من المدنيين بما فيهم رجال الأعمال الحلة العسكرية ويبدأ الجيش بغرس الادعاء أنه وسيلة ورمز الوحدة الوطنية وحامي الدولة.[1]

ووفقا **لأحمد عدنان كاظم** الانقلاب العسكري هو عملية غير شرعية إذا كان هدفه هو الاستيلاء على السلطة، لكن يصبح حالة شرعية عندما يكون الهدف منه الإطاحة بالحكومات الفاسدة[2]، وفي هذا الإطار نجد دراسة **أوزان فاورل Ozan Varol** التي تحمل عنوان الانقلابات العسكرية والديمقراطية، حيث يوضح فيها أن جميع الانقلابات لها سمات غير ديمقراطية كوضعها للجيش في السلطة بالقوة أو التهديد، ولكن ليس كل الانقلابات معادية للديمقراطية على حد سواء، فبعض الانقلابات العسكرية تتميز بأنها تقوم بتعزيز الديمقراطية من غيرها في إطار ما يسمى بالانقلاب الديمقراطي، حيث تستجيب المؤسسة العسكرية في هذه الانقلابات لمعارضة شعبية ضد نظام استبدادي أو شمولي بالانقلاب على هذا النظام وتسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون فترة قصيرة، وتنتهي مرحلة الانقلاب مع نقل السلطة إلى قيادة منتخبة ديمقراطيا، كما حدث في انقلاب 1960 في تركيا وانقلاب 1974 في البرتغال.[3]

وفي هذا السياق يختلف معه فؤاد الأغا، حيث يعتبر الانقلاب العسكري الذي تقوده المؤسسة العسكرية تغيير غير شرعي في الأداة الحكومية، فهو لا يأخذ بالأسلوب الذي يسمح به نص القانون الوضعي ولا ينبع من حق مقاومة الطغيان أو الاستبداد، فالمؤسسة العسكرية حسب الأغا تمثل مهنة محددة وتعبر عن جزء يمثل أقلية لا تملك إرادة الأغلبية، ولو قيل عكس ذلك لكان معناه منح حق الوصاية لفئة على الجميع.[4]

---

[1] فؤاد إسحاق خوري، مرجع سابق، ص ص 78-80.

[2] أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث**، (العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي،2016)، ص 17.

[3] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص ص 57،58.

[4] فؤاد الأغا، مرجع سابق، ص 201.

استنادا إلى تجارب الدول يمكن القول إن الانقلابات العسكرية لا تأخذ نمطا وحيدا، ولكن هناك تصنيفات مختلفة للانقلابات العسكرية، وقد صنفها صاموئيل هنتغتون إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: [1]

- **الانقلابات الاختراقية:** وهي في الأساس الانقلابات الثورية التي تضع نظما جديدة للحكم وتفرض هياكل نخبوية.

- **الانقلابات الوصائية (القصر):** وهي انقلابات حكومية يسميها هنتغتون ثورات القصر تكون نتيجتها تغيير الأشخاص القائمين على الحكم دون إحداث تغيير جوهري في النظام السياسي، حيث يقوم قادة الانقلاب العسكري باستبدال القادة السياسيين في النظام القائم بقادة جدد من العسكريين، ويتم تبريرها من خلال رفض القيادة الحالية باعتبارها لا تتمتع بكفاءة وعاجزة أو فاسدة.

- **انقلابات الفيتو:** وهي التي تتحرك بما يتعارض مع الإرادة الشعبية أو تصرفات النخبة الحاكمة سواء ضد وجهات النظر المتطرفة أو المحافظة الرجعية سياسيا.

والانقلاب العسكري حسب صاموئيل هنتغتون تكتيكا سياسيا يتميز بالخصائص التالية: [2]

- جهد يبذله تحالف بشكل غير شرعي لإزاحة الحكام الموجودين بواسطة العنف والقوة أو بالتهديد باستخدامها.

- عدد الأفراد المتورطين في هذه العملية وحجم العنف المستخدم عادة يكون ضئيلا.

- يسيطر المشاركون فيه على قواعد مؤسساتية في السلطة داخل النظام السياسي.

- الانقلاب عمل سياسي وعسكري مباشر في الوقت نفسه، فهو نتاج تحالف جماعات تضم غالبا عناصر مدنية وعسكرية معا استغرقت وقتا طويلا في الإعداد له تسعى إلى تغيير الحكومة الموجودة في السلطة دون تغيير سياساتها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الانقلاب العسكري هو عملية تقوده المؤسسة العسكرية والتي تمكنهم من السيطرة والنفوذ وليس بصفتهم مؤسسة ولكن باعتبارهم إحدى القوى التي تعكس البنيان السياسي للمجتمع فرغم أن مظهرها عسكري إلا أن مضمونها سياسي فهي تمثل الأداة لتعزيز سلطة العسكريين لاستيلائهم على السلطة ومراكز القيادة، وضع القرار سواء عن طريق تغيير الحاكم أو إحداث تغيير في النظام الهيكلي وبالتالي زيادة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

[1] عبد الله فيصل علام، مرجع سابق، ص 57.

[2] صاموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 226.

المطلب الثاني: سمات وخصائص المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية من التنظيمات الرسمية الهامة داخل الدولة تضم بداخلها سلسلة أدوار وظيفية مختلفة وتترابط فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض، وبالتالي فهي تعدّ الحجر الأساسي في جميع الدول باختلاف أنظمتها السياسية واتجاهاتها الأيديولوجية نظرا لدورها الأساسي في تحقيق أهم أهداف الدولة وهو الحفاظ على الأمن والبقاء، وهي بذلك تغطي باختصاصها وبحكم دورها إقليم الدولة ككل، وهذا الوجود كافي لأن يميزها عن باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، إذ تعدّ المؤسسة العسكرية نسق فرعي مهيمن لما فيه من المزايا التي لا تتوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى خصوصا المدنية والسياسية على الرغم من أوجه التشابه والتقارب بين المؤسسات العسكرية والمؤسسات الأخرى التي يتكون منها التركيب الاجتماعي.

ولو تأملنا وتمعّنا طبيعة هذه المؤسسة نستطيع أن نرصد بأنها الأكثر تطورا من غيرها من المؤسسات الوطنية حيث تمتاز بامتلاكها لبنى متقدمة على صعيد التقسيم والتوجيه والسيطرة إلى جانب حيازتها للقوة المعنوية وتمتعها بحصة كبيرة في الميزانية القومية للدولة. ، وكذا من ناحية الولاء الوطني وتصفية المشاعر الإقليمية والعشائرية والدينية تتفوق المؤسسة العسكرية تفوقا كبيرا على الأجهزة الحزبية والإدارية، ومن ناحية الوعي الوطني ومستويات التقدم الفني والتكنولوجي ودرجة التحديث تعتبر المؤسسة العسكرية أكثر تطورا من الأجهزة والمؤسسات البيروقراطية في المجتمع.[1]

أشار فؤاد الأغا إلى أن التماسك داخل المؤسسة العسكرية يعززه المركزية والانضباط الشديدين والتدرج الهرمي والاكتفاء الذاتي والتجرّد من الشخصية والانضمام لوحدة تنظيمية والانقطاع عن المحيط المدني لفترة معينة، كذلك الاستقلالية في شؤونها الداخلية والاختلاف البنائي والتخصص الوظيفي والتي تعتبر أهم السمات التنظيمية والمهنية للمؤسسة العسكرية.[2]

أما فانير حدد خمس خصائص أساسية تتصف بها المؤسسة العسكرية مقارنة بالمؤسسات المدنية في الدول المتقدمة تتمثل في مركزية القيادة، ترتيب هرمي للسلطة، الانضباط وسيادة الطاعة، نظام شبكة الاتصالات والعمل الجماعي.[3]

---

[1] مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 130.

[2] فؤاد الأغا، مرجع سابق، ص 209.

[3]Samuel E finner, **the man on horseback the role of the military in politics**, introduction by: Jay Stanle, (USA: New Brunswick transaction publishers, 2002), p7.

تتفاوت مظاهر خصائص المؤسسة العسكرية ومقوماتها تفاوتا نسبيا بين مؤسسة وأخرى إلا أنها تجتمع إجمالا في السمات التالية:

أولا: الخصائص الوظيفية:

وتعرف أيضا بالتخصص الوظيفي وتؤكد فلسفة علم الاجتماع العسكري بأن موقع المؤسسة العسكرية في النظام الاجتماعي يؤهلها لأداء أدوار هامة وفاعلة داخل المجتمع الإنساني المتواجدة فيه وذلك من خلال ممارسة أدوار قيادية في المجال العسكري وفي هذا الإطار المؤسسة العسكرية ذات وجهين؛ أولهما تتعامل مع أوقات السلم والظروف العادية فتصبح أشبه بالمؤسسات التقليدية وثانيهما تعمل في الظروف غير الاعتيادية خلال الأزمات التي تتعرض لها الدولة وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة.[1]

فضلا عن تولي أفرادها مناصب قيادية على مستوى الحكومات أن هذه المؤسسة تكوين مصطنع وليست ملازمة لطبيعة المجتمع، حيث يمكن تبديله وتغييره بناءا على رغبة ومصالح القائمين عليه، أما وظيفة المؤسسة العسكرية فتوصف بأنها غير مستقرة وتعتقد ما إذا كانت الظروف الداخلية للبلاد –تمرد وفوضى–شكل خطر وتهدد الأمن القومي أو الحرب فتستجيب لهذه الظروف بالسرعة والاستعداد المناسبين.

ثانيا: الخصائص التنظيمية والمهنية:

يمكن تحديد أبرزها كما يلي:

1-السلطة العسكرية واحتكار القوة:

تعتبر السلطة العسكرية هي النفوذ الراسخ في المؤسسة العسكرية لإصدار الأوامر واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وتحديد الجزاء والعقاب، وينبثق هذا النفوذ من عدة مفاهيم مرتبطة بهذا المعنى وهي القوة والتحكم والسيطرة التي لابد وأن ترتبط بالإقناع العقلاني الذي يحقق النفوذ الراسخ المرغوب داخل المؤسسة العسكرية.

بنية السلطة في المؤسسة العسكرية أكثر وضوحا في تسلسلها من بنية السلطة في المؤسسات المدنية وتخضع لاعتبارات خاصة تفرضها طبيعة الدول العسكري مثل العسكرية والهيبة القيادية والقوة البدنية والانضباط والمعنويات.[2]

إذ كان ماكس فيبر قد طور في مطلع القرن الماضي فكرة تعريف الدولة الحديثة باحتكارها العنف المشروع فإن المؤسسة العسكرية جسدت هذا الاحتكار تمنحها سلطة استخدام العنف، فهي أداة من أدوات

[1] جوزيف سويترز، بول سي، مرجع سابق، ص 11.

[2] أشرف سليمان غابريال، مرجع سابق، ص ص 96-100.

السلطة القادرة على فرض القانون أمام حالات الفوضى والتمرد ومن ثم فهي من أركان رأس هرم الدولة، ومن أهم قواعد الحكم والسلطة.[1]وفي هذا الصدد تتميز المؤسسة العسكرية في جميع الدول بالاحتكار الكامل لأدوات القوة المادية الأساسية للدولة –فهي أداة الردع الرئيسة فيها–المتمثلة في أسلحة ومعدات القتال والحرب الخفيفة والثقيلة الموضوعة تحت تصرفها طبقا للقانون والأفراد المقاتلين ذوي الخبرة العسكرية العالية الناتجة عن هذا الاحتكار.

وتكمن أهمية هذه الخاصية باعتبارها القاعدة التي تنطلق منها المؤسسة العسكرية لممارسة نفوذها السياسي خاصة في دول العالم الثالث، حيث أن حيازة الأسلحة هي التي تتيح للعسكريين إمكانية التدخل في الحياة السياسية وإحداث تغيير في نظام الحكم وهو ما تنفرد به عن سائر المؤسسات الأخرى.

وفي سياق آخر قد تجد الحكومات المدنية نفسها مضطرة إلى الاعتماد المطلق على استخدام أدواتها العسكرية في مواجهة حالات التمرد والانقلاب أو الثورة[2]، خصوصا أن المؤسسة العسكرية تحظى بدرجة عالية من الانفاق الحكومي للدول والذي يخصص لأغراض دفاعية كمؤشر لقوتها والذي يتجاوز في بعض الأحيان الأدوار التقليدية للمؤسسة ليشمل أيضا الانفاق على التنمية الاقتصادية.

2- **التدرج الهرمي:** يعتبر النظام أو النسق العسكري تنظيما اجتماعيا منظم يقوم على التدرجية إذ يكون على شكل هرم تحتل قمته المراكز العسكرية العليا وتحتل سفوحه المراكز الوسطية وقاعدته المراكز العاملة، ويبدأ التدرج الهرمي العسكري عادة برئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وتنتهي بالفرد المجند.[3]ويسمى هذا التدرج الهرمي بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية داخل المؤسسة العسكرية، كما يقوم هذا التدرج على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين بطرق موضوعية تعرف بأنها الصفة التي تحدد مكان العسكريين في التدرج الهرمي وتعطيهم صلاحية ممارسة السلطة وإصدار الأوامر داخل إطار يحدده القانون العسكري الذي تتبناه المؤسسة العسكرية[4]، والأكثر من ذلك هي الصفة التي تميز الوضع التنظيمي للأفراد العسكريين، ويتم على أساسها تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والامتيازات والواجبات الخاصة بهم.

---

[1] سراج دغمان،" المؤسسة العسكرية ودورها في وحدة كيان الأمة والدولة"، في:
https://alwasat.ly/news/opinions/389960?author=1 (04-02-2023)

[2] عبد الحميد مهري، **الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي–تجربة الجزائر** في أحمد ولد داداه وآخرون، مرجع سابق، ص 74.

[3] نسيم بلهول، **الدراسات الأساسية المتقدمة المفاهيم والمقاربات**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع،2020)، ص 111.

[4] أشرف سليمان غابريال، مرجع سابق، ص ص 102،103.

وفقا لزولتان باري لا يمكن للجيش بحكم طبيعته أن يكون ديمقراطيا من جهة بنيته المؤسسية الهرمية وثقافته الاعتبارية وطبيعة اتخاذ القرارات وإجراءات التنفيذ من القمة إلى القاعدة.[1]

3-المؤسسة العسكرية ذات بناء بيروقراطي:

تمثل المؤسسة العسكرية نموذجا رئيسيا للنظام البيروقراطي فهي في الأصل تنظيم قسري آلي محض يقوم على التقسيم الصارم للعمل والسلطة، أي الأوامر والقواعد باتجاه واحد من القمة، وتتحدد شرعية السلطة فيه للمنصب وليس لشاغله.[2] وفي هذا الإطار يشير ماكس فيبر إلى أن المؤسسة العسكرية تمثل الشكل المتطور والنهائي للبيروقراطية من تماثلها في التخصص الوظيفي وقيام الأفراد المناسبين بشغل الوظيفة وفق أوامر ولوائح محددة وكذلك في التدرج الهرمي وما يتبعه من تحرك الفرد في ظل سياق مهني من مسؤولية أقل إلى مسؤولية أكبر، إضافة إلى وجود شبكة معقدة من مراكز صنع القرار.[3]

4-الترقية والرقم في النظام العسكري:

تعني أنه في حالة توفر بعض الشروط في الفرد العسكري كقضائه للحدّ الأدنى من المدة في رتبة معينة أو أدائه مهمة في ظروف طارئة أو غير عادية يرقى لرتبة أعلى طبقا للقواعد المعمول بها في الميزانية العامة للأفراد العسكريين، كما يفقد العسكريين شخصياتهم وفرديتهم داخل المؤسسة العسكرية ويتم التعرف عليهم من خلال التسلسل الرقمي فيتحول الجندي إلى رقم في منظومة إضافة إلى أرقام السرايا والكتائب ونوعيتها وبذلك تبرز حالة الوعي الجماعي داخل المؤسسة.[4]

5-الاكتفاء الذاتي:

تتميز المؤسسة العسكرية غالبا بأنها مؤسسة مكتفية ذاتيا، حيث تعمل على توفير حاجات أفرادها بالقدر الذي يمكنهم من أداء أدوارهم العسكرية، كما أنها غالبا ما تمارس الأنشطة العسكرية في معسكرات معزولة وبعيدة نسبيا عن المناطق المدنية، وهذا ما يمكنها من الإعداد والتدريب في الخفاء من أجل القيام بانقلابات.

---

[1] زولتان باري،" القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، ع24، يناير 2017، ص 82.

[2] جوزيف سويترز، بول سي وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

[3] دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية (1980-2002)**، مرجع سابق، ص ص 27،28.

[4] فؤاد الأغا، مرجع سابق، ص ص 50،51.

6-التدريب الأساسي:

يكتسب الأفراد في المؤسسة العسكرية من خلال التدريبات العسكرية القواعد والإجراءات والاتجاهات العسكرية وفق ما يسمى بالبديل الميداني الذي يقسم العملية العسكرية إلى مراحل متعددة حتى يتمكن من أدائها واستيعابها بسهولة ودقة، والأكثر من ذلك التكيّف مع طبيعة الحياة العسكرية المعقدة والمنظمة.[1]

7-اختلاف المكانة الاجتماعية بين الضباط والجنود (العسكريين):

لا تعبر المؤسسة العسكرية عن طبقة اجتماعية واحدة متجانسة بل تنبثق البنية البشرية للمؤسسة العسكرية عن عامة المجتمع وطبقاته المختلفة، مما يجعلها مرتبطة ارتباطا مباشرا بقاعدة المجتمع من الطبقات الفقيرة والوسطى، مما يسمح بتمدد نفوذ المؤسسة العسكرية في العمق الاجتماعي لكيان الدولة[2]وتدفع القوانين والتقاليد العسكرية* إلى ضرورة وجود هوة في المكانة الاجتماعية بين الضباط والجنود والتي تعتبره ضرورة انضباطية.

8-التقدم التكنولوجي والتنظيمي:

تعتبر المؤسسة العسكرية الأكثر عصرية وتقدما في المجتمع تكنولوجيا وتقنيا من سائر مؤسسات الدولة، فنظرا لطبيعة مهمتها تحاول دائما الاستجابة للمتطلبات التكنولوجية العسكرية الحديثة، فتحاول أن تربط نفسها قدر الإمكان بتطورات العلم والتكتيك العسكري وتزيد هذه الخاصية في قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمتقدم للآلة العسكرية في حالة الضرورة.

أما على الصعيد التنظيمي للمؤسسة العسكرية فهي الإدارة الأكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكلة التنظيمية في مجتمعات الدول المتقدمة والنامية، حيث تتميز بدرجة عالية من الكفاءة مما يجعلها بمثابة جسد تنظيمي واحد ومن ثمة تتمتع بموقع أفضل للتعبير عن الإرادة القومية من المؤسسات الأخرى، فهناك مركزية في اتخاذ القرار والسلطة تكاد تكون مطلقة للقائد على مستويات معينة[3]، والتركيز على الطاعة والرضوخ للقانون الذي يؤدي إلى تنفيذ القرارات المتخذة من الأعلى، وهناك تصاعد في التنظيم الداخلي حيث العلاقة صريحة بين الصلاحيات والاختصاصات شبكة اتصالات واسعة تحقق السيولة الكاملة لحركة إصدار الأوامر على جميع المستويات وهو مالا يتوافر لأي جماعة أخرى في الدولة.

---

[1] دلشاد بابلا محمود صالح، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، مرجع سابق، ص 28.

[2] سراج دغمان، مرجع سابق.

* هي تلك القواعد والعادات التي يجب على العسكريين اتباعها ومراعاتها بإخلاص وهي ما تدفعهم إلى تنفيذ مهامهم بكل تضحية.

[3] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 136.

9-التكامل القومي:

المؤسسة العسكرية بصورة عامة هي أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي حيث تختفي فيها الفروقات الاجتماعية ما بين أفراد الدولة باعتبار أنها منظومة مؤسسية ذات طابع اجتماعي، وفي هذا الإطار تقوم قيادات المؤسسة بواسطة التدريب والتعليم والتثقيف بدور جد مهم في تحقيق هذا التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجهات الدينية والعرقية والطائفية والحزبية في ولاء للوطن والأمة.[1]

المطلب الثالث: الأدوار التقليدية والجديدة للمؤسسة العسكرية

في الأدبيات التقليدية للعلاقات المدنية العسكرية هناك رؤية واضحة لدور القوة العسكرية مفادها أنه في ظل فوضوية البيئة الدولية تضطر الدول إلى الاعتماد على مواردها الذاتية من أجل ضمان استمرار وجودها، وتكون القوة العسكرية هي السهم الأخير لسلطة الدولة[2]، فدور المؤسسة العسكرية منذ القدم ارتبط بالشق المادي والنشاطات العسكرية المحضة لضمان أمن الدولة وفق منطق الأدوار الدفاعية في مواجهة التهديدات الخارجية الحقيقية أو المحتملة للأمن القومي[3]، وأداة قسرية لتعزيز وحماية المصالح الوطنية في الخارج.

إلا أنه مع التحولات التي شهدتها البيئة الدولية بعد الحرب الباردة خصوصا في ظل تأثيرات العولمة المخترقة لكل الخصوصيات الأمنية والعسكرية للدول والتغيرات التي طالت مختلف التصورات الفكرية والنظرية السابقة جعل أدوار مختلف الفواعل تتداخل فيما بينها خاصة مع بروز تهديدات أمنية جديدة متعلقة بالإرهاب والتغيرات البيئية وارتفاع نسب الفقر والتي تتقاطع فيما بينها لدرجة يصعب احتوائها أو التعامل معها باعتماد مقاربة واحدة سواء كانت عسكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وطنية، هذا الوضع انعكس على دور المؤسسة العسكرية التي كان عليها التأقلم مع بيئاتها، حيث شهدت تحولا من مفهومها التقليدي الضيق كأداة خارجية للدفاع فقط إلى مفهومها الحديث كوظيفة اقتصادية واجتماعية والقيام بأدوار الأمن الداخلي وليس بالضرورة أن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها عسكرية أو سياسية خاصة بالدولة فحسب وإنما يمكن أن تتعلق بالأمن الإنساني، وما عززه أيضا تراجع الدور التقليدي للجيش والمتمثل في

[1] عبد الحميد مهري، في أحمد ولد داداه وآخرون، مرجع سابق، ص 74.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 44.

[3] مراد شحماط، لبنى جصاص" البعد التنموي ضمن أدوار المؤسسة العسكرية دراسة في التجربتين المصرية والتركية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م 04، ع02، جويلية 2019، ص 74.

المعارك الحربية وكذلك الاحترافية التي تسعى إلى تخفيض عدد الجيوش وإعادة هيكلة دور الجيش علاوة على التقدم التكنولوجي.

وفي هذا الصدد يرى **مايكل ديش Michael Deshc** أنه يمكن تقسيم مهام المؤسسة العسكرية إلى نوعين مهام خارجية ومهام داخلية، فالأولى تعني انحصار وظائفها في الحروب الدولية وتتحدد هذه المهام وفق التهديدات التي تواجهها الدولة، وقد تمتد هذه المهام إلى القيام بأدوار داخلية ذات طبيعة مدنية متعلقة ببناء الدول، فمثلا في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا كثيرا ما استخدمت المؤسسة العسكرية للقيام بأدوار الأمن الداخلي[1]، والمشاركة في عملية تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة وتقديم المساعدات الأساسية للمجتمع المدني في أوقات الأزمات ولعب دور مدرسة الأمة لغرس القيم الوطنية من خلال التجنيد، ولقد تم وصف تلك الأدوار التي تلعبها المؤسسة العسكرية خارج إطارها الوظيفي التقليدي بالعديد من الأسماء منها الأدوار غير العسكرية، غير التقليدية، الأدوار المجتمعية والأدوار الجديدة للمؤسسة العسكرية.

أولا: الاتجاهات النظرية للأدوار غير التقليدية:

طرح نقاشا واسعا بين الباحثين حول مهام المؤسسة العسكرية وإلى أي مدى يمكن أن تمتدّ بعض أدوارها خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في العملية التنموية والاقتصاد خاصة أن البعض رأى أن ذلك يتعارض مع الوظيفة الأساسية في الدفاع عن الدولة ضد التهديد الخارجي، في حين رأى المؤيدون امتداد دور المؤسسة العسكرية إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد عززته محفزات عديدة أهمها: تدني مستوى التنمية الاقتصادية وغياب عدالة توزيع الثروات ومواجهة الفقر والفساد، وعدم ملائمة السياسات الاقتصادية إضافة إلى وجود دوافع ذاتية خاصة بالمؤسسة وتقديراتها لمصالحها ومكتسباتها الخاصة في ضوء علاقات التحالف والصراع مع النخبة السياسية وموقعها في بنية النظام السياسي.[2]

ويعرف في هذا الصدد تيموثي إدموندز **Timothy Edmunds**: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية بأنها الأدوار التي تتجاوز الوظيفة العسكرية التقليدية، ولقد قامت المؤسسة العسكرية في جميع أنحاء العالم ولفترة طويلة بخدمة أهداف يتجاوز دورها الأساسي التقليدي وشملت المهام غير التقليدية أدوار

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 14.

[2] هاني سليمان إسماعيل، "الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة "، **بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ع28، ماي2018، ص ص 14،15.

دولية ومحلية متغيرة ومهام عسكرية وغير عسكرية سواء بشكل مستقل أو تابع لأنشطة مؤسسات أمنية أخرى مع وجود تباين كبير بين البلدان في تطوير مثل هذه الأدوار غير التقليدية.[1]

وقد تناولت الدراسات النظرية الدور التنموي للعسكريين من عدة منظورات: أولها يركز على مفهوم العمل المدني civil action بمعنى أداء مهام غير قتالية لبناء الاقتصاد المدني، والثاني يركز على امتداد الدور أو التوسع فيه role expansion بمعنى تغلغل العسكريين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن وظيفتهم العسكرية وأخيرا مفهوم بناء الأمة Nation Building الذي يركز على قيام المؤسسة العسكرية بوظائف ربط المجتمع بالدولة.[2]

يتمحور الجدل النظري حول التوسع في أدوار المؤسسة العسكرية في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

1-الاتجاه التقليدي:

يرتبط هذا الاتجاه بأدبيات النظريات التقليدية في العلاقات المدنية العسكرية التي تركز على تحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية والتزامها بالاحترافية العسكرية بمعنى تخصص العسكريين في الشؤون العسكرية في مقابل خضوعهم لسيطرة السياسيين المدنيين الذين يصلون إلى السلطة بطريقة شرعية.[3]

وفي تقييمهم للدور التنموي للمؤسسة العسكرية يرى رواد هذا الاتجاه أبرزهم صاموئيل هنتغتون و بيتر فيفر ودوجلاس بلاند أن التوسيع في أدوار المؤسسة العسكرية يعني تغلغلا اقتصاديا واجتماعيا الذي قد يؤدي إلى تجاوز حدود العلاقات المدنية العسكرية القائمة على الخضوع للسيطرة المدنية والحياد السياسي، ويفسرون ذلك باعتبار المؤسسة العسكرية غير سياسية تتدخل في ظروف الفوضى الاجتماعية فقط وعادة ما تولي اهتماما كبيرا بمصالحها الخاصة على حساب المصالح والغايات المجتمعية فتسخر كل الموارد لتعزيز قدراتها وأدواتها الأمنية والعسكرية بهدف الإبقاء والمحافظة على حكمهم أطول فترة زمنية ممكنة[4]، إضافة إلى ذلك فهي مؤسسة غير مدربة على إدارة الحكومة لذلك فهي غير مستقرة.

2-اتجاه الدور المجتمعي للعسكريين:

يركز منظرو هذا الاتجاه أبرزهم لوسيان باي من مدرسة التحديث على الروابط الوثيقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع ومكامن القوى التنظيمية والبشرية والتكنولوجية التي يتمتع بها والتي تؤهلها لأداء مهام

---

[1] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 44.

[2] محمد عبد الله يونس، "تصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في القارة الأوروبية "، **اتجاهات الأحداث**، ع16، 2023، ص 28.

[3] المكان نفسه.

[4] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 9.

متعددة أمنية واجتماعية وتنموية وإغاثية ومواجهة التهديدات الداخلية خاصة في ضوء تزايد حدتها وتغير طبيعتها.

وفي السياق ذاته يشير **موشيه ليزاك** و**دان هورويتز** إلى أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تتحول إلى جيش المواطن Citizen's Army باعتبارها أداة مجتمعية في مواجهة تحديات التنمية والتهديدات الداخلية والخارجية[1]، ومن جهة أخرى يحدد **أنتوني فورستر Anthony Forster** العوامل التي تعطي الشرعية للأدوار غير التقليدية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية داخل المجتمع في الأمن القومي وبناء الأمة والمساعدات المحلية والدبلوماسية العسكرية.[2]

3-اتجاه التحول الوظيفي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن مهام ووظائف المؤسسة العسكرية قد تغيرت بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تراجعت التهديدات المرتبطة بالمواجهات العسكرية التقليدية بين الدول، وباتت الصراعات الأهلية بكل أشكالها العرقية والدينية والطائفية والإثنية النمط الأكثر شيوعا، مما فرض على المؤسسة العسكرية أداء وظائف جديدة، وفي هذا الصدد تؤكد الأدبيات أنه كلما تصاعدت وتيرة التهديدات لبقاء الدولة تتصاعد أدوار المؤسسة العسكرية لتشمل مجالات غير تقليدية مثل الدفاع المدني والتصدي للكوارث، وتوفير الخدمات الصحية المختلفة وتشييد البنية التحتية، والعمليات الإنسانية بجانب المهام الأساسية مثل الأمن، تحييد التهديدات، الردع، فرض القانون[3]،كما يوضحه الشكل رقم 02:

[1] يونس محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 29.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 45.

[3] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 10.

الشكل رقم (02): أدوار المؤسسة العسكرية

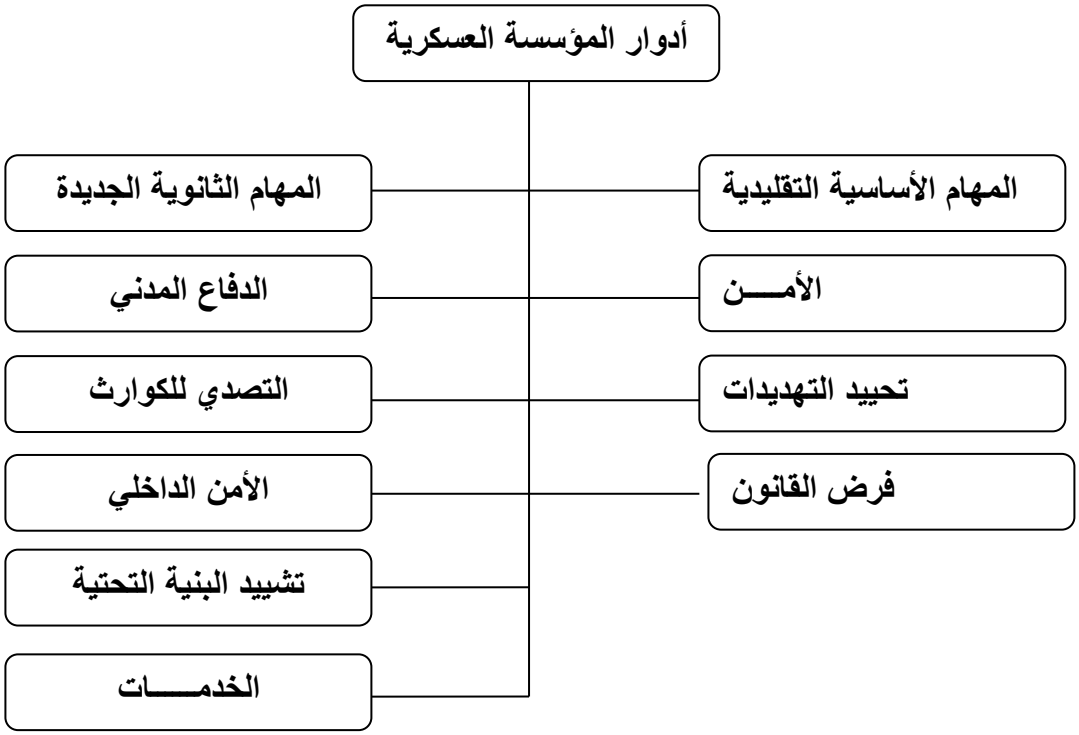

المصدر: هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 10.

وحسب **كريستوفر داندكر Christopher Dandeker** فإنّ الدول التي ترغب في الردّ على الأزمات المعاصرة والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين عليها أن تطلب من المؤسسة العسكرية أداء مجموعة متنوعة من المهام أوسع بكثير مما كانت عليه في فترة الحرب الباردة وخاصة الأشكال المعقدة من مهام دعم السلام.[1]

وفي هذا الإطار يطرح تشارلز موسكوز نموذجه الوظيفي الذي يرى فيه أن الجيش تحول من مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية إلى مجموعات من الوظائف يضطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة لما يعزز من مقومات الاندماج بين المؤسسة العسكرية والمجتمع والأدوار التنموية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية.[2]

وفي هذا السياق تدخل المؤسسة العسكرية في المجالات التنموية يستند إلى عدد من الحجج وفق ما عددها هاني سليمان كالآتي: [3]

[1] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 45.

[2] يونس محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 29.

[3] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 10،11.

– المؤسسة العسكرية باعتبارها تنظيما اجتماعيا حديثا تملك من المؤهلات والقدرات تمكنها من قيادة وتوجيه عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

– اتساع مجال القوة التدميرية للحرب في ظل التقدم التكنولوجي وترابط المجتمع المعاصر أدى إلى تضييق الفجوة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الأخرى ومساواة مخاطر الحرب بالنسبة للعسكريين والمدنيين على حد سواء، وهو ما زاد من اندماج ما هو عسكري بما هو مدني في ظلّ السعي المستمر لتحديث المؤسسة العسكرية وارتباطها بمختلف المجالات المجتمعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

– المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية حيث تؤكد الاتجاهات الحديثة على الأدوار الاجتماعية التي تجمع بين الجيش والمجتمع المدني، حيث أن مهمة الجيش ليست عسكرية أو وطنية فحسب بل هي اهتمام بالمجالات الاجتماعية الخدماتية خصوصا في الدول النامية، حيث مازالت مؤسساتها عاجزة عن توفير الخدمات والمساعدات المطلوبة كما ونوعا، وتبرز أهمية الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية من خلال وجود رابطة بين التنشئة العسكرية والتنشئة المدنية الوطنية والتي تتوجه إلى المجندين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسساته الدينية.

– المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تحديثية تهدف إلى التغيير ولها تأثير مهم في تحديث المجتمع ككل، إذ تنطوي على روح التغيير التكنولوجي لأنها تعتمد سياسات تدريبية لأفرادها تقوم على الأساليب الفنية الحديثة وتخلق لديهم اتجاها جديدا في ظلّ الوسائل الفنية المتطورة، مما يساهم في عملية تحديث الدول، ويشير **جونسون Johnson** إلى أن الجيش ليس عائقا أمام التغيير وإنما العكس الصحيح، فالمؤسسة العسكرية هي مؤسسة مدربة وجيدة التنظيم تعمل على تحقيق التغييرات الكبيرة التي تتطلبها عملية التنمية[1]، ويدعم هذا القول حقيقة أن هذه المؤسسة قد أصبحت أحد العوامل المهمة في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي في العديد من الدول الإفريقية.

ثانيا: المهام الأساسية والثانوية للمؤسسة العسكرية

يتفق لويس جودمان مع مايكل ديش في أن المهمة الجوهرية الأساسية للمؤسسة العسكرية ينبغي أن تتركز في توفير الحماية من أي تهديدات خارجية، ولكنه أوضح أن التاريخ قدم كثيرا من التجارب التي قامت فيها المؤسسة العسكرية بوظائف أو مهام أخرى بخلاف الحماية.[2] حيث فرضت العلاقة الوثيقة بين ديناميات العولمة وظهور مصفوفة من التهديدات الجديدة تعديلا في أدوار ومهام القوات المسلحة، لا تستطيع

[1] أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص ص 21–26.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص15،16.

القيادة السياسية المدنية أن تتفاعل بإيجابية مع هذه العلاقة إلا إذا كانت منتخبة ديمقراطيا ومنبثقة من المجتمع الحقيقي للدولة،[1] وعموما يمكن إجمال أهم الوظائف والأدوار الأساسية والثانوية للمؤسسة العسكرية فيما يلي:

1-الدفاع الوطني: تتفق جميع الدساتير والتشريعات في العالم على أن المهمة الرئيسية التقليدية للمؤسسة العسكرية ترتبط بأهداف قومية عليا تنحصر في واجب الدفاع عن الدولة وحماية حدودها البرية والبحرية والجوية من مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية، وكذلك حماية الشرعية الدستورية الداخلية والقوة البشرية من أي خطر داخلي يهدد استقرار النظام وأمن المجتمع، وأحيانا شن حروب هجومية في ظل التحالفات العسكرية، ولكن مع تراجع الأخيرة في الشؤون الدولية المعاصرة أصبح دور المؤسسة العسكرية ينحصر في مهام الدفاع الوطني.[2]

2-المشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين:

منحت بعض الدساتير والتشريعات للمؤسسة العسكرية مهام المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولي غايتها تحقيق بيئة أمنية مستقرة على الصعيد العالمي، وبالتالي تفعيل الأمن الجماعي بمفهومه الشامل، وذلك ضمن شروط معينة تنسجم مع سياسة البلاد وقدراتها مثل: بعثات دعم السلام، تقديم المساعدات الإنسانية، الاستجابة الدولية للتهديدات الأمنية عبر الوطنية مثل انتشار الأسلحة، والجريمة المنظمة، والإرهاب العابر للحدود وغيرها.[3]وما هو جدير بالذكر في هذا السياق أن مشاركة المؤسسة العسكرية في مهام حفظ السلام الدولية وفي بيئات مختلفة ومتباينة لابد أن تنعكس على مستوى الأداء والمعرفة والتفاعل داخل المؤسسة، وتوفر لها المزيد من الخبرة والتجارب نظرا للاحتكاك مع جيوش عالمية ذات تجارب مختلفة ومدارس عسكرية متعددة ومتباينة.

3-تحقيق الاستقلال وبناء الأمة:

يرى بعض الدارسين أن المؤسسة العسكرية هي عامل أساسي في بناء الأمة خصوصا بعد الاستقلال وخروج الدول من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، حيث تعمل على تحقيق الاندماج الوطني على العديد من المستويات القيمية والولاء والهوية الوطنية والإقليمية وكذا على مستوى شرعية النظم الحاكمة[4]،

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 157،158.

[2]" the armed forces Rôles and responsabilités in good Security sector gouvernance", Geneva centre for the democratice control of armed forces,in:**https://www.dcaf.ch › publications › documents(**02-01-2023)

[3]ibid.

[4]رعد عبد الجليل مرجع سابق، ص283.

وفي هذا الصدد ترى وجهات نظر أخرى أن الانقلاب العسكري هو العامل الحاسم في الاستمرار بالتعجيل في عملية بناء الأمة لاسيما في دول القارة الآسيوية والإفريقية، فالجيوش في الدول المستقلة حديثا جاءت لتؤدي دورا حاسما في عملية التنمية والتحديث بحكم السمات التي تميزها على بقية المؤسسات الأخرى في الدولة في تماسكها وقوتها المستمرة.

إذ تمتلك القوة المادية والتنظيم والانضباط ووسائل استخدامها في المجتمع إلى جانب تمتعها بحصة كبيرة في الميزانية القومية للدولة والأكثر من ذلك تعتبر المؤسسة العسكرية من أكثر المؤسسات عصرنة وحداثة بحكم ثقافتها من خلال اطلاعها على الأساليب العصرية في تدريبها على السلاح، وكذلك لاحتكاكها بالمجتمعات الأخرى المتطورة من خلال الالتحاق بدورات التدريب في الدول المصنعة للسلاح.[1]

4-توفير الأمن والاستقرار الداخلي:

المؤسسة العسكرية كما ذكرنا سلفا ليست مؤسسة أحادية الوظيفة ولا يجب أن تقوم إلا بالدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية، كما يتوجب عليها أيضا عدم الانخراط بشكل كبير في المجال المدني للدولة إلا عند الحاجة إليها فقط وعندما تعجز المؤسسات المدنية عن الاستجابة للتحديات والإشكاليات الداخلية ووفقا لفترة زمنية محدودة وتحت رقابة وسيطرة المؤسسات المدنية للدولة.

وكان الدور في الماضي يقتصر على الاستجابة للتهديدات الداخلية العنيفة للدولة أو الشعب والتي تتجاوز قدرة القوات الأمنية الداخلية كالتمرد أو الحركات الانفصالية، غير أن التهديدات الأمنية الجديدة والدور الموسع الذي باتت المؤسسة العسكرية تضطلع به ضمن المجتمع نظرا للقدرات والمؤهلات التي تمتلكها مقارنة مع المؤسسات الأخرى جعلها تقوم بمجموعة متنوعة من المهام ووظائف الأمن الداخلي أبرزها: محاربة المخدرات، مكافحة الجريمة المنظمة والتحقيق في الجرائم والعمليات السيبرانية وجمع المعلومات الاستخباراتية[2]ومراقبة الحدود وتأمينها ومواجهة تدفقات اللاجئين ومكافحة الإرهاب.

ثالثا: مجالات الدور التنموي للمؤسسة العسكرية:

إنّ التقدم التكنولوجي وترابط المجتمع المعاصر قد أدى إلى تضييق الفجوة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الأخرى، حيث تزخر الخبرات الدولية بعديد التجارب التي مارست فيها المؤسسة العسكرية أدوارا تنموية في الدول المتقدمة ودول العالم الثالث على حد سواء كانت منبعها الظرف التاريخي الذي فرضته تحولات وأحداث داخلية معينة سواء للقيام بأدوار في وقت الاضطرابات والمراحل الانتقالية أو

[1] أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص ص 24،25.

[2] "The armed forces rôles and responsabilités in good Security sector gouvernance ", op.cit.

لمواجهة مخاطر طارئة كما في حالات الكوارث البيئية والظروف الإنسانية أو التعاطي مع وضع اقتصادي سيء نظرا لظروف وفشل النخبة السياسية أو تعثر الأدوات المدنية أو سواء كان مصدرها ترتيبات مؤسسية وفقا لضوابط معينة محددة ومتفق عليها.[1]

ويقصد بالدور التنموي للمؤسسة العسكرية هو مجموعة الأنشطة والممارسات التي تسهم في تحقيق التنمية والتقدم للدولة والقائمة على المجالات الاقتصادية بشكل جوهري وتتعلق أيضا بالجوانب الاقتصادية الثقافية والتربوية والصحية وبدرجة أقل أدوار التنمية السياسية.

ويمكن تحديد أهم المجالات التي تقوم فيها المؤسسة العسكرية بدور تنموي من واقع الخبرات الدولية فيما يلي:

1-مجالات التعليم والتثقيف والتدريب:

تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في رفع المستوى التثقيفي والتعليمي سواء في صفوفها أو بين المدنيين، باعتبار المجندين يجب أن يحصلوا بالضرورة على قدر من التدريب على المهارات اللفظية والتقنية من أجل تقلد المناصب العسكرية بكفاءة، فالمؤسسة العسكرية منظمة تدريبية صناعية تصلح كمجال للتدريب على المهارات الفنية والإدارية إذ لها مراكز ومدارس ومنشآت تدريب عديدة ومتنوعة[2]، تقوم بغرس الاتجاهات اللازمة للعمل في المهن الحديثة فضلا عن بعض الوظائف المتخصصة مثل الهندسة والميكانيكا.

2-المجال الاقتصادي:

تمارس المؤسسة العسكرية دورها التنموي على الصعيد الاقتصادي من خلال المشاركة في الأعمال التحديثية العامة كتطوير البنية التحتية والمشاريع الهندسية الاقتصادية والمشاركة في تطوير وإدارة مشروعات اقتصادية محددة مثل: الزراعة أو الصناعة، وكثيرا ما تشارك وتتداخل أدوار الجيش مع الجهات المعنية بتنمية الهياكل الأساسية للدولة سواء وزارات أو مؤسسات[3]، حيث تدفع بالعديد من المدربين للإشراف على الأنشطة الاقتصادية خاصة في مجالات بناء وتحسين شبكة الطرق والاتصالات وهو ما يزيد فعالية دور المؤسسة العسكرية في تقدم الدولة ويعمل على تحسين إمكاناتها الاقتصادية.

---

[1] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 16.

[2] أحمد إبراهيم خضر، **علم الاجتماع العسكري التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 352.

[3] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 17.

3-التغير الاجتماعي:

تعتبر المؤسسة العسكرية كأداة لتشريع وتيرة التعبئة الاجتماعية، إذ يمكنها أن تدعم الرابطة القومية العامة خاصة في الدول حديثة الاستقلال وأن تضم وحداتها كل فئات أفراد الدولة الواحدة المتباينين عنصريا ودينيا وقوميا وتدفعهم ليكونوا أعضاء في أسرة قومية واحدة، كما يمكنها أن تحدث تغيرات أساسية في جنودها والعاملين فيها، إذ تدربهم على أساليب التنظيم وقواعد الانضباط وتفتح أمامهم فرصة لتعلم مهن ووظائف جديدة لتكون بعد تسريحهم من الجيش عاملا في تغيير مسار حياتهم وتقفز بهم إلى فئة اجتماعية مختلفة.[1]

4-مجال الصحة والإغاثة الإنسانية:

كثيرا ما استخدمت المؤسسة العسكرية في جميع أنحاء العالم للتعامل مع حالات الكوارث البيئية أو الطبيعية مثل: الفيضانات والزلازل والأعاصير والتي تؤثر على قطاعات السكان المدنيين، حيث تقوم بدور إنمائي يتمثل في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين، وكذلك فك العزلة عن المناطق المنكوبة.

تعتبر المؤسسة العسكرية الأكثر ملائمة لهذه العمليات لأنها يمكن أن توفر معدات النقل والاتصالات في فترة وجيزة لأن تدريبهم قد جهزهم للتعامل مع حالات مماثلة أو مشابهة في السياق العسكري[2]، علاوة على بعض الأدوار في توفير بعض الخدمات الصحية وتوظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من أفراد وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات متقدمة وخدمات لصالح الأفراد مثل: الكشف عن الأمراض وحملات التقيح والعلاج المجاني للجماعات المهمّشة.

[1] أحمد إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص 353.

[2] هاني سليمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني: الدلالات المعرفية والنظرية لمفهوم التحول السياسي

تتسم عملية التحول السياسي في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد وتعدد مساراتها من ناحية والاختلاف الواضح في نتائجها من ناحية أخرى، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني وعلى الظروف والمتغيرات الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول، وتزامنا مع التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بداية عام 2011 ونخص بالذكر الحالة المصرية التي طرحت العديد من القضايا الجوهرية على أجندة البحث، تأتي الأهمية البالغة لدراسة قضية التحول السياسي لتوضيح مفهوم هذا المصطلح وأنماطه وكذا العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه وصولا إلى المقاربات النظرية المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم التحول السياسي

على الرغم من كون علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهوم التحول إلا أن ميدان هذا العلم ليس وحده الذي يخضع لمنطق التحول، حيث يحدث الأمر نفسه في ميادين العلوم الأخرى والتي من بينها العلوم السياسية.

تعددت وتباينت التعريفات التي تناولت مفهوم التحول السياسي نظرا لاتساع وشمولية المصطلح الذي يحمل في طياته أبعاد ومداخل متعددة هذا من جهة واختلاف وتنوع التوجهات الفكرية للباحثين والمهتمين من جهة أخرى، وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة ضبط مفهوم التحول السياسي وإزالة الغموض واللبس الذي يكتنفه خصوصا أن بعض الأدبيات تستخدمه بشكل تبادلي مع مفاهيم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والتنمية السياسية.

أولا: تعريف التحول السياسي:

1-المدلول اللغوي للمفهوم:

تستدعي محاولة التأصل المفاهيمي للتحول السياسي الوقوف على الدلالة اللغوية للمصطلح والتي تنصرف إلى أكثر معنى وتحمل الكثير من الدلالات، فكلمة تحول مصدر للفعل تحول وتعني لغة التغير، الانتقال والتبدل، وقد وردت في معجم المعاني الجامع بمعنى تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، فيقال حدث تحول في حياته أي تغير من وضع إلى آخر، شكل نجاحه نقطة تحول في حياته بمعنى مرحلة هامة من الهيئة والشكل، كما يقال أيضا حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى آخر، ويقال

تحول أي انتقل من موضع إلى آخر، وتحول عن الشيء يعني انصرف عنه إلى سواه.[1]كما جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة كلمة تحول بمعنى وجود عامل مهم يطرأ على الدولة أو الفرد يقتضي تغييرا محسوسا في مجرى الأمور.

إذن تشير كلمة تحول من الناحية اللغوية إلى التغير أو الانتقال من حال أو من مكان إلى حال أو مكان آخر، وكلمة تحول تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.[2]

تجدر الإشارة أن هناك تداخل وتقاطع من الناحية الاصطلاحية بين مفاهيم التحول والتغير من جهة والتحويل والتغيير من جهة أخرى، إلا أن القواميس والمعاجم اللغوية تجمع على أنه هناك تباين واضح في الدلالة اللغوية إذ يفيد كل من التحول والتغير عملية فجائية وغير إرادية الحدوث، أما التحويل والتغيير لغة يعني جعل الشيء على غير ما كان عليه[3]، أي أنه عملية إرادية الحدوث تنبع من رغبة وسلوك واعي ومخطط له للتأثير في مجريات سير الأحداث الحاصلة وليس مجرد انسياق في السير.

2-المدلول الاصطلاحي لمفهوم التحول السياسي:

يجدر بنا قبل الخوض في تحديد مدلول التحول السياسي ضبط الناحية الاصطلاحية لمفهوم التحول، ويعتبر علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهم التحول، حيث يرى علماء الاجتماع أن التحول في البناء الاجتماعي يشكل أحد ميادين علم الاجتماع المعاصر وفي هذا الصدد يعرفه **كينجز ديفيز** Kingsley Davis بوصفه ذلك التحول الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبناء أو في وظائفه.[4]

يعرف بعض الباحثين التحول بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام أو وضع معين إلى وضع آخر جديد أكثر تطور فالانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى يكون وفقا لمرحلة انتقالية.

---

[1] معجم المعاني الجامع في:

https://www.almaany.com(2020-01-24)

[2] خيري أبو العزايم فرجاني، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، (**د ب ن: د د ن،2015)، ص 6.

[3] لخضر حبيطة، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 (2011-2015)"، **مدارات سياسية**، ع ديسمبر 2017، ص 237.

[4] نسرين نموشي، "التحول الديمقراطي مقاربة مفهومية ونظرية"، **دراسات قانونية وسياسية**، ع01، جوان 2018، ص 44.

في حين يرى البعض الآخر أن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والإصلاح وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائما إلى الأحسن والأفضل، فقد يكون التحول في اتجاه إيجابي للأحسن أو في اتجاه سلبي للأسوأ لأنه عملية غير مقصودة.[1]

ويقصد بالتحول أيضا ذلك التطور الذي يحصل في النسق، ويتميز بكونه جزئي أو سطحي، كما قد يكون شاملا وعميقا، لكن لا يمكن أن يكون جذريا وإلا كان تغيرا، فالجزئي يقصد به أن يمس أحد الجوانب في حياة المجتمع إما أن يكون اقتصادي أو دستوري أو عسكري ويترك الجوانب الأخرى، بينما الشامل يمس جميع مناحي حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والقضائية، وفي هذا السياق ينظر للتحول على أساس أنه تلك العملية التاريخية التي يتم بمقتضاها تغير أسس البنية والعلاقات بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع.[2]

في إطار مفهوم التحول ينبغي أن نميز بين ما يصطلح عليه كل من **جون بيير Jean Pierre** cot **وجون بيير مونيي Jean Pierre Mounier** تحولات للنظام وتحولات في النظام، فالتحول للشيء تغير والتحول في الشيء تعديل والتغيير والتحول والتعديل تعد جميعها تطور، ولكن ليس كل تطور تغيير.[3]

أما مصطلح التحول السياسي كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام يصعب إيجاد تعريف له محدد وجامع يتفق عليه الباحثون، ومع ذلك يمكن استعراض بعض أهم التعاريف المقدمة بشأنه على النحو الأتي:

يذهب الباحثان **غيرمو أودونيل Guillermo O'donnel وفيليب شميتر Philippe Schmitter** إلى أن مفهوم التحول السياسي يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر يتم فيها تشكيل قواعد جديدة ويديرها نظام مؤقت، وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد.[4] ويذهبان إلى القول بأن عملية التحول لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى سقوط النظام السلطوي

---

[1] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 19.

[2] المكان نفسه.

[3] سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشراع العربي بين التغير والتحول"، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة سكيكدة، 2012، ص 7.

[4]- Larry Diamond, Francic Fukuyama,and others," Discussion reconsidering the transition paradigm"**, journal of democracy**, v25, N01, January 2014, p 87.

وتأسيس نظام ديمقراطي بديل وقد تتم العودة إلى صيغة جديدة للنظام السلطوي وقد يظهر نظام حكم جديد لا هو ديمقراطي ولا هو سلطوي أو يجمع بينهما.[1]

هناك من الباحثين من يرى التحول السياسي سلوك سياسي جديد يجري انتهاجه في دولة أو مجتمع ما فيعرفه **محمد عابد الجابري** بأنه عملية التحول التاريخي الحضاري الواسع وما يطبعها من تزاحم النخب، فهو الانتقال من موقع اجتماعي وسياسي وإيديولوجي إلى آخر كالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الفقر إلى الغنى ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة، وتغيير الولاء للشخص أو الحزب واستبدال غطاء إيديولوجي بآخر[2]، ويرى محمد عابد الجابري في هذا الصدد أن مسألة التحول السياسي تزداد تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد التحول إليه والوضع الذي يراد التحول منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقدم جسورا بين الوضعين مما يجعل من التحول إشكالية نظرية وعملية.

أما **تشارلز أندريان** فيعرف التحول السياسي بوصفه التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام وسمة التغير بين النظم، وهذا يعني حدوث تغيرات عميقة جزئية أو كلية في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام وهي البعد الثقافي والبعد الهيكلي والسياسات*، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات في هذه الأبعاد الثلاثة[3]، مما يؤدي إلى عجز النظام القديم القائم التعامل معها ويستوجب استحداث نظام جديد يكون ممتلئ أيضا بالتناقضات.

يرى **وليم ميتشل William Mitchell** دراسة التحول السياسي لأيّ نظام سياسي يمكن تحليله على مستويين التحول يتعلق بتحليل التغيرات في الأبعاد الثلاثة المذكورة سلفا والعلاقة بين التغير في أحد هذه المكونات والتغير في المكونات الأخرى*، أما المستوى الثاني يرتبط بتحليل التغيرات فيما بين عناصر كل

---

[1] Marina Rafti, "a perilous path to democracy political transition and authoritarian consolidation in Rawanda", **Dissussion pape**r, N03, 2008, p 10.

[2] محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 197.

* لتدعيم عملية التحول السياسي يحتاج النظام السياسي لترسيخ ثقافة جديدة تختص بالعلاقة بين الفرد والسلطة والعلاقة بين السلطة والقوى السياسية، وعلاقة الفرد بالعملية السياسية، أما التغيير الهيكلي يتضمن إعادة تصميم وترتيب المؤسسات الدولة والعلاقات بينها ونطاق صلاحياتها وآلية اتخاذ القرارات بما يتوافق مع الرؤية الجديدة في حين تشير السياسات حسب هنتغتون إلى أنماط النشاط الحكومي المهتم بتوزيع المنافع والعقوبات داخل النظام.

[3] خيري أبو العزايم فرجاني، مرجع سابق، ص ص 6،7.

* ويوضح ذلك من خلال طرح الأسئلة التالية: كيف ترتبط التحولات في القيم السائدة في نظام ما بالتغيرات في أبنية هذا النظام؟ ما هي العلاقة بين تعبئة الجماعات الجديدة وإدخالها الحياة السياسية والتطور المؤسسي؟ كيف ترتبط التغيرات في القيادة بالتحولات في السياسات.

مكون من مكونات النظام الذي هو في حد ذاته تجميع لعناصر متنوعة[1]، ومن خلال هذه المقارنات حسب تصور ميتشل يمكن إلقاء الضوء على أنماط الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام السياسي وعلى المدى الذي وصلت إليه التحولات في أحد المكونات نتيجة الارتباط بالتغير أو غياب التغير في المكونات الأخرى.

كما يعرف التحول السياسي أيضا بأنه مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى والعمليات السياسية والتفاعلات السياسية بين القوى السياسية وتغيير الأهداف في مجتمع ما لما من شأنه أن يؤثر على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة[2]، ويرى معظم الباحثين أن التحول السياسي عموما يتجه على المدى الطويل نحو الأفضل ولكنه لا يسير دوما في خط مستقيم فكثيرا ما تعترضه عقبات ومشكلات بسبب العوامل الداخلية أو الخارجية، وهناك من الباحثين من يركز في تعريفه للتحول السياسي على الكيفية التي يتم على أساسها إحداث عملية التغيير فيرى في هذا السياق **عبد الإله بلقزيز** أن التحول السياسي هو ثورة سياسة بيضاء، وهي مصطلح يطلق مجازا لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بطرق سلمية وتنازلها عن الحكم لصالح قوى سياسية واجتماعية صاعدة[3]، وفي هذا الإطار هناك اتجاه آخر يرى أن التحول السياسي هو عملية تصف التفاعل المعقد بين الاستراتيجيات العنيفة وغير العنيفة والتي غالبا ما يتم استخدامها لتحقيق أهداف سياسية.[4]

من خلال التعاريف التي تم عرضها يتضح أن التحول السياسي عبارة عن عملية معقدة المسار والاحتمالات نظرا لتشارك الأطراف والقوى والعوامل الداخلية والخارجية في إحداث التغيرات البنيوية والوظيفية التي تطرأ على النسق السياسي في دولة ما والتي تمس التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة ، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يؤدي إلى كسر الجمود والركود الذي تواجد عليه النظام السياسي قبل عملية التحول، ونضيف هنا أن التحول السياسي مفهوم محايد قد يحمل في طياته مجموعة من التغييرات السياسية التي قد

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطوير السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع**، (القاهرة: د د ن، ط2، 2006)، ص ص 36-37.

[2] أحمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**، (د ب ن: مركز البيان البحوث والدراسات، 2012)، ص 47.

[3] فاطمة قوال،" **التحول السياسي في تونس وإشكالية البناء الديمقراطي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019، ص 15.

[4] "Managing political transformation and security transition processes", strategic framework, from: **https://berghof-foundation.org/files/publications/2019_ManagingPoliticalTransformation_Framework.pdf**

تكون حقيقية وفي اتجاه إيجابي للأحسن تؤدي إلى وصول النظام المعني للديمقراطية وقد تكون تغيرات شكلية في اتجاه سلبي للأسوأ، حيث تؤدي إلى ظهور شكل جديد من الاستبداد.

وتختلف مستويات التحول السياسي من حيث عمق درجة التغيير الذي تحدثه في هياكل ووظائف النظام السياسي بين التغيير الجذري للبناء السياسي بسقوط واندثار كامل لمؤسسات ورموز ووظائف هذا الأخير وبناء نظام سياسي جديد، والتغيير الجزئي المحدود للنظام السياسي دون المساس بنواة النظام ومرجعياته الأساسية واكتفاء القيادات الحاكمة بإحداث إصلاحات عامة التي تترجمها لقوانين وآليات تمسّ الجوانب السياسية والبنيوية والوظيفية للنظام السياسي مع فتح المجال لفواعل المجتمع المدني في صنع هذه الإصلاحات.

تكشف الأدبيات السياسية عن عدد من السمات والخصائص التي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول السياسي ولعلّ أبرزها ما يلي:

أ- تتصف التحولات السياسية بأنها عمليات تستغرق وقتا طويلا ولا توجد نتيجة نهائية مشابهة، فمن الصعوبة العثور على نموذجين متطابقين للتحول السياسي[1]، وهذا لخصوصية الوحدات السياسية وأنظمتها.

ب- تتسم عملية التحول السياسي بحكم طبيعتها بعدم اليقين بما ستسفر عنه أي لا تحسم بالضرورة الشكل النهائي لنظام الحكم خصوصا في ظل عدم تحديد قواعد العملية السياسية، فهذه القواعد لا تكون فقط في تغير مستمر لكنها تخضع لتحديات كثيرة، حيث تتصارع القوى الفاعلة لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها ولكن لتحديد القواعد والإجراءات التي سيتحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية[2]، وهذا الصراع قد ينتج عنه تداعيات سلبية على العملية برمتها.

ج- عملية التحول السياسي مفهوم شامل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، ومن تم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها وإنما يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية الاقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي والبيئة المحيطة به. وبالتالي التحول السياسي نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء كانت داخلية أو خارجية وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، فضلا عن ذلك فإن التحول قد

---

[1] Mohamed Mahmoud ould mohamed, "Bringing Back transitology democratization in the 21 st century", **geneva papers research series**, N13, November 2013, p 29.

[2] أحمد منيسي، "الثورات الشعبية شروط تأسيس التحول الديمقراطي الناجح"، **كراسات استراتيجية**، م26، ع 282، نوفمبر 2017، ص7.

يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف باختلاف المجتمعات، وتكون وسائله ذات طبيعة سلمية، كما قد يكون ذات طبيعة عنيفة.[1]

د–ترى وجهات نظر أن العامل الحاسم والأهم في عملية التحول السياسي هي وجود قوى وأطراف فاعلة ذات توجهات ودوافع مختلفة تساهم في عملية اتخاذ القرار وهي النظام الحاكم والمعارضة الداخلية والقوى الاجتماعية الأخرى والقوى الخارجية إذ يحاول كل طرف إضعاف وإقصاء الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة وفقا للطرف المنتصر في هذا الصراع.

هـ–في إطار عملية التحول السياسي نلتمس وجود مشاركة واسعة من الأفراد وتفجر صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية والقومية في المجتمعات ذات التركيبة المجتمعية المتعددة، وكذا التغير في أنماط التحالفات السياسية فتنهار تحالفات قائمة وتنشأ أخرى جديدة ومتغيرة وتسعى القوى السياسية إلى تحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها[2]، وقد يكون الهدف من التحول إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي كما قد يكون المقصد هو إصلاح النظام القائم وقد يلجأ الحكام إلى الانفتاح السياسي لمجرد الحصول على بعض الشرعية كما حدث في عدد من الدول الإفريقية.

ثانيا: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي:

في إطار تحديد مفهوم التحول السياسي سعت الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي تستخدم عادة في التعبير عن هذه العملية وفي بعض الأحيان بشكل مترادف ومتداخلة مع بعضها البعض مثل: التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والتنمية السياسية فرغم أن هذه المفاهيم ذات اختلافات دلالية ومعرفية على الأقل من حيث السياق التي طرحت فيه، إلا أنها تعبر عن عملية سياسية متصلة بطبيعة التحولات التي تحدث في النظام السياسي وتدل على أن هناك تغيرات بنيوية أو عملية في آلية عمل النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع آليات ومضامين هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو الشكل.

[1] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 17.

[2] علي الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة،2019)، ص115.

1- التحول الديمقراطي Democratic Transformation:

شكل موضوع التحول الديمقراطي في فترة طويلة موضوعا أساسيا لحقل الدراسات المقارنة والعلوم السياسية بوجه عام، وقد ارتبط مفهم التحول الديمقراطي بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة* من التحول الديمقراطي على حد وصف هنتغتون الذي عرفها بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي يحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية.

تعددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي وذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول، وعند الحديث عن هذه الأخيرة فإنه من المناسب تسليط الضوء على مفهوم الديمقراطية فهي تعبير اصطلاحي ليس له أصل في اللغة العربية بل يعود إلى التعبير الإغريقي Demos بمعنى شعب و Kratosبمعنى حكم فيكون المعنى اللّغوي المباشر لها هو حكم الشعب.[1]

ومن التعريفات الشائعة لها ما قدمه عالم الاجتماع الأمريكي جوزيف شمبيتر **Joseph Shumpeter** بوصفها ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس، [2]أما حسب المفهوم الموسع للديمقراطية الذي اعتمده **روبرت دال Robert Dahl** فهي نظام حكم يحمل ثلاث أبعاد رئيسة هي وجود منافسة حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكومة في فترات دورية منتظمة إلى جانب وجود مستوى مشاركة سياسية تشمل في اختيار القادة السياسيين وصنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، فضلا عن وجود مستوى كافٍ من الحريات المدنية والسياسية يضمن نزاهة المنافسة والمشاركة السياسيتين.[3]

---

* قبل ذلك كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وإفريقيا مقابل عدد كبير من أنظمة الحكم غير الديمقراطية، غير أنه في منتصف سبعينات القرن العشرين بدأت الموجة الثالثة في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال الثمانينات وامتدت إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وبعض أجزاء إفريقيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.

[1] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 15.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 17.

[3] غيورغ سورسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 31.

يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية ويتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعًا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.[1]

وعموما التحول الديمقراطي هو عملية الإنتقال أو التحول من نمط دعم غير ديمقراطي إلى نمط حكم ديمقراطي، يبدأ حسب هنتغتون منذ سقوط الحكم المطلق وبدء التدافع بين القوى المجتمعية المختلفة من أجل بناء نظام سياسي جديد الذي يتبنى عدة سياسات وإجراءات تؤكد هذا التحول لعلها احترام الدستور وسيادة القانون انتخابات دورية ونزيهة، حرية الرأي والتعبير، التعددية السياسية والحزبية، استقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان وغيرها.

عملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد تتسم بالتطور التدريجي فهي حركة ومسار لا يمضي بالضرورة في خط مستقيم أو محدد منذ البداية، وإنما قد يعتريه عدم اليقين والإنتكاسات أي حدوث ارتدادات نحو الحكم السلطوي وأشار الكثير من منظري التحول الديمقراطي إلى أن هذه العملية شديدة التعقيد كونها تشمل عدة مراحل تتداخل واقعيا، وغالبا ما تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي أو انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد وترسيخه، وعادة ما شمل عملية التحول مختلف عناصر النظام السياسي على غرار البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية.[2]

حرصت مختلف الأدبيات السياسية على التمييز بين كل من عملية الإنتقال الديمقراطي Democratic Transition والترسيخ الديمقراطي Democratic Consolidation بالنظر إلى أنّ مفهوم الأول يشير إلى مجموعة من العمليات التيتحقق انتقال نظام سياسي من حكم استبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ووفق هذا الرأي يتحقق الانتقال عادة بعد انهيار النظام القديم وتوافق ومشاركة الفاعلين والقوى السياسية على تأسيس نظام ديمقراطي جديد واختيار الترتيبات والمؤسسات الديمقراطية، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن هذه العملية ذات طابع صراعي بين أطراف الحقل السياسي له جانبان جانب الصراع بين القوى الديمقراطية والسلطوية بحكم تعارض المصالح بينهما وجانب الصراع في داخل القوى الديمقراطية

[1] أحمد فهمي، مرجع سابق، ص 54.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني، مرجع سابق، ص 65.

حول شكل النظام الجديد،[1]كما أن موقع الفاعلين وأوزانهم وشكل التحالفات يختلف من مرحلة إلى أخرى، وبالتالي تعدّ هذه المرحلة من أخطر المراحل بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية نتيجة التركيبة الهجينة للنظام السياسي، حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والجديد ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

أمّا الترسيخ الديمقراطي فهو يشير إلى المرحلة التالية لحدوث التحول تقتضي ترسيخ النظام الديمقراطي بما يضمن استمراريته كنظام حكم ومنهج لممارسة السلطة[2] وظيفتها الحيلولة دون حدوث انتكاسة في مسار عملية التحول الديمقراطي، وجوهر هذه العملية حسب غوليرمو أودونيل تصل بمؤشرات عدة أبرزها: قبول كافة الفاعلين والجماعات السياسية بشرعية المؤسسات السياسية الجديدة القائمة التي تأسست استنادا إلى نوع من التوافق بينهم ووجود ثقافة سياسية مؤيدة للديمقراطية واقتناع قطاعات سياسية واسعة من القوى السياسية بأنه لا بديل عن السيرورات الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتنافس على السلطة[3] على حدّ تعبير **جوان لينز Juan Linz** و**الفريد ستيبان، Alfred Stepan**، ويتأكد التماسك عندما ينجح النظام الجديد في تبني الديمقراطية كقيم ومؤسسات وآليات وممارسات بشكل متواتر على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي والانقلاب عليه.

ميّز العديد من الدارسين لمفهوم التحولات السياسية على غرار غيلرمو أودنيل وفيليب شميتر ولورنس وايتهد من مصطلح الانتقال من السلطوية وبعبارة أخرى تحولات في النظام والتحول الديمقراطي إذ أن الأول يشير إلى عدة احتمالات نحو التحول إما التحول نحو نظام ديمقراطي أو نظام هجين يمثل نمطا وسيطا بين النظم الديمقراطية والتسلطية، أويتم التحول نحو تسلطية جديدة أو حالة ثورية أو أشكال أخرى من عدم الاستقرار السياسي*.[4]

---

[1] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 151.

[2] عبد الفتاح ماضي، "مداخل إلى نظم حكم ديمقراطية"، في علي خليفة كواري، عبد الفتاح ماضي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 46.

[3] غيورغ سوسن، مرجع سابق، ص 83.

* قد تنحرف بعض التحولات السياسية لتؤدي ببعض المجتمعات التي تحدث فيها للدخول في أزمات وصراعات وحروب أهلية وطائفية خاصة إذا تم تغذيتها بعوامل داخلية كعدم التسيير الرشيد والحكيم للمرحلة الانتقالية، ووجود مجتمعات منقسمة طائفيا أو اثنيا، وانعدام الثقافة الديمقراطية لدى بعض المجتمعات أو عوامل خارجية كالتدخلات الأجنبية عسكريا وسياسيا لأغراض مصلحية وجيواستراتيجية.

[4] عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرصة التحول الديمقراطي" في عبد الإله بلقزيز وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 17.

بناءا على ما سبق نلاحظ أن التحول السياسي أعمق وأشمل من أن يتم حصره في عملية التحول الديمقراطي، حيث أن هذا الأخير يعدّ جزء أو نوع من التحولات السياسية بمعنى أنه ليس كل تحول في نظام سياسي معين يؤدي بالضرورة إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي ففي حالات كثيرة قد يحدث انتقال سياسي في بلد ما ولكن بسبب عدم القدرة على إدارة ملف العلاقات المدنية العسكرية أو لأي أسباب أخرى قد لا يؤدي هذا التحول إلى تحول ديمقراطي بالضرورة، بل قد تذهب بعض التحولات السياسية إلى إدخال إصلاحات محدودة لا تعدو أن تكون تحسينات شكلية لديمقراطية الواجهة وتجديد التسلطية وانتقاله من نمط فرعي إلى نمط فرعي آخر للتسلطية.

2-الإصلاح السياسي Political Reform:

يتميز مصطلح الإصلاح السياسي بقدر كبير من التداخل والغموض ويصعب إيجاد تعريف محدد له، وقد يرجع السبب إلى المرونة في التطبيق العملي للمفهوم فكل محاولات التغيير غالبا ما يطلق عليها وصف الإصلاح، وذلك بغض النظر عن اتجاهات ذلك التغيير ومضمون الإصلاح الذي يختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في المجتمع الواحد، فماهي الدلالات المعرفية لمصطلح الإصلاح السياسي وما هي أدواته وآلياته ومداخله؟

2-1-تعريف الإصلاح السياسي:

ورد في معظم المعاجم اللغوية كلمة إصلاح مشتقة من الفعل أصلح ويصلح إصلاحا وتدلّ على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء[1]، ويقول ابن فارس صَلَحَ الشيء يصلح صلاحا دلالة على خلاف الفساد، ويقول ابن منظور الإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده بمعنى أقامه، ولغة يقال أيضا صلحت حال الرجل أي زال عنها فسادها[2]، إذن الإصلاح في معناه اللغوي هو الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن أي تقوم وتحسين الأوضاع الراهنة وتطويرها.

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في مواضع كثيرة وسياقات مختلفة ومعاني ودلالات عظيمة مثل في قوله تعالى على لسان النبي شعيب: ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ**

[1] مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع9، جوان 2013، ص 234.

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري**، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 28.

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1]، والمعنى المقصود هنا يدلّ على إرادة الإصلاح الاقتصادي والابتعاد عن الفساد في الكيل والميزان.

أما ما يقابل مرادف لفظ الإصلاح في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية نجد معظم القواميس والمعاجم تجمع على أن ما يقابل الإصلاح في اللغة الانجليزية هو Reform وتعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أما في اللغة الفرنسية يقابل لفظ الإصلاح كلمة Reforme والتي تفيد معنى إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.[2]

أما اصطلاحا يعرف الإصلاح على أنه حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع وبالتالي الوصول إلى الأحسن والأفضل، وتعرف الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسه والإصلاح بخلاف الثورة ليس سوى تحسين في هذا النظام دون المساس بأسس هذا النظام.[3]

في معرض تعريفه للإصلاح السياسي يقول هنتغتون أنه: "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلنة الحياة العامة والبنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة.[4]

وهناك من يذهب في اتجاه آخر ويرى أن الإصلاح السياسي يشير إلى تحول المجتمعات من مجتمعات استبدادية شمولية أو تسلطية إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية من خلال سلسلة من المراحل والإجراءات التي لا تتم دفعة واحدة، وإنما بصورة تدريجية مثل نزاهة وتنافسية العملية الانتخابية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والتعددية السياسية وإرساء المقدمات الضرورية للحكم الديمقراطي[5]، ويتضمن هذا التعريف عنصرين أساسين:

1- الإصلاح السياسي كأداة للتحول السياسي ضمن برنامج أوسع لتحقيق الديمقراطية، فهذه الأخيرة هي الغاية والإصلاح السياسي ضمن عوامل أخرى هو الوسيلة لتحقيق الديمقراطية.

---

[1] سورة هود، الآية (88).

[2] محمد زيتوني، "**الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، دراسة حالتي تونس ومصر 2011-2014**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018، ص 31.

[3] حنان كمال، **المواطنة والإصلاح السياسي دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008)**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، ص. 50.

[4] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي والمجتمعات المتغيرة**، ترجمة: سمير أفلو، (بيروت: دار الساقي،1993)، ص 77.

[5] حنان كمال، مرجع سابق، ص 50.

2- الإصلاح السياسي قد يحدث في ظل مجتمعات لها درجة من التسلطية، كوسيلة لتكيف النظام السياسي مع التغيرات في البيئة المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا.

لتوضيح مفهوم النظام السياسي ينبغي التفريق بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه مثل التغيير السياسي Political Change والتطوير السياسي Political Development فالأول يعني إحداث تحولا جذريا في البنى والهياكل القائمة في الدولة والمجتمع شكلا ومضمونا، حيث يتم إزالة البنى والمؤسسات والآليات القديمة واستبدالها بآليات ومؤسسات جديدة أما التطوير فالمقصود به تحسين تدريجي وطبيعي في طبيعة وأداء البنى القائمة، ومن هنا فإن الإصلاح السياسي يختلف عن التغيير السياسي في كونه يتعامل مع البنى نفسها ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملا لا يحدث بشكل تلقائي وإنما يحدث في حال حدوث خلل ما يستوجب تصحيحه[1] والانتقال من وضع أو حال إلى الأفضل.

بناءا على ما سبق يمكن إيراد تعريف إجرائي للإصلاح السياسي والذي يبدو من وجهة نظرنا الأكثر شمولا كما يلي:

يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي بوصفه مجموعة من العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات والمؤسسات والأبنية، الأطر والآليات والأداء والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي يواجها النظام السياسي في اتجاه يضمن إرساء المقدمات الضرورية للديمقراطية خصوصا في مجالات الحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والكفاءة والفعالية لمؤسسات الدولة وتوفير الحكم الرشيد عن طريقة آليات الشفافية والمساءلة وحكم القانون، بمعنى أخر هو تغيير من داخل النظام بآليات نابعة من داخل النظام لتطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا.

تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية في ديناميات الإصلاح السياسي وتحدد أنماطه في مختلف البلدان، حيث يتخذ عمليات الإصلاح السياسي مسارات مختلفة باختلاف النظم، وعليه هناك أنماط أساسية يجري اتباعها لتجسيد عملية الإصلاح السياسي وهي:

الإصلاح تحت تأثيرات داخلية: ويأخذ شكلين أولهما: الإصلاح من أعلى عن طريق النخبة السياسية الحاكمة بإصلاح نفسها، ويستند هذا إلى حقيقة أن الوعي بالأزمة غالبا ما يبدأ في الدولة ذاتها، وهي الهيئة

[1] أمل مختار، "المنظور التكاملي: مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي"، **السياسة الدولية**، ع194، م 48، أكتوبر 2013، ص 17.

التي تتوفر لديها المعلومات عن الأوضاع الحقيقية للمجتمع بمجالاته المختلفة وغالبا ما يفرض هذا المدخل نفسه عندما تواجه الدولة خطرا خارجيا أو تهددها اضطرابات شديدة من الداخل[1]، لكن ما تؤكده خبرات الإصلاح لبعض الدول أن هذا النمط يتبنى إجراءات شكلية من خلال إدخال بعض التعديلات الصورية على دساتيرها أو على قوانينها لتبدو في صورة الدولة الديمقراطية غير أنها لا تمثل أي إصلاح، ثانيها: الإصلاح من أسفل عن طريق تنشيط المجتمع المدني بجماعاته ومنظماته وتفعيل المواطنة على نحو ترفع قدرات الأفراد والقوى على مقاومة آليات القمع الذي يستخدمها النظام وكسر احتكار الأقلية الحاكمة للسلطة من خلال توافق بين القوى السياسية والاجتماعية الذي يشكل الأساس للإصلاح الديمقراطي وتفادي الانزلاق إلى العنف والصراعات الأهلية.[2]

الإصلاح تحت تأثيرات خارجية:

برز هذا النمط كنتيجة لازدياد عملية الاحتكاك والتقارب بين الوحدات السياسية للمجتمع الدولي رغم تباينها الأمر الذي أدى إلى نسج علاقات معقدة فيما بينها ومن تم أضحت شديدة التأثير والتأثر في بعضها البعض، ويمكن التأكيد على الدور الحاسم لعامل الضغوط الدولية في دفع النظم السلطوية إلى تبنّي عملية الإصلاح السياسي ويتفاوت في مداه إلى حدّ التدخل العسكري لإطاحة النظام السلطوي ودفع النظام الجديد إلى البحث في قضية الإصلاح السياسي، أو التهديد باستخدام سلاح المساعدات الاقتصادية لإجبار الدول على تعديل مسارها.[3]

كما سبق وأشرنا فإن الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الأبعاد إذ أنه يؤثر ويتأثر بمختلف نواحي الحياة في الدولة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، كما أنه شديد الارتباط بالديمقراطية كنهج لإدارة العملية السياسية، وهنا يمكن الحديث عن عدة مداخل للإصلاح السياسي على النحو الآتي:

-المدخل المؤسسي:

يؤكد أنصار هذا المدخل أبرزهم صامويل هنتغتون أنه ليس هناك إصلاح دون اعتماد مقاربة الإصلاح المؤسساتي، حيث تبادر الأنظمة الحاكمة بخطوات لإدخال الإصلاح في البنية المؤسساتية

[1] محمد السيد سعيد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015)، ص 210.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع**، مرجع سابق، ص 119.

[3] حنان كامل، مرجع سابق، ص ص 55،54.

الرسمية وغير الرسمية لكن بدون النقل الفعلي للسلطة الحقيقية إلى المؤسسات الجديدة كمحاولة لاسترضاء القوى الداخلية أو الخارجية التي تطالب بالتغيير.[1]

ويعدّ البرلمان والحكمة والسلطة القضائية من أهم المؤسسات التي يجب إصلاحها وفقا لرؤية أنصار هذا المدخل من خلال النقاط التالية:[2]

- البرلمان يحتاج أنه يكون له سلطة فعلية في ممارسة الرقابة ومساءلة السلطة التنفيذية.
- تحديث الحكومة من خلال إعطائها مزيدا من الاستقلالية كمؤسسة.
- تطوير تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع القوى السياسية والتيارات الفكرية التنافس الديمقراطي.

-المدخل القانوني:

تشير الأدبيات إلى أهمية الإصلاح الدستوري والقانوني كمدخل مهم للإصلاح السياسي ذلك أن الدستور والقانون هما عماد الدولة والنظام السياسي فيها، حيث يحدد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها في ممارستها للسلطات المختلفة، وذلك من خلال وضعه المبادئ القانونية العليا وتوزيعه للسلطة والصلاحيات على المؤسسات وينظم العلاقات فيما بينها، وكذا تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الدولة،[3] وبالتالي الإصلاح الدستوري يهدف إلى البحث عن مكامن الخلل في الدستور والتي لا تواكب التحولات والتطورات التي تمر بها الدولة قصد جعله أكثر ملائمة وفقا لمتطلبات التطور الديمقراطي وتكريس مبدأ سيادة القانون.

-المدخل الاقتصادي:

تدعو بعض الدراسات إلى أسبقية عملية الإصلاح الاقتصادي وإعطاؤها الأولوية يعد بمثابة المدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسي، ويؤكد هذا المدخل على أن التطور السياسي الديمقراطي كما تقدمه الخبرة الغربية قد استند إلى أوضاع اقتصادية معينة ساعدت على تهيئة المجتمعات لاستيعاب متطلبات الإصلاح السياسي ويتضح من ذلك أن تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد يوفر الأرضية المناسبة لاهتمامهم

---

[1] مارينا أوثاي، ميشل دان، "الأنظمة الحاكمة وما أزق الملك في العالم العربي وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي"، **أوراق كارينغي**، سلسلة الشرق الأوسط، ع 88، ديسمبر 2007، ص 10.

[2] حنان كمال، مرجع سابق، ص 58.

[3] سمير باهي، "عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع15، جانفي 2017، ص 318.

المواطنين بقضايا المشاركة السياسية[1]، ويؤكد هذا التصور التجربة الآسيوية المعاصرة حيث بدأت عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول في ظل نظم شديدة التسلط، ومع نجاح هذه العملية بدأت النظم الآسيوية في عملية الإصلاح السياسي نتيجة تشكل قوي اجتماعية وسياسية جديدة لها مصالحها المؤكدة في تحقيق الإصلاح السياسي.

3- مفهوم التنمية السياسية: political development

تعدّ التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور وتتسّم بالتطورية والديناميكية* وهي جزء من عملية معقدّة متشابكة تتمثل في التغيير المستمر والتنمية الشاملة بدأ استخدامها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبحت مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في الشؤون العالمية بالتزامن مع استقلال الكثير من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وما طرحه الاستقلال من تحديات بناء الدولة والتنمية والتغيير للتغلّب على حالات الضعف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]، وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب المجتمع القدرة على الإستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه، ثم انتقل إلى حقل السياسة حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير وانتقال النظم السياسية من نظم توصف بالتقليدية إلى نظم سياسية حديثة ولاحقا تطور المفهوم ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك تنمية ثقافية واجتماعية وتنمية مستدامة وتنمية بشرية[3]، وعليه التنمية بكل أنواعها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية هي درجة من درجات الارتقاء الحضاري وصورة من صوره، فهي مسار ضروري للمجتمعات البشرية التي تحاول تجاوز واقع الانحطاط كالذي عاشته أوروبا قبل عصر النهضة أو واقع التخلف كالذي تعيشه البلدان النامية، فهي مسار يتطلّب جهدًا حضاريا لتعبئة كل الطاقات والإمكانات الفكرية والبشرية والمادية لتحقيق الغاية المذكورة.[4]

برز مفهوم التنمية السياسية بشكل جليّ في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات كفرع حديث من علم السياسة ضمن أدبيات ومداخل مدرسة التحديث والتنمية السياسية ويركز على الجانب السياسي الخاص

---

[1] حنان كمال، مرجع سابق، ص ص 56،57.

* بمعنى حركية تفترض حركة مستمرة في الإطار السياسي ككل للحفاظ على ملائمة النظام السياسي للتغيّرات الجديدة.

[2] وئام السيد عثمان، "رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية 2050 دراسة تطبيقية لدور إستراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة"، **دراسات**، م 22، ع 3، يوليو 2021، ص 134.

[3] عياد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي"، **مجلة أكاديمي**، ع 01، جانفي 2013، ص 98.

[4] سلوى بن جديد، مرجع سابق.

بالتنمية، حيث لم تعدّ الدراسات تهتم فقط بالوسط الاجتماعي والاقتصادي للنظام السياسي، ففي عام 1959 عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة **غابريال ألموند** مؤتمر حول التحديث السياسي وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية وكانت الفكرة الرئيسة التي أكدت عليها الدراسات التنموية هي أنّ النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي، وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما تشمل عليه عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية التي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة.[1]

ليس ثمة اتفاق بين الباحثين حول تعريف دقيق لعملية التنمية السياسية ويرجع ذلك إلى اختلاف التوجهات الفكرية للباحثين والنظر إلى المفهوم من زاوية معينة، فمنهم من ينظر للتنمية السياسية بنظرة وظيفية ومنهم من يربطها بالبعد البيئي الحضاري[2]، إضافة إلى ذلك أغلب التعاريف التي قدمت للتنمية السياسية صدرت عن باحثي العالم الغربي مما جعلها تتسم بالتميز الأيديولوجي والحضاري المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية، وعليه سنحاول الوقوف على أهم الاجتهادات التي طرحها الباحثين من أجل تحديد مدلول مصطلح التنمية السياسية والتي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين على النحو الآتي:

أولا: اتجاه أحادي البعد[3] ربط التعريف الجغرافي للتنمية السياسية بتلك المجتمعات حديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أما التعريف اللغوي فربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، هذه الأخيرة يعرفها **مانفرد هالبرن** بأنها عملية تتضمن تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا ودينيا ونفسيا، ومن الناحية الغائية تعني التنمية السياسية الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة أبرزها الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المساواة، القدرة، التغلغل، التوزيع، التكامل والتعبئة، أما من الناحية الوظيفية تشير التنمية السياسية إلى حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر والتي تشمل تخصص الأدوار والاستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية، وبمعنى آخر اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمعات الغربية الصناعية. في حين اقتصاديا التنمية السياسية هي التي

[1] كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، **دراسات دولية**، ع 56، ص 132.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 28.

[3] المرجع نفسه، ص ص 29-31.

تهدف إلى دعم الانسجام بين الطموحات والإشباعات الاقتصادية وخدمة الحاجات المادية للشعب، أما اجتماعيا فتقوم على تعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

ثانيا: اتجاهات متعددة الأبعاد والتي حاولت تجنّب القصور الذي وقعت فيه التعاريف أحادية البعد وذلك بوضع مجموعة من المعايير لتحديد ماهية التنمية السياسية من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها أهمها مفهوم الوظيفة والنظام والبنية والتوازن لتحليل النظام السياسي ومقارنتها ببعضها البعض، وذلك في إطار التمييز بين المجتمع النامي سياسيا والمجتمع المتخلف سياسيا ونجد من بين هذه الإسهامات ما يلي:

حاول غابريال ألموند و**بويل** تقديم وصف للتنمية السياسية بأنها تعني الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر أكثره قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للتغيرات والمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية وتحديد استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، كما قاما بوضع مجموعة من المعايير للتنمية السياسية والقابلة للتطبيق على أي نظام سياسي وهي تميّز وتنوع الأبنية والأدوار العلمانية، أسلوب الأداء واستقلالية النظم الفرعية.[1]

وعلى خلاف ألموند ذهب صاموئيل هنتغتون في كتابه الموسوم "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة عام 1968" إلى المرادفة بين التنمية السياسية والتحديث ويربط بين التنمية السياسية وقدرات النظام لتتماشى مع عملية التنمية والتحديث مشيرا إلى مقومات وغايات التنمية السياسية وهي كالآتي:[2]

- ترشيد السلطة: ويقصد بها أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة، حيث تستبدل السلطات السياسية التقليدية المتعددة: الدينية، العائلية، الإثنية بسلطة سياسية موحدة علمانية وقومية، إذن فترشيد السلطة لا يعدو أن يتمثل في سيادة القانون.
- تمايز الوظائف السياسية وتطوير أبنية ومؤسسات متخصصة لأدائها.
- تحقيق وزيادة المشاركة السياسية.

وفي توضيح للعلاقة القائمة بين التحديث والتنمية السياسية يؤكد الأستاذ **فيريال هيدي** " **Ferel Heady**" إلى أنّ مصطلح التحديث* السياسي والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل

[1] كاظم علي مهدي، مرجع سابق، ص 124.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 44.

* يشير من الناحية التاريخية إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17 و19 ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

في الديمقراطية الغربية [1]، وتتفق معظم تحليلات الباحثين إلى أن التحديث يتطلب إجراء تحولات واسعة في المجال السياسي مثلما يتطلب تحولات مواكبة في المجالات الأخرى فهو عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته وضبط ظروفه وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا[2] بشكل تسمح بانتقاله من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث.

ومن التعريفات العربية الشائعة للتنمية السياسية نجد الباحث **عبد الحليم زيات** يعرفها بوصفها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمدّ أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقديمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي الثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا وتمثل في الوقت نفسه الغالبية من الجماهير، وتعكس مصالحها وتهيء المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسي.[3]

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن التنمية السياسية تركز في مفهومها ودلالاتها النظرية على مقولات وافتراضات العملية التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى الالحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتدعيم قدرات المؤسسات فيها لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها وتعزيز المشاركة السياسية وتتطلب التنمية السياسية توفر عوامل وشروط أهمها زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني وإدخال إصلاحات اقتصادية تحدّ من الضغوط وعدم الإستقرار الذي يعيق عمل النظام السياسي، والأكثر من ذلك وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تقوم على قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر مما يسمح بانتقال النظم من الصيغة الاستبدادية إلى الصيغة الديمقراطية.

---

[1] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 206

[3] عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية ج1**، (مصر: دار المعرفة الجامعية،2002)، ص ص.143،144.

3-1-التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي:

انتقل علماء السياسية في دراساتهم من التركيز على النظام السياسي إلى التحليل السياسي المقارن للنظم السياسية الحديثة والتقليدية ثم إلى الاهتمام أكثر وضوحا بالعملية التاريخية للتحديث وصولا إلى صياغة المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية وفي هذا الإطار تتفق معظم الدراسات التنموية على أنّ عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات *، وتعكس أزمات النظام السياسي ما يواجهه من تحديات لقدراته وفعاليته وتهدد في نفس الوقت بقاءه واستمراره، كما تعد استجابته لأيّ منها قدرته المستقبلية على الاستجابة لغيرها[1]، هنا يستوجب تحقيق التنمية السياسية القائمة على أنماط جديدة أو مؤسسات جديدة لمواجهة تلك الأزمات، وقد حصرها لوسيان باي في ستة أزمات نوضحها بإيجاز على النحو الآتي:

3-1-1 أزمة الهوية:

تنشأ أزمة الهوية في سياق عملية التحديث عندما تجد الجماعة أن شكل وجودها المعترف به من قبل سواء على الصعيد المادي أو الشعوري لم يعد كذلك في ظلّ التغيرات التحديثية الجديدة والذي استلزمتها ظروف النظام السياسي القائم، وبالتالي تصبح أزمة الهوية طور من أطوار النمو والتغير على النظام السياسي أن يمر به ويعانيه متى ما تغيّرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري[2] في إطار بناء إطار جديد على مختلف الأصعدة بغية الخروج من دائرة التخلف السياسي وينبغي أن نشير هنا إلى أن أزمة الهوية لا تقتصر على شكل معين فقد تدور حول الإقليم وعلاقة المجال الجغرافي بالمشاعر القومية، كما تحدث جراء اشتداد الانقسام والتفاوت الطبقي إلى الدرجة الذي يتهدد فيها نسيج الوحدة الوطنية، كما تشمل أيضا على التنافس العرقي وما يحمله من صراع بين الهويات الإثنية أو الهويات الفرعية الأخرى وبين الانتماء إلى هوية وطنية مشتركة، وهكذا فإن حل أزمة الهوية في سياق العملية التحديثية عبر خلق

---

* – يشير ليونارد بايندر إلى أنّ الأزمة تمثل ظروفا استثنائية لم يعهدها النسق السياسي من قبل وترتبط أساسا بالعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، فحينما يتغير بناء المطالب سواء كان ذلك نتيجة ردة كمية المدخلات وعجز مؤسسات النظام وقدراته عن استيعابها، أو بسبب ظهور موقف جديد يتحدى التوازنات القائمة ويؤثّر على القيم الأساسية ولا يمكن التكيّف معها بالأنماط القديمة، ففي هذه الحالة يكون ثمة احتمال كبير لظهور أزمة، ونتيجة لذلك يصبح النظام مطالبا إما بتطوير نسقه الايديولوجي وتكوينه النظامي وقدراته وتغيير العلاقات القائمة بينها أو إفساح المجال لنظام بديل يكون أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة هذا التغيير.

[1] عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والأهداف ج2**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 62.

[2] رعد عبد الجليل، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002)، ص ص 117،118.

إحساس أكبر بهوية مشركة المعبر عنها بمشاركة شعورية بين هؤلاء الأفراد وبنظام سياسي معين في إطار الإقليم الذي تشغله هذه الجماعة.[1]

3-1-2أزمة الشرعية:

الشرعية صفة للنظام السياسي لأنها ترتبط بشكل خاص بأداء النظام وقدراته كما تحدد أيضا مواقف الأفراد تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها، وتوصف أزمة الشرعية وفقا لتحليلات لوسيان باي بأنها انهيار في البنية الدستورية وفشل الحكومة في أداء وظائفها، وغالبا ما تنجم عن الخلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، ويتمثل ذلك في تغير البناء أو الخصائص الأساسية للنظام الحاكم أو التغير في المصدر الذي يستمد منه النظام السلطة أو حتى التغير في المثل العليا الذي يدعي النظام تمثيلها، وكذا الأسلوب الذي يمارس به سلطته أو يعبر عنها[2]، إضافة إلى هذه التغيرات فقد تصدر هذه الأزمة نتيجة الخلاف حول قواعد السلطة والصراع من أجل القوة وكذلك فقدان الثقة بالنخبة الحاكمة.

3-1-3أزمة التوزيع:

يشير بعض الباحثين إلى أن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلات توزيع وترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور النخب الحاكمة فيما يتعلق بتوزيع المنافع والموارد- ثروة، دخل، أمن، تعليم، وغيرها- بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، وتتبلور أزمة التوزيع في ظروف المظالم التوزيعية وتزايد ظاهرة الفساد السياسي وعدم التكافؤ والمساواة في توزيع الموارد والقيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الأفراد والجماعات المشكلة له[3]، وما يفرزه ذلك من أثار سلبية أبرزها اتساع هوة التفاوت الطبقي والذي من شأنه في كثير من الأحيان أن يهدد الاستقرار السياسي داخل المجتمع نظرا لما ينجم عنه من صراع طبقي.

3-1-4أزمة التغلغل:

يعرف **جوزيف لابالمبارا Lapalombare** التغلغل في معناه الواسع بأنه الامتثال للسياسات العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية، وتشير أزمة التغلغل إلى ما تمثله سلطة الدولة من قدرة وإرادة على فرض سيطرتها على كافة مناطق الإقليم الجغرافي لدولتها، وكذا على كافة الطبقات والفئات المشكلة لمجتمعها وتكون قادرة على استخدام أدوات الإكراه المادي كلما ارتأت أن ذلك الاستخدام ضروري لإنقاذ قوانينها وسياساتها، كما تتوقف أيضا على قدرة واستعداد أعضاء وأفراد هذه المناطق على الامتثال طواعية للسياسات العامة للحكومة وقوانينها[4]، وبقدر ما يتكامل هذان البعدان يتحدد درجة التغلغل.

---

[1] المرجع نفسه، ص 118.

[2] عبد الحليم زيات، التنمية **السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والأهداف ج2**، مرجع سابق، ص ص.63،64.

[3] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 22.

[4] عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والأهداف ج2**، مرجع سابق، ص ص 67-68.

3-1-5 أزمة المشاركة:

تظهر أزمة المشاركة عندما يصادف الأفراد والجماعات تضييقا من قنوات وفرص المشاركة المتاحة أمامها إما بفعل النخبة الحاكمة أو تدهور قدرة المؤسسات على تلبية المطالب بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية أو انسدادا قنوات المشاركة أمام الجماعات.

3-1-6 أزمة التكامل:

تشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي باعتباره نظام علاقات متفاعلة بين شاغلي الأدوار ووكالات الحكومة وبين الجماعات والمصالح ببعضها البعض والتي ترغب في عرض مطالبها على النظام وأخيرا بين شاغلي الأدوار والمواطنين النشطين.[1]

المطلب الثاني: دوافع وأنماط التحول السياسي

هناك شبه إجماع في أوساط الباحثين السياسيين حول مجموعة عوامل المؤثرة على عملية التحول السياسي رغم التباين الواضح في البيئة الداخلية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا السياق التاريخي والحضاري الذي يميّز الدول وأنظمتها السياسية. فعادة ما يكون التحول نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها داخلي نابع من بيئة النظام السياسي والآخر خارجي نابع من بيئة النظام الإقليمي أو الدولي بشكل عام، وبعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية التي تشكل بيئة التحول وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.[2]

ولعلّ تعدد العوامل المؤثرة في عملية التحول السياسي وتفاوت آثارها من حالة إلى أخرى باختلاف المكان والزمان يفسران إلى حد كبير ظهور عدة صور وآليات للتحول السياسي والتي تحددها طبيعة الفاعلين السياسيين والتفاعلات القائمة بينهم من جهة وموازين القوى من جهة أخرى، سواء كان ذلك عن طريق التعاون أو الصراع، وقد يأخذ ذلك مدة زمنية معينة حسب مقتضيات العملية السياسية والحلول المقدمة من طرف الفواعل الأساسية في الساحة السياسية.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل العربي،1996)، ص 105.

[2] حسين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي، إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات في:
https://www.studies.aljazeera.net/ar/files/aralwolddemocracy2013/01/html(2020-05-10)

[3] حمزة خليفة سمير، "الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 13، ع 02، 2022، ص 81.

أولا: دوافع التحول السياسي

تبعا للدراسات المقارنة تتعدد أسباب التحول السياسي وتنقسم إلى صنفين من العوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

1-العوامل الداخلية

ركزت الكثير من أدبيات التحول على العوامل الداخلية سواء المتصلة بالفواعل أو الهياكل، وكذا الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على عملية التحول السياسي على النحو الآتي:

1-1أزمة الشرعية:

يذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأييد، مما يعني أن انهيار شرعية الأنظمة الحاكمة تحدث عندما ينعدم قبول المحكومين للنظام الحاكم في ممارسة السلطة،[1]والأكثر من ذلك انقطاع عملية التواصل بينهما، ويشير هنتغتون إلى افتقار النظام الحاكم إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا فيه وأن الفساد والقمع قد يؤدي بهذه النظم إلى الانهيار خصوصا إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام ويضيف يصبح التركيز على الافتقار إلى الشرعية أهم آداه لطردهم من السلطة[2]، وعموما يتحقق هذا الأمر بتوافر مجموعة من الأسباب أبرزها ما يلي: [3]

- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع.
- عدم الرضا على المؤسسات السياسية مما يجعل أزمة الشرعية أساسها دستوري.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة من خلال فرض نفوذها على مختلف مجالات وفضاءات النشاط السياسي، وممارسة الإقصاء والتضييق الأمني على المعارضة السياسية والتعسّف في استخدام السلطة وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

---

[1] عزة جلال هاشم، "الربيع العربي والتطور الديمقراطي خبرة التاريخ وسؤال المستقبل"، **كراسات إستراتيجية**، م26، ع280، سبتمبر 2017، ص 12.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 28.

[3] عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع29، جوان 2008، ص 140.

-عجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهة الأزمات الداخلية السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية بفاعلية، كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وبالتالي تصاعد حدة وقوة المعارضة ضده والتي قد تكون أحد عوامل الضغط الرئيسة التي تؤدي لتغيير النظام.

1-2دور النخبة السياسية الحاكمة:

لعب الجناح الاصطلاحي في النخبة الحاكمة في بعض الحالات دورا حاسما في اتخاذ قرار التحول، وذلك بتبني سياسات انفتاحية*فتبادر في توسيع المشاركة السياسية وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية أو التنازل عن السلطة بشكل طوعي أو الاتفاق مع قوى المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى مثل المؤسسة العسكرية ويتزامن ذلك مع إدراك القادة السياسيين بضرورة تبني خطوات أولية في طريق إحداث تحولات تحصل صورا ديمقراطية لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة،[1] خصوصا في ظل وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الجماهير ضد النظام الحاكم هذا ما يعزز من فرص المساومة والتفاوض معه من أجل الوصول إلى تسوية تجنب الدولة مخاطر الانزلاق في العنف ومظاهره.

1-3تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني:

يرى **لاري دياموند Larry Diamand** أن المجتمع المدني يمثل مجالا لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة، فهو يعبر عن كيان وسيط بين الدولة والمجتمع وكذلك بين المجال السياسي وغير السياسي ويشمل على تنظيمات اقتصادية، ثقافية مهنية، تنموية ومدنية، ويتميز عن الدولة ببعض الخصائص أولها: أنه يهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، ثانيهما: تتسم مؤسساته بالتعددية والاختلاف، ثالثهما: أنه مستقل عن المجتمع السياسي-النظام الحزبي.[2]

أسفرت التحولات الاقتصادية التي مرت بها دول العالم منذ بداية عقد التسعينات وبروز الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام المتزايد بمنظمات المجتمع المدني على أساس أنه يمكن أن يلعبدور مهم في الضغط على الحكومات للدفع في سبيل الانفتاح السياسي نحو التحول، وقد لعبت نمو وتطور تنظيمات

* الانفتاح السياسي حسب أودينل وشميتر يعبر عن بداية الانتقال إلى الديمقراطية فهو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية، ومن ثم قيامه بتقديم التنازلات السياسية من حيث الشعارات وتبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، لكن دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات وإنما يبقى الفرد أو القلة الحاكمة مصدر السلطات.

[1]- أشرف محمد ياسين، "السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة"، **مجلة الديمقراطية**، ع57، يناير 2015، ص 15.

[2] شادية فتحي إبراهيم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، ص ص 42،41.

المجتمع المدني في العديد من الحالات في بعض الدول بدور مهم ومؤثر في عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية من خلال برامج التوعية والتثقيف التي قامت بها داخل أقطارها[1]، فضلا عن دعم المشاركة والثقافة الديمقراطية وصنع القادة السياسيين وفتح قنوات للتعبير عن مصالحها وتمثيلها ما حفز المطالبات بالانفتاح السياسي، وكل هذا مثل ضغطا قويا على الدول لإفساح المجال لدعم عملية المشاركة السياسية وتخفيف القيود المفروضة على العمل السياسي.

1-4العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

ينعكس تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة سلبا على شرعية الأنظمة الحاكمة، حيث تساعد المؤشرات الاقتصادية المتردية مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وتدني مستويات المعيشة وانتشار الفساد وعدم توزيع الثروات بشكل عادل في تغذية الاحتجاجات الجماهيرية ضد النظام الحاكم،[2] والتي قد تقود إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي، وهذا الوضع قد يكون محفزا لدفع النظام لإحداث تحول سياسي.

تؤكد بعض الأدبيات أن هناك علاقة وطيدة بين متغيري النمو الاقتصادي والتحول السياسي فحسب هنتغتون تزيد احتمالات التحول السياسي في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة من النمو الاقتصادي حيث تبرز وتتأكد أهمية الطبقة الوسطى بدلا من اتساع الفجوة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية الثرية الحاكمة، وأكد هنتغتون إلى أن هذه الطبقة قد لعبت دورا بارزا في التحول السياسي لعدة دول على غرار إسبانيا وتايوان وكوريا الجنوبية.[3]

كما أن النمو الاقتصادي في مستوياته الأعلى خصوصا الاقتصاديات المنتجة ساعد ذلك على التغيير السياسي، حيث يؤدي إلى تغيرات بنيوية وقيمية، حيث من شأنه تلبية حاجات المجتمع الأساسية ويرفع مستوى ونوعية الحياة المعيشية وينمي أحاسيس الثقة بين المواطنين والتنافس وارتفاع مستوى الوعي والتعليم، وكذا توسيع المشاركة السياسية لتشمل تدريجيا فئات اجتماعية أوسع تؤدي دورا أساسيا في الحياة السياسية ويخلق لديهم قيما وتوجهات جديدة، مما يؤدي بهم إلى رفض كل شكل من أشكال السلطوية.[4]

---

[1] عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص 13.

[2] يان تيوريل، **محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**، ترجمة: خليل الحاج صالح، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 23.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 28.

[4] لخضر حبيطة، مرجع سابق، ص 24.

1-5الثقافة السياسية:

تمثل الثقافة السياسية أحد المداخل المهمة في دراسة النظم السياسية والعملية السياسية بوصفها أحد أهم العوامل التي يجري بها تفسير الفوارق السلوكية والاختلافات البنيوية والوظيفية بين الأنظمة السياسية وتعليلها، ففي كثير من الدراسات السياسية المقارنة ترجع ذلك إلى دور الثقافة في تحديد القيم السلوكية لدى المواطنين والقيم والادراكات التي ينبني عليها الموقف من النظام السياسي وتتحدد شرعيته.[1]

الثقافة السياسية بشكل عام هي مجموعة الاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع التي تشكلها عملية التنشئة السياسية وتتناقلها من جيل لآخر، بالإضافة إلى المعلومات السياسية المتاحة عن النظام السياسي والمؤسسات السياسية والدولة ومجريات الأحداث السياسية، وفي هذا الصدد يميز غابريال ألموند وبنجام نوبل بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية هي: الثقافة السياسية انعزالية –الضيقة– وثقافة الخضوع –التابعة– وثقافة المشاركة [2]، هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول السياسي فهي الثقافة التي يكون فيها الأفراد فاعلون ومدركين لقيمتهم الفعلية كمؤثرين في استقرار النظام أو التأثير في السلطة والمساهمة الواعية في عملية التغيير السياسي من خلال إدراكهم لحقوقهم السياسية والمشاركة في الحياة العامة من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية، وهو ما يعتبر عاملا مسهلا لعملية التحول السياسي الديمقراطي.

والجدير بالذكر أنّ دور متغيّر الثقافة السياسية يختلف من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول السياسي، ففي البداية تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيّفا، لكن مع بناء المؤسسات تصبح لها أهمية قصوى وفي مرحلة تعزيز أو ترسيخ الديمقراطية يتعلم المواطنون التعايش مع هذه المؤسسات وطريقة التفاعل معها.

2-الدوافع الخارجية:

تشير الدراسات المقارنة لأدبيات التحول السياسي إلى أنها عملية داخلية وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقا، مما يعني أن المتغيرات الخارجية ليس لها الحدّ الأكبر من التأثير إلا عندما تقترن بأوضاع داخلية تدعم التحول، وتتضمن العوامل الخارجية مختلف العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية المشكلة للسياق الإقليمي والدولي، وتبرز من خلال سلوكيات مواقف وفواعل النظام الدولي المختلفة اتجاه النظام السياسي الحاكم، حيث كثيرا ما تتأثر هذه المواقف بالحسابات المصلحية والجيوسياسية

[1] عبد القادر عبد العالي، **السياسة المقارنة مقدمة في النظريات والقضايا**، مرجع سابق، ص 453.

[2] بوحنية قوي، **ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية في الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي بالخبرة العربية المعاصرة**، (الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 71-73.

لهذه القوى الخارجية قبل حسابات دعم التحول السياسي الديمقراطي فقد تتدخل لمساندة طرف –سواء كان النظام الحاكم أو المعارضة– على حساب طرف آخر أثناء مسار عملية التحول حسب ما يتقارب ويتفق مع مصالحها ويمكن توضيح العوامل الخارجية على النحو الآتي:

2-1 ضغوط القوى الكبرى:

لعلّ أحد العوامل الخارجية المهمة بروز دور القوى الغربية في دعم الدول التي تمر بمراحل الانتقال سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية التي تبرز في شكل مساعدات اقتصادية حيوية للدول شرط تجسيد برامج الإصلاح السياسي في هذه الدول أو فرض القيود في التجارة والمعونات وممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[1]، وعلى رأس هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياقها تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول السياسي الديمقراطي، وقد أعدت مشاريع لهذا الغرض منها مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، حيث يكون التركيز على الخطاب الديمقراطي باعتباره التحول الديمقراطي يحتل مكانا بالغ الأهمية في أجندتها الجديدة.

تعدّ البلدان النامية في العالم الثالث الأكثر عرضة للنفوذ الخارجي وخصوصا نفوذ الدول الغربية الرائدة، فقد أثرت الأزمات الاقتصادية الشديدة التي مرت بها معظم هذه الدول تأثيرا كبيرا على توجهاتها السياسية، وذلك أكثر من زاوية، فقد دفعت هذه الأزمات الدول إلى الانفتاح على الصعيد الاقتصادي من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص وتبني آليات السوق الحرة والنظام الرأسمالي، وقد استلزم هذا التوجه على الصعيد الاقتصادي بالضرورة حدوث انفتاح سياسي في شكل إتباع سياسات محفزة للمشاركة وإصدار قوانين مشجعة لتسهيل عمل القطاع الخاص[2]، وذلك كما حدث على سبيل المثال لمعظم دول إفريقيا الفرانكفونية* أين تصاعد الضغط على مدى عدد من السنوات من المانحين الرئيسين خصوصا فرنسا من أجل إحداث تحولات سياسية في اتجاه ديمقراطي كشرط لمزيد من المعونات والمساعدات الاقتصادية لمواجهة الأزمات.[3]

[1] أشرف محمد ياسين، مرجع سابق، ص 15.

[2] عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص 15.

* تشير إفريقيا الفرنكوفونية إلى الدول التي كانت في مرحلة ما تحت الحكم الاستعماري الفرنسي وتحتفظ بعلاقات خاصة مع فرنسا.

[3] غيوزع سورسن، مرجع سابق، ص 72.

وقد اعتبر منظرو التحديث أن هذا النفوذ له تأثير موجب في التحول السياسي الديمقراطي في حين توصل منظرو التبعية إلى استنتاجات معاكسة مفادها أن أشكال اللامساواة في اقتصادات العالم الثالث ومجتمعاتها والناجمة عن موقع التبعية الذي تحتله في النظام الاقتصادي العالمي تجعل احتمالات التحول السياسي نحو الديمقراطية أمر صعب[1]، كما يعتقد هؤلاء بأن التبادل الرأسمالي الدولي الذي ينطوي على التجارة والاستمارات يساهم في صعود دول المركز الغنية على حساب دول الأطراف الفقيرة التي استغلتها اقتصاديا وبغية الحفاظ على نظام هذا الاستغلال كان لابد من عرقلة مسار التحول السياسي نحو الديمقراطية في البلدان الطرفية مفترضين منظرو التبعية أن الحكومات التسلطية أكثر تقبلا لمصالح المراكز الاقتصادية الدولية وبالتالي ضرورية لإدامة هذا الاستغلال.

كما كان للعولمة تأثيراتها الكبيرة على النظم السياسية لدول العالم الثالث التسلطية ومن ضمنها الدول العربية وذلك على أكثر من صعيد، فعلى المستوى السياسي نجد تصاعد المطالب الخاصة بالإصلاح السياسي في ظل الثورة الديمقراطية التي جاءت في ثنايا العولمة وتراجع أسس الشرعية التقليدية للأنظمة الحاكمة ومن هنا كان اتجاه هذه الأنظمة إلى التحديث السياسي، أما على المستوى الاقتصادي نجد الدور الذي قامت به الشركات المتعددة الجنسيات على حساب السيادة الوطنية للدول التي تعمل فيها، فوقوع فروع هذه الشركات التي تعمل في دول مختلفة تحت سيطرة المركز الذي يقع في الغالب في الدول الصناعية الكبرى أفسح المجال أمامها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها تلك الفروع.[2]

كما لا يمكن إغفال دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في الدول الديمقراطية التي تعمل على تشجيع الإصلاحات السياسية بالدعم المادي والمعنوي من خلال تبنّيها العديد من مشاريع التوعية السياسية والترويج للقيم الديمقراطية والليبرالية في أوساط النخبة المثقفة وتوفير الدعم المالي لمطبوعات ذات الصلة بدعم أفكار التحول السياسي إلى الديمقراطي فضلا على تشجيع هذه المؤسسات النشطاء المحليين على إنشاء مراكز ومؤسسات وطنية تهتم بقضايا حقوق الإنسان، وذلك على نحو ما حدث على سبيل التحديد في كل من مصر والأردن.[3]

[1] يان تيوريل، مرجع سابق، ص 136.

[2] عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص ص 15،16.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

2-2 ظاهرة العدوى والمحاكاة:

يؤكد هنتغتون بأهمية عامل المحاكاة أو العدوى أو ما يسميه أثر كرات الثلج في تعزيز التحول، في حين يطلق عليه بعض الباحثين تأثير تساقط أحجار الدومينو، وتشير هذه الظاهرة إلى أن الأحداث السياسية في النظام الواحد تؤثر عبر الحدود الدولية والإقليمية خاصة وبعبارة أخرى كلما بدأت التغيرات بالحدوث في بعض البلدان ازدادت فرضية تحرك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه، وهذا يعني نجاح تجارب التحول السياسي نحو الديمقراطية في دول معينة يمثل القوة الدافعة لعملية التحول، ويعزز احتمالات النجاح في دول أخرى لها ظروف ومشكلات مماثلة أو قريبة جغرافيا من إقليم الدولة أو نسقها القيمي،[1] حيث تمكن النخب والقوى السياسية المعارضة من الضغط على أنظمة الحكم التسلطية ومطالبتها بضرورة الانفتاح السياسي والذي قد يصل إلى الإطاحة بالنظام، كما يمكن أن تتأثر النخب الحاكمة عبر الاقتداء لأن القادة الممانعين في الأوتوقراطيات يمكن أن يكونوا راغبين في الشروع بإصلاحات سياسية إذا أثبتت خبرات الدول أن تكلفة الإصلاحات وتبعاتها لا تؤثر على موقعهم ومصلحتهم.

2-3 ضغوط المؤسسات الدولية:

أصبحت المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تفرض نمطا معيّنا من الضغط على الأنظمة السياسية ببعض الملفات السياسية والاقتصادية وغيرها كالإصلاح السياسي، الديمقراطية حقوق الإنسان وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

تلعب المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة دورا كبيرا في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي في بلدان العالم الثالث من خلال آلية تقديم مساعدات اقتصادية مقابل فرض شروط إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية على حد سواء والتهديد بفرض عقوبات مادية على الدول من أجل دفعهم نحو التحول، وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي الديمقراطي.

يقترح **جون بيفهاوس** في كتابه المعنون **Democracy from above Regional organizations and democratization.** محدد غير داخلي للتحول هو المنظمات الإقليمية فمن خلال مزيج من دراسات الحالة والأدلة الإحصائية يشير بيفهاوس إلى إمكانية ممارسة المنظمة الإقليمية الضغط على الدول السلطوية الأعضاء لإجراء إصلاحات سياسية وتنشئة النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية تنشئة اجتماعية تقبل

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 93.

الإجراءات الديمقراطية خصوصا إقناع المؤسسة العسكرية بأن دورها ليس دور شرطة محلية منخرطة في السياسات الداخلية بل إن دورها الأساسي هو حماية الدولة من الأعداء، إذن عضوية الدولة في المنظمات الإقليمية التي تضم بلدان أكثر ديمقراطية يساهم في دفعها نحو التحول السياسي الديمقراطي وفي تعزيز استمراره* حسب بيفهاوس.[1]

إضافة إلى ما سبق ذكره أسهمت الثورة المعلوماتية والاتصالات في تحريك الإصلاح السياسي في العديد من الدول التسلطية لما أتاحته أدواتها من تسهيل إنتشار الأفكار السياسية وإيصال المعلومات إلى المجتمع الدولي والتبادل الحرّ، مما يشكل تحديا مباشرا على هياكل السيطرة السياسية للأنظمة الاستبدادية.[2] وقد أفرزت هذه الثورة نتيجتين هما: إطلاع الأفراد على ما يجري حقيقة في بلدانهم وفي العالم ومقارنته، وكذا تأثرهم بما يتابعونه من برامج وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عبر العالم وتشبعهم بالدعاية الإعلامية الموجهة إليهم عبر القنوات التلفزيونية الفضائية والأنترنت وغيرها، وكذلك اكتسابهم القدرة على التواصل فيما بينهم دون قيود وحدود[3]بفضل أدوات التواصل المعاصرة كمواقع التواصل الاجتماعي والهاتف النقال وغير ذلك، وقد مكنت هذه الأدوات المعارضة السياسية للنظام الحاكم من الإتصال بالعالم الخارجي وكسب التأييد الدولي والعالمي وفضح ممارسات الأنظمة وانتهاكها للحريات وحقوق الإنسان.

استنادا لما سبق يمكن القول أن اختلاف وتعدد المتغيرات والعوامل المتحكمة في عملية التحول السياسي من نموذج إلى اخر وهو الوضع الذي أفرز عدة أنماط للتحول السياسي قد تتفاوت من وحدة سياسية إلى أخرى تبعا لخصوصية كل واحدة.

ثانيا: أنماط التحول السياسي

يقصد بأنماط التحول السياسي الأشكال التي تتخذها عملية التحول والآليات المتبعة للقضاء على النظام السلطوي القديم وتأسيس النظام الجديد ليس بالضرورة ديمقراطيا، ويعتبر نمط التحول من الأبعاد التي نالت الكثير من الاهتمام لدى الباحثين نظرا للدور الذي يلعبه في تحديد طبيعة النظام الناتج وينبع هذا الاهتمام من الاعتقاد بأن فترات التحول هي في الأساس لحظات مؤسسية وتكوينية لأنها تضع المجتمع

* من خلال إضفاء الشرعية على حكومات انتقالية أي حكومات تسلم زمام السلطة في الفترة الواقعة بين انهيار الأوتوقراطيات وإجراء الانتخابات.

[1] يان تيوريل، مرجع سابق، ص 137.

[2] ليندة طرودي، مرجع سابق، ص 90.

[3] محمد دده، "الحراك الجماهيري العربي ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، في: توفيق المديني وآخرون، **الربيع العربي .... إلى أين أفق جديد للتغير الديمقراطي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2012)، ص ص 42،43.

على الطريق الذي سيحدد مستقبله السياسي، كما ترسم ملامح الإطار المؤسسي الذي تدار التفاعلات السياسية في إطاره، وتكمن الفكرة الرئيسية وراء هذا الاعتقاد في أن التحولات السياسية هي محصلة نتاج لخيارات معينة يمكن فهمها من خلال دراسة العلاقات الداخلية للنخب أي التركيز على طبيعة التفاعل بين نخبة النظام القديم والنخبة الجديدة وميزان القوة النسبي لكل منهما إبان مرحلة التحول.[1]

اختلف الباحثين المهتمين بعملية التحول السياسي حول الكيفيات التي يتم بها التحول نظرا لتعدد وتنوع المعايير المستخدمة في التصنيف، وكذا نمط التحول يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر والذي يرجع إلى اختلاف طبيعة السياق المجتمعي للنظام السياسي والذي يفرض آليات معينة لإحداث التحول، ومن تم ينتج أنماطا متباينة لهذا التحول، وعموما يمكن تصنيف أنماط التحول السياسي التي أظهرتها تجارب الدول المختلفة استنادا إلى جملة من المعايير وذلك كما يلي:

1-معيار من حيث أسلوب التحول: يمكن التمييز بين نمطين للتحول:

1-1التحول السلمي:

يتم نمط هذا التحول من خلال أساليب سلمية دون اللجوء إلى العنف والإكراه المادي، ويأتي غالبا في إطار عملية إصلاح عن طريق عقد مفاوضات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة من أجل توافق سياسي بين الطرفين وبناءا على اختيار طوعي وحرّ من قبل النخبة السياسية الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة. أو قد يكون عن طريق تحركات شعبية سلمية ومتواصلة من قبل أولئك المستبعدين من السلطة والتي تعقبها تنازلات من النخبة الحاكمة[2]، ويتم الوصول إلى السلطة، وتوصف ثناء فؤاد عبد الله هذا النمط بالنضال بلا عنف والذي هو في جوهره يعدّ عملا مشروعا لتغيير الوضع وإنهاء الظلم الاجتماعي والسياسي وإعادة توزيع الثروة على أسس عادلة ودمقرطة الحكم والمجتمع وإتاحة الفرصة للتعددية والتعبير عن الآراء وإطلاق الحريات وإعطاء الأغلبية الفرصة لحرية التعبير والمشاركة السياسية وتقاسم السلطة.[3]

ويشير هنتغتون في كتابه الموجة الثالثة أن التحول التوافقي غير العنيف يؤدي إلى ديمقراطية أفضل لأن الظروف التي يتم فيها التحول أهم من التحول ذاته على نوعية المؤسسات ويضيف إلى أن حالات

---

[1] مروة فكري، "الربيع العربي من منظور مقارن دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية"، في إدريس لكريني وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي مال الثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 445.

[2] فيليب شميتر، نادين سيكا، "طرفا عملية التحول الديمقراطي وتأثيراتهما في النشرة الأوسط وشمال إفريقيا"، **مجلة الديمقراطية**، ع61، يناير 2016، ص 19.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 180،181.

التحول السياسي التي تحدث في أعقاب حركات التغيير السلمية تساعد في إيجاد نظم ديمقراطية أكثر استقرار مقارنة بحركات التغيير العنيفة، وذلك لوجود عامل أساسي هو قدرة قادة التغيير على بناء النظام السياسي البديل بشكل ناجح ويتطلب هذا الأمر ضرورة وجود اتفاق بين قوى التغيير الرئيسية على أمرين رئيسيين هما أسس النظام السياسي الجديد وخارطة طريق واضحة للوصول إلى هذا الهدف.[1] وهذا ما حدث في حالات التحول الناجحة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية على غرار إسبانيا والبرازيل.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن التحول السلمي لا يعني غياب العنف بالكامل، وإنما وجود حد أدنى من العنف وعدم ممارسة القوى والنخب السياسية العنف لتحقيق مكاسب سياسية لأن مثل هذا النوع من العنف قد يمهد الطريق لحرب أهلية ونظام استبدادي.

1-2 التحول السياسي العنيف:

التحول السياسي إذا لم يتم وفقا للآليات السلمية، فحتما سيأخذ منحى آخر بمعنى ذلك أن يتخذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول ولعملية انتقال السلطة باعتبارها الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، والإطاحة بالنظام وتعدد صور هذا النمط ما بين حدوث ثورات شعبية أو انقلاب من داخل النخبة الحاكمة أو انقلاب عسكري تقوده المؤسسة العسكرية، أو من خلال حركة احتجاج محدودة الانتشار لكنها عالية التأثير بحيث تستطيع دفع النظام السياسي عنوة للتغيير السياسي.

يشير هنتغتون إلى التحولات السياسية الكبرى دائما ما يسودها العنف السياسي فحسبه كل تحول سياسي حدث ما بين 1947 و1990 ساده العنف السياسي بدرجات متفاوتة[2]، وفي هذا الصدد يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين في تحديد مفهوم ظاهرة العنف السياسي مفاده أنها ظاهرة تجري خارج إطار سيادة الدولة يتم فيها اللاعبون استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية، ويتخذ العنف السياسي أشكالا متعددة منها الثورات العنيفة، الانقلابات والاغتيالات وأعمال الشغب والعصيان والتمرد المسلح.[3]

كما تتعدد الأطراف التي تمارس العنف، فهناك عنف رسمي تمارسه الحكومات والأنظمة تجاه المواطنين والجماعات، وهناك عنف غير رسمي تمارسه الجماعات والأفراد تجاه الحكومات أو تجاه فئات

---

[1] عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص 45.

[2] صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 275.

[3] باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل جبيلي، (دار القرفد للطباعة والنشر والتوزيع، 2021)، ص 396.

أخرى من الجماهير، وهناك أيضا صراعات أجنحة النظام تجاه بعضها البعض وصراعات القوى المجتمعية لأسباب اجتماعية أو سياسية أو عرقية أو طائفية.

تساهم عدة عوامل تفسيرية في التحريض على العنف السياسي يمكن أن نجمعها في ثلاث فئات رئيسة متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض أولها:[1]مؤسساتية تركز على أثر المؤسسات السياسية في تعزيز العنف السياسي، حيث يمكن أن تتضمن فيها مبادئ محددة تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر هذا العنف أو أن مؤسسات معينة تقيد الحراك الإنساني أو المشاركة وتزيد من احتمالات التهميش والإقصاء وحرمان فئات من حقوقها في ظل غياب العدالة الاجتماعية، وكذا استمرار الأقلية الحاكمة في استخدام أساليب القهر والظلم الاجتماعي والسياسي، وبالتالي في ظل هذه الظروف قد يكون العنف السياسي رد فعل منطقي خاصة إذا ما وجدت الجماعة أنها عاجزة عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية، ثانيها: فكرية* تركز أكثر على الأساس المنطقي وراء ذلك العنف والحجة هنا هي أن الأفكار تلعب دورا هاما في العنف السياسي من خلال الطريقة التي تضع فيها رؤية للعالم وتشخص منظومة من المشكلات وتقدم حلا وتصف الوسائل لإنجاز ذلك، ثالثها: التفسيرات الفردية تركز الدراسات في هذا المجال على الدوافع الشخصية التي تقود الأفراد نحو العنف وتسمح للأفراد بالتفكير باستخدام العنف السياسي، ويركز الباحثون عادة على العوامل النفسية والظروف التي تكون نتاجا لتجربة فردية أو تشكلها الظروف العامة في المجتمع. ويمكن توضيح مظاهر التحول السياسي العنيف فيمايلي:

1-2-1 الثورات العنيفة:

إنّ الثورة باعتبارها كأداة من بين أهم الأدوات التي ساهمت بشكل فعال في التطور التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، فقد غيّرت ليس فقط نظام الحكم القائم ولكن أيضا النظام الاقتصادي والبنية الاجتماعية والقيم الثقافية لتلك المجتمعات، وخاصة الثورة الفرنسية والأمريكية والروسية، فقد لاقت اهتمام كبير من طرف العديد من المفكرين وفقهاء علم الاجتماع والسياسة، وقد ساهم هؤلاء بمحاولات في تحديد مفهوم الثورة ومنهم **كرين برنتون**Carne Brintonالذي عرفها بأنها عملية حركية تتميز بالانتقال من بنيات اجتماعية إلى أخرى، وأنها تغيير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحدّ القانوني، وبالتالي

[1] المرجع نفسه، ص ص 391-393.

*فعلى سبيل المثال ركز بعض الباحثون في دراساتهم حول الإرهاب الإنتحاري على الطرق التي تتبعها المجموعات من ناحية استخدام أفكار معينة مثل التضحية بالنفس لتحفيز الأفراد وجعلهم يرتبطون بقضية أكبر، وقد تعتمد هذه الأفكار على معتقدات دينية كما هو الحال بالنسبة للأصوليين الإسلاميين الذين يستخدمون العنف والمرتبطين بالقاعدة أو داعش.

يمكن القول أنّ الثورة تشير إلى تغيير جذري ومفاجئ وجوهري وعنيف[1] في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، أما **ثيداسكوكبول Theda Skocpol** عرفتها بوصفها تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يترافق مع حركات التمرّد الطبقية التي تبدأ من الأسفل وهي المسؤولة عن هذا التحول جزئيا[2]، في حين يرى صامويل هنتغتون بأن الثورة تغيير داخلي عنيف وسريع يطال نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والسياسات[3] وعرفها آخرون بأن الثورة في حقيقتها ليست مجرد التغير الجذري لواقع ما يتسم بنوع من الانسداد والأحادية في القرار وإنما هي تغيير لواقع وبناء لطريقة في التفكير وتأسيس لنمط من السلوك تتجاوز حدود تغيير الواقع ليخلق بدائل تمكن لمكتسبات هذا التغيير في مواجهة محاولات إطاحتها وإجهاضها.[4]

يلاحظ في كثير من التعريفات السالفة الذكر أن هناك من ركز على نتائج العمل الثوري ودرجة التغيير المتحقق داخل المجتمع، وهناك من اشترط العنف كسمة للتغيير الثوري حيث يتم اعتماد الأساليب الدموية كالتفجيرات والإعدامات واستعمال السلاح والسيطرة العسكرية، وذلك من قبل القوى الثورية التي تسعى إلى تغيير نظام الحكم والإطاحة به مع النخبة السياسية والعسكرية والفكرية التابعة له، وكذا عقب الثورة مباشرة غالبا ما يستخدم الزعماء الثوريون وخصومهم العنف في صراعهم على النظام الجديد.

وفي هذا السياق ترى **حنة أرندت** لا يمكن تصور ثورة بلا عنف لأن ما يفصل الثورة عن الحرب هو خط رقيق لأنّ الثورة حسبها بمعناها الكلاسيكي صراع من أجل الحرية السياسية وبناء نظام سياسي جديد، وفي نفس الاتجاه يشير **برينجتون مور Barrington Moore** إلى أن الديمقراطية الغربية كان وراءها تاريخ طويل من العنف.

لكن فحص تجارب التحول السياسي يكشف عن عدد كبير من الثورات لم تستخدم العنف واتبعت طرق سلمية من أجل التغيير يطلق عليها الثورات غير العنيفة*، ويرى **جاك غولدستون** أنّ الجيل الجديد من الثورات المسماة بالملونة أو غير العنيفة تتسم بعدم اللجوء إلى العنف السياسي، وبدلا من ذلك تلجأ إلى

---

[1] أشرف محمد عبد الله، "الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية دراسة للثورات الانتخابية"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، ع38، ج1، ص 65.

[2] محمد طيب، "الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، ع02، جوان 2015، ص 400.

[3] أحمد فهمي، مرجع سابق، ص 16.

[4] محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص 40.

* كما حدث في أوروبا الشرقية عام 1989 والصين عام 1979.

حشد أكبر قدر من الجماهير في مظاهرات سلمية ترفع شعارات ورموز وطنية ومضادة للسلطة القائمة وترفع مجموعة من الإعلام الملونة ومن هنا سميت بالثورات الملونة أو المفصلية**.[1]

نستخلص مما سبق أن التغير الثوري العنيف يشير إلى التغيرات المفاجئة والجذرية التي يشهدها مجتمع في بنيته السياسية والاجتماعية والتي تستهدف إحداث تحول في صميم النسيج السياسي الذي يستند إليه الحكم وفي نسق القيم وبناء القوة والتوازنات القائمة أي الإطاحة بالنظام السياسي القائم الفاقد للشرعية وإقامة نظم ومؤسسات وهياكل جديدة، ومن ثمة فالثورة لا تقدم حلولا إصلاحية بل تقدم حلول تتناسب مع المطالب الثورية على كافة المستويات بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة ما بعد الثورة.

ومن المهم الإشارة هنا أن هناك قانون معروف يتعلق بالثورات وحدوثها وهو أن لكل ثورة ثورة مضادة لها، وتعرف بأنها كل فعل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي قد يكون داخليا أو خارجيا يتعارض مع قيم الثورة وأهدافها ويؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى عرقلة عملية التحول السياسي، أو إعادة توجيهها إلى مسار مختلف جزئيا أو كليا، قد يعود إلى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل قيام الثورة أو يكون مشابها له في بعض ملامحه العامة[2]، ولعلّ أبرز مثال ما شهدته مصر بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011 من مجموعة أحداث اتخذت عدة أشكال في ظل الثورة المضادة والتي سنفصل فيها لاحقا.

الجدير بالذكر أنه بالرغم أن الثورات الشعبية تمثل فرصة للتغير الشامل إلا أن الحالات المختلفة أظهرت أن أسلوب التغيير الثوري العنيف لا يشكل ضمانا للتحول السياسي الديمقراطي، حيث يؤثر بالسلب في عملية بناء الدولة ويضيف صعوبات كبيرة أمام التحول، كما يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور نظم تسلطية جديدة أو سيطرة العسكريين على السلطة كما حدث في دول مختلفة في إفريقيا، وفي المقابل تشير بعض تجارب التحول أن التغيير في إطار حركات التغيير السلمية يساعد في إيجاد نظم ديمقراطية أكثر استقرارا بحركات التغيير العنيفة.[3]

وقد حدد الباحث كرين برينتون تحليلا علميا للمراحل المختلفة التي تمر بها الثورة بما فيها الثورات العنيفة أولها: الإطاحة بالنظام القديم وتشهد هذه المرحلة عدة مظاهر للتمرد الشعبي على السلطة السياسية الحاكمة مثل الاعتصامات المظاهرات، الاضرابات والتي تقابلها السلطة بالقمع والعنف، مما يدفع بالقوى

** الثورة المفصلية في تشيكوسلوفاكيا (1979) والثورة البرتغالية في أوكرانيا (2004)، وثورة الورود في جورجيا (2004).

[1] باتريك أونيل، مرجع سابق، ص 398.

[2] أحمد فهمي، مرجع سابق، ص 114.

[3] عبد الفتاح الماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر**، مرجع سابق، ص ص 30-45.

الثورية لاستخدام أسلوب العنف لإسقاط النظام السياسي الحاكم[1]، ثانيها: المواجهة بين المعتدلين والمشددين للسلطة، وهي أكثر المراحل التي تشهد العنف والقهر والفوضى في أية ثورة عنيفة، وتنتهي بهزيمة المعتدلين وصعود المتطرفين وتركز كل السلطات والصلاحيات في أيديهم كما يتم استخدام سياسة القوة للحفاظ على بقائهم في السلطة، ويشير برينتون إلى أن هذه المرحلة تتلاشى فيها أهداف الثورة، حيث يسيطر على الحكم نظام شمولي، ثالثها: يبدأ الثوريون بالاعتدال والعودة إلى المبادئ الأساسية للحركة الثورية الأصلية والمحافظة عليها ويقود المجتمع للاستقرار والتنمية والتمتع بالأمن*.[2]

كما أنه لا يوجد أسباب محددة تتوفر في كل الثورة لأن كل ثورة وليدة مجتمع وواقع مختلف ولذلك تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع الثورات بتعدد التجارب الثورية، مما يجعل مجتمعا يثور قد لا يحقق النتيجة نفسها في مجتمع آخر، مما يكون صعوبة في استخراج أنماط ثابتة.

وعموما طرح الباحثين عوامل رئيسية تؤدي إلى تنامي قدرة إجتماعية يمكن أن تتطور إلى ثورة في وقت لاحق وهي: استبداد النظام الحاكم وعجز المؤسسات عن توفير قنوات المشاركة للقوى الاجتماعية والتي يتم إقصائها من العمل السياسي وتردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية مما يؤدي إلى تطور ونمو الإحباط لدى غالبية الأفراد ويميل الرأي العام إلى رفض النظام والمطالبة بإسقاطه.[3]فكثيرا ما يستشهد في الأدبيات حول العوامل المسببة للثورة العنيفة بمقاربة نفسية يطلق عليها نموذج الحرمان النسبي الذي يشير إلى وجود فجوة بين الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية وتوقعات المجتمع، حيث للبشر احتياجات أساسية ورغبات التي إذا ما لاقت الإحباط فتثير مشاعر الاستياء التي تأخذ أحيانا شكل السلوك الثوري أو العنف.[4]

وهذا ما يؤكده المنظر الاقتصادي **منصور أولسن Mancur Olsen** مبينا أن ترافق النمو الاقتصادي السريع مع تصاعد أعداد الفقراء يؤدي إلى ظروف الحرمان النسبي وعدم الاستقرار الاجتماعي والتمرد. ونضيف في هذا الموضوع فكرة صامويل هنتغتون مفادها أن البيئة الخصبة للثورة العنيفة يمكن العثور

---

[1] سايل سعيد، مرجع سابق، ص 89.

* تجدر الإشارة إلى أن أعظم الثورات في التاريخ الأوروبي وخاصة الثورات الأمريكية والفرنسية والروسية قد غيرت ليس فقط نظام الحكم ولكن أيضا النظام الاقتصادي والبنية الاجتماعية والقيم الثقافية لتلك المجتمعات.

[2] أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص 25.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص ص 120-128.

[4] يوسف محمد الصواتي، ريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي، (بيروت: منتدى المعارف)، ص ص 14،15.

عليها في المجتمعات التي شهدت بعض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحيث تخلفت عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية عن عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي.[1]

1-2-2 الانقلابات:

يحدث الانقلاب غالبا من فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير غير شرعي لشخص الحاكم أو النخبة الحاكمة مع الإبقاء على النظام أو يسعى إلى استبدال هيكل النظام القائم ككل، ويتم ذلك عبر وسائل سلمية –الانقلاب الأبيض–أو غير سلمية ودون أن يكون في مخططها إحداث تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد،[2] ويكون في العادة من داخل مؤسسة الحكم نفسها على أيدي جزء من النخبة الحاكمة سواء سياسية أو مدنية أو على أيد المؤسسات الحاكمة بما في ذلك المؤسسة العسكرية أو جزء منها.

يؤدي الانقلاب إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه وغالبا ما تلجأ الأنظمة الحاكمة العسكرية الجديدة لتوظيف القهر والعنف لتظل في السلطة كالاغتيالات السياسية للمعارضين والاعتقالات التعسفية وفرض حالة الطوارئ وغيرها.

1-2-3 حركات التمرد والانتفاضات:

تعدّ حركات التمرد والانتفاضات أحد أبرز آليات وأدوات المطالبة بالتغيير السياسي للأوضاع القائمة في دولة أو مجتمع معين، ويقصد بها حركات اجتماعية واسعة القائمة على أعمال معارضة سلمية ترفض سياسات محددة أو تحتج على سياسات ونقائص معينة في النظام، فينطلق العصيان أو التمرد للمطالبة بتغيير تلك السياسات قد يكون واسعا وعنيفا من خلال اللجوء إلى أساليب الاضرابات والاعتصامات ويتجاوز حدوده عندما يمتد إلى المطالبة بتغيير النظام القائم، وذلك لسببين هما إما لأن النظام رفض التغيير الجزئي تحقيقا لمطالب المتمردين أو شعور المتمردين بالقوة والإصرار على الانتقال إلى الثورة وهنا نتحدث عن مرحلة من مراحل الثورة السياسية.[3]

تتميز الانتفاضات الشعبية بأنها حركة عفوية شعبية غير منظمة وغير مؤطرة مؤسسيا لا تخضع لقيادات معينة وإن كانت مطلبها واضحة ومحددة، إضافة إلى امتدادها لفترات زمنية طويلة غير أنها لا

[1] المرجع نفسه، ص ص 15،16.

[2] محمدي طيب، مرجع سابق، ص 401.

[3] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت2012)، ص 36.

تتميز بالسرعة التي توصف بها الثورة[1]، إلا أنها تقوم بدور هام في التعبئة الاجتماعية وتنمية المشاعر المعادية للنظام السلطوي والتحريض على تحديه وعدم الخوف من أجهزته القمعية.

استنادا إلى ما سلف يتضح لنا أن الثورة العنيفة أشمل وأعم من الانقلاب فرغم أن كلاهما يرمي إلى إحداث تغييرات إلا أن التغيير المتعلق بالثورة يستهدف الحاكم والنظام القائم ومؤسساته والأبنية الاجتماعية والقيم، أما الانقلاب فيكون الغرض منه استبدال نخبة حاكمة بأخرى وأحيانا السياسات ولكن لا يخلو التاريخ من انقلابات اضطرتها الخيارات السياسية والدعم الشعبي إلى إحداث تغييرات جذرية في نظام الحكم، أما الانتفاضات فقد تفضي إلى تغير القيادات والسياسات والمؤسسات السياسية لكن لا تمس الأبنية الاجتماعية والقيم.

2- التحول من حيث هدف ودرجة التحول:

وهنا يمكن التمييز بين نمطين أساسيين هما:

2-1 التحول الإصلاحي التدريجي:

يتميز هذا الأسلوب من التحول بكونه ذو طبيعة ثانوية بمعنى عدم ميله لإحداث تغيير أساسي في النسق السياسي، حيث يتم فيه عادة إدخال بعض التعديلات الجزئية في البنى والمؤسسات السياسية القائمة والهياكل ووظائفها استجابة للمطالب والضغوط التي يتعرض لها النظام السياسية سواء الداخلية أو الخارجية بهدف تحسين حالة النظام السياسي القائم ولا يقود إلى تحول سياسي حقيقي، مما يجعله ضعيف محدود وشكلي أي لا يحمل تغييرا جوهريا فهو يتجنب المساس بتركيبة السلطة ونظام المشاركة السائد في المجتمع، وإنما التظاهر بالتحول تكيفا مع الضغوط حفاظا على الاستقرار والاستمرارية.[2]

ما يميز النمط الإصلاحي كوسيلة غير متطرفة يغلب عليها الطابع السلمي أن التحول يحدث بطريقة تدريجية أي على مراحل وليس عن طريق تغيير كل الأجزاء في وقت واحد، ويميل إلى حصر مواضع التغيير وأهدافه في جوانب محددة من النظام السياسي القديم والتي قد تشكل معوقات كبيرة أمام التقدم الديمقراطي[3]، وعادة ما تأخذ هذه التغيرات فترة طويلة كي يتسنى وضع نتائجها موضع التنفيذ.

---

[1] حنان محمد سالم،" تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية للحالة المصرية"، **حوليات آداب عين شمس**، م 44، سبتمبر 2016، ص 21.

[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص 69.

[3] Larry Diamond ,Francic Fukuyama and Others, , op, cit, p 8.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن المطالب الإصلاحية قد تتحول إلى أنماط أخرى يغلب عليها طابع العنف والثورة خصوصا متى ترافقت محاولات الأنساق القائمة في الدفاع والحفاظ على مكتسباتها والإبقاء على الوضع الراهن واللجوء إلى أساليب القمع والعنف ضد مصالح وتطلعات جماعات وقوى اجتماعية أخذت تكتسب أهمية، إلا أنها لازالت تعاني من التهميش الاجتماعي والإقصاء السياسي بحكم القانون السائد.[1]

2-2 تحول ثوري فجائي وشامل:

هذا المنهج لا يمس فقط السلطة السياسية الحاكمة والمؤسسات وأساليب الأداء السياسي وإنما يتطلب إحداث مراجعة شاملة في هيكل توزيع السلطة واتخاذ إجراءات سريعة بتغييرات كلية ومفاجئة بمعنى تغيير الفلسفة السياسية للدولة والمجتمع[2]وإعادة هيكلة البناء السياسي للمجتمع، ثم يمتد ليشمل نواحي النظم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والقضائية وغيرها، وقد يكون ذلك بحكم أن النظام السياسي يكون على درجة كبيرة من التخلف السياسي، إضافة إلى عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية وإجراء تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية.

إضافة إلى ما سبق ذكره يشير كل من الباحثين **غاري ستراديوتو gary stradiotto وسوجيان غيو sujian guo** إلى أن أنماط التحول تصنف بشكل عام استنادا إلى معايير مختلفة مثل توازن القوى بين النظام القديم والقوى المعارضة وسهولة وسلاسة التحول، وكذا هوية العناصر التي تقود عملية التحول والإستراتيجيات التي يتم توظيفها[3]، وهذا يتفق أغلب الباحثين على التقسيم الذي اعتمده صامويل هنتغتون بحيث ميّز هذا الأخير بين أربع آليات يجري إتباعها لتجسيد عملية التحول السياسي من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي يؤثر كل منها في مسار التحول وما يمكن أن يفضي إليه من نظم سياسية بشكل مختلف مع التأكيد بأنّ الأخذ بهذه الأنماط قد تختلف من حالة إلى أخرى*، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

2-3نمط التحول بمبادرات فوقية:Transition from above

وفقا لهذا النمط تبادر النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي سواء كانت مدنية أو عسكرية باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي بالرغم من تفوقها

[1] رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص ص 68-69.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 192.

[3] مروة فكري، مرجع سابق، ص 447.

* بمعنى أن نظاما ما قد يتبع أحد الأنماط أثناء عملية التحول بينما يتبع نظاما آخر أكثر من نمط.

على المعارضة في القوة، وذلك على غرار ما حدث في أواخر القرن العشرين في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والتي كانت مدفوعة من طرف النخبة في المقام الأول.[1]

ولهذا النمط من التحول جملة من الخصائص أبرزها أنه غالبا ما ينتج نوع من الديمقراطية المقيدة على الأقل في المرحلة الأولى من التحول تسمح للنخب بالحفاظ على مصالحهم عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تنظم معالم هذا التحول، وقد يقوم قادة النظام السلطوي بالإنقلاب على محاولة التحول إذا ما أدى هذا الأخير إلى تهديد وضعهم ومكانتهم* في النظام السياسي.[2]

وحسب هنتغتون يمكن تصور خمسة مراحل أساسية لهذا النمط أظهرتها التجارب المختلفة[3]، أولها: تتمثل في ظهور تيار إصلاحي بين صفوف النخبة الحاكمة في النظام السلطوي وثانيها: تكمن في استحواذ الإصلاحيين على سلطات أكبر داخل النظام ومشاركتهم في رسم السياسة العامة للبلاد وتتمثل ثالثها في فشل محاولات التحرر الليبرالي وبذلك يزداد التوجه نحو التحول إلى الديمقراطي كبديل له، وفي الوقت نفسه تزداد رغبة بعض أعضاء النظام في القمع، أما في المرحلة الرابعة يواجه الإصلاحيون التيار المحافظ داخل النظام هذا الأخير الذي يسعى لإيقاف عملية التحول أو إبطائها، وفي هذا الإطار يسعى قادة الإصلاح إلى طمأنة المشددين وإقناعهم بالتحول عبر إضفاء الشرعية على النظام الجديد من خلال التأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي، وهو ما سماه هنتغتون بالشرعية العكسية أو شرعية الماضي، وفي المرحلة الأخيرة يتم التحالف وإجراء مشاورات ومفاوضات مع العناصر الفاعلة المعتدلة للمعارضة ومختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية يتم التوصل فيها إلى اتفاقيات معلنة.

2-4 نمط التحول عن طريق التفاوض:

يتم التحول في هذا النمط نتاجا لعمل مشترك بين الحكومة والمعارضة، حيث يتفق كلاهما على مجموعة من القواعد والأسس لإنهاء النظام السلطوي وبدء عملية التحول السياسي الديمقراطي، ولضمن نجاح الاتفاق الذي يتم التوصل إليه من خلال المفاوضات يجب أن يكون هذا الاتفاق شاملا ولا يقصي أيا من الفاعلين الأساسيين في الساحة السياسية.

---

[1] Larry Diamond, Francic Fukuyama and others, op.cit,p 91.

* في نظم الحكم العسكرية كان أبرز الضمانات حفظ مكانة المؤسسة العسكرية وعدم المطالبة بالنظر في الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تورطو فيها القادة العسكريون.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني، مرجع سابق، ص 73.

[3] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 14.

يتمتع هذا النمط بأهمية كبيرة بالنظر إلى تعدد المصالح للقوى المجتمعية المختلفة، مما يجعل التفاوض مدخلا مناسبا لإحداث التغييرات المطلوبة.[1]

وغالبا ما تكون هناك عدة مراحل لتحقيق هذا النمط هي: [2]

1. ضعف أسس شرعية النظام القديم وفقدان سلطته ونفوذه ومن تم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية.

2. تستغل قوى المعارضة هذا الموقف من أجل توسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطاتها بهدف إسقاط وتغيير النظام، وغالبا ما يكون ردّ فعل النظام عنيفا وهو محاولة قمع المعارضة أو احتوائها، غير أنه عندما يقتنع القادة من كلا الجانبين باستحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض من أجل التحول وذلك بعد مخاض طويل نتيجة لوجود إصلاحين ومحافظين على الجانبين.

2-5 نمط التحول من أسفل:

ويسمى هذا النمط أيضا بأسلوب الإحلال ويأخذ شكلين أساسيين تلعب فيهما المعارضة دورا محوريا وهما: [3]

الشكل الأول يكون نتيجة ازدياد قوة المعارضة وتراجع قوة النظام الحاكم نتيجة لتكثيف الضغوط عليه من خلال التعبئة الشعبية الواسعة والتحركات الجماهيرية التي تقوم بها الحركات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية سواء كانت منظمة* أو غير منظمة وإجباره على تقديم تنازلات وقبول توسيع الخطوات الانفتاحية بإدخال إصلاحات بنيوية عميقة التي تهدف إلى استعادة المجال العام الذي انتزعته وسيطرت عليه الدولة السلطوية.

الشكل الثاني: التحول الذي تقوده قوى المعارضة إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو عقب الإطاحة به بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية إذ تبدأ مرحلة تأسيس النظام الديمقراطي.

---

[1] المكان نفسه.

[2] علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 57.

[3] علي الدين هلال، "المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية أي علاقة"، في علي الدين هلال وآخرون، **التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية**، (مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2015)، ص ص 34،35.

* كلما كانت هذه القوى منظمة وتملك إطارا مؤسسيا فإنها تتمكن من تحقيق أهدافها مثل حركة تضامن في بولندا والحركات الشبابية في الثورات الملونة في صربيا وأوكرانيا وجورجيا.

2-6 نمط التدخل الخارجي:

يرتبط هذا النمط من التحول بوجود صراعات وحروب تحكمها توازنات داخلية وإقليمية ودولية، ويتم عادة في حالة معارضة النظام الحاكم للتغيير وعدم بروز تيار إصلاحي داخله وعجز القوى المعارضة عن إجباره على التفاوض أو الإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية، وفي ظلّ هذا الوضع يحدث التغيير من قبل قوى خارجية تفرضه بالتدخل العنيف الذي يأخذ في الأغلب الشكل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقم به دولة واحدة أو تحالف يضم مجموعة من الدول وعادة ما يأخذ أسباب وذرائع مختلفة منها الإطاحة بالنظام السلطوي، ولعلّ أحسن مثال على ذلك التحالف العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان 2001 وفي العراق 2003.

كما سبق وأشرنا إلى أن نفوذ البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول في بعض النظم التسلطية الفقيرة، حيث تم ربط استمرار الإعانات الخارجية بموافقة هذه النظم على البدء في عمليات الإصلاح السياسي تمهيدا لتحقيق التحول السياسي نحو الديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتحول السياسي الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية التحول السياسي إلى تعدد وتنوع المحاولات التنظيرية التي تعالج وتفسّر عملية التحول السياسي الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها والتي تسهّل عملية الانتقال في نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي وبصورة عامة يمكن تصنيفها إلى نوعين: أولهما اقترابات تهتم بالسياق سواء الهيكلي أو المؤسسي، حيث تركز على العوامل الهيكلية للتحول مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودور المجتمع المدني، إضافة إلى دراسة أثر المؤسسات على رسم السياسات وأنماط الفعل السياسي، وكذلك التغير في علاقة الدولة بالمجتمع وثانيهما اقتراب النخبة الذي يهتمّ بالعملية ذاتها من خلال دراسة آلياتها بالتركيز على العوامل السياسية خصوصا تلك المتعلقة بالاختيارات الاستراتيجية للنخبة السياسية التي تلعب دورا حاسما في عملية التحول السياسي عموما،[2] ويمكن التمييز بين هذه المقاربات على النحو الآتي:

أولا: مقاربة التحديث:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من أن هناك شروطا وعوامل مسبقة اجتماعية واقتصادية وبيئية ينبغي توافرها قبل نشأة النظام الديمقراطي، واستندت بحوث هؤلاء إلى أن التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية

[1] رجب عمر العاتي، "التحول الديمقراطي دراسة في الآليات والتحديات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع18، مارس 2019، ص 191.
[2] مروة فكري، مرجع سابق، ص 444.

والصراع الطبقي والبنى الاجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل قد تفسّر أسباب حدوث بعض حالات التحول السياسي الديمقراطي أو إعاقته.[1]

ويعدّ **سيمون مارتن ليبست** من الباحثين الأوائل الذين ربطوا بين مؤشرات التقدم الاقتصادي والديمقراطية في دراسته المعنونة الأسس الاجتماعية للسياسة عام 1959 ثم في كتابه الشهير الرجل السياسي **political man** عام 1960، إذ لم يكتفّ بإظهار العلاقة المنطقية والنظرية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول السياسي الديمقراطي ولكنه قدم الأدلة الإمبريقية من خلال دراسة الكمية لمجموعة من الدول الأولى تتألف من دول أمريكا اللاتينية، والثانية تضم الدول الانجلوسكسونية الأوروبية والديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية – أمريكا وكندا–وصنفها طبقا لمدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة[2]، وقارن بين كل هذه الدول وفقا لمؤشرات التقدم الاقتصادي.

توصل ليسبت من خلال هذه المقارنة إلى وجود علاقة سببية بين مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بمستويات الدخل والتعليم والتحضر والتصنيع والاتصالات بوصفها متغيرات مستقلة والتحول السياسي الديمقراطي بوصفه متغير تابع[3]، حيث أكد على أن الدول ذات النظم الديمقراطية في المجموعتين اتسمت بمستويات تنمية أعلى من الدول التي سادتها النظم الديكتاتورية.

ويشير ليبست أنّ التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد المشاركة باعتبار أنّ التعليم يؤدي عموما إلى زيادة الوعي السياسي والتخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية وتخلق مصالح متقاطعة وولاءات متعددة مما يسهل وجود مصالح مشتركة عبر الجماعات والفئات ويسهل بناء التوافق العام والرضا في المجتمع، وفي هذا السياق أشار ليبست إلى أن الطبقة الوسطى عادة ما تكون قيمها مؤيّدة للديمقراطية فهي التي تمتلك المقومات اللازمة للمشاركة السياسية وتضبط التوازن الاجتماعي بين الطبقات ذات المصالح المتباينة لتتحول الصراعات الايديولوجية إلى صراعات طبقية تخاض عبر المنافسة الحزبية وصناديق الانتخاب والجدالات البرلمانية.

وتتالت نتائج البحوث والدراسات الكمية الداعمة للعلاقة الاحتمالية بين متغيري التنمية والديمقراطية، حيث تمّ تأكيد وتوسيع نظرية ليست الباحث **فيليبس كاترايت Phillips Cuttright** الذي عبر عن وجود

[1] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، مرجع سابق، ص 22.

[2] بوحنية قوي وآخرون، مرجع سابق، ص 101.

[3] Jorunn Brandvoll," theories of regime change", Norwegian Institute for International Affairs, 2002, from**: https://www.jstor.org › stable › pdf › resrep08081.5.pdf**, (16-10-2024).

علاقة ارتباطية عالية بين الاستقرار السياسي وعدد من مؤشرات التنمية وهي التحضر والتعليم والتصنيع وانتشار وسائل الاتصالات.[1] وفي عام 1970 أشار صامويل هنتغتون وجيمس نيلسون في مؤلفهما اختيار غير سهل للمشاركة السياسية في الدول النامية إلى وجود علاقة سببية تربط الانماء الاقتصادي بمظاهره المتنوعة بالمشاركة السياسية بصورها العديدة.[2]

وفي عام 1990 درس **جون لوندرغان John Londregan** العلاقة بين متوسط دخل الفرد واحتمال حدوث انقلابات عسكرية وذلك في 121 دولة خلال الفترة من سنة 1950 إلى غاية عام 1982، وانتهت إلى أن احتمال حدوث انقلابات عسكرية يزيد في الدول الفقيرة عليه في الدول الأكثر ثراء بنسبة 21 مرة.

تعرضت نظرية التحديث لمراجعات وانتقادات شديدة فذكر يان تيوريل أنها تعطي الأولوية للمحفزات الأكثر أهمية للتقدم الديمقراطي في البنية الاجتماعية والاقتصادية ولا تحدد كيف تؤثر هذه العوامل في الفاعلين الاجتماعيين وفي سلوكيات وخيارات محددة بشأن نظام الحكم، ذلك أن عملية تغيير النظام لا يمكن أن تحدث فعليا إلا من خلال سلوك الفاعلين سواء فرادى أو جماعة[3]، إضافة إلى ما سبق على الرغم من ارتباط المؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بعضها بالتحول السياسي الديمقراطي في الدول الغربية، إلا أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على الدول الأخرى، فالديمقراطية قد تنشأ في بلد نامي ولكن استمراريتها وترسخها رهين بالتنمية ومؤدى ذلك أن حدوث التنمية ليس شرطا لإقامة نظام ديمقراطي ولكنه ضرورة لاستقراره واستمراره.[4]

راجع روشايمر وآخرون دراسة فيليبس كاثرايت وجيمس وايلي التي فحصت 40 دولة في أربع مراحل مختلفة، واستنتجوا من مقارنة هذه المراحل أن العلاقة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية إيجابية ومستمرة، أما تغيير النظام مرتبط بتراجع الأمن الاجتماعي في الدول التي تنخفض فيها الضمانات الاجتماعية ويرتفع فيها مستوى التعليم في الوقت ذاته، أما الدول التي ينخفض فيها العنصران فإن احتمالات التغيير تكون ضئيلة ما يؤكد أهمية دور انتشار التعليم في عملية التغيير فهو يزيد الوعي بالحقوق والتوقعات من النظام، ولذلك يساهم الوعي في تحويل غياب الأمن الاجتماعي إلى أزمة سياسية.[5]

---

[1] علي الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**، مرجع سابق، ص 37.

[2] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 102.

[3] يان تيوريل، مرجع سابق، ص ص 42-43.

[4] علي الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**، مرجع سابق، ص 43.

[5] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، مرجع سابق، ص 234،235.

ثانيا: مقاربة الخيارات الاستراتيجية الانتقالية:

يركز هذا التيار البحثي على التفاعلات بين الخيارات الاستراتيجية للفاعلين أو النخب وأدوارهم الحاسمة خلال فترات الصراع السياسي بوصفها تفسيرا لنجاح التحول الديمقراطي أو فشله أي أنّه يركز على مسار التحول بدلا من الشروط والعوامل البنيوية.

يرجع هذا الاتجاه إلى دراسة الباحث السياسي **دانكورث روستو Dankwart Rustow** في مقالة بعنوان: **Transition to democracy: Towarda Dynamic Model** عام 1970، حيث عمد فيها إلى نقد الأدبيات البنيوية وأفكار ليبست مشيرا إلى أن الارتباطات بين العوامل الهيكلية والديمقراطية ليست بالضرورة توافرها لبدء عملية التحول السياسي بل لابد في المقام الأول من الإجابة عن السؤال مفاده كيفية تحقيق الديمقراطية؟[1] أي دراسة آليات التحول بدل الشروط التي تسبق هذا التحول، وقد حدد روستو استنادا على تحليل تاريخي مقارن مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول السياسي الديمقراطي يضم أربعة مراحل هي: [2]

3. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل هوية سياسية مشتركة ومشاعر الانتماء المشترك بين القاطنين في إقليم الدولة.

4. مرحلة الإعداد والتي تشهد صراع عنيف أو سلمي بين النخب والجماعات التقليدية والحديثة حول شكل نظام الحكم في الدولة، ويشير روستو في هذا الصدد أن الديمقراطية ليست هي النتيجة الوحيدة لهذا الصراع بين النخب وأنه يمكن أن تتعدد نتائجه فهو قد يؤدي إلى التفكك وتمزّق الوحدة الوطنية أو إلى انتصار إحدى الجماعات المتصارعة وفرض هيمنتها على الآخرين مما يعرقل عملية التحول الديمقراطي.

5. مرحلة اتخاذ القرار تعدّ بداية للتحول الديمقراطي وهي لحظة تاريخية يقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم إلى تسويات من خلال المفاوضات وتبني القواعد الديمقراطية التي تضمن لكلّ الأطراف حق المشاركة في المجتمع السياسي، وفي هذا الإطار يتفق مع روستو كل من أودينل وشميتر برزيورسكي حيث أكدوا على أن القرار الواعي من جانب القادة السياسيين يساعد في بدء عملية التحول نحو الديمقراطية خصوصا في فترات أزمة النظام الحادة.[3]

---

[1] يان تيوريل، مرجع سابق، ص 44.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005)، ص ص 56،57.

[3] Jorunm Brandvoll, op. cit, p 18.

6. مرحلة التعود والترسيخ يقصد بها استقرار قواعد النظام الديمقراطي وتوطيد أركانه، فإذا كان قرار قبول الفاعلين السياسيين لهذه القواعد خلال اللحظة التاريخية ناتجا عن اعتبارات الضرورة والمصلحة لأطراف الصراع غير المحسوم ففي هذه المرحلة يسود الاقتناع بتبني القواعد الديمقراطية.

يتضح لنا مما سبق أن اختيارات النخبة السياسية عبر هذه المراحل حسب وجهة نظر روستو هي المتغير المهم والحاسم في عملية التحول السياسي وفي ترجيح أحد المسارات دون غيره.

وقد طوّر كل من أودينل غاليرمو وفيليب شميتر هذه المقاربة * في دراستهم الموسومة التحولات من الحكم الاستبدادي عام 1986، حيث ميزو بين مجموعتين من الجهات الفاعلة في النظام والتي تشارك في الصراع الانتقالي أولهما المتشددون وهم أفراد النظام الذي يسعون إلى استمرار الاستبداد وثانيهما المعتدلين الذين أصبحوا تدريجيا مؤيدين للتحول السلمي والشرعية الانتقالية، وحسب أودينل وشميتر هذه الجهات الفاعلة أي النخب الحاكمة تواجهها معارضة شعبية والتي تنقسم بدورها إلى معتدلين ومتشددين اعتمادا على طبيعة أهدافهم والآليات والأدوات التي يرغبون في استخدامها لتحقيق أهدافهم.[1]

من جهة أخرى يتفق شميتر وأودنيه وبرزيورسكي مع روستو في أن العنصر الحاسم في عملية التحول السياسي ليس الجهات الفاعلة في حد ذاتها وإنما أفعالها، ففي العملية الانتقالية يدخلون في تحالفات ويختارون الاستراتيجيات ويتم تحديد الأهداف اعتمادا على الظروف المحيطة، وتتوقف المحصلة على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة وأخرى من هذه الفئات، فإما أن يهيمن النظام الحاكم أو المعارضة على المرحلة الانتقالية للأنظمة، وفي هذا السياق تحدث برزيورسكي على التحالفات بين النخب الفاعلة في المراحل الانتقالية باستخدام نظرية اللعبة ويوضح أن التحول الناجم عن الذات –التحول من أعلى– يعتمد على التحالف والاتفاق بين إصلاحي النظام والمعتدلين في المعارضة وفي نفس الوقت هذا التحالف يكون قادرا على الاتفاق على قمع المشددين في النظام والمتطرفين في المعارضة، وبالتالي يصبح التحول السياسي الديمقراطي أكثر سهولة، ومن جهة أخرى يؤكد على أن النخب الحاكمة تسعى إلى إحداث تحول في النظام من أجل حماية نفسها من الحكم التعسّفي والاحتفاظ ببعض القوة أو موقعها في السلطة بعد التحول أو من أجل تحسين مواردها والرفاهية الاجتماعية والتي كانت مهمة في لعبة المحصلة الصفرية في مرحلة ما بعد الشيوعية.[2]

* بعد فشل روستو في تحديد أنواع النخب والجهات الفاعلة لكي يكون التحول ديمقراطيا طوروا نظرياتهم بناءا على تجارب التحول لدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية والمناطق الروسية.

[1] Jorunm Brandvoll, op.cit, p 18.
[2] Loc, cit.

بناء على ما سبق نلاحظ أن هذا الاتجاه يركز على الفاعلين الأساسيين في عملية التحول السياسي سواء كانت في الحكم أو المعارضة، وأنّ معيار التميز بين الفاعلين هو الموقف اتجاه هذا التحول وليس المصالح المتجدرة في الهياكل السياسية أو الاقتصادية أو الأدوار المؤسسية، ومن ثم يكون التحول السياسي هو ثمرة التفاوض بين الفاعلين الرئيسين.

تعرض هذا الاتجاه للانتقاد من جانبين الأول يتعلق بالتركيز على التحول من أعلى وفشله في تحديد الفاعلين الأساسيين والمحورين في عملية التحول، وتهميش الجانب المجتمعي أي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين في عملية التحول من جماعات المصالح أو الحركات الاجتماعية والطبقات أما الثاني يتعلق بكونه لا يفسّر العوامل التي تؤثر في خيارات الفاعلين السياسيين والظروف التي قد تغير تلك الخيارات فلا يمكن فصل اختيار وتفضيلات الفاعلين الأساسيين ومصالحهم ومعتقداتهم عن السياق الاجتماعي والظروف السائدة وبنى القوة الاقتصادية والاجتماعية والقيود والفرص التي تفرضها على سلوك اللاعبين.

ذهبا كل من **هاغردHaggard وكوفمان Kaufman** إلى أنّ البنية السوسيو–اقتصادية والسياسية والأداء الاقتصاديين والأزمات الاقتصادية جميعها تؤثر في خيارات الفاعلين وفي قدرتهم على الحفاظ على الترتيبات المؤسسية أو تغييرها، إضافة إلى أنّ عدم القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية أو التكيّف معها يزيد من احتمال تغير النظام السلطوي وتقلل من قدرة النخبة الحاكمة على التحكم والتأثير في عملية التحول السياسي ويصبح من الصعب إجراء مفاوضات أو المساومة بما يخدم مصلحتها في مقابل وجود معارضة قوية.[1]

ثالثا: مقاربة التحليل البنائي (البنيوية):

يشير هذا الاتجاه إلى أن النخب السياسية تقوم بمبادرات واختيارات معينة، إلا أن هذه التفضيلات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى السياق الاجتماعي الذي يفرض عددا من القيود والفرص الذي يحددها بناء القوة والسلطة المتغيرة وتوزيع الموارد ونظام القيم والمعايير في المجتمع، هذا البناء الذي يوجد بصورة مستقلة عن الفرد ويتغير على مدى زمني طويل يضع قيودا أو يتيح فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية[2]، بينما في بعض الحالات الأخرى يقود إلى مسارات سياسية أخرى تتيح نماذج أخرى للحكم، وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الديمقراطية حسب باحثي هذه

[1] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 236،237.

[2] نسرين نموشي، "التحول الديمقراطي مقاربة مفهومية ونظرية"، **دراسات قانونية وسياسية**، العدد 01، جوان 2018، ص ص 56–57.

المقاربة ليست النتيجة الوحيدة للتحول السياسي، فهذا الأخير يمكن ينتج أنواع جديدة من الأنظمة الهجينة –أو ما يسمى المأزق السياسي– والتي تقع بين النظام الاستبدادي والديمقراطي أي تحمل سمات معينة للحياة السياسية الديمقراطية وفي الوقت نفسه سمات سلطوية.[1]

التحول السياسي الديمقراطي حسب التحليل البنائي يرجع إلى حدوث تغيرات عميقة في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وإلى ظهور طبقات جديدة والتحول في العلاقات بين الطبقات الجديدة، والتي تؤدي إلى تغييرات في مؤسسات السلطة والحكم، وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، ويبرز ظهور التحول السياسي الديمقراطي مع تحقق نوع من التوازن بين القوى الاجتماعية كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية تضمن عدم تسلط الدولة أو طغيانها وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية.[2]

ومن الدراسات التأصلية لهذا الاتجاه نجد مؤلف الباحث بارنجتون مور **Baraingaton Moor** المعنون الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية الصادر سنة 1966 والذي ركز فيه على دور الطبقة العليا من ملاك الأراضي وفلاحين في تفسير لماذا انتهى التحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية ديمقراطية في بعض المجتمعات حال فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وديكتاتوريات يسارية أو يمينية في بعضها الآخر حال ألمانيا النازية، اليابان والصين الشيوعية[3] وتوصل مور إلى أن الاختلال يرجع إلى طبيعة التفاعلات التي حدثت في هذه البلدان بين الدولة وطبقات الفلاحين وأرستقراطية كبار الملاك والبرجوازية الحضرية والعمال.

يشير مور إلى أن الطبقة التي قادت عملية التغيير والتنمية هي الطبقة البرجوازية في قوله "لا ديمقراطية من دون برجوازيين"، وأن قوة هذه الطبقة والتحالفات التي تقيمها هي العنصر الحاسم أو المتغير المستقل الذي يحفز التحول السياسي ويحدّد مسار النظام السياسي فالتحول السياسي الديمقراطي يتم تصوره بوصفه مصاغ من الأسفل عبر صراع على السلطة بين قوى اجتماعية ذات مصالح اقتصادية متضاربة، وحسب مور الطبقة الوسطى الحاملة للقيم تسهل الاعتدال السياسي وتطور الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى أنّ هذه الطبقة تميل إلى أن تكون أفضل تعليما إضافة إلى تزايد طموحاتها وتطلعاتها للمشاركة في السياسة

[1] Marina Rafti, op .cit, p 09.

[2] علي خليفة كواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 55.

[3] يان تيوريل، مرجع سابق، ص 49.

من خلال الانضمام إلى حركات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي يحفز التحول السياسي الديمقراطي الذي يمنع احتكار السلطة ويعزّز التعاون والمشاركة وكلاهما عنصران أساسيان من عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية.[1] أما إذا غابت الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات، بحيث يستمر كبار ملاك الأراضي والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية تواظب مؤسسات الدولة على تركيز نظام حكم لا علاقة له بالديمقراطية.[2]

أثارت مقاربة مور العديد من المساهمات والسجالات الفكرية التي شارك فيها باحثون أمثال ثيداسكوكبل **وجوران ثيربون** **Joran Therbo**n والباحث ديتريش روشيمر وزملاؤه في مؤلفهم الموسوم بالتطور الرأسمالي والديمقراطية الصادر عام 1992 حيث أكدو على أن نجاح التحول السياسي الديمقراطي أو عدمه يتوقف على العلاقة بين ثلاثة هياكل للقوة هي: [3]

–القوة النسبية للطبقة والتي تشير إلى التوازن الطبقي في المجتمع، وذلك لأن الصراع بين الطبقة المهيمنة والطبقات الخاضعة وتحديد مواقفهم اتجاه الديمقراطية في سياق اجتماعي واقتصادي محدد هو العنصر الحاسم في عملية التحول، مما يتطلب حسب روشمير تحليل البناء الطبقي برمته وليس التركيز على طبقة واحدة.

–شكل الدولة وطبيعتها ومدى قوتها، فعادة ما ينجح التحول الديمقراطي عندما لا تكون الدولة قوية جدا ولا ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع.

–دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية والتأثيرات الخارجية وعلاقات التبعية وخصوصا بالنسبة للدول النامية، وتأثر تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعوامل إقليمية وعالمية عابرة للحدود، وأن مثل هذه التأثيرات يمكن أن تكون داعمة أو معرقلة للتحول السياسي الديمقراطي.

تعرضت هذه المقاربة للانتقاد بسبب إغفالها تحديد ماهية الشروط التي بموجبها تدعم الطبقات المختلفة التحول السياسي الديمقراطي أو تعارضه، على الرغم من مساعيه لربط مصالح الطبقة الأساسية بالخصائص المميزة للنظام، إضافة إلى إهمالها النسبي لفاعلين اجتماعيين غير طبقيين مثل طلبة الجامعة

[1] Jornum Brandvoll, op. cit, p 14.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص ص 55،56.

[3] علي الدين هلال، **الانتقال الديمقراطي ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**، ص ص 18،19.

وناشطين حقوق الإنسان الذين أقر لهم بتأدية دور مؤثر في موجات التعبئة الشعبية الساعية للتحول في أماكن أخرى من العالم.[1]

يتضح لنا مما سبق أن العوامل الهيكلية مثل الوضع الاقتصادي والموروث التاريخي والتكوين العرقي والبعد الاجتماعي والثقافي والعامل المؤسسي لبلد معين تؤثر في سلوكيات وخيارات الفاعلين وتوجه مسارات التحول السياسي نحو إنتاج نوع معين من النظام السياسي، ولهذا الغرض في دراسة عملية التحول يجب فحص ثلاثة عناصر أساسية هي الطبقة الوسطى والقطاع الاقتصادي والمؤسسات الجماهيرية والنخبة التي تتحكم في الدولة وأجهزة القمع.

رابعا: المقاربة المؤسسية:

إنّ عودة الدولة إلى صميم التحليل السياسي مع منتصف الثمانينات باعتبارها كائنا سياسي ومؤسساتي يتمتع بالاستقلالية وذلك بعد الإهمال البحثي الذي عانته في فترة الثورة السلوكية في الستينات وبداية السبعينات، وهنا تعدّ الإسهامات التي قدمتها ثيداسكوبول وبيتر افان أولى بوادر إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة في التحليل السياسي.

والمؤسسية بوصفها مقاربة في العلوم السياسية أولت الأهمية لعملية بناء المؤسسات في الدولة المستقلة حديثا باعتبارها المتغير الحاسم في عملية التحول السياسي وينصب جلّ اهتمامات المقاربات المؤسسية على دور المؤسسات وأثرها في تشكيل السياسات والأنماط والقرارات السياسية، وكذا تأثيرها في سلوك وأهداف الفاعلين السياسيين وخياراتهم وعلى أدوارهم داخل المؤسسات وكيفية إدراكهم وتفسير طبيعة مواقفهم تجاه المؤسسات حيث يكون المدى الذي يبلغه مأسسة النظام السابق عامل مهم في تفسير تحولات النظام.[2]كما تولي المقاربة المؤسسية أهمية لشكل الحكومة والنظم الانتخابية والأطر المؤسسية وتأثيرها على الاستقرار الديمقراطي كما طرحت أهمية مسألة نوع المؤسسات السلطوية القائمة وتأثيرها في التحول الديمقراطي.

لا يؤمن دارسي المؤسسية التاريخية* بأن المؤسسات هي المتغيرات الوحيدة في تحليل المخرجات السياسية لكنها تعتقد بأنها متغيرات وسيطة يدور عبرها الصراع حول المصالح والأفكار والقوة ولا تكمن

[1] يان تيوريل، مرجع سابق، ص ص 52،51.

[2] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 223.

* يهتم التحليل بالتاريخ لأنّ المؤسسة لمجرّد تكوينها في أي فترة تاريخية تستمر في البقاء لفترة وتؤثر في العملية السياسية في المخرجات المرتبطة بها لاحقا.

أهمية المؤسسات حسب أنصار هذا الاتجاه في كونها مراكز نشاط سياسي فحسب بل لأنها توفر أيضا الحوافز والمحددات للفاعلين السياسيين، وبالتالي تهيكل النشاط السياسي[1]، فوفق هذا المنظور مادامت القضية أساسا هي بناء المؤسسات فيمكن فرض التحول من أعلى أي من الممكن فرض المؤسسات الديمقراطية التي تعيد تشكيل المؤسسات بشكل يتلاءم معها.

طرحت المؤسسية التاريخية عناصر أساسية في تحليل وتفسير التحول السياسي الديمقراطي هي:

-**تبعية المسار path dependece:** تولي أهمية نشوء المؤسسات تاريخيا وتذهب إلى أن اختيارات الفاعلين يتحقق عندما تتوافر المؤسسات والسياسات المساعدة على ذلك، ولهذه الأخيرة تأثيرات مقيدة تمتدّ إلى المستقبل، وحدث ذلك نظرا إلى أنّ المؤسسات والسياسات لها خاصية القابلية للثبات وعدم الميل إلى التغيير وبمجرد تكوّن مسار محدد للمؤسسات فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهد كبير لذلك يتطلب التغيير الملائم تشخيص الصيرورات التاريخية التي شقت مسارات معينة للتطور حتى ولو حصلت هذه الصيرورات في الماضي البعيد.[2]

- **المرحلة المفصلية:** وتشير إلى وصف المراحل والفترات الانتقالية التي يضعف فيها تأثير العوامل الهيكلية (الاقتصادية، الثقافية والايديولوجية والتنظيمية) على الفعل السياسي لفترة قصيرة نسبيا، مما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة، وفي هذا السياق يشير الباحث السوداني حسن الحاج علي أحمد إلى أنّ أوضاع الانتقال بعد الثورات العربية تعدّ مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي لأنّ عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد تعطل دورها لدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة.

ويضيف الباحث أن مخرجات الفترة المفصلية يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسة هي الإرث المؤسسي الذي خلفته الدولة القديمة وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤدي في وجود آليات للتغذية الاسترجاعية أو عدمها وتحالفات النخبة، وأخيرا تسلسل ردود الأفعال من القوى السياسية والمؤسسات خلال المراحل المفصلية التي تتخلل التطور التاريخي وتؤدي إما إلى وجود آليات للتغذية الاسترجاعية التي تقوم بإعادة إتباع إنتاج المؤسسات القديمة أو إلى تغيير المؤسسات بفعل صدمة من خارج النظام.[3]

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص ص 71،72.

[2] عزمي بشارة، الانتقال **الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 228.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص ص.71-73.

إضافة إلى ما سبق قدم المؤسساتيون الجدد منظور لتفسير التحول السياسي الديمقراطي يتجاوز المنظور الاقتصادي الذي قدمه ليبست والمنظور البنيوي معتمدين على نموذج التغييرات المؤسسية الذي قدمه ستيفن كراسنر والذي يفصل بين فترات الاستمرارية أو الاستقرار المؤسسي وفترات الأزمة وينطلق هذا النموذج من فكرة مفادها أن الفترات التي تحدث فيها تغييرات مؤسسية مهمة تخلق انحرافات تضع التطور التاريخي للمؤسسات في مسار جديد.[1]

كما ركّزت المقاربات المؤسساتية الجديدة على الربط بين المقاربات البنيوية والمقاربة تلك المبنية على الخيارات الإستراتيجية، وذلك للتوصل إلى تحليل كيفية اتخاذ النخب قراراتها والأسباب الدافعة لها في ظل وجود قيود وفرص تفرضها البنى الموجدة مسبقا.وتنطلق من فرضية أن البنى الاجتماعية والمؤسسات الموجودة هي الشروط المقيدة لخيارات وقرارات النخب السياسية الإستراتيجية خلال مرحلة التحول والتي بناء عليها تنتج أنواع مختلفة من الأنظمة السياسية وأظهرت دراسات عديدة وجود علاقة بين طبيعة مؤسسات النظام وآليات وأنماط تغييره ودرجة صعوبتها (تحول سلمي، تغيير عنيف، انتفاضة شعبية)، وما لذلك من تأثير في فرض التحول.[2]

من جهته يشير الباحث عزمي بشارة إلى أن المقاربة المؤسسية لابد أن تدخل ضمن المقاربات الانتقالية لأن حسب رأيه طبيعة مؤسسات النظام السلطوي الذي يجري التحول منه تسهم في تحديد إستراتيجيات وخيارات الفاعلين السياسيين والتي قد تصيب أو تخطئ حين تقوم ببناء مؤسسات ديمقراطيةتلاءم أو لا تلاءم ظروف بلد ومجتمع في مرحلة التحول

بناء على ما سبق تعرض الاتجاه المؤسسي إلى جملة من الانتقادات أهمها ما يلي: [3]

7. إهماله دراسة المجتمعات وظروفها وخصوصياتها إلا بوصفها مصدرا للمطالب الموجهة للنظام السياسي، كما لم يهتم بفهم وتفسير سلوكيات الجماعات والأفراد مع أنه المؤسسيون تقبلوا فكرة العرق والقومية والاثنية والدين والتي يمكن تحويلها من اختلافات في الهوية إلى مصالح قابلة للتفاوض.

8. الانطلاق من البنية الدستورية للنظام في فهم التحولات ومدى نجاحها، ولاشك في تأثير المؤسسات، حيث يتقيد بها النظام الحاكم ولو بالحد الأدنى لكن ثمة أنظمة سلطوية لا تلتزم بالمؤسسات الدستورية

[1] نعيم شلغوم،"المنظورات الجديدة للتحول الديمقراطي–المؤسساتية التاريخية كمنظور للتفسير"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، م7، ع2، ديسمبر 2022، مرجع سابق، ص 406.

[2] عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 229.

[3] المرجع نفسه، ص 230.

القائمة ولديها هامش تنافسي محدود لا تتغير فيه طبيعة النظام السلطوي بتغير الحكام، ومن ثمة فهي تفرع نظرية البناء المؤسسي من مضمونه إضافة إلى ذلك برزت في تجارب التحول للعديد من الدول النامية المؤسسات الرسمية بشكل أضعف من أن تقيد النخب السياسية التي تلتف حولها وتعبث بها باستمرار ويعيد بناءها وتصميمها في كل مرة حسب مصالحهم، وفي هذه الحالة تكون قدرة المؤسسات الرسمية على التأثير في الصيرورات اللاحقة ضعيفة.

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في المفهوم والاتجاهات النظرية

يعود أصول البحث في العلاقة الثلاثية بين الدولة والجندي والمجتمع إلى زمن بعيد وهي تتراوح بين التأملات الفلسفية لأفلاطون في كتابه الجمهورية* ونصائح ميكيافيلي عن فن الحكم في مؤلفه الأمير**، ونظرية **فون كلاوزفيتش Von Clausewitz** عن الحرب*** إلى جانب علم الاجتماع العسكري الذي يركز على دراسة العلاقة بين الجيش والمجتمع من خلال دراسات جايتانو وماكس فيبر[1]، إلا أنّ موضوع العلاقات المدنية العسكرية كأحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري بدأ يتبلور بطريقة منهجية بعد الحرب العالمية الثانية وهو موضوع واسع جدا، حيث يصف العلاقة بين المجتمعات المدنية ككل والمؤسسة العسكرية المنشأة لحمايتها أو بشكل أكثر تحديدا العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.

ولعلّ أحد الإشكاليات الكبرى التي عالجتها أدبيات هذا الحقل هو كيفية تأسيس سيطرة مدينة على المؤسسة العسكرية والحفاظ عليها وتعظيم السلطة السياسية على السلطة العسكرية بحيث تخدم مصالح الحكومة مع السماح للمؤسسة بأداء مهامها الموكلة إليها بشكل فعّال، وغالبا ما تستند الدراسات التي أسست

---

*حدد في كتابه الصفات الضرورية للجنود اتجاه المواطنين والأعداء وتحدث على العلاقة بين الجنود والحراس والمواطنين في نحو شامل في خطاب المدينة العادلة الشهير–كما سبقه في ذلك سقراط –باشتراط أن يكون الحراس لطفاء مع شعبهم وقساة مع الأعداء قائلا: " **وإلا فإنهم لن ينتظروا قيام الآخرين بتدمير المدينة بل سيدمرونها بأنفسهم أولا**".

**حيث يؤكد على ضرورة اهتمام الحاكم بالحرب والمؤسسات العسكرية وتدريبات الجنود ويرى أن السبب الأول لخسارة السلطة هو إهمال الشؤون العسكرية هذه الأخيرة حسب ميكافيلي يجب على الحاكم أن ينشغل بها في زمن السلم أكثر مما هو في زمن الحرب.

***بين في مؤلفه أن أهم مبادئ العلاقات المدنية العسكرية الحديثة تستوجب خضوع الضباط العسكريين للسلطة المدنية وعدم المشاركة في الحياة السياسية فحسب كلاوزفيتش النشاط السياسي سيزعزع مهنيتهم وسيزرع انقسامات غير ضرورية بين صفوف الضباط ويلهيهم عن مسؤولياتهم كما رأى أنه ينبغي للضباط أن يكونوا محايدين سياسيا وأن يتبعوا توجيهات رجال الدولة وتزويد القوات المسلحة بتوجيهات وأهداف سياسية واضحة.

[1]David pion- berlin, and others, op.cit.p01.

هذا الحقل إلى الافتراض المعياري مفاده أن السيطرة المدنية على الجيش أفضل من السيطرة العسكرية على الدولة[1].

وترجع أولى الأدبيات وأهمها في حقل العلاقات المدنية والعسكرية بوصفه حقلا فرعيا من حقل السياسة المقارنة تحديدا إلى عالم السياسة الأمريكي صاموئيل هنتغتون في كتابه الجندي والدولة عام1957 **the solider and the state** وموريس جانوفتيز في مؤلفه الجندي المحترف عام 1960 **the professional solider**[2].واللّذين استمدا معاييرهما النظرية مثل نظرائهم اللاحقين من الديمقراطيات الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الإشكاليات التي تناولها هذا الحقل تغيرت في كل من الدول المتقدمة ذات الديمقراطية الراسخة والتي تعرف استقلالية المجالين العسكري والمدني والدول النامية المستقلة حديثا إثر تصفيتها الاستعمار والتي لازالت في مراحل التحول الديمقراطي أو تحكمها نظم ديكتاتورية وتعرف تداخل بين المجالين وهيمنة العسكري على المدني. فرغم القيمة التفسيرية الكبيرة لإسهامات الدراسات التقليدية في شرح وتفسير العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية الغربية إلا أنها تظل غير ملائمة للسياقات الغربية الأقل ديمقراطية والتي يغيب عنها مفهوم السيطرة المدنية،[3]هذا ما أدى إلى نقدها وطرح رؤى حديثة ونظريات جديدة يمكن تطبيقها على ظروف العالم الثالث حيث ركزت على دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، والتي عرفت تدخل العسكر في الحكم والسياسة بأشكال مختلفة وبنهاية الحرب الباردة وظهور بؤر وتوترات جديدة في العالم تطورت العلاقات المدنية العسكرية أكثر لمحاولة تفسير الأحداث والتطورات الحاصلة.

في هذا المبحث سنعالج تعريف العلاقات المدنية العسكرية وأنماطها والعوامل المؤثرة فيها وأهم الأطر النظرية المفسرة لها، ومن ثم دراسة جدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في النظم غير الديمقراطية.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

العلاقات المدنية العسكرية مجال بحثي متعدد التخصصات، حيث يهتم علم الاجتماع العسكري في المقام الأول بالمؤسسة العسكرية كمنظمة اجتماعية والوظائف الاجتماعية للنظام العسكري وكيف تتغير

[1] Wogu IKedinachi Bietan jide, op, cit, p48.

[2] Suzanne Nielsen,"civil military relations theory and military effectiveness, **public administration and managment**, v ten, n2, 2005, p64.

[3] أحمد عبد ربه،" الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش" في حمدي عبد الرحمن **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية**، (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 20.

بمرور الوقت، أما أدبيات العلوم السياسية فتركز بشكل ضيق على الهياكل والعمليات ومخرجات التفاعلات بين النظام السياسي من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى، وفي هذا السياق ينظر للمؤسسة العسكرية على أنها أداة للسياسة هذه الأخيرة تحدد مبادئها وأهدافها[1].

مفهوم العلاقات المدنية العسكرية من المفاهيم المعقدة التي يواجه الباحثون صعوبة في تناولها أو دراستها، نظرا لأن هذه العلاقات تحتوي على الكثير من التناقضات والمفارقات أو أنها على حد تعبير **بيتر فيفر peter feaver** تتأسس على مفارقة بسيطة مفادها المؤسسة التي أنشأت من أجل حماية السياسي تعطى لها القوة والسلطة الكافية حتى تصبح خطرا عليه[2].

فالمؤسسة العسكرية كما أشرنا سابقا تتمتع في جميع الدول بسمة خاصة تتمثل في أنها تحتكر سلطة القوة، ومن هنا فإن ذلك التغيير الجذري في العلاقات بين نظام الحكم الحامل لسلطة الشرعية وأداة القوة التابعة له يصبح مثير للدهشة في كثير من الحالات حيث تصبح الأداة نفسها هي نظام الحكم وبالإضافة إلى ذلك عدم وجود تصور وتعريف نظري محدد لحدود ومساحة سيطرة السلطة المدنية وتزايد الدراسات التي حاولت الوقوف على أسباب ودوافع التدخل العسكري والآثار المترتبة على هذا التدخل والعوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية، كما حاولت هذه الدراسات إيجاد تصنيفات لأنظمة الحكم وفقا لدور المؤسسة العسكرية وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة خاصة في الدول النامية حيث تعد المؤسسة العسكرية من العناصر الأساسية في تحليل أي نظام سياسي نظرا لدورها في تشكيل الدول وتحقيق الوحدة الوطنية.[3]

أولا: تعريف العلاقات المدنية العسكرية:

لا يوجد تعريف موحد وشامل للعلاقات المدنية والعسكرية شأنه شأن كل المفاهيم الاجتماعية عامة والسياسة خاصة وذلك نظرا لتعدد وجهات النظر المحددة لطبيعة تلك العلاقات الناجمة عن اختلاف التجارب والمعايير التي ينبغي أن تتوفر وحتى المؤسسات لضبط هذه العلاقات.

[1]David pion-Berlin, and others, op cit, p01.

[2] طيبي غماري، **الجندي والدولة والثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص10.

[3]Edward Taylor,**command in the 21 century an introduction to civil military relation to civil military relation**,(california: Naval postgraduate school june1998), p01

يرى صاموئيل هنتغتون أن العلاقات المدنية العسكرية يمكن فهمها على أنها تمثل أحد جوانب سياسة الأمن القومي*التي يتم وضعها من قبل رؤساء الدول تهدف إلى حماية المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الدول من أي تهديدات محتملة قد تنشأ، هذا ويمكن تحديد أربع أسس رئيسية طرحها هنتغتون في تعريفه للعلاقات المدنية العسكرية وهي:

1- أن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين وأن هناك تمايزات فرعية داخل كل منهما.

2- أن العلاقات المدنية العسكرية بطبيعتها يغلب عليها جانب التنافس والصراع.

3- أن ما يجعل الصراع داخل الحدود هو خضوع العسكريين للمدنيين.

4- أن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فعالية السيطرة المدنية[1].

أما الباحث **هيرناندیزHernandez**عرفها على أنها توازن القوى بين الفروع العسكرية والمدنية للحكومة والتي تستلزم سيطرة ديمقراطية كاملة على الجيش والذي يلعب دوره باعتباره الضامن النهائي للأمن، فمن الناحية المثالية الجيش هو خادم المجتمع ويتمتع باحتكار وسائل العنف خدمة لمصلحة مواطنيه واستجابة للإرادة الشعبية[2].

من جهة أخرى أكدت الباحثة **ليمان باسك أريleman BasKAri** في دراستها عن العلاقات المدنية العسكرية في تركيا على أن العلاقات المدنية العسكرية هي التحدي الأقوى في معادلة الصراع المستمر على السلطة بين المدنيين والعسكريين لتحديد من له اليد العليا في التعامل مع القضايا الخلافية.

ويذهب **أوريل كرواسان Aurel Croissant** إلى القول أن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يشير إلى جميع التفاعلات التي تجري بين القوات المسلحة للدولة والقطاعات الأخرى في المجتمع والتي تندمج فيهاالقوات المسلحة[3]بمعنى أن عملية التفاعل لا تقتصر فقط مع السياسيين المدنيين المنتخبين الذين يضعون القرارات السياسية ويرسمون السياسات العامة.

قدم **أديدجو إيبوAdidjo Ebo** تعريف شاملا للعلاقات المدنية العسكرية بوصفها أنها تمثل شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني الذي تعمل من خلاله والذي يعتبر بالضرورة جزء منه،

---

*وفقا لهنتغتون يتخذ ثلاثة أشكال هي: 1-سياسة الأمن العسكري تحدد طريقة الحماية من التهديدات الخارجية 2-سياسة الأمن الداخلي تركز على الحماية من التهديدات الداخلية 3-سياسة الأمن الظرفي تهتم بالتغيرات طويلة المدى في المجالات الاجتماعية والثقافية أو الظروف السياسية التي تؤثر على قدرة الدولة على الحكم السليم.

[1] جهاد عودة، **الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017)، ص 507.

[2]Wogu Ikedinachi, Bietan jide, op.cit, p50.

[3]David pion- Berlin, and others, op.cit. p01.

وتشمل تلك العلاقات جميع جوانب دور المؤسسة العسكرية كمؤسسة مهنية أو محترفة وسياسية واقتصادية واجتماعية في الحياة العامة بصورها المختلفة،[1] وتضمّ تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك المؤسسة العسكرية اتجاه المجتمع المدني وإدراك المجتمع المدني وسلوكه اتجاه المؤسسة وأخيرا الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في علاقاتها مع الدولة.

تشير العلاقات المدنية العسكرية حسب **عامر مصباح** إلى كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية الأمنية تعمل تحت سلطة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الدعم والتعزيز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محليا وخارجيا والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع[2].

إضافة إلى ما سبق هناك من يرى أن مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يتمحور حول ثلاث نقاط أساسية: أولها أن تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة غير سياسية خادمة للحكومة الديمقراطية، وأن تضع سياسة الدفاع تحت سيطرت السلطة المدنية وإدارتها، وأخيرا أن تكون القرارات الخاصة باستخدام القوات المسلحة ونشرها من مسؤولية القيادة السياسية المدنية[3].

انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر يتضح لنا أن مفهوم العلاقات المدنية يهتم بكيفية تكامل الأدوار وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية فهو يصف التفاعلات بين الفاعلين المدنيين–شعب الدولة ومؤسساتها–والفاعلين العسكريين– القوات المسلحة بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية، حيث تكون مخرجات هذه التفاعلات ضمن السيطرة المدنية أو السيطرة العسكرية، لذا فإن للعلاقات المدنية العسكرية أنماط مختلفة باختلاف أنظمة الدول، ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور حدود هذه العلاقات وطبيعتها حيث يسيطر المدنيون على القواعد ويغيرونها دون قيود وتخضع المؤسسة العسكرية للقرار المدني الصادر من القيادة السياسية للدولة.

فعلى المستوى المؤسسي يفترض أن تمثل النخبة المدنية الحاكمة اليد التي ترسم السياسات العامة بما فيها السياسات العسكرية، بينما يمثل العسكريون اليد التي تنفذ تعليمات اليد العليا وتضع السياسة

---

[1] Wogu Ikedinachii, Bietan jide, op.cit, p50.

[2] عامر مصباح، **نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التنظيمية في التحليل الاستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018)، ص ص 15،16.

[3] عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 104.

العسكرية التي يخططها المدنيون موضع التنفيذ[1]. أما في حالة النظام الحكم العسكري فنجد العسكريون مسيطرون تماما.

كما أشرنا سابقا العلاقات المدنية العسكرية تهتم بفهم العلاقات والتفاعل بين مؤسسات الدولة بكل أنساقها فهي ظاهرة ثلاثية الجوانب تضم ثلاث فواعل أو جهات أساسية معنية بعلاقات السلطة في الدولة وهي:[2]

- **المؤسسة العسكرية:** أو القوات المسلحة فكلا المصطلحين غالبا ما يم استخدامهم بالتبادل، وهي منظمة مهيمنة مالكة لسلطة القوة تتألف من الضباط والجنود المجندين مع سماتها المؤسسية والثقافية والمصالح والتي لها علاقة مباشرة مع الحكومة والمجتمع ولكنها في الوقت ذاته منفصلة عنها.
- **المدنيون:** يتم تعريفهم على نطاق واسع بأنهم جميع الأفراد والنخب السياسية الذين يشغلون مناصب في مختلف فروع الحكومة باعتبارها مالكة سلطة الشرعية ولها بعض التفاعلات مع أفراد القوات المسلحة، كما تشمل أيضا النخب المجتمعية غير النظامية الذين بحكم انتماءاتهم التنظيمية قد تمارس بعض التأثير على المؤسسة العسكرية وتتأثر بها.
- **الرأي العام:** هو الجمهور الذي تهم آراءه وأصواته إدارة الشؤون المدنية العسكرية باعتباره مالكا لسلطة الرقابة التي تمنحه إياها صفة المواطنة.

اعتمادا على هذا الإطار أشار بعض المتخصصين إلى تعدد الأبعاد المرتبطة بتحليل العلاقات المدنية العسكرية وقد حددها صامويل هنتغتون في ثلاث مستويات هي[3]:

- العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة والمجتمع ككل.
- العلاقة بين النخبة العسكرية والنخب الأخرى في المجتمع أو الشعب.
- العلاقة بين القيادة العليا في القوات المسلحة–النخبة العسكرية–والقيادة السياسية العليا–النخبة المدنية.

أما بعض الدارسون فقد أشاروا أنها قد تتمثل في مصالح المؤسسة العسكرية في إطار المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القوى والجماعات السياسية والاجتماعية في الدولة المعنية[4].

---

[1] أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 22.

[2] David pion, Berlin, and others, op.cit, p02.

[3] أحمد جلال، **صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**، (القاهرة: المكتب الدولي للمعارف، 2015)، ص 157.

[4] مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 177.

ثانيا: العناصر النظرية للعلاقات المدنية العسكرية:

وضع المنظرون للعلاقات المدنية العسكرية عددا من العناصر المشكلة لبنية نظرية والتي من خلالها حسب **توماس برونو thomas burneau** و **هارولد ترينكيناس Harold trinkinas** يمكن تقييم مستوى تقدم الحكومات في عمليات الإصلاح الدفاعي، والأكثر من ذلك عند توفر هذه العناصر يمكن الحديث عن علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية بغض النظر عن الجدل حول نسبة توفر كل عنصر من حالة دولية لأخرى، لقد صاغ المنظرون هذه العناصر في علاقات مفترضة بين متغيرات مستقلة والمتغير التابع وهو العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية[1]، يمكن تحديد المتغيرات المستقلة في النقاط التالية:

1- السيطرة المدنية: civil control

القضية الأساسية في أبحاث العلاقات المدينة العسكرية تتمحور حول كيفية إنشاء والحفاظ على جيش تابع للسيطرة المدنية ولكنه أيضا فعال وكفء وهذا جوهر ما يسميه بيتر فيفر بالتحدي المدني العسكري: الحماية من قبل الجيش والحماية من الجيش[2]، إذن السيطرة المدنية هي أهم متغير في سياقات العلاقات المدنية العسكرية حيث يتفق معظم الباحثين الغربيين على أنه لا توجد دولة ديمقراطية لا تتحقق فيها السيطرة المدنية بمعنى آخر أنّ معادلة التحول الديمقراطي في كل دول العالم تحتم تحقيق التحكم المدني على المؤسسة العسكرية استنادا إلى الضوابط الدستورية الديمقراطية.

من الدراسات المعاصرة اعتبر بعض علماء السياسة على غرار أوريل كرواسون السيطرة المدنية تتعلق بتوزيع السلطة بين القادة السياسيين والضباط حيث تمنح السلطة الحصرية للمدنيين لاتخاذ القرارات بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بموضوع الأمن والدفاع وتنفيذها. دون أن تثقل كاهلها تهديدات الجيش أو استخدام حق النقض، مع إمكانية تفويض المدنيين سلطة اتخاذ القرار للجيش وتنفيذ سياسات معينة، في حين أن الجيش ليس لديه سلطة اتخاذ قرار مستقل خارج تلك المناطق التي حددها المدنيون[3].

إنّ التحكم المدني الفعال في القوات المسلحة لا يعني فقط وجود سلطات مدنية منتخبة على رأس وزارة الدفاع لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انتقال الاستبداد بالحكم من العسكري إلى المدني، وإنما من حيث الجوهر تعني شيوع آليات الرقابة البرلمانية المحددة في الإطار القانوني وحكم القانون في الدولة ومشاركة

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 13.

[2] Thomas Bruneau, Aurel Croissant, **civil- military relation why control is not enought in civil military relation control and effectiveness across regimes**, (USA: Lynne rienner publishres, 2019), p01.

[3] David pion, Berlin and others, op.cit, p02.

المجتمع المدني وضمان مواكبة التدريب العسكري على أعراف وقيم المجتمعات الديمقراطية وتوفير الأمن الإنساني، وإشكالية السيطرة المدنية حسب أوريل كرواسون ليست ما إذا كان الجيش أم لا يؤدي إلى تأثير سياسي ولكن كيف وإلى أي مدى؟[1].

أما بالنسبة لهارولد ترينكوناس السيطرة المدنية تنشا فقط حين يكون للقادة المدنيين من السلطة ما يكفي لإجبار القوات المسلحة على قبول فرض الرقابة عليهم، فوفقه لا يمكن الحديث عن سيطرة مدنية ديمقراطية مالم تتوفر أرضية في الممارسة العملية عبر وجود عنصرين أولهما الرقابة المؤسسية على الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة العسكرية من قبل السلطات المدنية، وثانيهما تتمثل في احترافية القوات المسلحة وهو ما يقتضي ضمنيا كما يؤكده نتغتون الامتثال للسلطات المدنية والحياد السياسي فيما يتعلق بأنشطة وسياسات الحكومة المدنية كأهم قيم تلك الاحترافية[2].

افترض كل من ديفيد كيوهن وأوريل كرواسان وفيليب لورنز أن السيطرة المدنية يمكن تصورها على أنها مجموعة من المعايير والقواعد وبنية وأنظمة المؤسسات والتي تشكل التوازن بين القوة والقدرة التفاوضية للقيادة السياسية المدنية والقوة السياسية للمؤسسة العسكرية من جهة أخرى في صنع القرار في خمس مجالات في العلاقات المدنية والعسكرية، ووفقا لدراسة هؤلاء الباحثين لتجارب التحول الديمقراطي في الدول الآسيوية أكدوا على أن تصنيف لأي دولة من حيث درجة تمتعها بالسيطرة المدنية على العسكريين لا يعدوا أن يكون نتاجا للصراع بين المدنيين والعسكريين حول التحكم في توظيف النخب السياسية وصنع السياسة العامة والأمن الداخلي والدفاع الوطني هيكل المؤسسة وتنظيمها[3].

على أساس أن الحكم العسكري يسيطر على الدوائر الخمس حيث يهيمن على جميع القرارات المتعلقة بالهياكل السياسية والعمليات السياسية والقيادة المدنية لا تمتلك أي سلطة سياسية مستقلة إلا في المجالات التي تحددها المؤسسة العسكرية، أما السيطرة المدنية الديمقراطية تتطلب سيطرة السلطات أو القوى المدنية المنتخبة على صنع القرار في المجالات الخمس من دون منافسة أو مساءلة من العسكريين ويتطلب الأمر في هذه الحالة الأخيرة حسب ستيبان وجود مؤسسات تضمن سيطرة المدنيين من خلال تفعيل

[1] Aurel croissant,"civilian control over the military in East Asia", **working paper**, n31 ,the EastAsiainstitute, September 2001, p 08.

[2] أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، مرجع سابق، ص ص 23،24.

[3] Aurel croissant,David Kuehen and Philip lorenz,"Breakingwith past civil military relation in the emerging democracies of East Asian", **policy studies**, n63,insititute of south east Asian studies,2012, pp.4-7

آليات رقابة المؤسسات السياسية المدنية والتي تشمل المؤسسات التشريعية كالبرلمان أو المؤسسات الرقابية والمجتمع المدني من دون أن تكون هناك قيود في شكل امتيازات أو صلاحيات رسمية أو في شكل نفوذ غير عسكري للمؤسسة العسكرية[1].

ينبغي أن نشير هنا أنه لا توجد صفة واحدة ومحددة لكل التطبيقات حول التحكم المدني في المؤسسة العسكرية ولكن ما هو متفق عليه من حيث المضمون أنها عملية مستمرة تسعى فيها السلطات المدنية المنتخبة لتأكيد وتقوية سيطرتها وإشرافها على المؤسسة العسكرية وهذا من خلال تحديد أدوارها ومهامها وميزانيتها.

في هذا الإطار حدد **توماس برونو thomas bruneau** أربعة متغيرات مستقلة المؤثرة في العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة المدنية الديمقراطية على أوجه التحديد كمتغير تابع وهي: طبيعة الحكومة المدنية، المؤسسة العسكرية ودرجة احترافيتها، المجتمع المدني وتأثير العامل الدولي والمتغير الديني[2].

فالمدنيون مخولون أخلاقيا وسياسيا باتخاذ القرارات حتى وإن لم تكن لديهم الكفاءة المهنية والخبرة في السياق العسكري، ومع ذلك فإن الاستجابة المناسبة للتهديدات تتجاوز الدور الاستشاري للجيش وتقع سلطة اتخاذ القرار السياسي على عاتق القيادة السياسية، وقد أثبتت التجارب المختلفة بوجه عام أن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات صنع السياسات البعيدة عن مهمتها الرئيسية ترتب عليها تسيس تلك المؤسسة ووقوع شقاق بينهما وبين السلطات المدنية في الدولة علاوة على تناقض كبير في جاهزيتها وفاعليتها العسكرية[3].

بناءا على ما تقدم يمكن التمييز بين ثلاث مستويات مختلفة من السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية على النحو الآتي:

-**السيطرة السياسية:** تظهر في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية حيث تشير إلى قدرة رئيس الدولة على بناء علاقات مع المؤسسة العسكرية في الاتجاه الذي يعطيه السلطة المطلقة على قضايا الأمن القومي والإستراتيجية والمؤسسية المرتبطة بالقوات المسلحة، وتوضح تجارب العلاقات المدنية العسكرية في الأنظمة الاستبدادية المدنية في الشرق الأوسط أو دول الحزب الواحد في مناطق مختلفة من العالم أن السيطرة

[1] عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية للعلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، مرجع سابق، ص 104.

[2] Thomas Bruneau ,"civil-military relations in muslim countries the cases of Egypt, pakistan and turkey",**journal of defense resoures manegement**, vol 4, issue 2(7), 2013.p 20.

[3] Palmen panter and others, **civil – military relations and democratic control of the security sector**, (USA: United States institute of peace, 2005), p32.

المدنية على المؤسسة العسكرية ممكنة بدون ديمقراطية، ففي ظل هذه الأنظمة تتضاءل التطلعات السياسية للمؤسسة العسكرية ويتم تحييدها ومراقبتها من خلال الآليات المؤسسية الاستبدادية والسيطرة عليها وانتشار قوى أخرى مثل قوات الأمن غير العسكري وأجهزة المخابرات وكوادر الحزب الحاكم من نخب تكنوقراط ورجال الأعمال[1].

-**السيطرة السياسية المدنية:** وفيها تخضع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية بغض النظر عن طبيعة تلك السلطات، وقد أشار دافيد بيون برلين من خلال دراسته للعلاقات المدنية العسكرية في معظم دول أمريكا اللاتينية أنه من الصعب جدا أن ترتقي إلى المستوى الذي يحدد فيه الحكومة سياسة الدفاع، ولكن توجد هناك في بعض الحالات مساع ناجحة للعلاقات مع المؤسسة العسكرية بالشكل الذي أدت إلى عدم حدوث تدخل عسكري في الحكومة في إطار ما سماه بيون برلين بالتحكم المدني السياسي الذي يقوم على عدم تدخل القادة المدنيون في المصالح الرئيسية للمؤسسة العسكرية إذا ما لاحظوا أن هذه القواعد هي نفسها تتوافق على المصالح الأساسية للحكومة[2].

-**السيطرة الديمقراطية:** لا يمكن اعتبار الديمقراطية مترسّخة مالم تتوطد السيطرة المدنية وفيها تخضع المؤسسة العسكرية لحكومة مدنية منتخبة من خلال مؤسسات برلمانية وقضائية ومجتمع مدني قوي ووسائل إعلام مستقلة[3]، مع ضرورة توفر الخبرة اللازمة للمدنيين التي تمكنهم من تحديد السياسة العسكرية والدفاعية وأهدافها وإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية مع مراقبة تطبيق السياسة العسكرية المعتمدة إلى جانب احترام الخبرة المهنية العسكرية.

2-الفعالية العسكرية:Military effectiveness

تعرف الفعالية العسكرية بأنها قدرة القوات المسلحة على أداء الأدوار والمهام بنجاح وتنفيذ السياسات الأمنية والدفاعية الموكلة إليهم والمحددة من قبل السلطات أو القيادة المدنية المنتخبة ديمقراطيا[4]كالدفاع على الإقليم والقيام بالمساعدات الإنسانية وحفظ السلام ومكافحة الإرهاب وبالتالي الفعالية العسكرية ذات أهمية أساسية بالنسبة للأمن القوي وشرعية النظام السياسي والمؤسسة العسكرية.

[1]Aurel croissant, "civilian control over the military in East Asia", op. cit.p 07.

[2]نارسيسيرا، مرجع سابق، ص 77.

[3]Aurel croissant,"civilian control over the military in East Asia", op. cit, p 08.

[4]David pion, Berlin, and others, op. cit, p 3.

فعالية الأداة العسكرية كعنصر من عناصر السلطة الوطنية مبنية على عدد من العوامل تشمل التهديدات الخارجية والداخلية، قوة المؤسسات السياسية المدنية، التوجه الإيديولوجي والدور المتصور للقوات المسلحة في النظام السياسي[1].

ترى **نيلسن Nielsen** أن الخصائص الفعالة للقوات المسلحة تختلف باختلاف الموارد المتوفرة لديهم وطبيعة المهام الواجب انجازها وكذا الجوانب الأخرى لبيئاتهم وبالتالي فعالية الوسائل العسكرية لا يمكن تقييمها إلا في فيما يتعلق بالأهداف السياسية التي تهدف إليها هذه الوسائل[2].

أما صاموئيل هنتغتون يشير إلى أن تعزيز الاحتراف العسكري مؤشر مناسب لقياس درجة الفعالية العسكرية، فوفقه تقييم جودة الهيئة العسكرية يتم بالاعتماد على المعايير العسكرية المستقلة موافقا في ذلك طرح فون كلاوزفيتز يعتبر هذه المعايير صالحة عبر الزمان والمكان بغض النظر عن الخصم أو السياق الاستراتيجي[3].

كما حاول بعض الباحثون أمثال **ستيفن بيدل stephen biddle وروبرت زيركلRobert zirkle** التأكيد على وجود صلة وثيقة بين الفعالية والانسجام المدني العسكري في حين نجد بعض الدارسين حاولوا إنشاء ارتباط وثيق بين الفعالية العسكرية وخصائص أنظمة الحكم[4]، ووفقا لإحدى هذه الدراسات القائمة على الإحصائيات فإن المجتمعات الديمقراطية تمتلك مهارات ومبادرات قيادية أفضل مقارنة بالأنظمة الاستبدادية.

من ناحية أخرى يؤكد أوريل كرواسان وبيون برلين إلى أن قياس الفعالية العسكرية أمر صعب جدا خاصة عند تقييم مجموعة متنوعة من البعثات فعلى سبيل المثال النجاح في المعركة يختلف عن النجاح في تنفيذ مهام حفظ السلام والإغاثة. لذلك يعتمد الدارسون بشكل متزايد لقياس فعالية القوات المسلحة في أداء أدوارها ومهامها على ثلاث سمات أساسية والتي تشمل التخطيط الدفاعي الاستراتيجي والهياكل والمواد اللازمة والخبرة[5]. وعموما ترتبط الفعالية العسكرية بقدرة المؤسسة العسكرية على تحقيق الهدف بمعنى القدرة على تحقيق النتائج المرجوة سياسيا من مهامه العسكرية.

---

[1]Rachid wali janjua,"civil militaryrelation the impact of internal and external factors inchaping the balance of civil and military power" NDU journal 2010, in **:https://www.researchgate.net › post › download.pdf**

[2]Thomes Bruneau, Aurel croissant. Op.cit.p03.

[3]Suzanne Nelsen. Op.cit, p 65.

[4]Rachid wali janjua, op.cit, p 32.

[5]David Bion-berlin, and others, op.cit, p03.

3-الكفاية الدفاعية:defensive efficiency

يعرفها توماس برونو وأوريل كرواسان بأنها الفعالية في استخدام الموارد لإنجاز الأدوار والمهام المحددة بمعنى آخر البحث في تحديد إمكانية المؤسسات العسكرية والأمنية في انجاز أدوارها ومهامها المحددة والمتفق عليها مع القادة المدنيون في الإطار الزمني المحدد وبالموارد المتاحة وتحقيق الأهداف العسكرية بنجاح وأقل تكلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[1]، وتتعلّق الكفاية بالاستعداد والقدرة على خلق وإنشاء قوة عسكرية من موارد القوة الأساسية للدولة وهي الثروة والتكنولوجيا وحجم السكان ورأس المال البشري، إضافة إلى تقليص حجم القوات المسلحة وزيادة التجهيز والتدريب وتبني معيار الاحترافية وكذا تقليص الخصوم في البيئة الخارجية انطلاقا من افتراض مقاربة السلم الديمقراطي.

في الحقيقة ليس هناك وصفة محددة وصارمة لكيفية تجسيد الكفاية الدفاعية على الواقع الاستراتيجي للدولة وإنما لكل إستراتيجية دفاعية ظروف إقليمية وسياقات سياسية واجتماعية تتحكم فيها، بحيث تميل بعض الحكومات إلى الاعتماد على القدرات الذاتية في تحقيق الكفاية الدفاعية-الهند وتركيا مثلا-وأخرى تميل إلى التحالف مع القوى الديمقراطية الخارجية-دول أوروبا الشرقية-وأخرى تتبنى الشراكة الإستراتيجية الإقليمية أو الانخراط في القوات العالمية كطريقة لتقليص النفقات العسكرية وتحقيق غايات الدفاع.

4-إصلاح سياسة الدفاع:

متغيّر تابع يعبر عن النتائج ومخرجات المتغيرات المستقلة المذكورة سلفا ضمن الإطار العام لنظرية العلاقات المدنية العسكرية. استنباط من تجارب المجتمعات المختلفة في تنظيم العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية وتثبيت نمط معين للعلاقة الذي ينظر له على أنه مظهر يعكس الاستقرار السياسي والمجتمع الحداثي القادر على إدارة شؤونه بنفسه وبطريقة سلمية ويطلق هذا النمط بالحكم المدني الديمقراطي الذي توضع فيه القوات المسلحة تحت قيادة مدنية منتخبة ديمقراطيا، وفي هذا السياق[2] تجدر الإشارة إلى أن عملية الإصلاح العسكري تتعلق بثلاث جهات هي الحكومات والمؤسسات الديمقراطية من جهة أولى والقوات المسلحة من جهة ثانية وبالموازاة يجب أن يؤخذ المجتمع بعين الاعتبار من جهة ثالثة[3].

[1]Thomes Bruneau, Aurel croissant. op.cit.p03.

[2] نارسيس سيرا، مرجع سابق، ص 69.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 15.

ثالثا: العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية:

تتعدد العوامل أو المتغيرات التي تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية ولعل أهمها مايلي:

1- مهام المؤسسة العسكرية:

من الأسئلة المهمة التي أثيرت في أدبيات العلاقات المدنية العسكرية ما هو تأثير أدوار المؤسسة العسكرية كمتغير مستقل على السيطرة المدنية والعلاقات المدنية العسكرية بشكل عام.

أشرنا سابقا إلى أن مهام المؤسسة العسكرية تتحدد وفقا لطبيعة التهديدات عسكرية أو غير عسكرية وكذا مصدر التهديد داخلي أو خارجي وبالتالي تشكيل نوع العلاقات التي تتحكم بين السلطة المدنية والعسكرية*.

رغم اتفاق معظم المتخصصين في العلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية مع طرح **هارولد لاسويل harold lasswell** الذي يرى أن تأثير الجيش يكون أقوى في سياق دولي تهديدي وأضعف في مناخ هادئ نسبيا وفيهذا السياق كان المفترض حسب مايكل ديش أن تسهل نهاية الحرب الباردة لا أن تعيق سيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية.[1]

ويفترض بيتر فيفر أن الجيوش التي تتمتع بالقوة التنظيمية الكافية في الحروب يمكنها أيضا أن تحول العنف ضد دولتهم ومجتمعهم مما يهدد السيطرة المدنية، أما بالنسبة **لكيوهان وليفي kulhen levy** فيعتقد أن التهديدات الخارجية ترفع مستويات العسكرة وإضفاء الشرعية على استخدام القوة العسكرية مما يهدد استقلالية العسكري عن المدني.[2]

على العكس من ذلك يعتقد مايكل ديش أن العلاقات بين السلطات المدنية والعسكرية تكون عادة أكثر استقرار في الدول التي تواجه تهديد خارجي عسكري تقليدي ففي مثل هذه الحالة تكون السلطات المدنية مضطرة إلى تعزيز التماسك وبالتالي أكثر استعداد لممارسة آليات السيطرة الموضوعية المتمثلة في منح المؤسسة العسكرية استقلالية كبيرة في نطاق اختصاصها العسكري مقابل ولاء سياسي كامل، علاوة على ذلك فإن الخطر الخارجي سيصرف انتباه المؤسسة عن المشاكل السياسية الداخلية وتعتمد على السلطة

*وفي بعض الحالات تكون هذه التهديدات غير موجودة هنا يصبح من الضروري فحص الأفكار السائدة في الدولة حول مهمة المؤسسة العسكرية ودورها هي الأخرى في المجتمع، وغالبا ما تتجسد هذه الأفكار في العقيدة العسكرية للدولة وهي الأخرى ستؤثر أيضا على تحديد مهام المؤسسة.

[1] Michal Desch,"Quelle menace pour la nation, Quelle mission pour l'arméé", larry Diamond ,mark Plattner, **le role de l'armée en democratie**, traduit: monique Berry,(france: Nouveaux Horizon, 2002).p

[2]David pion- Berlin and others, op.cit, P 185.

المدنية لتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة، وقد عكست كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق هذا النموذج من العلاقات بين المدنيين والعسكريين خلال فترة الحرب الباردة[1].

وفي نفس الاتجاه تؤكد **بيبلاني piplani وتالمانج talmadge** أن الصراعات تقلل من فرص الانقلابات لأنه عندما تتورط المؤسسة العسكرية في الحروب فإنها تفشل في الوقت اللازم لتخطيط وتنسيق عمليات الاستحواذ على السلطة بشكل فعال، ومن جهتها توضح **بولينا بيلياكوفا pulinabe liakova** أن التهديد الخارجي وحده ليس كاف لتعزيز السيطرة المدنية أو تقويضها بل هي مسألة إذا كان التهديد الخارجي يتماشى بشكل جيد مع فهم الجيش لتوجهه المهني.[2]

على الجانب الآخر نجد أن العلاقات المدنية العسكرية غير متوازنة تنشأ في الدول التي تواجه تهديدات داخلية حيث أن السلطة المدنية تكون منقسمة على نفسها إلى اتجاهات وتيارات متنازعة وغالبا ما تميل إلى استدعاء المؤسسة العسكرية لتسوية الصراعات الداخلية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انقلاب عسكري وفترة ممتدة من الحكم العسكري كما حدث في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي خلال حقبتي الستينات والسبعينات من القرن العشرين.[3]

غالبا ما يعبر المتخصصون عن القلق من مشاركة المؤسسة العسكرية في مهام داخلية غير مرتبطة بمهمتها الدفاعية لأنها تدفعهم إلى الاهتمام بالشؤون السياسية وتجعل تدخلهم في الحياة السياسية لا مفر منه.

حسب كل من ديش وستيبان إذ قررت المؤسسة العسكرية الدفاع عن مصالحها الفئوية على حساب المنفعة العامة للمجتمع إلى درجة أنها قد تدخل في منافسة مباشرة مع الأحزاب السياسية في السباق نحو السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف السيطرة المدنية والمؤسسات الديمقراطية[4] خاصة إذا تراجعت القدرات القتالية للمؤسسة وإهمالها لمهمتها الرئيسية.

عموما يمكن القول إن إسناد مهام غير عسكرية موجهة نحو الداخل إلى المؤسسة العسكرية تتيح علاقات غير مستقرة بين المدنيين والعسكريين فالجيوش ذات التوجه الداخلي تعمل على توسيع دورها وتطوير أفكار مهينة جديدة تبرر التدخل في المجالات المدنية وتراكم النفوذ السياسي، أما إذا ركزت المؤسسة اهتماما على التهديد الخارجي فيمكن أن تظل علاقته مع السلطة المدنية مرضية.

---

[1]Michael Deach, op.cit.pp 53, 54.
[2]David pion- Berlin and othres, op.cit. p 185.
[3]Larry Diamonde, Marc platner, **le rol de l'armée en démocratie**, op.cit, p07.
[4]David pion- Berlin and others, op. cit, p 186.

فبيون برلين رغم أن موقفه إيجابي بشأن الأدوار المحلية للمؤسسة العسكرية في المجالات التي لم تتمكن السلطات المدنية إنجازها كالعمل المدني أو الأمن الداخلي أو التعليم أو الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه يشير إلى ضرورة أخد صانعي القرار المدنيين الاعتبار للعديد من العوامل من أجل الحفاظ عل السيطرة المدنية لأن المؤسسة العسكرية قد تحقق من درجة النفوذ السياسي نظرا لاعتماد القيادة المدنية عليها في تنفيذ الأدوار الداخلية والخارجية[1]، والأكثر من ذلك حسب لويس جودمان إذا سعت المؤسسة العسكرية لدعم مصالحها كمؤسسة على حساب مصالح باقي القطاعات العامة والخاصة فإن ذلك من شأنه عرقلة عملية الديمقراطية.

لذلك حسب بعض الباحثين يجب أن تكون السلطات المدنية قادرة على تحديد وفرض الحدود الزمنية لأي مهمة قد تسند إلى القوات المسلحة من خلال القوانين الأساسية التي تنظم الدولة والدستور والقوانين العضوية التي تحكم المؤسسة العسكرية، وهذا يعد من الاحتياطات الأساسية لضمان أن المؤسسة العسكرية لا تتجاوز الأدوار التي تبررها الظروف[2]، ولكن من المهم أيضا حسب ديش أن تعمل السلطات المدنية على إعادة تركيز المؤسسة العسكرية نحو الاهتمامات الخارجية وهذا يتطلب تعزيز مناخ الاحترافية العسكرية وإعفائها من المهام غير العسكرية المتعلقة بالسياسة الداخلية ومحاربة الإرهاب وتوفير الرفاه الاقتصادي.

2- العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي:

تعدّ العلاقة بين المؤسسة والنظام العسكري والنظام السياسي أحد المتغيرات الرئيسية التي تحدد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ولتوضيح هذا يجب إلقاء الضوء على إشكالية المدني والعسكري وطبيعة الدور الذي يلعبه العسكريون في النظم السياسية المختلفة الديمقراطية والسلطوية والشمولية.

في معظم الديمقراطيات الليبرالية المؤسسة العسكرية مؤسسة سيادية على غرار المؤسسات الأخرى المنصوص عليها دستوريا مثل البرلمان والقضاء ورئاسة الدولة وتتمتع بالاستقلال والحياد اتجاه النظام السياسي ولا تتجاوز الصلاحيات المخولة لها دستوريا. علاوة على ذلك لا تتدخل في الصراعات ولا في صنع القرار ولا في إدارة السلطة.

يقتضي البناء الديمقراطي حسب ماكس فيبر الفصل بين المؤسسة العسكرية والسياق السياسي التنافسي،والأكثر من ذلك خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية والرقابة البرلمانية[3]من خلال وضع

[1]Thomas Bruneaux, "putting the military Back into civil-military relation Latin American,**Research Review**, 56(1),p 254.

[2]Louis goodman", le rôle de l'armée hier et aujourd'hui, on Larry diamond, Marc plattner, op.cit., p89.

[3] العربي العربي، مرجع سابق، ص 29.

ترتيبات دستورية ومؤسسية وقانونية تنظم العلاقة بين المؤسسات السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية وتضمن عدم تدخلها في الصراعات والخلافات السياسية القائمة كما تضمن أيضا ولائها للحكومة المنتخبة وتنفيذ قراراتها وتشير بعض الأدبيات النظرية أن هذا لا يعني قطعا الانفصال الصلب والحياد التام في استقلالية المؤسسة العسكرية عن المؤسسة السياسية في الدول الغربية وإنما تبرز كعامل تنافس اجتماعي وسياسي من خلال ممثليها وحلفائها بطريقة مباشرة ولعل المجمع العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ودوره في إعلان الحرب على العراق خير مثال على ذلك.

وفي هذا الصدد يعتقد مايكل ديش أن أفضل طريقة لتنظيم جودة العلاقات بين المدنيين والعسكريين هي النظر إلى كيفية إدارة النخبة المدنية والعسكرية لاختلافاتهم في المسائل السياسية حيث أن أفضل نوع من العلاقات المدنية العسكرية يحدث في البلدان التي تكون فيها السلطة المدنية قادرة على الانتصار عند مواجهتها للمؤسسة العسكرية.[1]

وفي الأنظمة التسلطية تفتقر معظمها إلى الآليات المؤسسية التي تمكن التسوية السلمية للصراعات الاجتماعية وبالتالي تعمل على تطوير مؤسسة عسكرية قوية تكون أداة فعالة لقمع الصراعات السياسية وحماية أركان النظام باعتبارها مؤسسة الدولة الوحيدة القادرة على هزيمة منظمة جماهيرية محتملة أو حركة معارضة عنيفة[2].بمعنى آخر احتواء المؤسسة العسكرية عبر إعطائها امتيازات كبيرة اقتصاديا وتمثيلا ملائما في القرارات السياسية ذات العلاقة بالأمن القومي وهو السائد في ديكتاتوريات العالم الثالث مثل العراق وسوريا ومصر.

لكن من جهة أخرى استخدام القادة المدنيين المؤسسة العسكرية لتوطيد الحكم يؤدي إلى تشجيع تدخلها في الشؤون السياسية والعامة متجاوزا صلاحياتها وسرعان ما تتيح لها التسلط على السلطة المدنية وممارسة الضغط عليها لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية مقابل الحفاظ على الولاء مما يمكن أن يؤدي إلى إضعافها والانقلاب عليها[3]، ومن الصعوبة هنا التمييز وتحديد منطقة عمل المؤسسة العسكرية وعمل المؤسسات المدنية الأخرى وقد انتشر هذا النمط في عدد من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية والآسيوية والإفريقية. وفي هذا الإطار تقول ثيدا سكوكبول إنه ليس هناك مؤسسة أكثر أهمية لبقاء النظام

[1] Michael Deach, op.cit. p53.

[2] Aurel croissant, "military autocratization and democratization", on, David Bion-Berlin, others, Research **Handbook on civil-military relations**, op.cit, p351.

[3] محمد أحمد الحربلية، " الجيش والعلاقات الجدلية مع الشعب والنظام"، في:(2022.03.17)**https:/ www.scdd-sy.org**

من قواته المسلحة ومن ثم فإن الحفاظ على الولاء المطلق لتلك القوات يجب أن يكون أولوية لدى النخب الحاكمة.[1]

ولذلك يشترك النظام التسلطي مع النظام الديمقراطي في محاولة تقييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي والفرق أن النظام الديمقراطي يهدف من ذلك إلى تعزيز الدمقرطة عبر تنظيم العلاقة دستوريا بين المؤسسة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية، بينما يسعى النظام السلطوي إلى تعزيز السلطة عبر احتواء المؤسسة العسكرية أو حتى تفكيكها وإبقاء صورة شكلية لها.[2]

ووفقا لبعض تجارب الدول تشير بعض الأدبيات النظرية إلى أن استخدام النظم الغير الديمقراطية للمؤسسة العسكرية لتعزيز سلطوية النظام السياسي يؤدي ظهور نظام حكم عسكري مكان النظام السلطوي حيث تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة أمنيا، سياسيا، اقتصاديا.

وفي النظام الشمولي تكون المؤسسة العسكرية من المؤسسات الملتزمة بالنظام ومرجعياته من دون أن تحكم مباشرة[3]، وبشكل عام لا يمكن أن يوجد نظام شمولي يستمر دون الاستناد إلى قوة المؤسسة العسكرية الذي يلعب دوره كمحور للنظام وكفاعل رئيسي في الحياة السياسية، حيث يعمل هذا النظام على تسييس الجيش من خلال دمجه في خدمة الحزب السياسي وتميل العلاقة بينهما لأن تكون تحالفية، حيث يتم تبادل المنافع بين الحزب والمؤسسة العسكرية ويشكل النظام السوفياتي النموذج الأمثل لهذا النمط من العلاقات.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة وتحليل العلاقات المدنية العسكرية

اهتمّ الإسهام النظري في حقل العلاقات المدنية العسكرية عموما بالعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية في الدولة الحديثة والتي تفرز إشكالية التوفيق بين مطلبين أساسيين لبقاء كل دولة واستقرارها الأول يتمثل في أن واحدة من مؤسسات المجتمع –القوات المسلحة–تحتكر استخدام أدوات القوة من أجل حماية كيان الدولة ومصالح شعبها من التهديدات الداخلية والخارجية، أما الثاني فهو متمثل في كيفية ضبط المؤسسة العسكرية حتى لا تهيمن على غيرها من المؤسسات والعمليات السياسية، وبالتالي تصبح مصدر خطر على كيانها.

---

[1] زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات ولماذا**، ترجمة: عبد الرحمن عياش، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر)، 2017، ص 275.

[2] مهند مصطفى، "العسكر ودوره في التحول – العسر والتغيير الديموقراطي ثلاث حالات دراسية"، في أحمد أويصال وآخرون، مرجع سابق، ص 590.

[3] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة وإشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 60.

وقد كان التنظير موجها لدراسة النظم الغربية الديمقراطية ومعالجة كيفية فرض الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية كعملية ضرورية لبقاء الديمقراطية، إلا أنّ جانبا مهما من الدراسات يتعلق بمعالجة العوامل والظروف المحيطة التي تؤدي إلى تدخل العسكريين في السياسة الداخلية خاصة بعد ظهور عدد من نظم الحكم العسكرية حول العالم وخصوصا في الدول الحديثة الاستقلال[1] والوقوف على درجة تأثيرهم السياسي في مجتمعات العالم الثالث خاصة في فترات الانتقال أو التحول الديمقراطي.

وفي واقع الأمر تنوّعت الأطر النظرية واختلفت حول تعريف واضح لطبيعة وضوابط العلاقات المدنية العسكرية منقسمة إلى نظريتين رئيسيتين فبينما يفترض النموذج الانفصالي انعزالا ماديا بين المؤسستين المدنية تفترض نظرية التوافق أن المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع تربطهم علاقة تعاونية قد تؤدي إلى فصل أو إدماج أو أي بديل آخر، سوف نتعرض في هذا العنصر لخمسة إسهامات نظرية في هذا الشأن.

أولا: النظريات الكلاسيكية:

سوف نتعرض هنا إلى أهم منظري النظريات التقليدية والأمريكية على وجه التحديد في دراسة العلاقات المدنية العسكرية سواء كانوا من رواد نظرية السيطرة المدنية والاحتراف العسكري أو نظرية التدخل العسكري.

1- نظرية صامويل هنتغتون (السيطرة المدنية والاحتراف العسكري):

يعدّ كتاب صامويل هنتغتون الجندي والدولة الصادر في عام 1957 البداية الرئيسية للتنظير في حقل العلاقات المدنية العسكرية حيث يعرض فيه التاريخ العسكري للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تقييم أداء المؤسسة العسكرية عبر مراحل متعاقبة، ويناقش هنتغتون العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري ويرى أن طبيعتها لها تأثير مهم على الفعالية العسكرية ومع ذلك فإن الطريقة التي صاغ بها هذه العلاقة تعتبر إشكالية في حد ذاتها.[2]

قسّم هنتغتون المؤثرات التي تتحكم في وضع المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة تابعة للدولة إلى محددات وظيفية **Functional Imperatives** نابعة من التهديدات الخارجية التي يتعرض لها أمن المجتمع

[1] أحمد أمل،" التحولات السياسية ودور المؤسسات العسكرية في إفريقيا المدارية"، **اتجاهات حديثة**، ع 300، م 28، ماي 2019، ص 6.

[2] Suzanne Nielsen, op. cit, p 64.

وتهدد كيان الدولة ومصالحها، ومحددات مجتمعية ناشئة من تفاعل القوى الاجتماعية والإيديولوجيات والمصالح المتشابكة فيه في إطار الثقافة السائدة وفي ظل المؤسسات القائمة والمهيمنة داخل المجتمع.[1]

حاول هنتغتون معالجة ما يعرف بمعضلة العلاقات المدنية العسكرية مفادها كيفية الحفاظ على جيش فعال عسكريا ولكنه خاضع للحكم المدني، وفق هنتغتون يتحقق ذلك من خلال صنفان من السيطرة المدنية: الذاتية والموضوعية.[2]هذه الأخيرة تعتبر النمط الأفضل للعلاقة بين الطرفين.

الأولى: تعني الرغبة في السيطرة على المؤسسة العسكرية ودمجها أكثر بالقطاع المدني، بإشراكه في السياسة لتحقيق مصالحهم، وتمارس من خلال تعظيم قوة الجماعات المدنية على حساب المؤسسة العسكرية، ووفقا لهنتغتون يمكن تحقيقها من خلال الترتيبات المؤسسية أو المراسم الدستورية.

الثانية: فيقصد بها حسب هنتغتون المستوى العالي من احترافية المؤسسة العسكرية وقبول الضباط لنطاق اختصاصهم، وكذا الخضوع الفعلي للمؤسسة العسكرية أمام السلطات السياسية المدنية التي تتخذ القرارات السياسية في مجالي السياسة الخارجية والدفاع، وفي المقابل اعتراف وقبول هذه السلطات المدنية بوجود مجال اختصاص تتمتع فيه المؤسسة العسكرية باستقلالية[3]، بمعنى القادة المدنيون يتخذون القرارات الرئيسة –تحديد الأهداف والشروط العامة للعمليات العسكرية– والقيادات المسلحة تعمل على تنفيذها بأقل قدر من الإشراف والتدخل السياسي وتكون مسؤولة عن النتائج إلا أنها لا تستطيع التأثير في السياسات التي حددها المدنيون[4]، بمعنى الفصل بين مجالي خبرة العسكري والمدني، وبالتالي هنا يكون التدخل أدنى للعسكريين في الشؤون السياسية والسياسيين في الشؤون العسكرية ونتيجة للمبادئ الثلاث تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في المؤسسة العسكرية.

يبني هنتغتون ثنائية التحكم الذاتي والموضوعي على عاملين أساسيين هما: [5]

الأول: يشير إلى القوة والسلطة السياسية والتأثير القانونيين الذي تتمتع بهما المؤسسة العسكرية داخل الدولة وحسب هنتغتون يمكن للمؤسسة أن تتمتع بنفوذ واستقلالية داخل الدولة دون التدخل في السياسية.

---

[1]Ibid, p65

[2] Bard Kartveit, Maria Gabrielsen Jumbert,"civil military relation in the middle east", **Alitérature review**, working paper, michelsen institute, June 2014, p 04.

[3] Sumuel Huntington," redéfinir les rapports entre civils et militaire", larry Diamond et Marc Plattner, **le role de l'armée en démocratie**, op. cit, p 40.

[4] William Erapp, "civil military relation le role of the military leaders in strategy Making", **Strateg leaderchip parameters,** 45 (03) Autmn, 2015, p 13.

[5]Alexander Tuining, **the emerging pattern of civil military relations in islamist states**,(California: noval postgraduate school), March, 2013, p 21.

الثاني: يتضمن الأيديولوجية والتي تشير إلى القيم التي تعتنقها القيادة المدنية المهيمنة ووفقا له يمكن أن تكون الأيديولوجية إما مؤيدة للمؤسسة العسكرية أو معادية لها.

تستند نظرية هنتغتون على النموذج السببي التالي كلما كانت هناك سيطرة موضوعية زادت احترافية المؤسسة العسكرية وانحسرت نشاطاتها غير العسكرية داخل الدولة مما يؤدي إلى الحياد السياسي وبالتالي تأمين تفوق السيطرة المدنية، وفي المقابل فإن البديل المتمثل في مساعي الهيمنة الذاتية على المؤسسة العسكرية عبر التدخل في شؤونه الداخلية لا يحقق ذلك الهدف فهي تضر بالمهنية والفاعلية من جهة وتؤدي إلى تسييس المؤسسة وزيادة المخاطر على الديمقراطية من جهة ثالثة.

ترتكز هذه النظرية على احترافية المؤسسة العسكرية والتي اعتبرها هنتغتون مختلفة عن الكيانات المدنية وأنها المسؤولة عن الدفاع، فهي جهاز مهني محترف يتسم بثلاث خصائص أساسية هي: أولها:الخبرة في إدارة العنف ويتطلب ذلك تدريبا وتنظيما وخبرة متميزة للأفراد العسكريين، ثانيها: المسؤولية الاجتماعية فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار الدولة والمجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن، ثالثها:الشعور بالتضامن الجماعي الداخلي بين سائر العسكريين الناجم عن إحساسهم بالتفرّد المهني وذلك لما يتسمون به من تقاليد عسكرية وتنظيمية قوية على نحو يمنح المؤسسة العسكرية تميزا عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى لاسيما المدنية.[1]

يشير هنتغتون إلى العنصر المحدد لاحترافية المؤسسة العسكرية هو خضوعها للسلطة المدنية ومحايدة سياسيا فوفقه العسكري الذي لا يطيع فهو ليس مهنيا، فالمؤسسة العسكرية المحترفة تسعى إلى إبعاد نفسها من السياسة[2]هذه الأخيرة حسب اعتقاد هنتغتون تضعف مهنية العسكريين وتقلّل من كفاءتهم في الميدان العسكري وتخلق الانقسامات بينهم.

يقترح هنتغتون تنمية احترافية المؤسسة العسكرية كمدخل للوصول إلى السيطرة المدنية بما تشمله تلك الاحترافية من خبرة خاصة في استخدام القوة وتواجد جهاز بيروقراطي عسكري له تراتبيته وقواعده الخاصة والتي لا تتدخل السلطات المدنية فيها، ويؤكد هنتغتون أن هذا الشكل من الاحترافية كفيل بجعل المؤسسة العسكرية تعلن برغبتها للسيطرة عليها.[3]

---

[1] أحمد جلال، **صراع القوى المدنية–العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 141.

[2] Bard Kartveit, Maria gabrielsen Jumbert, op. cit, p 04.

[3] أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 25.

في عمل آخر له بعنوان "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة عام 1968 قدم هنتغتون تفسيرا لأسباب تدخل العسكريين في السياسة معتبرا العوامل الذاتية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية لا تفسر الانقلابات، وإنما مرجعا ذلك إلى البنية السياسية والمؤسساتية للمجتمع ذاته وغياب أو ضعف المؤسسات المدنية وتسييس القوى المدنية والعسكرية نتيجة عدم قدرة تلك القوى على مواجهة التحديات والفوضى، أي أنّ التدخل العسكري مظهر واحد من مظاهر التسيس العام للقوى الاجتماعية والمؤسسات في المجتمعات المدنية التي تعاني التنافر وعدم التماسك، والتي يطلق عليها هنتغتون مصطلح البرتوريانية وهي خاصية المجتمعات التي تعاني عدم اكتمال مؤسساتها السياسية وفقدانها آليات الوساطة والتحكم في النزاعات.

فالمجتمع البريتورياني مسيس وعنيف بغض النظر عن تدخل العسكريين وحكمهم لأنه غير متطور سياسيا بشكل كافي على نحو يتيح للسياسة الاستقلالية والتعقيد[1]، وبهذا يخالف هنتغتون جزئيا طرح بيرلمتر عاموس سنة 1969 **Amos Pearlmutter** الذي يطابق بين الظاهرة البريتوريانية والحكم العسكري ويشير إلى أن الدولة البريتورية هي الدولة التي تميل فيها المؤسسة العسكرية إلى التدخل ويكون لها إمكانية السيطرة على السلطة التنفيذية، فوفق بيرلمتر يأتي القادة السياسيون من الجيش وهو بدوره يلعب دورا مهيمنا على جميع المؤسسات السياسية الرسمية.[2]

وعن الانتقال من النظم البريتورية إلى نظم مدنية قدم هنتغتون في هذا الشأن نظرة إيجابية لدور المؤسسة العسكرية، حيث اعتبر العسكريون هم الذين لديهم القدرة على بناء المؤسسات وقيادة الحكومات بسبب قدراتهم التنظيمية وإمكانية استخدام العنف خاصة في دول العام الثالث المستقلة حديثا، وذلك بشرط قيامهم بتوحيد القوى الاجتماعية وممارسة العمل السياسي عبر تنظيمات وأحزاب جماهيرية قوية.[3]

نلاحظ مما سبق أن نظرية هنتغتون تحاول حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية انطلاقا من قاعدة أساسية هي تركيز العسكريين في الشؤون العسكرية مع تجسيد الاحترافية وضمان حياد المؤسسة بالنسبة للمسائل المدنية والسياسية مقابل الاعتراف باستقلاليتها عن دوائر العمل المدني، وعدم تدخل القيادات السياسية في تنفيذ العمليات العسكرية، فالتحكم الذاتي يسيس المؤسسة العسكرية ويقلل فاعليتها في حين أن التحكم الموضوعي يمنح المؤسسة استقلالية ويعزز المهنية التي تجعله فاعلا من دون أن يخرج على الهيمنة المدنية.

---

[1] عبد الوهاب الأفندي،" بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخندقة"، في: محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص 150.

[2] Bard Kartveit, Maria gabrielsen Jumbert, op. cit, p 05.

[3] Loc. cit

وجهت عدة انتقادات لنظرية هنتغتون كونها تنطلق من نظرة سكونية عن علاقة المدنيين والعسكريين من دون أن تشرح دينامية التفاعل بين المجالين العسكري والمدني على نحو يجعل معادلة الاستقلالية والاحترافية والحياد صعبة التحقق على أرض الواقع وهذا ما يجعلها معادلة مثالية، كما أن فكرة الحياد والإبعاد يصعب تطبيقها في الدول غير الديمقراطية.[1]

إضافة إلى ذلك اعتبر الكثير من الباحثين افتراض أن العسكريين هم فقط القادرون على بناء مؤسسات مدنية وقيادة الحكومات غير واقعي بالنظر إلى أن عدد من الدول نجحت في الانتقال إلى الديمقراطية عبر قيادات وأحزاب مدنية كما حدث في الهند والمكسيك وغيرها، فضلا عن تجاهله حقيقة أنه من الصعوبة تطوير مؤسسات مدنية في ظلّ حكم عسكري فالعسكر الذي وصل للسلطة في الدول العربية والتي حملت برامج اجتماعية واقتصادية لم تحافظ على ما حققته وطورت الحكم العسكري إلى نظم حكم فردية تسلطية على غرار ما حدث في مصر، العراق، سوريا على سبيل المثال[2]، وعلى إثر ذلك ظهرت محاولات نظرية لتطوير هذا النموذج ليصبح أكثر ملائمة للتطبيق على نطاق واسع من النظم السياسية.

على الرغم من انتقاد هنتغتون الحاد لليبرالية الأمريكية التي اعتبرها معادية للوظيفة العسكرية والمؤسسة العسكرية فإن نظريته حول علاقة المدني بالعسكري صنفها بعض الباحثين بأنها نظرية ليبرالية بمعنى أنها تسعى لخدمة أهداف المقاربة الليبرالية التقليدية في حصر دور المؤسسة العسكرية في الدفاع عن الوطن والحدّ من تدخله في الشأن المدني إلى أدنى مستوى ممكن.[3]

2-نظرية جانويتز:

وافق عالم الاجتماع العسكري موريس جانويتز في مؤلفه **الجندي المحترف the professional solider** هنتغتون في فكرة أن هناك مجالين منفصلين مدني وعسكري وأن الاحتراف العسكري يعتبر أيضا مطلبا أساسيا للفعالية العسكرية والتبعية للقيادة المدنية، إلا أن الفارق الأساسي بينهما هو أن هنتغتون حاول أن يضع إطار مؤسسي يساعد في سيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية بينما كان هدف جانويتز وضع الإطار الذي من خلاله يمكن أن يقلل الفارق بين المجالين.

---

[1] حمزة مصطفى، "الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية" في محمد جمال باروت، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 134.

[2] عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 79.

[3] Suzanne Nielsen, op. cit, 64.

رفض جانويتز فكرة هنتغتون ضد الجيش المسيس وطرح مفهوم ديناميكية الاحتراف الذي يقوم على ضرورة إشراك العوامل الاجتماعية والثقافية في نشر ثقافة أسبقية المدني على العسكري، فوفقه بدل التركيز على الجندي المحارب بوصفه شرطا لضمان الاحترافية يفضل الجندي المواطن المتشبع بقيم المواطنة والقيم المدنية واحترام الذات المهنية، والذي إقناعه بسهولة بضرورة الاهتمام بشؤونه العسكرية تحت سلطة القيادة المدنية والامتناع في نفس الوقت عن المشاركة في الحياة السياسية.[1]

لم يختلف جانويتز كثيرا عن هنتغتون فيما يتعلق بضرورة تقليص تدخل العسكريين في الحياة السياسية إلا أنه أشار إلى التناقض ما بين استحالة عدم إمكانية تحقيق الحيادية في الشأن السياسي بحسبانهم مواطنين لديهم تفضيلات وآراء سياسية وضرورة الحدّ من تأثيرهم السياسي من جانب آخر.[2]

وفي هذا السياق وضع جانويتز آليات أخرى للسيطرة على النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية أهمها التنشئة السياسية المدنية وغرس القيم المدنية لديهم وتنمية التزام العسكريين بالمؤسسة الاجتماعية وزيادة الرقابة البرلمانية ومشاركة المدنيين في التعليم المهني للضباط، وإعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية حتى يصبح دورها وقائي مشابه لجهاز الشرطة، بمعنى التزامها باستخدام الحدّ الأدنى من القوة حتى تصبح المهارات الدبلوماسية في تجنب الحرب أهم من المهارات العسكرية في شنها[3]. وبالتالي قد ارتبط مفهوم الجيش الشرطي لدى جانويتز بخضوع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها وخاصة تلك القواعد التي تستثني العسكريين من التدخل في السياسات الداخلية، نتيجة وجود معايير المهينة والالتزام الذاتي وانتماء العسكريين للمجتمع وإشراكهم في الحياة المدنية التي يتبناها المجتمع.

حسب اعتقاد جانويتز الاعتماد على جيش غير سياسي من أجل ضمان السيطرة المدنية نهج غير واقعي، ويؤكد أن المؤسسة العسكرية مجموعة ضبط سياسية لديها دور بارز في صنع القرار بشأن الأمن القومي، وهذه ليست بالضرورة مشكلة طالما أن أنشطة المؤسسة العسكرية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية ومقيدة وخاضعة للسلطة المدنية[4]، ويذهب إلى ضرورة أن يكون العسكريين مسيسون –عكس هنتغتون–

[1] طيبي غماري، مرجع سابق، ص 35.

[2] جهاد عودة، **الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص 137.

[3] عبد الوهاب أفندي، مرجع سابق، ص 136.

[4] Suzanne Nielsen, op. cit, p p 66-67.

ومنشغلين بالشؤون العامة وأن يكون ذلك جزء من تدريبه ويرى كذلك ضرورة انخراط المدنيون في سلك الجندية للدفاع عن البلاد والديمقراطية.

يتضح مما سبق أن موريس جانويتز قدم نظرية موازية لنظرية هنتغتون، في حين يؤكد الثاني على أن الحفاظ على الاحترافية العسكرية يفرض على المؤسسة العسكرية أن تبقى خارج المجتمع المدني Outiside socicty حسب تفسيره نجد الأول يؤكد على ضرورة الاندماج بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني من أجل إيجاد علاقات مدنية عسكرية متوازنة وذات فعالية.

3-نظرية التدخل العسكري:

انطلق كل من هنتغتون وجانويتز من واقع الدول الديمقراطية، ومن ثم جاءت إسهاماتهم لترسيخ هذا الواقع وتأكيده أكثر من تحليل أسباب تشكله، كما أن فكرة الفصل بين المجالين السياسي والعسكري والحياد السياسي يصعب تطبيقها في الدول غير الديمقراطية، حيث انتقد صامويل ادوارد فاينر معادلة هنتغتون التي تقتضي بأن زيادة احترافية المؤسسة العسكرية تؤدي بالضرورة إلى زيادة حياده وانعزاله عن السياسة معتبرا إياها مجرد استنتاجات افتراضية تبنى على التعريف الذي أعطاه للاحترافية من دون أدنى مراعاة للواقعين التاريخي والاجتماعي للمؤسسة.[1] وفي هذا السياق يوضح فاينر أن ميزات الاحترافية حسب مقاربة هنتغتون تؤدي في الواقع إلى حدوث تدخلات العسكر في السياسة، ويرى أن المؤسسة العسكرية عليها أن تؤمن بمبدأ أساسي ألا وهو سمو السلطة المدنية، فالاحترافية حسب فاينر هي قرار سياسي صارم يحدّد بوضوح وبشكل رسمي وقانوني معترف به من الجميع أن النخب المدينة تمتلك الأسبقية والسلطة على الضباط.

ذهب فاينر في مؤلفه **الرجل الذي يمتطي صهوة الخيل** إلى دراسة مسببات تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة ومستوياته ونتائجه، وذلك بهدف توفير الأدوات النظرية اللازمة لتحليل الانقلابات التي شهدتها دول كثيرة في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في خمسينات وستينات القرن المنصرم.

بمقارنة التدخلات العسكرية في الحياة السياسية في العديد من البلدان حدد فاينر مجموعة من الدوافع الذاتية والمؤسسية للجيش والتي رأى أنها تختلف باختلاف المجتمعات، فحسبه ميل المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسة تنبع من العوامل التالية: المصلحة الوطنية، المصالح المؤسسية للمؤسسة العسكرية

[1] طيبي غماري، مرجع سابق، ص 30.

والمصالح الاجتماعية أو المجتمعية خاصة العرفية والطائفية والطبقية، المصلحة الفردية الشخصية وطموحات القادة العسكريين.[1]

يوضح فاينر أن التدخلات العسكرية السياسية غالبا ما تكون مبررة بشعارات حماية المصلحة الوطنية، بينما تكون الدوافع الأساسية هي حماية مصالح وامتيازات المؤسسة العسكرية، واعتبر أيضا أن الظروف الاجتماعية والسياسية هي التي تمهّد الطريق وتمنح العسكريين الفرصة للتدخل، كما يمكن أن تتبع فرص التدخل من اعتماد المدنيين على العسكريين في الأزمات الداخلية مما يؤدي إلى تراجع شرعية القادة المدنيين وتزايد شعبية المؤسسة العسكرية في المجتمع.[2]

وأكّد فاينر على أهمية عامل الثقافة السياسية* السائدة في المجتمع في التأثير على شكل التدخل الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، فحسب رأيه كلما ارتفعت الثقافة السياسية تراجعت فرص تدخل العسكريين في السياسة، وإذا تدخل هؤلاء يكون في شكل ضغط والتأثير على القرار السياسي الذي قد يصل إلى ابتزاز الحكومة القائمة، أما إذا تمتع المجتمع بثقافة سياسية منخفضة فإن التدخل العسكري قد يمتدّ إلى القيام بتغيير الحكومة المدنية، وإذا غابت الثقافة السياسية فإن التدخل العسكري قد يتطور إلى استبدال النظام المدني ويحلّ محلّه في الحكم[3]، وفي هذا السياق يتفق **بول ستانيلاند** مع طرح فاينر حيث يرى أن وجود ثقافة سياسية عالية ومؤسسات سياسية شرعية ومشاركة سياسية قوية للمجتمع تعتبر بمثابة درع ضدّ التدخلات العسكرية في السياسة الوطنية الداخلية.[4]

وميّز فاينر بين أدوار المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية المتقدمة والدول غير الديمقراطية، ففي الأولى تنحصر مهمة المؤسسة بالحارس أو الشرطي، أما في الثانية فقد ارتبط دورها تاريخيا بالتحرر من الاستعمار وبناء الدولة.[5]

4-نظرية الوكالة:

يرى بيتر فيفر بأن فشل نموذج هنتغتون في توقع النتائج الفعلية للحرب الباردة يثير أسئلة جدية حول نموذجه ويقترح نظرية بديلة للعلاقات المدنية العسكرية، ففي مؤلفه **الخدم المسلحون الوكالة والرقابة**

---

[1] Bard Kartveit, Maria Gabrielsen jumbert, op. cit, p 05.

[2] Loc.cit

* والتي ترتبط بمدى وجود المؤسسات الرسمية ووظيفتها والإجراءات الشرعية التي تضبط الممارسة السياسية في بلد ما، فالدول ذات الثقافة السياسية الضعيفة هي الدول التي تفتقر إلى المؤسسات والإجراءات سواء بغيابها أو بضعف نشاطها.

[3] إسراء أحمد إسراء إسماعيل، مرجعسابق، ص17.

[4] Rachid Wali janjua, op. cit, p 31.

[5] حمزة مصطفى، مرجع سابق، ص ص 734،735.

والعلاقات المدنية العسكرية قدم فيفر نموذج وإطار جديد لدراسة وتحليل معضلة العلاقة بين الطرفين المدني والعسكري في عالم ما بعد الحرب الباردة[1]، والتي يرى أنها مرتبطة ببعدين رئيسي هما:يحب أن تكون المؤسسة العسكرية قوية بما فيه الكفاية للتصدي للأعداء الخارجيين وتحقق الأهداف، وفي نفس الوقت لينة وضعيفة بما فيه الكفاية حتى لا تشكل تهديد للمجتمع الذي تحميه[2]، أي الخضوع لسيطرة المدنيين.

قدم فيفر نظريته المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي حول العلاقة بين الموكل (صاحب العمل) والوكيل (الموظف) ويفترض أن العلاقات المدنية العسكرية هي شكل من أشكال التفاعل الاستراتيجي بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية وهي قائمة على أساس الوكالة، حيث أن السلطة المدنية المنتخبة ذو السلطة الكلية في إدارة البلاد وإصدار الأوامر تقوم بتوكيل وظائف الدفاع والأمن إلى المؤسسة العسكرية التي ينبغي عليها أن تلتزم بمقتضيات هذا التوكيل والانصياع للقيادة المدنية والخضوع لرقابتها.

وقد اعتبر فيفر كلا الطرفين بمنزلة فاعل رشيد بإمكانهما حساب التكلفة والعائد لكل اختيار، حيث يؤكد أن اللاعبين هم قادة مدنيون وعملاء عسكريون يقوم كل منهم بالتحرك بناء على تفضيلاته الخاصة ومصلحته وتوقعاته للنتائج وحول الكيفية التي من المرجح أن يتصرف بها الطرف الآخر.[3]

يشير فيفر إلى أنه توجد طريقتين في تنفيذ العمل المطلوب أدائه من المؤسسة العسكرية فإما أن تقوم المؤسسة بتنفيذ أوامر الحكومة المدنية وفق رؤيتها وأهدافها أو تقوم بتنفيذ العمل المطلوب وفقا لرؤية الحكومة المدنية إدراكا منها بأنها سوف تعاقب إذا لم تقم بالانصياع لتعليماتها، فاستجابة المؤسسة العسكرية يتوقف على ثلاثة عوامل هي تكلفة المراقبة ومكاسبها، الفجوة بين تفضيلات المدنيين والعسكريين، وتكلفة العقوبات ومردودها.[4]

قدم فيفر مجموعة آليات التي تضمن السيطرة المدنية على العسكريين من ذلك الرقابة التشريعية وتحديد الميزانيات وحجم الجيش ومستوى تسليحه والحوافز والعقوبات والأهم من ذلك الأطر الأخلاقية –

[1]MerieMaigre," theories of civil-military relations ", from:
https://www.yumpu.com/en/document/view/16406720/civil.military-theories-akademia-sept-2009-merie-maigré,(27-01-2024)

[2] Raachid Wali junjua.op. cit.

[3]Peter D.Feaver,**armed Servant agency oversight and civil-military relation**, (combridge: havard university press,2003),p p54,55

[4] Merie Maigre, op. cit.

التزام أخلاقي ومهني[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أن فيفر يفضل الرقابة غير التدخلية على المؤسسة العسكرية فوفقه تؤدي إلى الاحتكاك بين المدنيين والعسكريين مما يدفع هذه الأخيرة لتجنّب الامتثال الكامل للرقابة.[2]

غير أنّ عيوب الوكالة حسب فيفر هي تلك الكامنة في أي علاقة سياسية، فهل الوكلاء أي العسكريين سوف يقومون بخدمة مصالح الدولة أم أنهم سوف يستغلون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الخاصة.

حسب وجهة نظر العديد من الباحثين فنظرية الوكالة هي توجه هنتغتوني تحافظ على الفصل المدني والعسكري كما أنها تحافظ على مفهوم التبعية العسكرية كشرط ضروري للنظرية الديمقراطية، إضافة إلى ذلك فيفر عمل على تبسيط العلاقات دون الاهتمام بالظروف التاريخية والثقافية للدولة والمجتمع وتأثيرها على العلاقات المدنية العسكرية خصوصا أن الاختيارات التي يتخذها المدنيون والعسكريون تتأثر بالعديد من العوامل التي تجعل العلاقة برمّتها أكثر تعقيدا.[3]

ثانيا: النظريات الحديثة

عالجت النظريات السابقة دور المؤسسة العسكرية السياسي في ظلّ علاقة صفرية يتم فيها الاختيار بين السيطرة العسكرية أو الهيمنة المدنية في ظلّ كتابات تنطلق طوال الوقت من الحديث عن أحد الأمرين، وقد جرى انتقاد المقاربات الغربية القائمة على نموذج الانفصال لسببين:

أولهما: أنها لم تقدم تحليل شامل وعالمي للعلاقات المدنية العسكرية، حيث كان الاهتمام الأكاديمي المتزايد منذ الخمسينات بالعلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية مدفوعا بالخوف على قيم الغرب الديمقراطية ومؤسساته. وبالتالي كان ارتباط النظريات السائدة بتجارب الدول الغربية المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على افتراض إمكانية استخدام الفصل الأمريكي لمنع التدخل العسكري في كافة البلدان، رغم أن الحالة الأمريكية مستمدة من تجارب تاريخية وثقافية معينة فقد لا تكون قابلة للتطبيق فعليا في بلدان أخرى خصوصا في الدول حديثة التحول الديمقراطي.

ثانيهما: نموذج الانفصال يدعو إلى الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية باعتباره الخيار المثالي لتقليل ميول التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول الأقل ديمقراطية متجاهلة الخصوصيات التي تميز هذه الدول وظروفها الثقافية وتطورها التاريخي.[4]

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص ص 137،138.

[2] Suzanne Nielsen, op. cit, p 70.

[3] Merie Maigré, po. cit.

[4] Mustafa UlucaKar, Ali caglar," ananalysis of two different models of civil military relation, the case of Turkey", **uluslarar si iliskiler dergis,** 14 (55), January 2017, p 45.

ومما يدعم من ضرورة طرح مقاربات بديلة لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية التطورات الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة أبرزها ظهور حروب جديدة أكثر تعقيدا وعدوانية من الحروب التقليدية لها طابع سياسي وإيديولوجي ديني وبالتالي توسع نطاق المهام القتالية وكذا بروز قضية الحرب على الإرهاب، فكل هذه التغيرات كلن لها تأثير على العلاقة بين الدولة والمجتمع والمؤسسة العسكرية[1] مما استدعى ضرورة إعادة النظر في العلاقات المدنية العسكرية في كثير من الدول المتقدمة وليس فقط في الديمقراطيات الناشئة، ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية الجديدة من أجل مواكبة التطورات التي حدثت في بنية المؤسسة العسكرية لعلّ أبرزها اتجاه تشاركي يقوم على فكرة انتقاد الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية باعتبار ذلك الفصل غير واقعي ومن المستحيل تحقيقه سواء في الديمقراطيات الغربية أو في الدول النامية بالنظر إلى مصالح العسكريين التي يتطلب التدخل السياسي للحفاظ عليها، وتفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية التي قد تتعارض مع توجهات شاغلي السلطة السياسية.[2]

1-نظرية التوافق:

طرحت **ريبيكا شيف Rebecca L.Schiff** نظرية التوافق كبديلة لنموذج الانفصال لهنتغتون والمقاربات المستوحاة من نظريته الرئيسية والتي تفترض كما أشرنا سابقا إلى ضرورة الفصل المؤسسي بين المدني والعسكري على الطريقة الأمريكية أو الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كأفضل رادع للتدخل العسكري في الشأن الداخلي وتلاحظ شيف أن نموذج الانفصال يهيمن عليه نهج ثنائي يفترض علاقات القوة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية ولا يأخذ بعين الاعتبار المواطنين ولكنه يعتمد بدلا من ذلك على المؤسسات السياسية باعتبارها العنصر المدني الرئيسي في التحليل[3]، وعلى النقيض من ذلك ترى ريبيكا أن هناك ثلاث شركاء وهم النخب السياسية والمؤسسة العسكرية والمواطنين ينبغي أن يهدفوا إلى إقامة علاقة تعاونية والتي قد تؤدي إلى إما الانفصال أو التكامل بين الحدود المؤسسية أو بعض الأنماط الأخرى.[4]

تنطلق نظرية التوافق من مقولة رئيسية مفادها أنه كلما بالغت المؤسسات السياسية المدنية في اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة منفصلة ومحايدة كلما اتجهت المؤسسة العسكرية للمزيد من التدخل في

[1]Merie Maigre, op, cit.

[2] هاني سليمان اسماعيل، الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص 15.

[3] Mustafa Ulucakar, Alicaglar, op, cit, p 44.

[4] Rebecca L.Schiff, **the military and domestics politics, aconcordance theory of civil-military relation**, (New York :routledge, 2009), p 32.

الشؤون السياسية والاقتصادية، ومن ثم فإن المستوى العالي من التكامل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل والقائم على الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة السياسية والعسكرية تمثل الضمانات التي تكفل احتواء التدخل السياسي للعسكريين، كما أنها أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية العسكرية أخذا في الاعتبار كل نموذج يعكس الظروف المؤسسية والثقافية المشتركة بين الشركاء الثلاث.

تشير ريبيكا إلى أن اتفاق الشركاء الثلاث يقوم على أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تحديد دور ووظيفة المؤسسة العسكرية في المجتمع وهي: [1]

- التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط ومدى تمثيله لمختلف التباينات في المجتمع.
- عملية صنع القرار السياسي وتحديد درجة مشاركة العسكريين ومستوى الحوار بين مختلف الأطراف المجتمعية وأصحاب المصالح.
- طريقة التجنيد ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع.
- النمط العسكري بمعنى بنية المؤسسة العسكرية والقيم السائدة داخلها.

مما سبق كلما ساد التوافق بين الأطراف الثلاثة على هذه المؤشرات كلما كان التدخل العسكري في الشأن السياسي أقل احتمالا، بينما إذا حدث انشقاق بينهم ازدادت احتمالية التدخل.

لم تعتمد نظرية ريبيكا على التحليل المؤسسي للعلاقات المدنية العسكرية وإنما ذهبت إلى ما هو أبعد، وذلك بالتركيز على أهمية التوجهات الثقافية للدولة وإرثها التاريخي من حيث تأثيرها على نمط التفاعل والتوافق بين الأطراف الثلاث والتي قد تمنع أو تنمي الفصل المدني العسكري، وبالتالي احتمالات التدخل العسكري.[2]

كما تلاحظ ستيف أن التجارب الثقافية والتاريخية المختلفة قد تؤدي إلى بروز أنواع أخرى من العلاقات المدنية العسكرية أو ترتيبات متعددة قد تختلف أو تتفق مع نموذج الفصل المرتبط بالسياق الأمريكي.

وفي هذا الإطار قامت ريبيكا بدراسة حالتي إسرائيل والهند باعتبارهما أحسن مثال لنموذجها حيث أشارت إلى أنه لا يوجد فصل واضح بين المجالين المدني والعسكري، ومع ذلك المؤسسة العسكرية لم

[1] Loc. cit.
[2] Ibid, p 33.

تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية وهو ما يمكن أن تفشل في تفسيره النظرية التقليدية في تحليل العلاقات المدنية العسكرية.[1]

وفي سياق آخر تبيّن نظرية التوافق أن البلدان النامية لا تحتاج إلى النموذج الغربي التقليدي للعلاقات المدنية العسكرية من أجل تحقيق المزيد من النضج السياسي، وترى أن أولوية المدني على العسكري لا تشرط الديمقراطية بل يكفي ما يوصف بالنضج أو اكتمال بناء الدولة، فدولة الصين مثلا أصبحت قادرة على ضبط العلاقات بين المؤسسة المدنية والعسكرية على نحو يحفظ الاستقرار على الرغم من أنها لا تعدّ دولة ديمقراطية.[2]

يمكن القول أنّ نظرية التوافق تستهدف احتواء التدخل السياسي للعسكريين، وذلك من خلال آليات تتجاوز الآليات القانونية المؤسسية ترتبط أساسا بالتوافق بين العسكريين والنخب المدنية والمجتمع ككل على الدور المناسب للمؤسسة العسكرية حسب ما ترتضيه كل الأطراف، لكن ذهب بعض الباحثين إلى انتقاد نظرية شيف كونها لم تتطرق إلى الكيفية التي تحدث بها التوافقات وإلى أي حدّ يؤدي توازن القوى دوره في هذه التوافقات، كما أن لها قدرة تفسيرية محدودة حينما يتعلّق الأمر بالنظم السياسية السلطوية، وفي هذا الصدد يشير فيصل غلام إلى أنّ الاختلال في وزن القوى المتفاوضة قد ينتج عنه حصول المؤسسة العسكرية على امتيازات داخلية كبيرة.

2- نظرية المسؤولية المشتركة (تقاسم السلطة):

في إطار التوجه للبحث عن نظرية موحدة بديلة للنظرية التقليدية تساعد على التغلغل في البناء الداخلي للعلاقات المدنية العسكرية وتحديدها في نموذج واحد يمكن استخدامه عند دراسة أي نظام سياسي ديمقراطي أو تسلطي.[3] تأتي إسهامات **دوجلاس بلاند Douglas Bland** في إطار ما سماه نظرية المسؤولية المشتركة، حيث طرح فكرة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تدار ويتم تنظيمها من خلال تقاسم مسؤولية السلطة بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية بشكل لا يسمح بوجود تداخل فالأولى تراقب العسكريين وتحاسبهم عبر اضطلاعها بمهمات مثل وضع الأهداف الوطنية وتوزيع الموارد المالية واتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يتولى القادة العسكريون صلاحية وضع المذهب العسكري والتنظيم

[1] Mustafa Ulucaker, Ali caglar, op. cit, p 45.

[2] فيصل غلام، مرجع سابق، ص 28.

[3] شادية فتحي إبراهيم،" العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 18.

العسكري الداخلي وجميع الأمور المتعلقة بالتخطيط والعمليات والتكتيكات العسكرية[1]، وفي ذات الوقت للمؤسسة العسكرية أن تراقب السلطة المدنية في سياساتها بما يكفل المصلحة القومية، وبالتالي تكون هنالك مسؤولية مشتركة من الرقابة.

ترتكز نظرية بلاند على افتراض رئيسين أولهما السيطرة المدنية تعني أن هناك مصدر وحيد الذي يوجه المؤسسة العسكرية نابع من السلطة المدنية خارج المؤسسة العسكرية ذاتها، وثانيهما السيطرة المدنية عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.[2]

يوضح بلاند أن نظرية تقاسم المسؤولية توفر القدرة على إدارة وتنظيم العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة وفقا للسياقات التاريخية والثقافية والسياسية، ويؤكد في السياق ذاته على أن فكرة المشاركة هذه تقوم على أساس قيام النظام السياسي على مجموعة من المبادئ والأعراف، والقواعد وإجراءات اتخاذ القرار، حيث يعمل الطرفان المدني والعسكري في إطارها ويتم في سياقها إدارة العلاقات المدنية العسكرية ومشاركة الصلاحيات[3]، وهذه الأمور متغيرة بتغير الدول وبتغير الزمن داخل الدولة الواحدة، ويشير بلاند إلى أن المؤسسة العسكرية لا تتدخل في السياسة إذا كان النظام بالفعل يلتزم بهذه المعايير والقواعد بينما يجعل ضعف هذه المعايير والقواعد النظام ضعيفا، وبالتالي يعزّز من إمكانية تدخلها ويضيف بلاند إلى أنه عندما تلتقي وتتوافق توقعات اللاعبين على هذه المبادئ والمعايير ومسارات وإجراءات عملية اتخاذ القرار يمكن أن نتحدث عن بروز علاقات مدنية عسكرية مستقرة والعكس صحيح.

وفقا لبلاند هناك أربعة مشاكل رئيسة مرتبطة بالعلاقات المدنية العسكرية وهي: [4]

3- الحدّ من قوة السلطة السياسية للمؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية.

4- الحفاظ على الانصياع والنظام في صفوف المؤسسة العسكرية دون أن يمثل ذلك تهديدا للمجتمع والقيم الليبرالية.

---

[1] عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية، العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

[3] Rebeca L Shiff, op. cit, p 36.

[4] شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 19،20.

5- حماية المؤسسة العسكرية من الاستقطاب السياسي وهنا يشير **أندرو إيفي** إلى أنّ الخطر الأكبر يكمن في سوء استخدام القادة المدنيين لسلطاتهم واستغلال المؤسسة العسكرية لتحقيق المنفعة أو المصلحة السياسية.[1]

6- والمشكلة الأخيرة تتمثل في معضلة العلاقة بين الخبير أو الوزير، حيث أن السلطات المدنية ينقصها المعرفة والخبرة والفهم الكافي للقضايا العسكرية مما يجعل من الصعوبة إقامة علاقات جيدة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية في النظم غير الديمقراطية

بخلاف الوضع في الديمقراطيات الليبرالية الغربية برزت المؤسسة العسكرية في الدولة ما بعد الاستعمارية الجهة الوحيدة القادرة على فرض الاستقرار السياسي وضمانه وراوحت أدوار المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول النامية ما بين التأثير المحدود والحكم المباشر على فرض أنها المؤسسة الأكثر تنظيما وانضباطا ومنسقة هيكليا[2]، لذلك غالبا ما كانت تقوم بدور تقدمي تسعى لتحديث مجتمعاتها بما يتضمن أحيانا من تغيير جذري للبنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع، كانت بعض الدراسات تنظر إيجابا إلى قدرتها على إدارة الحياة السياسية مقارنة بالمؤسسات المدينة الأخرى التي تعاني الهشاشة والضعف، وبعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار التحولات السياسية اتجاه الديمقراطية تغيرت النظرة التقليدية إلى الجيش وطرق انخراطه في أدوار متنوعة داخل مجتمعه، بل وتغيرت كل العلاقة مع النظام السياسي ولم يعد الحديث عن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية محصورا في التدخل العسكري في الحكم كما كان سائدا في خبرات سابقة بل عن دور المؤسسة العسكرية في إطار عملية تحول سياسي أو انتقال سياسي، وسوف نوضح في هذا المطلب بشكل عام مجموعة الدوافع الجوهرية التي أدت إلى توطن الظاهرة العسكرية في الدول النامية غير الديمقراطية، وكذا نماذج وأشكال هذا التدخل الذي يتجاوز شكل الانقلاب إلى ممارسة الضغط والتوجيه السياسي ثم إلى القيام بوظيفةالحكم في الصراع بين القوى السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي.

[1] David pion-Berlin and others, **Research handbook civil military relation**, op.cit, p 186.

[2] باكينام الشرقاوي، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، في آية نصار وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 496.

أولا: دوافع التدخل العسكري في الحكم أو عوامل تدخل العسكريين في الحياة السياسية:

إذا نظرنا إلى السيطرة المدنية الديمقراطية كونها المحدّد الأساسي للعلاقات المدنية العسكرية داخل نظم الحكم الديمقراطية، فإن التدخل العسكري يشكل الطرف الآخر للعلاقات المدنية العسكرية، وفي هذا السياق ظهر جدال بين دارسي العلاقات المدنية العسكرية حول مسألة متى وتحت أي ظروف تميل المؤسسة العسكرية للتدخل في صنع القرار السياسي.[1]

واستنادا إلى الخبرات العملية لكثير من الدول النامية غير الديمقراطية نجد تنوع أسباب ودوافع استيلاء العسكريين على السلطة خصوصا من خلال آلية الانقلابات، وقد برز اتجاهين رئيسيين حدّد مجموعة من العوامل تساهمان في التأثير على المؤسسة العسكرية ودفعها للتدخل في الحياة السياسية.

يركّز الاتجاه الأول على الأسباب المتعلقة بالهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية ذاتها وتشمل الخلفية والأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومستوى التماسك الاجتماعي الداخلي والعقيدة السياسية للعسكريين.[2] ويفسّر صامويل فاينر تدخل العسكريين في السياسة وسعيهم للسلطة من خلال التركيز في البعدين المهني والاحترافي للمؤسسة العسكرية والمصالح المشتركة التي تربط بين أعضائها، حيث تجعلهم يتصرفون كما لو كانوا نقابة ويسعون لحماية مصالحهم سواء تلك المتعلقة بتنمية كفاءة مؤسستهم من حيث التسليح والانفاق العسكري والحفاظ على استقلاليتها من أي رقابة مدنية أو سياسية وكذا امتيازاتهم الخاصة.[3]

ذهب **إريك نوردلنجر Eric Nordlinger**إلى أبعد من فاينر في تسليط الضوء على المتغيرات السببية للتدخل العسكري معتبرًا أن حماية وتعزيز مصالح المؤسسة العسكرية أي ضمان الميزانيات واستقلالية المؤسسة في إدارة شؤونها واستمراريتها في مواجهة المؤسسات المتنافسة هي العامل الأول للتدخل[4]، إضافة إلى وجود متغيرات أخرى كالبنية الهرمية ومستوى الاحتراف والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للضباط – الطبقة، المنطقة، العرف– ومتغيرات خارجية محيطة لعلّ أبرزها تصرفات وأداء الحكومة وشرعيتها ومستوى الصراعات الطائفية ومستوى الحداثة والتمدن في المجتمع ومعدل النمو الاقتصادي.[5]

---

[1] Bard Kartveit, Maria gbrielsen jumbert, op. cit, p 5.

[2] Gerassimos Karablias, "civil military relations: acomparative analysis of the role of the military in the political transformations of post war turkey and greece 1980-1995", **final Report submitted to morth Atlantic treaty organization (Nato)**, June 1998, p 16.

[3] خليل العناني،"تحولات العقيدة الأيديولوجية للجيوش العربية قراءة في الأدبية والأطر النظرية العربية الحالة المصرية"، في محمد جمال باروت وآخرون، **الجيش والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[4] Bard Kartveit, Maria gabrielsen jumbert, op. cit, p 5.

[5] ويليام سي تايلور، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، تحليل للأحداث في مصر وتونس وليبيا وسوريا**، ترجمة: أسامة عباس، عمر بسيوني، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع)، ص 105.

ولاحظ نورد لينجر أنّ دفاع المؤسسة العسكرية عن مصالحها كثيرا ما تكون أبرز أهداف الانقلابيين أما عاموس بيرلمتر يؤكد أنّ التدخلات العسكرية في السلطة لا تعكس تطلّعات حداثية بقدر ما تعكس مصالح قطاعية للمؤسسة العسكرية أو لفصائل منها.

عارض بعض الباحثين هذا الاتجاه الذي يؤكد فقط على العوامل العسكرية ويغفل أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، وهناك أيضا متغيرات البيئة الدولية والإقليمية خاصة أن واقع الدول النامية تؤكد على أهمية هذه المتغيرات، فوفقا لأنصار الاتجاه الثاني وعلى رأسهم هنتغتون العوامل الأكثر أهمية للتدخل العسكري في الحكم هي بالأساس عوامل سياسية تعكس البنية السياسية والمؤسسية للمجتمع وليس الخصائص الاجتماعية أو التنظيمية للمؤسسة العسكرية.[1]

ويرجع ذلك إلى أنّ التدخل العسكري هو أحد الجوانب المحددة لظاهرة أكثر اتساعا في المجتمعات النامية، حيث تفتقر إلى التماسك والتكيّف والاستقلالية والتعقيد، وتلك شروط إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي لدى هنتغتون، ففي مثل هذه المجتمعات يتم تسييس أنماط مختلفة وعديدة للقوى والمؤسسات الاجتماعية، وهذا يعني تصبح نشيطة في السياسة العامة وفي القضايا التي تؤثر ليس فقط على مصلحتها المؤسسية ولكن على المجتمع ككل.وعلى هذا فإنّ العسكريون في مثل هذه الدول لا يركز ميدان اهتمامهم حول زيادة الرواتب وقوة المؤسسة فقط، وإنما ينصبّ اهتمامهم أيضا على توزيع السلطة والمكانة في النظام السياسي.

من جهة أخرى أكّد بعض الباحثين أمثال **بوتنام** على وجود علاقة سببية بين التخلف الاقتصادي والاجتماعي لدولة والميل إلى التدخل العسكري، حيث يرى أنه عندما تفشل المؤسسات المدينة في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن المؤسسة العسكرية تغتنم الفرصة للتدخل وتولي زمام القيادة، فأغلبية الانقلابات تقع في دول ذات مستوى تنموي متدني، وتم تعزيز هذا الطرح من قبل **أغارا agara** الذي افترض أن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل التحضر والتعليم والتصنيع تقلل من احتمالية التدخل العسكري في الحكم.[2] أما جاكمان وجونسون ذهبا إلى القول بأنّ الدول التي حافظت على درجة معقولة من التعددية السياسية وحققت مستوى نسبي من التنمية الاقتصادية كانت أقلّ عرضة للانقلابات العسكرية من

[1] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص ص 193-194.

[2] Wogu ikedinachi, Bietan Jide, op. cit, p 51.

غيرها من الدول التي عانت من غياب التعددية السياسية[1]، وعجز القوى السياسية المدنية عن تعزيز شرعيتها السياسية في معظم الأحيان بسبب الفجوة بين تطلّعات الشعوب وأداء الطبقة السياسية.

ففي حالات أخرى تبدو فرص التدخل العسكري أكبر بسبب ضعف المؤسسات السياسية المدنية غير الفعالة خاصة في إفريقيا وآسيا، وبالتالي تصبح غير قادرة على السيطرة على المؤسسة العسكرية، فعندما تنهار الثقة في الحكومات المدنية يصبح بمقدور العسكريين على حدّ تعبير جانويتز أن يتدخلوا في السياسية التي أهدرها المدنيون الفاشلون.[2]

ويبرز النمط الانقلابي أيضا في المجتمعات ذات التركيب الاجتماعي المعقد والمنقسمة عرقيا أو اثنيا أو مذهبيا، وفي هذه الحالة بدلا من أن تصبح المؤسسة العسكرية أداة لصهر هذه الاختلافات وتحقيق التكامل كما أشار إلى ذلك جانويتز* تكون أداة لمزيد من الانقسام والتفتت ما يدفع باستمرار إلى وقوع انقلابات مضادة، وذلك جزء من الصراع الهوياتي بين هذه الفئات كما هو الحال في البلدان الإفريقية.

كما يتدخل العسكريون في السلطة نتيجة لوجود تهديدات مختلفة سواء كانت خارجية مثل الاعتداءات الأجنبية أو تهديد الأمن القومي أم داخلية كالإرهاب والجماعات المسلحة، مما يؤدي إلى زيادة فرص التدخل خصوصا في ظلّ ضعف النخب المدينة الحاكمة وعدم قدرتها على مواجهة هذه التهديدات.[3]

كما تلعب الدوافع النابعة من تأثيرات البيئة السياسية الخارجية أثر على وقوع الانقلابات، وذلك من خلال تخطيط أو دعم من جانب دولة أجنبية لتحقيق أهدافها، وخير مثال على ذلك الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول القارة الإفريقية تعكس دور القوى الغربية في تهيئة الأسباب والدوافع التي تشجع المؤسسات العسكرية في الإطاحة بالحكومات غير المرغوب فيها وبالشكل الذي يخدم مصالح هذه القوى.[4]

---

[1] حمدي عبد الرحمان، "الجيوش والسياسة في إفريقيا طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي" في حمدي عبد الرحمان، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية**، مرجع سابق، ص 62.

[2] محمد حسن عبد المجيد، **دور العسكريين في النظام السياسي السوداني**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1984، ص 44.

* يرى أن المؤسسة العسكرية تقوم من خلال التدريب والتعليم والتثقيف بوظيفة عامة في عملية التنمية الاجتماعية، حيث تعدّ بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها جميع رغبات أفراد الشعب وكذلك الولاءات العرقية والدينية لتشكل في النهاية الولاء الأعلى للوطن.

[3] خليل العناني، مرجع سابق، ص 95.

[4] أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص 59.

كما أنّه لا يمكن إغفال أثر العدوى في تحليل البيئة الخارجية للتدخل العسكري على وجه الخصوص في البلدان الإفريقية وتعني ظاهرة العدوى في هذا الإطار أن نجاح الانقلاب العسكري في إحدى الدول يشكل حافزا لوقوع سلسلة من الانقلابات وبصفة خاصة في الدول المجاورة.[1]

مما تقدم نستخلص نتيجة مفادها أن العوامل المؤثرة في تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة في النظم غير الديمقراطية سواء من ناحية البنية الداخلية أو الخارجية أو الخاصة بالهيكل أو البناء الاجتماعي التنظيمي للمؤسسة العسكرية لا يحكمها متغيّر واحد، إذ أنها تساند وترتكز كل منها على الأخرى من أجل التعبير عن ذاتها وتحديد نوع التدخل وتوقيته ومدى استمراريته ونجاحه.

ثانيا: أنماط التدخل العسكري:

تنوّعت أدبيات دراسة العلاقات المدنية العسكرية التي تركز على فهم وتحليل العلاقة بين سلطات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق اختلفت اتجاهات تصنيف العلاقات المدنية العسكرية في محاولة لتحديد طبيعة النظام السياسي، ومدى درجة تأثير وتدخل المؤسسة العسكرية وبهذا الخصوص لا يظهر وجود العسكريين داخل الحياة السياسية عبر نموذج وحيد وإنما يتخذ أشكالا مختلفة، قد يكون هذا التدخل بشكل مباشر وبصورة علنية وقد يتخذ أشكالا غير مباشرة، كما أنّ تأثير هذا التدخل العسكري على الحياة السياسية والنظام السياسي أيضا له أشكال مختلفة حسب طبيعة النظام الحاكم.

ميّز فاينر بين أربعة مستويات للتدخل السياسي للعسكريين[2]، فالنموذج الأول يمارس فيه العسكريون مثل أيّ جماعة ضغط نفوذهم وتأثيرهم الدستوري والشرعي على الحكومة المدينة للوصول إلى أهداف مثل زيادة الميزانية العسكرية. أما النموذج الثاني فإنه يرتبط عندما يستخدم العسكر التهديد أو الابتزاز لتحقيق الأهداف ذاتها، ويشير النموذج الثالث إلى قيام العسكريين باستبدال النظام المدني بآخر بسبب فشله في أداء التزاماته تجاه المؤسسة العسكرية، أما النموذج الرابع فيتمثل في الحكم العسكري المباشر حيث يتم إزاحة الحكم المدني وتولّي الحكم بأنفسهم، وفي هذا الصدد يميز فاينر بين أربعة أنواع من نظم الحكم وفقا للدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في النظام السياسيعلى النحو التالي.[3]

– حكم عسكري مباشر: ينشأ جراء استيلاء العسكريين على السلطة والهيمنة على صنع القرار الحكومي.

---

[1] محمد حسن عبد المجيد، مرجع سابق، ص 54.

[2] Gerassiomos Karabelias, op.cit, p 10.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**، مرجع سابق، ص ص 67–68.

– حكم عسكري غير مباشر: يضمّ هذا النوع حكومة مدنية لكنها قد أتت إلى السلطة بفعل القوة العسكرية التي تقف وراءها، بمعنى إنشاء مؤسسات مدينة منبثقة عنها وتابعة لها.

– حكم عسكري غير مباشرة محدودة: تضم نظم مدنية بها قوات مسلحة قوية تمارس نفوذها المشروع والدستوري على الحكومة المدنية كونها جماعة مصلحة شأنها في ذلك شأن الجماعات الأخرى في المجتمع بهدف تأمين أهداف محدودة، ويطلق فاينر على هذه النظم ذات الحكومات المدنية بالنظر إلى الضغوط العسكرية المؤثرة اسم **Intermittenthy indirect military regimes**

– أنظمة عسكرية مزدوجة **dual military regimes:** تعتمد هذه الأنظمة على الشراكة والتحالف بين المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية أي نظم ثنائية تشمل حكومة مدنية تتلقى دعمها الكامل من العسكريين بحيث تصبح القوات المسلحة مصدرا هاما للتأييد السياسي إذ يعتمد عليها النظام في بقائه واستمراره.

وفي ضوء الانقلابات العسكرية التي حصلت في عدد كبير من الدول النامية، صنف إيريك نورد لينجر العسكريين تبعا لمعيار مدى السلطة الحكومية التي يمارسونها ومدى طموح أهدافهم إلى ثلاث نماذج للتدخل العسكري هي[1] الوسطاء والأوصياء والحكام، ففي الأوليميل العسكريون إلى ممارسة سلطة الفيتو على القرارات الحكومية من دون حيازة السلطة، والثاني يتولّى العسكر السلطة السياسية لكن لفترة محدودة للحفاظ على الوضع القائم ثم تعاد إلى المدنيين، أما الثالث فيسيطر الضباط العسكر على الحكم مباشرة ويهدف إلى إحداث تحول اجتماعي واقتصادي جذري في المجتمع.

أسّس هنتغتون تصنيفه العلاقات المدنية العسكرية بناءا على الأهداف السياسية لممارسة العسكريين، في الصنف الأول يتحدث عن الحالات التي شبه الانقلابات الإصلاحية، أما الصنف الثلاث الحالات التي تشبه الانقلابات الثورية[2]، أما كلودويلش ميز بين ثلاث أنماط للعلاقات المدنية العسكرية وذلك على النحو الآتي:[3]

–**علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية:** يقوم هذا النمط على السيطرة المدنية للقيادات المنتخبة ديمقراطيا على المؤسسة العسكرية واحتراف هذه الأخيرة وابتعادها عن التدخل في الحياة السياسية، وينبغي أن نشير في هذا الإطار إلى أن العلاقات المدنية العسكرية تختلف هنا باختلاف درجة ترسيخ الديمقراطية داخل الدولة، ففي حالة الدول التي في طور التحول الديمقراطي فإن جوهر هذا النمط يكون في إبعاد العسكريين عن

[1] Gerassiomos Karabelias, op. cit, p p 12-13.

[2] ibid, p 11.

[3] فيصل غلام، مرجع سابق، ص 21.

التدخل في المجال السياسي، أما الأنظمة الديمقراطية الراسخة فإن الأمر يتجاوز ذلك إلى السيطرة الأمينة والدفاعية وتوجيه القوات المسلحة.

-**علاقات مدينة عسكرية متداخلة:** يتسم هذا النمط بوجود مؤسسة عسكرية قوية لها أهدافها ونفوذها وتأثيرها السياسي لكنها في نفس الوقت مسيسة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الحاكم.

-**علاقات مدنية عسكرية بريتورية:** هذا النمط مرادف للتدخل العسكري المباشر في عملية التغيير السياسي اعتمادا على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها ويشكل ما يعرف بالحكم العسكري والذي يسيطر فيه العسكريون على السلطة السياسية بسبب افتقاد النظام إلى المؤسسات المدنية الشرعية وعدم فعاليتها، وقد شاع هذا النمط في كثير من دول العالم الثالث بعد نيلها الاستقلال.

اتخذ جانوينز خطوة مهمة من خلال التمييز بين العلاقات المدينة العسكرية في الدول الغربية من تلك الموجودة في دول الأطراف، وعموما يصنفها من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية التسلطية أو الديمقراطية أين تكون مشاركة العسكر أكثر أو أقل وضوحا وهي كالتالي: [1]

- **نظم تنافسية ديمقراطية:** ويقوم فيها نموذج العلاقات المدنية العسكرية على أساس السيطرة المدنية كضمان للحد من دور العسكريين وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين.
- **نظم سلطوية شخصية:** حيث يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدي إلى إضعاف فعاليتهم.
- **نظم حزب واحد جماهيري سلطوي:** في ظلّ هذا النظام تستبعد المؤسسة العسكرية إلى حد بعيد من السياسات الداخلية وتقع تحت السيطرة المدنية ولا يعدو دورها سوى أنها تمثل رمز السيادة الدولة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للحزب وتضعف تطلعاتها للأدوار غير العسكرية.
- **نظم التحالف المدنية العسكرية:** يقوم هذا النوع على تولي المدنيين الحكم بناء على الدور الفعال للعسكريين في مساندة ودعم المؤسسات المدنية القائمة.
- **نظم أوليغارشية عسكرية:** هذا النمط بوجود حكم عسكري تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية كجماعة سياسية حاكمة.

[1] أحمد إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص ص 349-351.

وعموما بعد عرض أهم تصنيفات الباحثين لأنماط النظم السياسية المختلفة تبعا لدرجة التدخل العسكري في الحياة السياسية يمكن القول أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في النظم غير الديمقراطية تقوم على نموذجين رئيسيين يمكننا تفصيلها على النحو التالي:

-نموذج جيش السلطة الحاكمة-الحراس:

يكون الجيش في هذه الحالة جيشا للسلطة لا جيشا للدولة، كما أن صورة المؤسسة العسكرية ضمن هذا النموذج تبدو كأنها مؤسسة خاصة تملكها النخبة الحاكمة وليس ملكية للدولة وككل قطاع خاص تنفق هذه النخبة على المؤسسة تجهيزا وإدارة وتستثمر في قوتها لمصلحة تثبيت سلطتها.أضف إلى ذلك تبدو صورة الجيش على شكل فريق سياسي في المجتمع لمواجهة فرق سياسية أخرى، لأنّ انتقاله من جيش للدولة إلى جيش للسلطة يدخله في صدام مع المجتمع المدني الذي يراه في غير موقعه المحدد دستوريا ليتحول من جيش للشعب إلى جيش النخبة الحاكمة ومن جيش نخبة إلى جيش جماعة أو فرد معين ويتدرج الولاء من الدولة إلى السلطة ثم إلى الجماعة ثم إلى الفرد.

-نموذج سلطة الجيش-الحكام: هو نظام الحكم البريتوري الذي يكون للمؤسسة العسكرية فيه الدور القيادي في الحكم والذي يأتي غالبا نتيجة الانقلاب العسكري، ويتم هذا النموذج بمجموعة من الخصائص بغض النظم عن شكل النظام العسكري الحاكم لعلّ أهمها ما يلي:

✓ يتحول العسكريون إلى نخبة سياسية حاكمة وتدير السلطة بطريقتين، كما أشار إلى ذلك عالموس بيرلميتر إما بطريقة الإدارة المباشرة للسلطة من خلال حكم عسكري بالزي المدني، وإما من وراء الستار بوضع شخصيات صورية أو شكلية في الواجهة وإمساك العسكر بسلطة اتخاذ القرار والتأثير في السياسة بشكل خفي وغير مباشر.[1]

✓ السلطة أداة في يد المؤسسة العسكرية التي تستعملها للحفاظ على بقاء الحكم العسكري، والذي يقتضي وضع بعض الواجهات والسياسات التجميلية مثل: إقرار دستور وإجراء انتخابات برلمانية والسماح لأحزاب المعارضة المساندة ومنع قوى المعارضة المدنية والديمقراطية من ممارسة نشاطها بدعوى تهديد أمن الدولة.

✓ سلطة عسكرتارية تدوس الحريات وحقوق الإنسان وتعطل العمل بأحكام القانون وتعلن حالة الطوارئ وعدم الفصل بين السلطات، وتدخل الحياة السياسية في حلقة من الاضطراب والتدحرج نحو توظيف العنف.[2]

---

[1] Bard Kartveit, Maria gabrielsen, op. cit, p 5.

[2] عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 21-24.

ثالثا: المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي:

انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث خصوصا في الدول حديثة الاستقلال منذ أواسط 60 وحتى 80 القرن الماضي ونشأت ظاهرة النظم العسكرية وتجاوز المؤسسة العسكرية لوظيفتها العسكرية إلى القيام بأدوار سياسة وأمنية، وقد انتشرت في أمريكا اللاتينية ظاهرة حكم المؤسسات العسكرية أو المجالس العسكرية، أما في بعض الدول العربية والآسيوية والإفريقية فقد كان الشكل الأكثر شيوعًا هو سيطرة فرد عسكري واحد أو مجموعة من العسكريين على المشهد السياسي والانفراد بالسلطة.[1]

وبعد ظهور الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في منتصف سبعينات القرن الماضي في جنوب أوروبا تمّ تحولها لتيار عالمي سائد، فمنذ مطلع تسعينات القرن العشرين كانت ظاهرة التدخل العسكري قد أخذت في التراجع كممارسة على أرض الواقع وكموضوع مهم لباحثي علم السياسة وقد ساد ما سمي بدراسات علم الانتقال، والتي ترى أن مختلف الظواهر السياسية يمكن تحليلها فقط من خلال موقعها من عملية التحول الديمقراطي ذات الطبيعة الحتمية التقدمية.[2] لينصبّ اهتمام الاتجاه السائد للدراسات السياسية في هذه الفترة حصرا على تحجيم تدخل المؤسسة العسكرية في الممارسات السياسية باعتباره تهديدا مباشرا للتحول الديمقراطي.

وتزامنت هذه الموجة مع نهاية الحرب الباردة وساعدت العوامل المحلية وعبر الوطنية في إعطاء الأولوية لإرساء الديمقراطية، وشجعت على إتباع إصلاحات للعلاقات المدنية العسكرية، وخلال تلك الفترة كان محور اهتمام مختلف الدراسات على دور المؤسسة العسكرية في التحول من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطي وتحديات إصلاح العلاقات المدنية العسكرية في ديمقراطيات ما بعد الاستبداد.

يرى اغويرو أنّ مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية يتضمن مهمتين مختلفتين هما استبعاد العسكريين من الشؤون السياسية وترسيخ صلاحيات الحكم المدنيين في وضع السياسات العسكرية والدفاعية.[3] وتوضح خبرات الدول المختلفة تنوع طرق انتقال السلطة من العسكريين إلى الحكم المدني الديمقراطي باختلاف الظروف والأوضاع التي هيّأت لهذا الخروج، فهناك نظم انقسمت فيها المؤسسة العسكرية حول مسألة الديمقراطية والحكم المدني بين فريق يريد الإبقاء على الحكم العسكري وآخر يودّ إعادة السلطة إلى المدنيين

[1] عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والسياسة والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **سياسات عربية**، العدد 24، يناير 2027، ص 11.

[2] أحمد أمل، "التحولات السياسية ودور المؤسسة العسكرية في إفريقيا المدارية، اتجاهات حديثة"، **كراسات استراتيجية**، ع30، م 28، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ماي 2019، ص 07.

[3] نارسيس سيرا، مرجع سابق، ص 51.

مع ضمان مصالح وامتيازات المؤسسة العسكرية، كما حدث في البرازيل ، اليونان والأرجنتين، وهناك نظم أخرى لم يخرج منها العسكريون من السلطة إلا في أعقاب نضال سياسي أو احتجاجات جماهيرية غير عنيفة كما حدث في كوريا الجنوبية وتشيلي واندونيسيا وغيرها.[1]

لقد كانت إعادة صياغة العلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية مهمة رئيسية وصعبة وملحة بالنسبة الديمقراطيات الناشئة ففي النظم التي كانت المؤسسة العسكرية مستولية على السلطة أو كانت تمارس نفوذا كبيرا فيها واجهت تحدي مزدوج مفاده كيفية إخراج العسكريون من السلطة وتسليمها إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة مع ضمان خضوعها لسلطة المؤسسات السياسية المدنية وكيفية إنشاء والحفاظ على مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي للوفاء بوظائفها.[2]

من ناحية أخرى يرى صاموئيل هنتغتون أن هناك أربعة مشاكل تطرحها العلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في الديمقراطيات الجديدة وهي[3]: تَدّخل العسكريين في المجال السياسي، الامتيازات العسكرية التي تحصلوا عليها في النظام السابق، تحديد دور المؤسسة العسكرية ومهامها، تطور وانتشار التقنيات الدفاعية الحديثة فضلا عن تقليص مخاطر نشوب الحروب الشاملة التي كانت تستدعي التعبئة العامة والذي تؤثر على العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع في الديمقراطيات الناشئة.

أشارت تجارب دول عدة أن العسكر لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يدفعون إلى ذلك دفعا وأنّ هذا المسار غالبا ما يأخذ أربعة أشكال هي: [4]

1- إدراك العسكريين لصعوبة بقائهم في السلطة، حيث تقوم المؤسسة العسكرية بترتيب مسار الخروج كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية بعد أن السياق الاجتماعي والسياسي غير مواتي للحكم العسكري علاوة على وجود أزمات اقتصادية حادة، حيث ظهر جناح إصلاحي داخل المؤسسة العسكرية مؤيد لخروجها من السلطة.

2- عقد اتفاق وطني للانتقال كما حدث في إسبانيا وتكون غالبا جزءا من عملية إصلاح يشارك فيها إصلاحيون من داخل المؤسسة العسكرية ومدنيون من خارجها للاتفاق على مسار سياسي وقيادتهم عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والسياسة والانتقال الديمقراطي، كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، مرجع سابق، ص 11.

[2] Aruel Croissant, "military in autocratization and democratization", in David pion-Berlin and others, **Research handbook on civil military relations,** op.cit, p350.

[3] Samuel p, Huntington, "Rédéfinir les rapports entre civil et militaires, op.cit, p 46.

[4] عبد الفتاح ماضي، الجيوش والسياسة والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيوش من السلطة؟، مرجع سابق، ص ص12-22.

3- النجاح أو الفشل في الاقتصاد فكما أن الفشل الاقتصادي قد يؤدي إلى تصاعد الغضب الشعبي مما يزيد من الضغط على المؤسسة العسكرية للخروج من السلطة وحدوث التغيير السياسي، فإنّ النجاح الاقتصادي أيضا قد يساهم في إزالة مبررات بقاء الحكومات العسكرية نتيجة ظهور طبقة وسطى واسعة، ومن ثم ميلاد قوى التغيير وتعزيز الطلب على المشاركة السياسية ومحاسبة الحكومات، كما حدث في كوريا الجنوبية.

4- وقف الدعم الخارجي أو تحييده حيث أن مساندة العامل الإقليمي والدولي للتحول السياسي الديمقراطي أو عدم ممانعته مع أنه كان مؤيد للنظام العسكري القديم، وذلك في ضوء وجود بديل ديمقراطي قادر على الحكم يعدّ عاملا حاسما في معظم حالات الانتقال الناجحة كما حدث مع دول أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا.

دارت نقاشات واسعة حول ما إذا كانت المؤسسة العسكرية ستمثل قوة إيجابية للتغيير وتحت أي ظروف تتدخل في الشؤون السياسية،يشير هارولد ترينكيناس إلى أنّ عمليات الانتقال في إطار الموجة الثالثة للديمقراطية أنتجت ما يسمى بالأنظمة الهجينة وهي نتاج التحولات التي قادها المدنيون والأنظمة الاستبدادية التي تقودها المؤسسة العسكرية، والتي تعني الاحتفاظ بملامح من الفترة الاستبدادية ومحدودية المساءلة الديمقراطية بوجود عوائق التي تحول دون المنافسة الانتخابية الكاملة، وفي إطار هذه الأنظمة المؤسسة العسكرية لا تتدخل بشكل مباشر لتحلّ محل القيادة المدنية المنتخبة، لكنها تعمل على فرض قيود على الديمقراطية والحدّ من سلطة المسؤولين المنتخبين، وذلك لضمان الحفاظ على الاستقلالية البيروقراطية، وإفلات المؤسسة وأفرادها من العقاب على إثر الانتهاكات التي ارتكبوها خلال النظام الاستبدادي.[1]

أثبتت التحولات السياسية التي أحدثتها الثورات التي قادها المجتمع في بلدان الشرق الأوسط مطلع سنة 2010 مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا والبحرين أن موقف المؤسسة العسكرية كان هو المتغير الحاسم في تحديد مستقبل الديمقراطية، وتوالت الإسهامات الأكاديمية المنتمية للجيل الرابع والتي أعادت النظر في قضية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والديمقراطية، حيث تشير الكثير منها إلى أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية في الفترة الأخيرة جاء داعما للديمقراطية أو غير متعارض معها على أقل تقدير[2]، فهو يعدّ الوسيلة الأكثر فاعلية للتخلص من النظم المسيطرة على السلطة لفترات طويلة بدون أي أفق للتغيير.

[1]Harold Trinkunas,"Regime hybridization and civil–military relations" in David Pion Berlin and others**, Research handbook on civil military relations,** op. cit, p 391.

[2] أحمد أمل، مرجع سابق، ص ص 7،8.

وفي هذا الصدد يفترض **أوزان فارول** أنه بالرغم من أن الانقلابات العسكرية تحمل سمات معادية للديمقراطية بما تتضمنه من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا أنّ بعض الحالات نجدها تلعب دورا إيجابيا وحاسما في انهيار النظام الاستبدادي الذي لا تتوافر فيه أي أفق للتغيير، وذلك حين تستجيب المؤسسة العسكرية للمعارضة الشعبية للأنظمة السلطوية أو الشمولية عبر إقصاء هذه الأنظمة كما حدث في تونس ومصر وأخذ زمام المبادرة في الفترة الانتقالية، حيث لها السلطة على تسيير ترتيبات إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون فترة وجيزة من الوقت[1]،ونقل السلطة لحاكم منتخب ديمقراطيا.

وفي اتجاه أخر ترى نانسي بيرمو أن هناك اتجاه عالميا يشير إلى أن النمط الجديد من التدخل لم يعد التهديد الأكبر للديمقراطية ولم يعد موجها للحكومات المنتخبة الديمقراطية بل لأشكال أخرى في الحكم غير الديمقراطي وتشير إلى أن معظم التدخلات العسكرية الجديدة تتعهد بإجراء بإصلاحات ديمقراطية تكون ركيزتها عقد انتخابات حرة ونزيهة لتسليم السلطة لهيئة منتخبة وهو ما يتم المماطلة فيه في النسبة الغالبة من الحالات التي رصدتها بيرمو خلال الفترة 1990–2012 وفي نسبة أقل من حالات التدخل العسكري نظمت انتخابات نزيهة بينما شهد عدد محدود من الحالات تعزيز الممارسات الديمقراطية بشكل عام.[2]

وتوصّلت دراسة جوناتان باول التي طبقها على حالات من دول القارة الإفريقية خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى غاية 2012 إلى نتيجة مفادها أنّ التدخلات العسكرية تلعب دور الصدمة الديمقراطية للأنظمة غير المنفتحة، بحيث تشهد غالبية النظم السلطوية تحسّنًا كبيرا في مجال التحول الديمقراطي، بما في ذلك وجود فرصة لإطلاق عملية حقيقية وشاملة تسفر عن ديمقراطية راسخة في نهاية المطاف.[3]

بناء على ما تقدم يمكن القول على صعيد التقدم الديمقراطي التي تشهده دول العالم المختلفة لعبت المؤسسة العسكرية الدور الإيجابي في إطار ما عرف بالانقلاب الديمقراطي على مستوى تغيير أشكال الحكم المدني السلطوي أو الشمولي بفرض التحول الديمقراطي، بينما ظلت ممارسات النظم الجديدة موضعا للتفاوت الكبير من حالة لأخرى.

---

[1]Ozan Ovarol, "the democratic coup d'état", **harvad international law journal**, vol 53, N02, summer 2012, p p 294,295.

[2]Nancy Bermeo, "on democratic Backsliding", **journel of democracy** Boltimore : johns Hopkins university press, vol 27, No1, January 2016, p p 6-9.

[3] Jonathan Mpowel, "an assessment of the democratic coup theory: democratic trajectories in Africa, 1952-2012, **African security Review**, vol, 23, N° 3, september 2014, p p 223,224.

خلال 50 و60 القرن الماضي كان لبعض الباحثين نظرة إيجابية لدور المؤسسة العسكرية في سياسات دول الشرق الأوسط، حيث يرى **مانفريد هالبيرينManfred Halpen** أنّ العسكريين المحترفين يمثلون وكلاء التحديث في دول الشرق الأوسط المستقلة حديثا على اعتبار أن الضباط يشكلون مكونا رئيسيا من الطبقة الوسطى الجديدة والتي يمكن أن تكون بمثابة طليعة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.[1]

يتوقف انسحاب العسكريين من الحياة السياسية والعودة إلى ثكناتهم على مجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة والتي تتبع من دوافع ذاتية خاصة بالمؤسسة العسكرية وتقديراتها لمصالحها ومكتسباتها الخاصة في ضوء علاقات التحالف والصراع مع النخبة السياسية وموقعها في بنية النظام السياسي أو المجتمع بصفة عامة، وقد أشار **كلود ولش Claude Welch** أن الانسحاب العسكري من السياسة أمر حاسم لآفاق دمقرطة دائمة ويتحدّد وقف أربعة عوامل هي: [2]

7- الانسحاب الاختياري الذي يرجع إلى الانقسام داخل صفوف العسكريين أو الضغوط المدنية.

8- اختفاء الأوضاع التي أدت إلى التدخل.

9- الانسحاب التدريجي يؤدي إلى تحول في النظام السياسي صوب الصياغة المدنية لنظام الحكم.

10- الإطاحة بالنظام العسكري المسيطر من خلال انقلاب مضاد وتسليم السلطة للمدنيين.

[1] Bard Kartviet, Maria gabrielsen jumbert, op. cit, p p 4,5.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**، مرجع سابق، ص 144.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل نستخلص أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأولى المعنية بالحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها ضدّ أي عدوان خارجي يستهدف وجودها وهويتها، إذ تعد نسق فرعي مهيمن لما فيه من الخصائص والمزايا التي لا تتوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى، إذ تمتلك التنظيم والقوة المادية ووسائل وأدوات استخدامها في المجتمع، والأكثر من ذلك فهي من التنظيمات الرسمية الهامة داخل الدولة تضم بداخلها سلسلة أدوار وظيفية وتترابط فيما بينها، وبالتالي فهي الحجر الأساسي في جميع الدول باختلاف أنظمتها السياسية واتجاهاتها الأيديولوجية نظرا لدورها الأساسي في تحقيق أهم أهداف الدولة وهو الحفاظ على الأمن والبقاء، وهي بذلك تغطي باختصاصاتها وتكامل الأدوار الوظيفية المختلفة المنوطة بها إقليم الدولة ككل والذي يضفي عليها التماسك إلى درجة عالية فغذت بناء اجتماعيا مميزا عن باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

يتضح مما تقدم أن نماذج الانفصال والتوافق لدراسة العلاقات المدنية العسكرية وطبيعة وشكل التفاعلات بين الطرفين اهتمت بمحددين رئيسيين أولهما: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ودعمها كأساس للعلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية، وثانيها: التدخل العسكري في الحياة السياسية أو التداخل المدني العسكري والذي يرجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية تتعلق بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والخصائص الذاتية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، هذا فضلا عن العوامل الخارجية التي تدعم هذا التدخل، وهو ما اعتبرته الدراسات الغربية تهديدا يعثر مسار التحول السياسي نحو الديمقراطية داخل الدولة خاصة في الدول النامية الشمولية أو التسلطية لأنّ عملية التأسيس لنظام ديمقراطي لا تضمن منع تدخل العسكر في الشأن السياسي أو العملية السياسية سواء عبر انقلابات عسكرية أو التأثير في اتخاذ القرارات السياسية أو الحصول على امتيازات تتعدى دوره في النظم الديمقراطية، مما يؤدي إلى انتكاس الكثير من تجارب التحول السياسي الديمقراطي أين تبرز قوة واستقلالية المؤسسة العسكرية كقوة موازية للمؤسسات المدنية وتسعى باستمرار إلى فرض هويتها ومصالحها والتملص من الرقابة.

الفصل الثاني

نشأة وتطور دور المؤسسة العسكرية في مصر قبل 25 يناير 2011: المحددات والمؤشرات

تمهيد:

إذا كان هناك من مثال حول ارتباط المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية، فإنّ الحالة المصرية تكاد تكون الأكثر بروزًا في هذا الشأن، فالنظام المصري القائم على ديكتاتورية عسكرية منذ حركة الضباط في يوليو 1952 تحتل فيه المؤسسة العسكرية قلب الدولة ومركز السلطة ومصدر شرعيتها فضلا عن هيمنتها على المجالين السياسي والاقتصادي على مدار أكثر من ستين عاما لأسباب تاريخية متعلقة بالأوضاع التي نشأت فيها الجمهورية المصرية واستطاعت المؤسسة العسكرية المصرية مع تعاقب الرؤساء ذوي الخلفية العسكرية على السلطة بداية من جمال عبد الناصر ومرورا بأنور السادات ووصولا إلى حسني مبارك من الحفاظ على هيمنتها على المجتمع والدولة فضلا عن احتكارها السلطة وقدرتها الكبيرة على انتهاز الفرص والتأقلم وتبديل تحالفاتها.

اتساقا مع ما سبق لفهم وتفسير دور المؤسسة العسكرية المصرية في العملية السياسية وتأثيرها على مجمل التحولات السياسية بعد 2011 تستوجب الدراسة الإلمام بالعوامل المحددة لهذا الدور، وعليه يتناول هذا الفصل تتبع المسار التاريخي لنشأة وتطور المؤسسة العسكرية في مصر منذ العهد الاستعماري إلى غاية مرحلة ما قبل 25 يناير 2011 بالتركيز على التطورات المتعلقة بالتركيبة والاجتماعية والبنية المؤسسية للمؤسسة وعقيدتها العسكرية وعلاقاتها بالسلطة الحاكمة أو النظام السياسي القائم، وكذا تحليل تطور نطاق أدوارها السياسية والاقتصادية، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية يستعرض أولها بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية المصرية من بناء الدولة إلى الهيمنة وترسيخ النفوذ السياسي، ويعرض الثاني المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي في مصر (1952-2011)، ويتناول الثالث تطور الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية قبل 2011.

المبحث الأول: بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية المصرية: من بناء الدولة إلى الهيمنة وترسيخ النفوذ السياسي

يرى **جون ميجدال** أن طبيعة الدول ما بعد الاستعمارية ساهمت إلى حد ما في تشكيل وتطوير جيوش قوية وحكام استبداديين على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم الثالث، فالعديد من الدول وجدت نفسها ما بعد الاستعمار مجتمعات مصطنعة أو ضعيفة ومنقسمة وبالتالي من أجل التغلب على الضعف البنيوي ومنع فشل الدولة تبنى قادة ما بعد الاستعمار هدف طموحا يحقق لهم الهيمنة في مجتمعاتهم وهو ما انعكس بشكل كبير على تطوير جيوش قومية ذو موارد كبيرة ولها نفوذ سياسي،[1] وفي الحالة المصرية تشير بعض اتجاهات دراسة العلاقات المدنية العسكرية في مصر حول محورية النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية في فاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ومكانتها في مخيلة الشعب المصري، وذلك انطلاقا من الدور التاريخي الذي قامت به في مواجهة الاستعمار وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة مابعد الاستعمارية من خلال دورها البارز في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذي يعكس تركيبتها الاجتماعية التي تضم مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وعقيدتها القائمة على جملة من المبادئ التي تنتهجها في مسيرتها التاريخية وفي أدائها لوظائفها.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية في مصر: منذ محمد علي حتى ثورة الضباط الأحرار 1952

شهد تاريخ المؤسسة العسكرية في مصر أحداث فارقة أدت إلى تطورها ورسوخ عقيدتها، وهذه الأحداث تعتبر مراحل تاريخية هامة أحدثت تحولا حاسما في تاريخ الجيش المصري، وبالتالي لمعرفة مكانة المؤسسة العسكرية الحالية في الدولة ودورها في بنائها يجب التمعن قليلا في تاريخها وتتبع تطورها منذ تولي محمد علي باشا الحكم عام 1805 وإرساء دعائم الدولة الحديثة، وصولا إلى ثورة الضباط الأحرار سنة 1952 والذي يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

[1]Javed Maswood,Usha Natarjan,"democratization and constitutional reform in Egypt and Indonesia: evaluating the role of the military",in bahgat korany Rabab elmahdi,**arab spring in Egypt revolution and beyond**,(Cairo: the American university in Cairo press,2012),p 260

أولا: مرحلة تأسيس الجيش المصري

يجمع المؤرخون على أن الحملة الفرنسية على مصر والتي حطت على شواطئها في الثاني من يوليو 1798 أذنت بفتح فصل جديد في تاريخ مصر وأن ما تركته من أثر في الأمة المصرية وما أفضت إليه من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ساهم في وضع أسس الدولة المصرية الحديثة وفي مقدمتها تولي محمد علي باشا حكم مصر في عام 1805، فمن المعلوم أن مصر كانت تابعة للسلطان العثماني سليم الأول الذي نظم طريقة تسيير الأمور فيها وقد لحقها من عدم الاستقرار ما لحق بالدولة العثمانية، كما تعرضت مصر لغزو نابليون طمعا في السيطرة على موقعها الاستراتيجي الفريد الذي يمثل معبرا بين شرقي المعمورة وغربيها وتطلعا لتضييق الخناق على بريطانيا العظمى الذي كانت غريمته الرئيسية في صراعه من أجل الهيمنة على مقدرات القارة الأوروبية، إلا أن الوجود الفرنسي لم يدم طويلا حيث هزمت الجيوش الفرنسية على يد البحرية الملكية البريطانية وجيوشها البرية وعادت مصر إلى الولاية والسيادة العثمانية.[1]

بخلاف معظم الجيوش العربية التي ترافق تأسيسها مع إنشاء الدولة الوطنية عقب الاستقلال من الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد محمد علي باشا ذلك الضابط الألباني الأصل الذي قاد إحدى فروع الجيش العثماني في مصر متحالفا مع قوى الحركة الشعبية وقاموا معا بمحاصرة الوالي المعين من قبل السلطان العثماني وأرغموه على تنحيته وتعيين محمد علي واليا جديدا على مصر والذي أطلق عليه الباحثين والمفكرين المصريين مؤسس مصر الحديثة ورائد نهضة العالم العربي.[2] فقد شهدت العقود الأربع التي حكم محمد علي مصر تطور مشهودا في شكل وطبيعة المجتمع المصري وضع خلالها اللبنة الأولى للدولة المصرية الحديثة، فقد أسس الدواوين الحكومية التي تحولت بعد ذلك إلى وزارة الدولة المصرية وأسس اقتصادا حديثا مبنيا على قطاعي الزراعية والصناعة، وأحدث نقلة نوعية في التعليم بتأسيس المدارس الحديثة المتخصصة في الهندسة والطب وغيرها من العلوم، كما أنشأ جيشا وطنيا قويا جعل مصر قوة مؤثرة في إقليمها.[3] تأسست في عهد محمد علي باشا المدرسة العسكرية الأولى في أسوان وكان كبار الضباط يجندون من الأتراك والمماليك فقط نظرا لمحدودية القدرات العسكرية للمصريين، وقد كان مفهوم الجيش الوطني يعتبر جديد بالنسبة للمصريين بعد ثلاثة قرون من

[1] محمود شريف بسيوني، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2012)، ص ص170،171.

[2] أنس كوبيز علال، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة"، المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2020، في: **https://democraticac.de/?p=6487** (11-04-2022).

[3] محمود شريف بسيوني، محمد هلال، مرجع سابق، ص 173.

الاحتلال العثماني، ومن تم كانت مقاومة التجنيد من المظاهر الشائعة من قبل الفلاحين في البداية لكن تغيرت نظرتهم فيما بعد نظرا لارتقاء مرتبات الجنود وتحسن ظروفهم المعيشية مقارنة بالمزارعين.[1]

عرف النظام الدولي تحولات مهمة في بداية القرن التاسع عشر نجمت معظمها عن تطور قوة النفوذ الأوروبي –البريطاني والفرنسي– بالإضافة إلى ضعف الخلافة العثمانية وتراجع نفوذها ،هذا الوضع هو ما دفع محمد علي إلى خوض حروب متتالية ضد أعداء الدولية العثمانية مستغلا الدعم الذي منحه إياه الشعب في تبسيط سلطته المطلقة وسيطرته الكاملة على أجهزة الحكم وأدواته وتوسيع طموحاته العسكرية والاقتصادية، وقد ساهمت الانتصارات في الحروب والمعارك التي خاضتها مصر خلال فترة محمد علي في تدعيم حكمه وجعله في موقع أقوى لدى الدولة العثمانية واحتلال مكانة دولية بارزة بين الدول وكانت الحملة البريطانية على مصر عام 1807 أولى هذه الحروب التي واجهتها مصر دفاعا عن نفسها وانتهت بهزيمة بريطانيا، تلا ذلك الحرب الوهابية التي استمرّت منذ عام 1811 إلى غاية عام 1819 والتي تمكن فيها محمد علي من بسط نفوذه في شبه الجزيرة العربية من اليمن حتى الخليج العربي وقام السلطان العثماني بإعطائه حكم شبه الجزيرة العربية بعد انتصاراته المتتالية، وبعد ذلك عمل محمد علي على توسيع حدود مصر فشن حملة لفتح سيوت عام 1920 تم تحول بعد ذلك إلى فتح السودان عام 1820–1822 بقيادة أبنائه إسماعيل وإبراهيم.[2]

ونظرا لعدم ثقة محمد علي في تجنيد الأتراك والأرناؤوط والمرتزقة الذين كانوا مصدرا للفتن والتمرد وعدم الاستقرار لجأ لتجنيد السودانيين في الجيش المصري، لكنهم افتقدوا إلى الحافز الذي يدفعهم للخدمة العسكرية في مصر هذا ما دفع محمد علي في النهاية الاعتماد على تجنيد المصريين معتمدا على ضباط فرنسيين لتكوين هؤلاء الجنود وفقا للآليات الحديثة لتدريب الجيش.[3] وقد تمثلت هذه الفترة بداية تغير محوري في تاريخ مصر حيث تحول الجيش المصري من جيش غير نظامي إلى جيش نظامي خصوصا بعد توقيع معاهدة لندن عام 1940 التي تقضي بمنح الاستقلال الذاتي لمصر في إطار سيادة الدولة العثمانية وجعل حكمها وراثي في أسرة محمد علي باشا هذا الأخير الذي أدخل جملة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مباشرة سعيه لتكوين جيش قوي يدعم استقلاليته عن السلطة العثمانية حيث أنشا

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص ص 51، 52.

[3] أمحمد رفيق غراب، **العلاقات المدنية والعسكرية في مصر وانعكاساتها على العمليات السياسية والاقتصادية دراسة تقويمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021)، ص 196.

مصانع تخدم احتياجات جيشه العسكرية بهدف دعم مجهود الجيش شملت ترسانة القلعة للصناعات الحربية ومصنع صب المدافع ومصانع ومخازن للبارود والقنابل، إضافة إلى إنشاء مصانع لصهر الحديد والنحاس ومصانع للأقمشة لإنتاج زي الجنود والأشرعة والحبال وغيرها، كما تمكن محمد علي من تحويل الجيش المصري إلى واحد من أكبر جيوش العالم من حيث العدد والعتاد، فبعد أن كان عدد قواته في بداية تشكله نحو 20 ألف من المرتزقة، أصحب في عام 1839 نحو ربع مليون مقاتل مصري، وقد تطلبت هذه الزيادة والتوسعات إنشاء كيان مؤسسي تمثل في ديوان الجهادية والذي يعدّ أول تجربة مؤسسية تشهدها المؤسسة العسكرية المصرية مهمتها توفير الطعام والملابس للجنود والضباط وتوفير الأسلحة ووضع البرامج التدريبية وتجهيز القوات وتوفير الخدمات الصحية لها فضلا عن رواتب الجنود والضباط، كما أدرك محمد علي أن أية نهضة سواء عسكرية أو اقتصادية أو سياسية تتطلب قاعدة لها تدعمها تتمثل أساسا بالاستثمار في مجال التعليم ولهذا قام بإنشاء مدارس مختلفة وأوفد بعثات عسكرية وهندسية وثقافية إلى الدول الأوروبية المتقدمة في العلوم والآداب وجلب معلمين من أوروبا من أجل تعميم التعليم وتثقيف المصريين والاعتماد عليهم في تحقيق التقدم والنهضة.[1]

وفي هذا السياق الجيش المصري قد أصبح حاضنا للعديد من العناصر الشعبية المتعلمة حتى أن هناك من المؤرخين من وصف الجيش في تلك الفترة الفلاحون بالزي العسكري كدلالة على انفتاح الجيش على طبقات وفئات جديدة من المواطنين المصريين بعدما كانت العسكرية حكرا على الأتراك خاصة سلك الضباط ،والأكثر من ذلك أشارت الإحصائيات إلى أن 63% ثلاثة وستون بالمئة من خريجي المدارس الحكومية في الفترة الممتدة بين 1865 و1875 قد ألحقوا بصفوف الجيش الشيء الذي يظهر أن نسبة عالية من الطلبة يلتحقون بالجيش بالمقارنة مع الوظائف الأخرى ويرجع ذلك إلى وجود محفزات للانخراط في الجيش، حيث رصدت إمكانيات كثيرة للجيش ما سمح له توفير ظروف اجتماعية واقتصادية متميزة للمنتسبين إليه بالنظر إلى القطاعات الأخرى.[2]

ثانيا: مرحلة تحقيق الاستقلال ومقاومة الاستعمار أو التدخل الخارجي

في عهد الخديوي إسماعيل تراكمت الديون على مصر وازداد التدخل الأجنبي في شؤون مصر وتآمر القوى الخارجية الأمر الذي انتهى باحتلال بريطانيا لمصر عام 1882، وقد دفعت الأزمة المالية

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 57.

[2] أمحمد رفيق غراب، مرجع سابق، ص 199.

إسماعيل باشا إلى بيع حصص مصر في شركة قناة السويس وكانت بريطانيا صاحبة هذه الصفقة الرابحة، ونشأت الرقابة الأجنبية على شؤون الدين ففرضت عليه إنشاء صندوق الدين العام في عام 1876 تحت سيطرة الدائنين البريطانيين والفرنسيين تحديدا ثم نظام المراقبة الثنائية في نوفمبر 1876 ولجنة التحقيق الأوروبية في عالم 1878، وذلك فضلا عن التمييز في صفوف الجيش واستبدال عدد من القادة المصريين بضباط أتراك وشراكسة، واستمر التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية في أواخر عهد إسماعيل هذا الأخير انتفض ضد الاملاءات الأجنبية واضطر إلى التنازل عن العرش بناءا على رغبة بريطانيا لمصلحة ابنه توفيق في عام 1879 الذي ورث عنه النزعة الفردية في الحكم.[1] فتفاقم الوضع السياسي وقد مهدت هذه الظروف لظهور الحركة العسكرية العرابية.

إنّ وصول أحد عرابي إلى رتبة عقيد تعد لدى الكثير من المهتمين بتاريخ مصر على أنها نقطة التحول الكبرى في بداية بروز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية. وفي واقعة غير مسبوقة ومبكرة بالنسبة إلى جيش نظامي تمرد أحمد عرابي ومجموعة من الضباط وجنود مصريين ضد قادتهم بحيث أخذ التمرد في البداية طابعا مطلبيا يتعلق بتحسين الظروف الاجتماعية للجنود وحق المصريين في الحصول على الترقية في جيش يقوده أتراك وشراكسة.[2] خاصة بعد التمييز الذي كان يمارس ضد الضباط المصريين والجنود والتعامل معهم كان بنظرة استعلائية نظرة الأسياد للعبيد، واستطاع الجيش لأول مرة فرض شروطه على الخديوي توفيق حيث تم عزل وزير الحربية آنذاك عثمان رفقي باشا وبدأ برفع الأجور وزيادة عدد الجيش والعفو عمن قاموا بأعمال الشغب والعنف.

الحركة العرابية كان لها الأثر الكبير في نمو ونضج حس الانتماء الوطني للمواطنين المصريين والمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تطور التمرد واحتجاج الضباط المصريين الذين وجدوا دعم شعبي كبير جعلهم يتحركون إلى ميدان عابدين في سبتمبر 1881 بقيادة العقيد أحد عرابي في مواجهة أولى مع حاكم مصر منذ حكم محمد علي باشا، والمطالبة باعتماد دستور للبلاد وتشكيل حكومة مؤيدة للثورة وإعادة حجم الجيش إلى 1800 رجل وفتح الفرص أمام الترقيات العسكرية لأبناء مصر وتخفيف

[1] أحمد فؤاد أرسلان، **مصر الثورة التحدي والاستجابة** (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2011)، ص 71.

[2] ياسر جزائرلي، "الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي" في أحمد أويصال وآخرون، **الجيش والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 304.

سلطة الطبقات العليا من العثمانيين والمصريين[1]،لكن الخديوي بمساعدة أجنبية تمكن من تشتيت صفوف الحركة الوطنية وبعدها قام بسحقها حيث لم تقبل القوى الاستعمارية آنذاك هذه الصحوة الوطنية لتعلن بريطانيا مهاجمة مصر وهزيمة الجيش المصري بقيادة عرابي في معركة التل الكبير في 13 سبتمبر 1882 ونفي إلى سيرلانكا مع بعض رفقائه الضباط بعد تجريدهم من الرتب العسكرية وأملاكهم ووقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني[2]، وتمّ حل الجيش المصري في 19 سبتمبر 1882 عن طريق مرسوم أصدره الخديوي وإعادة تشكيل كتائب تابعة للسياسة البريطانية، وفي هذه الفترة لم يكن للجيش المصري أي قيمة اجتماعية بالنظر إلى الوضع الطبقي السائد آنذاك وكان في نظر الشعب والعامة عميلا لبريطانيا أو في أحسن الأحوال خادما لطبقة أرستقراطية متعجرفة، وفي المقابل كانت النخبة الحاكمة تعامل أفراده باحتقار باعتبارهم فلاحين بسبب أصولهم الطبقية والاجتماعية، وهنا يمكن القول أن الأهداف المباشرة لحملة احتلال بريطانيا لمصر تمثلت في تأمين سداد الديون بالوصاية على الاقتصاد المصري وحماية الخديوي من جيش مصر ذاته الأكثر من ذلك إبقاء الجيش المصري ضعيفا محدود العدد.

تعتبر ثورة أو وحركة عرابي أول حركة وطنية في التاريخ المصري الحديث لم تكن بدافع سياسي في الأصل أو من أجل تغيير النظام والاستيلاء على السلطة، لكنها عبرت عن حركة مطلبية تندرج في إطار تحقيق المساواة* والأكثر من ذلك ربطت بين مطالب الجيش ومطالب الشعب حيث لم تقتصر فقط على إصلاح أحوال الجيش المصري بل الحياة السياسية والاجتماعية للمواطن المصري أيضا ضد الاستبداد والطغيان السياسي والتدخل الأوروبي والتركي في شؤون البلاد.

مع بدء الحرب العالمية الأولى في عام 114 تحولت مصر إلى محمية بريطانية وتحول الوجود البريطاني من ضامن لسداد مصر ديونها إلى وجود استعماري كامل مدعم بآلاف الجنود والضباط، وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وفي السنوات التي انكفأ فيها الجيش المصري عن الحياة العامة عرفت مصر تصاعدا في الروح الوطنية، توجت ببروز سلسلة من الاحتجاجات الواسعة تطالب بحق مصر في تقرير مصيرها أهمها ثورة عام 1919 التي قادها حزب الوفد دون مشاركة الجيش، فكانت مادة الثورة

[1] ليزا أندرسون، "تراث السلطوية وتغير النظام نحو فهم الانتقال السياسي في الوطن العربي"، في فواز جرجس وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي** (بيروت: مركز ودراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، ص 71.

[2] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص 21.

* وهي فكرة اكتسبت رواجا كبيرا بسبب انتشار الأفكار التي أطلقتها الثورة الفرنسية.

الطلاب والموظفون والنساء ورجال الدين وشارك فيها الأقباط من المصريين وامتدت إلى الريف.[1] وتمثلت أهم نتائج هذه الثورة اتخاذ الإنجليز لإجراءات الكفيلة باحتواء الثورة أبرزها إلغاء الحماية البريطانية والاعتراف بالاستقلال الذاتي لمصر عام 1922 سلمت فيه المؤسسات المصرية ومنها الجيش للمصريين، مع تحفظات أربعة خاصة بحماية قناة السويس وحماية مصالحها في السودان وحماية الأقليات.[2]

الجدير بالذكر أن ثورة 1919 كانت شعبية لم يكن للجيش دورا فيها باعتباره مؤسسة خارج السياسة عمليا لم ينخرط في قمع الحركات الشعبية وأعمال الاحتجاج في هذه المرحلة بل وحتى في مرحلة الديكتاتورية والنظام القمعي لحكومات الأقلية لاسيما بين عامي 1930 و1934، وفي سعي بريطانيا إلى الهيمنة على قرار الدولة المصرية عمدوا إلى إضعاف الجيش ولم يتيحوا له التطور عددا وعتادا، لكن النظام الملكي استعان به في التغلب على مشكلات النقل والتموين وفي حالات الكوارث الطبيعية.[3]

عملت الحكومة المصرية على تقوية الجيش مستغلة موافقة الإنجليز ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل الإعداد للحرب بموجب الاتفاقية الإنجليزية المصرية الموقعة في عام 1936 حيث زاد عدد أفراد الجيش المصري في الأربعينات من 30 ألف إلى 100 ألف جندي ثم تقلص بعد الحرب مجددا إلى 36 ألف جندي، كما أتاحت هذه المعاهدة دخول عناصر من أبناء الفئات الوسطى إلى الجيش الذين انغمسوا في الحياة السياسية وتياراتها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، فتوجهت أنظار الضباط الشبان إلى منظمات مصر الفتاة والحزب الشيوعي والإخوان المسلمون وسادت لدى بعضهم ميول التأييد للألمان في رد فعل على احتلال بريطانيا مصر[4]، وتمثلت الحصيلة في انتماء أغلبية الضباط الأحرار الذين قادوا الحركة الانقلابية إلى هذا الجيل الذي سمح له بالانضمام إلى مدرسة الضباط بسبب الحرب مع أنه منحدر من الطبقة الوسطى لا من الأرستقراطية الزراعية.

ثالثا: مرحلة بناء الجمهورية: مأسسة الهيمنة العسكرية على المؤسسات المدنية

نجحت بريطانيا في تشكيل القوة السياسية المتحكمة في القرار المصري أي مثلت الإنجليز والملك وحزب الوفد هذا الأخير الذي امتلك الأغلبية الشعبية، وقد ظل صراع الفوضى بين أضلاع المثلث الثلاث

[1] ياسر جزائرلي، مرجع سابق، ص 305.

[2] أحمد فؤاد أرسلان، مرجع سابق، ص 108.

[3] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 24.

[4] ياسر جزائرلي، مرجع سابق، ص 304.

يمثل الحياة السياسية المصرية في عهد الملك فاروق[1]، غير أن قوة واحدة في الميدان ظلت تتشكل ويحيطها الشعب بالعطف والاحترام، وينظر إليها على أنها ضحية فاروق وهي الجيش المصري الذي ما عاد يشبه جيش عام 1882 حين كانت قيادته العليا تحت سيطرة الملك، إذ عمل حزب الوفد ولاسيما زعيمه النحاس باشا ووزيره الأول للحربية حمدي سيف النصر على إنشاء جيش وطني خاصة بعدما توسّعت القاعدة الاجتماعية لقيادة الجيش بدفعات ضباط خريجي الكلية الحربية من الطبقة الوسطى[2]، خصوصا بعدما أسس حزب الوفد الأكاديمية العسكرية لتوظيف أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا في عام 1936، وبالتالي الالتحاق بمراتب الجيش القيادية.

إلا أن معظم الدارسين أجمعوا على أن الجيش المصري في تلك الفترة لم تكن له تقاليد أوهيبة وكان يوصف بالخليط الرديء من الوحدات التي لا دور لها سوى تنظيم العرض العسكري أو مرافقة الحاكم أو حد أبنائه خلال تنقلاته، إضافة إلى ذلك كان ضباط الجيش كلهم محط تحقير ولم يكن أي فرد من الطبقة البرجوازية في تزويج ابنته من أحدهم، وهذا ما يعكس المكانة الاجتماعية التي كان يحتلها الضباط وأفراد الجيش المصري في المجتمع قبل الثورة.[3]

ذكر أنور السادات في كتابه أسرار الثورة المصرية أنه في سبتمبر 1949 بدأ جمال عبد الناصر بتشكيل القاعدة لتنظيم سري للاستيلاء على السلطة السياسية في مصر باستخدام القوة المسلحة يضم مجموعة من ضباط الجيش المصري هم عبد الحكيم عام، خالد محي الدين، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم ثم انضم إليها عبد اللطيف البغدادي وصلاح سلام وأنور السادات لتتوسع فيما بعد المجموعة بضم الفرسان التي كانت تشكل تنظيما آخر داخل الجيش المصري لينطلق على التنظيم الجديد اسم حركة الضباط الأحرار *.[4]

ويذكر الباحثين أن تنظيم الضباط الأحرار كان أقرب ما يكون إلى جبهة وطنية شبابية تمثل كل الطبقات الاجتماعية الصاعدة ومختلف المدارس الفكرية والحركات السائدة آنذاك في الشارع السياسي

---

[1] أحمد فؤاد أرسلان، مرجع سابق، ص 108.

[2] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 26.

[3] طيبي غماري، مرجع سابق، ص100.

[*] يذكر السادات أن اختيار اسم الضباط الأحرار كان أساسه أنهم كانوا أحرار في أهدافهم الوطنية والاجتماعية وعدم الانتماء إلى أي هيئة أو جمعية أو تشكيل معروف وعلى الرغم من الخلافات السياسية بينهم إلا أنهم كانوا متفقين على هدف وطني واحد.

[4] محمود جمال، "اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية"، **دراسات استراتيجية**، ج1، 21 يناير 2019، ص 2.

المصري[1]، فكان بعضهم ينتمي إلى الإخوان المسلمين والبعض الآخر على صلة بحزب الوفد وحزب مصر الفتاة وكان الترابط في هذه العناصر المتنافرة هو الشعور المشترك بضرورة القيام برد على الأزمة الاجتماعية والسعي إلى تحقيق الاستقلال والعدالة الاجتماعية.

أشار عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة الصادر في عام 1953 إلى أن أهم أسباب غضب أفراد الجيش من قيادات المؤسسة العسكرية بسبب هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين** عام 1948 وفضيحة الأسلحة الفاسدة، وكذلك الفساد المتواجد بشكل كبير داخل المؤسسة العسكرية واضطراب الأوضاع السياسية في البلاد وحريق القاهرة في 26 يناير 1952 والاستبداد بشكل عام الذي يمارس على الشعب المصري من قبل الطبقة الحاكمة في تلك الفترة وفقدان الشعب الثقة بالأحزاب المعارضة لحكم الوفد بعد فترات من حكمها.

كيف حدث الانقلاب؟

تعتبر انتخابات نادي الضباط في 31 ديسمبر 1951 أول ظهور علني للتنظيم حيث كان يوما من أيام التوتر السياسي في مصر فالجامعات والمدارس مغلقة والمظاهرات تهتف ضد الملك والانجليز، وانتهت المعركة الانتخابية بفوز اللواء محمد نجيب وقائمته، إلا أن الملك فاروق لم يقبل النتيجة وحاول تعديل اللائحة النادي بدخول حسين سرى ممثلا لسلاح الحدود مجلس إدارة النادي لكنه فشل فأمر بحل المجلس في 18 يوليو 1952 وبدأ ازدياد حدة التوتر بين الشعب من جهة والملك والانجليز قوات الاحتلال من جهة أخرى خاصة بعد حريق القاهرة.[2]

تحرك نواة قيادة الضباط الأحرار يوم 23 يوليو 1952 واحتلت أو حاصرت القصور الرئاسية ومقر الإذاعة ومقر قيادة الجيش واعتقلت أعضاء القيادة العليا وانتهت بذلك عملية الاستيلاء على السلطة، وفي ظل غياب طبقة متوسطة قوية منظمة وإيديولوجيا خاصة بها وعجز الحركة الشعبية التي عرفت حراك نقابي عمالي وحراك ملحوظ للطبقة الوسطى في المدن على إنجاز مطالب الثورة المرفوعة على مدى سنوات 1951-1952 أحل انقلاب 1952 العسكريين مكان هذه الطبقة كممثلين لوحدة الأمة وحماتها لتغيير

[1] عوني فرسخ، "مصر بين ثورتين"، **المستقبل العربي**، ع35، السنة 34، يناير 2012، ص 203.

**عارضت قيادة الجيش والحكومة التدخل في حرب فلسطين لعدم جاهزية الجيش المصري الذي تعمد الإنجليز أن يبقى ضعيفا لكن الملك فاروق أصر على التدخل.

[2] محمود جمال، مرجع سابق، ص 4.

العلاقات الزراعية وإلحاق هزيمة بالأرستقراطية الزراعية الحاكمة والتصدّي للوصاية البريطانية وفساد النظام الملكي.[1]

وهنا يختلف الباحثون على تفسير هذا التطور تاريخيا هل كان انقلاب 1952 إجهاضا لثورة شعبية أم تتويجا لها؟ على الرغم من أن ما حدث في 23 يوليو 1952 هو انقلاب عسكري في حقيقته إلا أنه أطلق عليه وصف الثورة نظرا إلى التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجذري الذي أحدثه حكم الضباط الأحرار والتأييد الذي لقيه من جميع قطاعات الشعب، حيث تبين أن الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر رأوا في الانقلاب خطوة أولى لثورة سامية ضد الملك والانجليز وثورة اجتماعية ضد توغل البرجوازية المصرية وتحديثية شاملة من أعلى تحدّث الاقتصاد والمجتمع المصريين[2]كتعميم التعليم المقدرات وتأميم المقدرات الوطنية والقطاع العام والإصلاح الزراعي ومحاولات التصنيع وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أن حركة الضباط الانقلابية بدأت في عام 1953 باستخدام عبارة ثورة في وصف حركة الجيش التي لم تستند إلى فكر أو أيديولوجية محددة أو حتى عقيدة أساسية موحدة ترسم معالم حركتها السياسية بعد توليها السلطة بل اتفق أعضائها على عدد من الأهداف سميت بمبادئ الثورة الستة وهي القضاء على الاستعمار وتحرير مصر من الحكم الإنجليزي والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الإقطاع وإحداث تغييرات في الجيش وإقامة جيش وطني قومي وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية سلمية.[3]

أشار الباحث حازم القنديل إلى أن الرؤية التقليدية لحدوث انقلاب 23 يوليو 1952 تدور حول تزايد تسيس الجيش في عهد الملك فاروق فقد انفتح على التيارات السياسية المختلفة ودارت مناقشات مستفيضة في مناخ فكري مفتوح حول النظام السياسي الأمثل للبلاد وانجذب معظم الضباط المسيسين على الرغم من تنوع واختلاف الأيديولوجية الفكرية إلى حركة الضباط الأحرار ودعموها لإسقاط النظام وسلموا

[1] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة وإشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 149.

[2] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 37.

[3] علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، (القاهرة: المكتبة الالكترونية للكتب العربية والإسلامية، 2006)، ص 165.

زمامهم لزعيم الحركة وأيدوا رؤيته الشاملة للنهوض بمصر التي تقوم على نظام سياسي مركزي تحقق الاستقلال والإصلاح الزراعي والتصنيع وغيرها من متطلبات الحداثة.[1]

من جهة أخرى في تفسيرهم للانقلاب يرى عالم الاجتماع العسكري أريك نورد لينجر إلى أن الانقلاب العسكري كان مدفوعا إلى حد كبير بسبب تدخل الملك في الشؤون العسكرية أما عاموس بيرلماتر فيرى أن تخطيط الانقلاب وتنظيمه وتنفيذه تم عن طريق الجيش من أجل تحقيق مصلحتهم الخاصة، وبغض النظر عن دوافع قادة الانقلاب بوصفهم ممثلي الحركة السياسية داخل الجيش فإن ما دفع الآلاف من الضباط والجند إلى تأييد ودعم الانقلاب هو الدفاع وصيانة الجيش كمؤسسة، أما **ميلز كوبلاند Miles Copeland** يؤكد على أن دوافع أغلبية مؤيدي الانقلاب من أعضاء الجيش تتلخص في أسباب مهنية بحتة تتعلق في رد الاعتبار إلى مؤسستهم والعودة بها إلى ما يجب أن تكون.[2]

يمكن أن نرصد ثلاث أسباب مؤسسية دفعت بالجيش إلى الانقلاب أولها معاداة الضباط للوصاية الاجتماعية وكذا مسؤولية النظام الملكي بسبب ضعفه وتهاونه عن إهانة الجيش المصري في الداخل من خلال حادثة 4 فبراير 1932 وهزيمة وحداته المشاركة في حلاب فلسطين ،وثانيها استخدام الجيش بصورة متزايدة في القمع الداخلي خاصة بعد إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية عام 1951 وضغط النظام على ضباط الجيش للسيطرة على الفدائيين في قناة السويس والمتظاهرين في القاهرة، وثالثها التوسع غير الدستوري في صلاحيات الملك في إدارة شؤون الجيش وما ترتب عليه من قرارات وتعيينات استفزت أفراد الجيش وهي القرارات التي وصفها محمد نجيب باستهزاء فاضح للجيش.

بعد نجاح ما أطلق عليه لاحقا ثورة تحولت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار إلى مجلس قيادة الثورة هذا الأخير الذي أصبح سلطة السيادة في الدولة والمؤسسة الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي وفقا للإعلان الدستوري الصادر في فبراير 1953 خلال الفترة الانتقالية التي تم تحديدها بثلاث سنوات –وبعدها يستطيع الشعب المصري أن يختار بين النظام البرلماني والرئاسي– وصدور قرار بإلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953 وتعيين اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيسا للجمهورية[3] وجمال عبد الناصر رئيسا للوزراء عام 1954 واستمر منصب رئيس الجمهورية ذا سلطات

[1] حازم قنديل، مرجع سابق، ص 224.

[2] المرجع نفسه، ص ص 240،241.

[3] علي الدين هلال وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص27.

شكلية على اعتبار أن نظام الحكم لا يزال برلمانيا حتى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية وصدور الدستور في عام 1956.

على صعيد تعزيز سلطة الحكم الجديد انشغل الضباط ببناء الجمهورية وكان هذا في تصورهم مرادفا لإنشاء الوحدة الوطنية، فتم ترقية الرائد عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء في يونيو عام 1953 وعين قائدا عاما للقوات المسلحة للتخلص من العناصر المشكوك في ولائها ووضع الجيش تحت رقابة مستمرة، كما تم تأسيس الحرس الجمهوري في الشهر نفسه بقيادة عبد المحسن أبو النور بهدف حماية النظام الجديد الناشئ من المخاطر داخل الجيش، وفي أكتوبر من العام نفسه أنشئ الحرس الوطني لتدريب الأفراد الموالين للثورة ورقى عدد كبير من الضباط وفي سبتمبر 1953 أنشئت محكمة ثورية ضمت قضاة من الضباط لمحاكمة الفساد ولتخويف المعارضة في الواقع. وكانت هذه المؤشرات الأولى لتركيز[1] الضباط الأحرار في تقديم الولاء السياسي على الكفاءة والأهلية القيادية.

كما تم حل الأحزاب السياسية في عام 1953*، وإنشاء هيئة التحرير لتكون إطارا للعمل السياسي الشعبي كبديل عن الأحزاب، وبدأت تسود بالتدرج قيم جديدة في عملية إدارة الدولة أساسها الشعبوية من جهة والولاء من جهة أخرى.

في الفترة الممتدة بين 1952 و1956 ظهر انقسام حاد وصراع في صفوف الجيش أنفسهم بين أغلبية تنادي بالعودة إلى الثكنات وتنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة لحياة ديمقراطية سليمة وأقلية تصر على بقاء الضباط في الحكم بذريعة انتشار الخداع والخيانة فعلى حد قولهم لابد أن هذه البلاد يحكمها نظام سلطوي لتغيير مصر إلى الأفضل بدلا من أن يحكمها المرتزقة السياسيين. الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربتين لمسألة بناء الدولة الأولى تريد العودة إلى الحكم المدني والثانية تريد أن يستفيد العسكر من نتائج الانقلاب إلى أقصى حد ممكن ومن تم بقائهم في الحكم والسيطرة على السلطة.[2]

---

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 49.

* ولم ينطبق ذلك على الإخوان المسلمين الذين ظلوا ناشطين علانية حتى من عام 1954 أين صدر قرار حلها، وذلك بعد حدوث انشقاق وعداء كبير بين الضباط والإخوان والذي لم يكن عداء فكريا أو خلافا سياسيا بل كان الأمر صراعا على الولاء والحكم على الرغم من التأثير الفكري للإخوان المسلمين في عدد كبير من الضباط.

[2] طيبي غماري، مرجع سابق، ص 151.

- تمرد 1954:

استقال محمد نجيب عن منصبه في فبراير 1954 كأول رئيس لمصر وخرجت تظاهرات مؤيدة له في مصر والسودان وزادت حالة الغضب داخل الجيش المصري حيث اعتصم أفراد سلاح المذرعات في ثكناتهم منذ مجلس قيادة الثورة والذي أكدوا على أنه ينحرف عن أهداف الثورة.[1]وطالبوا عبد الناصر بحل مجلس الثورة وعودة أعضائه إلى الثكنات وتعيين قائد عام بالأقدمية كما طالبوا بعودة الحياة النيابية، فاضطر قيادة مجلس الثورة آنذاك تسليم السلطة مجدد إلى محمد نجيب باعتباره رئيسا للجمهورية ويشير صلاح نصر في مذكراته أن ذلك كان مجرد تراجعا تكتيكيا استخدم فيه الضباط الشيوعيين محمد نجيب أداة مرحلية للحفاظ على وحدة الجيش استعدادا للاستيلاء على السلطة في مرحلة لاحقة.[2]

ترجع أسباب رغبة بعض الضباط الأحرار الصريحة في التمسك بالسلطة إلى غياب الثقة بأي طرف سياسي اجتماعي آخر ينفذ أهداف الثورة وكذا النظرة التي تعتبر الشعب غير مهيأ للديمقراطية وتحمل مسؤولية الحرية، وبالتالي عمد الضباط إلى تحشيد الجماهير وشراء اضطرابات بعض النقابات بالمال كما استخدمت المؤامرات الخارجية لإقصاء فكرة الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير.[3]

ومما ساعد في ذلك وفي التطور التسلطي لنظام حكم العسكر دعم بعض التنظيمات الحزبية لتمسك الضباط بالحكم في سبيل السيطرة عليهم واحتوائهم في النهاية مثل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو) والوفد ثم الإخوان المسلمين هذه الأخيرة مبررين الخطوات السلطوية من منطلق ثوري مناهض للديمقراطية، وقد كان هؤلاء يعدن أنفسهم لتسلم السلطة بعد أن يعود الضباط الذين تنقصهم الخبرة السياسية إلى ثكناتهم، ولكن العسكر في النهاية قرروا أن يشددوا من قبضتهم على البلاد فأصبح بموجب دستور فيفري 1953 الحكم التسلطي لمجلس قيادة الثورة هو الحقيقة المؤسسية القائمة.وفي هذا السياق دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة لأن الرهان على مجموعة ضباط تحديثين في نظام سلطوي يعد لهم أضمن من عودة نظام برلماني تمثيلي.

---

[1] محمود جمال، مرجع سابق، ص 10.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 151.

[3] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص ص 54،53.

اتسمت الفترة بين 1952 و1956 بالصراع بين السلطة القانونية التي مثلها محمد نجيب والسلطة الفعلية التي كان يتمتع بها جمال عبد الناصر وبعد أزمة مارس 1954 نجح* عبد الناصر في إزاحة محمد نجيب وإلغاء قراراته السابقة بخصوص الانتخابات والعودة إلى النظام المدني ورسم الحكم العسكري إلى غاية انتهاء الفترة الانتقالية في عام 1956.[1] أين استفتى عليه الشعب رئيسا للجمهورية وتم إعلان دستور جديد في 16 يناير 1956 ثم جرى الاستفتاء عليه في 23 يونيو هذا الأخير الذي وضع أسس النظام السياسي المصري حتى عام 2011 واستمرت في كافة الدساتير التالية، وتم إجراء أول انتخابات برلمانية بعد الثورة وفي يوليو من العام نفسه ألغي مجلس قيادة الثورة وخلع الضباط الأحرار بزاتهم العسكرية وظهروا باللّباس المدني باعتبارهم أصحاب وظائف حكومية ورسمية في الدولة.[2]

في ضوء ما تم عرضه يتضح أن نشأة المؤسسة العسكرية وتطورها، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالدور الذي مارسته القوات المسلحة في التاريخ المصري الحديث والذي عزّز الصورة النمطية للجيش بوصفه هو مصدر للشعور بالانتماء الوطني بعدما تمكن من تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها تحقيق الاستقلال وصيانته، وإنهاء الحكم الملكي الفاسد وتأسيس الجمهورية الأولى في تاريخ مصر الحديث وتأميم شركة قناة السويس وإنجاز الثورة الاجتماعية في مرحلة ما بعد يوليو 1952، كل هذه الإنجازات وفرت دفعة قوية لحكم العسكر في مصر وإعطائه مصدرا أوليا من مصادر الشرعية السياسية، فتحقيق العسكر ما عجزت عنه الحكومات المدنية –حزب الوفد وقاعدته الجماهيرية العريضة– في أكثر من ثلاثين سنة جعل العسكر أبطالا في مخيلة الشعب المصري.

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في مصر

سبق وأشرنا إلى أنّ المؤسسة العسكرية ليست وحدة واحدة منعزلة عن المجتمع المدني بل هي فئات وشرائح اجتماعية متباينة بسبب الأصول الاجتماعية الطبقية المختلفة، وكذلك تنوّع الانتماءات العقائدية بمعنى آخر فهي مرتبطة بمجموعة من المتغيرات التي تعد بمثابة خصائص مستقرة للمجتمع تشمل أصوله الاجتماعية ثم بالسكان المدنيين الذين يرتبط معهم وأخيرا بالظروف والواقع الذي يواجهه[3]، وبالتالي لتوضيح

* خرجت في 28 مارس 1954 مظاهرات قام النظام بتدبيرها وهتفت بسقوط الديمقراطية والأحزاب الرجعية.

[1] خلدون حسن نقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004)، ص 128.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، ص 151.

[3] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 122.

طبيعة المؤسسة العسكرية المصرية والعلاقة بينها وبين المجتمع لابد من دراسة التركيب الاجتماعي لها الذي يشمل بعدين أساسيين الأول يتعلق بمجموعة العناصر البشرية المكونة للمؤسسة العسكرية عبر مراحل تاريخية مختلفة والتي تنحدر من مختلف شرائح وطبقات المجتمع المصري، والبعد الثاني يشمل أهم الهياكل والأنظمة المنظمة لهذه المؤسسة و للعلاقات بين عناصرها.

أولا: الانتماء الطبقي للمؤسسة العسكرية في مصر

أسّس محمد علي معالم الجيش المصري كما ذكرنا سلفا حيث لجأ في البداية إلى تكوين الجيش من السودانيين، لكن نظرا لعدم تحملهم المناخ توجه إلى المصريين، غير أن ثقة محمد علي في القدرات العسكرية للمصريين كانت محدودة في البداية فاعتمد الجيش المصري في قيادته على أفراد الطبقة الأرستقراطية الزراعية التي تضم كبار الضباط من المماليك والأتراك، وفي عام 1936 تحججت حكومة النحاس باشا بالالتزامات العسكرية التي فرضت على مصر وبموجب المعاهدة البريطانية المصرية انتهز الفرصة لفتح أبواب الكلية العسكرية لانضمام موجة من الشباب المثقف من مواطني الطبقة الوسطى، وبالتالي بمراتب الجيش القيادية، في حين دأبت الحكومات السابقة على جعل الكلية الحربية إقطاعية لأبناء الأغنياء فقط.[1]

وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ أغلبية الضباط الأحرار الذين نفذوا انقلاب 1952 على النظام الملكي ينحدرون من الطبقة الوسطى التي تضم صغار الموظفين –الأفندية– والمهنيين الموظفين وصغار ملاك الأراضي، وكذا فئة صغار التجار والحرفيين والتي يصطلح عليها بالبرجوازية الصغيرة، مما يجعل من الطبقة الوسطى تجميعا لفئات ليست متجانسة اقتصاديا وحضاريا، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على سلوك هذه الطبقة الاجتماعية والسياسية، وبالإمكان أيضا ملاحظة توزيع جغرافي وطائفي في ها الانتماء الطبقي فمعظم الضباط الأحرار الذين لعبوا أدوار فعالة في الانقلابات العسكرية ينحدرون من المدن الصغيرة والريف ولم يأتوا من المراكز الحضرية الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية.[2]

وفي هذا السياق يؤكد فريد زهران أن الجيش في مصر مؤسسة وطنية تنتمي للشعب المصري ويقصد بالوطنية هنا أن ضباط الجيش وجنوده ينتمون للشعب المصري بمكوناته المتنوعة والمتجانسة، أي

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 24.

[2] خلدون حسن النقيب، مرجع سابق، ص ص 134،135.

أنّ الجيش المصري لا يتكون من أبناء طائفة دينية أو مذهبية ولا يتكون من أبناء عرق أو منطقة معينة، ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدخل الجيش المصري في حالة صدام مع الإرادة الشعبية حتى ولو تعارضت هذه الإرادة مع رغبات أو أهداف قيادية فسيكون ذلك على سبيل الاستثناء ولفترات محدودة.[1]

وهكذا فإنّ نظام الحكم الذي أقامه العسكريون في مصر يضم في قاعدته الاجتماعية القرويين الأغنياء، وكذلك البرجوازية الحضرية الصغيرة، وهذا الجيل من الضباط بسبب موقعه الطبقي وأصوله الاجتماعية وتعليمه وتدريبه وعلاقاته الاجتماعية والسياسية كان يميل إلى التحديث وإتباع سياسات ضد التخلّف والإقطاع، وكذلك ضد الضغوط والقيود الإمبريالية وما لازمها من استغلال وفساد واستبداد.

وفي هذا الصدد يلاحظ بير لموتر أن ضباط الجيل نفسه الذي ينتمي إلى ثورة 1952 كانت له توجهات مختلفة وانتماءات سياسية تراوحت بين الاشتراكية العربية والقومية اليسارية وحتى الشيوعية والإخوان المسلمين. ولذلك فقد عمد الضباط حسب اعتقاده إلى تغطية طموحاتهم الشخصية بالعديد من الصياغات الأيديولوجية وفي سلوكهم كطبقة حاكمة، فقد دافعوا عن تطهير الجيوش من الفساد وتعزيز جهاز الدولة وتطهيرها من موجات العدوان المتعاقبة وكذا استعادة قوة الجيش وليس الأيديولوجيات الطبقية والمصالح الفئوية، ففي مصر يلاحظ أن جيل الانقلاب ينتمي إلى الأصول الاجتماعية نفسها لكنه تبنى شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة في ظل قيادة جمال عبد الناصر ثم رفع شعارات الانفتاح الاقتصادي في ظل قيادة أنور السادات.[2]

قادة التغيير العسكريين لم يعكسوا الأصول الطبقية ولا مصالح المؤسسة وحدها، وبالتالي نجاحهم أو إخفاقهم لا يرجع إلى كونهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وإنما إلى الظروف السائدة في المجتمع المصري آنذاك وخصوصا الانحلال السياسي والتدهور الاقتصادي. فالطبقة المتوسطة ترى أن الوظيفة العسكرية وسيلة للترقي والصعود الاجتماعي، ونتيجة لهذه التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية المصرية تصبح هذه الأخيرة أكثر تحسسا بأوضاع غالبية الشعب وأشد التصاقا بآماله وتطلعاته، وهكذا فإنها سواء عن طريق استلام السلطة أو الضغط عليها تعمل في اتجاه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

[1] فريد زهران، **الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى انتخابات رئاسية** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014)، ص ص 13، 14.

[2] مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، مرجع سابق، ص ص 139-143.

بشكل عام يستند الجيش المصري على التجنيد الالزامي وتكون مدة الخدمة في الجيش ثلاث سنوات بالنسبة إلى الأميين أو هؤلاء الذين اكتفوا بالتعليم الإلزامي ويخدم هؤلاء كحراس أمام بعض منشأت الدولة خلال فترة خدمتهم في الجيش، أما هؤلاء الذين أكملوا تعليمهم الثانوي على الأقل فعادة ما يجندون لمدة سنة واحدة ويمثل المجندون الملتحقون بالجيش كل مناطق البلاد وهو ما يساعد على تأكيد الصورة الدهنية للجيش كمؤسسة وطنية حقيقية.[1]

يعدّ الجيش المصري واحد من أقوى جيوش المنطقة العربية من حيث تماسكه الداخلي إذ لا تعاني القوات المسلحة المصرية من انشقاقات عرقية ودينية واختلافات إيديولوجية ملموسة على الرغم من الأقلية المسيحية الكبيرة هذه الأخيرة اختارت الإنخراط في السلك العسكري لدواعي مهنية وتحسينا للمكانة الاجتماعية ،كما أن الشبكة المعقدة من المصالح والولاءات حسب زولتان باري يمكنها أن تفسر السبب وراء احتفاظ القوات المسلحة المصرية بتماسكها خلال الاضطرابات، من جهة أخرى يذهب بعض الباحثين إلى نفي اعتبار الجيش المصري قوة احترافية حقيقية مثلما يراه الكثيرون، ومرجع ذلك أنه متضخم بشكل غير عملي كما أن ضباطه تعرضوا للذل لاسيما في عهد مبارك هذا، بالإضافة إلى أن تدريبات الجيش ليست بالكفاءة المطلوبة ولاتزال القوات المسلحة تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في الحصول على التمويل والدعم اللوجيستي.[2]

فيما يخص علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المصري تجذر الإشارة إلى أنها تحظى باحترام وتقدير كبيرين نظرا لتوفر عاملين أساسيين: العامل الأول يتعلق بالسياق التاريخي الذي عملت في إطاره حيث ترى الأساطير الوطنية المصرية أن الجيش كان مدافعا شرسا عن الشعب المصري–على النحو الذي تم تناوله بقدر من التفصيل في المبحث الأول–الإطاحة بالنظام الملكي الفاسد وتأسيس الجمهورية الأولى وبناء دولة ما بعد الاستقلال ودورها في الحروب التي خاضتها مع إسرائيل،حيث يجري تصويرها في المخيال الاجتماعي للشعب المصري بأنها مؤسسة منتجة، وطنية تنحاز دائما إلى جانب الشعب فهي صمام الأمان ومصدر الفخر والثقة والاعتزاز لأنها تعتبر رمزا للوحدة الوطنية والاستقرار، ووفقا لذلك نظر الكثير من المصريين إلى المؤسسة العسكرية كمؤسسة مخلصة يمكن الاعتماد عليها، وأظهرت استطلاعات الرأي

[1] زولتان باري، **كيف تستجيب الجيوش للثورات لماذا؟**،ترجمة: عبد الرحمن عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017)، ص237.

[2] المرجع نفسه، ص ص236،237.

باستمرار أن الشعب يرى المؤسسة العسكرية الأكثر كفاءةً وتحديثا والأقل فسادا بين مؤسسات الدولة[1]، أما العامل الثاني يتعلق ببنيتها البشرية من عامة المجتمع وطبقاته المختلفة مما يجعل المؤسسة العسكرية مرتبطة ارتباطا مباشرا بقاعدة المجتمع من الطبقات الفقيرة والوسطى مما يسمح لها بتمدد نفوذها في العمق الاجتماعي لكيان الدولة مشكلة حالة من التقاء نخبة القوى كما وصفها باحث الاجتماع الأمريكي **رايت ميلز** مع الشعب بالإضافة إلى النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية لتكتمل حلقات السلطة وأدوات الحكم.[2]

ثانيا: بنية المؤسسة العسكرية

ظلّت بنية المؤسسة العسكرية المصرية منذ يوليو 1952 قائمة على تمركز إدارة المؤسسة في مجموعة من القيادات تدير الأوضاع داخل المؤسسة تضم رئيس الجمهورية كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة المتمثلة في رئيس الأركان، قائد القوات الجوية قائد قوات الدفاع الجوّي، قائد القوات البحرية ورئيس هيئة العمليات[3]. كما تم تأسيس مجموعة من أجهزة التخطيط السياسي والعسكري نذكرها على النحو الآتي:

1-مجلس الدفاع الوطني:

بموجب القانون رقم 87 لسنة 1960 تم تأسيس مجلس الدفاع الوطني كهيئة مختصة بفرض الرقابة العسكرية لتأمين سلامة القوات المسلحة وتعيين حدود هذه الرقابة ووسائل تنفيذها[4]، كما أنه مسؤول عن وضع الأطر العامة لتأمين البلاد وتحديد العقيدة الأساسية والعقيدة التنظيمية للجيش المصري.

وفي مرحلة زمنية أخرى تطور مفهوم مجلس الدفاع الوطني وأصبح ممثلا عن القيادة السياسية العسكرية في جمهورية مصر العربية، علاوة على ذلك أصبح للمجلس اختصاصات واسعة المجال منها الاشتراك في تحديد الهدف السياسي والعسكري، وذلك من خلال إعداد السياسة العسكرية وتنسيقها مع كافة السياسات التخصيصية وخصوصا السياسة الخارجية وإعداد الإطار والتوجيهات التي تحدد الخطوط العامة للقيادة العسكرية والتي تحدد ملامح الاستراتيجية العسكرية التي تنفذ السياسة العسكرية.

---

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق،254.

[2] سراج دغمان، مرجع سابق.

[3] عصام عبد الشافي، "دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2013: المحددات والمسارات"، **مجلة الباب**، ع2، جوان 2019، في: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/2013-190625073235653.html** (25-05-2020)،

[4] أشرف سليمان غابريال، مرجع سابق، ص 316.

2-المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد هزيمة 1967 تم تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقرار من رئيس الجمهورية آنذاك جمال عبد الناصر عام 1968 وكان الهدف من تشكيله هو تنسيق استراتيجية وعمليات القوات المسلحة في زمن الحرب وتحديد مهام القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية في إطار الاستراتيجية العسكرية والتنفيذ الدقيق لكافة الخطوط الرئيسية التي أقرته القيادة السياسية في كل ما يخص الإعداد للحرب وإدارتها لتحقيق الأمن القومي المصري[1]، ولهذا السبب سعى الرئيس أنور السادات إلى الحصول على مشورته قبل حرب 1973.

وعلى خلاف مجلس الدفاع الوطني لم يكن وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مصونا في الدستور وبدا أنه لا يجتمع إلا في المناسبات السنوية للحروب السابقة التي خاضها الجيش المصري مثل: ذكرى حرب أكتوبر، لكن دوره أصبح محوريا في أعقاب ثورة يناير 2011 وهذا ما سنفصل فيه لاحقا في الفصول الموالية.

المطلب الثالث: العقيدة العسكرية للجيش المصري: الثابت والمتغير

تتنوع وتختلف تعريفات العقيدة العسكرية عند الباحثين والمهتمين بالشأن العسكري اختلافا كبيرا فتتسع وتضيق طبقا لعوامل مختلفة، إلا أنّه يمكن عرض أهم التعاريف المقدمة بهذا الشأن.

يرى الباحث **جاكوب بارفويد Jacob Barfoed** أن العقيدة العسكرية هي جزء أصيل لبناء استراتيجية عسكرية وهي تمثل بالأساس مجموعة المعتقدات المركزية والمبادئ العامة التي تحدد كيفية الدخول في حروب وشروطها لتحقيق أهداف عسكرية مرجوة، كما تتضمن قواعد ومتطلبات هيكلة القوات المسلحة وتنظيمها ونوعية الأسلحة التي تقتنيها ونوعية التدريب وبرامجه اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.[2]

[1] عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

[2] محمد المنشاوي، "العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر"، في عبد الفتاح ماضي وآخرون، **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 357.

كما تعرف العقيدة العسكرية بأنها المذهب العسكري الذي تتخذه الدولة لبناء جيشها وتأسيس كل مجالاتها العسكرية وهي مجموعة المبادئ الأساسية والمناورات العسكرية التي تحكم أداء الجيش وتوجهه، وكذا أنواع الجنود والأسلحة الموظفة في صدّ الهجمات المتوقعة وصيانة المصالح العامة للدولة.[1]

مما سبق يمكن القول أن العقيدة العسكرية للمؤسسة العسكرية المصرية تمثل الإطار الفكري والاستراتيجي الذي يضم مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي توجه أداء وسلوك القوات المسلحة المصرية في السلم والحرب وفي مختلف المجالات بما في ذلك العمليات القتالية والعلاقات المدنية العسكرية والسياسات الدفاعية لمواجهة التهديدات المحتملة وتحقيق الأهداف.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن المؤسسة العسكرية مفهوما يتمتع بالمرونة أي متغيرا ملموسا، وليس جامد مما يعني أن العقيدة العسكرية تتميز بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية، فيمكن أن تتغير بتغير المبادئ والتوجهات الحاكمة للدولة والتي تتحكم فيها مجموعة من العوامل أبرزها تغير العدو المحتمل بتغير المواقف والمصالح وكذا التطورات التقنية التي تمس المستلزمات الحربية والآلات العسكرية.

تنقسم العقيدة العسكرية إلى ثلاثة أنواع لكل منها حدوده ومفهومه وخصائصه التي تميزه عن غيره، غير أنها مرتبطة ببعضها البعض فكل نوع مكمل للآخر لتكون مشروع متكامل لعقيدة الدولة العسكرية بناء على حاجة الدولة لحماية مصالحها وهي كالآتي: [2]

- العقيدة الأساسية:

وهي مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي وتوجيهها، ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جدا وهو النطاق الذي يحدد فيه العدو الاستراتيجي للدولة ولا تعلوه إلا العقيدة الشاملة للدولة، ونادرا ما تتغير هذه العقيدة لأنها تتعامل مع المفاهيم الأساسية وليس التقنيات المعاصرة أو التغير التكنولوجي.

---

[1] فلورنس غاوب، "الجيوش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي"، ترجمة: أحمد المرابطي، **سياسات عربية**، ع27، يوليو 2017، ص ص102،103.

[2] علي هندول الشمري، "العقيدة العسكرية مفهومها وأنواعها السياسية"، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في: **http://https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/01/pdf** (2024-03-20)

- **العقيدة البيئية:**

هي عبارة عن المبادئ التي تنتهجها الوحدات الرئيسية للقوات المسلحة لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة داخل مسرح عملياتي معين لتحقيق الأهداف المرسومة لها، وعلى عكس العقيدة الأساسية فهي أكثر تحديدا في نطاقها بمعنى آخر ترتكز على مواضيع ضمن حدود معينة وتبرزها بتفاصيل أكثر وضوحا، كما أنها تتأثر بمؤثرات وعوامل خارجية مثل التغيرات التقنية والسياسية والاستراتيجية ولهذا نجدها تتغير باستمرار.

- **العقيدة التنظيمية:**

هي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أيّ قوة عسكرية لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المنوطة كجزء من القوات المسلحة، بمعنى آخر توضح مهام وأدوار وأهداف القوات العسكرية على اختلاف أنواعها، وتعتبر هذه العقيدة محدودة النطاق مقارنة بالعقيدتين الأساسية والبيئية، غير أنها أكثر الأنواع تغيرا لتأثره الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات والتجارب الفعلية والتدريبية المستمرة حتى تحافظ على حداثتها.

وتأسيسا على ما سبق سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة عرض العقيدة الأساسية للجيش المصري بما يتضمنه من مبادئ وأهداف وقيم رئيسية تحكم مسيرة المؤسسة العسكرية عبر التاريخ، فالمتتبع لمسار تطور الجيش المصري منذ وصول محمد علي إلى الحكم نستطيع أن نلتمس أن العقيدة العسكرية لهذا الجيش تتميز بالمرونة والتكيّف مع التحديات المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية مما جعلها تتألف كغيرها من العقائد من عناصر ثابتة وعناصر متغيرة متأثرة بالتحولات السياسية و الجيوستراتيجية مما يعكس تطورا مستمرا في إستراتيجيات الجيش المصري.

أولا: محددات العقيدة العسكرية للجيش المصري

يتم تحديد العقيدة الشاملة للدولة والتي تنعكس على العقيدة العسكرية للجيش المصري من قبل مجلس الدفاع الوطني، هذا الأخير يقوم بتعريف وتحديد الأمن القومي للدولة كي يسير عليه النظام السياسي الحاكم والذي يلعب دورا رئيسا في وضع وتطوير العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها وبمختلف أنواعها،

وذلك بما يلائم طبيعة المهام المختلفة المنوطة بالقوات المسلحة في الحاضر والمستقبل[1]، ويعدّ البعد العسكري أهم أبعاد الأمن القومي المصري وأكثرها فاعلية، كما يتشابك هذا البعد مع بقية أبعاد الأمن القومي الاقتصادية الاجتماعية تشابكا قويا حيث يؤدي ضعف هذه الأبعاد إلى إضعاف البعد العسكري.

ثانيا: الثوابت في العقيدة العسكرية

1-الدفاع عن الأمن القومي وسيادة الدولة ومؤسساتها:

إنّ البعد القومي للسياسة التي اعتمدها الضباط الأحرار منذ قيام ثورة يوليو 1952 وإنشاء الجمهورية فرضت عليه بناء جيش ذي بعد قومي على ضوء القاعدة الذهبية التي تتحكم في بناء الجيوش" لكل دولة جيش سياستها"، ويرتكز على عقيدة وطنية بفرعيها السياسي والعسكري ويحظى بمكانة رفيعة في أوساط الشعب المصري باعتباره الحامي للأمن القومي المصري والدفاع عن سيادة الدولة ومؤسساتها مع التركيز على الحفاظ على الاستقرار الداخلي وحماية الشرعية الدستورية، ومن الشعب أيضا يتغذى هذا الجيش القائم على التجنيد الإجباري الذي يشكل في قاعدته وتشكيلاته القتالية من خليط من أبناء الطبقات وفئات شعبية مختلفة[2]،مما يعكس الارتباط الوثيق بين الجيش والمجتمع. وكذلك الولاء للشعب والدولة وليس الحاكم وهذا ما جعل سياسة حسين مبارك تعمل على تعزيز مكانة أجهزة الأمن بفروعها المتعددة وتضخيم أعدادها حتى أنها تعدت أعداد الجيش بأربع مرات تقريبا لتتغير الصورة على ما كانت عليه في عهد عبد الناصر الذي لم يشهد جفاء بين النظام والمؤسسة العسكرية.

2-الجاهزية الدائمة للقتال:

تأسس الجيش المصري على عقيدة عسكرية مثالية راسخة تولي أهمية كبيرة للتدريب والتأهيل المستمر وتطوير القدرات التسلحية والتحديث التكنولوجي للحفاظ على جاهزية القوات المسلحة التي تضع على كاهلها أمانة حماية دولة مصر في كل حقبة وتحت كل نظام.

[1] محمود جمال، "الجيش المصري وإسرائيل تحولات العقيدة"، 2018، في: **https://www.ikhwan.wiki/index.php?title** (2020-01-10)

[2] عمر باعزيز، "الجيش المصري بين العسكري والمدني وأطماع الحكم السياسي"، **التحرر**، ع1، شتاء 2014، ص 72.

ثالثا: المتغيرات في العقيدة العسكرية

1-تحديد مصدر التهديد:

خلال التاريخ الحديث للدولة المصرية لم يعرف الجيش المصري سوى إسرائيل العدو الاستراتيجي المفترض والمحتمل ليس مصر فقط بل للأمة العربية ككل، لذلك تبنت مصر عقيدة عسكرية تركز على مواجهة التهديدات الإسرائيلية تقوم على أساس الإعداد والتخطيط لاحتمال وقوع نزاع مسلح مع إسرائيل تكون ساحة القتال الرئيسية فيه شبه جزيرة سيناء أو الصحراء الفلسطينية، ودعم هذا الأمر خوض الجيش المصري لكل حروبه الحديثة* ضد إسرائيل منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية عام 1948 وحتى توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، وارتبط بهذه العقيدة نمط تسليح سعى له الجيش المصري وتعلق في الأساس بالحصول على مدرعات وطائرات حربية وطائرات هيلوكبتر استعدادا لأيّ حرب تقليدية مستقبلا.[1]

يرى البعض أنه بتوقيع أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد تم تحويل مسار المؤسسة العسكرية المصرية وتحول في العقيدة العسكرية الثابتة للجيش المصري، حيث تم استبعاد إسرائيل كعدو استراتيجي للدولة المصرية لتصبح أكثر توجها نحو السلام معه. -وانتهجت قيادات الجيش المصري في وقت حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك نفس العقيدة-والتركيز على التهديدات الداخلية مثل الحركات الإسلامية والثورية والإقليمية مثل الإرهاب والتطرف في المنطقة، تهديدات المياه، الأمن السيبراني، مما أثر على إستراتيجيات الدفاع والتخطيط العسكري لمواكبة هذه التحديات.

من جهة أخرى يرى البعض الآخر أن الجيش المصري لم يغير عقيدته الإستراتيجية وأن مقولة السادات* تندرج تحت بند الخداع الاستراتيجي وأن قيادات الجيش المصري كان راسخا في عقيدتهم أنه سلام مؤقت وغير مستقرّ وأن العدو الاستراتيجي الذي يهدد الأمن القومي المصري كان ومازال يأتي من الشرق.[2]هذا ما صرح به وزير الدفاع في جلسة مغلقة للجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب في

---

* خاض الجيش أربع حروب ضد إسرائيل كانت الحرب الأولى عام 1948 عندما شاركت مصر في الحرب على فلسطين وكانت الحرب الثانية عام 1956 فيما يعرف باسم العدوان الثلاثي على مصر، حيث شاركت كل من فرنسا وبريطانيا إلى جانب إسرائيل، وكانت الحرب الثالثة عام 1967 وبعدها قامت الحرب الرابعة عام 1973.

[1] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص358.

* حرب أكتوبر هي آخر الحروب بين مصر وإسرائيل وأن السلام خيار استراتيجي وأن الحل الوحيد للمشكلة العربية مع إسرائيل هو السلام الشامل والعادل في المنطقة.

[2] محمود جمال، مرجع سابق.

فيفري 1987،وهذا ما ظهر أيضا في عدد من المناورات العسكرية المصرية التي دارت في مواقع تضاريس سيناء والتي أدرجت فيها تسمية إسرائيل كعدو مفترض فيها، مثل مناورة بدر 1997 وجبل فرعون1998،وعموما حسب هذا الطرح لا تزال معظم القدرات والأسلحة والخطط والتدريبات المصرية موجهة نحو خصم واحد هو جيش الدفاع الإسرائيلي.[1]

2-تحديث الاستراتيجيات العسكرية:

تركز المؤسسة العسكرية المصرية على تطوير الأساليب العسكرية وتحديث الأسلحة واستراتيجيات التدريب والتكيف مع التطورات التكنولوجية لمواكبة التحديات مثل: الحروب غير التقليدية ومكافحة الإرهاب إلى جانب اهتمامها البالغ بالتعاون الإقليمي والدولي من خلال تكثيف المناورات العسكرية وتحالفات مشتركة مع قوى إقليمية ودولية.

مما سبق عرضه يتضح العقيدة العسكرية للمؤسسة تجمع ما بين الثوابت المستمدة من التاريخ والهوية الوطنية والمتغيرات التي تعكس طبيعة التحديات والتهديدات والتغيرات الإقليمية والدولية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية في مصر على مدى العقود القليلة الماضية قدمت نفسها بوصفها رمزا للقومية المصرية والوحدة والاستقرار وكذا المؤسسة الوحيدة القادرة على إبقاء كل من التهديدات الداخلية والخارجية تحت السيطرة سواء كانت صادرة عن الإسلام الأصولي أو من الدول المجاورة مثل إسرائيل ، وما يدل على نجاح هذه الإستراتيجية أن جميع رؤساء مصر ينتمون إلى المؤسسة العسكرية ،هذا التوازن بين الثوابت والمتغيرات يساهم في الحفاظ على أمن واستقرار الدولة المصرية في مواجهة التهديدات المتنوعة والمستجدات العسكرية والجيوسياسية.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي في مصر (1952-2011)

يؤكد السياق التاريخي لتطور المؤسسة العسكرية بأنها أحد الأعمدة الأساسية التي شكلت ملامح وأسس النظام السياسي في مرحلة ما بعد 1952، والذي برزت معالمه في دستور 1956 واستمرت في كافة الدساتير حتى لدستور 1971، والتي أنهت الحكم الملكي وأسست لجمهورية جديدة تحت قيادة عسكرية

[1] حازم قنديل، العودة إلى ظهر الحصان الجيش بين ثورتين، في: بهجت قرني واخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)، ص238.

ومنذ ذلك الحين ترسخ وجودها في المشهد السياسي بقوة وبصفة شرعية وأصبحت قاعدتها القوة الرئيسية للأنظمة في السلطة، وعليه لفهم مكانة الجيش في الحياة السياسية تستلزم الدراسة قراءة علاقة المؤسسة العسكرية بالدساتير المصرية، وكذا ضرورة استكشاف التحولات التي طرأت على علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة منذ عهد جمال عبد الناصر مرور بأنور السادات وصولا إلى حسني مبارك.

المطلب الأول: تطور دور المؤسسة العسكرية في الدساتير المصرية قبل 2011

تعدّ المؤسسة العسكرية المصرية من أبرز المؤسسات في تاريخ مصر الحديث، وقد تجلّى موقع القوات المسلحة وتطور دورها بوضوح في مضامين الدساتير المتعاقبة، حيث عرفت دسترة الهيمنة السياسية للنخبة العسكرية استمرارية مضطردة لكنها غير مباشرة وتبرز أهمية دراسة الوضع القانوني لها وتطوره انطلاقا من أن التشريع الدستوري يعكس نتائج صراعات القوى الاجتماعية والسياسية، ويتسم موقع المؤسسة العسكرية في الحقبة الملكية وتحت دولة يوليو بسمات دستورية واضحة أبرزها حالة من التحصين والاعتراف بمكانة المؤسسة ومزاياها مما جعلها في وضعية تعلو غيرها من مكونات السلطة التنفيذية وإن كان هذا الأمر في المرحلة الملكية أقل منه كثيرا مقارنة بما شهدته حقبة ما بعد يوليو 1952،[1]وفيما يلي نظرة على كيفية تنظيم هذا الدور مع التركيز على زاوية معينة تتعلق بمعالجة توسيع صلاحيات هذه النخبة في الدساتير المصرية المختلفة منذ الحقبة الملكية حتى حقبة 2011.

أولا: الحقبة الملكية قبل يوليو 1952

عرفت مصر النظام الدستوري منذ صدور قانون السياستنامة الذي أصدره محمد علي في يوليو 1973 والذي اعتبره البعض أول وثيقة دستورية مكتوبة عرفتها مصر في تاريخها الحديث، وإن لم تكن في الحقيقة دستور بالمعنى المتعارف عليه في الدساتير القائمة لكنه كان أقرب إلى أداة لتنظيم الهيئات الحكومية التي أسسها محمد علي مثل مجلس الثورة في عام 1829 ثم المجلس العالي في عام 1934، أين كان واضحا مدى استبداد الحاكم للسلطة وهو الرجل العسكري بالمقام الأول وتوليته ابنه إبراهيم باشا القائد العسكري الأول رئاسة بعض المجالس[2]، ثم تلا ذلك قوانين أساسية متشابهة في عهد الخديوي اسماعيل عامي 1866 و1879.

[1] محمود جمال،" الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011"، مرجع سابق، ص791.

[2] عصام الغريب، "المؤسسة العسكرية المصرية وموقفها من الدساتير"، **رؤية تركية**، ع3، خريف 2012، ص 101.

يعدّ دستور عام 1923 بداية التشريع الدستوري لوضعية الجيش في الحياة السياسية المصرية ويمكن اعتبار ذلك انعكاسا واقعيا للأحداث التاريخية التي جرى فيها كتابة هذا الدستور والذي صدر عقب ثورة 1919 وتصريح فبراير الذي أعطى لمصر نوع من الاستقلال يتيح لها إصدار دستور للبلاد وتشكيل حياة نيابية جديدة، وبالتالي جاء هذا الدستور تجسيدا للتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية لاسيما بين إفرازات الحركة الوطنية وقوى الثالوث المكون من الاحتلال البريطاني والملك والإقطاع الزراعي، حيث تضمن النص الدستوري تحديد طبيعة الدولة –ملكية وراثية– ونظامها السياسي– ملكي شبه برلماني– وتشكل الحكومة –نيابي– إضافة إلى تقنين توازن السلطة بين الملك والبرلمان مع ضمان تفوق الاحتلال البريطاني.[1]

تضمن هذا الدستور نصوص ضامنة لحقوق المصريين وواجباتهم وشارحا لنظم الحكم في الدولة مؤكدا أن جميع السلطات مصدرها الأمة ومفصلا لسلطات الملك الذي خصص له جانبا رئيسيا منه بعنوان الملك ودور الوزراء والسلطة التشريعية التي تتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ودور القوات المسلحة، كما أسس لحكومة ديمقراطية ليبرالية لكن أحكامه كانت غامضة حسب بعض الباحثين بحيث لا تسمح بالحكم الفعال من قبل الحكومات المنتخبة ،وكانت بعض الأسباب الرئيسة هي الافتقار إلى المشاركة الواسعة أثناء صياغة الدستور والسلطات التنفيذية القوية التي تسمح للملك وبعض الوزراء بتجاوز البرلمانيين المنتخبين والسيطرة التنفيذية على تغيير الدستور،وقد حاول البرلمان من عام 1930 إلى 1935 أن يؤكد نفسه من خلال وضع دستور جديد ،ولكن الملك سرعان ما أعاد العمل بدستور 1923 والذي ظل ساري المفعول لمدة تقرب من ثلاث عقود.[2]

وفيما يتعلق بالمواد المتعلقة بالقوات المسلحة فقد أشارت المادة 46 من الدستور إلى أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية، وأنه له حق منح الرتب العسكرية، وكذلك إعلان الحرب بعد موافقة البرلمان[3]، كما نص الدستور في المادتين 146–147 على أن قوات الجيش تقرر بقانون هذا الأخير الذي الذي ينظمها ويبين طريقة التجنيد وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من واجبات[4]، وفيما يخص

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، "الدستور والثورة: درس الماضي ونداء المستقبل حالة مصر"، في: عبد الحي علي قاسم وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 167.

[2] Javed maswood, Usha Natarajan, op.cit, 257.

[3] مهند مصطفى، "العسكر ودوره في التحول الديمقراطي ثلاث حالات دراسية"، في: أحمد أويصال وآخرون، **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 792.

[4] إسراء أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 117.

البرلمان اشترطت المادة 78 لمن يريد أن يترشح لمجس النواب أو الشيوخ من العسكريين أن يكون من كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدًا.

يعتبر دستور 1923 أول دستور تناول دور القوات المسلحة وقد يكون ذلك لمواجهة رغبة سلطات الاحتلال البريطاني في السيطرة على الجيش والتحكم في أعداد الجنود، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يعط أي امتيازات للجيش المصري وعزز إلى حد بعيد مقاربة خضوع العسكريين للسلطة المدنية ممثلة في الملك والبرلمان، ولما كان الجيش هو الأداة الرئيسة لتحقيق الاستقلال فقد طالب البرلمان عام 1924 بتقوية الجيش المصري وتطوير كفاءته من حيث التدريب والتسليح والاهتمام بالتعليم العسكري وتخليصه من النفوذ الأجنبي وسيطرة الاحتلال.

ثانيا: الحقبة الناصرية

عقب انقلاب 1952 الذي تحول لاحقا إلى ثورة من حيث مضمونه وأثره في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأعلنت المجموعة الثورية بقيادة ضباط الأحرار تحول مصر عن النظام الملكي ووقف العمل بالدستور، وقدمت هذه المجموعة ثلاثة رؤساء في مصر الجمهورية زعموا كقادة ثوريين قيام سلطة تمثيلية مباشرة دون الحاجة إلى وجود عازل دستوري بين الشعب ودولته ،لكن في نهاية المطاف استخدم عبد الناصر الدساتير لإضفاء الطابع الرسمي والطابع المؤسسي على حكمه، حيث اتخذ التطور السياسي والدستوري في مصر مسارا خاصا ليمثل انعكاس لمسار الثورة والدور الأساسي لقائدها ولطبيعة نظام الحكم آنذاك فعلى سبيل المثال نجد دستور عام 1956 دستور مصر الجمهورية الأولى ثم صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة لإعلان الوحدة بين مصر وسوريا وسمح دستور عام 1963 للحكومة أن تعلن التزامها بالمثل الاشتراكية العربية وتحطيم الحواجز الطبقية،وهو نوع من الدساتير الذي كان سائدا في مختلف أنحاء الوطن العربي في الخمسينات والستينات.

أصدر مجلس قيادة الثورة أكثر من 350 مرسوم قانون وكان من الواضح أن جميعها كانت تمهد الأرض من أجل قبض مجلس قيادة الثورة على السلطة، وهذا ما سوف نراه لاحقا في تغلغل معظم الضباط الأحرار في مؤسسات الدولة المدنية[1]، حيث شهدت المرحلة الناصرية بداية التمكين السياسي للجيش، ولكن يعد الإعلان الدستوري الصادر في 10 فيفري عام 1953 باسم القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة

[1] عصام الغريب، مرجع سابق، ص 104.

محمد نجيب أول اتصال مباشر للجيش بالسياسة، حيث جاء ليرسخ سيطرة الجيش وتولي إدارة مقاليد الأمور متمثلا في هيمنة مجلس قيادة الثورة على الحياة السياسية انطلاقا من شرعية هذا الإعلان الدستوري ووصولا لشرعية مستقرة . وتكون الإعلان من 11مادة إلا أن المواد التي أبرزت بوضوح سلطات مجلس قيادة الثورة في توجيه سياسات الدولة من خلال المرحلة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات هما المادتان رقم 8 و11 من هذا الإعلان، حيث نصت الأولى على أن السيادة العليا للدولة يتولاها قائد الثورة ومجلس قيادة الثورة ذي التشكيلة العسكرية وبصفة خاصة اتخاذ التدابير الضرورية لحماية النظام القائم على الثورة وتحقيق أهدافه وتعيين الوزراء وإقالتهم[1]،أما الثانية نصت على أن مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يتألف من مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات أما إدارة السلطة التشريعية والتنفيذية فيتولاها مجلس الوزراء والوزراء في كل مايخصه.[2]

وعموما هذا الإعلان دستوري جاء قصيرا نظرا لصدوره في مرحلة انتقالية مؤقتة وتمهيدا لإعداد دستور عام للبلاد، كما جاءت المواد الخاصة بتوضيح نظام الحكم موجزة، وقد يكون ذلك لأن إدارة شؤون الدولة كانت تعتبر أمر جديد بالنسبة للعسكريين، فضلا عن عدم استقرار العلاقة بين الضباط الأحرار ومحمد نجيب مما دفع إلى إعلان مبادئ عامة دون الدخول في أي تفاصيل حتى يتم دراسة الموقف.

1-مشروع دستور 1954:

مثل أعضاء لجنة الخمسين التي اقترحت مسودة هذا الدستور المجتمع المصري على نطاق واسع حيث ضمت ممثلين لكل ألوان الطيف السياسي والفكري في مصر أنداك وعلى رغم من أنه لم يدخل حيز النفاد إلا أننا لم يمكن إغفاله نظرا لمحاولته الحد من سيطرة القوات المسلحة وتقنين دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية واستمرار تطبيق الديمقراطية، حيث استهدف هذا المشرع إقصاء ضباط حركة 23 يونيو عن أي وجه من وجوه المشاركة في السلطة وإبعاد المؤسسة عن أي دور

نصت المسودة في موادها المتعلقة بالمؤسسة العسكرية على جعل رئيس الجمهورية قائدا أعلى للقوات المسلحة وإنشاء مجلس الدفاع الوطني تحت رئاسته، ولكن قامت بإبعاده من خلال منحه دورا استشاريا في

[1]محمد طه عليوة، "مصر على أعتاب الجمهورية الثانية، التغيرات الدستورية قبل ثورة25 يناير وبعدها"، في: محمد طه عليوة وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30يونيو**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص42.

[2]عصام الغريب، مرجع سابق، ص 107.

ثلاث قضايا محددة هي إعلان الحرب والهدنة والمصالحة والتدابير الدفاعية،[1] كما تم تحديد الظروف الاستثنائية التي تجوز فيها للسلطات المدنية الاستعانة بالقوات المسلحة أي تحديد دورها في المهام المشتركة مع السلطات المدنية.

كما حضرت مسودة الدستور في مادتها 184 بشكل قاطع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وذلك بسن قانون خاص بالمجالس العسكرية ولا يكون لها اختصاص إلا الجرائم العسكرية التي تقع من الأفراد القوات المسلحة،[2] وتنص المادة الأولى من الدستور على أن مصر هي جمهورية برلمانية تمثيلية وبناءا على ذلك أعطت المسودة البرلمان المنتخب السلطة لتمرير معظم التشريعات المتعلقة بالقوات المسلحة كما اشترطت إحدى المواد المتعلقة بعمر من يترشح رئيسا للجمهورية أن لا يقل عن 45 سنة حيث لا ينطبق هذا الشرط على أي عضو لمجلس قيادة الثورة باستثناء وحيد هو محمد نجيب، مما يوضح حقيقة الصراع الدائر حول السلطة.

عموما لجنة الخمسين انتهت إلى مشروع دستور يستهدف إقصاء رجال 23 يوليو عن أي وجه من وجوه المشاركة في السلطة وإبعاد المؤسسة العسكرية عن أي دور في العملية السياسية، ويرى طارق البشري في هذا الصدد أنه كان اختيار غير واقعي لأنه غفل حقيقة أن المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة كانا قد اندمجا مع قيادة الثورة ليكونوا تنظيما قويا ومتماسكا، وبالتالي لا يمكن للضباط أن يتبنى نمطا دستوريا يجردهم من مكمن القوة السياسية التي وقعت في أيديهم وهو الجهاز الإداري للدولة والجيش الذي انبثقت منه.[3]

2-دستور 1956:

في الوقت الذي كانت فيه لجنة الخمسين تعكف على دراسة نظام الحكم الذي ينبغي أن يقام في مصر وتتباحث حول شكل العلاقة بين السلطات العامة فيما بعد قيام حركة الجيش كانت موازين القوى تتغير، فكان مجلس قيادة الثورة يفرض هيمنته السياسية على البلاد ويعمق من سيطرته على مفاصل الدولة ويرسخ وجوده وسيطرته على مقاليد الحكم، الأمر الذي مكنه من فرض رؤيته للمستقبل السياسي للبلاد من

[1] مانس هانسن، "**حكم القطاع الأمني في مصر والعلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر** "، تقرير مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، سويسرا، أفريل 2014، ص 11.

[2] إسراء أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 125.

[3] عصام الغريب، مرجع سابق، ص 118.

دون الالتفات لرأي لجنة الخمسين وجاء دستور 1956 ليعترف بذلك كله،[1]بحيث أستقر الأمر لمعسكر الثورة بعد أن تمت تصفية الثورة المضادة واستتب ميزان القوة داخل معسكر الثورة لصالح مؤسس تنظيم الضباط الأحرار، فحسب رأي بعض الباحثين لجنة الخمسين وضعت مشروع دستور غير واقعي يستهدف إقصاء رجال 23 يوليو عن أي وجه من وجوه المشاركة وإبعاد المؤسسة العسكرية عن أي دور في العملية السياسية باعتبار أن المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة قد اندمجا مع قيادة الثورة ليكونا معا قوة موحدة كما لا يمكن تبني للضباط لنمطا دستوريا يجردهم من السيطرة على مكمن القوة السياسية الذي وقع في أيديهم وهو الجهاز الإدارية للدولة والمؤسسة التي انبثقت منه.[2]

كلف الرئيس جمال عبد الناصر عددا من القانونين مهمة وضع مشروع دستور جديد أقر في استفتاء أجري في 23جويلة 1956 وبالنسبة للمواد المتعلقة بالجيش فقد أنشأت المادة 167 مجلس الدفاع الوطني ويرأسه رئيس الجمهورية ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بتأمين البلاد، وعملت بعد ذلك الدساتير المتعاقبة على تفصيل تشكيلة هذا المجلس وصلاحيته وإلى درجة بعيدة يميل لغلبة العسكرية على ما هو مدني، وذلك لضمان تمرير مناقشة الميزانية. وكل يتعلق بالأمور العسكرية بعيدا من الأجهزة الرقابية. [3]

وأجازت المادة 171 تعيين القائد العام للقوات المسلحة وزير للحربية مع الجمع بين الوظيفتين، وكان من الممكن أن يتم ذلك وفقا لقرار جمهوري أو وفقا للقانون لكن تم وضعها كمادة في الدستور منعا لفتح النقاش حولها، كما نصت المادة 191 على أن جميع قرارات مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات والإجراءات والأعمال والتصرفات الصادرة من هيئات أمر مجلس قيادة الثورة بتشكيلها وهيئات أنشأت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت.[4]

وقد صاغ دستور1956 العلاقة بين السلطات والتي كانت الأساس الذي أخذ به في الإعلانات الدستورية والدساتير المؤقتة والدستور الدائم حيث جمع هذا الدستور بين بعض جوانب النظام الرئاسي

[1] محمود شريف بسيوني، محمد هلال، مرجع سابق، ص ص 224،223.

[2] عصام الغريب، مرجع سابق، ص118.

[3] محمود جمال،"الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير2011"، مرجع سابق، ص792.

[4]عصام الغريب، مرجع سابق، ص 123.

وبعض جوانب النظام البرلماني تعلو فيه السلطة التنفيذية على كل سلطة ، ونصت المادة 139 على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو بالأساس متخرج من المؤسسة العسكرية وينتمي إليها، وهي إشارة إلى حفاظ الرئيس على المؤسسة العسكرية وألا يبتعد عنها ووظيفيا في أي وقت لدورها الهام في الحفاظ على الشرعية وتماسك النظام السياسي وقت الأزمات واستمرت تلك الثقافة وذلك الموروث داخل الحكم في مصر.

3-دستور 1971:

يعدّ أحد أهم الدساتير في تاريخ مصر المعاصر حيث تم العمل به لمدة أربعين عاما ، وقد تم ميلاد الدستور عقب تبني الرئيس السادات ما أطلق عليه ثورة التصحيح واستقرار سلطة حكمه واستمر حتى ثورة 25 جانفي 2011، حيث نجح في القضاء على ما يسمى بمراكز القوى في ماي 1971 مستخدما في ذلك أداة التعديلات الدستورية بهدف تعزيز مبدأ الحرفية العسكرية لتجهيز القوات المسلحة لخوض حرب أكتوبر 1973[1]وإحداث نوع من التغيير داخل قيادات المؤسسة العسكرية وإحكام القبضة السياسية عليها، حيث استطاع أن يجعل للسلطة التنفيذية ورئيسها هيمنة وسيطرة قوية في مواد الدستور حيث تكرست سلطات الرئيس- السادات ثم مبارك- جامعا بين يديه ثلاث مناصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الدفاع الوطني ورئيس الأعلى لهيئة الشرطة وهو يعلن حالة الطوارئ فضلا عن أنه يعين ثلث أعضاء مجلس الشورى.[2]

بقراءة دستور عام 1971 نلاحظ احتفاظ نصوص المواد الدستورية بالوضع القائم للقوات المسلحة سواء فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري أو تعيين وترقية الضباط العسكريين أو إقالتهم أوعدّ الرئيس الجمهورية قائدا أعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب وإنشاء مجلس دفاع وطني يرأسه رئيس الجمهورية، وينبغي أن نشير هنا أن حسين مبارك لم يقترب طوال فترة حكمه من المواد التي ترتبط بالمؤسسة العسكرية سواء كان ذلك في التعديلات الدستورية لعام 2005 أو 2007.

[1] محمود جمال،"الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير "2011، مرجع سابق، ص 793.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "الدستور والثورة ودرس الماضي ونداء المستقبل حالة مصر، في عبد الإله بلقزيز وآخرون، **التغير في الوطن العربي أي حصيلة**، مرجع سابق، ص 172.

المطلب الثاني: تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية

بدأ تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر منذ لحظة استيلاء الضباط الأحرار على الحكم عام 1952 ووقوعها تحت هيمنة شبه كاملة للنخبة العسكرية الصاعدة التي أدت دورا بارزا في عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال ووضع أساس نظامها السياسي، حيث أصبحوا يمثلون العمود الفقري للسلطة وأساس شرعية الحكم في مصر.

والملاحظ في إطار النظام الجمهوري لم يتول الحكم إلا أحد أعضاء المؤسسة العسكرية بدءا باللواء محمد نجيب ومرورا بعبد الناصر، فالسادات وأخيرا مبارك، وفي هذا الإطار شهدت الخبرة المصرية مراحل مختلفة للعلاقة بين المدني والعسكري حتى قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث رجحت كفة ميزان العلاقات المدنية العسكرية بعد وصول عبد الناصر إلى السلطة لصالح المؤسسة العسكرية أين ساد الطابع العسكري على نظام الحكم ومؤسسات الدولة وسيطرة العسكر تحت حكمه على الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية، لكن بعد نكسة 1967 فقد كثيرا من هيمنته على المؤسسات السياسية واهتزت مكانته وانخفضت وتيرته تدريجيا إلى لفت الانتباه إلى أهمية تركيز المؤسسة على إعادة البناء وتحقيق الاحتراف، وعلى الرغم من استعادة الجيش مكانته السابقة نظرا لدوره البارز في حرب 1973 إلا أنه أزيح بشكل ممنهج من العديد من المجالات السياسية في عهد الرئيس أنور السادات وحتى مبارك.[1]

أولا: مرحلة تدخل الجيش في السياسة: عهد جمال عبد الناصر (1954-1970)

يصف المفكر الماركسي أنور عبد الملك مصر في الحقبة الممتدة بين عامي 1952 و1967 بالمجتمع العسكري والذي شكلته سياسات الرئيس جمال عبد الناصر وقراراته وإجراءاته، ففي فترته توسع دور العسكر وهيمن على الحكم والسياسة والمجتمع أين سيطرت المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية وأصبحت هي من تنتج النخبة الحاكمة وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري[2]، حيث تم تصوير المؤسسة العسكرية على أنها عامل تغيير اجتماع- قيادة الثورة من أعلى- ونتيجة لذلك تحول عبد الناصر إلى الخطاب الاشتراكي بدءا من أواخر 1961الذي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن تبقى مصر مستقلة عن الاتحاد السوفياتي بسبب قوميتها العربية واضحة التوجه، وكان جوهر تركيز عبد الناصر هو

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 237.

[2] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 36.

دفع عجلة البرنامج الثوري خاصة بعد تأميم قناة السويس والانفصال النهائي عن الغرب والذي أكسبه استمرار دعم المدنيين، ويتجلى ذلك في تأسيس ائتلاف بين عمال المدن والطبقة الريفية المتوسطة وانتهاج سياسات متعلقة بحيازة الأراضي وحقوق العمال وتخصيص إغاثات والتوظيف لصالح هذه الفئات الاجتماعية.[1]

اتسم النظام الشمولي الذي أسسه عبد الناصر بسمات متعددة أهمها: غياب التعددية السياسية، حيث تم القضاء على جميع عناصر المجتمع المدني في مصر من أحزاب ومنظمات واستبعاد النخبة السياسية التقليدية، كما تم إقصاء جميع السياسيين المدنيين عن الحياة السياسية، ومن ناحية أخرى الجيش كمؤسسة يُفترض ألا يتدخل في السياسة بل يبقى على ولائه لهؤلاء العسكر السابقين فهو الضامن الرئيسي لاستقرار النظام، وانعكس هذا التناقض في شكل صراعات قادت العسكريين السابقين في الحكم إلى محاولة تأسيس الحزب السياسي للنظام[2]، فتم إنشاء تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد لترسيخ أسس النظام الشمولي من خلال تنظيم فوقي ينّفذ القرارات السياسية ولا يصنعها ابتداء من هيئة التحرير التي حل محلها الاتحاد القومي عام 1956، ثم الاتحاد الاشتراكي العربي عام 1962، أضف إلى ما سبق تركيز السلطة ومركزيتها وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وعدم السماح بحق الاعتراض السياسي المنظم وتعامل النظام بعنف مع قوى المعارضة وتمحورت آليات النظام حول شخص رئيس الجمهورية عبد الناصر.[3]

فضلا عن بناء ما يعرف برأسمالية الدولة التي تنادي بسيطرة النظام على الموارد الاقتصادية تحت شعار قرارات يوليو الاشتراكية، وشملت القرارات تأميم الشركات الصناعية والتجارية في يوليو 1960 ثم باقي الشركات المتوسطة والصغيرة وجميع شركات التجارة الخارجية وامتدت إلى شركة النقل والمقاولات والكهرباء.[4]

ويمكن قياس تطور الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في عهد عبد الناصر من خلال دراسة مقدار سيطرة العسكريين على المؤسسات السياسية على النحو الآتي:

---

[1]Eric lalousc, **the Egyptian military: an institutional pillar of Al.Sisi's regime**,(comilias universdad pontificia: facultad de Ciencias Humanas y Sociales, Madrid, Junio 2023), p 23.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 152.

[3]علي الدين هلال وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2013)، ص 28.

[4]أحمد فؤاد رسلان، مرجع سابق، ص 148.

1- دمج العسكريين في مؤسسات الدولة:

بنى عبد الناصر شرعيته على الانجازات الاجتماعية وعلى صورته الوطنية كرمز تحرير مصر من الاستعمار البريطاني والخطاب الوطني المصري الذي وجه ضد إسرائيل ثم تمدد لاحقا ليصبح خطابا قوميا عربيا في إطار التضامن العربي الواسع مع مصر بعد التأميم، واعتمد في المهمتين على العسكريين في مختلف مواقع النخبة السياسية والإدارية من وزراء ومحافظين وسفراء وقيادات عليا في الجهاز الإداري أين اعتمد عبد الناصر في هذا الصدد على عامل الولاء في تعيين الضباط في المناصب المدنية أكثر من عامل الكفاءة.[1]

وفي هذا السياق نشر أنور عبد الملك أن الضباط الذين نزعوا زيهم العسكري وتخلوا عن امتيازات الرتبة وتحولوا إلى مدنيين لمزاولة النشاط السياسي حصلوا في المقابل على وظائف رئيسية في الدولة، حيث تركز العسكريون بكثافة في وظائف السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية وفي القطاع العام الاقتصادي الذي منح له دور أكبر في قيادة عملية التنمية، فضلا عن تعيين نسبة كبيرة على رأس أغلب الوزارات والهيئات الحكومية بما في ذلك الهيئات الثقافية والصحفية والتلفزيونية، وقدر عبد الملك أن قرابة 1500 ضابط تم تعيينهم في المراتب العليا في المؤسسة غير العسكرية بين عامي 1954 و1962[2]، ومنذ ذلك الحين زاد باستمرار تغلغل العسكريين المتقاعدين في بيروقراطية الدولة ومؤسساتها، بهدف ضمان السيطرة عليها من جهة وكذلك إبعاد الضباط المتمردين عن صفوف الجيش لتجنب خطر الانقلابات العسكرية من جهة أخرى.

وجاء في هذا الإطار عدة قراءات ربما تبدو متناقضة فيما يخص السلوك السياسي لعبد الناصر، فالبعض ينظر إلى توجيه العسكريين نحو الأجهزة الحكومية والمدنية عموما بهدف ربح الوقت نظرا لتفوقهم في الناحية الإدارية وانضباطهم في تنفيذ التعليمات وبدل من تكوين إطارات في تلك الفترة من خارج الجيش وهي تفتقد إليها، والبعض الآخر يفسر الأمر بأنها طريقة للتخلص من القيادات العسكرية المؤثرة داخل المؤسسة العسكرية وغير المرغوب فيها والإبقاء فقط على الشخصيات الموثوق فيها وتعيين هذه القيادات كسفراء في الخارجية[3]أو قيادات إدارية في الأجهزة الحكومية، والإدارة المحلية بمستوياتها المختلفة ،فمنذ أول تطبيق لنظام الإدارة المحلية في سبتمبر 1960 كان من بين الواحد والعشرين محافظا عشرة محافظين من

[1] Major Tomy Arvianto,"Egypt's: revolution: Along journey to democracy", candion forces college, from:**https//www.cfc.forces.gc.ca>avianto.pdf**.(07-03-2024)

[2] يزيد صايغ،" فوق الدولة جمهورية الضباط"، مرجع سابق.

[3] أحمد فؤاد رسلان، مرجع سابق، ص 147.

ضباط الجيش وثمانية من ضباط البوليس والجذير بالذكر أن ضباط الجيش المختارين كمحافظين كانوا جميعا من تنظيم الضباط الأحرار، كما بلغ عدد العسكريين 72 شخصا عام 1962 من بين مئة شخصية تولت المناصب الرئيسية في وزارة الخارجية وبينما لم يكن في عام 1952 سفراء من خلفية عسكرية سوى اثنين هما اللواء علي نجيب واللواء محمد سيف الدين[1]، إما لترضية طموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم أو لتأمين النظام تحسبا لتحركهم من أجل إسقاطه، واستطاع العسكريون من خلال سيطرتهم على المناصب السياسية التحكم في عملية صنع السياسات العامة وأحدثوا تغيرات ضخمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن أبرزها سياسة الإصلاح الزراعي وسياسة التأميم وسياسات هيمنة القطاع العام.

2- سيطرة العسكريين على السياسة:

بعد تمرد 1954 سيطر جمال عبد الناصر ومجموعته بشكل تام على وأسس مرحلة جديدة من الحكم داخل الدولة المصرية لترسيخ معنى الحكم العسكري، وتمثل جناحا الحكم خلال تلك الفترة في مؤسسة الرئاسة من جهة يرأسها عبد الناصر زعيم الأمة الذي نجح في تعبئة الجماهير من حوله ومن حول سياساته وكاريزميته وذلك ما مكنه من مواجهة خصومه السياسيين خاصة الإخوان المسلمين عام 1954 ثم عام 1956، ومن جهة أخرى المؤسسة العسكرية تحت قيادة المشير عبد الحكيم عامر المؤيد بجماهيرية ضباطه.[2]

وبالتالي أصبح كل منهما قويا في محيطه وفي أوائل الستينات بدأ الصراع بين رأسي الدولة المصرية وتحولت العلاقة بينهما إلى المنافسة من أجل السيطرة السياسية داخل المؤسسة العسكرية نفسها باعتبارها كانت المؤسسة الوحيدة ذات السلطة الحقيقية في بنية صنع القرار إبان حكم عبد الناصر والمرتكز الأساسي للنظام، ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لنفوذها ليس سهلا بأية حال خاصة بالنظر إلى الاتساق الفكري بين عبد الناصر وعامر، والجدير بالذكر أن الصراع بينهما لم يكن صراعا بين تيارين سياسيين

[1] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 74.

[2] محمود جمال،" اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية ج1"، **دراسات استراتيجية**، المعهد المصري للدراسات السياسية، جانفي 2019، ص 13.

مختلفين داخل النظام وإنما صراع شخصي على السلطة[1]، ولمحاولة إثبات كل طرف عدم أهلية الطرف الآخر في إدارة الدولة، وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن عبد الحكيم عامر لم يرغب في أخذ مكان الرئيس لكنه كان يطمح في الحصول على توازن القوى من خلال تحويل المؤسسة إلى ما يشبه دولة داخل دولة* من خلال الاستعانة بأجهزة الجيش الأمنية وهو تعامل مع الجيش كما لو أنه قطاع خاص به وكانت ترقيات الضباط تتم على أساس الولاء له وليس لعبد الناصر أو الدولة[2]، وبدأ عامر منذ عام 1956 يضغط لترجمة شعبيته داخل القوات المسلحة إلى نفوذ سياسي ولتأمين هيمنة قيادة الجيش.

لكن الهزائم والنكسات العسكرية ساعدت عبد الناصر في هذا الصراع خاصة بعد كثرة اللوم داخليا على عامر بسبب إدارته للمعارك في أعقاب العدوان الثلاثي عام 1956 وهزيمة حرب السويس ثم فشل تجربة الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958 ثم الضعف الذي أصاب الجيش بسبب انتشاره في اليمن عام 1962، وعلى الرغم من ذلك استمرت شعبية عامر وسط الجيش حتى نكسة 1967 ضد إسرائيل والتي أعلنت نهاية الصراع بين عبد الناصر وعامر [3]، فقد قاد عار الهزيمة إعفاء عامر من قيادة الجيش ثم ألقي القبض عليه ووجد بعد ذلك منتحرا في ظروف غامضة، وقام عبد الناصر من تطهير الجيش من شبكة أنصاره من الضباط وفصل 650 من المحيطين به فضلا عن محاكمتهم بتهمة محاولة قلب نظام الحكم وتحت شعار إنهاء حكم دولة الاستخبارات[4]، فعلى الرغم من أن عبد الناصر قد اعتمد على المؤسسة العسكرية لسحق أية جماعات معارضة مدنية إلا أنه لم يقدر على التسامح مع قائد عسكري يمتلك قوة ونفوذ أكبر من قوته.

3- السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية:

المركز السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر خضع لتغيير على أثر الهزيمة العسكرية التي لحقت بمصر في حرب 1967 والتي شكلت انتكاسة كبيرة للجيش المصري وأثبتت وجود أخطاء ومساوئ القيادات العسكرية، وهنا تتفق الدراسات على أن الأداء الكارثي للجيش في هذه الحرب هو أحد ثمار الصراع السياسي المزمن داخله، وهذا انعكس على صورة الجيش الذي أصبح مرفوضا من قبل المجتمع المصري بجميع

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 2010)، ص 457.

* كان زكرياء محي الدين قد حذر عبد الناصر بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء بقوله "في مصر دولتان الجيش والحكومة".

[2] طيبي غماري، مرجع سابق، ص ص 101،102.

[3] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 72.

[4] أحمد فؤاد رسلان، مرجع سابق، ص ص 156،157.

طبقاته ومجموعاته الشعبية، هذا ما دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى إدخال تعديلات على النظام السياسي في السنوات الأخيرة من رئاسته حتى وفاته في عام 1970، حيث أحكم سيطرته على الجيش بعد أن استعاد السلطة الفعلية للتعيين والترقية والفصل من الخدمة العسكرية وأنشئ مجلس الدفاع الوطني في عام 1969 برئاسة الرئيس وعضوية وزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة أجهزة المخابرات، كما أنشأ في نفس العام قوات الأمن المركزي لوضع قطاع من المجندين في الجيش تحت سلطة وزارة الداخلية بهدف إبقاء العسكر في منأى عن مهمات قمع الشعب في الاحتجاجات.[1]

من جهة أخرى أثرت هزيمة 1967 بشكل إيجابي على المؤسسة العسكرية حيث قادت إلى إعادة صياغة البنية المؤسسية لها، والتي انتقلت من مرحلة غياب المهنية والحرفية وعدم المؤسسية إلى مرحلة جديدة تحققت فيها كل تلك المؤشرات الدالة على الاحترافية العسكرية والمهنية ومن ثم المؤسسية، مما أدى إلى خفض اهتمامها بشكل تدريجي في الحكم السياسي المباشر وسيطرة عبد الناصر على الجيش وتحييده عن السياسة وزيادة الصبغة المدنية للحكم فعلى سبيل المثال عدد الوزراء العسكريين في الحكومة انتقلت من 66 في المئة إبان الحرب إلى 41 في المئة في عام 1970.[2]

لم يكن إحكام سيطرة عبد الناصر على المؤسسة العسكرية جزء من عملية ديمقراطية يتضمن تقوية المؤسسات المدنية وتعزيز سيادة القانون لذا لم يحصل أي تغيير جوهري في عملية الرقابة والتضييق على الحريات، بل لزيادة قوة منصب الرئاسة التي باتت كل المؤسسات تخضع لها بعد أن كانت المؤسسة العسكرية قبل الهزيمة تعمل خارج حدود الدولة وأطرها مع انعدام الرقابة السياسية عليها[3]، وفي هذا الإطار كتب أمين هويدي الذي شغل منصب وزير الدفاع بعد فترة وحيدة بعد الهزيمة ومنصب رئيس المخابرات بعد ذلك إلى أن عدم تحديد العلاقة بوضوح وبدقة بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة أبعدت عبد الناصر تماما عن المؤسسة العسكرية التي شكلت ورما في البناء السياسي للدولة بحيث تعذر على السلطة السياسة تغيير القائد العسكري إلا باستخدام القوة.

نلاحظ مما سبق أن النظام الشمولي ذو الطابع العسكري الذي أسّسه عبد الناصر جعل العسكريون السند الحقيقي للسلطة واللاعب الأساسي الوحيد على الساحة السياسية هذه الأخيرة التي تم تأميمها بالكامل

---

[1] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص ص 170، 171.

[2] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 38.

[3] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص ص 166،167.

لصالح النخبة العسكرية الحاكمة، وبالتالي الصراع على السلطة لم يستقطب المدني والعسكري بل استقطب العسكري ضد العسكري وبدأ هذا التقليد المصري منذ الأيام الأولى للانقلاب حين كان الصراع يدور بين عبد الناصر ومحمد نجيب، ثم انتقل بعد ذلك إلى صراع بين عبد الحكيم عامر وعبد الناصر ثم تواصلت فيما بعد التوترات بين الرئاسة التي يشغلها بشكل رئيسي ضباط ذوي خلفية عسكرية وبين القيادة العليا للمؤسسة العسكرية لتستمر فيما بعد صراعات السلطة بين الرؤساء المتلاحقون مع قادتهم العسكريين.

ثانيا: عهد السادات: التبعية وتخفيف الطابع العسكري للسياسة (1970-1981)

بعد وفاة جمال عبد الناصر في عام 1970 تولّى محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية وكان ذلك تعبيرا عن استمرار نظام 1952 ولو جزئيا في مسارات السياسات الداخلية والخارجية[1]، بمعنى آخر لاشك أن المرحلة الساداتية كانت مختلفة في تفاصيل النظام السياسي إلا أنها كانت استمرار للنظام الشمولي الذي رسخ أسسه عبد الناصر مع أنها شهدت تغيرات وتعديلات على النظام الناصري والتي غيرت ربما شكل النظام السياسي لكنها لم تغير الجوهر، ولكنها انتقلت من مرحلة إلى أخرى من خلال تغير طابع العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى.

1-تركيز السيطرة في مؤسسة الرئاسة:

بدأ السادات في إدخال مجموعة من التغييرات السياسية في شكل النظام السياسي، فأجرى الاستفتاء على دستور جديد في 1971 والذي حافظ على السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية، فكان رأس السلطة التنفيذية وطرفا في السلطة التشريعية والقائد الأعلى للقوات،ومنحت له وفقا لهندسة دستور 1971 صلاحيات شبه مطلقة سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية واستطاع وفقا لمواد هذا الدستور أن يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار، الأمر الذي جعله محور النظام السياسي وترسيخ هيمنة المؤسسة الرئاسية على الدولة، كما عين السادات الدكتور محمود فوزي-وزير الخارجية الأسبق- رئيسا للوزراء ليصبح أول مدني يتولى هذا المنصب منذ عام 1954، أما على مستوى الرمز السياسي غير السادات اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية، كما غير شكل علمها ونشيدها الوطني[2].

[1] مصطفى علوي، "الجيش بين الثورة والسياسة حالة مصر"، **الديمقراطية**، ع 52، السنة 13، أكتوبر 2013، ص 45.

[2] علي الدين هلال وآخرون، **عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، مرجع سابق، ص 31.

2-السيطرة السياسية على الجيش:

استفاد السادات بشكل كبير من تراجع صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب المصري عقب نكسة 1967 والتي أفرزت -كما ذكرنا آنفا-انعكاسات ضخمة على معادلة العلاقات السياسية العسكرية حيث مكنت عبد الناصر من التخلص من مراكز القوة داخل الجيش وفرض سلطته على المؤسسة العسكرية، كما قاد إلى تنامي أسس المهنية والاحترافية داخل سلك الضباط، وهو ما ترسخ بدرجة أكبر خلال حكم الرئيس أنور السادات[1]، ويمكن توضيح معالم السيطرة السياسية التي مارسها الرئيس السادات على المؤسسة العسكرية من خلال النقاط الآتية:

- استطاع أنوع السادات السيطرة على السلطة في مصر لكنه عانى في بداية توليه الحكم من نخبة اليسار والناصريين ولم تكن مهمة السيطرة على الشارع المصري سهلة فزبانية الاتحاد الإشتراكي وتنظيمه الطليعي منتشرون في مفاصل المجتمع المصري ومؤسساته بحكم توافق المصالح والدفاع عما يتمتعون به من مزايا، فاتجه السادات إلى التركيز على الإعداد لحرب أكتوبر 1973 والتي مثلت قفزة بالغة الأهمية في الأداء العسكري المحترف للمؤسسة العسكرية تحت قيادة سياسية ذات رصيد وجهاد سياسي واضح، أضف إلى ذلك اتجه السادات إلى مكافحة اليساريين والقوميين من خلال صياغة علاقة مع أعضاء التيارات الإسلامية ومن بينها الإخوان المسلمين*، وقد انتهت هذه المحاولة بأن كان السادات هو الضحية حيث تم اغتياله في حادثة المنصة يوم 6 أكتوبر 1981 على يد عناصر التنظيم الجهاد الإسلامي[2]- كانوا آنذاك ضباط بالجيش المصري- وذلك على خلفية سياسته الرامية إلى الوصول إلى معاهدة سلام مع إسرائيل.

- منذ تولّي السادات الحكم عمل على تصفية خصومه السياسيين ومنافسيه المحتملين من العهد الناصري على رأسهم كل من علي صبري وشعراوي جمعه وسامي شرف الدين الذين شكلوا ثلاثيا سياسيا سماه السادات بمراكز القوى، كما سعى إلى محاربة نفوذ الناصريين من خلال السماح بإحياء جماعة الإخوان المسلمين، وعلى نطاق أوس، المنظمات الإسلامية، كما تم إقالة الضباط المنافسين له داخل المؤسسة العسكرية أو إلقاء القبض عليهم والذين لديهم توجهات مخالفة للمشروع السياسي الذي كان يريد تنفيذه وكان

[1] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 84.

* الذي قام بإخراجهم من المعتقلات ليقوموا بالتصدي لمن وصفهم باليساريين المعاديين لثورة مايو.

[2] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 45.

من بينهم وزير الدفاع محمد فوزي وسعد الدين الشاذلي[1] –رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية–، كما تحكم السادات بدرجة كبيرة في سلطة التعيينات في المناصب العليا في القوات المسلحة، حيث اعتمد على ولاء القادة العسكريين له كأساس لشغل المناصب القيادية وإبعاد هؤلاء الذين يشكلون تحديا لسلطته وقراره.

من جهة أخرى اتّبع السادات استراتيجية تغيير القيادات العسكرية على نحو دوري–بعدما تعرض لمحاولتين إنقلابيتين– وذلك للتخفيف من التهديدات المحتملة للجيش ،وبذلك تعاقب على قيادة المؤسسة العسكرية بين عامي 1970 و1971 كل من محمد فوزي ومحمد صادق وأحمد اسماعيل وعبد الغني الجمسي وكمال حسن علي وأحمد بدوي وعبد الحليم أبو غزالة، هذا التداول السريع على رأس الهرم العسكري المصري أبقى التنافس بين مختلف الضباط الطامحين لقيادة الجيش محتدما، مما سهل السادات من السيطرة على المؤسسة العسكرية وفرض الطاعة على الجيش، أضف إلى ذلك أن المدة القصيرة التي أمضاها هؤلاء الضباط في القيادة حالت بينهم وبين القدرة على بناء قاعدة من الضباط المرتبطين بهم شخصيا[2]، ونجم عن ذلك قيادة غير مسيسة للجيش خاضعة للرئيس من خارج جيل الضباط الأحرار.

علاوة على ذلك بعد تصفية مراكز القوى اتخذ السادات خطوات كبيرة نحو تحقيق سيطرة المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة وإبعادها هيكليا عن السياسة وتخفيض الطابع العسكري في الحياة السياسية المصرية وتقييد الجنود في الثكنات، في حين شغل ضباط الجيش السابقين العديد من الوزارات غير العسكرية طوال سنوات حكم عبد الناصر شرع السادات في استبدالهم بسياسيين مدنيين بارزين.

وفي هذا السياق يشير ريموند هانيبوس إلى أنه لم يبقى من صفوة النخبة الحاكمة في عهد السادات إلا ثمانية ضباط سابقين وانخفاض نسبة العسكريين في مجلس الوزراء بشكل ملموس في عهد السادات، فعلى سبيل المثال كان خمس وزراء عبد الناصر ذوي الخلفية العسكرية وقد خفض السادات تلك النسبة إلى أقل من واحد على عشرين[3]، بلغ عدد الوزراء في حكومة السادات 163 وزير وقد غلب الطابع المدني على الوزارات فقد تولى 131 وزيرا من المدنيين مقابل 32 من العسكريين، وكذلك بالنسبة لمنصب رؤساء الوزراء،

[1] أنس كوبييز بن علال، مرجع سابق.

[2] هشام بوناصيف، مرجع سابق.

[3] Robert.B. Satloff, " army and politics in Mubarak's Egypt ", **policy paper**, the Washington institute for near east policy, N10, 2001 p 06.

حيث تولى 6 أشخاص منهم 4 من المدنيين وهم محمود فوزي، عزيز صدقي، عبد العزيز حجازي ومصطفى خليل واثنان من العسكريين الرئيس السادات نفسه ثلاث مرات وممدوح سالم، وذلك في مقابل زيادة الاعتماد على الوزراء المدنيين وخاصة من الأكاديميين والذين كانوا نسبتهم نحو 21.4 خلال حكم عبد الناصر وارتفعت إلى نحو 24.4 خلال بداية حكم السادات ثم وصلت إلى نحو 29.9 بعد تطبيق سياسة الانفتاح على الغرب سواء على المستوى السياسي والعسكري أو على المستوى الاقتصادي[1]، وبحلول وقت اغتياله كان السادات قد قطع شوطا كبير في تجريد ضباط الجيش من سلطة صنع القرار وتسليمها للمدنيين، لكن هذا لم يعني تعزيز قوة المدنيين بل زيادة نفوذ الرئيس نفسه الذي قلص بسلطات الجيش والضباط.

إذن ساهمت التغييرات المتواصلة في عهد السادات في إضعاف الجيش ومكانته، وفك الارتباط بين المؤسسة العسكرية والسياسة وتركيز الاهتمام على المهنية العسكرية والتي قطعت الطريق أمام أي إمكانية لتحولها إلى قوة سياسية داخل النظام وتجسدت أبرز الأدلة على نمو روح المهينة في القوات المسلحة خلال فترة حكم الرئيس السادات في شخصيات وزراء الدفاع الفريق أول أحمد اسماعيل والمشير الجسمي فكل منهما لم يكن كما اتسما بالطاعة والولاء للرئيس.

وكما اتخذ السادات خطوات جذرية لتخفيف الطابع العسكري عن النظام وإلى تحييد المؤسسة العسكرية فإنه قلل أيضا من نفوذ الضباط الاقتصادي ففي كل مرة يتقاعد ضابط من الخدمة المدنية يعين مدنيا بدلا منه، وعمل أيضا على تقليص الميزانية العسكرية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بأكثر من 60 في المئة منذ حرب أكتوبر 1973[2]، ولاسيما بعد توقيع اتفاقية كامبد ديفيد للسلام مع إسرائيل عام 1979. كما توسع في عهده الاقتصاد العسكري الصغير نسبيا الذي أسسه عبد الناصر الذي ركز على إنتاج الأسلحة والذخيرة ولكنه ظل يركز على المعدات العسكرية.

أما في المجال الاقتصادي، رسّخ السادات هويته بإطلاقه سياسة "الانفتاح"، التي أحدثت تحولاً في التوازن بين القطاعين العام والخاص، بحيث لم يُخضع مصر لصدمة الخصخصة الشاملة، كما فعلت العديد من الدول الاشتراكية سابقًا في التسعينيات بل بدأ في إزالة الضوابط التي قيدت القطاع الخاص دون تفكيك القطاع العام. على سبيل المثال، أعادت البنوك الخاصة التي أممها ناصر فتح أبوابها، متنافسةً مع بنوك

[1] إسراء أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 159.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص ص 86-88.

القطاع العام على الودائع والتحويلات المالية من الخارج. لكن الحكومة حافظت على رقابة صارمة على قيمة العملة ومع ذلك توسعت فرص رواد الأعمال الصغار والكبار بسرعة.[1]

إضافة إلى ذلك انخفضت السيطرة الاقتصادي للمؤسسة العسكرية مع تبني السادات سياسية الانفتاح الاقتصادي والتخلص من الإرث الاشتراكي للسلطة وفتح علاقات جديدة مع الغرب من خلال سياسات تحرير الاقتصاد وإعطاء دور أوسع للقطاع الخاص، مما أدى إلى خصخصة أجزاء من الشركات المملوكة للدولة التي كانت تدار من قبل الضباط، مما أدى لصعود نخبة جديدة من رجال الأعمال المقربين من السادات مثل رجل الأعمال عثمان أحمد عثمان، وبدأت هذه النخبة في مزاحمة النخب العسكرية على النفوذ السياسي والاقتصادي خاصة بعد أن قلصت الدولة تدخل النخب العسكرية في الشؤون المدنية على غرار الأدوار في الإسكان واستصلاح الأراضي.[2]

رغم تحييد الجيش عن السياسة وإدارة الدولة ثم ازداد تراجع دور المؤسسة العسكرية السياسي والحزبي بعد اتفاقية الصلح إلا أنها الحصن القوي الذي يحمي الوطن والملاذ الأخير لحماية النظام، فعلى سبيل المثال بعد انتهاء الحرب مع إسرائيل شرع السادات في إعادة توجيه علاقات مصر من المعسكر الشرقي إلى الغرب، وعلى إثرها تم التحول من الاشتراكية إلى الليبرالية ليعلن السادات بعد ذلك إلغاء الدعم للسلع الأساسية خصوصا المواد الغذائية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المصري، هذا الأمر أدى إلى مظاهرات واسعة النطاق في العديد من المدن الرئيسية تم فيها مهاجمة مؤسسات الدولة، فيما عرفت بانتفاضة الخبر التي عجزت قوات الشرطة في احتواء أعمال الشغب تلك[3]، ولاستعادة النظام اضطر السادات إلى استخدام الجيش وأمره بالتدخل، ووافق وزير الدفاع آنذاك محمد عبد الغني الجمسي وكبار قادة الجيش على التدخل بحذر لإخماد أعمال الشغب لكن شرط أن يقوم السادات بإلغاء خفض الدعم، فوافق السادات على الشرط وتدخل الجيش[4]، هذه الحادثة أثبتت مدى الاحترافية الناجحة للمؤسسة العسكرية والحيادية التي وصلت إليها

[1] Marina Ottaway, "Al-Sisi's Egypt :The Military Moves on the Economy", middle east program occasional paper series, summer 2015,in: **https://www.wilsoncenter.org/publication/al-sisis-egypt-the-military-moves-the-economy**(2020-04-21)

[2] Ahmed Al, Nadem, "Views the military and politics in Egypt: Towards understanding the relationship and analyzing power dynamic, **rowaq Arabic**, (24) 2, p 21.

[3] Eric Lalousc, op.cit, p23.

[4] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 237.

خلال تلك الفترة الأمر الذي أدى إلى الحد من استغلالها كأداة في يد السلطة الحاكمة بحيث جاء تدخلها كملاذ أخير ومؤقت وانتهى بالسيطرة على الوضع وإبقاءه النظام.

تم اغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981 على يد مجموعة من ضباط الجيش المصري الذي كانوا يراقبون ما يتم على الساحة السياسية ويرى البعض أن عملية مقتل السادات تعتبر عملية تمرّد داخل المؤسسة العسكرية لعدة أسباب أبرزها اتفاقية السلام مع الكيان الإسرائيلي والتي اعتبرتها الجماعات الإسلامية خيانة للقضية الفلسطينية والأرض المصرية المحتلة، وكذا حملات القمع التي شنها السادات على الإسلاميين والمعارضين بشكل عام، في حين يرى البعض الآخر أن المجموعة التي قامت باغتيال السادات لم يكن لديها أي تصور في كيفية السيطرة على الأوضاع وإنما ركزت فقط بالتخلص من رأس النظام،[1] والجدير بالذكر أن هذه الحادثة كانت بمثابة امتحان عسير للنظام السياسي ولاستقراره ولقدرة مؤسساته على التكيف مع الظروف والمتغيرات، وعموما فقد أثبتت مؤسسات النظام قدرة عالية من الفعالية وحدث الانتقال الدستوري السلمي للسلطة وفي أقل من عشر أيام تولى نائب الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية المصرية.

ثالثا: مرحلة التداخل بين المدني والعسكري: عهد مبارك من الشراكة إلى التبعية (1981-2011)

عقب اغتيال أنور السادات لم يخرج نسق السلطة المتبع في مصر منذ 1952 من عسكري إلى آخر، حيث تسلم نائبه حسني مبارك زمام السلطة، ليصبح النظام السياسي واجهة لدعم العسكريين، وقد امتدّ عهد الرئيس مبارك لمدة ثلاثين عاما وهي فترة تفوق مدة حكم أي رئيس للدولة منذ عهد محمد علي، وخلال فترة حكمه استمرت أهم التوجهات السياسية والاقتصادية لعهد السادات مثل: تكريس سياسة الاقتصاد الحر والاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للتنمية والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل.[2]

في حين جرى نزع الصبغة العسكرية عن النظام وتقليص الإنفاق العسكري ثم تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية -كما سبق وأشرنا- بعد اتفاقية الصلح في عهد السادات، شهدت العلاقات المدنية العسكرية خلال فترة حكم الرئيس مبارك اختلافا عن النمط السائد خلال حكم سلفه خصوصا خلال السنوات العشر الأولى من حكمه، حيث سعى إلى إيقاف الاتجاه نحو فك ارتباط الجيش في الحياة السياسية وبدلا

[1] محمود جمال،" اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية ج1"، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

[2] علي الدين هلال وآخرون، **عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، مرجع سابق، ص34.

من محاربة فكرة مركزية المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية اعتنق مبارك هذه الفكرة وبدلا من تقييد مشاركة الجيش في الشؤون غير العسكرية تم تأييد تلك المشاركة.[1]

وعموما يمكن الحديث عن مرحلتين فيما يخص الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عهد مبارك وهما على النحو الآتي:

1- شراكة المؤسسة العسكرية ومبارك (1981-1989):

ارتبطت هذه المرحلة بوجود المشير عبد الحليم أبو غزالة –وزير الدفاع–على رأس المؤسسة العسكرية، وهنا نشير إلى أن مبارك على عكس السادات لم يدخل في صراع مع قادة الجيش بل أبقى على وزير دفاعه حوالي ثمانية سنوات، رغم ما تردد من معلومات عن وجود توتر في العلاقات بينهما، فمبارك الذي يمثل جيل أكتوبر شهد أول نجاح عسكري في مصر منذ قيام ثورة 1952، وعلى عكس سلفه السادات الذي كان يرى الجيش جزء من المشكلة الأكبر في مصر فهو يرى المؤسسة العسكرية تشكل شريكا للتوصل لحل مشكلة مصر.[2]

سعى عبد الحليم أبو غزالة إلى توسيع دور المؤسسة العسكرية ونفوذها في السياسة والحياة المدنية وتنمية الاقتصاد العسكري من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، وقد ساعدت في ذلك كاريزما أبو غزالة وشعبيته في أوساط الجنود والضباط وكذلك تأثيره في المجال العام بسبب حرصه على استخدام الخطاب الإسلامي المحافظ في تصريحاته السياسية وحتى الدور السياسي ولاسيما فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة العسكرية المباشرة بدولة عظمى –الولايات المتحدة الأمريكية–، وتعظيم دور الجيش الاقتصادي والاجتماعي بحجة المساهمة في إنجاح خطط الدولة التنموية[3]، كل هذا أدى إلى تطور العلاقة بين مبارك والمؤسسة العسكرية لدرجة خلق شراكة في المسائل المدنية لاسيما التنمية الاقتصادية.

بعدما تم تخفيض الميزانية العسكرية إلى 19.5 في المئة عام 1980 في عهد مبارك تم تحديد على أنه وقت تجديد القوات المسلحة باعتبارها قوة قتالية حديثة، وتم رفع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى ما يقرب 75% وازدادت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بمقدار النصف تقريبا،

---

[1] Robert Sattloff, op. cit, p 8.

[2] Ibid, p 10.

[3] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 185.

والأكثر من ذلك تم استعادة شرعية المؤسسة العسكرية كعنصر فاعل ومحوري في الشؤون السياسية الداخلية للمجتمع المصري[1]، ففي عام 1986 ظهر بوضوح الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية لصالح النظام حين تم استدعاءه لقمع تمرّد قوات الأمن المركزي* لتؤكد مرة ثانية أنها هي الحامي الحقيقي والوحيد للنظام.

كان حسين مبارك هو أكبر مستفيد من سياسات السادات في إبعاد العسكر عن الممارسة السياسية، حيث زادت خلال فترة توليه الحكم الطابع المدني للوزارات لكن هذا لا يعني عدم وجود نسبة من الوزراء ذوي خلفية عسكرية مجددا خلال حكم مبارك، فالضباط السابقين في القوات المسلحة قد شغلوا وزارات الدفاع والإنتاج الحربي باستمرار والطيران المدني والتنمية المحلية، كما أمسك بعضهم أحيانا بوزارات أخرى مثل النقل والاتصالات والبيئة والتضامن الاجتماعي. إضافة إلى ذلك كثيرا ما يكون وكلاء الوزراء والمدراء العامون للوزارات من العسكريين المتقاعدين**، فمبارك كان يدرك حقيقة أن الجيش هو قاعدته الاجتماعية ومصدر قوته السياسية ولم يمتلك من مصادر الشرعية إلا أنه ابن المؤسسة العسكرية.

2- من الشراكة إلى التبعية 1991-2010:

على غرار سياسة عزل وإزاحة المنافسين التي نهجها الرؤساء السابقين فيما عرف بحركة تصفية مراكز القوى في أجهزة الدولة، أقال مبارك وزير دفاعه أبو غزالة في عام 1989 والذي كان يتمتع بشخصية قوية وشعبية كبيرة سواء داخل الجهاز العسكري أو لدى الشعب والتي شكلت تهديدا لمبارك، وبالمقابل عول مبارك على تسليم المؤسسة العسكرية إلى ضباط معروفين بولائهم التام له وبانعدام الطموح السياسي، وبعد فترة فاصلة تولى خلالها اللواء يوسف صبري أبو طالب هذا المنصب ثم عين مبارك الفريق حسين طنطاوي وزير للدفاع في ماي 1991، واحتفظ به في منصبه لمدة تزيد على عشرين عاما وهي أطول فترة لوزير دفاع في تاريخ الجيش المصري الحديث الملكي أو الجمهوري[2]،ويشير في هذا السياق روبرت سبرينغبورغ أن الطنطاوي بصفته شخصية باهتة غير شعبية تفتقر إلى الخبرة القتالية كان الخيار الأمثل لضمان ولاء

[1]Robert Satloff, op. cit, p 10.

* بسبب رفع فترة تجنيدهم من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات.

** فيما تعرف بآلية الاستدعاء وهي العقود التي تبلغ مدتها ستة أشهر قابلة للتجديد والتي يتم إصدارها لجميع الضباط الكبار عند التقاعد وتسمح لهم بالبقاء في الزي العسكري وفي الخدمة العملية ويمكن تجديدها لمدة تصل إلى عشر سنوات، وفي بعض الأحيان ضعفي هذه المدة حتى ولو كان المتقاعدون يشغلون مناصب أخرى مقابل راتب في القطاع المدني، الأمر الذي يعزز نفوذ العسكريين بشكل كبير خارج الحدود الرسمية للمؤسسة العسكرية.

[2] رجب عز الدين، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، مرجع سابق، ص 6.

القيادة العليا لمبارك وتوجيه الجيش المصري بعيدا عن أداء المهام العسكرية نحو المهام الاقتصادية وإدارة إمبراطورية أعمال متنامية باستمرار فوفقا لروايات أفراد عسكريين أجانب تعاملوا معه، فإن اهتماماته الوحيدة تقريبا كانت تتعلق بالمسائل الاقتصادية وخاصة الأرباح المتأتية من مختلف تعاملات جيشه التجارية،[1] ويمكن تفسير هذا البقاء بوجود الولاء السياسي لمبارك والسعي إلى الحفاظ على نظام المحسوبيات القائم في الجيش، فقد كانت الترقية إلى رتبة عقيد تعتمد إلى حد كبير على عامل الجدارة وتقاس بواسطة تقارير التقويم والأداء في مجموعة الكليات العسكرية، في حين اللواءات فقد كان إثبات الولاء الشخصي وصلات القرابة إلى مبارك هما المعايير الرئيسية لتعيين القادة.

في هذه المرحلة جرى إقصاء المؤسسة العسكرية عن المشاركة العلنية أو المباشرة في الحياة السياسية واستمرار عملية مدنية الدولة التي بدأت في عهد السادات، هذا الأخير تحول اهتمام النظام في أواخر عهده نحو المعارضة الداخلية وصار مصدر التهديد الأبرز هو الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص ولمواجهة هدا التهديد قام مبارك بتقوية الأجهزة الأمنية التابعة له مباشرة عن طريق وزارة الداخلية مانحا لها صلاحيات أمنية وسياسة كما عمل على بناء أجهزة استخباراتية ضمنت له مراقبة المؤسسات[2]مثل جهاز مباحث أمن الدولة وجهاز المخابرات العامة، مما جعلها تحتل موقع الصدارة في فرض سلطة الرئيس في الحفاظ على النظام العام،مما أدى إلى إزاحة القوات المسلحة إلى الهامش وبروز أحيانا على نحو غير مقصود تنافس حاد وخفي بين قوات الأمن والمؤسسة العسكرية على الموارد والنفوذ المؤسسي ورضا النظام، وكان الدافع الرئيسي لاعتماد مبارك على هذه القوات الأمنية هو تجنب الإعتماد على الجيش فحسب في تأمين نظامه والوقاية من الإنقلابات، ففي الأعوام الأخيرة من عهد مبارك بلغ عدد أفراد الأجهزة الأمنية شرطة ومباحث و مخابرات وأمن مركزي نحو 1,5مليون فرد بين عسكري ومدني وارتفعت ميزانية الداخلية السنوية ثلاث أضعاف مقارنة بارتفاع ميزانية الدفاع ،[3]هذه الأخيرة انخفضت من 19,47 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام 1980 إلى 2,2 بالمئة عام2010 حسب مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية وهو أقل مستوى في تاريخ مصر الحديث، حيث تم تسريح الكثير من المجندين والاعتماد على المعونة العسكرية

[1] Robert spring Borg,"Egypt :an ineffective military control",in: Thomas c Bruneau,Aurel croissant,**civil –military relations control and effectiveness across regimes**,(united states of America:lynne reinner publishers,2019),p200

[2] أنس كوبيبز بن علال، مرجع سابق.

[3] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 193.

الأمريكية،[1]كما هو موضح في الجدول رقم 01 إذ نلاحظ حدوث تراجع في معدل الإنفاق العسكري مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار تضخم الأسعار وارتفاع أسعار الأسلحة ،وانعكاس ذلك على إنخفاض القوة الشرائية الحقيقية لهذه النسبة وهو ما مثل سببا للإحباط المؤسسي لدى القيادة العسكرية ولاسيما عند استحضار مستويات التسليح المرتفعة لدول المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران.

الجدول رقم 01: الإنفاق العسكري في مصر (1980-2010)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
1980	17,83	3,47	19,47
1985	31,75	3,71	11,68
1990	34,00	4,30	12,64
2000	92,40	2,39	2,58
2005	93,20	2,76	2,96
2010	188,40	4,10	2,20

المصدر: حازم قنديل، مرجع سابق، ص230.

وقد اعتبر ضباط القوات المسلحة وزارة الداخلية وأجهزة الشرطة والأمن المرتبطة بها مشاركة في دائرة الفساد التي أخذت بالتوسع عند صعود نجم جمال مبارك نجل الرئيس مبارك والسياسة فعلى الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وفي المقابل نجد تغلغل كبار الضباط في الجهاز الإداري للدولة وبشكل خاص على هيئات إدارية منتقاة وعلى الحكم المحلي، فعلى سبيل المثال خلال فترة مبارك احتلّ ضباط الجيش المتقاعدون أكثر من ألفي منصب من المناصب القيادية في أجهزة الحكم، كما تولى 63 منهم منصب محافظ من أصل 156 خلال تلك الفترة.[2]

نجح مبارك في تأمين حياة متميزة للعسكريين بعد التقاعد من خلال توليهم وظائف مدنية عالية ذات مرتبات مرتفعة تعويضا لهم عن تقليص دورهم السياسي وتأمين مصادر دخل رئيسية للقوات المسلحة ككل من خلال اختراقها بيروقراطية الدولة المدنية والاقتصادية، على وجه الخصوص جهاز الخدمة المدنية بشكل عام حيث يديرون الجامعات أو يتواجدون في مجالس إدارة الكليات الأكاديمية أو مراكز البحوث المتخصصة

[1]Ibrahim Elhoudaiby, "fighting the last war? Civil-military relation in Egypt", **policy brief**, n179, april 2014, p02.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 103.

كما يعملون مدراء وموظفين في المعاهد القومية والمستشفيات الحكومية والملاعب الرياضية والجمعيات وغيرها، إضافة إلى السيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة والبرامج المتعلقة بالأراضي والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية.

في هذا الإطار يشير يزيد صايغ إلى أنه على الرغم من تغلغل جمهورية الضباط في أعماق جهاز الدولة فإن ذلك لم يضيف على المؤسسة العسكرية دورا سياسيا استثنائيا فعملية دمج كبار العسكريين من قبل مبارك والتي ضمنت ولائهم أبعدتهم في الوقت نفسه عن واقع مصر الاجتماعي والسياسي وقلصت قدرتهم على المبادرة أو الإبداع لكنها لم تقلص من رغبتهم في حماية سلطاتهم المكتسبة وامتيازاتهم المتراكمة.[1]

نلاحظ مما تم عرضه وجود ترتيب للعلاقة واتفاق ضمني بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية تقضي بالتبعية الكاملة للرئيس وتظل خارج نطاق العمل السياسي المباشر مقابل تمتعها بالامتيازات والوظائف وحماية مصالحها الاقتصادية وقدرتها على إدارة شركاتها خارج الرقابة السياسية والإدارية بمعنى آخر شراء ولاء قادة الجيش بالمنح والعطايا وذلك لضمان استقرار النظام واستقرار ما سماه يزيد صايغ بجمهورية الضباط، والتي أعادت ظهور المجتمع العسكري الذي قام في عهد عبد الناصر، حيث أن النظام السياسي القائم ناتج من التوافق بين المؤسسة العسكرية والمكونات الأساسية، وهذا يعني أن مبارك يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار السياسي في مصر وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة مع بقاء المؤسسة العسكرية لاعبا أساسيا في نظام الحكم متعدد الأطراف المتصارعة المؤلف من قوى مؤسسية وسياسية متنوعة بإشراف الرئاسة ومنها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والجماعات الاقتصادية الرئيسية والحزب الوطني الديمقراطي خصوصا بعد صعود نفوذ نجم جمال مبارك ومن حوله من وزراء ورجال أعمال نافذين بعد عام 2000[2]، والذي هدد بتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وعندما استشعرت القوات المسلحة بوجود تهديد لامتيازاتهم الاقتصادية كان قرارهم التخلي عن مبارك وابنه وإقناع المشير حسين طنطاوي بترجيح ولائه العسكري على ولائه السياسي وهو ما تجسد فعلا بالانحياز إلى ثورة 25 يناير 2011 والتي اعتبرتها المؤسسة العسكرية فرصة لاسترجاع مكانتها.[3]

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 8.

[2] المكان نفسه.

[3] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 47.

في ضوء ما تم عرضه يتضح لنا من خلال تتبع دور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجمهورية المصرية قبل 2011 أن النفوذ تفاوت من الحكم الفعلي والهيمنة على السلطة السياسية في عهد عبد الناصر إلى تنحيته سياسيا وتراجع نفوذه أي تقلص دورها في قمة النظام ومراكز صنع القرار فيه مع بقاء رأس النظام من صفوف المؤسسة العسكرية كما في عهدي السادات ومبارك إلى حد ما، وبناءا على التصنيف الذي وضعه نورد لينغر–المشار إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة–والمتعلق بأنماط الأنظمة البريتورية يمكن القول أن النظام البريتوري المصري راوح في عهد جمال عبد الناصر بين النموذج الوصي في الخمسينات والنموذج الحاكم في معظم الستينات، أما في عهد السادات فعاد إلى النموذج الوصي في حين أنه في عهد مبارك صار أقرب إلى نموذج الحكَم.

المبحث الثالث: تطور الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية قبل 2011

المؤسسة العسكرية منظمة جماعية معقدة، وبالتالي فإن مصالح الجيش تعتمد إلى حد كبير على درجة مأسسة الجهاز نفسه، فكلما زادت درجة إضفاء الطابع المؤسسي كلما كان الشعور أكبر بالتماثل مع المؤسسة ومصالحها من قبل الأفراد الذين يشكلونها، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي انخفاض الطابع المؤسساتي إلى ظهور مؤسسة عسكرية تتطلع إلى التدخل في الشؤون الداخلية وبناء سلسلة من العلاقات والأنشطة مع مؤسسات الدولة الأخرى مبنية على ديناميكيات وأشكال زبائنية، فمستوى المؤسسية مهم بقدر ما يحدد العلاقة بين الجهاز العسكري والنظام السياسي واستمراريته من جهة أخرى.[1]

وفي الحالة المصرية يرى أنور عبد الملك أن إمبراطورية الجيش الاقتصادية لها جذور ومسار تاريخي طويل، تداخلت فيه العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية يمتد إلى أعقاب ما بعد ثورة يوليو 1952 وتبني النظام الناشئ بقيادة عبد الناصر نمط الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي، وبالتالي توجه الدولة نحو التأميم من خلال العمل على تفكيك برجوازية ما قبل ثورة يوليو، فاستطاعت الدولة أن تنتقل بهذه البرجوازية إلى دولاب الدولة البيروقراطي الذي مثلت المؤسسة العسكرية قوامه تحت سيطرة كبار الضباط على المناصب القيادية العليا في المؤسسات غير العسكرية[2]، هذا ما جعلهم يستغلون نفوذهم السياسي لتأمين مصالح اقتصادية كبيرة وتطور هذا الدور في عهد السادات لتتبلور الاستراتيجية الاقتصادية واستغلال

[1]Silivia Colombo," the military Egyptian bag-snatchers isituto affair internajionali", November 2014, from: **http://www.iai.it>default>files>in egypt-05** (10.02.2025).

[2]محمود جمال، الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير، مرجع سابق، ص 789.

حالة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات ووصل الأمر إلى إمبراطورية اقتصادية في عهد مبارك مستفيدين من حالة السلم التي أعقبت اتفاقية كامب ديفيد. وفي هذا السياق يوضح أيريك نورد لينجر أن يمكن تحديد ودراسة تصرفات المؤسسة العسكرية المصرية من خلال المصلحة الذاتية للشركات والمؤسسات التابعة لها وليس من مصالح أوسع أي المصلحة الوطنية.[1]

تخطت المؤسسة العسكرية في مصر الأدوار غير التقليدية لها خلال فترة ما قبل 2011 كل المستويات ومنها التوغل في مجالات اقتصادية عديدة لاسيما فيما يتعلق بالاقتصاد المدني، هذا الدور ساهم في تشكيل معالم الاقتصاد المصري بشكل غير رسمي في كثير من الأحيان له وكان حاضرا بقوة عبر أدوات وآليات متعددة خاصة في ظل غياب قطاع خاص قوي، كما يرجع أيضا تعزز الاستقلال المالي للمؤسسة العسكرية المصرية إلى المساعدات الأمريكية لمصر منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتي شكلت موردا مهما لتلبية حاجات المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد العسكري المصري: المظاهر والآليات

أشرنا سابقا إلى أن العسكريون في العهد الناصري نجحوا بعدد من الطرق في تشكيل حكم الشريحة العسكرية، حيث احتلوا ما يزيد عن ثلث المناصب السياسية، وأفلحوا كذلك في الحصول على تمثيل عال لهم ضمن المراتب العليا في سلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلية والاتحاد الاشتراكي العربي والقطاع العام الاقتصادي، هذا الأخير الذي احتلّ دورا مركزيا في النمو الاقتصادي بعدما أسس عبد الناصر نموذج أطلق عليه الاشتراكية العربية في خمسينات القرن الماضي والذي حدد فيه المؤسسة العسكرية على أنها طرف رئيسي في التصنيع المحلي والتحديث الاقتصادي والمزودة للخدمات العامة، وبالتالي وجهت موارد الدولة نحوها حيث لعب مهندسوها ومقاولوها الدور الرئيسي في مشاريع استصلاح الأراضي وإقامة البنية التحتية وتوفير السلع الأساسية والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والالكترونيات وكذلك إنتاج السلع الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى هذا تم تعيين ضباط من رتب عالية مكان مدراء المصانع المدنيين

[1]Ibrahim Elhoudaiby,"op.cit, p 05.

التي تملكها الدولة، هذا الأمر أدى إلى خلق قاعدة نافذة تستهدف دعم الوجود المتواصل للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد.[1]

أولا: مظاهر التغلغل العسكري في الاقتصاد المدني: بين المصالح الاقتصادية والتجارية

قلل السادات من أهمية الاقتصاد العسكري مركزا جهوده على إنتاج الأسلحة والسلع التي يستهلكها الجيش نفسه لكن، نظرا لتغيّر الظروف السياسية والمجتمعية ولاسيما بعد توقيع معاهدة السلام واجهت المؤسسة العسكرية المصرية بعد عام 1973 معضلتين أساسيتين هما: تغير العقيدة العسكرية وتقليص عدد أفرادها والإنفاق العسكري بعدما تراجع دور الجيش في الحرب مع عدم وجود حاجة للقتال. وكان الحل أولا في توجه المؤسسة نحو العقيدة الغربية من خلال الاندماج في التكنولوجيا ونظم الإدارة الغربيين، وثانيا إدماج المؤسسة العسكرية في العملية التنموية للدولة من خلال تولي الوظائف في أجهزتها والمساعدة في ضمان إمدادات الإنتاج الحربي وتقليل الآثار السلبية لتحرير الاقتصاد على ضباط الطبقة الوسطى.[2]

وتجسّد ذلك في قانون رقم 43 لسنة 1974 الذي أطلق مبادرة الإنفتاح، والقانون رقم 32 لعام1977 الذي عدلها وأتاح للجيش فرصا للدخول في شراكات مع مستثمرين محليين وأجانب وتوسيع نطاق أنشطته الاقتصادية،[3] وتم إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية تابع لوزارة الدفاع وإدخال وزير الدفاع إلى لجنة السياسات العليا، وذلك لإعادة توجيه المؤسسة العسكرية من الحرب إلى الاقتصاد بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي لاحتياجات القوات المسلحة وطرح فائض الطاقات الإنتاجية وإمداد السوق المحلي والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة.

وقد منح هذا القانون المؤسسة العسكرية الاستقلالية وسمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري لتودع فيه دخلها من المشروعات التي يتم تنفيذها[4]، وسرعان ما انخرط هذا المجمع العسكري الاقتصادي في مجموعة متنوعة من الأنشطة، وبالتدرج أصبحت للمؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة دور كبير في

[1] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2015، ص 10، في: **https://www.carnegie-prouduction-assets,53.anazonws.com** (10-05-2019)

[2]Ibrahim Elhoudaiby, op.cit, p 02.

[3] Marina ottaway, op.cit.

[4]دينا هاتف مكي، "مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر"، **مجلة العلوم السياسية**، ع57، 2019، ص 337.

مشروعات الدولة أهمها الإنشاء والتعمير واستصلاح الأراضي والمشاريع الزراعية، إضافة إلى امتلاكها أكثر من ثلاثين مصنع لإنتاج السلع المدنية والأسلحة والمعدات الحربية.[1]

كان التبرير الرسمي وراء ظهور النشاط الاقتصادي العسكري ودخوله إلى الاقتصاد المدني ردا على سلسلة من مقالات الرأي نشرتها المعارضة عام 1984 هو تخفيف الميزانية بناءا على الحجة القائلة بأن الاكتفاء الذاتي للمؤسسة العسكرية انطلاقا من فكر عسكري يسعى لإيجاد عملا لمجنديه وأفراده في أزمنة السلم وتجنيب القوات المسلحة تحكم قوى السوق برواتب بسيطة لا تكفي لسد حاجاتهم، زيادة إلى ذلك ضرورة مساهمته في التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدات للمواطنين من خلال توفير المنتجات والخدمات بأثمان منخفضة، كما يسمح لمصر بالحفاظ على هياكل عسكرية كبيرة دون الضغط على ميزانية الدولة.[2]

أكد وزير الدفاع في تلك الفترة عبد الحليم أبو غزالة عبر كلمته في مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي عام 1976 أن المزايا المتواضعة التي يحصل عليها أفراد القوات المسلحة في الواقع لا تكفيهم لمواجهة متطلبات حياتهم اليومية في ظل الإرتفاع المستمر للأسعار خاصة بعد الإنكماش المتزايد للميزانية المخصصة لوزارته والذي يعتبر تهديدا مباشرا لمرتبات الأفراد.

جاءت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات لتؤكد تصريحات أبو غزالة، فقد أقرت على أن المشاريع الاقتصادية التي تديرها المؤسسة العسكرية لا تدر مداخيل معتبرة فهي محدودة الدخل، وهو كذلك ما وقف عليه محلل في صحيفة الفايناشال تايمز عقب تنحي مبارك عن السلطة حيث صرح بأن:

"**الإمبراطورية الاقتصادية المزعومة للجيش .... أقل تواضعا مما يتخيله العامة، وقد انكمش حجمها نسبيا في إطار اقتصاد ينمو بنسبة 3 بالمئة سنويا.....وأنه بغض النظر عن الثروة المزعومة لبعض اللواءات يبقى الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي للجيش.... هو تخفيف الأثار الاقتصادية للخصخصة المتسارعة الوتيرة على مستوى معيشة الضباط**"

[1] حازم قنديل، "العودة إلى ظهر الحصان الجيش بين ثورتين"، في: بهجت قرني وآخرون، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 227.

[2]Chérine chamseldine, "the military and Egypt's transformation", germaninstiute for international and security affairs, February 2013, from**: https://www.files.ethz.ch>isn**. (2018-09-05)

كان للمشير محمد أبو غزالة –وزير الدفاع* في عهد السادات ثم مبارك– دور في تنمية الواقع الاقتصادي للمؤسسة العسكرية فهو الذي أسس لاعتماد الجيش على احتياجاته ذاتيا بالاعتماد على عدد كبير من الهيئات والتكتلات والشركات تحت سيطرة وزارة الدفاع –مازالت إلى يومنا هذا– والتي تدار من قبل العسكريين المتقاعدين[1] مثل أجهزة المشروعات الكبرى ومشروعات الخدمة الوطنية فضلا عن إنشاء مساكن ومستشفيات مجهزة للضباط، وبالرغم من سعي الدولة وحكومات رجال الأعمال منذ التسعينات لخصخصة هيئات القطاع العام إلا أنها لم تطرح بأي حال مشروعات المؤسسة العسكرية الاقتصادية والتي ظلت إدارتها خاضعة لقيادات عسكرية متقاعدة وتحظى بامتيازات قانونية ومحاسبية فائقة على عكس القطاعين العام والخاص.[2]

مع وصول مبارك إلى السلطة نمت الصناعة العسكرية إلى حدّ كبير حيث كان الطلب مرتفعا على المستوى الإقليمي بسبب الحرب الإيرانية العراقية وغزو أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي، وفي السياسة الاقتصادية اتبع مبارك عقيدة مماثلة للسادات كونه ليبراليا ولكنه في الوقت نفسه يحافظ على الإعانات لاسترضاء الشعب والامتيازات لشراء ولاء المؤسسة العسكرية هذه الأخيرة التي منحت لها إمكانية وصول أكبر إلى فرص أعمال الشركات كما ركزت على النشاطات الاقتصادية أكثر من مسائل الأمن القومي.[3]

الإصلاحات النيوليبرالية التي جاء بها مبارك خلال التسعينات من القرن الماضي وضع حد لبيروقراطية دولة مصر القوية، حيث أن الإصلاحات الهيكلية والقانونية أدت إلى تجزئة النظام وعملت كل مؤسسة قوية كمؤسسة متميزة ذات مصلحة ذاتية.

ورغم تبني مبارك تدابير التكيف الهيكلي وعمليات الخصخصة استطاعت المؤسسة العسكرية اختراق الاقتصاد المصري وتوسيع نشاطها الاقتصادي وتراكم الثروات، وذلك يرجع إلى النظام الاقتصادي الهجين الذي تمّ وضعه موضع التنفيذ، حيث تم إتباع النموذج الليبرالي ولكن يزال للدولة دور كبير في الاقتصاد[4]،

*يحتفظ وزير الدفاع بالسيطرة والإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المعروفة باسم الاقتصاد العسكري والذي تمنحه سلطة اتخاذ القرار في جزء كبير من الاقتصاد المصري.

[1]JessitaNoil, "Egypt's armed forces cement economic power, germaninstitite", february, 2017, from: **https://www.swp-berlin.or>prouducts>comments**(5-02-2020) .

[2]Ahmed nadim, op, cit, p 22.

[3]مانس هانس، مرجع سابق، ص 16.

[4]Eric laloux, op.cit, p 23.

فعلى سبيل المثال سيطر كبار الضباط على العديد من الشركات التجارية القابضة التي تأسست كمشاريع اقتصادية مملوكة للدولة خلال المرحلة الأولى من الخصخصة أي تحويل المشاريع الاقتصادية للقطاع العام إلى شركات تجارية تعمل في إطار القواعد المالية للضرائب والأجور المطبقة على الشركات الخاصة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن القوات المسلحة تجاوزت تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى ما يتعلق بإدخال منتجاتها إلى القطاعات المدنية، بل توسع دورها في مجالات البنية التحتية مثل الطرق والجسور واستصلاح الأراضي الزراعية، علاوة على ذلك فقد منح مبارك المؤسسة العسكرية ملكية معظم أراضي مصر–والتي تعتبر من أهم العائدات للقوات المسلحة المصرية– من خلال مرسوم رئاسي عام 1997 ولهذا تركزت المصالح الاقتصادية الرئيسية للمؤسسة تدريجيا على صناعة البناء والتشييد مثل: بناء الفنادق ومساكن للضباط الجيش أو مراكز تجارية، فمن خلال هذا المرسوم أصبح الجيش متحكما في قطاع العقارات في مصر فإذا أراد مستثمر إنشاء مشروع عقاري أو إنشاء منتجعات سياحية على طول البحر الأحمر مثلا فعليه استئجار مساحات الأراضي المطلوبة من وزير الدفاع، وكذلك امتدت أذرع المؤسسة العسكرية داخل العديد من الوزارات المتداخلة مثل الاتصالات أو شركة مصر للطيران، بالإضافة إلى مناصب عليا في مجلس إدارة قناة السويس التي تتخطى أرباحها السنوية 5 مليارات دولار.[1]وقد بلغ اقتصاد الجيش نحو أربعة مليارات جنيه في عام 2008 مثل أكثر من ضعفها منتجات مدنية واشتملت كذلك على مشاركة القوات المسلحة في قطاعات الإنشاء والتعمير والاتصالات وإدارة الأندية والفندقة والقطاع الطبي، وعليه يتم تفسير موقف المؤسسة العسكرية طوال ثلاثين عاما من حكم مبارك على أنه نوع من الزبونية وتبادل المصالح.[2] فقد كان ضباط الجيش على قمة النخب الاجتماعية وتمتع هؤلاء بالحياة داخل مجتمع عسكري وصفه ويليام سي تايلور "**بعالم ديزني**"صغير بما في ذلك المسارح والملاعب وأندية الضباط، كما يمكن للضباط برتبة لواء من الحصول على سيارة وقطعة أرض ومنزل بالإضافة إلى راتبه، وكانت الإيرادات التي تجنيها الشركات الهادفة للربح التي تديرها المؤسسة العسكرية توزع أموالها على كبار الضباط بمثابة التكملة لرواتبهم الأساسية بالإضافة إلى الإعانات الأخرى.[3]

[1] عمر عز الدين،" سلسلة العلاقات المدنية والعسكرية، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، في: (10-02-2018)**https://www.fairforum.org/researchandstudies**

[2] محمود جمال،" الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011"، مرجع سابق، ص 801.

[3] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 258.

أورد الباحث يزيد صايغ إلى أن تطور الاقتصاد العسكري في مصر خلق ما يسمى بجمهورية الضباط والمتمثلة في شبكات عسكرية مستديمة تخترق كل فروع ومستويات إدارات الدولة والقطاعات الاقتصادية المملوكة لها تقريبا[1]، وهي كل ما بقي من دولة القطاع العام على الرغم من أنهما أصبح دولة داخل دولة. حيث سمح مبارك لها بتوسيع رقعة إمبراطورية أعمالها الضخمة التي مارست نشاطها متمتعة بامتيازات خاصة على حساب القطاعين العام والخاص، أما على صعيد الأعمال التجارية العسكرية نشأت طبقة جديدة من الضباط النيو–ليبراليين في مصر أوائل التسعينات القرن الماضي وتمددت إلى حد كبير خلال العقد الأول من الألفية، ونفذ الجيش المصري خطة واسعة النطاق لتحويل أجزاء مهمة من صناعاته الحربية نحو إنتاج السلع المدنية، وأضاف إليها شركات تجارية ضخمة جديدة، وهكذا أخذت المصانع العسكرية تعمل بكثافة على تحويل مرافقها وعمالتها صوب إنتاج السلع الاستهلاكية كغسالات الملابس والثلاجات وأدوات الطبخ وسلع أخرى، بعد أن اعتادت لعقود على صناعة العتاد الحربي كالذخائر والصواريخ والطائرات والقذائف والمتفجرات والمدرعات.علاوة على ذلك قدمت الشركات العسكرية جميع أنواع الخدمات العامة مقابل تحقيق الربح إذ أنشأت الفنادق الفخمة ومحلات السوبر ماركت ومطاعم الوجبات السريعة، كما وضعت الشركات العسكرية يدها على أراضي شاسعة بهدف بناء الطرق السريعة وتقاضي رسوم على استخدامها وتحصيل تلك الرسوم يوميا، كذلك أصبح لها تأثير على الحياة اليومية للطبقات الوسطى والدنيا من خلال الخبز المدعوم وبناء الشقق السكنية لبيعها بأسعار معقولة وبيع الأدوية وغير ذلك، من خلال كل ما سبق ذكره تجني الشركات العسكرية أموالا طائلة لكن دون أن تدفع ضرائب أو جمارك، كما أنها فوق الرقابة المساءلة العامة.[2]

لكن الليبرالية الاقتصادية وعمليات الخصخصة التي بدأت في المرحلة الثانية من عهد مبارك أصبحت تشكل تهديد لاقتصاد الجيش ومصالحه خاصة مع إصلاحات التحرير الاقتصادي والتنامي السريع لدور القطاع الخاص، ذلك أن الشركات العامة تحولت إلى ملكية خاصة لبعض الرأسماليين لاسيما مع صعود نخبة تجارية جديدة تسعى لتقاسم السلطة مع ضباط مصر والبيروقراطيين–نجم جمال مبارك

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 3.

[2] منى إبراهيم، الجيش والاقتصاد في مصر بين الاحتكارات والفساد والاضطرابات الاجتماعية، **رواق عربي**، ع 25(3)،2020، ص52.

والاقتصاديين والخبراء من حوله–وتحالف العديد من رجال الأعمال أنفسهم كقوى مؤسسية تتحدى تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون الداخلية.[1]

أخذ النظام المصري يطبق سياسات اقتصادية أدخلت المؤسسة العسكرية في منافسة مع هؤلاء الرأسماليين الجدد قادت إلى صراع خفيّ ثم علني بين اقتصاديين ورؤيتين ونخبتين هما القطاع العام الذي أصبح خاصا بالعسكر والليبرالية الاقتصادية الخاصة بفئة جديدة من رجال الأعمال الموالين للأسرة الحاكمة بواسطة الحزب الوطني الديمقراطي.

من جهة أخرى تطورت ديناميات تضبط هذه المنافسة وصلت في بعض الأحيان إلى خلق نوع من التعاون وتعزز شبكة مصالح بين الطرفين–شركات المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال من القطاع المدني– ونشوء شبكة مصالح بينهما فقد كانت المؤسسة العسكرية تعطي حصة من مشروعاتها إلى رجال الأعمال في إطار خلق شراكات معهم، وهذا ما يؤكده الباحث **روبرت سبرينغبورغRobert Springborg**بحيث أن القطاع المدني استفاد بشكل كبير من التعاون الوثيق مع الجيش من خلال العقود المربحة لرجال الأعمال من القطاع الخاص مع المؤسسة العسكرية، علاوة على ذلك استفاد بقوة من تقاسم الخبرات التكنولوجية.[2]

في سياق آخر ترى الباحثة زينب أبو المجد أن الضباط المتقاعدين استفادوا من برامج الخصخصة التي اتبعها مبارك، وذلك من خلال السيطرة على مجالس إدارة الشركات التي تمتلكها المؤسسة العسكرية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات المدنية وليس للإنتاج الحربي، بل وتجاوزوا ذلك من خلال الدخول بنسب متفاوتة لامتلاك أسهم في هذه الشركات[3]، وأدى هذا الواقع إلى ثراء فاحش لشرائح من القادة العسكريين هذا ماساهم في زيادة ضلوع المؤسسة العسكرية في الفساد والنشاطات الاقتصادية المهيكلة وغير المهيكلة، وهو ما اعتبرته سيناريو شراء الولاء بدأ من عهد عبد الناصر الذي اعتبر أن المؤسسة العسكرية من مصادر قوة العملية السياسية واستمر في عهد كل من السادات ومبارك،

على صعيد آخر يرى حازم قنديل تضرر المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في عهد مبارك نتيجة تصاعد دور رجال أعمال الحزب الوطني الديمقراطي، مما جعله يتجه في دراسته إلى فتح أفاق جديدة

[1] Ibrahim Elhoudailby, op.cit, p 2.

[2] Bard kartviet, Maria Gabrielse jumbert, op.cit, 12.

[3] Silivia Colombo, op, cit.

تتجاوز رفض المؤسسة العسكرية سيناريو توريث حكم مصر لجمال مبارك في 2011 إلى جوانب أبعد تتعلق بما قد ينعكس على المؤسسة اقتصاديا بعد صعود مبارك الابن للحكم ومعه نخبة رجال الأعمال، والأكثر من ذلك يضيف حازم قنديل أن السياسة الاقتصادية للنظام لم تقف عند حد الإضرار بمصالح الجيش ولكنها تجاوزته إلى حد تراجع صورة المؤسسة العسكرية التي دعمت بعد 1952 نظاما استولى على الحكم باسم الطبقة الوسطى والفقيرة لتجد نفسها بعد ستة عقود متورطة في حماية نظام وضع نفسه في خدمة الطبقة العليا وحتى ولو أدى ذلك إلى قهر نخبة الشعب.[1]

كما يذهب يزيد صايغ إلى التأكيد على أن المستوى المعيشي للضباط أواخر عهد مبارك تأثر ببرامج الخصخصة والتضخم الذي قوّض القيمة الشرائية للمرتبات الحكومية، حيث أن قلة صغيرة من القادة هي التي استفادت من إمبراطوريه الجيش الاقتصادية، وتعتمد هذه التحليلات على تصريحات المشير عبد الحليم أبو غزالة حول تأثير تناقص ميزانية القوات المسلحة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المرتبات العسكرية، ويعزز هذا الطرح اتجاه القيادة العسكرية لمضاعفة الرواتب والمعاشات العسكرية سواء بعد ثورة 25 يناير 2011 أو انقلاب يونيو 2013.

يرى روبرت سبرينغبورغ بأنه رغم الدور الإيجابي للمشروعات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية فيما يرتبط بمجالات التنمية والبنية التحتية والعائدات الاجتماعية باعتبارها مشروعات تنموية تسد حاجات المجتمع والتي تكفل الاستقرار السياسي فضلا عن وجود علاقة إيجابية بين تعزز المصالح الاقتصادية وتراجع الانقلابات العسكرية، ورغم ذلك يشير الباحث إلى أن تضخم هذه المشروعات التي كانت تحظى بدعم حكومي إلى حد شكلت معه عبئا على ميزانية الدولة لا مصدرا للتمويل خاصة بعد تبني الليبرالية الاقتصادية الواسعة عام 2003.[2]

عموما يتكون الاقتصاد العسكري المصري منذ بداية السبعينات من أربع أجهزة وهيئات تابعة للقوات المسلحة التي تقوم بمساهمات في النشاط الاقتصادي والتنموي كما يوضحه الشكل رقم03، مما ساعدتها على بسط نفوذها الاقتصادي وهي كالآتي:

[1] حازم قنديل، مرجع سابق، ص 229.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 190.

- **جهاز مشروعات الخدمة الوطنية:** ظهرت في أواخر السبعينات من القرن الماضي فكرة إنشاء جهاز يختص بإدارة جميع الوحدات بمختلف تخصصاتها والتي تكلف بالمساهمة في مجالات التنمية الاقتصادية في مصر وتأسس هذا الجهاز بموجب مرسوم رئاسي رقم 32 لعام 1979 من أجل دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي والقطاع العام تنفيذا للعقود التي تبرم بينه وبين هذه الجهات،[1]ويعكس مساره تطور الاقتصاد والسياسة في مصر مذ ذلك الوقت، ويعتبر إحدى الأذرع الاقتصادية لوزارة الدفاع لكنه دعامة مهمة في الاقتصاد العسكري بحد ذاته، ويمتلك هذا الجهاز أكثر من عشرة (10) شركات مشكلة بذلك 21 فرعا للإنتاج في مجالات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات كالبناء والطاقة وكذا الزراعة والمنتجات الغذائية.

- **الهيئة القومية للإنتاج الحربي:** تطور الإنتاج الحربي بعد ثورة يوليو من خلال إقامة العديد من المصانع والشركات الحربية التي كانت في الأول مسؤولة عن إنتاج المتطلبات العسكرية للجيش المصري، ومع مرور الوقت أصبح من بين وظائف هذه الهيئة استغلال فائض الطاقة الإنتاجية بالمصانع الحربية لتنفيذ مشروعاتها لصالح القطاع المدني قصد الإسهام في خطة التنمية الشاملة للدولة[2]، إذ تمتلك أربعة عشر مصنعا للمعدات الطبية والتشخيصية والأجهزة المنزلية والكمبيوتر والسيارات وغير ذلك، وتستهدف نصف مجموع منتجاتها السوق المدني.

- **الهيئة العربية للتصنيع:** تأسست عام 1975 في إطار التعاون العربي المشترك بين مصر وثلاث دول خليجية –قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة–بهدف البناء والإشراف على قاعدة تصنيع دفاع مشترك وانسحبت منه الدول العربية بعد توقيع اتفاقية السلام، كما ازدهرت من*، وكذلك إنتاج الأجهزة الكهرو منزلية[3]، وتدير هذه الهيئة 13 شركة وتستهدف 70من المئة خلالها صناعة الأسلحة من منتجاتها السوق المدني تقريبا.

---

[1] أحمد فاروق، "القوات المسلحة والاقتصاد دراسة للدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية"، **مصر المعاصرة**، م110، ع2، أفريل 2019، ص ص376،377.

[2] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 19.

* إلا أن هذه القاعدة الصناعية لم توفر للمؤسسة العسكرية الاستقلالية المرجوة لأن رئيس الجمهورية حرص على فرض سيطرته على صادرات الأسلحة وعقود التسليح طبقا للمادة 108 من دستور عام 1971.

[3] الياس حودميسة، "الدور الاقتصادي للجيش المصري"، جوان 2017، في:-**https://despace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14006**.(2019-04-22)

تنتج هذه الأجهزة الثلاث إضافة إلى الأسلحة وإنشاء البنى التحتية مجموعة متنوعة من السلع أبرزها الفولاذ والاسمنت والمواد الكيميائية والأدوات المنزلية والسيارات والمواد الغذائية ومواد البناء، بالإضافة إلى ذلك تملك المؤسسة العسكرية عددا هائلا من محطات الوقود والفنادق والمتاجر وقاعات الأفراح ومساحات وقف السيارات وخدمات التنظيف والشركات اللوجستية.[1]

يضاف لهذه الشركات مراكز بحثية متخصصة تعمل وفق أحدث التقنيات ومؤسسات أخرى مثل: الهيئة الهندسية للقوات المسلحة التي تختص في مجالات إنشاء البنية التحتية والإنشاءات العسكرية والمدنية، وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة الذي يشرف على عمليات بيع الأراضي والمساكن من خلال البيع بالمزاد العلني بعد الحصول عليها من طرف الحكومة، إذ بموجب قرار رئاسي صادر سنة 1997 يحق للمؤسسة العسكرية بيع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، وفي هذا الإطار تشير التقديرات أنها تمثل 87% في المئة من مساحة البلاد، أما جهاز الخدمات العامة فتم إنشاؤه بهدف المساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة في مختلف المجالات، إلا أنه يوفر العديد من الخدمات المدنية عن طريق المجمعات والفضاءات التجارية ومنابع البيع والفروع التابعة له، لاسيما المنتجات الاستهلاكية كالسلع الغذائية واللحوم والدواجن والأثاث المنزلي والمفروشات.

الشكل رقم (03): القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها الهيئات العسكرية

وزارة الدفاع، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، القوات المسلحة، وزارة الإنتاج الحربي، الهيئة العربية للتصنيع

إنتاج السلع المدنية	الإمداد والتموين	القطاع العام	ملكية الأسهم والاستحواذ	الشؤون الإدارية والتنظيمية
– الأدوات المنزلية – الأدوات الكهربائية والالكترونية – الآلات والمواد والأدوات الصناعية والزراعية – مواد البناء ومستلزمات التشييد	– اللحوم – الدواجن – المستلزمات الطبية والدوائية والصيدلانية – السلع الاستهلاكية (السلع غير قابلة للتلف، البيع بالمفرق)	– الإسكان – المدن الجديدة – الطرق والجسور والأنفاق – المياه والصرف الصحي – الري والتخزين الزراعي	– الاستثمارات في شركات مدنية (حصص أقلية) –نقل الشركات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع العسكري	**أدوار رسمية:** – التخطيط لاستخدام أراضي الدولة وإصدار التراخيص بهذا الشأن – الاتصالات – استخراج المعادن

[1] مانس هانسن، مرجع سابق، ص 16.

– المواد الكيماوية، الصناعية – الأسمدة – المواد الغذائية – المعادن – الرخام والغرانيت – الصلب – الإسمنت – المركبات ومعدات النقل	– المواد الغذائية الأساسية والمعالجة – المشتريات العامة للهيئات الحكومية والوزارات الخدمية	– استصلاح الأراضي – الموانئ (البحرية والجوية، البرية)	–الاستحواذ على شركات مدنية أو حصص أغلبية فيها –المشاركة في المشاريع المشتركة وإطلاقها مع الشركات المصرية والأجنبية	– تراخيص الإقامة في المناطق العسكرية والإستراتيجية المحددة **أدوار غير رسمية** – المدن الجديدة – المياه والصرف الصحي – الإحصاءات الرسمية – الأوقاف الدينية – المحاسبة – صناديق التنمية

المصدر: يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري 2019، مرجع سابق، ص22.

ثانيا: المؤسسة العسكرية المصرية: بين الامتيازات وشراء الولاء:

بشكل عام يمكن القول إن قدرة المؤسسة العسكرية على تطوير اقتصادها واختراق الاقتصاد المصري يعتمد على سلسلة من الامتيازات والاستثناءات التي تضمن لجهاز جمهورية الضباط ميزة تنافسية مع كل منافسيه أهمها: أولا: على أساس المرسوم الرئاسي لعام 1997 تتمتع المؤسسة العسكرية بحقوق حصرية على الأراضي غير الزراعية التي لا تستعمل لأيّ نشاط آخر ذي طبيعة عامة أو خاصة ووفقا لتقديرات معينة فإن هذا ينطبق على حوالي 87% من مساحة البلاد.[1]

ثانيا: مشروعات المؤسسة العسكرية معفاة من الضرائب والجمارك ولا تخضع للوائح والقوانين التي يخضع لها الجميع في القطاعين العام والخاص، فعلى سبيل المثال وزارتي الدفاع والإنتاج الحربي معفيتان من الجمارك بنص المادة الأولى من قانون الإعفاءات الجمركية رقم 176 لعام 1986[2]، ومن ناحية أخرى سعت المؤسسة العسكرية إلى أن تحصل على مزايا دستورية تجعلها في منأى عن الرقابة والمساءلة بحيث

[1] Silivia Colombo, op. cit.

[2] عمرو عز الدين، مرجع سابق.ص 12.

لا ينص الدستور في مواده على امتيازاتها فحسب بل على قرارها السيادي والتي ظلت في منأى عن الرقابة والمساءلة.

ثالثا: استخدام الجهاز العسكري لقوى عاملة من مجندي الجيش منخفضة التكاليف، ومن أجل تعزيز نظام مقام للانقلابات العسكرية حرص مبارك على توظيف الضباط المتقاعدين في مناصب بيروقراطية والخدمات العامة، والأكثر من ذلك حرص على تمتع الشركات الخاصة بالمؤسسة العسكرية بالمعاملة التفضيلية المالية وعموما يشير يزيد صانع إلى أن كبار الضباط أصبحوا متجذرين بقوة في قطاعات الاقتصاد المدني أصبحوا أكثر ميلا إلى المبادرة التجارية والاقتصادية فهم يمتطون الحد الفاصل بين المجالين العسكري والمدني والعام والخاص[1]، مما يعني ضمن الاقتصاد العسكري الخطوط الفاصلة بين الانتاج المدني والعسكري غير واضحة.

رابعا: أرباح المؤسسات الاقتصادية التابعة للمؤسسة العسكرية لا تخضع للضريبة، كما نصت عليها المادة 47 من قانون الضريبة على الدخل المصري لسنة 2005 أبرزها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابعة لوزارة الدفاع هذا الأمر حفز المؤسسات الاقتصادية، إلا أنه في الوقت نفسه طرح عدة مسائل ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وتنمية البلاد فقط وإنما لأنها تعيق ظهور قطاع خاص قادر على جذب الاستثمار ولكن أيضا مسألة الشفافية والمساءلة في النظام ككل.[2]فالمؤسسة العسكرية من خلال سيطرتها على الشركات القابضة المملوكة للدولة ودعمه لها كان ينظر إلى السياسات التجارية الحمائية على أنها قوة مضادة للإصلاحات النيوليبرالية والضغوط الدولية تجاه الخصخصة.

وفي هذا الاتجاه تشير بعض الدراسات إلى وجود منافسة غير متكافئة-لا من حيث الإمكانيات ولا الامتيازات–بين القطاعات المدنية الاقتصادية التي تستوعب أكبر نسبة من البطالة وسوق العمل، وبين المؤسسة العسكرية كمتعامل اقتصادي ضخم يسيطر على المشروعات العامة التي تخولها له السلطة الحاكمة في إطار التعاقد الضمني بينهما، هذا الأمر أكسبها نفوذا اقتصادي جعل صغار التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعيشون صراع البقاء والصمود.

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص 20.

[2]Silivia Colombo, op.cit,

الرقابة على قطاع الأمن والدفاع ومراقبة المنتخبين لأعمال السلطة التنفيذية ومنها الدفاع شرط ضروري للديمقراطية وإعمالا بمبدئها في السيطرة المدنية، وفي الحالة المصرية تتحكم المؤسسة العسكرية في رقابة السلطات والأكثر من ذلك لديها حصانة من رقابة السلطة التشريعية أو جهات مدنية أخرى، وبالتالي الفاعلية الاقتصادية للمؤسسة العسكرية تمخض عنها انتشار سياق عالي الخطورة للفساد والزبائنية ولاسيما في ظل انعدام الدور الرقابي[1] للسلطات المدنية على ما يخص النشاط العسكري.

فدستور 1971 لم يذكر رقابة البرلمان على هذا القطاع واكتفى بنص مختصر يعرض ميزانية القوات المسلحة رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة على مجلس الشعب دون أي تفصيل لنفقات الجيش المصري باعتبارها سر من أسرار الدولة مستخدمة الأمن القومي كذريعة أمنية، حيث أن ميزانية المؤسسة العسكرية تكشف أمور خطيرة تتعلق بتسليح القوات وإعدادها[2]، وهذا ينطبق أيضا على النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية حيث تحافظ على سرية تامة للأنشطة المذكورة آنفا والذي يدخل في نطاق الأمن القومي المصري.

وكَحَال موازنات المؤسسات العسكرية في العالم الثالث يظل اقتصاد الجيش المصري وموازنيه محل عدم اليقين لاسيما في ظل غياب الشفافية وضعف الرقابة، حيث توصل الخبراء إلى تقييمات مختلفة، فحسب البعض منهم وحده القطاع العسكري للصناعة يشغل 10% وهناك تقديرات تصنفه ما بين 10 إلى 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر،[3]وهو ما نفاه الرئيس عبد الفتاح السيسي في بيان خطاب تصالحي إذ قدّره بنسب تراوح بين 1 و1،5 في المئة من الاقتصاد الوطني غير أن هذا الرقم لا يصدق بالنظر إلى الدور التاريخي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الاقتصاد ودورها التوسعي غير المسبوق في السنوات الأخيرة،كما بلغ النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية ما قيمته مليار دولار سنة 2010 بحسب ما صرح به اللواء محمود نصر في اجتماع مفتوح سنة 2012 بالقاهرة. [4]

يبدو أن التقديرات التي يدعمها الجيش تستند إلى الشركات التي يسيطر عليها الجيش علنًا –من تصنيع الأسلحة إلى المخابز ومحطات الخدمة–التي يستخدم الكثير منها المجندين كعمالة مجانية. ويبدو

---

[1]Ibrahim Elhoudaiby, op.cit, p 3.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص 192.

[3] عمر باعزيز، "الجيش المصري بين العسكري والمدني وأطماع الحكم السياسي"، **التحرر**، ع1، شتاء 2014، ص 72.

[4] هاتف دينا مكي، مرجع سابق، ص 338.

أن التقديرات العليا تشمل مجموعة أوسع بكثير من المشاريع التي يملك الجيش مصلحة فيها من منتجعات البحر الأحمر إلى صفقات الأراضي التي تنتقل ملكيتها إلى أراضي التنمية التجارية، والتي مُنح الجيش السيطرة عليها منذ عقود لأسباب أمنية. فبالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والتراخيص وإعفاؤها أيضا من الخضوع للمحاسبة والمراقبة من أجهزة الدولة الرقابية والاكتفاء بالرقابة الداخلية لوزارة الدفاع فإن الإيرادات التي تجنيها النشاطات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية يتم إرجاعها إلى حساب المؤسسة الخاص بدون إشراف مدني بدلا دمجها في ميزانية الدولة والأكثر من ذلك ترجمة هذه القوة الاقتصادية في قاعدة دعم اجتماعي، حيث أن هناك 400 ألف مهني بالجيش وأسرهم والتي يمكن أن تقدر ب 2 مليون مستفيد من الترسيخ الاقتصادي للمؤسسة العسكرية. ولم يتمكن الباحثون حتى الآن من إنتاج بيانات دقيقة عن حجم الاقتصاد العسكري وصفقاته ومشاريعه، ومن غير المرجح أن ينجحوا طالما ظل الجيش متحررًا من الرقابة المدنية ويتعامل مع هذه المعلومات على أنها سر عسكري. وتشير الباحثة مارينا أوتاي أن الاقتصاد العسكري في نهاية عهد مبارك كان يتألف من عنصرين: أحدهما يعمل على غرار الشركات القديمة المملوكة للدولة، والآخر يعمل بشكل أشبه بالقطاع الخاص الحر والفاسد في كثير من الأحيان.[1]

اعتمادا على ما سبق نلاحظ أن السادات ومن بعده مبارك قام بتحويل المؤسسة العسكرية من بطل قومي فاعل في السياسة المصرية إلى فاعل اقتصادي متميز بالتعاون مع الرئيس لتعزيز مصالح كل منهما، حيث كانت للعسكريين سلطة حصرية على ميزانية الدفاع والمؤسسات المملوكة للمؤسسة العسكرية دون رقابة برلمانية أو رئاسية أو مجتمعية، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الاستقلالية الاقتصادية والمالية والتشريعية، وبالتالي الضغط على صانعي القرار بشكل غير مباشر عبر شبكة العلاقات التي تبنيها بوصفه فاعلا محوريا اقتصاديا ضمن استحواذه على مزايا دستورية تجعله دائما في منأى عن الرقابة والمساءلة، فيفرض نفسه كحليف استراتيجي للسلطة السياسية التي تسعى دوما لاستمرارها في الحكم فلم يعد من الدقيق الحديث عنها باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة وإنما باعتبارها مؤسسة داخل الدولة.

يرى إبراهيم الحذيفي أن المؤسسة العسكرية في مصر تتصرف بشكل متزايد مثل طائفة ذات مصلحة ذاتية إلا أنه خلال 90 كانت هناك قوى في المؤسسة احتفظت بقدر كبير من الإحساس بمسؤولية حماية الدولة.

[1] Marina Ottaway, op.cit.

وعليه تم وضع إطارين للعمل: أولها يتعلق بوضع الاستقرار والتي تكون فيه مصالحها المؤسسية الخاصة* أولى أولوياتها، وكان العامل الرئيسي في ضمان ولاء الجيش لمبارك طوال فترة حكمه الطويلة هو أن المؤسسة محمية من خلال ضمان مصالحها الاقتصادية والاستقلالية والسيطرة العملية على الحكومة المحلية ومراقبة السلطات واستمرار التواجد الكبير للضباط المتقاعدين في القصر الرئاسي والوزارات الرئيسة كما يحافظ أيضا ضباط المؤسسة المتقاعدون على اعتلاء مناصب إدارية عليا بشكل متزايد في القطاع الخاص وخصخصة الشركات المملوكة للدولة سابقا.

ثانيها: وضع الأزمة حيث يتم تجاوز فيه مصالح الاستقرار أو المؤسسية والدفاع عن أمن الدولة الذي يصبح محور الاهتمام الرئيسي.[1]

المطلب الثاني: المساعدات العسكرية الأمريكية: طبيعتها وتأثيراتها

بالإضافة إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية هناك عامل مهم للغاية يساهم في زيادة سلطات المؤسسة واستقلاليتها المالية، مما يؤثر أيضا على تطور دور ونفوذ هذه المؤسسة، وبالتالي على العلاقات المدنية العسكرية وهو التمويل الأجنبي الكبير الذي تتلقاه المؤسسة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام1979.

أولا: نشأة العلاقات العسكرية المصرية-الأمريكية

يشير **جاسون براونلي Jason Brownlee** في **كتابه إعاقة الديمقراطية سياسات التحالف الأمريكي المصري** إلى علاقات الروابط والنفوذ بين الدول الغربية والدول النامية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في دفع بعض الدول إلى الانتقال نحو الديمقراطية من ناحية، وبقاء دول أخرى تحت وطأة نظمها السلطوية من ناحية أخرى، ويرى أن النظام المصري من بين أكثر النظم الاستبدادية التي تمتعت بروابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تمتع واشنطن بنفوذ واسع، وهذا ما يفسر جنوح الإدارة الأمريكية إلى مصالحها الاستراتيجية مع النظام الحاكم في مصر، وبالتالي دعمها الدائم له ضد المعارضة المصرية[2] وأمّنت بقاءه لعقود بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.*

---

* أهمها نفقات الدفاع والسيطرة على الجيش والحصول على الأسلحة والسيطرة على بعض الموارد الاقتصادية.

[1] Ibrahim Houdiaby, op.cit, p 2.

[2] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص 356.

* يدل دعم الولايات المتحدة الأمريكية للجيش المصري والديكتاتورين الذين أنتجهم على التناقض الأمريكي الواضح تجاه التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط بسبب حالة عدم اليقين التي يفرضها التحول، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية حذرة من مثل

مرت المساعدات العسكرية الأمريكية اتجاه مصر بمرحلتين أولها مرحلة ماقبل 1967 إذ حصلت مصر على بعض المساعدات ضمن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية كسب ود مصر وجذبها بعيدا عن المعسكر الشيوعي ثم توقفت تلك المعونات بعد القطيعة المصرية–الأمريكية في عهد الرئيس عبد الناصر في التاريخ المذكور، ثانيتها استئناف المساعدات في عام 1975ارتبطت بتغير واضح في توجه السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات بالطريقة نفسها التي ارتبطت بها زيادة المساعدات حيث سيطرت عليها اعتبارات الاستراتيجية وأمنية تتمحور حول التحالف المصري مع الولايات المتحدة وتوقيع مصر اتفاقية سلام مع اسرائيل[1]، وفي هذا السياق برر صناع السياسة الأمريكية المساعدات المقدمة لمصر على أنها استثمار في الاستقرار الإقليمي المبني في المقام الأول على التعاون العسكري طويل الأمد ودعم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، كما اعتبرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الدولة المصرية والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص باعتبارها فاعل أساسي تؤثر بشكل عام على التطورات في الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.[2] والحفاظ على الاستقرار في شبه جزيرة سيناء دعما لسلام بارد مع إسرائيل.

تمتع الجيش المصري بعلاقة خاصة مع أقوى دولة في العالم تأسست عقب حرب 1973 في إطار مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية، وتطورت بعد توقيع الرئيس أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد واستقرار معاهدة السلام والعلاقات المصرية الإسرائيلية والدور المصري المؤيد للمقاربة الأمريكية في عملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى الموقف المتشدد تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس[3]، إضافة إلى سياسة الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هناك تحالف استراتيجي بين المؤسسة العسكرية والولايات المتحدة الأمريكية التي كان من نتائجها تقديم هذه الأخيرة مساعدات عسكرية سنوية للقوات المسلحة المصرية باعتبارها الحلقة المحورية في ضمان أمن واستقرار إسرائيل، وصلت قيمتها في نهاية السبعينات إلى مليار دولار سنويا، وأتاحت هذه المعونات للمؤسسة العسكرية فتح قنوات اتصال مباشرة

هذه الشكوك خاصة بعد التجربة الإيرانية التي كانت تربطها بها علاقات خاصة ومع مجيء الثورة الإيرانية أطاحت بنظام استبدادي صديق وصعود جمهورية إسلامية معادية.

[1] علاء بيومي،" المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد عام 2011 قراءة نقدية"، في: **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 330

[2] Jermy M. Sharp,"Egypt: "transition under military rule"congressional research service,june 2012,from:**https://www.li.proquest.com.crs-2012-FDT-0450.**(02-01-2025)

[3]Jermy M. Sharp," Egypt background and U.S relations", congressional research service, May 2009, from: **https://www.bit.by/2Hmvtrh,**(09/06/2020)

بالمؤسسة العسكرية الأمريكية، حيث أصبح تسليح الجيش المصري أمريكيا بشكل كبير، وباتت التدريبات العسكرية والدورات العسكرية التي يتلقاها ضباط الجيش تتم في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، هذا بخلاف التدريبات العسكرية الضخمة التي تقام سنويا بين الجيش المصري والأمريكي أهمها مناورات النجم الساطع[1] التي تعدّ أكبر مناورة من نوعها في العالم، وقد منحت العلاقات العسكرية بين البلدين مزايا كثيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لوجستية حيوية مثل فتح المجال الجوي أمام الطائرات الحربية الأمريكية وتسهيلات عبور قناة السويس للسفن والبوارج العسكرية الأمريكية، أما لمصر فقد منحت نفوذا إضافيا للمؤسسة العسكرية بإقامة روابط خارجية مع قوى عظمى.

أثبتت سنوات حكم الرئيس مبارك أن مصر حليف استراتيجي يمثل استقرارا إقليميا يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة مباشرة وغير مباشرة، فبعد الثورة الإيرانية نظر الأمريكيون إلى الروابط العسكرية القوية التي تربط بنظام مبارك وحكمه الاستبدادي باعتبارها ضمانة للسياسة العلمانية[2]، وضمن هذا لواشنطن قيام تعاون أمني وعسكري واستخباراتي على أعلى المستويات، فرغم قرار الحكومة الأمريكية في عهد إدارة كلينتون بتخفيض المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بمعدل النصف خلال عشر سنوات ولتنخفض من قرابة 815 مليون دولار سنويا في عام 1998 إلى 411 مليونا عام 2008 إلا أنها أبقت على المساعدات العسكرية والحفاظ عليها عند مستوياتها التاريخية ، وذلك في تأكيد أهمية البعد الأمني للعلاقات المصرية الأمريكية والأكثر من ذلك إدراك صناع القرار الأمريكي خاصة في وزارتي الخارجية والدفاع أن المؤسسة العسكرية هي أحد أعمدة النظام في مصر وأن المساعدات العسكرية يجب ألا تنخفض وذلك لتشجيعها على مواصلة عملية السلام، [3]فقد تدفقت خلال ثلاثين عاما حوالي 60 مليار دولار كمساعدات لنظام حسني مبارك فهي التي دعمت استمرار نظام تسلطي حوالي 30 سنة والذي كانت أركانه قائمة وقوية إلى آخر لحظة، فالباحثين في حقول الدراسات السياسية يرجعون أسباب استمرار أي نظام سلطوي قمعي إلى توفر عاملين أساسيين هما: درجة القمع الممارس من طرف القوات النظامية وكذا إلى الدعم الخارجي.[4]

[1] عصام عبد الشاقي، مرجع سابق، ص 11.

[2]Javed Maswwod, Usha Natarfan, op.cit, p 261.

[3]علاء بيومي، مرجع سابق، ص ص 332،333.

[4] أمحمد رفيق غراب، مرجع سابق، ص ص 273، 274.

وكان لالتزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل وتشجعيها الدول العربية الأخرى على الدخول في عملية السلام دور كبير في تأكيد هذه القيمة الاستراتيجية، ومثلت حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت في عام 1990 تجسيدا حيا لما تستطيع مصر وجيشها القيام به لخدمة مصالح أمريكا عندما تقتضي الضرورة، ثم كانت الحرب الأمريكية على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر شاهد على الوزن الكبير للتعاون الاستخباراتي والأمني بين الدولتين والدور الذي أدته الأجهزة الأمنية في دعم الإستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب.

لذلك سعت الإدارة الأمريكية المحافظة على التعاون الأمني مع النظام المصري في الفترة التي أصبحت فيها سياسة نشر وترويج القيم الديمقراطية سمة بارزة من سمات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد جورج بوش الابن وحتى لما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وضع شروط للمساعدات العسكرية في مصر عام 2007 فإن هدفها لم يكن الضغط على نظام مبارك لأجل تغيير سياسته القمعية وإنما الضغط عليه لإبداء قدر أكبر من التعاون في المحافظة على أمن إسرائيل وإضعاف حركة حماس،[1] بحيث لم تكترث لوجود ديمقراطية أو احترام النظام التسلطي الحاكم لحقوق الإنسان أو الحريات، وإنما عكست اهتمامات الإدارة الأمريكية الحاكمة الاستراتيجية ومصالحها من علاقاتها الخاصة بمصر.

ثانيا: الدعم العسكري الأمريكي

تعدّ مصر ثاني أكبر متلق للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل منذ السبعينات وحتى أوائل القرن الواحد والعشرين–قبل أن يزيحها أفغانستان والعراق وما منحته للبلدين من مساعدات بعد احتلالهما–فهي تلقت في العقود الأخيرة وصلت قيمتها 78.3 مليار دولار من المساعدات الأمريكية كانت أكثر من نصفها بقليل يتجه إلى الجانب العسكري طبقا لدراسة حديثة لمركز أبحاث الكونغرس، لكن تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة رفضت منذ البداية تقديم مساعدتها لمصر في صورة دعم مالي مباشر للموازنة المصرية، وحرصت على تقديمها في صورة سلع وعلى رأسها الأسلحة الأمريكية أو برامج تنموية أطلقت من خلال هيئة المعونة الأمريكية، وعموما تقدم المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في شكل منح تمويل من خلال برنامجين هما:

[1] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص ص359–361.

1- برنامج التمويل العسكري الخارجي:

يدعم هذا البرنامج عمليات شراء الأسلحة والخدمات والمعدات الدفاعية الأمريكية، حيث تعتبر منح التمويل العسكري الأمريكية من أكثر مصادر المساعدة المالية التي تتلقاها المؤسسة العسكرية المصرية ثباتا وحجما، فبعد قرض عسكري أولي بمبلغ 1.5 مليار دولار في عام 1979[1]، وآخر جرى تخفيضه إلى 550 مليون دولار في عام 1981 استقرت المعونات العسكرية لمصر منذ عام 1987 عند مبلغ 1.3 مليار دولار كل سنة.[2]

تنبعث خصوصية العلاقات العسكرية بين الدولتين من تمتع مصر وهي الدولة الوحيدة إلى جانب إسرائيل بنظام تمويل للمشتريات العسكرية يمنح ميزة "الشراء الآن والدفع لاحقا"cach flow، كما لا تتلقى مصر مساعدات نقدية من الولايات المتحدة الأمريكية بل يتم إيداع مبلغ المساعدات العسكرية في أحد الحسابات البنكية التابعة للبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وضمان المخصصات السنوية المستقبلية[3] تستخدمه مصر لدفع تكاليف مستويات الدفاع التي تشتريها من شركات دفاع أمريكية، فحسب مكتب المحاسبة العامة الأمريكي منحت الولايات المتحدة بين عامي 1999 و2005 حوالي 7.8 مليار دولار لمصر في إطار التمويل العسكري الأجنبي وأنفقت مصر ما يقارب 3 مليار دولار على المعدات الرئيسية مثل: الطائرات والصواريخ والسفن والمركبات.[4]

هذا النظام أتاح للجانب المصري ميزة كبيرة وهي إتمام عمليات الشراء في سنة واحدة ودفع تكاليفها في السنوات التالية من خلال منح تكتسبها من مخصصات مستقبلية من الكونغرس، أي التعاقد مع الشركات المصنعة للأسلحة *لشراء الأسلحة الأمريكية تتخطى قيمتها القيمة السنوية للمساعدات، وقد سمحت هذه الأفضلية لمصر من توقيع عقود شراء ضخمة بسهولة تدفعها من مخصصات المساعدات في السنوات المقبلة.

[1] المرجع نفسه، ص 361.

[2] مانس هانس، مرجع سابق، ص 17.

[3] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص361.

[4] Robert Spring Borg, Pink Williams, " the Egyptian military, Ashumbering giant awakes ", carnegie middle east Centre, february 2019, from : **https://carnegie endowment.ogr>research>2019,**(20.02.2021)

*ومن أمثلة هذه الشركات شركة لوكهيد مارتن مصنعة طائرات المقاتلة وشركة بوينغ صانعة طائرات الهيلوكوبتر أباتشي.16-f .

من عام 1982 إلى عام 2015 طلبت مصر 240 طائرة من طراز F-16 بتكلفة حوالي 1.7 مليار دولار وبصورة مماثلة منذ عام 1987 قامت مصر بشراء 1200 دبابة أمريكية من طراز M1A1 ودبابات آبرامز القتالية، [1]وطائرات هيلوكبتر أباتشي وآلاف من مركبات هامفي متعددة المهمات ذات قدرات تنقل عالية، فضلا عن الذخائر المختلفة وأنظمة الاتصالات والرادارات وسفن بحرية في إطار برنامج التمويل العسكري الخارجي.

تستند المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر على دعم سياسي داخلي قوي إذ أنها توفر عدد كبير من العقود وفرص العمل لصناعات الدفاع الأمريكية، وغالبا يأتي أعضاء الكونغرس الذين يدعمون المساعدات العسكرية إلى مصر من دوائر انتخابية يتم فيها تصنيع معدات الدفاع وهم يعتمدون على دعم صناعات الدفاع في حملات إعادة انتخابهم، وبالتالي في استمرار مشاركتهم في الحياة السياسية ،وهنا يمكن القول أن هذه العوامل الداخلية تؤثر بشكل كبير على حجم وطبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى مصر، بل أكثر من ذلك تساعد على تفسير بعض القرارات المتعلقة بهذه المساعدات أكثر مما يفسره الوضع السياسي في مصر أو العلاقات الأمريكية المصرية.[2]

2- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي:

يتضمن هذا البرنامج تبادل القادة العسكريين الأجانب لتلقي الدراسة والتدريب الفني والتقني في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المراكز الإقليمية التابعة لها، ويتفاوت تمويل هذا البرنامج ما بين 200 ألف دولار أمريكي و2 مليون دولار سنويا بمتوسط يقترب من 1.3 مليون دولار سنويا.[3]

تشير الدراسات إلى أنه خلال الأربعين السنة الماضية من تاريخ التعاون العسكري المصري الأمريكي تدرب أكاديميا وعسكريا آلاف الضباط في الأكاديميات العسكرية الأمريكية، أو على يد خبراء أمريكيين داخل مصر وخارجها، ويوفر برنامج التثقيف والتدريب دعما لقدرات العسكريين المصريين على صيانة الأسلحة والعتاد العسكري الأمريكي، ويتضمن أيضا برامج المساعدة في مكافحة الإرهاب والتي تهدف إلى دعم قدرات مصر التدريبية على مواجهة الإرهاب، وتسهم هذه البرامج في دعم التعاون الإقليمي بطرح برامج تدريب مشتركة.

---

[1]Robert Spring Borg, pink Williams, op, cit.

[2]مانس هانس، مرجع سابق، ص 17.

[3] عمر وعز الدين، مرجع سابق.

كما تركز بقية المناهج على إعداد الطلاب الضباط لمهمات قيادية خلال فترات الحرب والسلم، كما تتضمن مواد تتعلق بقضايا الأمن القومي والقضايا الإستراتيجية والمفاهيم والإجراءات العسكرية والتخطيط العملياتي ومسرح العمليات الحربية والتخطيط للحملات العسكرية والإدارة والسيطرة والقيادة.

ولم تقتصر هذه التدريبات على البرامج المتوفرة في كلية الحرب الأمريكية أو الأكاديميات العسكرية المتخصصة فستسهم أيضا في التواصل المباشر بين الضباط الأمريكيين ونظرائهم المصريين، الأمر الذي يسهم في بناء علاقات شخصية مباشرة بين العسكريين المصريين ونظرائهم الأمريكيين وهم بدورهم يساهمون في دعم التنسيق والتواصل المشترك بما يدعم المصالح الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

لا يمكن فهم تحول وظائف المؤسسة العسكرية إلى الأنشطة الاقتصادية خصوصا في فترة حكم مبارك ودخولها في المشروعات المدنية بعيدا عن العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية لاسيما المساعدات العسكرية، إذ أن تمتع القوات المسلحة بدعم مالي أجنبي كبير يختص أساسا بالشؤون العسكرية الفنية بما تشمله من شؤون تسليح وتدريب قد ساعد على انصرافها إلى العمل المدني وزيادة قدرتها على تركيز مواردها المالية على المشاريع المدنية نظرا لأن الشق العسكري تغطية المساعدات العسكرية الأمريكية، الأمر الذي ساهم في توسع أنشطة القوات المسلحة خارج اختصاصها.

نالت العوامل الخارجية قدرا يسيرا من اهتمام الأدبيات حيث يشير كل من ويليام وسبرينغبورغ إلى أن المساعدات الدولية تأتي دائما مشروطة، بحيث المرتكز الأساسي للدعم العسكري الأمريكي هو معاهدة السلام مع إسرائيل وتأمين الوصول إلى الخليج العربي عبر قناة السويس والمنشآت العسكرية المصرية، وبالتالي ظاهريا يبدو أن برنامج المساعدات العسكرية عمل على تحديث الجيش المصري وهو ما يعني أن سقف هذه القوة يتحدد بالإرادة الأمريكية، لكنه في الواقع عمل على تهميش المؤسسة العسكرية وتفريغها من مضمونها ووظائفها وفعاليتها من خلال اتفاق ضمني مفاده عدم تهديد الجيش المصري لإسرائيل مقابل تقديم المساعدات الأمريكية لحكومة مبارك مع ضمان التفوق العسكري المطلق لإسرائيل[2]، فعلى سبيل المثال حرصت الولايات المتحدة على أن يظل عدد الطائرات إف-16 الموردة إلى مصر أقل من ثلثي العدد المورد إلى إسرائيل، كما تراجعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كليتون عن بيع عدد من أنظمة التسليح لمصر بسبب اعتراض الحكومة الإسرائيلية منها الصواريخ المتوسطة المدى المطورة والمحمولة

[1] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص ص 362-365.

[2] Robert Springborg, pink Williams, op. cit.

جوا، والأكثر من ذلك شاركت الولايات المتحدة في الصناعات العسكرية الإسرائيلية على نحو يفوق مساهمتها في برنامج التصنيع العسكري المصري فتبرعت مثلا بـ 70 بالمئة من تكاليف إنتاج صاروخ ارو المتقدم في حين كان إسهامها ضئيلا في صناعة الصواريخ المصرية، وهذا يدل على تصميم الولايات المتحدة على خلق فجوة تقنية واسعة بين مصر وإسرائيل.[1]مما خلق شعور لدى القيادة العسكرية بعدم الارتياح لحليفهم الغربي ليس فقط تصميمه على دعم منافسهم الأساسي بل كونه مصدرا خصبا للمعلومات عن تسليح الجيش المصري وتدريبه أيضا بسبب علاقته الوثيقة مع إسرائيل، فطبقا لخبير عسكري أمريكي على الرغم من التزام مصر الحازم بالسلام، فهي لا يمكن أن تتجاهل احتمال وقوع أزمة سياسية طارئة أو تحول استراتيجي يجعل من إسرائيل مصدرا للتهديد لذا وجب عليها ان تحتفظ بقدرتها على الردع والدفاع للتعامل مع خطر الانهيار المفاجئ للسلام مع إسرائيل.[2] من ناحية أخرى يرى حازم قنديل إذا وضعنا الخطر الإسرائيلي جانبا نجد أن التحالف العسكري مع الولايات المتحدة لابد أن ينعكس على الدور الإقليمي لمصر إذ يصنع قيودا كبيرة على قدرة القوات المسلحة على مد نفوذها الإقليمي في أي اتجاه فالولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالح متعددة ومتشابكة في المنطقة ككل ولا ترحب بتدخل الآخرين إلا على النحو الذي يخدم مصلحتها.

أضف إلى ما سبق هذه المساعدات العسكرية لم تزد من قوة مصر العسكرية ولا السياسية بل العكس إذ تشير دراسات بأن المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر أحد العوامل العديدة المؤثرة التي عرقلت مساعي التحول الديمقراطي، كما أن برامج التدريب العسكرية الأمريكية لها عواقب غير مقصودة إذ يمكن أن تعزز قدرات الضباط المشاركين ودرجة استقلاليتهم ومن ثم تجعلهم أكثرا استعدادا لاستخدام القوة في غير مصلحة النظام وأكدت أن ثمة علاقة بين عدد الضباط الذين يتم تدريبهم عبر برامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الأمريكي وبرنامج زمالة مكافحة الإرهاب الأمريكية واحتمالية حدوث انقلابات خاصة عندما يفشل النظام في تلبية متطلبات الجيش وهذا ما حدث في عام 2011 حيث تخلت المؤسسة العسكرية عن مبارك عندما أدركت أن دعمها لم يعد في مصلحة الجيش.[3]

---

[1] حازم قنديل، مرجع سابق، ص ص 236، 237.

[2] المرجع نفسه، ص ص238،239.

[3]عبد الفتاح ماضي،" العلاقات المدنية العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء"، **سياسات عربية**، م12، ع66، يناير 2024، ص 60.

خلاصة:

يبين لنا تتبع المسار التاريخي لنشأة المؤسسة العسكرية المصرية وتطور دورها أنه يتحدد بناءا على علاقاتها بمسارات بناء الدولة، لاسيما ما بعد الاستقلال وبالدور الذي تؤديه فيها وموقف الرؤساء المتعاقبين على السلطة من المؤسسة العسكرية بالنظر إلى طريقة وصولهم للحكم، ومنذ 1952 كانت المؤسسة العسكرية الفاعل الرئيسي في تعزيز المصير السياسي لمصر لأسباب تاريخية وهيكلية راجعة إلى قيام ثورة يوليو وإنشاء الجمهورية على يد الضباط الأحرار ووضع أساس نظامها السياسي، والأكثر من ذلك لطالما كانت تلعب دور مركزي في صناعة القرار السياسي سواء في عهد عبد الناصر أو السادات أو مبارك، وإن كان نفوذها يتقلب من حكم إلى آخر، إلا أنها كانت الحاكم الفعلي وراء ستار الرئاسة وكثيرا ما قيل أن الرئيس في مصر يتقلد السلطة والجيش يحكم.

لكن هذه الهيمنة العسكرية على الحياة المدنية لم تكن بمعزل عن مقاومة الرؤساء الثلاث الذين جاؤوا من المؤسسة العسكرية بل حاول كل رئيس منهم تحييد الجيش عن السياسة وتقليص دوره في الحكم وإخضاعه للرئاسة ومحاولة السيطرة على النظام وبناء حكم فردي مطلق، فضلا عن بناء شبكة محيطة به من الموالين والمنتفعين من المدنيين والعسكرين، وكذا الدعم الخارجي الذي يوفر حماية سياسية ودعم اقتصادي وعسكري، إلى جانب الاستعانة بالأجهزة المخابراتية والأمنية المتعددة في عهد مبارك ضمن اعتماد استراتيجيات البقاء والحفاظ على النظام وقمع المعارضين ومنع الانقلابات بالسيطرة على المؤسسة العسكرية من خلال منحها المزيد من الأدوار الاقتصادية من أجل إبعادها عن العملية السياسية وضمان ولاء أبنائها وقادتها، هذا ما مكنها من الحفاظ على استقلالها المؤسسي ككيان قائم بذاته وتعظيم امتيازاتها ومصالحها، وتوسيع أدوارها خارج اختصاصاتها التقليدية وصلت إلى حد إنشاء امبراطورية اقتصادية خاصة بها لا تخضع لرقابة الدولة ولا تتدخل في السياسة بشكل مباشر لكنها تمارس دور الحارس للنظام والحامي للدولة، وبالتالي منحها هذا التغلغل في مفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بل حتى إداريا وتشريعيا نفوذا قويا للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام الدولة بعد الحراك الشعبي.

الفصل الثالث:

إدارة المؤسسة العسكرية للمرحلة الإنتقالية في مصر بعد الحراك الشعبي 2011-2013: المسار والآليات

تمهيد:

شهد عام 2011 سلسلة غير متوقعة من الانتفاضات الشعبية التي قادتها الحركات المؤيّدة للديمقراطية في العالم العربي، وكانت الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 بمثابة الشرارة التي أشعلت المظاهرات المصرية التي اندلعت بعد أحد عشر (11) يوما فقط، حيث شهد يوم 25 جانفي بداية الانتفاضة عندما خرج مئات الآلاف من الشباب المصري إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية هذه الحشود المندمجة المكونة من الإسلاميين والليبراليين والمناهضين لليبرالية والقوميين والعلمانيين طالبوا بإسقاط الحاكم المستبد حسني مبارك نتيجة الاستبداد السياسي والمظالم الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها خلال فترة حكمه، وفي هذا السياق أصبحت حركة 25 يناير لحظة محورية في التاريخ السياسي لمصر بعد احتجاجات دامت ثمانية عشرة يوما أطاحت بالحاكم الديكتاتوري الذي حكم البلاد لفترة طويلة مدشنة بذلك عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي نحو الديمقراطية والتي شهدت عدة تحولات سياسية، كان من المفروض أن يحدث فيها تحول جذري في العلاقة بين العسكر والسلطة المدنية، لكن مركزية الأدوار التي أدتها المؤسسة العسكرية بعد الحراك أدت في النهاية إلى هيمنة النخبة العسكرية على السلطة والحكم في البلاد، بدأت بفترة انتقالية تحت إشراف عسكري على السلطة أين عملت المؤسسة العسكرية طوال إدارتها لهذه الفترة على ترتيب هذه المرحلة لبناء نظام جديد من خلال التوجه إلى إجراء انتخابات وصياغة الدستور بشكل يسمح لها بتأمين مصالحها وامتيازاتها المكتسبة منذ يوليو 1952.

يناقش هذا الفصل بالدراسة والتحليل فاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بين 2011 و2013 من خلال استعراض المرحلة الانتقالية التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث سيتم معالجة ودراسة طبيعة الوسائل والآليات التي اتبعها المجلس العسكري في التعامل مع استحقاقات المرحلة الانتقالية للاحتفاظ بالسيطرة المطلقة، وكذا رصد وتحليل أبرز العمليات والترتيبات والتطورات السياسية التي شهدتها البلاد خلال المراحل الانتقالية وتقييم تأثيراتها الإيجابية والسلبية في عملية التحول السياسي فضلا عن تحديد الفاعلين السياسيين الرئيسين الذين قاموا بأدوار بارزة في هذه التطورات والتأثير في مساراتها، وتصدر المشهد السياسي بعد الحراك.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر: دراسة في الدوافع والفواعل والمواقف الخارجية

لم يكن الحراك الشعبي عملا عفويا أو وليدة لحظته على الرغم من اندلاعه المفاجئ، بل كان عملية تراكمية لجهود عدد كبير من الحركات والجماعات والشخصيات تنامت على مدى العقد الممتد بين 2000 و2011 تسببت فيها أزمات هيكلية وتزايد السخط السياسي والاحتجاجات الشعبية المتفرقة، فما هو متفق عليه في أدبيات علم السياسة أن المخرجات هي نتاج مدخلات وتفاعلات وأن تكرار المخرجات تُحدث تراكما مستمرا قد يدفع بعملية التحول، والتي قد تتحقق عن طريق الثورة.[1]

والثابت أيضا في الأدبيات السياسية أنّ الفعل السياسي وقوته مرتبطان بالأوضاع المجتمعية وفي مقدمتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] وضمن هذا السياق كشف الحراك الشعبي في مصر عن مشاكل بنيوية عميقة أثرت في أغلبية المصريين وخصوصا الطبقات الوسطى والحضرية والمتعلمة والشباب والفقراء، وعليه هذا المبحث يهدف بصورة أساسية إلى إلقاء الضوء على طبيعة الدور الذي لعبته المتغيرات الداخلية والخارجية في تفجير الحراك فضلا عن إبراز أهم القوى الفاعلة ودورها المؤثر فيه، هذا بالإضافة إلى استعراض أهم مواقف القوى الدولية.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في مصر: قراءة في الدوافع والسياق التاريخي للأحداث

أولا: ثورة أم انتفاضة؟

شاع على نطاق واسع في الدراسات الغربية ثم لاحقا في الدراسات العربية استخدام مصطلح الربيع العربي كتعبير عن موجة الاحتجاجات التي اندلعت في مختلف أنحاء الوطن العربي بحلول عام 2011 وكذا للمقارنة بينها وبين بعض نماذج الانتفاضات الشعبية التي عرفتها الدول الأوروبية. ولكن على الرغم من أهمية التغيير الذي شهدته المنطقة العربية بفعل هذا الحراك الشعبي فقد أثير جدلا فكريا وسياسيا واسعا حول توصيف ما حدث في الوطن العربي خصوصا في البلدان التي شهدت سقوط حكامها الطغاة مثلما جرى في مصر وما إذا كان من الممكن وصفه بأنها ثورة قادت إلى تغييرات عميقة في النظام أم أنها مجرّد

[1] Major Tomy Arvianto,"Egypt's revolutions: a long journey to democracy", candian forces college, in: **https://www.cfc.forces.gc.ca>arvianto** (12-5-2020).

[2] جمال علي زهران، "الاتجاهات المناطقية وعلاقاتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، في: آية نصار وآخرون، **الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص 138.

إنتفاضة شعبية أو حركات احتجاجية شعبية لكنها لم تصل إلى حد الثورة بمفهومها المتعارف عليه، أو ثورة تحولت إلى حرب أهلية أو حتى مؤامرة خارجية.[1]

كما تفاوتت التحليلات في توصيف وتفسير الواقع العربي حول الأمور التالية: هل هي ثورة ضد النظم الاستبدادية وأن الأمر يتعلق بنضج الشروط الموضوعية لاستئناف موجة التحول الديمقراطي الرابعة في العالم، حيث تكون المنطقة العربية أبرز المشاهد فيها.[2]

وعموما يمكن التمييز بين اتجاهين هيمنا على مواقف الباحثين بشأن الحراك الشعبي في مصر على النحو التالي:

1- الاتجاه الأول: يرى أن ما حدث من حراك شعبي في مصر يمثل انتفاضة ولا ينطبق عليها وصف الثورة بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم -على النحو الذي تم تناوله بقدر من التفصيل في الفصل الأول من الدراسة-فوفقا **لجلبرت أشقار Gillbert Achcar** المنطقة العربية شهدت عددا من الانتفاضات ابتداءا من المظاهرات الجماهيرية الحاشدة التي تهدف إلى تحقيق أهداف مطلبية لا تتضمن تغييرا جذريا في النظام السائد وانتهاء بالمواجهات المسلحة، أما الثورة التي يقوم بالأساس على فكرة التغيير الجذري في هيكل السلطة السياسية ويتمخض عنه تحولات جوهرية في المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة ويضيف جلبرت أن ما حدث من تغييرات بعد انقلاب الضباط الأحرار في جويلية 1952 يستحق وصفه بحركة ثورية نظرا لتحول مصر تحولا شاملا وحدوث تغييرات عميقة في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي أبعد بكثير عما تحقق جراء الحراك الشعبي، والذي يمثل حسبه انتفاضة ضد النظام المستبد عبر انفجار جموع شعبية على الساحة السياسية لم يسبق أن شهدته مصر على امتداد تاريخها الطويل استطاعت فرض إرادتها الشعبية في الميادين العامة والإطاحة بالحاكم والمجموعة الصغيرة التي هيمنت على الدولة.[3]

ويتفق مع الرؤية السابقة الباحث جلال أمين، حيث يرى أن ما ترتب على الحراك لم يأت على النظام السياسي بكامله، حيث أدخلت بعض التغييرات على رأس النظام وبعض الأشخاص المحيطين به مع

---

[1] فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2019**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 52.

[2] عبد الحي علي قاسم وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[3] عثمان محمد عثمان، **ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة وطريق التنمية**، (مصر: روابط للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص91،92.

استمرار أجهزة الدولة في النظام السابق[1]، فضلا عن أنه لم يشهد ثورة اجتماعية أي لم تترتب عليه حدوث تغييرات جوهرية وشاملة في بنية النظام الاجتماعي القائم كما حدث في الثورات الكبرى كالفرنسية والأمريكية والبلشفية.

كما أشار **جاك غولدستون Jack Goldstone** أحد أهم منظري الثورات إلى أن ما حدث في مصر في 25 يناير وإن كان يطلق عليه مجازا بأنه ثورة فهو أقرب إلى الحالة الثورية التي يتميز بالحركة السريعة القابلية للتطور والانتكاس وقد وصفها بأنها ثورة سياسية لم تكتمل أو حركة احتجاجية جماهيرية نجحت في إسقاط رأس النظام القديم دون أن تتمكن من الوصول إلى الحكم وتفكيك مؤسسات الاستبداد والحكم التسلطي[2]، كما أنها لم تستطع على الرغم من رفعها شعارات قيم الحرية والكرامة، والعدالة أن تغير ولو جزئيا من بعض الممارسات والقيم الثقافية السياسية التي كانت سائدة في خضم النظام الاستبدادي، وعدم القدرة على العمل الجماعي وإدارة التنوع والاختلاف والرغبة في الاستحواذ والسيطرة.

وفي سياق آخر ضمن هذا الاتجاه هناك من يرى أن المنطق الدارج يقتضي أن يكون للثورة قيادة سياسية واضحة حيث يقول الباحث السيد ياسين بسبب غياب القيادة الواضحة في الحراك الشعبي في مصر فنحن نتحدث عن انتفاضة جماهيرية وليس ثورة، وحسبه نستطيع أن نتحدث عن ثورة فقط حينما تتولى هذه الانتفاضة قيادة ثورية شعبية وتنحو بها منحى ديمقراطيا.

2- الاتجاه الثاني: يرى أن ما حدث من حراك شعبي في مصر هو ثورة شعبية بالمعنى الحقيقي المفهوم، واستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة اعتبارات أساسية لتأكيد وجهة نظرهم لعل أبرزها أن هذه الثورة انطلقت من القاعدة الشعبية أي من الأسفل -وهي بذلك تختلف عن الانقلاب العسكري في خمسينيات القرن الماضي والذي كان أقرب إلى انقلاب تم دعمه جماهيريا- أدت إلى الإطاحة بنظام حسين مبارك الذي استمرّ في السلطة لعقود طويلة وجرى تحول سياسي نحو تأسيس نظام حكم جديد ولو جزئيا[3]، كما أنها تتشابه مع بعض الثورات الكبرى التي شهدت في سنواتها الأولى انتكاسات ومشكلات كبرى إلى أن تستقر نتائجها، والجذير بالذكر هنا أن دستور 2014 أطلق على أحداث 25 يناير و30يونيو و صف الثورة.

---

[1] المرجع نفسه، ص94.

[2] عماد علي الدين شاهين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية حالة مصر"، في: أحمد خميس كامل وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 114.

[3] فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 53.

وتتفق الباحثة مع رؤية الاتجاه الأول استنادا إلى أنه إذا نظرنا للمطالب التي رفعها المتظاهرون لأكثر من أسبوعين يمكن قبول توصيف الحراك الشعبي في مصر بأنه حالة ثورية لأنه بدأ أقرب إليها من الانتفاضة والاحتجاج نتيجة الحركة الاجتماعية واسعة النطاق التي اتخذت أشكالا احتجاجية وعصيان سياسي ومظاهرات حاشدة شاركت فيها مختلف الفئات الشبابية والكيانات السياسية طالبت بضرورة تغيير النظام السياسي الحاكم وبناء بديل جديد في إطار التحول السياسي نحو الديمقراطية، ولكن إذا تمعنا في مخرجات هذا الحراك لاسيما مسار المرحلة الانتقالية وتقييم أسباب تعثرها خصوصا بعد تدخل المؤسسة العسكرية لعزل الرئيس المدني المنتخب وتعطيل المؤسسات الدستورية نلاحظ عدم انهيار النظام القديم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بما يعني أن هذا الحراك لم يؤدي إلى تغيير راديكالي في هياكل القوى والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والقيم بالمفهوم الشامل للظاهرة الثورية، وإنما تمّ إدخال إصلاحات محدودة أعادت إنتاج النظام نفسه الذي كان موجودا قبل الحراك مع تغيير رأس هرم السلطة السياسية على نحو ما سنفصل فيه في المباحث اللاحقة.

ثانيا: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحراك الشعبي

واجهت مصر كغيرها من الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية واسعة النطاق مجموعة تحديات لا يمكن عزلها عن متغيراتها الداخلية والخارجية، حيث تضافر العديد من المتغيرات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع الإقليمية والدولية كانت دافعا للمصريين لتغيير ثقافة الخوف والذعر اتجاه الحاكم واعتبرتها الدراسات متغيرات مفسرة، حيث اعتبرت مسألة الثوريين وأثرها في الشعب والمؤسسة العسكرية وفشل المؤسسات السياسية والركود السياسي وتزوير الانتخابات والمشاكل الاقتصادية والحرمان، هي الأطر التحليلية والأساسية لفهم لماذا حدث هذا الحراك في مصر[1] ، ويمكن حصر هذه المتغيرات على النحو التالي:

1-المتغيرات الداخلية: تنقسم إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ولكل منها تفصيلات كثيرة نذكرها على النحو الاتي:

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 58.

1-1-العوامل السياسية:

ذهب كل من **أسيموغلو Acemoglu وروبنسون Robinson** في كتابهما لماذا تسقط الأمم الصادر عام 2012 إلى أن السبب وراء فشل الدول في تاريخ العالم هو ضعف المؤسسات السياسية[1]، ومن الواضح أن طبيعة الحكم الاستبدادي في مصر والذي خضع لسيطرة المؤسسة العسكرية لما يقرب من ستين عاما، وللرئيس الذي جاء من سلك الضباط خلق حالة تراكم من الضغوط الداخلية على مؤسسات وأسلوب الحكم في اللحظة التي أدركت القوى الشعبية ضعف النظام السياسي القائم وتناقص شرعيته، فالرئيس حسني مبارك عمل على تحقيق الاحتكار الكامل للسلطة ومواجهة الضغوط من أجل التغيير وأصر عليه محاولا إضفاء الشرعية عليه بكل الآليات التي يستطيع استخدامها حالت دون أي منافسة حقيقية من أجل السلطة أو تغيير في الهياكل الأساسية للنظام بداية من الدستور ومرورا بالمعارضة الصورية ونهاية بالانتخابات المشكوك في نزاهتها.[2]

ويمكن تلخيص الدوافع التي حركت الفعل الاحتجاجي في النقاط التالية:

أ-الجمود السياسي وغياب الديمقراطية:

من الناحية السياسية استند النظام السياسي المصري إلى جملة من الخصائص التي لا تتوافق مع خصائص النظم الديمقراطية حيث تبنى ما يشبه الأسلوب الديمقراطي الذي يمنحه بعض الشرعية فجمع بين ديمقراطية شكلية وبعض مظاهر الاستبداد، فغلب على النظام السياسي في عهد مبارك كونه نظاما سلطويا انتخابيا Electoral Authoritarianism أي نظام هجين يجمع بين الانتخابات والسيطرة الاستبدادية، الأمر الذي يمكنه من محاكاة الشرعية الديمقراطية والحفاظ على السلطة المركزية ،حيث يسمح بمساحات من التحرك من خلال تبني تعددية سياسية شكلية ومقيدة يهيمن فيها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على جميع جوانب العملية السياسية[3]، وعلى مؤسسات الدولة فضلا عن دمج قيادة الحزب مع مؤسسات الدولة الرئيسية حيث شغل كبار مسؤولي الحزب مناصب حكومية مؤثرة مما ضمن تداخلا سلسا بين الحزب والدولة، وفي المقابل تتوزع حول الحزب الحاكم مجموعة من الأحزاب الأخرى المعارضة لا دور لها سوى

---

[1] المرجع نفسه، ص60.

[2] خالد كاظم أبو دوح، ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، في مصر، محاولة للفهم السوسيولوجي، في: توفيق مدني وآخرون، **الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 204.

[3] الشيماء عبد السلام إبراهيم محمود، **العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر (2005-2011)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015)، ص 142.

إضفاء الشكل التعددي على النظام السياسي المصري من خلال إعطاء فرصة لها للتمثيل داخل البرلمان على أن تظل الغالبية المتحكمة في يد الحزب الحاكم للسيطرة على السلطة التشريعية والانفراد بسلطة البلاد لما يملكه من قوة ونفوذ وتأثير في الدولة وفرض حصار على انشاء الأحزاب السياسية المعارضة –التجمع، الوفد الجديد، الجبهة الديمقراطية ،الغد والناصري- مهما كان غطاؤها والتقييد من نشاط الأحزاب المعتمدة ويحول بكافة الوسائط دون انتقالها إلى الفاعلية المفروضة، والمشاركة في عملية صنع القرار داخل الدولة، بحيث لم يعد لها قدرة على تحقيق الهدف الأساسي من قيامها والمتمثل في تداول السلطة من خلال انتخابات دورية فضلا عن افتقادها القدرة على الضغط على النخبة الحاكمة من أجل تعديل سياساتها لحل مشاكل المواطن المصري المتصلة بمعيشته، هذا إلى جانب إخضاع العديد من الأحزاب لخدمة النظام لإضفاء حالة شكلية من الدينامية والتعددية السياسية حفاظا على وجودة وسيطرته.

ب-الحركات السياسية والاجتماعية الاحتجاجية:

بالرغم من وصول عدد الأحزاب في مصر عام 2010 إلى 24 حزب إلا أن أغلبها حصل على شرعيته إما بقرار من رئيس الجمهورية أو بأحكام قضائية *أضفى عليها شرعية قانونية وليست شرعية سياسة تتعلق بوجودها بالشارع المصري وارتباط الجماهير بها، وقد فشلت المعارضة المصرية في كسب ثقة الشعب وتعبئته بشكل مناسب فكان أداؤها هش وضعيف في انتخابات ومواجهة حزب حاكم على قمته رئيس الدولة.

وبالتالي لم تستطيع تلك الأحزاب استيعاب الأجيال الجديدة من الشباب، إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلى أن عضوية الأحزاب تشكل 2.2% فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر ويشكل المشاركون في الأحزاب السياسية 12% فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية (18-29 سنة)[1]

أدت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001* لتحقيق إصلاحات ديمقراطية على نظام مبارك إلى إدخال بعض الإصلاحات السياسية ورغم أنه حاول الإبقاء على

* باستثناء أحزاب المعارضة الرئيسية الخمس وهي التجمع، الوفد الجديد، الجبهة الديمقراطية، الغد، الناصري.

[1] مصر تقرير التنمية البشرية، **شباب مصر: بناه مستقبلنا** (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 2010)، ص 41.

* أدرك صناع القرار الأمريكي أن نظم الحكم السلطوية في منطقة الشرق الأوسط تخلق مناخا مواتيا للتطرف والإرهاب المهدد للمصالح الأمنية والإستراتيجية لأمريكا والغرب، والذي يشكل في الحقيقة تبرير للتدخل في شؤون نظم الحكم والتأثير على قراراتها، تحقيقا لمصالح وتطبيق السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة.

هذه الإصلاحات شكلية إلا أن الأثر الأهم والمباشر لهذه الضغوط هو تكون مساحة محمية في المجال العام استخدمها الشباب والنشطاء السياسيين كمنصة انطلاق لرفع مطالب التغيير الديمقراطي[1]، وتجاوز الدعوة إلى الإصلاح فضلا عن البحث عن قنوات أخرى للتعبير عن مطالبهم.

فبحلول عام 2004 شهدت الحياة السياسية المصرية ظهور العديد من الحركات السياسية والاجتماعية الاحتجاجية المؤيدة للتغيير والتي جعلت من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أسلوبا أساسيا للعمل متجاوزة أسلوب الأحزاب السياسية الذي أثبت عدم فعاليته لتساهم في تغيير المشهد السياسي وإنهاء ولو نسبيا حالة الركود السياسي الذي فرضه نظام حكم مبارك منذ عقود طويلة على المساحة السياسية المصرية، فبين عامي 2004 و2005 ظهرت أكثر من عشر حركات احتجاجية معارضة طالبت برحيل النظام وإجراء تغيير سياسي سلمي حقيقي للسلطة بعد أن فقدت الأمل في الإصلاح مع رفضها للتجديد لرئيس الجمهورية لفترة رئاسة خامسة ورفضها لتوريث الحكم لإبنه جمال فرفعت شعاري الحركة **التغيير لا للتمديد لا للتوريث** والذي أصبح مطلبا جماهيريا عريضا.

وكان يلاحظ على هذه الحركات أنها كانت تنقسم إلى نوعين الأولى تتعلق بحركات احتجاجية نخبوية فئوية ونوعية من حيث التأسيس والعضوية والنشاط، وهذا ينطبق على الحركات التالية: كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير وصحفيون من أجل التغيير، ومهندسون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير[2]، فكل هذه الحركات توحدت أهدافها لكن وجد الانشقاق أحيانا طريقا إلى صفوفها، أما النوع الثاني يرتبط بالحركات الشبابية حيث بات واضحًا أن مصر شهدت نضوج طبقة شبابية جديدة أو بمعنى أدق شهدت ظهور منظومة جديدة وسط جيل الشباب في مصر والذي يمثل غالبية السكان والتي تشكلت عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت[3]، كرد فعل لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعبير عن رأيه وتشكيل حركات خاصة به على نحو ما سيتم التفصيل فيه لاحقا.

اتخذت كل من هذه الحركات السياسية والاجتماعية الاحتجاجية المجال العام وبخاصة الميادين العامة والشوارع ساحات الاحتجاج ضد النظام الاستبدادي والفساد والدولة البوليسية وقانون الطوارئ،

[1] جمال عبد الجواد، "حدود الدور الخارجي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة الديمقراطية**، ع57، يناير 2015، ص50.

[2] أحمد قنديل وآخرون، **التقرير الإستراتيجي العربي2011 -2012**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2013)، ص 297.

[3] يسرى العزباوي، "دور هيئات المجتمع المدني في التعبئة الجماهيرية، في: علي الدين هلال وآخرون، **التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية**، (مصر: مطابع الأهرام، 2015)، ص 137.

وانتهازية الأحزاب السياسية المعارضة وفشلها في الحصول على مقاعد في مجلس الشعب وانقسام الرأي داخلها على التعامل مستقبلا مع النظام الحاكم، ففي الفترة من 2005 حتى اندلاع الحراك الشعبي تشير تقديرات بعض المراكز الحقوقية في مصر إلى وقوع عدة احتجاجات في معظم أنحاء مصر وصلت إلى نحو 5000 ألف احتجاج خلال ستة أعوام. [1]

ج-التزوير الممنهج للانتخابات:

الحالة المثالية للدولة أن يكون قرارها معبرا عن حاجات المجتمع وطموحاته كما ينبغي أن تجسد بناء عضويا متماسكا تتفاعل أجهزته في إصدار القرار المستهدف وإذ كانت الدولة تتألف من سلطات ثلاث تشريعية وقضائية وتنفيذية، فإن هذا الترتيب ينبغي أن يظهر في المشاركة في صنع القرار وارتباطا بذلك على المستوى النظري في النظم الديمقراطية من المفروض السلطة التنفيذية تخضع للسلطة التشريعية ولأحكام السلطة القضائية[2]، إلا أنها في الحالة المصرية نجد مبارك استعار من الديمقراطية شكلها الخارجي ورفض جوهرها ومضمونها، إذ كان حريصا على أن يقدم نظاما يبدو من الخارج محاكيا لنماذج الديمقراطية الغربية فهناك برلمان وأحزاب سياسية لكن لا البرلمان كان يشرع أو يراقب ولا الأحزاب السياسية كان مسموحا لها بالتطلع لتولي السلطة، فالسلطة التنفيذية كانت تسيطر على اتجاهات السلطتين ويتجلى ذلك بوضوح في كون عملية التشريع التي يقوم بها البرلمان ما هي إلا إقرار ما ترسله إليه الحكومة من مشروعات القوانين هذا إلى جانب تزوير السلطة التنفيذية لانتخابات مجلسي الشعب والشورى والتي تعد نتائجها مقدما فكان أسلوب تقلد مقاعد البرلمان أقرب للتعيين منه للانتخاب.

العملية الانتخابية في النظام السياسي المصري يعتريها كل صور الفساد والابتعاد عن النزاهة والشفافية لاسيما في ظل إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات عام 2008 على إثر تعديل الدستور واستخدام مبارك مزيجا من الأساليب القانونية وغير القانونية للسيطرة على الانتخابات مثل ترهيب الناخبين وتزوير الانتخابات واستخدام أمن الدولة لقمع المعارضة، وبالتالي هي في الأساس عملية هامة لتوزيع المنافع واستئجار النخب السياسية والاقتصادية ذات التأثير والتي أصبحت معزولة تماما عن المجتمع بما في ذلك أبناء العائلات الكبيرة ورجال الأعمال والموالين للحزب الوطني الحاكم[3]، ويعد تزوير الانتخابات مجلس

[1] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 139.

[2] علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ "بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، في: آية نصار وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

[3] خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق، ص 206.

الشعب في نوفمبر 2010 آخر نقطة تحول رئيسة ساهمت في سقوط مبارك إذ استخدم الحزب الوطني الترهيب والقمع في ظل غياب الإشراف القضائي لضمان أغلبية برلمانية مطلقة بلغت 97%.وإقصاء لممثلي جماعة الإخوان المسلمين الذين تحصلوا على 88 مقعد بمجلس الشعب عام 2005،

وقد وصفها أحد رموز المعارضة بأنه بذلك التشكيل ليس سوى هيئة برلمانية للحزب الوطني الحاكم، وقد أثارت هذه النتائج ضجة ومعارضة إعلامية وسياسية قوبلت بالسخرية علانية من رئاسة وقيادات الحزب الحاكم لاسيما بعدما شكلت قوى المعارضة برلمانا شعبيا موازيا للبرلمان الرسمي[1] ضم معظم نواب مجلس الشعب السابقين سواء من المنتمين لقوى وأحزاب المعارضة أو من المستقلين والذين بلغ عددهم حوالي 120 عضو.

ونتيجة لاستبعاد أحزاب المعارضة تقريبا من مقاعد في البرلمان زادت تآكل شرعية النظام لاسيما بعد ظهور اعتماد أن التزوير والتلاعب في الانتخابات البرلمانية سيتكرر في الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر عقدها في سبتمبر 2011، مما أفرز أزمة المشاركة السياسية التي تبرز ترسيخ الانفصال بين المواطن المصري والنظام السياسي هذا الأخير الذي فقد الثقة في حكومته وأصبح أكثر تجاهلا لصناديق الاقتراع والبرلمان كوسيلة لعرض مطالبة وأصبح أيضا أكثر بعدا عن الأحزاب السياسية وأكثر نقد للمؤسسات السياسية والحكومية في ظل تقييد حرية الصحافة والرأي التعبير.

د-أجهزة الأمن:

في ظل نظام اتخذ من الاستبداد طريقا ومن الفساد منهجا وفي غياب العدالة الاجتماعية عن أسلوب الحكم، فضلا عن غياب المشروعية التي تعتبر أيضا الضامن الرئيسي للاستقرار كان من الطبيعي أن يعتمد نظام مبارك على قبضة أجهزة الأمن الداخلي المكونة من أكثر من مليون ونصف من العاملين فيها بمعنى أخر أن تتولى فعليا الحكم والإدارة لمراقبة القوات المسلحة ومواجهة كل ما يراه أو يعتبره تهديدا لبقائه.[2] أي القضاء على بذور التمرد ومواجهة المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي كانت حدتها تتصاعد بشكل ملحوظ مستخدمة في ذلك كل آليات ووسائل الإكراه والقهر والاعتقال والاختطاف والتعذيب مخترقة حقوق الإنسان.

---

[1] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص ص 122،123.

[2] زياد حافظ، ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل، في: جميل مطر وآخرون، **رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سورية، ليبيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص 19.

وإزاء هذا الدور الذي صارت تلعبه أجهزة الأمن برزت حالة سخط عام اتجاه الدولة ومنظومتها الأمنية التي تمارس القهر والظلم اتجاه المواطن لاسيما بعد مقتل الشاب خالد سعيد بالإسكندرية على يد رجال الشرطة. وأصبح الأمر الذي دفع بكثير من الشباب المصري إلى تبني الدفاع عن تلك القضية على صفحات الانترنت المختلفة، فنظر غالبية المواطنين للدولة المصرية على أنها دولة بوليسية تستخدم خطاب التهديدات الخارجية-الإرهاب- والداخلية لتبرير التضييق على الحريات العامة والحقوق المدنية وتبرير القبضة الأمنية واستمرار العمل بقوانين الطوارئ، هذا الأخير يعد من أسباب سخط المواطنين حيث كان يتم تمديد حالة الطوارئ في مصر كل عامين وتم تمديده لآخر مرة قبل سقوط مبارك في عام 2010 تحت مبرر مواجهة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، لكن الوقائع الحية تنفي ذلك، فموجب هذا القانون تم فرض الرقابة وتعليق الحقوق الدستورية وتقييد أي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات والتنظيمات السياسية غير المرخص لها، واعتقال العديد من الشخصيات والقوى السياسية والعديد من المواطنين دون محاكمة فضلا عن إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.[1]

هـ-مسألة التوريث:

برزت أزمة التوريث السياسي على تجاوز مبارك سن الثمانين عام 2008 وتنامي الدور لابنه جمال مبارك في إطار إدارة العملية السياسية، مما أدى إلى زيادة الاعتقاد بأنه سوف يخلفه في حكم مصر، وتعود بدايات هذا الدور إلى عام 2002 عندما انضم جمال مبارك إلى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه والده ومنحه مواقع قيادية لإدارة شؤون مصر[2]، إلا أن نقطة التحول في دوره السياسي ارتبطت بتشكيل لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم وتوليه أمانتها، وقد أفرزت هذه اللجنة بعضا من أعضاء النخبة في المواقع التنفيذية علما بأن أكثرها ينتمي إلى فئة رجال الأعمال، وضمن هذا الموقع حرص ابن الرئيس على أن يكون الحزب الحاكم أكثر هيمنة وشراسة في قمع معارضة مسألة توريث الحكم لا مجرد آلية للدفاع عن سياسات الرئيس والحكومة لاسيما بعد تعديل الدستور سنة 2005* لضمان وتسهيل خلافة جمال مبارك،

[1] الشيماء عبد السلام إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص 152،153.

[2] أخي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 205 .

*عدّل مبارك المادة 76 من الدستور المصري مما سمح للأحزاب السياسية بالتنافس على الرئاسة لأول مرة، ومن خلال إدخال الانتخابات الرئاسية والسماح للمرشحين بمعايير أهلية صارمة سعى النظام إلى إبراز صورة الإصلاح مع ضمان وصول جمال إلى السلطة.

وقد تجسدت ذلك في فوز جمال ومؤيدوه عام 2010 بنسبة 100% من المقاعد في مجلس الشعب[1]، ليتضح تأكيد الطابع الشخصي للسلطة واتخاذ القرار داخل الحزب الوطني.

1-2-العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

لقد مثل تراكم تردي السياق الاقتصادي والاجتماعي في مصر البيئة الأساسية لنمو الحراك الشعبي، حيث أفرز مشكلات محورية كانت هي الدافع الأكبر للنهوض ضد النظام الحاكم، فقد يستغني المواطن عن دوره السياسي من ترشح وتحزب وانتخاب لكن لا يقبل أن يستغني عن قوته اليومي، وهذا ما أكده استطلاع أجرته منظمة الباروميتر العربي عندما سألت المصريين عن ثلاث أسباب رئيسية لاندلاع الاحتجاجات التي أطاحت بحسني مبارك، حيث كانت العوامل الأكثر شيوعا هي تحسين الوضع الاقتصادي ومكافحة الفساد وتعزيز العدالة الاجتماعية[2]، ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

أ-انتشار الفساد والمحسوبية: تداخل نخبة الأعمال والسلطة

عانت مصر خلال فترة حكم مبارك لاسيما السنوات الأخيرة تفشي وانتشار الفساد بصوره المختلفة السياسي والإداري والمالي في كافة مرافق الدولة والذي تضافر مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع وتحالف نخبة السياسة أو السلطة مع المال أو الثروة كآلية لتوزيع المنافع وشراء الولاءات والقضاء على المحاسبة والمساءلة، فعلى سبيل أظهر استطلاع مركز أبحاث pew عام 2010 أن الفساد كان على قمة الأمور التي تهم المصريين بنسبة 46% وهو ما سبق الافتقار للديمقراطية والظروف الاقتصادية السيئة، وقد تم التأكيد على نفس الوضع من خلال تصنيف منظمة الشفافية الدولية، حيث انتقل وتراجع ترتيب مصر من المركز السبعين (70) بين 158 دولة في عام 2005 إلى المركز 105 عام 2007 ثم إلى الترتيب رقم 115 من 180 دولة في عام 2009[3]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة المصرية التي بلغت نحو 63269 قضية عام 2005 بعد أن كان نحو 1286 قضية في الفترة 1966-1970 وكان عدد قضايا الاختلاس عام 2009 نحو 7000 قضية بينما كان 54 قضية

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 59.

[2] " The Officer's republic the Egyptian military and abuse of power ", transparency international, in: **https://ti-defence.org/wp-content/uploads/2018/04/The_Officers_Republic_TIDS_WEB2.pdf**(15-06-2020)

[3] مجدي صبحي، "الاقتصاد السياسي للعنف والثورة قراءة في ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013"، **كراسات إستراتيجية**، م25، ع260، 2016، ص 24.

في عام 1989 أي تضاعفت سبع مرات تقريبا في نحو ثلاثين عاما وتشير الإحصائيات إلى أن 58% في هذه القضايا ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية[1] المتحالفة أي تداخل نخبة المال والسياسية، والتي كونت تجمع على نمط العصابات هجم على ثروات المجتمع بمقدراته من خلال احتكارها سوق إنتاج وتوزيع بل استيراد عدد من السلع المهمة أو اختلاس أموال البنوك والهرب بها إلى جانب بيع الوزراء * لأراضي الدولة بأسعار زهيدة من خلال صفقات مشبوهة ويدخل في ذلك فساد الإدارة وإهدار المال العام بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات، أو الفساد السياسي ابتداءا من اختيار المترشحين للانتخابات وحتى التواطؤ في تهريب مطلوبين للعدالة ذلك بالإضافة إلى سقوط رؤوس النظام السياسي في ممارسات انحرافيه شكلت في جملتها اعتداءات صارخة على رأس المال بصوره العديدة والمختلفة، فضلا عن حجم الفساد الذي طالت أسرة الرئيس جمال وعلاء، وهو الأمر الذي ظهرت تفاصيله فيما بعد من خلال التحقيقات في العديد من القضايا منها قضية التلاعب في الأسهم بالبورصة المصرية وقضية هدايا مؤسسة الأهرام وبخلاف وقائع الاستيلاء على أراضي الدولة وتخصيصها لهما بالمخالفة للقانون.[2]

أشارت بعض الدراسات إلى إحصائيات توضح كيف أصبحت صورة نخبة رجال الأعمال لدى الشعب المصري سلبية للغاية نظرا للفساد الذي أفرزه تحالف هذه النخبة مع السياسة، وهذا التصور هو القوة الدافعة الرئيسة وراء الغضب الشعبي، وفي هذا الصدد يمكن القول أنه منذ عام 2002 نمت صلة قوية بين نظام مبارك ورجال الأعمال خاصة مع صعود جمال مبارك باعتباره وريثا محتملا للرئاسة وتوليه أمانة لجنة السياسات في الحزب الوطني، حيث كان يعتمد على الحزب الحاكم والأعمال التجارية والمقربين من الدولة لبناء قاعدة سلطته الخاصة، وفي المقابل ساعد رجال الأعمال المقربين منه على التسلل للحزب الوطني والحكومة وتولي مناصب قيادية المتمثلة بأعضاء المكتب السياسي وأمانة لجنة السياسات وتولي الحقائب الوزارية وفي عضوية الهيئة التشريعية بمجلسيها من خلال رئاسة بعض من أهم لجان هذين المجلسين

[1] علي ليلة، "دور الحركات الاجتماعية للمجتمع المدني في إسقاط النظام السياسي"، في: علي الدين هلال وآخرون، **التحول في بيئة المجتمع المدني بعد الثورات المصرية، مرجع** سابق، ص109.

* اتهم وزير الإسكان أحمد المغربي المالك الرئيسي لأكبر شركة للتطوير العقاري بالم هيلز في مصر بعد الثورة باستغلال منصبه الوزاري لبيع شركته إلى جانب أفراد آخرين مرتبطين بالحزب الوطني قطعا كبيرة من الأراضي في أماكن مختلفة من البلاد بأسعار منخفضة للغاية.

[2] أحمد قنديل وآخرون، **التقرير الإستراتيجي العربي 2011-2012**، مرجع سابق، ص 291.

حيث اعتلى رجال الأعمال في الحكومة الأخيرة قبل الثورة التي تشكلت في 14 جويلية 2004[1]، منصب الوزير بوزارات الصناعة والتجارة والإعلام والنقل والصحة والزراعة والسياحة، بينما قدر عدد أعضاء مجلس الشعب لعام 2010 من رجال الأعمال* بما يزيد عن 100 عضو.

ب-انتشار الفقر:

يشير تقرير مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبنك الدولي الصادر في جوان 2011 إلى ارتفاع نسبة الفقر في مصر بين عامي 2008 و2009 مقارنة بالفترة بين فيفري 2005 وفيفري 2008 أين انخفض معدل الفقراء والقريبين من الفقر بنحو 20 في المئة خلال تلك الفترة ذات النمو الاقتصادي السريع، لكن كما يوضح التقرير التباطؤ الاقتصادي المفاجئ في سياق التضخم المتسارع خلال 2008-2009 أدى إلى ارتفاع متصاعد لمعدلات الفقر إذ قدرت إحصائيات ما يقارب 35 مليون نسمة بنسبة 43 بالمئة من السكان يعتبرون فقراء أو قريبين من الفقر[2]، وتبلغ نسبة الفقر بين الشباب حوالي 85% في المئة من العدد الكلي للفقراء، هذا ما يبين أن الفقر أصبح تجلّيا للظروف الاقتصادية المتردية من ناحية وفئة الشباب كانت أكثر تأثرا من ناحية أخرى حيث عانت هذه الفئة أشكالا متعددة من الإقصاء والتهميش، وهذا ما أفرز تزايد الفجوات الاجتماعية والهوة بين الطبقات وكان التأثير أكثر وضوحا في الطبقتين الوسطى والدنيا ذات الدخول الثابتة، الأمر الذي أدى إلى غضب المحرومين وزيادة شعورهم بالتهميش والحرمان و أسس لديهما قابلية روح التغيير بممارسة الاحتجاج الاجتماعي، وقد جاءت الزيادة في الفقر بعد الارتفاع المتسارع لمعدلات التضخم-الذي يرجع في أغلبه إلى الارتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية- التي بلغت 17.1 بالمئة خلال عام 2008 وعجز تجاري بلغ 60 مليار دولار من الواردات مقابل 34.5 مليار دولار من الصادرات عام 2008[3]. مما يعني وجود تفاوت واضح وخطير بين النمو الاقتصادي للبلاد وانعدام الفرص لشرائح كبيرة بين عامي 1999 و2010، فبالرغم من نجاح مصر في الحفاظ تسجيل نمو اقتصادي إيجابي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي ومتوسط قدر بـ 5 بالمائة[4]، وتفيد المؤشرات الاقتصادية بأن مصر حققت معدلات نمو تراوحت بين 3 بالمئة و7 بالمئة خلال الفترة(2000-2009)

[1] المرجع نفسه، ص 24.

* مثلت سيطرة أحمد عز رجل الأعمال وعضو البرلمان البارز على سوق الحديد في مصر أبرز صور تداخل السلطة بالمال.

[2] مجدي صبحي، مرجع سابق، ص 20.

[3] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص119.

[4] " The officiers republic the Egyptian military and abuse of power", op. cit.

كما تضاعف النصيب السنوي للمواطن المصري من الدخل إحدى عشر مرة من 500 دولار عام 1999 إلى 5500 عام 2005[1]، إلا نظرة أكثر تمعنا للوضع الاقتصادي يكشف عن مظاهر خلل كبير في السياسات التنموية وعدم تحسن مستوى معيشة المصري نتيجة هذه التقلبات الاقتصادية وتفاقم حدة التفاوت الاقتصادي بين المواطنين الذي يرجع إلى التوزيع غير المتوازن والعادل لعوائد التنمية واستئثار النخب الرأسمالية بنصيب الأسد منها فضلا عن استغلالها لشراء ولاء مناصري النظام الحاكم ما جعل مثل هذا النمو غير ملموس من أغلبية الشعب المصري، الأمر الذي ساهم في زيادة شعور فئات اجتماعية بالظلم الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة والتي تسبب في زيادة مظاهر السخط الشعبي وجعلت من الشعب المصري أكثر قابلية للانفجار والاحتجاج.

ج-مستويات البطالة:

توسع مساحة الفقر ناتج بطبيعة الحال عن أزمة أخرى وهي غياب مناصب الشغل ووجود نسبة بطالة عالية لها عدد من السمات المهمة خاصة تركزها بين الشباب خريجي التعليم الثانوي والجامعي ومعاناة صعيد مصر منها بأعلى نسبة من معاناة أي إقليم آخر، وتشير الإحصائيات أن نسبة البطالة بلغت عام 2009 نحو 9.4 في المئة بينما كانت نحو 8.4 في المئة عام 2008 وتتزايد النسبة بين الفئة العمرية للشباب بين 20 و25 سنة[2]، وبحسب ما تذهب إليه دراسات كثيرة ينتمي معظم هؤلاء إلى الطبقة الوسطى، وقد ساعدت في تفاقم مشكلة البطالة في مصر عوامل كبيرة أبرزها:

د-خصخصة وبيع شركات القطاع العام:

تبنت الحكومة المصرية السياسات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي الجديد وفقا لآليات السوق وضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وما يرتبط بها من إجراءات تتعلق بتراجع الدولة عن التزامها بتعيين متخرجي الجامعات والمدارس العليا، الأمر الذي أدى إلى تراكمهم فضلا عن تقلص حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق والسير في عملية الخصخصة بتصفية شبه كاملة لشركات ومؤسسات الحكومة، والقطاع العام وما يقترن بها من تسريح لأعداد من العاملين بها[3]، وفساد ظاهر حيث غابت الشفافية عن إجراءات البيع، وذلك ببيع الشركات من أقل من قيمتها الفعلية لرجال الأعمال المرقبين من الحزب الحاكم

[1] فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص58.

[2] علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، مرجع سابق، ص 35.

[3] خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق، ص 202.

والذي ترتب عنها آثار سلبية وكان أبرز الخاسرين الفقراء والعمال والطبقة الوسطى محدودي الدخل وسكان المناطق الريفية التي لم يكن بوسعها مواكبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والضروريات خاصة في ظل إتباع الحكومة إجراءات مرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم الأساسي للسلع وزيادة أسعار السلع والخدمات، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة والسكان، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ووسع من نطاق الحرمان في المجتمع، وزيادة القهر لدى الشباب وزيادة إحساسهم بالإحباط واليأس وافتقار الدور وهو ما تترتب عليه تنامي ظواهر العنف والجريمة والتطرف في المجتمع المصري.

كما ترتب على مجمل هذه التحولات الهيكلية سيطرة طبقة رجال الأعمال على اقتصاد المجتمع متحالفة مع بعض أعضاء النخبة السياسية وكبار رجال النخبة الإدارية خاصة رجال الجيش والشرطة، حيث تولت هذه النخبة المتداخلة تصفية القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص، كما أنتجت هذه السياسات الفرصة لهذه الطبقة لممارسة ضغوط على الحكومة واستغلال تغيير توجهاتها الاقتصادية من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات الأمر الذي قد شكل تحالف حاكم بين هذه الطبقة والنخبة السياسية الحاكمة[1]، يضاف إلى ذلك أن التحولات الهيكلية لم تفض إلى اقتصاد منتج ولكن إلى اقتصاد السمسرة حتى أطلق البعض عليها أنها تجسّد اقتصاد رأسمالية الاقتصاد الريعي غير المنتج* الذي لا يساعد على تحديث المجتمع.

هـ-تردي الأوضاع الاجتماعية مع غياب العدالة الاجتماعية:

يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل قدرة في تفسير السلوك الاحتجاجي الذي شهدته مدن مصر في 25 جانفي 2011، حيث رفع الشعب شعارات طالب فيها بالخبز والعدالة الاجتماعية والحرية نتيجة تردي الخدمات العامة وتصاعد معدلات والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية.[2]

أمام السياسات الاقتصادية الفاشلة والتي واكبتها اتساع ظاهرة النمو الديموغرافي وأمام التهميش الاقتصادي وسياسة الإقصاء من فقر وبطالة وغلاء المعيشة وانتشار الفساد نتيجة تحالف السلطة والثروة،

[1] زياد حافظ، مرجع سابق، ص 19.

* يرتكز على زيادات في بيع الغاز الطبيعي وعائدات قناة السويس والمداخيل المرسلة إلى الداخل من الهجرة المصرية إلى الجزيرة العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية وعلى النشاطات الاحتكارية الناتجة عن بيع المؤسسات العامة والعقارات والخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال الأعمال، وليس من خلال قاعدة صناعية تنافسية أو غيرها من القطاعات المنتجة.

[2] Major Tomy arvianto, op.cit.

زادت معها تفاقم الأوضاع الاجتماعية، حيث أدت التغيرات الهيكلية إلى حرمان بعض الشرائح الاجتماعية من الحصول على السلع والخدمات الأساسية كصعوبة الحصول على الخبز عام 2008، إضافة إلى تردي أوضاع الخدمات الأساسية لطبقة الفقراء التي كانت تعيش الغبن الاجتماعي لاسيما في مجالي الصحة والتعليم، وهو ما أدى إلى تردي نوعية حياة المواطنين، حيث بلغ عدد الأفراد الذين لديهم تأمين صحي نحو 13.9 بالمئة من أبناء الطبقات الفقيرة في مقابل 47.2 في المئة من أبناء الطبقات الأخرى ويسود التردي ذاته فيما يتعلق بالأوضاع التعليمية فحسب بيانات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام 2008 يوجد 17 مليون مصري أمي بنسبة 29.6 في المئة من عدد المصريين في الفئة العمرية عشر سنوات (10) فأكثر وارتباطا بذلك يوجد 27 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 18-29 لم يكملوا تعليمهم إلى جانب 10 في المئة لم يلتحقوا بالتعليم أصلا[1] مع تركز أعلى معدلات الأمية في محافظات الصعيد.

اتسمت فترة حكم مبارك بسمة مفادها أنك إذا لم تستطع أن تمتلك أحد السلاحين أو كلاهما السلطة والمال –فلا مكان لك–فلا حقوق للمواطن البسيط الذي يفتقد إلى المال والنفوذ، حيث إذا تأملنا واقع المجتمع المصري في فترة حكمه فسوف نجد أنه عانى من تناقضات بنائية واضحة نتيجة السياسات التنموية غير العادلة حيث برز التناقض والفوارق بين الطبقات الاجتماعية ومؤشر ذلك ارتفاع نسبة السكان فوق خط الفقر، إضافة إلى التناقض بين السياقات الاجتماعية الثلاث حضر العواصم والسياق نصف الحضري إضافة إلى سياق الريف من حيث مستوى الخدمات، وكذلك مستوى المعيشة ونوعية الحياة المختلفة عمل-مسكن فضلا عن التناقض الواضح الذي أصاب سلم الدخول والأجور في الدولة مما يعني غياب التوازن والعدالة في التنمية يضاف إلى ذلك غياب العدالة التوزيعية لمختلف الفرص بين مختلف الشرائح والقطاعات الاجتماعية نتيجة تفشي ممارسة أصحاب المال والنفوذ الرشوة والمحسوبية، الأمر الذي أدى إلى انتشار حالة شاملة من الظلم الاجتماعي واللامساواة.[2]

و-تردي أوضاع الطبقة الوسطى:

تشير الأدبيات السياسية إلى وجود الطبقة الوسطى بفاعلية يؤدي إلى إفراز حالة توازن في المجتمع واستنادا إلى استقرار الطبقة الوسطى يتحقق استقرار المجتمع، وإذا كانت الطبقة الوسطى في مصر قد عاشت أزهى عصورها في الفترة من 1952-1970 فقد عانت منذ 1970 وحتى 2011 حالات التردي

[1] علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

[2] خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق ص 21.

والانهيار، فقد عكست السياسات الاقتصادية الليبرالية وصعود نخبة رجال الأعمال تغيير في البيئة الاجتماعية التي تستهدف إقصاءا فعليا للطبقة الوسطى وفرضت عليها أوضاعا غير مواتية دفعتها للاحتجاج دفاعا عن وجودها، وهو ما أكده الباحث سمير أمين قائلا: "**هناك انحطاط في الظروف الاجتماعية، مع ضياع كل ما تم تحقيقه في عصر الدولة الوطنية الشعبوية لصالح الطبقات الشعبية والوسطى خلال سنوات قليلة وكان الفقر وبطالة الجماهير النتيجة العادية للسياسات النيوليبرالية التي تم تنفيذها، وقد أدى ذلك إلى خلق الضرف الموضوعي للثورة**".[1]

2-المتغيرات الخارجية:

ساهمت العوامل الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي في مصر ومساندته في بيئة داخلية كانت متأزمة ومرشحة للانفجار، وبالتالي يمكن القول أن العوامل الخارجية جاءت مساعدة على النحو التالي:

2-1-المتغيرات الإقليمية:

أ-تردي أداء الدولة والنظام السياسي المصري على الصعيد الإقليمي:

لم تعد مصر فاعلا مؤثر في كل الأقاليم التي شارك فيها أولها يتعلق بالإقليم العربي، حيث تدهورت وتراجعت مكانة مصر بين الدول العربية بعد أن كانت هي المكون الفاعل في النظام العربي أصبحت عبئا على فاعلية هذا النظام ويرجع هذا التدهور إلى أسباب عديدة أبرزها سوء إدارة السياسة الخارجية المصرية في إطار العلاقات المصرية الغربية[2]، وتآكل الموقف المصري أقصى حالات والتحول إلى دور المتفرج وأحيانا المشارك فعلى سبيل المثال لم يحرك النظام المصري عندما احتلّ العراق وحينما بدأ انفصال جنوب السودان عن شماله، وحينما بدأت القواعد الغربية تنشر في الدول الخليجية رغم التهديدات المتزايدة على الأمن القومي المصري.

يضاف إلى ما سبق تدهورت أيضا مكانة مصر في نطاق إقليم الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير للسياسة الخارجية السعودية في تطويع السياسة الخارجية المصرية لصالح النفوذ السعودي المتصاعد في الشرق الأوسط، كما حدث في العراق ولبنان، وكذا لعب أدوار رسمتها أمريكا وإسرائيل خدمة لمصالحهما.

---

[1] Samir Amin, " the arab revolutions: a year after", **interface**, a journal for and about social movements, volume 4(1), May 2012, p 33.

[2] جميل مطر، الثورة المصرية الخلفيات والبدايات، في: جميل مطر وآخرون، **رياح التغيير في الوطن العربي** حلقات نقاشية، مرجع سابق، ص41.

لذا هي حريصة على من يتولى الحكم في مصر يخدمهم ويضمن مصالحهم، وكذا توطيد العلاقات مع كبار الضباط في الجيش منذ عهد أنور السادات، واتساقا مع ما سبق تشير الأدبيات إلى أن إسرائيل تعمدت طوال الوقت لإحراج السياسيين المصريين لاتخاذ مواقف لا تخدم العلاقات العربية المصرية وعلاقات مصر بدول الشرق الأوسط الأخرى، وتدفع في الوقت نفسه في اتجاه فرض أمر الواقع الإسرائيلي على الرأي العام المصري وعلى القوات المسلحة بهدف زرع اليأس في نفوس المصريين وإظهار قائدهم بمظهر العاجز في تحدي الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة العربية.[1]

كما تآكل الدور المصري في القارة الإفريقية التي تعد الدولة المصرية مدخلا جغرافيا تاريخيا لها، فمنذ حادثة محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا لم يسعى النظام الحاكم إلى تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، حيث كان يمكن أن تمده علاقات قوية معها بقدر من القوة والفاعلية على الساحة الدولية، وكان طبيعيا أن يوصل ذلك إلى حصاد خاسر ظهر في قضية مياه النيل واجتماع دول الحوض لإصدار بيان يناقش مستقبل التصرف في مياه النهر في غياب مصر والرأي العام المصري[2]، وتجدر الإشارة هنا أن تكليف عمر سليمان ثلاث قضايا خاسرة هي قضية المفاوضات مع حماس والعلاقات مع إسرائيل وقضية حوض النيل وقضية السودان تعتبر سببا إضافيا دفع الرأي العام المصري إلى تحميل قمة النظام الحاكم مسؤولية تدهور مكانة مصر الإقليمية.

ب-الحراك الشعبي في تونس ورحيل بن علي:

مثلت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها العديد من المدن التونسية منذ ديسمبر 2010 احتجاجا على تعاظم عوامل الظلم والقهر والفساد وغياب العدالة الاجتماعية ثم الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 ما يشبه الصحوة أو الشرارة التي ساعدت على انفجار الشعب المصري بعد عشرة يوما فقط بكل شرائحه وفئاته وطوائفه وظرفا تاريخيا مناسبا لكسر الركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عانى منه خلال حكم مبار، وهذا ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية بظاهرة انتشار العدوى.

[1] المرجع نفسه، ص 40.

[2] علي ليله، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، ص ص 43، 44.

2-2-المتغيرات الدولية: تتمثل في العناصر التالية:

أ-الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:

تعتبر مواكبة ومسايرة المجتمع المصري للتطور وتكنولوجيا الاتصالات، ولاسيما وسائل الإعلام والاتصال الجديدة كوسائل التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر وحتى بالنسبة لليوتيوب وغيرها من المدونات الشخصية من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام من خلال ظهور حقيقي لمجال عام جديد موازٍ للدولة في هذا الفضاء الخطابي الجديد عمل على كسر احتكار الدولة لوسائل التعبير وإتاحة المجال لفئات واسعة، ولاسيما الشباب الذين كونوا مجموعات الفيس بوك والمدونات الشخصية لتبادل الآراء والأفكار والمناقشات حول الأوضاع الراهنة في مصر وتكوين وجهات نظر مشتركة والتواصل مع مواطنين متشابهين في التفكير والتعبير عن رغباتهم ومعتقداتهم السياسية بكل حرية بطريقة كانت ستؤدي بهم في الظروف العادية للسجن، فضلا عن الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في الممارسة الديمقراطية والحرية والعدالة ،وفي ظل هذا المناخ الجديد من التواصل لم يعد النظام في مصر قادرا على إخفاء تجاوزات النظام التسلطي من فساد والوعود الحكومية غير المنجزة والاستبداد المتزايد وعدم إحترام حقوق الإنسان حيث لعبت هذه التكنولوجيا دور فعال في منح الحركة الاحتجاجية القدرة على تواصل النشطاء السياسيين مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم وإيصال صوتهم وصورتهم إلى العالم، فضلا عن أنها أدت دورا بارزا ومهما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في الحشد والتعبئة وتحريك الجماهير المصرية للنزول إلى الشوارع ومواكبتها والتجاوب الفوري معها، وتنسيق التحركات بين المجموعات الاحتجاجية ونشر المعلومات والصور والفيديوهات إلى درجة دفعت وسائل الإعلام الأجنبية وصف الحراك بثورة الفايسبوك.[1]

ب-دور المنظمات العالمية الحقوقية:

عجز النظام السياسي المصري خلال حكم مبارك عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته في العقود الثلاثة الأخيرة لاسيما حملات التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي شنتها أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي في خلق مناخ مشجع على الإصلاح والتغيير السياسيين، الأمر الذي كان سببا دائما لإدانته من القوى والمنظمات العالمية وتجلّى دورها من خلال الأنشطة وإصدار تقارير ضد ممارسات النظام الحاكم إذ كانت

[1] John L. Esposito and others, op.cit, p 210.

تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية وعدم احترام الحد الأدنى لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية ونذكر هنا بصفة خاصة تقارير انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2010 التي تفتقر إلى النزاهة والشفافية ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة والذي تحولت إلى فضيحة عالمية[1]، كل ذلك لأنّ النظام الحاكم كما أشرنا سابقا كان يسخر جهوده لتوفير الظروف الملائمة لنجاح مسألة ترويت الحكم من مبارك إلى ابنه جمال، وقد شكل هذا الدور جانبا هاما من جوانب دعم مسيرة التنديد وتحويل الإحباط إلى تظاهرات وانتفاضات شعبية جماعية.

ثالثا: الحراك الشعبي: المسار والخصوصية

1-واقع وسياق الحراك الشعبي:

انطلقت يوم 25 جانفي 2011 تظاهرات احتجاجية ومسيرات شعبية مستدامة وتوسعت بسرعة مذهلة تطالب بالتغيير، وذلك بمشاركة آلاف المصريين في القاهرة وعدد من عواصم المحافظات الكبرى وهو اليوم ذاته الذي يواكب احتفالات الشرطة المصرية بعيدها السنوي، استجابة لدعوات عدة جهات من المعارضة المصرية والناشطين المستقلين من بينهم حركة كفاية وحركة 6 أبريل وصفحة كلنا خالد سعيد ومجموعات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك احتجاجا على الأوضاع السالفة الذكر، وفي نفس الوقت الذي انطلق فيه جموع المتظاهرين في بعض أنحاء القاهرة تظاهر نواب الشعب من أعضاء البرلمان الشعبي الذي تكون بعد إقصائهم في الانتخابات المزورة البرلمانية أمام دار القضاء العالي ومعهم عدد كبير من المواطنين الذين كانوا تحت رقابة وحصار أمني شديد، حيث بدا واضحا للأجهزة الأمنية أن شيئا مختلفا بدأ يحدث، كما تظاهر الشباب والجماهير بقطاعاته المختلفة في ميدان رمسيس وميدان مصطفى محمود في الجيزة وبعدها اتجه الجميع نحو ميدان التحرير في قلب القاهرة لتنطلق في الوقت ذاته التظاهرة الاحتجاجية في مختلف محافظات مصر.[2]

خلال اليومين الثالث والرابع تطور الفعل الاحتجاجي الذي كان يعلن عدد من المطالب واتضحت للأفراد المشاركين فيه الرؤية والتحمت جموع الشعب المصري في جميع المحافظات مع هذه التظاهرات أين بدأت ملامح احتجاج ثوري يتضح من الأفق حيث تطورت المطالب عقب استخدام الدولة للعنف الفرط

[1] علي ليلة،" لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوار الدولة والمجتمع"، مرجع سابق، ص 41.

[2] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 141.

والقوة بواسطة وزارة الداخلية والتي ذهب ضحيتها نحو ألف شهيد وعشرة آلاف جريح.[1] إذ انتقلت الجماهير من رفع شعار خبز، حرية وكرامة إنسانية وعدالة اجتماعية إلى شعار ومطلب أساسي للتحرك الشعبي مؤداه الشعب يريد إسقاط النظام.

استمر التصعيد لمدة 18 يوما ألقي خلالها مبارك –وهو الذي بقي في السلطة ثلاثين سنة دون مواجهة سابقة مع مثل هذا التحدي لحكمه السلطوي– ثلاث خطابات طرحت إصلاحات شكلية دلت على استخفاف وعدم إدراك الحكومة والنظام السياسي لواقع ما يجري في المدن المصرية، فشكل حكومة جديدة وعين عمر سليمان –مدير الاستخبارات– نائبا له ووعد مبارك الشعب أو المتظاهرين بأنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية الذي كان مزمع انعقادها في سبتمبر 2012، وذكّر في خطاباته المصريين بإنجازاته وتضحياته والدور الذي أداه في حرب أكتوبر 1973، إلا أنه خطابه المثير للعواطف لم يمتص غضب المتظاهرين[2] الذين استطاعوا اختراق الحصار الأمني في مختلف المناطق واحتلال الميادين الرئيسية وفي مقدمتها ميدان التحرير لتبدأ الشعبية الإنتفاضة الشعبية الأفقية في أرجاء مصر وساحاتها سميت جمعة الغضب للثورة على الفساد والظلم والبطالة والتعذيب، وقد تخض عنها تطور في نوعية مطالب الانتفاضة وأهدافها وتعاظم ثقة الثوار في إمكانية نجاح إسقاط النظام الحاكم، رغم العنف الذي مارسه جهاز الأمن[3]، ومحاولة ما سميت بالقوة المضادة للثورة تم استخدام العنف ضد المتظاهرين فيما عرف بموقعة الجمل التي دارت أحداثها في ميدان التحرير يومي 2 و3 فيفري 2011 وذهب ضحيتها بعض الشباب، إلا أنها فشلت في مواجهة صمود الشعب مما عجل بتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري[4]، وإفشال مشروع توريث الحكم وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد وحل أجهزة أمن الدولة وتغيير اسمها ليصبح جهاز الأمن الوطني إضافة إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسؤولين وبعض رجال الأعمال ورموز النظام السابق والتحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 137.

[2] هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة"، في: عبد الحي علي قاسم وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، مرجع سابق، ص 147.

[3] دينا شحاته، "حركات الشباب وثورة 25 كانون الثاني/ يناير، في بهجت قرني وآخرون"، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، مرجع سابق، ص 142.

[4] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 137.

2-سمات الانتفاضة المصرية:

يمكن إجمال أهم الخصائص التي تميزت بها ما أطلق عليها بالثورة المصرية فيما يلي:

- تمثلت السمة الأولى في كون التحرك الشعبي تلقائي وعفوي يختلف عن الثورات الأخرى كالثورة الفرنسية والشيوعية وغيرها ذات الطبيعة القصدية والإرادية، حيث قام بالفعل الاحتجاجي فاعل تلقائي-الشباب- في المجتمع الافتراضي بدأ بتأسيس صفحة كلنا خالد ستعيد تعبيرا عن حالة الغضب واسعة نتيجة الاعتداء الوحشي على الشاب خالد سعيد من طرف أفراد أجهزة الأمن، فهو نوع من الاحتجاج التلقائي المحدود الذي انتقل من المواقع إلى الواقع رافضا في مرحلته الأولى قمع واستبداد الأجهزة الأمنية لنظام مبارك، وفي مواجهة هذه الأخيرة ارتفع سقف المطالب إلى محاكمة وزير الداخلية ثم إلى حل مجلسي الشعب والشورى، تم انتقل في المرحلة الثانية بانضمام كتلة شبابية من الطبقة الوسطى تعاني من تراكم عوامل كثيرة متمحورة حول تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانضمت إليها أيضا جماعات سياسية تندد بالفساد ورفض التوريث وغياب الإصلاح السياسي الديمقراطي[1]، وخلال هذه المرحلة انضم المهمشون وبقية شرائح المجتمع إلى الفعل الثوري.

وفي هذا السياق يمكن القول أنه من بين أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الحراك الشعبي نجد التعبئة الجماهيرية باستخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، حيث تدفق ملايين المصريين من جميع أنحاء البلاد والتي وصلت عددهم وفقا لأحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرابة 15 مليون شخص وواجهوا الأجهزة الأمنية وعبروا بوضوح وقوة عن مطالبهم.

أما السمة الثانية للانتفاضة ترتبط بطبيعتها التعددية اللاطبقية بمعنى قبولها التنوع والاختلاف، فشارك فيها العلماني والإسلامي، واليساري واليميني والمسيحي والرجل والمرأة هذا من جهة، كما كانت بدون قيادة محددة جمعت بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث دعا شباب الطبقة الوسطى إلى الانتفاضة وقادوها ثم انضم إليهم بعد ذلك الفقراء والمهمشون والمتعلمين والنخبة المثقفة والعمال والفلاحون والأقباط والمسلمون والمسيحيون والشيوخ، وسكان المدن والريف.

إذن يتضح مما سبق أن هذا التحرك الشعبي بدأ من القاعدة لا من القمة أي من الجماهير المصرية لا من قيادات أو زعامات تاريخية أو أيديولوجية أو سياسية أو حزبية أو دينية أو غيرها، بمعنى آخر لم

[1] علي ليلة،" لماذا قامت الثورة؟، بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، مرجع سابق، ص 54.

تكن تعبير عن وعي طبقي محدد كما لم تأت بمشروع سياسي أو اقتصادي يعكس مصالح أو طموحات طبقية أو دوافع إيديولوجية وشعارات القومية العربية الاشتراكية أو الإسلامية بل جاء ليعبر عن قضايا براغماتية ترتبط أساسا بالعيش الكريم للمواطن المصري في كنف الحرية والعدالة الاجتماعية.[1]

وتمثلت السمة الثالثة في طبيعتها السلمية الغالبة رغم اندلاع بعض أعمال العنف وبعض أعمال شغب وحرق الأقسام ومقرات الحزب الحاكم، ولقد توقع منظمو الاحتجاجات مواجهة عنيفة وقمعا شديد من النظام بجانب استخدام النظام ما يعرف بالبلطجية لذلك تجنبوا الاشتباكات مع قوات الأمن أو الجيش ومن هنا كان التركيز شديد على رفع شعار سلمية...سلمية، خاصة عند مواجهة حملات القمع من الشرطة وظهور حركات مشابهة تدعو إلى العنف وممارسته علنا مثل بعض جماعات الألتراس وجماعات البلاك بلوك[2]، كما تجسد طوال أيام الحراك القيم الحداثية في التعاملات والتفاعلات القائمة بين المتظاهرين منها: الميل للسلم والتسامح وقبول الآخر وتجاوز الانتماءات الأيديولوجية الضيقة، في حين السمة الرابعة تتعلق بكون الحراك اتسم بدرجة عالية من التنظيم، حيث تم التنسيق بين مختلف الجهات وتنظيم وتعبئة المتظاهرين والمظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في العالم الافتراضي ثم أخرجت إلى العالم الواقعي، وقد نجح الشباب في اختيار وتطوير قدراتهم التنظيمية والحركية من خلال إشراكهم في العديد من الاحتجاجات السابقة فضلا عن أنهم قاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في المجتمع المصري.

من الخصائص التي تميّز الحراك أن إيديولوجيته تبلورت نتيجة الفعل الاحتجاجي أو الثوري، وفي ذلك حسب الباحث علي ليلة نجدها تختلف عن جملة الثورات التي عرفها التنظير الاجتماعي، حيث الإيديولوجيا تحتوي القيم والمبادئ التي توجه الفعل الثوري في اتجاه فرض انهيار البناء القديم ويؤسس محله بناءا جديدا، وبما أن الحركات الاحتجاجية كانت بلا مضمون إيديولوجي فقد تكونت فيما بعد عن طريق ثلاث مصادر هي[3] أولها بدأت الإيديولوجيا بوصفها فكرة رفض سلمية من جماعة شباب الفيسبوك مستندة إلى وعي بثورات سلمية وقعت في مجتمعات أخرى على الصعيد العالمي، أكدت مطالب هذا المصدر على الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية لتتسع ويتعمق نطاقها مع استمرار الحركة الاحتجاجية. ثانيها

[1] John L. Esposito and others, op. cit, p p 209,210.

[2] عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص 51.

[3] علي ليلة، لماذا قامت الثورة؟ "بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

يستند المصدر إلى تفاعل أيديولوجيات الفئات الشبابية المختلفة التي ضمت التوجهات الإيديولوجية لشباب الإخوان المسلمين والشباب العلمانيين وأصحاب التوجهات القومية والليبرالية الاشتراكية لتبحث على نقطة التقاء تركز على هدف تغيير النظام ودعم التحول السياسي الديمقراطي، إضافة إلى تأكيد أغلبية القوى الفاعلة أهمية الدولة المدنية إلى جانب ضرورة عودة المكانة الإقليمية لمصر وأن تعيد مصر ترسيخ اهتمامها بالقضايا العربية وأبرزها القضية الفلسطينية.

أما المصدر الثالث تبلور من الثقافة الشعبية في اتجاه الثقافة التي تعمل على تطهير المجتمع من الفساد بأشكاله المختلفة وضرورة استعادة الأداء الفعال في المجالات المختلفة إلى جانب تأمين الحد الأدنى لتحقيق احتجاجات المواطنين بما يعمق انتمائهم إلى مجتمعهم.

في ضوء ما تم عرضه يمكن القول أن جملة الأفكار والقيم والمبادئ التي صدرت عن المصادر الثلاث قد كونت قاعدة لبلورة إيديولوجيا مجتمعية نشأت عن التفاعلات الواقعية، وأصبحت قادرة على قيادة المجتمع المصري في اتجاه المستقبل بما يحقق تطلعات المتظاهرين وآمالهم.

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في الحراك الشعبي

كما سبق وعرضنا تتمثل السمة الرئيسية للتراكبية الاجتماعية للحراك الثوري في مصر، في أنه ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميق في الدولة المصرية إذ انطلق هذا الحراك من احتجاجات ضد القهر والظلم والاستبداد لتتحول إلى حركة ثورية بمفهومها الشامل ومن رقعة جغرافية ضيقة لتشمل كافة المدن والمحافظات المصرية، ومن فئات شبابية لتنخرط فيها فئات عمرية أكبر ومن شرائح مهمشة تتدرج ضمن الطبقة المتوسطة إلى مشاركة قوى سياسية واجتماعية ومهنية سابقة ومستحدثة توجه وتؤثر في مسار الحراك على النحو التالي:

أولا: الحركات الاحتجاجية الشبابية

وصفت الأدبيات أحداث 25 جانفي 2011 بأنها ثورة الشباب، وذلك بسبب الدور الذي لعبته قوى شبابية مختلفة في الدعوى والإعداد والحشد والتنظيم، فقد شكل الشباب والحركات الاحتجاجية الشبابية العنصر الأول الذي أسهم في تفجير شرارة الانتفاضة والمحرك الرئيسي لها فهم أول من دعوا لها وأطلقوا شعاراتها ونظموا فعاليتها فضلا عن ضمان استمراريتها.

وكان شباب ائتلاف الثورة الذي تآلف من المجموعات الشبابية الرئيسة التي قامت بالتمهيد لبدء الحراك وإعلان موعده هو المتحدث الرئيسي باسم المتظاهرين المصريين عن مطالب الحراك[1]، حيث وجد الشباب الممثلون في هذه الكيانات والائتلافات في الشارع قبل وخلال الانتفاضة 25 جانفي متنفسا جديدا لممارسة الديمقراطية والتعبير عن احتجاجاتهم، خاصة مع الفراغ التنظيمي والسياسي الذي عاشته مصر قبل الحراك وبعد أن كانوا أسرى مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت، ومن أبرز تلك المجموعات نجد:

1-حركة 6 أبريل:

تمثل حركة 6 أبريل أول حركة شباب للاحتجاج على الانترنت في مصر معظم أعضائها لا ينتمون إلى تيارات أو أحزاب سياسية معينة وتحرص الحركة على عدم تبني أيديولوجية معينة واتجاه سياسي معين حفاظا على التنوع داخلها. وقد تأسست في عام 2008 دعما لإضراب العمال النسيج في المدنية الصناعية وتعبيرا عن استيائهم من اتخاذ تدابير قاسية اعتمدت من قبل النظام لقمع العمال المضربين وعقب هذه الاحتجاجات قرر تحويل نشاط مجموعة الفايسبوك هذه إلى حركة سياسية تسعى إلى تغيير ممنهج ومنظم لمصر من خلال الحراك الشبابي، وأكدت أنه لا يمكن أن يتم من خلال مثقفين وسياسيين فقدوا الاتصال بالجماهير بل يتم من خلال نضالات الشعب البسيط ومن لديه اهتمام حقيقي بالتغيير، وقد نجحت الحركة منذ إنشائها في اجتذاب عدد كبير من الشباب وتنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية التي ركزت على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والحملات السياسية الناجحة* خلال عامي 2008 و2009 وكذا تثقيف الشباب والمساهمة في بناء مجتمع مدني مثقف سياسيا.[2]

وقد أدت هذه الحركة دورًا حاسمًا في نشر الدعوة وحشد الشعب لاحتجاجات 25 جانفي وخاصة أن لهذه الحركة فروع في 24 محافظة وتعمل بطريقة لامركزية، وقد أكد أحمد ماهر المنسق العام للحركة أن الدعوة للتظاهر دوريا تطلقها حركة شباب أبريل كل عام منذ عام 2009 استعدادا لتعبئة جماهيرية كبرى، وفي يناير 2010 أطلقت صفحة كلنا خالد سعيد بالتنسيق مع هذه الحركة الدعوة لاحتجاجات يوم 25

[1] دينا شحاتة، مرجع سابق، ص 143.

* التي تضمنت التظاهرات السنوية للحركة، والمؤتمر السنوي للقلة المخططة الذي انعقد بصورة موازية للمؤتمر السنوي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتحديا له، إلى جانب تنظيم حملة صوتك مطلبك بهدف تعبئة الشباب للتصويت في الانتخابات.

[2] Johon L. esposito and others, op. cit, p 210.

جانفي حيث وزعت أكثر من خمسين ألف منشور شارحين للجماهير المصرية لماذا كان عليهم الانضمام إلى الاحتجاجات، كما وجهت دعوة لكل القوى السياسية للمشاركة، فضلا عن تنظيم حملات توعية في المناطق القصيرة والعشوائية لتوعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية والقانونية والسياسية.[1]

2-مجموعة كلنا خالد سعيد:

تأسست هذه المجموعة على الفايسبوك بعد مقتل الشاب خالد سعيد في 6 جوان 2010 بالإسكندرية والذي تم تعذيبه حتى الموت على أيد رجال الأمن وهدفت هذه الصفحة التي تضم الآلاف من المتابعين والجمهور إلى كشف فضائح وممارسات جهاز الشرطة وتجاوزاته مما أثار حالة غضب واسعة في أوساط الشباب، تعبر عن حالة القهر التي تمارسها الدولة اتجاه المواطن إلى حد قتله، وقد أنتج عنها احتجاجات واسعة حيث بدأ العديد من المواطنين الساخطين بالتعبير عن مطالبهم[2] ضد نظام مبارك والتي مثلت بدورها تمهيدا هاما لاندلاع الحراك الشعبي حيث كانت من أهم وأوائل الحركات الشبابية الداعية إلى الاحتجاج والتظاهر والثورة على نظام الحكم.

في الواقع ظهرت صفحة كلنا خالد سعيد يوم 9 جويلية على موقع الفايسبوك وبلغ عدد أعضائها ما يزيد على 14 ألف شخص خلال أربعة أيام من ميلادها حيث تمكنت من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتعبئة ملايين المتابعين ضد قمع واستبداد نظام مبارك، وقد أجمع الشباب النشطاء على أن جعل صفحة كلنا خالد سعيد الصفحة الرئيسة للدعوة إلى الحشد إلى تظاهرات لكونها يضم عدد كبير من الشباب المتحمس من غير النشطاء مع إخفاء مؤسسيها على الموقع تجنبا لإلقاء القبض عليهم[3]، وتضم هذه المجموعة حركة شباب من أجل العدالة والحرية وحركة 6 أبريل وأعضاء من اللجنة الشعبية لشباب الجمعية الوطنية لتغيير، والجذير بالذكر أن معظم شباب هذه المجموعة تنتمي إلى مستويات طبقية مختلفة، إلا أنه ليس لهم أي توجه أيديولوجي حتى لقادة هذه المجموعات.

3-الحملة الشعبية لدعم البرادعي:

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية عام 2010 والانتخابات الرئاسية عام 2011 التي توقع كثيرون أن تؤدي إلى انتقال السلطة من مبارك إلى ابنه جمال سعت مجموعة من الشباب إلى تكوين حركة سياسية

[1] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص 126.

[2] Johon L. esposito and others, op. cit, p 210.

[3] أحمد عبد ربه،"الشبكات وحركات الاحتجاج...الثورات العربية نموذجا"، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية**، ع 202، أكتوبر 2015، ص13.

عام 2011 باسم الحملة الشعبية لدعم البرادعي – الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية– مرشحا للانتخابات الرئاسية عام 2011 ووضع حد لفرص خلافة جمال مبارك كمترشح محتمل، ومن أجل حشد تأييد شعبي عريض نشطت هذه المجموعة في العديد من المحافظات لتعبئة الرأي العام المصري لدعم حملتهم من أجل إحداث تغيير ديمقراطي سلمي يبدأ من القاعدة الشعبية لينتهي في أعلى هرم السلطة. وقد وصل عدد مؤيدي الحركة بعد تدشين موقعها إلى 2000 ألفين مصري خلال 24 ساعة، وسرعان ما وصل العدد إلى 250 ألف عضو بعد مرور سنة واحدة فحسب لتصبح صفحة هذه الحركة ثاني أكبر صفحة على الفايسبوك بعد صفحة كلنا خالد سعيد، وقد لقيت هذه المجموعة دعما كبيرا من جانب حركة شباب أبريل وعدد كبير من الشباب العلماني والليبرالي فضلا عن عدد كبير من الاشتراكيين والإسلاميين ورأوا في البرادعي رمزا يستطيع المنافسة وتوحيد المعارضة[1]، وفي هذا الصدد أدى هؤلاء دورا حيويا وفعالا في حملة البرادعي من خلال مساعدته على تنظيم العديد من الفعاليات وعلى تقريب الناخبين منه، وإقناعهم على توقيع بيان التغيير الذي صاغه البرادعي للمطالبة بوضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية.

وقد دعت الحملة الشعبية الناس من خلال موقعها الشبكي على الانضمام إلى الاحتجاج والتظاهر في جميع أنحاء البلاد، وشاركت بقوة في يوم 25 جانفي بكامل كواردها وأعضائها الشباب، وتشير الدراسات إلى أن أعضاء الحملة أكثر الشباب تعرضا للاعتقال أثناء حملة توزيع البيانات التي تطالب بالمشاركة في المظاهرات، وذلك حسب تفسيرات البعض لعدم امتلاك أعضائها خبرة أعضاء حركة 6 أبريل وعدم امتلاكهم حركة وقدرة أعضاء حركة العدالة والحرية على خداع الأمن.

4-حركة شباب من أجل العدالة والحرية:

هي مجموعة من الشباب المنشق عن جماعة 6 أبريل تأسست في 21 جويلية 2010، وتعدّ من أقوى الحركات الشبابية وأكثرها تماسكا بحيث لم يظهر بداخلها أي حالة انشقاق بعد الحراك، وذلك لأنها خليط من الليبراليين واليساريين ومجموعة من الناشطين المستقلين وهو ما أدى إلى تماسك الحركة على عكس الإنشقاقات التي ظهرت في الحركات الاحتجاجية الأخرى. وكانت أهم مطالبها إسقاط النظام عقب تزوير انتخابات البرلمان في نوفمبر 2010[2]، وبالتالي كانت من أوائل الحركة الشبابية الداعية إلى الثورة على النظام وشاركت في الدعوى الرسمية إلى المظاهرات في مطلع جانفي 2011.

[1] دينا شحاتة، مرجع سابق، ص 135.

[2] جمال زهران، مرجع سابق، ص 148.

5-حركة شباب من أجل التغيير:

هي أول حركة أسست ذات طابع شبابي في فيري 2005 تحت مظلة حركة كفاية*، وأصبحت فاعلا مهما ضمن الاحتجاجات الداعية إلى الإصلاح السياسي، وقد ضمت هذه الحركة شبابا ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة مثل حزب العمل وحزب الغد والكرامة والوسط والاشتراكيين الثوريين، بالإضافة إلى عدد كبير من النشطاء المستقلين، وقد تبنت هذه الحركة عدد ممن المطالب الشبابية المحددة من أجل تحقيق الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة وتساوي الفرص ونزاهة الانتخابات وعدم احتكار السلطة والإسكان والتوظيف[1]، وفي الواقع لم يبرز لهذه الحركة دور كبير في الحراك كتنظيم و لكن كان لأعضائها دور كبير في المشاركة في انتفاضة 25 جانفي بشكل منفرد.

ثانيا-دور القوى والتنظيمات السياسية:

لم تؤدي القوى السياسية كالأحزاب الرئيسية منها ومؤسسات المجتمع المدني الدور الريادي في انطلاقة الحراك، ففي الوقت الذي استجابت فيه القوى الاجتماعية الشبابية فورا للدعوى التنظيمات -باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي-رفضت في البداية الدعوى للتظاهر وأكدت على أنها لن تشارك في مظاهرات 25 جانفي لأنه يوم عيد وطني للشرطة وظلت تراقب ما يحدث عن بعد، ثم مع اتساع حجم ونطاق الحراك واكبت بسرعة الأحداث وانضمت إلى قافلة الاحتجاجات، وأدت فيما بعد دورا مهما في المفاوضات مع السلطة وكانوا أحد العناصر الفاعلة فيها وبالتنسيق مع اللجان الشعبية والشبابية التي شكلت إما قبل موجة الاحتجاجات أو في الميدان.[2]

وتمثلت المساهمة الأساسية في جماعة الإخوان المسلمين والحركات اليسارية والأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع والسلفيون وذلك القوى النوعية كأساتذة الجامعات وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحفيين، في حين كانت مشاركة الأحزاب السياسية المرخصة هامشية أو غير موجودة.

تمثل جماعة الإخوان المسلمين أكبر القوى السياسية المعارضة التي كان لها دور كبير في الحياة السياسية المصرية منذ تأسيسها عام 1928 وظل لقب الجماعة الإسلامية الأكبر والأكثر تنظيما ملازما

* نشأت في عام 2004 لمقاومة مشروع التوريث وضمت تحالف بين عدد من شخصيات المعارضة المصرية ذات الخلفيات الفكرية المتمايزة مثل: جورج إسحاق وعبد الحليم قنديل وأبو العلا ماضي.

[1] المرجع نفسه، ص 129.

[2] زياد حافظ، مرجع سابق، ص 17.

لها رغم أن حضر الجماعة يعود إلى ما يزيد على خمسين عاما من الإقصاء والتهميش والضربات الأمنية المتلاحقة التي استهدفت الأدرع المالية والاقتصادية وقيادات الجماعة وأعضائها الذين تعرضوا إلى حملة متابعة قضائية أمام المحاكم العسكرية وتم واعتقال نحو 30 ألف عضو من أعضائها خلال حكم مبارك على مدى ثلاثين عاما، هذا النظام الذي كان ينظر جماعة الإخوان ويتعامل معها كمنافس رئيسي لاستقرار.

ورغم ذلك اعتمدت جماعة الإخوان على استراتيجية حازمة في تحدي النظام وحرصت على أمرين: الحفاظ على وحدة كيان الجماعة وتماسكها والمشاركة السياسية في ظل الاضطهاد[1] مؤكدة على أنها قادرة على التأثير في مجريات المشهد السياسي وحضورها مجددا في العملية السياسية، وهو ما يفسر المشاركة في العمليات الانتخابية التي جرت في السنوات الأخيرة من عهد مبارك من خلال دعم مرشحيها المستقلين وكان حصولها على 88 مقعد في برلمان 2005[2] في انتخابات وضحت بالنزاهة النسبية مقدمة لممارسة النظام كل الضغوط الممكنة لإقصاء الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات البرلمانية عام 2010 ثم الفت مع قوى سياسية أخرى برلمانا موازيا للضغط على الحكومة.

يصف **إيريك تراقر Eric Trager** دور جماعة الإخوان في انتفاضة 11 يناير بأنه قدوم متأخر إلى الحراك[3]، ويعدّ موقوف الجماعة الأكثر جدلا في هذه الأحداث، بعبارة أخرى اتسم موقفها بالتردد في المشاركة للدعوة للتظاهر والاحتجاج وذلك خشية الصدام مع أجهزة الدولة الأمنية بحيث تلقت تحذيرات من أمن الدولة بعدم دعم الاحتجاجات المزمعة أو الانضمام إليها، وإزاء القلق من إمكان استخدام النظام مشاركة الجماعة لصبغ الاحتجاج بالطابع الإسلامي المشدد لتكون ذريعة لمزيد من قمع الاحتجاجات فبرزت تصريحات واضحة من القيادي الإخواني عصام العريان في 17 جانفي 2011 تفيد بأن جماعة الإخوان لن تشارك رسميا في المظاهرات[4] مع عدم تقييد أعضائها في اتخاذ قرار المشاركة بداية في الانتفاضة على أساس فردي وقد شارك عدد من شباب الإخوان في الائتلاف الداعي إلى التظاهرات الشعبية وقاموا بفتح صفحة مغلقة لهم على الفايس بوك باسم كلمة حق أين دعوا فيها كل الشباب الذين يرغبون في المشاركة

---

[1] أميمة عبد اللطيف، "الإسلاميون والثورة، في: آية نصار وآخرون"، في أية نصار وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص 223.

[2] أمل حمادة، "25 يناير 1 كانون الثاني 2011 القائد والفاعل والنظام"، في: آية نصار وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص 109.

[3] عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص 170.

[4] شيرين محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص124،125.

في العمل الاحتجاجي لإبلاغهم بالترتيبات غير المعلنة، وكانت تلك إحدى الطرق التي لجأت إليها الجماعة لتحريك القاعدة الشبابية للتغلب على الخناق الأمني الذي مارسه نظام مبارك في حقها، فقد انضوى عدد من شباب الإخوان الناشطين تحت لواء التحالف المعروف بشباب من أجل التغيير وهو التحالف الذي كون إئتلاف شباب ثورة الغضب كما تم التنسيق مع باقي الحركات الشبابية لتنظيم التظاهرات وانضم بعض الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان إلى الحركة الإحتجاجية في ونت مبكر وجرى التنسيق والتصالح بين القوى السياسية وبغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية.

أصدرت جماعة الإخوان ثلاثة بيانات خلال الفترة الممتدة بين 15 و23 جانفي تمهيدا للتظاهرات قدمت فيها مطالب محددة للنظام أهمها إنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإجراء انتخابات جديدة وإدخال تعديلات دستورية، كما رفضت التهديدات الأمنية التي هدفت إلى إبعاد الجماعة عن المشاركة في التظاهرات.[1]

اجتمع مكتب الإرشاد يوم 26 جانفي ليقرر المشاركة الكاملة في يوم جمعة الغضب وصدر قرار باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة إلى ميدان التحرير، و رد النظام بجملة اعتقالات شملت عدد كبير من قيادات الجماعة وأعضائها، ووصلت مشاركتهم إلى ذروتها في 2 فيفري 2011 فيما عرف بموقعة الجمل[2]، ونظرا إلى تنظيم الجماعة المحكم وشعبيتها استطاعت حشد أعداد كبيرة من أتبعاهم ومثل الدعم النفسي واللوجيستي الذي قدمته نقطة تحول فارقة لمصلحة المتظاهرين وبحسب شهادات ناشطين غير محسوبين على الجماعة فقد أدى الإخوان دور فعال في مواجهة وحشية قوات الأمن البلطجية التي ترعاها النظام وانتهت بانتصار الثوار.

وقد بادر الإخوان بإصدار بيانات عديدة خلال الفترة 29 جانفي 4 فيفري 2011، وقد تضمنت مطالبة الرئيس السابق حسني مبارك بالتنحي ورفض تهديدات النظام ودعم مطالب الثوار والدعوة إلى فتح الباب أمام الحوار البناء مع النظام، وقد فسر هذا الموقف على أنه استعجال إخواني لإسقاط أول فرصة سياسية لانفتاح النظام عليه، فقد خرجت الجماعة من سياسة الميدان أو الشارع إلى التفاوض مع نائب الرئيس الأسبق اللواء عمر سليمان حيث قبلوا بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها، سعيا وراء تحقيق مصالحها في الاعتراف الرسمي لها، وأدى ذلك إلى توجيه انتقادات عنيفة إليهم فكان أن تراجع

[1] إبراهيم الهضيبي، "الإسلام السياسي أثناء الثورة وبعدها"، في: بهجت قرني وآخرون، مرجع سابق، ص 175.

[2] أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 226.

الإخوان عن قرارهم، كما أ كدت الجماعة في بيانها الصادر في 4 فيفري من العام نفسه أن الإخوان لا تريد السلطة ولن تشرح أحد للرئاسة،[1]وهي رسالة لطمأنة الداخل -خصوصا المؤسسة العسكرية- والخارج وهذا ما قوى الجبهة المعارضة ووحدها وفوت على النظام استخدام ذريعة الإخوان داخليا وخارجيا.

المطلب الثالث: استجابة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي

فوجئ الجيش المصري بحجم الحراك الشعبي الذي توسّع بسرعة قياسية وشمل معظم المدن الرئيسية في أقل من أسبوع مطالبا بإسقاط النظام ورحيل الرئيس والعودة إلى الشعب في اختيار وتكوين السلطة، وعليه لفهم دور المؤسسة العسكرية فهما أعمق بعد تنحي مبارك لابد من ربطه بمراحل الحراك الشعبي وسياقاته وتداعياته على موقف وأداء المجلس، وذلك منذ بداية خروج حشود المتظاهرين إلى ميادين ومحافظات مصر مرورا بمرحلة نزول الجيش إلى شوارع القاهرة والمدن الرئيسة في 28 فيفري 2011 وصولا إلى تنحي مبارك.[2]

فمع اتساع الحركة الشعبية كانت كل الأنظار متجهة نحو موقف المؤسسة العسكرية هذه الأخيرة حسب الثقافة الشعبية هو دخر الدولة واعتزازها نظرا لدورها التاريخي في الدفاع وحماية البلاد، وهنا يمكن القول أن القيادة العسكرية في بداية الحراك أظهرت ترددا واضحا في اتخاذ القرار الذي لم يكن بوضوح وصراحة المسار الذي سلكه قادة الجيش التونسي، بحيث وجدت نفسها أمام خيارين إما التصدي للشعب لحماية النظام والرئيس مبارك، أو الابتعاد عن المواجهة والتزام الحياد حتى تتضح صورة الحراك أكثر وما سينتج عن الأحداث الدائرة ولذلك استخدمت قدرا من الجرأة والدهاء للتعامل مع كلا الجانبين حتى تتضح معالم الأمور لأن الوقوف مع جانب واحد في وقت مبكر من شأنه أن يضر بمصالح المؤسسة على المدى الطويل.[3]

وفي تقديرها للموقف تبين للقيادة أن الخيار الأول خيار خطر -رغم ولائها للرئيس-قد يكون تدميريا يتجاوز بمخاطره الأمن والسلامة العامة ليصل إلى تهديد وحدة الجيش ومؤسسات الدولة واستقرارها، لذلك أحجمت عنه. وعليه استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن موقف المؤسسة العسكرية مر بمرحلتين تحكمت فيه مجموعة من العوامل والاعتبارات التي أثرت في قراراتها على النحو التالي:

[1] شيرين محمد فهمي، مرجع سابق، ص 125.

[2] أمين محمد حفيظ، مرجع سابق، ص ص 226،227

[3]عبد الله فيضل غلام، مرجع سابق، ص 121.

أولا-حياد الجيش المصري:

طوال أسبوعين ونصف من بداية الانتفاضة الشعبية في مصر قامت النخبة العسكرية بحساب رهاناتها، وكانت القيادة العسكرية تتحرك بهدوء لتعزز موقفها في السلطة، ورغم أن القوات المسلحة المصرية أظهرت باستمرار طوال المظاهرات بشرعية مطالب المتظاهرين إلا أنها قد ألتزمت في البداية موقف بدا أكثر ميلا لصالح مبارك معتقدة بأن القوى الأمنية قادرة على إنقاذ النظام والرئيس، والدليل على ذلك نزولها للشارع لمساعدة الشرطة من أجل استعادة النظام،[1] وفي الوقت ذاته كانت بعض وحدات الجيش تحتجز المتظاهرين في مقر المخابرات على الأقل لتمكين الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى من رقابتهم، ومع ذلك لم يقوموا بمنعهم من احتلال ميدان التحرير في قلب الظاهرة، كما رفض استخدام العنف ضد المدنيين بحيث لم تطلق قوات الجيش النار على الشعب في تلك المرحلة[2]، خصوصا بعد تدخل الجيش في المشهد الداخلي بناءا على استدعائه من مبارك وذلك لتنفيذ حالة الطوارئ التي فرضها مساء الجمعة 28 جانفي 2011 وللحفاظ على الشرعية الدستورية حسبما صرح به عمر سليمان نائب الرئيس.

بعد الانهيار السريع وغير المتوقع للمؤسسات الأمنية، قوات الأمن المركزي وجنود وزارة الداخلية واتساع مجال شعبية الحراك لاسيما منذ جمعة الغضب فضلا عن سلمية الحراك وعدم لجوئه للعنف ظهر الجيش في تلك المرحلة بوصفه المؤسسة الوطنية المحايدة بين المتظاهرين والنظام وصمام أمان الدولة في انتظار ما سوف تسفر عنه توازنات القوة من نتائج، حيث انتشرت دبابات الجيش وجنوده في القاهرة وكان مسار الأحداث تشير إلى أن مبارك قد بدأ في فقدان السيطرة ،فصدرت تصريحاته الأولى لتحدد دوره المتمثل في حامي الأمن والاستقرار الداخلي والسد الرئيسي أمام شيوع حالة الفوضى وتأمين جميع أنواع التظاهرات والاعتصامات وليس للتدخل لصالح أي من الأطراف وبغض النظر عن الخلفيات السياسية لهذا الموقف فقد ترتب على حياد الجيش حدوث تقارب في العلاقات المدنية العسكرية حيث صارت هذه العلاقة تشكل عصب الاستقرار السياسي في الدولة.[3]

---

[1] Darek Lutterbeck,"the role of armed forces in the arab uprising", from:**https//www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/the_ role _of _ armed forces _in_the_arab_uprising_2012.pdf.**

[2] Zoltan Barany,comparing the arab revolts the role of the military,**journal of democracy**,v 22,n 4,October 2011,p32.

[3] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، ص 18.

لكن موقف المؤسسة العسكرية عرف تحول بشكل سريع إلى حد تجاوز قدرات الجيش على السيطرة، وكانت نقطة التحول بعد أحداث 2 فيفري 2011 التي تعرف إعلاميا بموقعة الجمل أين هاجم فيها رجال الأمن وأفراد موالون لحسني مبارك بالخيول المتظاهرين جنبا إلى جنب مع بلطجية النظام، لكنهم فشلوا في قمع الحراك حيث نجح المحتجون في حماية اعتصامهم واحتلال ميدان التحرير، والأهم من ذلك لم يحركو الجنود المصريين ساكنا لحماية المحتجين وقد صرح ضباط في المجلس الأعلى للقوات المسلحة لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ماي 2011 بأنهم أعطو حسني مبارك فرصة معالجة الوضع بعد إندلاع الحراك ، وأنهم كانو مستعدين لسحب جنودهم من الساحات العامة والعودة إلى ثكناتهم لو تمكن الرئيس مبارك من الإمساك بزمام الأمور،[1] وبعد أن أدرك الجيش التراجع الحاد في شرعية حسني مبارك واستنتج حينها حتمية فشل محاولات مبارك في التعامل مع الجماهير باستخدام العصا والجزرة مرة بإعلانه عن بعض التنازلات مثل أنه لا يسعى لإعادة انتخابه مرة أخرى ولن يكون ابنه جمال خلفا له في الرئاسة ومرة بتوظيف صورة الجيش الوطني لاستمالة الشعب في خطابه التلفزيون الثاني باعتباره كان رجلا من القوات المسلحة وشارك في حرب 1973 ولم يكن من طبيعته أن يخون الثقة ولا أن يتخلى عن مسؤولياته وواجباته اتجاه الشعب المصري ومرة أخرى برفع وتيرة القمع.[2]

كذلك أدركت المؤسسة العسكرية أن تزايد العنف والفوضى سيضر أكثر بشرعيتها ونفوذها بين الجماهير خاصة أن المتظاهرين في ميدان التحرير في الواقعة المذكورة سلفا اعتبروا الجيش متواطئا مع النظام بعدم التدخل والسماح بدخول الإبل إلى ميدان التحرير الذي كان يتولى تأمينه، وبدليل تحليق طائرات أ ف 16 فوق المتظاهرين بينما يتعرض المحتجون للضرب والاعتداء بينما كانت هناك بعض الاستثناءات عندما حاول قليل من ضباط الجيش تفريق بلطجية النظام.

ثانيا-انحياز الجيش للمحتجين:

بعد حادثة 3 فيفري كان من الصعب على المؤسسة العسكرية أن تخاطر بسمعتها وتظهر أنها تقف في صف الرئيس، كما أنها لم تكن قد اختارت أن تقف في صف المتظاهرين بعد واستمرت قوات الجيش خلال تلك الفترة في القيام بدورها في مواجهة مظاهر التخريب والبلطجة والحفاظ على المنشآت العامة

[1] هشام بوناصيف، "عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر"، نوفمبر 2013، في: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/11/201311410515559520 5.html** (2020-04-12)

[2] زولتان بارني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات ولماذا**، مرجع سابق، ص 27.

والخاصة، مع ترك المساحة للرئيس ورجال دولته لإدارة الأزمة وما تضمنه ذلك من لقاءات حوارية وإجراءات إصلاحية وتنازلات سياسية وحروب إعلامية للتشويه سمعة الحراك، وفي هذه المرحلة حسب وصف **ويليام تايلور William Taylor** ظهرت المؤسسة العسكرية كحكم بين الجانبين لقياس أي منهم من شأنه أن يخدم مصالحه على نحو أفضل.[1]

وبعد أن تابعت المؤسسة العسكرية الأحداث من 3 إلى 9 فيفري التي كانت تشير إلى إستمرار توسع الإحتجاج الشعبي قرر بأنه ليس مستعد للدفاع عن عن مبارك وأبدى استعداه التضحية بأحد رموز النظام من أجل المحافظة على ما بقي من النظام القائم بما في ذلك قوات الحرس الجمهوري المكلفة بحماية الرئيس، مما فرض عليها قبول التغيير الحتمي الذي فرضه الحراك الشعبي وبذلك اتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضباطه التسعة عشرة من دون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بعد اجتماع مغلق في 10 فيفري 2011 على الإقرار بشرعية مطالب المتظاهرين التي كانت خلال الأيام الثمانية عشر من الاحتجاجات تدعو القوات المسلحة إلى الوفاء بدورها التاريخي كمدافع عن الشعب المصري وظهر هذا التأييد جليا في الشعار الشهير "الشعب والجيش إيد واحدة"[2] والتقاط الصور التذكارية مع الجنود في ميدان التحرير.

وفي اليوم التالي أعلن نائب الرئيس عمر سليمان أن حسين مبارك تنازل عن السلطة وسلمها إلى المؤسسة العسكرية ثم توجه إلى منفاه الداخلي الاختياري في شرم الشيخ، مما يعني أنأن المؤسسة العسكرية لم تتبنى إسقاط الرئيس مبارك أو إسقاط النظام على الأقل علنا.

أشرنا سابقا إلى أن نظام مبارك قد حرص على ضمان المصالح الاقتصادية والمؤسسية للمؤسسة العسكرية إلى حد فقدان سلطته المالية عليها في مقابل دوام الولاء ورضا ضباط الجيش، فما هي الأسباب التي دفعت بالمؤسسة العسكرية للتخلي عن حليفها مبارك الذي مثلت دعامة حكمه السلطوي لعقود؟

---

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 238.

[2] "The officers republic the egyptian military and abuse of power", op, cit.

* كان من الواضح في مصر أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأكثر استقلالا وقوة في البلاد وبهذا لم يكن ينظر إلى الأجهزة الأمنية الأخرى كمنافسين شرعيين على النفوذ الوطني ولا كمصادر للقيود عليها، وكان تقسيم المسؤوليات والمهام واضحا، فالقوات المسلحة مخولة بالدفاع الخارجي والبرامج الاجتماعية، وترتكز الأجهزة الأمنية الأخرى على التهديدات الداخلية، وعموما كان الجيش راضيا عن الترتيب السياسي والدليل على ذلك أنه قد شارك أكثر من مرة جنبا إلى جنب مع وزارة الداخلية وأمن الدولة.

تعددت تفسيرات الباحثين لدوافع انقلاب المؤسسة العسكرية على مبارك والانحياز إلى المتظاهرين فهناك فريق يرى أن الجيش تخلى عن مبارك عندما أدرك أن دعمه لم يعد في مصلحته وأن النخبة الحاكمة باتت تهدد مصالح المؤسسة بمعنى آخر الانقلاب ناجم عن فشل النظام في تلبية حاجاته، لاسيما كما سبق وأشرنا محمد حسني مبارك أنشأ كيانات أمنية مسلحة موازية منفصلة عن المؤسسة العسكرية تابعة لوزارة الداخلية التي تمتعت بامتيازات كبيرة وتزايد قوة المصالح التجارية لها على حساب المصالح الاقتصادية، واعتمد عليها أكثر من وزارة الدفاع في تأمين نظامه من جهة ومراقبة الجيش من جهة أخرى، وساهم هذا الاختيار* في تبرير سحب الجيش دعمه لمبارك والتخلص منه ومن النخبة السياسية الحاكمة بوجه عام، بمعنى أن الموقف كان خطوة محسوبة لتعظيم مصالح المؤسسة العسكرية على حسب وزارة الداخلية ورئاسة الجمهورية ليتمكن من استعادة مكانته على قمة مثلث السلطة.

يضاف إلى ذلك المؤسسة العسكرية ساعدت المتظاهرين كوسيلة لإسقاط مسألة التوريث خاصة بعد بروز طموحات جمال مبارك الرئاسية ،حيث جند عناصر مكونة من بعض رجال الأعمال المقربين وعدد من أعضاء الحكومة والعديد من المثقفين وأساتذة الجامعات في لجنة السياسات للحزب الوطني الديمقراطي لبناء قاعدة سلطة بديلة عملت على تضخيم دوره وتعزيز إمكانية توليه الحكم[1]، وتتعدد أسباب الرفض ما بين عدم تقبل المؤسسة العسكرية فكرة أن يكون الرئيس مدني الذي هو قائد الأعلى للقوات المسلحة فمنذ عام 1952 ترسخت سيكولوجية العسكر الذين لم يعتادوا تلقي الأوامر من المدنيين.

هذا إلى جانب احتقار النخبة العسكرية كما يرى زولتان باري لجمال مبارك الذي ترأس نخبة يمكن تسميتها برجال أعمال الدولة التي تتبنى الرأسمالية منهجا والذين قاموا باستغلال وضع عائلة مبارك ومنصب جمال في الحزب الحاكم من أجل الإستفادة من الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الليبرالية خلال العقد الماضي، لاسيما خصخصة الاقتصاد العسكري والتي من شأنها تهديد حصة ومصالح المؤسسة العسكرية الكبيرة في الاقتصاد.أضف إلى ماسبق يتمتع الجيش المصري الذي يعتمد على التجنيد الإجباري بروابط قوية مع المجتمع ككل لدرجة حتى لوكان الجنرالات على استعداد لإطلاق النار عليهم من المرجح أن العديد من الضباط والجنود كانوا سيرفضون تنفيذ مثل هذا الأمر.[2]

[1] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص 130.

[2] Zoltan Barany, comparing the arab revolts the role of the military, op.cit, p32.

أما باحثون آخرون على غرار عبد الإله بلقريز وفريد زهران يفسرون موقف المؤسسة العسكرية المتقلب في كسب ثقة الشارع المنتفض وفرصة لإعادة صياغة تلك الصورة الوطنية، وقررت أن تلعب دور حارس الثورة للحصول على ولاء القوة الأكبر والأكثر تنظيما الإخوان المسلمين لكي يستطيع حفظ الأمن واسترجاع النظام حتى لو كان من خلال وجوه مدنية،[1] وكذا من أجل التمكين لنفسها من دور في إدارة المرحلة الانتقالية وفي رسم صورة النظام السياسي الجديد ومكانة المؤسسة العسكرية فيه.

كما يرى يزيد صايغ أن المؤسسة العسكرية تصرفت على نحو استباقي في إزاحة الرئيس لكي يجهض حصول تغيير ثوري أعمق، لأن أحداث 25 جانفي لم تكن سببا لنزول الجيش إلى ساحة العمل السياسي بل كانت العكس فمن الناحية العملية هو انقلاب على الرئيس والمحتجين بغرض إبعاد عناصر النظام التي تبنت فشلها من أجل الحفاظ على النظام ككل فضلا عن منع الحراك الثوري من تحقيق أهدافه والوصول إلى تغيير النظام لأنها ببساطة جزء منه وتحظى بامتيازات الأبرز فيه والدليل على ذلك لم تتبنى المؤسسة العسكرية كل مطالب المحتجين بإسقاط النظام كله على نحو سنفصل فيه في المبحث الموالي.

في سياق آخر تفترض بعض تفسيرات الباحثين أن دعم الجيش المصري للمتظاهرين بسبب صلاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما من خلال التدريب المكثف الذي تلقاه الضباط المصريون في الكليات العسكرية والمساعدات العسكرية والمالية الأمريكية، كل هذا إما أنه أقنع الجيش بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، أو أنه شعر أن مهدد بفقدان المساعدات الأمريكية إذا لم يمتثل للإملاءات الأمريكية.[2]

مما سبق يتضح أن العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية والأوضاع المحيطة بها من عوامل مصلحية فردية ومؤسسة ووطنية تضافرت كلها وكيّفت رد فعل القوات المسلحة على الفعل الاحتجاجي وإقصاء مبارك والموالين له، كما أن هذه الردود كان لها نتائج وأثار على صعيد مجرى عملية الصراع القائم بين نظام حسني مبارك وحركة الإحتجاج الشعبي بحيث إستفادت الإنتفاضة الشعبية من حياد الجيش لأن ذلك أخرج من المواجهة قوة لا يستطيع الشارع المنتفض كسب معركة التغيير بوجودها في موقع الدفاع عن

[1] فريد زهران، **الجيش والتحولات السياسية من 30-6 إلى انتخابات رئاسية**، (مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014)، ص ص 36،37.

[2] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص ص 227،228.

النظام[1] وبالتالي هناك إجماع شعبي على أنه لم يكن للحركة الإحتجاجية أن تحقق أهدافها المرجوة من دون إنحياز المؤسسة العسكرية لمطالب المحتجين وحمايتهم من قمع الأجهزة والقوى الموالية للرئيس مبارك، وفي الوقت نفسه بدت رغبة المؤسسة العسكرية واضحة في إحتواء الحراك الشعبي حماية للدولة المصرية وماتنطوي عليه من مصفوفة لعلاقات إجتماعية وتراتبية طبقية من الإنهيار الكامل.

المطلب الرابع: المواقف الدولية من الحراك الشعبي

شهد الحراك الشعبي في مصر خلال المرحلة الأولى من بداية الحراك في 25يناير وحتى تنحي الرئيس مبارك في 11 فيفري العديد من السجالات حول الأطراف الفاعلة في الداخل والخارج في إدارة الأحداث والتطورات والتحولات التي تشهدها البلاد، وأي من هذه الأطراف الأكثر تأثيرا في تحريك هذه الأحداث وكان في مقدمة هذه القوى التي كانت محلا للاهتمام والتحليل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واسرائيل لاسيما أنها قامت بفعل الحركات الشبابية التي استخدمت أحدث تكنولوجيا الاتصالات هذه القوى فوجئت بحجم المظاهرات وتداعياتها، الموجه ضد النظم الحاكمة الاستبدادية في الدول العربية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع هذه القوى، كما لم تتوقع الانهيار السريع للقدرات الأمنية المصرية في ظل معرفتها بالطابع الأمني للنظام المصري، وبالتالي ظهرت في البداية عاجزة عن فهم طبيعة الأحداث حتى تبلور اتجاها والذي كان متفاوتا حسب كل مصلحته، وهذا ما سيحاول المطلب توضيحه من خلال عرض موقف كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطوره خلال الحراك

يكتسب الموقف الأمريكي من الحراك الشعبي في مصر أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المحددات والاعتبارات الأمريكية التي حكمته أهمها: [2]

يتمثل المحدد الأول في العلاقات الوثيقة بين أمريكا ونظام مبارك والذي شكل تابعا حقيقيا، وليس حليفا استراتيجيا في كل القضايا* التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتقتضي مصالحها الحفاظ على هذا النظام ودعمه، أما المحدد الثاني مرتبط بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية أخلاقيا بدعم

[1] شيماء حطب، "محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر"، في: أية نصار وآخرون، **الثورة المصرية**، مرجع سابق، ص 474.

[2] جمال عبد الجواد، مرجع سابق، ص 51.

* في ضرب إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية (1970-1988) وفي ضرب العراق بعد الغزو العراقي للكويت (1990-1991)، وفي حصار على العراق (1991-2002)، وفي الحرب الدولية على الإرهاب وفي الهجوم على أفغانستان 2001، ثم في ضرب العراق مرة أخرى 2003، وفي تنفيذ الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الضغط على إيران في الملف الثوري.

المطالبات بقيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان** التي تنادي بها ما وضعها في حالة ارتباك بين صراع المصالح والمبادئ.

أما المحدد الثالث يتعلق بعدم الثقة الإدارة الأمريكية في الأطراف البديلة التي يمكن أن تحل محل نظام مبارك، لأنها على قناعة تامة بأنه لو أجريت انتخابات حرة ونزيهة فلن يكون للحزب الوطني ولكل الأحزاب الرسمية القائمة الآن الدور الفاعل ولكنه سيكون لحزب الإخوان المسلمين.

كان هناك الكثير من الجدل داخل الإدارة الأمريكية بشأن رد الفعل المناسب وقد انعكس هذا في تردد الرئيس باراك أوباما بين أكثر من موقف والذي عرف عدة تحولات فخلال بضعة أسابيع بين شهري يناير وفيفري دعت بالتناوب إلى تحقيق السلام والاستقرار الديمقراطي فضلا عن تغيير النظام.[1]

في بداية الحراك اتسم الموقف الأمريكي بالتردد الواضح والتناقض أحيانا بسبب تباين التصريحات والمواقف الغامضة التي صدرت عن أقطاب إدارته ، كما كانت الخيارات محدودة أمام صانع القرار الأمريكي حيث وجد نفسه أمام خيارين الأول يتعلق بالمطالبة بشكل صريح في وقت مبكر برحيل الرئيس مبارك وهنا سيدعم الطرح القائل بوجود مسؤولية أطراف أجنبية لاسيما واشنطن خلف الانتفاضة الشعبية ضد نظام حكمه* أما الثاني يتمثل في التزام موقفا متحفظ –الحياد– اتجاه ما يحدث وهنا يستعرض لموجة من الانتقادات داخليا وخارجيا بسبب معاييرها المزدوجة حيث ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وتدعم الأنظمة الاستبدادية الحليفة طوال العقود الماضية وممارستها القمعية ضد جماهيرها وتفشي الفساد في مؤسساتها.

اتسمت ردود الفعل الأمريكية الرسمية بالتدرج وفق تطورات الأحداث على أرض الواقع، حيث انتقل هذا الموقف من تأكيد الثقة في نظام مبارك خلال أيام الحراك الأولى إلى مطالبته بتبني إصلاحات حقيقية لا تمس جوهر النظام القائم، وهذا ما أكده البيان الصادر عن البيت الأبيض في الخامس والعشرين من جانفي 2011،: **نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف ونتوقع من السلطات المصرية أن ترد على أي احتجاجات بطرق سلمية، وأننا ندعم الحقوق العالمية للشعب المصري بما في ذلك الحق**

** عدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق هذه الشعارات في أي دولة أو في منطقة في العالم إلا بما يتفق ومصالحها، بمعنى آخر أنها أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

[1] Javed Maswood, Usha Natarjan, op. cit, p 270.

* وتحريك أيضا الثورات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية بهدف خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي التي تتيح إعادة تقسيم المنطقة من جديد على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية مستندين في ذلك لتصريحات ومقولات بعض رموز الإدارة السابقة الأمريكية ولاسيما تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوند ليزا رايس بشأن الفوضى الخلاقة.

في حرية التعبير والتجمع والانضمام إلى الجمعيات، وأمام الحكومة المصرية فرصة مهمة لتستجيب لتطلعات الشعب وتنتهج إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تحسن معيشته وتسهم في رخاء مصر.[1]

اعتمدت الإدارة الأمريكية عبارات صنفت على أنها تحول في الموقف الأمريكي مثل نتمنى أن تنتهي أعمال الشغب في مصر والانتقال المنظم للسلطة في 30 جانفي 2011، وهذا يدل على موقفها المتحفظ متدرعة بترك الأمر للشعب والجيش المصري غير أن استمرار التظاهرات وتوسع نطاقها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية أقنع الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية نظام حسني مبارك، واتخذ خيار دعم الشعب المصري لتؤكد رغبتها في محاولة ترتيب صيغة انتقال منظم للسلطة يؤدي إلى قيام حكومة يمثل الشعب في مصر، وهذا ما أكده أوباما في 6 فيفري 2011 بقوله :**أريد حكومة تمثل الشعب في مصر...المصريون يريدون الحرية وانتخابات حرة وعادلة يريدون حكومة منفتحة، وقد قلنا يجب أن تبدو المرحلة الانتقالية فورا مرحلة انتقالية منظمة**".[2]

تشير بعض الأدبيات إلى انحياز الإدارة الأمريكية في النهاية للمطالبين برحيل وتنحي الرئيس مبارك في الواقع يصعب وصفه بالاختيار بل الأرجح الموقف الأمريكي تحصيل الحاصل والقبول بنتائج التطورات الجارية على أرض الواقع أكثر منه اختيار ساهم في صنع واقع سياسي جديد في مصر، فقد بات سقوط مبارك مؤكدا بعد انهيار جهاز الأمن الذي طالما اعتمد عليه مبارك للدفاع عن نظامه وبعد أن تمسك المحتجين في الميادين الرئيسية برحيل الرئيس وبعد أن قرر الجيش المصري الامتناع عن استخدام القوة من أجل الدفاع عن مبارك.

ركزت التصريحات الأمريكية حول الانتقال السلمي للسلطة وليس التنحي الفوري للرئيس مبارك وهي التي تعبر عن الموقف الحقيقي لها، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتغيير النظام في مصر بشكل يمهد لتحولات جذرية من شأنها أن تخل بالمعادلة الإقليمية القائمة منذ 1979.

بمعنى أن السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال الحراك ارتكزت على التكيف مع الواقع وليس صناعته والدليل على ذلك أنها تتجاوب وتتماشى مع القوى الأكثر تأثيرا على الواقع، حيث قررت إدارة أوباما التخلي عن مبارك باعتبار أنه لم يعد كنزا استراتيجيا وأبلغت قادة الجيش على إقرار دعمها لمطالب الثورة حول

[1] أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص ص 71، 72.

[2] أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص 72.

عملية التحول الديمقراطي وتأكيد استمرار الشراكة المصرية الأمريكية، كما عملت بالتوازي مع ذلك على تعزيز قنوات الاتصال مع جماعة الإخوان ودعمها لحكم مصر باعتبارها البديل الأقرب للاعتدال في التيارات الإسلامية والذي يملك فرصة أكبر في الإمساك بالسلطة بعد إطاحة مبارك ،وأخيرا عندما تكيفت مع إسقاط العسكر حكم مرسي فرغم انتقاده من قبل إدارة أوباما إلا أنها امتنعت عن وصف ما حدث بالانقلاب العسكري.

ثانيا: موقف الاتحاد الأوروبي

مثلت موجة الحراك الثوري العربي مفاجأة للاتحاد الأوروبي مثل غيرها من القوى الدولية والإقليمية ولفهم الاستجابة الأوروبية لهذه الموجة لاسيما الانتفاضة الشعبية المصرية لابد من التعرف على الاعتبارات التي ارتبطت بها أبرزها: أولها العامل الجغرافي المتمثل بوقوع هذا الحراك في دول تقع في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعله أكثر تأثيرا بتداعيات هذه الأحداث والنتائج التي أفرزتها ولاسيما فيما يتعلق بملفي اللاجئين والإرهاب ،ثانيها العامل الزمني المرتبط بتوقيت هذا الحراك ودرجة الاستعداد الأوروبي للتعامل معها إذ تزامن وقوعها مع وجود أزمة مالية واقتصادية بالغة الصعوبة شهدتها منطقة اليورو وسرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية واجتماعية[1]، وثالثها يتعلق بأهمية المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، حيث لم تعد هذه المصالح حيوية لأوروبا ولاسيما في منطقة شمال إفريقيا، ومن ثم عملت أوروبا على بناء شراكة مع هذه الدول عبر صوغ مجموعة من الأطر الجماعية تضمنت بنودا تتعلق بتشجيع الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان ومن أبرزها نجد الشراكة الأورو متوسطية (1995-2008)، وسياسة الجوار الأوروبية (2004-2012) ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط[2]، لكن تجدر الإشارة أن هذه الأطر في حقيقة الأمر تعمل من أجل ضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية.

رغم أنّ المحتجين في مصر رفعوا نفس الشعارات التي أقرها الاتحاد الأوروبي وأعلن التزامه بها في اتفاقيات ومبادرات الشراكة الأورو متوسطية منذ عام 1995، إلا أن دعم الدول الأوروبية لهذه الحركة الثورية جاء مترددا ومتحفظا نوعا ما نتيجة عدم وضوح وتماسك ووحدة الرؤية الأوروبية وتباين المواقف والمصالح الأوروبية، وبرزت في إطارها عدة تصريحات منها تحذير الأمين العام لحلف شمال الأطلسي

[1] فيديريكا بيجي، "أوروبا والانتفاضات العربية قوة داخلية"، في فواز جرجس وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد لاحتياج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 348.

[2] فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 28.

أندرس فوج راسموسين خلال مؤتمر الأمن العالمي المنعقد في ميونيخ 4 فيفري من أن النظام العالمي الحالي بات على المحك بسبب الاضطرابات التي شهدتها مصر وعدد من الأقطار العربية، قائلا: **بينما أتحدث إليكم الآن تتسارع الأحداث في مصر وتونس والأردن واليمن وأماكن أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...ولا تزال تداعيات هذه الاضطرابات غير واضحة ولا يمكن التنبؤ بتبعاتها على المدى الطويل، غير أن هناك أمر واحد نعلمه الثوابت القديمة لم تعد قائمة والألواح الأرضية تتحرك وأضاف لا يمس الخطر الاقتصادي العالمي...فحسب...بل النظام العالمي بأسره.**[1]

جاءت المواقف الأوروبية متأثرة بل وتابعة للموقف الأمريكي مما يدعم الطرح الذي يعتبر أوروبا في كثير من الأحيان تابعة للسياسة الأمريكية ولا نستطيع أن تتحرك بمفردها لاسيما في القضايا الأمنية والعسكرية بل أن بعض الدول كفرنسا وإيطاليا كانت مواقفها في البداية تميل إلى دعم نظام مبارك في مواجهة الاحتجاجات الشعبية.*

ومن جانبه صرح وزير الدفاع الألماني تيودور تسوجوتنبرج أمام المؤتمر قائلا: "**أن الغرب سيقف دائما في صف الشعوب التي تطالب بالديمقراطية والحرية**"، **وحث قوات الأمن المصرية على حماية حق الشعب في التجمع بشكل سلمي.**[2]

مع نجاح الحراك الثوري في الإطاحة برأس النظام بدأ الاتحاد الأوروبي يغير مواقفه اتجاه دعم التحولات في المنطقة ومنها التحول السياسي في مصر عبر بلورة بعض المبادرات الأوروبية التي استهدفت تعزيز التوجهات الإصلاحية في المنطقة العربية وتقديم الدعم المالي والسياسي لها.

في 29 يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف تسونامي الديمقراطية على ما يحدث في مصر ورأى أن المخرج الوحيد هو تبني إصلاحات اقتصادية مستدامة وإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية، ومع تطور واتساع الحراك وعجز الأجهزة الأمنية عن إيقافه أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بيانا مشتركا في 3 فيفري وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى قلقها الكبير إزاء ما يحدث في مصر وإدانتها للعنف في إشارة إلى المتظاهرين المؤيدين لمبارك الذين قاموا بالاعتداء على المحتجين في

[1] أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص 80.

* أبرزها الاستجابة للمخاوف والتهديدات الأمنية المتعلقة بظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وكذا ضمان تدفق إمدادات الطاقة وفتح الأسواق العربية.

[2] أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص 80.

ميدان التحرير داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم والفوري نحو حكومة ذات قاعدة عريضة يمثل أطياف الشعب كافة، الأمر الذي اعتبر تأييد لعملية التحول السياسي الذي أصبح مؤكدا وإشارة إلى القوى الجديدة بعدم ممانعتها للوضع الجديد أصلا في ترتيب مصالحه مع القيادات الجديدة.[1]

بعد فترة قصيرة من التردد ونجاح الحراك الثوري أدرك الاتحاد الأوروبي أن ما كان يجري في مصر لم يكن شعبا من أجل الخبز بل هو شيء يحمل مغزى استثنائي، ويشعر بأن عليه أن يجاري الديناميات الجديدة م بتغيير مواقفه اتجاه دعم الحراك، وفي هذا السياق قامت المفوضية الأوروبية بإصدار بيانات لها نشر في 8 مارس 2011 تحت عنوان الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك يصف فيه الأحداث الجارية في جوارها الجنوبي بأنها تحمل أبعاد تاريخية سيكون لها عواقب دائمة، وعليه لابد من دعم رغبة الشعب من خلال تأكيد الشراكة مع دول الجوار التي يجب أن تحدد على أساس الالتزام والمسؤولية المشتركة، والتشبث بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون[2]، واقترح هذا البيان مقاربة جديدة وصفت بأنها تغيير أساسي في علاقات الاتحاد الأوروبي مع أولئك الشركاء الذين يلتزمون بالإصلاح تقوم على أساس دفع الحوافز والمزيد من المعاملة التفصيلية للدول التي تسارع بتحقيق المزيد من الإصلاح، وقد تلخص ذلك في شعار مقابل المزيد بمعنى أن الإصلاحات الأكثر سيقابلها تعاون أكبر ودعم أكبر من الاتحاد الأوروبي.

كما تبنت الهيئة الأوروبية سياسة جديدة للجوار مع البلدان العربية نشر في ماي 2011 بعنوان **استراتيجية جديدة لجوار متغير** تدعو إلى تعزيز ما وصفته بالديمقراطية العميقة التي تتجاوز الانتخابات والتعددية الشكلية إلى بناء نظم سياسية تتسم بسيادة القانون وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان وامتلاك نظام قضائي[3] مستقل، كما تعهدت هذه السياسة الجديدة بتعزيز النمو في البلدان المجاورة بإنشاء منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة، وقد لخصت يشتون الأهداف الرئيسية الثلاث لهذه السياسات كما وردت في هذين البيانين في المال والتنقل ومدخل للأسواق.

[1] إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص 24.

[2] بشارة خضر، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي"، **سياسات عربية**، ع02، ماي 2013، ص 7.

[3] فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 282.

ضمن السياق نفسه وافق الاتحاد على إنشاء مرفق جديد لدعم المجتمع المدني بقيمة 22 مليون يورو سنة 2011 إلى جانب رزمة معونات باسم تعزيز الشراكة والنمو الشامل بقيمة 65 مليون لسنة 2011 و285 مليون يورو لسنة 2012، كما قدم اقتراح بإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية.[1]

ثالثا: الموقف الإسرائيلي

وجدت إسرائيل نفسها وسط ما وصفه رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو بعاصفة الزلازل العربي الذي بدأ في تونس ثم مصر وليبيا وسوريا[2]، وقد أجمعت ردود الفعل والتقديرات الإسرائيلية إزاء الحراك الثوري في مصر على أن هذا الحدث يعني إسرائيل لما له من تداعيات على الصعيدين الداخلي والخارجين وفي هذا السياق أشار مسؤول إسرائيلي إلى أن حصول التغيير الجوهري في النظام المصري من الممكن أن يؤدي إلى انقلاب في نظرية الأمن الإسرائيلي وأن الرئيس المصري السابق يمثل كنزا إستراتيجيا نظرا للتنسيق الأمني والدبلوماسي الذي كان على أعلى مستوياته ولاسيما في القضايا التي تعني غزة وحماس مما أتاح للجيش التركيز على جبهات أخرى، وقد حكمت مجموعة من العوامل والمحددات في الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص أهمها[3]: يمثل اتفاق السلام وتطبيع العلاقات مع مصر من منظور الأمن القومي الإسرائيلي كنزا إستراتيجيا صنع الاستقرار في الشرق الأوسط وحارب القوى المتطرفة حسب المنظور الإسرائيلي في مقدمتها حركات الإسلام السياسي، ومن وثمة تفترض إسرائيل أنه في حالة نشوء نظام راديكالي في مصر يعمل على تفكيك حالة السلام معها أو تراجعها إلى وضع الصراع أو حالة اللاحرب واللاسلم ستؤثر بشكل كبير على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل، ومن ثم سيدفع إلى تزايد فرص التهديد الوجودي للدولة على المدى المتوسط أو البعيد لاسيما إذا ساهم تغير النظام المصري في تحسين علاقاتها بحكومة حماس، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز مكانتها والتأثير على الحصار المفروض على قطاع غزة وعلى الحدود الإسرائيلية المصرية وعمليات تهريب السلاح، وبالتالي تزايد مستوى تهديد حماس لإسرائيل هذا إلى جانب تخوف إسرائيل من تداعيات الحراك الذي يؤدي إلى نشوء حكومة وقيادة مصرية شعبية جديدة تعمل على تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، بما يؤثر سلبا على تجارتها مع الشرق وخاصة أن نحو ثلث

[1] بشارة خضر، مرجع سابق، ص 07.

[2] إبراهيم علوش،" التحولات والثورات في العالم العربي الدلالات الواقعية والأفاق المستقبلية"، **شهرية الشرق الأوسط**، ع 15، أوث2011، ص50.

[3] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 27-30.

واردات إسرائيل وصادراتها من الشرق وإليه تمر في البحر الأحمر، ويمكن الاستدلال على مدى التخوف الإسرائيلي مدى الانتفاضة من خلال الملامح التالية:

– في بداية التحرك الشعبي طلب ناتنياهو من جميع المتحدثين الرسميين باسم الحكومة ومن الوزراء عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحدث في مصر لأن ذلك أمر داخلي يخص الشأن المصري وخوفا من خدمة ذلك المحتجين ضد النظام مبارك ومع تطور الانتفاضة وتوسع نطاقها خصص ناتنياهو الجلسة الأسبوعية لحكومته في 30 جانفي 2011 –خلافا لجدول الأعمال المقرر– للتداول في تطورات الوضع في مصر وأكد على أن إسرائيل تتابع بترقب مجريات الأمور في مصر والمنطقة وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية رئاسية أخرى حذر ناتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في 3 فيفري أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار لسنوات في المنطقة، إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد ميزانية الأمن بسبب التطورات في مصر.[1]

على نص الخطة أو المنوال عقد وزير الجيش الإسرائيلي إيهود براك في 29 يناير مشاورات أمنية خاصة بمشاركة جميع رؤساء الأجهزة الأمنية ورؤساء أجهزة الاستخبارات المختلفة، وقد اتخذ وأجهزة الأمن القرار بعدم التعليق بشكل رسمي خوف من تأويل مواقفهم أو استغلالها، وقد دفعته على ذلك الهواجس الإسرائيلية المتعلقة بالتطورات التي يعرفها الحراك في مصر والذي تعتبرها الأجهزة الأمنية مركز العالم العربي على الوضع الإستراتيجي الإسرائيلي على مختلف المستويات، فضلا عن الموقف الأمريكي والأوروبي الذي لم يرضي بدوره إسرائيل، حيث استغرب مسؤولون سياسيون وأمنيون دعوات الإدارة الأمريكية ودول أوروبية النظام المصري بعدم قمع المظاهرات وعبروا عن استياءهم الشديد من الموقف الأمريكي والأوروبي بشأن التطورات في مصر.

ذهب وان مريدو نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤول عن ملف الاستخبارات إلى القول بأن المخابرات الإسرائيلية فوجئت بالاحتجاجات الشعبية وحجمها ضد نظام مبارك، وأضاف إلى أن هذه الأحداث وضعت إسرائيل أمام احتمالات جديدة وظروف تتطلب البحث عن حلفاء جدد وشركات استراتيجية في العالم العربي[2]، لاسيما أن التقديرات الإسرائيلية تضمنت سيناريو أن معظم الاحتمالات تصب في فوز حركة

[1] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

[2] إبراهيم علوش وآخرون، مرجع سابق، ص ص 54، 55.

الإخوان المسلمين بالأغلبية وسيمثلون الجهة الأرز في النظام الجديد وعليه فإن اتفاقية السلام ستتضرر نتيجة هذا التحول.

من جهة أخرى أكدت الصحف الإسرائيلية أن الانتفاضة الشعبية أكدت الضائقة الاستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بعد تراجع حلفها الإستراتيجي مع تركيا بسبب الاعتداء على أسطول الحرية أواخر ماي 2010، وتنحي مبارك عن السلطة، إذ أصبحت في عزلة متزايدة في المنطقة، الأمر الذي سيجبر إسرائيل للبحث عن مخرج وعن حلفاء جدد، إلا أنه مع تعثر عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية في مصر بحيث استمرّ النظام القديم بمؤسساته ورموزه مع تغير طفيف على مستوى هرم السلطة السياسية أو القيادة استمرت العلاقات وتم الحفاظ على طابع التحالفات الذي كان قائما بين مصر وإسرائيل.

المبحث الثاني: ملامح إدارة المؤسسة العسكرية المصرية للمرحلة الانتقالية

بدأ الحراك الشعبي في مصر بفعل شعبي ثوري بغيته في النهاية تغيير النظام وسلطة الدولة والإمساك بمؤسسة الحكم، لكن هذا الأمر لا يتحقق مع وجود فراغ مؤسسي إلى جانب التنظيمات الشعبية الموجودة وقتها لم تكن تمتلك الحجم التنظيمي الفعال، مما يجعلها قادرة على إصدار القرارات وعلى الفعل التنفيذي لها، فحسمت الأمر المؤسسة العسكرية التي تدخلت لملء الفراغ السياسي مستغلة ضعف القوى السياسية المشاركة في الحراك باعتبارها مؤسسة نظامية معبرة عن جهاز الدولة المصري معتمدة في ذلك على إحياء صورتها التاريخية كحارس للوطن ومنقذ للبلاد في الأزمات العصيبة،[1] فضلا عن تغلغلها السياسي والاقتصادي المسيطر في مفاصل الدولة.

المطلب الأول: أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية

شهدت مصر تحولات سياسية كبرى بعد حراك 25 يناير 2011 بدأت بإعلان تنحي الرئيس حسين مبارك وتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تلك المؤسسة العسكرية شبه المستقلة التي استعادت السلطة مباشرة بعد أكثر من نصف قرن من الهيمنة من خلال الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر من عبد الناصر حتى مبارك وأصبحت منقذ الأمة وحارسها الأمين ومسؤولة عن تحقيق المطالب الشعبية فضلا

[1] طارق البشري، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة** (مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014)، ص 4.

عن إدارة عملية نقل السلطة بعدما كانت قبل الحراك جزء لا يتجزأ من نظام مبارك النيوليبرالي[1] وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نسلط الضوء على كيفية إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية من خلال الأطر الدستورية والقانونية، وكذا من خلال تعامله مع القوى السياسية الرئيسة من أجل الاتفاق على خارطة طريق تنهي المرحلة الانتقالية وتسلم السلطة للمدنيين لتضع الدولة على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخها أطلق عليها بعض الباحثين الجمهورية الثانية.

أولا: انفراد المجلس العسكري بالسلطة

ورد في خطاب التنحي الذي ألقاه اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن مبارك فوض المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يعرف اختصارا بالمجلس العسكري [*]، وهي هيئة سرية تضم حوالي ثلاثة وعشرين من كبار الضباط العسكريين بقيادة وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي إدارة شؤون البلاد بصلاحيات رئيس الجمهورية، والواقع أن المؤسسة العسكرية، كما أشار أحد أعضاء المجلس العسكري كانت قد تولت زمام الحكم فعليا بمقتضى البيان الداعم للحراك الثوري[2]، إذن على إثر هذا البيان تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية باعتباره الفاعل الأول الأساسي مخترقا دستور 1971 الذي لا يمنحه هذا الحق، بمعنى آخر لا يوجد سند دستوري كون المادة 84 من دستور 1971 تنص على أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أي استقالة مبارك أو عجزه عن أداء مهامه يتولى رئيس مجلس الشعب آنذاك أحمد فتحي سرور مقاليد السلطة لمدة لا تزيد عن ستين يوما، وتجرى بعدها انتخابات.[3]

كان الجيش المصري حريصا منذ الأول على نيته بالإنسحاب من الحكم في بيان تعهد فيه بالإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية حددها في البداية بستة أشهر ونقل السلطة بعدها إلى رئيس مدني منتخب،

---

[1] Zeinab Abal-Magd, op.cit, p12.

[*] وهو المجلس المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسة للقوات المسلحة في حالة الحرب يرأسه رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتألف المجلس من القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع ومساعديه ورئيس أركان الحرب وقادة فروع الأسلحة وقادة المناطق وقادة الجيوش ومدير المخابرات الحربية والاستطلاع ومدير إدارة الشؤون المعنوية.

[2] حازم قنديل، مرجع سابق، ص 243.

[3] Cherif Bassiouni, **chronicles of the Egyptian revolution and its after Match, 2011-2016** (university printing house, 2017), p 47.

وذلك مع الإبقاء على الحكومة القائمة آنذاك وهي حكومة الفريق أحمد شفيق لتصريف الأعمال، وقد رحب الكثير من القوى السياسية والحركات الشبابية الثورية، بنقل السلطة إلى المؤسسة العسكرية بعد أن فك ارتباطه بالطامحين الآخرين إلى السلطة وقطعوا علاقاتهم مع العديد من اتباع مبارك من الليبراليين الجدد، ودعموا إدارته العملية الانتقالية، حيث كان معظم المصريين لا يثقون بكبار الوزراء بما في ذلك نائب الرئيس.

رغم أن المؤسسة العسكرية قد تورطت في حكم مبارك حيث كانت الداعمة لبقائه إلا أنها من ناحية أخرى اكتسبت مصداقية وشعبية بمن فيهم المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية حينما اتخذت موقف محايد على ما يبدو في المواجهة بين المتظاهرين وأنصار النظام[1]، أو كما أشارت زينب أبو المجد تحول الضباط المصريون إلى ثوريين دعموا الانتفاضة الشعبية وأطاحوا بنظام حسين مبارك، ومن ناحية أخرى كما يقول ناثان براون لم يستطيع أحد تقديم بديل مناسب.[2]

تحولت المؤسسة العسكرية بقيادتها المهنية إلى العمل السياسي المباشر سدا للفراغ السياسي الحاصل كما سبقت الإشارة إلا أنها وجدت نفسها في مأزق جوهري فهي مطالبة من القوى السياسية والفئات الشبابية الفاعلة في الحراك برعاية وتحقيق أهداف الفعل الثوري وإدارة المرحلة الانتقالية على نحو يحقق مطالبها بتفكيك مؤسسات النظام السابق وتسيير عليه التحول السياسي نحو الديمقراطية بتسليم السلطة للمدنيين، في حين أنه جزء من النظام السابق ليس مستعد لإجراء تغيير راديكالي للنظام السياسي الذي بناه الجيش منذ عام 1952 خدمة لمصالحه إلى حد بعيد.

كان هذا الوضع مماثل لما حدث بعد انقلاب يوليو 1952 فاختلفت الأشخاص وتشابهت السياسات والنتائج، حيث عهد إلى المؤسسة العسكرية إدارة المرحلة الانتقالية بسلطة مطلقة في الحكم والإدارة تضمنت حرية إصدار القوانين والإعلانات الدستورية وكلا المجلسين –المجلس العسكري ومجلس قيادة الثورة –لم يقود مصر إلى تحول سياسي ديمقراطي حقيقي، إضافة إلى تشابهما سواء في انتقال السلطة إلى أحد

[1] Javed Massoud, ousha Natarjan, op. cit, p270.

[2] Valeria Resta, op.cit, p21.

أعضاء المجلس ومن ثم تأميمها لمصلحتهم[1]، ويظل الفارق بينهما كما أوضحه مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية في حديث نشرته صحيفته المصري في 17 مارس 2011 أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على عكس مجلس قيادة الثورة التابعة لحركة الضباط، يستمد سلطته كونه ممثل للمؤسسة العسكرية ككل وليس بوصفه فاعلا ثوريا مؤكدا أن ثورة 1952 كانت نتاج الحراك واضح للقوات المسلحة الذين تولوا الحكم فيما بعد بمقتضى الشرعية الدستورية، أما ثورة يناير 2011 كانت نتائج الحراك الشعبي، وقد تدخلت القوات المسلحة حين وجدت الدولة في حالة فوضى لكونها المؤسسة الوحيدة القدرة على حفظ النظام العام، وذلك بمقتضى المادة 88 من الدستور عام 1970 الذي تنص على مسؤولية الجيش عن حماية الوطن[2]، وهنا تشير دراسات إلى أن الطريقة التي انتهى بها النظام التسلطي سيكون لها أثر قوي على تفاعلات الفترة الانتقالية ومخرجاتها، فالتغيير الذي حدث فيم مصر أطاح رأس النظام السياسي من دون تغيير كبير في مؤسسات الدولة، حث تحرك المجلس العسكري ببطء وحذر لتحقيق بعض مطالب الحراك حيت قام بعزل أهم عناصر النظام القديم من خلال الإطاحة بالمؤسسات السياسية سواء الرئاسة أو الوزارة أو المجالس النيابية وتنفيذ قرار المحكمة بحل الحزب الوطني الديمقراطي والسماح بإحالة قادة النخبة السياسية إلى المحاكمة بعد ضغط شعبي عنيف، وفي مقدمتهم الرئيس محمد حسني مبارك وابنيه علاء وجمال ووزير داخليته حبيب العادلي في قضايا تتعلق بالأساس في الفساد المالي.

كما احتفظ المجلس العسكري بعدد من جوانب النظام القديم وعلى رأسها المؤسسة القضائية والأجهزة الأمنية بتكويناتها المختلفة من أمن وشرطة وقوات الاحتياطي المركزي وما تغير فيها هو قادتها وحسب،[3] والأهم من ذلك اتجه المجلس الأعلى للتحالف معها خشية من أخطار الاحتياجات الشعبية والفوضى التي يمكن أن تعم البلاد إذا ما أضعف جهاز القمع الداخلي.

إضافة إلى ما سبق لم يتجه أيضا إلى إلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981 رغم أنه كان من أبرز مطالب الحركة الثورية بل تم توسيعه عقب الهجوم على السفارة الإسرائيلية في سبتمبر 2011، وهو الأمر الذي سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك محاكمة عدد يقدر باثني عشرة

[1] محمود جمال، "الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011"، مرجع سابق، ص 793.

[2] حازم قنديل، مرجع سابق، ص 245.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 87.

ألف مدني في محاكم عسكرية وهو عدد يفوق عدد الذين واجهوا محاكمات عسكرية خلال مدة 30 عاما من حكم نظام مبارك السلطوي، وبالرغم من تصريح المجلس العسكري بتاريخ 25 جانفي 2012 بأن القانون سيلغى جزئيا إلا أنه أعلن أيضا من استمراره بتطبيقه على البلطجية والذي يمكن للمجلس تحديدهم وفقا لتصوره الخاص.[1]

لذلك رأى الكثير من الدارسين أن سلوك المؤسسة العسكرية في إطار المرحلة الانتقالية لاسيما تصرفاته المحافظة الدفاعية والمواقف الاستبدادية تشير إلى درجة عالية من الاستمرارية مع النظام السابق والحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما كان عليه في الواقع وذلك بسبب الوجود المستمر للنخب العسكرية في مواقع السلطة، فعلى سبيل المثال في 7 أوت 2011 أدى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير طنطاوي اليمين الدستورية لـ 15 محافظا جديدا وللإشارة تم تعيينهم بدلا من انتخابهم، كما كان العديد منهم شخصيات عسكرية وأعضاء في النظام القديم.[2]

ففي حالات الانتقال الناجحة التي كانت للمؤسسة العسكرية دورا فيها اقتصر هذا الدور في المرحلة الانتقالية على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات حقيقية أو تسليم السلطة للنخب المدنية لإدارة العملية الانتقالية، لكن ما حدث في مصر هو العكس بدلا من تسليم الحكم فورا إلى سلطة مدنية في أعقاب الانتفاضة الشعبية احتفظ المجلس العسكري بالسلطة السياسية لمدة ستة عشرة شهر ومارس ضغوطا قوية على تشكيل مسار التحول ووضع خارطة الانتقال السياسي لاسيما تحديد جدولها الزمني وتسلسلها باعتبارها المؤسسة الوحيدة القادرة على حماية أمن مصر وحماية في الوقت نفسه بقية النظام بما في ذلك مكانة ومصالح وامتيازات المؤسسة العسكرية نفسها[3]، وفي هذا السياق وصف الباحث ناثان براون أداء المجلس العسكري بقوله: **حتى الآن خالف المجلس العسكري الحاكم كل ما توصي به أدبيات التحول نحو الديمقراطية من خط**، ويمكن ملاحظة ذلك في جوانب معينة من التحول المؤسسي في البلاد والتي تلاعب بها المجلس العسكري من خلال الوسائل الدستورية وغير الدستورية من أجل تعزيز سلطتها وفي نفس الوقت

[1] مها عزام، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية" تشاتام هاوس، مذكرة إحاطة 2012، في:
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/media_wysiwyg/bp0512_azzam_arabic_0.pdf (2018-03-5)

[2] Bahgat Korany, op. cit, p 22.

[3] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص266،267.

تعويض السلطة المدنية، فعلى سبيل المثال الاستفادة الكاملة من المحاكم العسكرية والتي شكّل نظاما قضائيا مستقلا يعمل بالتوازي مع النظام القضائي المدني تحت سيطرة وزارة الدفاع وتمديد حالة الطوارئ وقمع قنوات التحرر والاتصال.

عمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ تسلمه الحكم مؤقتا على إحداث تغيرات لضمان انفراده بإدارة العملية السياسية وحماية نفوذه ومصالحه تحسبا للمرحلة المقبلة، وعليه يمكن تحديد ملامح هذا الإنفراد على النحو الآتي:

1-تولي السلطة التنفيذية والتشريعية:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانه الدستوري الأول في 13 فيفري 2011 علق فيه العمل بدستور 1971 وحل البرلمان والقيام بواجبات تمثيل مصر في الداخل والخارج بهدف معلن هو تهيئة بيئة مواتية لبناء نظام سياسي جديد، ونص الجدول الزمني الذي قدمته سلطة المجلس على تحديد فترة ستة أشهر لصياغة التعديلات الدستورية وعرضها على الاستفتاء وانتخاب حكومة جديدة، وكان من المقرر أن يتبع هذه العملية عودة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى ثكناته[1]، وأصر المجلس العسكري من خلال هذ الفعل على الانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية ودسترة الوضع السياسي له على مؤسسات الدولة الأخرى وأكد السلوك اللاحق للمجلس هذا الانفراد في ظل غياب حوار أو تشاور حقيقي مع القوى والأحزاب السياسية ولاسيما أن الاجتماعات التي عقدها مع قيادات سياسية وحزبية وشباب الحركات الثورية لم تنعكس في الغالب على قراراته، حيث جاء الإعلان الدستوري الثاني الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 الذي يمنح سلطات واسعة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فنصت المادة 56 منه أن يتولى المجلس شؤون البلاد وقيامه بمباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسات العامة للدولة والموازنة العامة وغير ذلك من اختصاصات رئيس الجمهورية ، وحق إصدار القوانين والاعتراض عليها وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء وعزلهم وحق تعيين عشرة أعضاء من مجلس الشعب، وثلث أعضاء مجلس

[1] Valeria Resta, op.cit, p 21.

الشورى.[1] ي جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك إلى حين انتخاب مجلس الشعب والشورى وتولي اختصاصاتها لحين انتخاب رئيس الجمهورية.

في الفترة التي انفرد فيها المجلس العسكري بمسؤولية إقرار السياسات العامة أظهرت التجربة العملية افتقاره إلى الخبرة السياسية*، بالإضافة إلى عدم امتلاكه رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية، فضلا عن إدارته التي تمخضت عنها إشكاليات في رؤيته للنظام السياسي المقبل ودوره فيه، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المصادمات بين المجلس العسكري والقوى السياسية الثورية التي ظلت مصر على البقاء في الشارع حتى يستجاب لكل مطالبها وطرح على طاولة النخب أكثر من مبادرة من أجل تشكيل مجلس رئاسي مدني من ثلاث شخصيات حزبية ومستقلة تسلم السلطة حتى قبل موعد تسليمها، لكن حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيها بعد التحايل على هذه الإشكالية بتشكيل مجلس استشاري يقدم له المشورة السياسية والقانونية، إلا أن المجلس قوبل بالرفض من أهم قوة سياسية وهي الإخوان المسلمين بسبب افتقاده معايير موضوعية لاختيار الأعضاء والأهم من ذلك تداخل اختصاصاته مع اختصاصات البرلمان المنتخب.[1]

من زاوية أخرى بعد انتخاب مجلس شعب جديد ظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهيمنا على إصدار القرار التنفيذي، حيث أخضع الحكومتين اللتين عينهما لسيطرته التامة، الأمر الذي قيّد من حرية حركة كل منهما، فحكومة عصام شرف التي شغلت مساحة زمنية كبيرة من الفترة الانتقالية كانت بلا صلاحيات حقيقية وتحوّلت إلى مجرد سكرتارية للمجلس العسكري، وكذا لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى حكومة كمال الجنزوي، فرغم أن المجلس أعلن تفويضها كامل الصلاحيات في جميع المجالات باستثناء مجالي القوات المسلحة والقضاء[2] إلى أن التطورات السياسية على أرض الواقع جاءت لتؤكد خلاف ذلك.

---

[1] عصام شيحة، "الجيش في الدساتير المصرية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، في:
https://constitutionnet.org/vl/item/msr-wrq-bhthljysh-fy-ldstyr-lmsry-sm-shyh-2012 (20-4-2021)

* بحيث لم تتمرس على أساليب العمل السياسي ويفسر ذلك طارق البشري بسبب فرض مبارك الرقابة الأمنية الصارمة على القيادات العسكرية وعزلهم عن الحياة السياسية والأوضاع المدنية الداخلية، وبالتالي المجلس العسكري الذي تسلم كان يفتقد الرؤية السياسية للتعامل مع الأزمات الطارئة، كما حدث إبان حراك 2011 لمزيد من التفصيل انظر: طارق البشري، مرجع سابق، ص 34.

[1] أحمد يوسف وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 123.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 342.

2-البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية والتحرك تحت ضغط الشارع:

اتّسمت إدارة المجلس العسكري للفترة الانتقالية بالبطء في الاستجابة للمطالب الشعبية في محاكمة مسؤولي النظام القديم وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الانتقالية، حيث لم تشهد سياسات المجلس خلال هذه المرحلة الانتقالية الأولى أي تطهير لمؤسسات النظام السابق، وظلّ كبار أعضاء جهاز الدولة الذي عين معظمهم من قبل مبارك ويدينون بالولاء للنظام القديم، بعبارة أخرى استمرار الدولة العميقة التي تشكل من شبكة من مصالح الشركات والأعمال وأسر نافذة وبيروقراطية راسخة، ويأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية والقضاء والجهاز الإعلامي والأجهزة الأمنية التي تشمل الأمن والشرطة وقوات الاحتياطي المركزي والتي لم تشهد أي تغيير [1]، والأهم من ذلك محاولتها عرقلة العملية الانتقالية الأمر الذي كثيرا ما دفع القوى والأحزاب ذات المرجعيات الإسلامية والمدنية وائتلافات وحركات شباب الثورة إلى استخدام سلاح المليونيات من أجل الضغط على المجلس، وقد وصلت الاحتجاجات ذروتها في أحداث محمد محمود في نوفمبر 2011 والصراعات العنيفة والدامية التي أدت إلى مقتل العشرات وإصابة المئات إثر محاولة المحتجين الوصول إلى مقر وزارة الداخلية من أجل تطهيره ،علاوة على ذلك أنشأ العديد من المتظاهرين العمال صفحات على التواصل الاجتماعي تدعو إلى نزع الطابع العسكري عن المؤسسات الحكومية والضغط بقوة للمطالبة بإعادة الطابع المدني إلى الإدارات العامة، وفي رد فعل حازم تدخلت الشرطة العسكرية لفض اعتصامات العمال وأصدر المجلس العسكري قانونا يحظر الإضرابات العمالية ويحيل المخالفين إلى محاكمات مدنية وعسكرية وتضامنا مع ذلك أطلق الشباب الثوري حملة لنزع الطابع العسكري عن جميع الوظائف المدنية في الدولة وأطلقوا عليها اسم لا للوظائف المدنية العسكرية، وجمعت الحملة بعناية قوائم ورسمت خرائط الكترونية لتحديد مواقع الضباط السابقين في هذه الوظائف في القاهرة وفي جميع محافظات البلاد.[2]

وفي ظلّ بقاء صراع جماعات الشباب الثورية في الشارع إلى حين تستجاب كل مطالبهم وبعبارة أخرى في ظل القيود التي رسمتها الانتفاضة الشعبية وتطلعاتها للانتقال الديمقراطي والدولة المدنية حاول المجلس العسكري احتواء الوضع فأصدر قرارات تتعلق بمحاكمات رموز النظام السابق في مقدمتهم مبارك وابنيه وزير

[1] أحسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 82.

[2] Zeinab Abul-Magd, op. cit, p 197.

داخليته ومساعديه بتهم تتعلق بالفساد المالي والسياسي وقتل المتظاهرين[1] خلال الحراك، وكذا تغيير حكومتي الفريق أحمد شفيق وعصام شرف إلى جانب الإعلان عن جدول زمني لنقل السلطة إلى رئيس مدني منتخب.

3-الأطر الدستورية والقانونية:

عملت سياسات المجلس العسكري على ضمان عدم إحداث تغييرات جذرية في طبيعة النظام السياسي أو التأثير على وضع المؤسسة العسكرية، وذلك في أعقاب حراك ثوري غير متوقع، لاسيما بعد أن أصبح من المحتمل بعد 60 عاما من حكم العسكريين للدولة المصرية أن يصل إلى سدة الحكم مصر رئيس مدني وهو ما استدعى التركيز على قضية الدستور والأطر والآليات الدستورية لحماية استقلاليتها وهيمنتها.

لجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء المرحلة الانتقالية إلى التدخل المباشر للسيطرة على مسارها وتنظيمها من الناحية الدستورية وقد شهدت هذه المرحلة ستة استحقاقات دستورية يتعلق الأول بالإعلان الدستوري المؤقت في 13 فيفري 2011 التي منح المجلس العسكري الانفراد بإدارة المرحلة، كما أشرنا سابقا، أما ثانيها يرتبط بتشكيل لجنة تأسيسية من ثمانية أعضاء لإدخال تعديلات على تسع من مواد دستور 1971 -الذي عدل آخره مرة عام 2007-[2]، وعدم كتابة دستور جديد للبلاد كخطوة أولى للقطيعة مع النظام السابق والذي يتم في معظم الحالات بعد انهيار النظام القديم مباشرة، وتجدر الإشارة أن هذه الخطوة هي المسؤولة عن إرباك مجمل مسار العملية الانتقالية بسبب ثلاثة عوامل هي:

أولا: فتحت باب الاستقطاب الحاد بين القوى المختلفة بسبب تشكيل هذه اللجنة التي انتهت بعدم توازن ظاهر لكونه ميز جماعة الإخوان المسلمين بتمثيل عضو واحد من حزب الحرية والعدالة وغياب باقي الفصائل والتيارات السياسية، وما هو متعارف عليه في النظم الديمقراطية المستقرة تعديل الدساتير تتطلب أغلبية معينة كالثلثين وأكثر في بعض الحالات فما بالنا بالتعديل في دولة تلتمس طريقها التحول السياسي نحو الديمقراطية التي يحتاج قوى وخبرات وآراء متنوعة.[3]

[1] أحمد قنديل وآخرون، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2011-2012**، مرجع سابق، ص 44.

[2] Cherif Bassiouni, op. cit, p 48.

[3] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية ي خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 30.

شملت التعديلات الدستورية تسع مواد فقط من دستور 1971 وتمت الموافقة على التعديلات المقدمة في 16 فيفري في استفتاء شعبي في 19 مارس 2011 بنسبة 77% من الأصوات، لكن نسبة المشاركة كانت منخفضة بلغت 41 بالمئة مما يشير إلى تزايد الاستياء الشعبي من طريقة إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية، حيث رفض ائتلاف شباب الثورة التعديلات المقترحة وعارضها بشدة وطالب بضرورة التفكيك الكامل للنظام القديم كشرط مسبق لإجراء الانتخابات واعتبروا تأييد المجلس العسكري الجزئي لبعض مطالبهم غير كاف، في المقابل أيد الفصيلان الرئيسان في البلاد التعديلات وهما جماعة الإخوان المسلمين التي تم تكن تعنيها كما أشارت الباحثة فاليريا ريستا بناء نظام سياسي جديد بقدر ما كانت مهتمة بوارثة النظام السياسي القائم، حيث رأت في التعديلات طريقا واضحا للسيطرة البرلمانية أما مؤيدي الحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي كان مرتاحا من الانتقال السلس الذي بدأت القيادة العسكرية برسمه.[1]

ثانيا: المجلس العسكري بدلا من تفعيل دستور 1970 بصيغته المعدلة بالاستفتاء قام بإصدار إعلان دستوري بشكل منفرد في 30مارس 2011 اشتمل على المواد التسعة مضافا إليها ثلاثة وخمسون مادة لم يرد ذكرها في الاستفتاء، الأمر الذي يطعن في دستورية هذا الإعلان والتشكيك في شرعيته، فضلا عن أنه أثار بذور عدم الثقة في نيات المجلس العسكري، لاسيما أن هذا الإعلان تضمن مواد تمنح الشرعية لسلطة المجلس العسكري السياسية خلال المرحلة الانتقالية من خلال منحه سلطات تشريعية وتنفيذية للتعامل مع إدارة شؤون البلاد.

ثالثا: الخلاف حول مسألة الدستور "أولا" أو الانتخابات الرئاسية "أولا"، حيث انقسم الرأي العام المصري والتيارات السياسية بين مؤيد لإجراء انتخابات رئاسية يعقبها تشكيل لجنة صياغة الدستور وهو التوجه الذي دعمه أنصار جماعة الإخوان، هذه الأخيرة خشيت من أنه في حال تأجيل الانتخابات حتى وضع دستور فقد ينزلق الحزب الوطني الديمقراطي إلى كرسي السلطة ويشغل شبكاته لتحقيق انتعاش دراماتيكي[2] وبين من رفعوا شعار الدستور أولا وتبنته قوى سياسية ترى أن الخيار الأول يصب فقط في مصلحة حزب الحرية والعدالة، ثم تصاعدت وتيرة الصراع بين القوى السياسية، حيث سعت كل منها لفرض قوتها وسيطرتها على المرحلة المقبلة وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن تضامن والتحام جماعة الإخوان مع مطالب القوى الثورية

[1] Valeria Resta, op. cit, p 21.

[2] John L. esposito and others, op. cit, p 213.

ساعدها في حشد التأييد لممارسة الضغوط على المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية الأولى من أجل إجراء الانتخابات أولا وليس الدستور والتي تم تحديد موعدها في نوفمبر 2011.[1]

واستمرّ النهج المنفرد للمجلس العسكري في إصداره عشرات المراسيم بقوانين التي غيرت ولو جزئيا ملامح النظام السياسي كانت أهمها قانون الأحزاب السياسية الذي جعل تأسيسها بالإخطار إلى جانب حظر إقامتها على أساس ديني وسمح بقيام الأحزاب ذات المرجعية الدينية إلى جانب التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات والنظام الانتخابي*.

يشير في هذا السياق الباحث شريف بسيوني أن المؤسسة العسكرية في إطار حرصها على ضمان السيطرة الكاملة على مستقبل البلاد خلقت ما يمكن تسميته بالديمقراطية المسيطر عليها والتي تحتاج إلى مهارة ودهاء ليس فقط لتجنب إثارة معارضة القوى الثورية الفاعلة في الحراك التي مازالت مستمرة وراغبة في مواصلته ولكن لتجنب أيضا معارضة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين الذين أصبحوا قوى لا يستهان بها.[2]

إضافة إلى ما سبق برز توجه آخر للمجلس العسكري في تحصن نفوذ المؤسسة العسكرية وحماية مصالحها وتعزيزها في النظام الجديد من خلال تحويل السلطات التي تولاها منذ فيفري 2011 إلى مبادئ فوق دستورية من شأنها إضفاء الطابع المؤسساتي الثابت على امتيازاته ضمن ترتيبات دستورية ووضعها بشكل دائم فوق الدولة المصرية سميت بمشروع إعلان المبادئ الأساسية للدولة المصرية الجديدة والمعروف أيضا باسم وثيقة السلمي*، وقد حددت هذه الوثيقة صلاحيات للقوات المسلحة عدت فوق دستورية لاسيما بخصوص إبقاء ميزانيته بعيدة عن رقابة سيطرة الأجهزة المدنية، فضلا عن التمتع بحق النقض-الفيتو- في قضايا ليست بالضرورة ذات طبيعة عسكرية[3] بعبارة أخرى حق الجيش في نقض أي جزء من الدستور يخالف المبادئ الأساسية للدولة، إذ نصت المادة التاسعة من الوثيقة على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو المسؤول الوحيد عن جميع الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها التي ينبغي

[1] Valeria Resta, op. cit, p 22.

* بمقتضى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 199 الصادر في 27 سبتمبر 2011 يعتبر العمود الفقري للإطار القانوني المنظم لانتخابات مجلسي البرلمان.

[2] Cherif Bassiouni, op. cit, p 66.

* نسبة إلى نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي في حكومة عصام شرف.

[3] Bahgat Korany, op. cit, p 23.

إدراجها رقما واحدا في الموازنة العامة السنوية للدولة، كما يختص المجلس حصريا بالموافقة على جميع مشاريع القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة قبل إصدارها.[1]

تم رفض الوثيقة من مختلف القوى الثورية والسياسية لإقرارها وضعا خاصا للمؤسسة العسكرية ولمصادرتها الإرادة الشعبية دون أن يطرح ويناقش هذه المسألة على مائدة حوار وطني، مما ساهم في تعميق فجوة عدم الثقة بين المجلس والقوى الثورية والتي نظمت حشدا مليونيا في ميدان التحرير في وسط القاهرة في 18 نوفمبر 2011 للتنديد بالوثيقة والمطالبة بإلغائها وإنهاء حكم المجلس العسكري، وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة لحكومة مدنية في موعد أقصاه أفريل 2012 ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن النشطاء المعتقلين.

بدا واضحا منذ ذلك اليوم تغيير شعارات المحتجين فبعد أن كان شعار" الجيش والشعب أيد واحدة" إبان الحراك 25 جانفي أصبح يتردد في الساحات "يسقط يسقط حكم العسكر"، والشعب يريد إسقاط حكم المشير[2]، مما يدل على أن أداء المجلس العسكري أدى إلى نتائج عكسية، فبينما تمتع بموجة متدفقة من الثناء الشعبي على دوره على الإطاحة بالرئيس مبارك أصبح يعاني من سخط الفئات الشبابية الثورية لتماطله في تسليم الحكم إلى سلطة مدنية، وتواصلت الاعتراضات التي شهدت صدامات عنيفة بين المؤسسة العسكرية والمعتصمين وبروز أحداث أهمها محمد محمود وماسبيرو إلى أن تم سحب وإلغاء الوثيقة.

يفسر الدارسون هذا السحب في عدم رغبة المجلس العسكري مواجهة إمكانات التعبئة لكل من جماعة الإخوان المسلمين وائتلاف شباب الثورة والدليل على ذلك اتجاهها إلى بناء تحالفات سياسية لاستعادة الشرعية التي افتقدتها[3]، حيث أنه جاء بشرعية الانحياز إلى الثورة ممثلة في قوى الميدان وائتلاف الثورة التي سرعان ما انقلبت على أسلوبه في إدارة المرحلة الانتقالية فلم يصدر عن المجلس العسكري ما يثبت أنه فهم أن مصر تمر بحالة ثورية تستهدف تغيير نمط ممارسة السلطة وليس مجرد انتخاب رئيس جمهورية جديد ومنع التوريث.[4]

[1] هاني سليمان، مرجع سابق، ص 59.

[2] المكان نفسه.

[3] Valeria Resta, op. cit, p 23.

[4] عبد الفتاح ماضي،" تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 65.

بعد رفض مبادئ السلمي فوق الدستورية من القوى السياسية والثورية أصدر المجلس العسكري إعلان دستوري مكمل في 17 جوان 2012 كآخر محاولة قبيل إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لإضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات رسمية ودون تشاور مع القوى السياسية، والأكثر من ذلك حسب ما ذهب إليه يزيد صايغ المجلس العسكري رتب عمليا المجالات المحجوزة التي يسعى إلى تكرسيها كصلاحيات واستثناءات دائمة في الدستور الجديد[1]، خصوصا أن الملحق الدستوري جاء ليحد من صلاحيات الرئيس القادم والبرلمان بصورة أكبر وجعله اشبه بأداة تنفيذية لقرارات المجلس العسكري الذي منح لنفسه الصلاحيات التشريعية المقررة للبرلمان والرئيس في حال غياب البرلمان وبالتالي الرئيس المنتخب يمتلك السلطة التنفيذية وينازعه المجلس العسكري سلطة التشريع، وكذا القدرة على تشكيل جمعية تأسيسية جديدة إذا لم تكمل الجمعية السابقة إعداد الدستور.

كما منحه سلطات سياسية وعسكرية واسعة تسمح له بالسيطرة الكاملة على شؤونه بما في ذلك السيطرة على استخدام أكثر من 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية السنوية من الولايات المتحدة الأمريكية مع استمرار السرية حولها، كما خص نفسه تقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة بما في ذلك تعيين قادتها ووزير الدفاع والإشراف على ميزانية الدفاع واستقلاليتها والقدرة على إعلان الحرب دون موافقة رئاسية أو برلمانية وصلاحيات استثنائية لاعتقال المدنيين إلى جانب سلطة إضافية لتحديد وتقييد السلطة التنفيذية للرئيس المنتخب من خلال مشاركة المجلس العسكري الإشراف على صياغة دستور مصر جديد.[2]

وفي المقابل جرى تقليص صلاحيات الرئيس في هذا الملحق بنسبة 40 في المئة عما كانت عليه في دستور 1971، إذ انحصرت في تشكيل الحكومة وإقالتها والتصديق على القوانين ورفضها وإعلان حالة الطوارئ وإعلان حالة الحرب بعد موافقة مجلس الدفاع الوطني وحماية الدستور والعلاقات الخارجية وتعيين المحافظين وكبار الموظفين واعتماد الدبلوماسيين، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم سحب الكثير من السلطات

[1] يزيد صايغ، "فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر"، مرجع سابق، ص 27.

[2] John L. Esposito and others, op. cit, p 217.

السابقة للرئيس مثل تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للشرطة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة.[1]

وفي هذا السياق أشار ناثان براون أن المدى الكامل لسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس واضحا دائما صحيح أن سلطته التنفيذية قوية، ولكنها ليست مطلقة في ظل النظام الناشئ وسيسلم بعض السلطات المهمة للرئيس لاسيما في الشؤون الإدارية والداخلية، ومن المرجح أن الوضوح الحقيقي لن يتحقق إلا من خلال الممارسة العملية.[2]

يتضح مما سبق أن المجلس العسكري تحت ستار حماية الديمقراطية من الأحزاب الإسلامية الصاعدة التي حققت نتائج جيدة في الانتخابات قوض التحولات الديمقراطية، حيث لقي هذا الإعلان رفضا واسعا من بعض القوى السياسية والقوى الثورية خصوصا التي كانت رافضة لإدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقالية واعتبروا هذا الإعلان في اجتماع فيرمونت في 22 جوان 2012 بين محمد مرسي والقوى الوطنية بمثابة تنفيذ انقلاب عسكري ناعم بصيغة قانونية[3]، حيث يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس المقبل صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية.

أما التهديد الأكبر للمجلس العسكري منذ سقوط مبارك والذي يحجب نجاحه في الاشراف على انتخابات ديمقراطية حقيقية هو عدم تخليه عن قانون الطوارئ وانتهاكات حقوق الإنسان فوفقا لإحصائية مشروع "ويكي" التي قام بها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بلغ عدد وقائع المواجهات العنيفة في المرحلة الانتقالية بين السلطة السياسية ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمحتجين[4]، الذين عادوا إلى ميدان التحرير للضغط على المجلس من أجل الاستمرار بعملية التحول السياسي الديمقراطي.

وتحت غطاء الحفاظ على الأمن والاستقرار في مصر استخدم المجلس العسكري أساليب النظام القديم القمعية أسفرت عن 235 قتيلا منهم 27 مصريا قبطيا خلال أحداث 9 أكتوبر في ماسبيرو، حيث

---

[1] بشير عبد الفتاح، "الرئاسة المصرية بعد مبارك"، **سياسات عربية**، ع1، مارس 2013، ص 76.

[2] JermyM Sharp, "transition under military rule", june 2012, in : **https://www.everycrsreport.com/files/20120621_RL33003_fbec57cc2e470cca3db5c8319660f3ed0a98bd32.pdf**(12-03-2018)

[3] عبد الفتاح ماضي،" تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 29.

[4] محمود جمال، "الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية الانتقالية بعد 25 يناير"، مرجع سابق، ص 798.

عمل المجلس على تضييق الخناق على حرية التجمع والإعلام بفرض قيود صارمة منذ 24 مارس 2011 بحظر المظاهرات والاضرابات التي اعتبرها معرقلة لعمل المؤسسات العامة والخاصة وتعطيل عجلة الإنتاج في وقت كانت فيه البلاد في أمس الحاجة إلى بناء اقتصاد ما بعد الثورة، وبعد قرابة أسبوعين من انتهاء العمل بقانون الطوارئ الذي استمر لعقود أعاد المجلس العسكري تفويض الاحتجاز العسكري للمدنيين من خلال مرسوم في 13 جوان 2012 باسم حماية القانون والنظام، حيث يسمح للضباط قانونيا باحتجاز المدنيين المتورطين في أنشطة إجرامية وإحالتهم على المحاكم العسكرية،[1] وقد لاقت هذه الخطوة إدانة واسعة من جانب الليبراليين ونشطاء حقوق الإنسان لاسيما أن الإحصائيات تشير إلى اعتقال ومحاكمة المجلس العسكري نحو 12 ألف شخص منهم 5 ألاف معتقل لسياسي أمام محاكم عسكرية.[2]

اعتبر الكثير من الدارسين أن هذا التصرف الاستباقي للمؤسسة العسكرية لم يكن سبب الانتماء الأيديولوجي للرئيس المقبل المرتقب بل عدم تقبل المؤسسة العسكرية فكرة أن يكون الرئيس –الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة–مدنيا فمنذ عام 1952 ترسخت سيكولوجية العسكريين الذين لم يعتادوا خضوع قيادتها لسلطة مدنية منتخبة إلى جانب عدم استعداد المؤسسة العسكرية للتنازل عن نفوذها السياسي والاقتصادي للمؤسسات المنتخبة، وبالتالي من الصعب تصور إنهاء الدور العام للمؤسسة العسكرية وهذا ما سنراه لاحقا.

ثانيا: ترتيب المرحلة الانتقالية

وضعت القيادة العسكرية جدولا زمنيا جديد أجلت فيه الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية التي تبدأ من 28 نوفمبر 2011 حتى أواخر جانفي 2012، ويستتبع ذلك آلية تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد والتصديق عليه ،من ناحية أخرى المرحلة الانتقالية طالت مدتها من ستة أشهر كما حددها المجلس العسكري في الإعلان الدستوري الثاني، مما زاد من تعقد المشهد السياسي وتفاقمت الخلافات بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية التي كانت مشددة في معارضتها لأي مكان للدين في الدولة إلى جانب خوفها من وصول جماعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين إلى السلطة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صراعات مستمرة من استحقاق انتخابي إلى آخر أو ما يطلق عليه في أدبيات تغيير نظم الحكم ثورة

[1] Jermy M, Sharp, "transition under military rule", op. cit.
[2] John L, Esposito and others, op. cit, p 213.

انتخابية تدور حول إجراء الانتخابات لملء المناصب التنفيذية والتشريعية بعد انهيار رأس النظام دون الاهتمام بأركان الديمقراطية الأخرى. مما شكل المرحلة الانتقالية كسلسلة متشابكة من الخيارات والسلوكيات الخاطئة التي جعلت انهيار المسار الديمقراطي أمر شبه حتمي كما يشير إلى ذلك براون[1]، وفي هذا الصدد يشير إلى دعم بعض القوى السياسية استمرار الحكم العسكري والمطالبة صراحة ببقائه خوفا من سيطرة التيارات الإسلامية على السلطة والمفارقة هنا هي أن العملية الديمقراطية قد لا تضمن ظهور نظام سياسي قائم على القيم الديمقراطية، لكن عرقلة هذه العملية بدافع الخوف وباسم الديمقراطية نفسها من المؤكد أنها ستؤدي إلى إنتاج نظام استبدادي وهذا ما فعله المجلس العسكري، حيث نزع فتيل الثورة وحفظ بقية النظام بما في ذلك امتيازات المؤسسة العسكرية ثم فرض مسارا سياسيا قوض عملية التحول الساسي الديمقراطي عن طريق ثورة مضادة تحارب أهداف الثورة عبر إقصاء كل القوى السياسية الرئيسية المحسوبة على الثورة وإقامة نظام حكم مطلق.

تم تأسيس تحالفات انتخابية متنافسة ضمت اتجاهين الأول أحزاب محسوبة على التيار الإسلامي مثل: حزب الحرية والعدالة مع أحزاب أخرى حزب الكرامة وثورة الغد لمنع عودة رموز نظام مبارك، والثاني أحزاب محسوبة على التيار اليساري والعلماني مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المصريين الأحرار وحزب الاتحاد الوطني التقدمي لموازنة قوة الأحزاب الإسلامية لاسيما بعد انضمام الأحزاب السلفية بقيادة حزب النور إلى المنافسة الانتخابية متحدة في الكتلة الإسلامية لتحدي كثرة الأحزاب العلمانية وفي الوقت نفسه تنافس احتكار حزب الحرية والعدالة للإسلام السياسي في مصر.[2]

أما على المستو الخارجي حرص المجلس العسكري على تأكيد الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية وهي رسالة واضحة لطمأنة الإدارة الأمريكية وإسرائيل وما يسمى أنظمة الاعتدال العربي وضمان تدفق المعونات التي تبقي على مصر دولة وظيفية.[3]

1-الانتخابات التشريعية:

أجريت الانتخابات البرلمانية بغرفتيه وبلغ الاقبال التاريخي وغير المسبوق على انتخابات مجلس الشعب تراوحت بين 65% و70% في المرحلة الأولى بينما بلغت 15،4 بالمئة في المرحلة الأولى من

[1] Valeria Restas, op. cit, p 22.

[2] Loc, cit.

[3] عوني فرسخ، مصر "بين ثورتين"، **المستقبل العربي**، ع395، السنة 34، يناير 2017، ص 211.

انتخابات مجلس الشورى، وهو ما يعكس قلة اهتمام الناخبين بالغرفة الثانية للبرلمان لاسيما في ضوء محدودية صلاحياتها ولا تحوز على أي سلطة تشريعية طول العملية وتعقيداتها ، وقد أقرت الغالبية العظمى للمراقبين بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة[1]، وأسفرت نتائج انتخابات مجلس الشعب والشورى عن حصول الأحزاب الإسلامية على الأغلبية، كما هو موضوع في الجدول رقم (02) حيث يشير إلى عدد الأحزاب الممثلة في مجلس الشعب 2012 وإجمالي المقاعد التي حازت عليها كما يلي:

جدول رقم 02: تشكيل مجلس الشعب 2012

الحزب	إجمالي المقاعد		الحزب	إجمالي المقاعد	
	العدد	النسبة %		العدد	النسبة %
التحالف الديمقراطي	235	47.2	الكتلة المصرية	34	6.8
الحرية والعدالة	224	45	المصري الديمقراطي الإجمالي	16	3.2
الكرامة	06	1.2	المصريون الأحرار	15	3
غذ الثورة	02	0.4	التجمع الوطني التقدمي	3	9.6
العمل	1	0.2	الوسط	10	2
			الإصلاح والتنمية	9	1.8
			الثورة مستمرة	7	1.4
			مصر القومي	5	1
			الحرية	4	0.8
			الاتحاد	2	0.4
تحالف النور السلفي	123	24.7	السلام الاجتماعي	01	0.2
حزب النور	107	21.5	الاتحاد المصري	01	0.2
البناء والتعمير	13	2.6	العدل	01	0.2
			المحافظين	1	0.2
			مستقلون	23	4.6
الوفد	38	7.6			

إعداد الباحثة بالاطلاع على: Valeria Resta, op. cit, p 24-26

يتضح من الجدول المرفق أعلاه أن فروع الحزب الوطني التي أعادت تنظيم صفوفها رغم الحظر مقسمة إلى سبعة أحزاب حققت مكاسب ضئيلة في الانتخابات البرلمانية، حيث لم يتجاوز عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب التابعة للحزب الوطني الديمقراطي مجتمعة (الحزب الوطني المصري-حزب الاتحاد) في مجلس الشعب العشرين مقعدا بينما تمكن حزب الحرية وحده من انتخاب ثلاثة ممثليه في مجلس الشورى، وتمكن التحالف الديمقراطي وهو ائتلاف متعددة الأيديولوجيات تحت قيادة حزب الحرية والعدالة

[1] مها عزام، مرجع سابق.

التابع للإخوان المسلمين من الحصول على الأغلبية، ثم يليه التحالف السلفي بقيادة حزب النور ثم تتجه بقية الأصوات إلى باقي القوى غير الإسلامية والعلمانية حزب الوفد والكتلة المصرية، وهي تحالف انتخابي يجمع أحزاب اليمين واليسار معا وأسست في أوت 2011 لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين.

أما عن تشكيل مجلس الشورى 2012 فيشير الجدول رقم 03 إلى عدد الأحزاب الفائزة وإجمالي عدد المقاعد الحاصلة عليها، كالتالي:

الجدول رقم03: تشكيل مجلس الشورى

الحزب	إجمالي المقاعد	
	العدد	النسبة %
الحرية والعدالة (التحالف الديمقراطي)	**105**	**58.3**
النور	**45**	**25.0**
الوفد	**14**	**7.8**
الكتلة المصرية	**8**	**4.4**
حزب الحرية	**3**	**1.7**
حزب السلام الديمقراطي	**1**	**0.6**
مستقلون	**4**	**2.2**

إعداد الباحثة بالاطلاع على: Valeria Resta, op cit, p p 24-26.

استنادا إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أنّ إحكام قبضة الإسلاميين على الحياة البرلمانية خلق نوع من العداء مع القوى الليبرالية والثورية وشباب ميدان التحرير لاسيما أن جماعة الإخوان المسلمين في بداية المسار قدمت بعض التعهدات لطمأنة مخاوف القوى الأخرى من قوة الجماعة شعبيا وتنظيميا عندما أعلنت عدم تنافسها على منصب رئيس الجمهورية ومقاعد البرلمان.[1]

اتضح هذا العداء بشكل بارز عندما عقد مجلس الشعب في 17 مارس 2012 وبدلا من أن يكون آلية للتسوية من أجل إرساء دستور ديمقراطي للبلاد تحول إلى ساحة صراع بين مختلف التيارات السياسية

[1] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 26.

لاسيما فيما يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية وقد أدى ذلك إلى خلق خلافات عميقة بين الإسلاميين والعلمانيين[1]* لعدة أشهر.

تمّ تشكيل الجمعية التأسيسية خلال الدورة الأولى لمجلس الشعب تتكون من 100 عضو نصفهم من مجلس الشعب على أساس تنافسي والنصف الآخر من شرائح اجتماعية أخرى منها ممثلو الأقليات كالأقباط وممثلي النقابات وعدد من الشخصيات العامة المصرية من يساريين وعلمانيين، غير أنه في ضوء الحضور الكاسح للأحزاب الإسلامية في الجمعية رفضت الأحزاب العلمانية واليسارية بقيادة الكتلة المصرية تشكيل اللجنة وقررت الانسحاب[2]، ويمكن تفسير ذلك بخوف هذه الأحزاب من أن الأغلبية الإسلامية ستسمح لها بغرس بمبادئ إسلامية معينة في الدستور الجديد بالرغم من عدم اتضاح ما يمكن أن تكون تلك المبادئ ووسط هذا العراك السياسي وغياب حوار سياسي حقيقي بين القوى السياسية لجأت القوى العلمانية إلى المجلس العسكري لإعادة فتح النقاش والمفاوضات حول إصلاح الجمعية ووضع معايير لاختيار هيئة تمثل الأقليات على نحو أفضل وهذا يعتبر تقويض الثقة بالعملية البرلمانية.

وفي هذا السياق يمكن القول أن عجز البرلمان المنتخب عن إيجاد حل سياسي بشأن تشكيل الجمعية التأسيسية سمح أولا لأعضاء الدولة العميقة وتحديدا المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمؤسسة القضائية باختطاف المرحلة الانتقالية مستغلة هذه الخلافات السياسية التي صنعتها النخب لبسط سيطرتها على العملية الانتقالية، حيث صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا* يقضي بعدم دستورية القانون الانتخابي** الذي انتخب على أساسه أعضاء البرلمان فقام المجلس العسكري بإعلان مرسوم إضافي آمر بحل أول برلمان منتخب ديمقراطيا وعلق عمل اللجنة التأسيسية[3]، ليتم الالتفاف على إرادة الشعب المصري الذي عبر عنها بكل حرية خلال الانتخابات.

---

* بالنسبة للإسلاميين كان يجب أن يعكس تشكيل الجمعية توازن القوى في البرلمان المنتخب، أما بالنسبة للعلمانيين فيجب أن تكون الجمعية التأسيسية تعبيرا عن مختلف التوجهات السياسية السائدة في البلاد بغض النظر عن أدائهم الانتخابي.

[1] Valeria Resta, op. cit, p 26.

[2] مهام عزام، مرجع سابق.

* يرأسها قاض عسكري سابق عيّنه مبارك في عام 2009.

** الصادر في أكتوبر 2011، وبالتالي انتخاب ثلث أعضاء البرلمان غير قانوني.

[3] هاتف دينا مكي، مرجع سابق، ص 343.

نتيجة لحل البرلمان ظل المجلس محتفظا بالسلطات التشريعية والتنفيذية حسب الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس، حيث سمح لنفسه بسلطات التشريع وتنفيذ السياسات واستدعاء وتأجيل جلسات الجمعية التأسيسية وإصدار القوانين والاعتراض عليها وتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين[1] إلى أن تم انتخاب رئيس جديد في جوان 2012. وثانيا: فتح هذا الوضع الباب أمام سيناريو اضطر فيه الرئيس المنتخب الشرعي إلى صراع مع المؤسسة العسكرية للسيطرة على المرحلة الانتقالية وقد اتسم هذا الصراع على السلطة بعدم اليقين الشديد.

يتضح مما سبق أنّ الإعلانان الصادران عن المجلس العسكري -حل البرلمان والانقلاب الناعم - ألغى كل شيء أنجز تقريبا خلال الأشهر الستة عشر السابقة من المرحلة الانتقالية، وهكذا فرض فعليا المجلس العسكري بشكل انفرادي مرحلة انتقالية ثانية من دون التشاور مع الأطراف السياسية ومرشحي الرئاسة، وهنا يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية وحدها فقط التي جرت وفقا للإجراءات والجدول الزمني اللذين حددهما المجلس العسكري في 30 يناير 2012، كما أنها كانت قريبة من المعايير الدولية المتعارف عليها.[2]

2-الانتخابات الرئاسية لعام 2012:

من أجل تهيئة ثورة مضادة قامت المؤسسة العسكرية وحلفاؤها في لجنة الانتخابات الرئاسية بالتحرك في 14 أفريل 2012، حيث طعن في نزاهة تسجيل المترشحين لوجود عاملين الأول يتعلق باستبعاد لجنة الانتخابات الرئاسية المعنية من قبل المجلس العسكري عشرة مترشحين من السباق نحو الرئاسة لعدم أهليتهم حسب تقديرها بمن في ذلك المرشحان الإسلاميان الأكثر شعبية خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان وحازم صلاح أبو إسماعيل* وعمر سليمان نائب مبارك ،وقد أشار الكثير من الدارسين إلى أن الهدف الأساسي من استبعاد هؤلاء هو محاولة ظهور اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بصورة عادلة بزعمها أنها لا تكيل بمكيالين في تعاملها مع المرشحين الإسلاميين وبقايا النظام القديم، أما العامل الثاني يرتبط بإضفاء

[1] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 149.

[2] يزيد صايغ، مرجع سابق.

* خيرت الشاطر المعروف بأنه أغنى وأقوى رجل في الجماعة ويعتبر خبيرا ماليا واستراتيجيا مرموقا في صفوفها، فضلا عن أنه كان المرشح الرئيسي للإخوان، أما حازم صلاح أبو إسماعيل فيمثل القوى الإسلامية المحافظة المتشددة.

المحكمة الدستورية العليا الشرعية على ترشح الفريق أحمد شفيق أحد أبرز رموز النظام السابق–رئيس وزراء مبارك وقائد سابق في القوات الجوية– ومرشح المؤسسة العسكرية غير المعلن على الرغم من العزل السياسي الذي أصدره المجلس العسكري الحاكم ونفدته اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر والذي يقضي بمنع ترشح كبار مسؤولي النظام السابق للمناصب العامة القيادية لمدة عشر سنوات كحد أقصى.[1]

قُبل ثلاثة مرشحين إسلاميين للترشيح في الجولة الأولى ضد شخصيات يسارية بارزة مثل الناصري حمدين صباحي والمحامي خالد علي تنافس معهم بعض رموز نظام مبارك لاسيما الفريق أحمد شفيق وتجدر الإشارة هنا إلى أن برامج جميع المرشحين الإسلاميين امتنعت عن تناول مسألة نزع الضفة العسكرية عن المناصب المدنية في الدولة المصرية ومراقبة الميزانية العسكرية.[2]

تمّ إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في شهر ماي 2012 تنافس فيها ثلاثة عشرة مترشحا، ونظرا لعدم حصول أي مرشح على أكثر من 50 في المئة من الأصوات ثم إجراء جولة الإعادة تنافس فيها كل من محمد مرسي وأحمد شفيق باعتبارهما الفائزان بأعلى نسبة أصوات في أول انتخابات رئاسية تنافسية شفافة ونزيهة في مصر منذ عام 1952 رغم الموارد المالية التي حشدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ودعم الدولة العميقة–بقايا نظام مبارك الذين مازالوا يشغلون مناصب استراتيجية في الحكومة والجهاز البيروقراطي للدولة–برز محمد مرسي فائزا في الانتخابات بنسبة 51.7 بالمئة من الأصوات مقابل 48 بالمئة لشفيق وبلغت نسبة المشاركة في جولة الإعادة 52 بالمئة من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين.[3]

الجدير بالذكر أن الإخوان المسلمين استفادوا من مرحلة التصادم بين القوى والحركات الثورية من جانب والمجلس العسكري من جانب آخر لتعظيم فرصهم في تلك المرحلة بالتقارب والتحالف مع القوى الثورية في عدد من المواقف والقضايا الرئيسية ،وفي هذا السياق نشير إلى أن علاقة الإخوان بهذه القوى كانت تتسم بقدر من التغيير وعدم الثبات، حيث انتابها بعض الاضطراب في بعض الأوقات منها على سبيل المثال عارضت بعض القوى الثورية والمدنية التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها كما عارضت قوى وأحزاب مدنية بشدة توجها من جانب الإخوان نحو الهيمنة السياسية من خلال حصولها على

[1] Johon L. Esposito, op. cit, p 217.

[2] Zeinab Abul-Maged, op. cit, p 219.

[3] Cherif Bassiouni, op. cit, p 87.

الأغلبية داخل مجلسي الشعب والشورى، وسعيهم إلى تشكيل حكومة ائتلافية وتقدمهم بمرشح إلى الانتخابات الرئاسية[1]، وهذا يعني تراجع الجماعة عن الالتزام الذي قدمته في البداية.

ويعدّ اتفاق فيرمونت الذي عقد بين ممثل الإخوان مرسي وممثلين عن قوى مدنية وتيارات ثورية قبيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية أبرز محطات التقارب بين الإخوان والقوى الثورية مثل: حزب النور وحركة شباب 16 أفريل وحركة كفاية وائتلاف شباب الثورة والجبهة الوطنية للتغيير، وقد ساهم هذا الاتفاق في بناء توافق سياسي بين الجانبين وتشكيل تحالف مناهض للمرشح شفيق والقوى وبقايا النظام القديم الداعمة له، وفي مقابل دعم القوى الثورية لمحمد مرسي في جولة الإعادة والذين يؤيدون الحراك الثوري ويعارضون الانقلاب الناعم الذي قام به المجلس العسكري وإمكانية عودة نظام مبارك ،على نحو آخر وعد مرسي هذه القوى بالتعاون معها وإشراكها في عملية صنع القرار* وتحقيق مطالب الثورة فور انتخابه.[2]

في سياق آخر أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية بشكل واضح مدى الانقسام العميق الذي أصاب دولة مصر إذ أن حوالي نصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام، أما النصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم لتنتهي المرحلة الأولى من مسار الانتقال السياسي في مصر الذي برزت فيها المؤسسة العسكرية وحلفاؤها كفاعل رئيسي في الساحة السياسية مستغلة الانقسام بين الإسلاميون والأحزاب اليسارية العلمانية خلال الانتخابات البرلمانية الذي وضعها في وضع ممتاز للتفاوض بطريقة من شأنها أن تحمي مصالحها وتحافظ على بعض الخصائص الأساسية للنظام، وفي هذا الصدد يعلق محمد البرادعي عن أداء المجلس العسكري تلك الفترة قائلا: "**أدخلنا هذا البرلمان في متاهات وحوارات عقيمة في حين انفرد بصنع القرارات المجلس وبأسلوب يعبر عن تخبط وعشوائية في الرؤية مما فاقم الانقسامات بين فئات المجتمع في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون للتكاثف والوفاق**".[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 346.

* مشيرا إلى أنه سيعين مسيحيين ونساء مستقلين وتكنوقراط في المناصب الرئيسية في الحكومة.

[2] عمر هاشم ربيع وآخرون، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص 392.

[3] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 150.

المطلب الثاني: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوى السياسية المدنية

بعد سقوط حسني مبارك تبلور الصراع على الحكم بين ثلاث قوى سياسية وهي جهاز الدولة ونواته*المؤسسة العسكرية والتيار الليبرالي ونواته الإعلام والتيار الإسلامي ونواته جماعة الإخوان المسلمين. لكن تبين من خلال مجرى الصراع أن اثنين فقط هما القادرتان على الوصول إلى السلطة المؤسسة العسكرية لما تتبوأ من مكانة تنظيمية في صلب أجهزة الدولة والمجتمع وما تمارسه من سياسات على طول المدى السابق وما تحوز به من قدرات مادية ومؤهلات وخبرات، أما القوة الثانية فهي التيار الإسلامي لما يحوزه من تشكيلات تنظيمية جماهيرية تكاد تكون هي وحدها في الساحة الاجتماعية بعيدا عن سيطرة الدولة فضلا عن قدراتها الشعبوية بين الجماهير وتمثل جماعة الإخوان المسلمين أهم القوى المنظمة الأساسية في النشاط السياسي لما لها من أبنية تنظيمية وقاعدة شعبية تعتبر الأقوى من حيث العدد ودرجة الانضباط التنظيمي والاتساق الثقافي السائد بين صفوفها.[1]

ويشير الدارسين إلى أن الصراع بين هذه القوى ذو وجهين الأول يتعلق بالصراع بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي العلماني الذي استقطب على أساس عقيدي أي ثقافي حول مسألة الهوية بمعنى مدنية الدولة أو إسلاميتها، أما صراع القوى الإسلامية وبقايا الدولة العميقة-المؤسسة العسكرية-قائم على أساس سياسي الديمقراطية أو الاستبداد نظرا لأن المؤسسة العسكرية ترفض وتعادي النشاط السياسي المستقل لأيّ تنظيمات شعبية خارج إرادتها.

أولا: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإخوان المسلمين

كان واضحا منذ سنوات طويلة أن جماعة الإخوان المسلمين هي القوة الرئيسة في الساحة السياسية المصرية الأكثر تنظيما وشعبية من بين القوى السياسية الأخرى مما جعلها فاعل رئيسي خلال المرحلة الانتقالية، وبالتالي أدى السلوك الديمقراطي كما أشرنا سابقا إلى حصدها قدر كبير من المكاسب الانتخابية خلال المسار الانتقالي والمضي في بناء المؤسسات.

* يمكن تصنيف العلمانيين المصريين على أنهم المسلمون أو المسيحيون أو غيرهم ممن يعتقدون أنه لا ينبغي إشراك الدين في الدولة، وقد يضمون وجهات نظر سياسية مختلفة مثل: القوميين والليبراليين، وحتى الاشتراكيين لمزيد من التفاصيل. انظر: Tomy Major Arvianto, op . cit.

[1] طارق البشري، مرجع سابق، ص ص 9، 10.

لقد أقامت الجماعة حساباتها السياسية منذ سقوط مبارك وراهنت على المسار الإصلاحي السياسي التدريجي غير مصطدم مع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكري مخافة أن تؤدي المواجهات إلى ضربات عنيفة ضد الجماعة تؤثر في تماسكها التنظيمي والمكاسب التي قد تحصدها وإلى تعنت المؤسسة العسكرية وعدم تسليمها السلطة.[1]

عرفت المرحلة الانتقالية الأولى بروز علاقة بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان تم وصفها بعلاقة تبادل بين القوى القوية في إطار البحث عن نظام متوازن في الدولة[2]، ولهذا جماعة الإخوان لم تؤيّد الاحتجاجات ضد المجلس العسكري في ميدان التحرير ولم تشجع المحتجين بل اختارت إتباع ما رأت أنه الشعور العام في المجتمع المصري ألا وهو الحاجة إلى الأمن والاستقرار وأن المجلس العسكري هو الهيئة الأمثل للإشراف على الظروف غير المؤكدة التي تسود مصر إبان انتقالها السياسي إلى حكومة منتخبة.[3]

فبعد خلع مبارك أقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحالفا واضحا مع الإخوان المسلمين قائما على ترتيبات تقاسم السلطة بعد عقود من اضطهاد* الإخوان والتحالف مع الطبقات الدنيا والمتوسطة في عهد عبد الناصر تلتها تحالفات مع نخبة رجال الأعمال في عهد مبارك قررت المؤسسة العسكرية التصالح التام مع الإخوان وتقسيم ما بعد الحراك.[4]

[1] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص 141.

[2] Silivia Colombo, op, cit,

[3] مها عزام، مرجع سابق.

*تعتبر جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست عام 1927 واحدة من أكبر الحركات الإسلامية وأعظمها نفوذا في مصر ويعتبر وجودها على الساحة السياسية خطرا على المؤسسات السلطوية في مصر، وقد اتسمت علاقاتها بالنظام السياسي المصري في مرحلة الثمانينات بالتعايش والتهادن، أما إبتداءا من التسعينات اتسمت العلاقة بينهما بالتوتر، ورغم كون الجماعة تفتقد إلى الشرعية القانونية والرسمية إلا أن وجودها كان فعال على الساحة المجتمعية والسياسية ،حيث استطاعت أن تحقق نمط أخر من الشرعية وصفها الباحثين بالشرعية المجتمعية أو شرعية الإنجاز التي وظفتها الجماعة توظيفا سياسيا للضغط على الدولة لتحويلها إلى شرعية قانونية.لمزيد من التفاصيل أنظر: هشام العوضي، **صراع على الشرعية :الإخوان المسلمون ومبارك1982-2007**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009)، ص 17-25.

[4] Zeinab Abul-Magd, op, cit, p 216.

وجرى الحديث عن صفقة سرية أو تسوية ضمنية على الأقل تكفل عدم دعم الإخوان وحزب الحرية والعدالة* التابع لهم للاحتجاجات المضادة للمجلس العسكري وأنهم يستعملون من أجل الجدول الزمني المحددة لانتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية، وقد اتسمت هذه العلاقة بالتقارب بين مصالح الطرفين امتدت من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 2011 وهو التقارب الذي أصبح ملموسا عندما قبلت كل الأحزاب والجماعات المؤيدة للانتفاضة الشعبية تقريبا بالمجلس العسكري كهيئة عسكرية محافظة سياسيا وغير دستورية لإدارة المرحلة الانتقالية، وقام المجلس كما أشرنا سلفا بوضع خارطة طريق انتقالية في شهري فيفري ومارس، وقدمت لجنة من سبعة أعضاء معينين من قبل المجلس لإحداث تعديلات على دستور 1971 وكان أحد أعضاء اللجنة صبحي صالح عضو بارز من جماعة الإخوان وهنا برزت تفاهمات وتوافق بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين، حيث قادت الجماعة حملة دعائية للتصويت لمصلحة التعديلات الدستورية واستجاب لها 77.2 بالمئة من المشاركين في استفتاء التصويت في 19 مارس 2011 فضلا عن عدم اعتراضها على المواد الدستورية التي تتعلق بتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية[1] ثم إصرار الطرفين على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها.

في الفترة المذكورة لم تكن هناك أسباب قوية للنزاع بين المجلس العسكري والجماعة بحيث بدا واضحا وجود اتفاق بينهم في تقسيم السلطة، فقد أرادت تقاسم عبء حكم البلاد، وذلك بالحصول على الشرعية عبر الأصوات والمؤسسات خصوصا أنها كانت تتمتع بدعم شعبي لضمان ذلك، وتمكن التحالف الديمقراطي تحت قيادة وهيمنة حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين من الفوز بأغلبية برلمانية في أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر، ونشير هنا أن المجلس العسكري في بداية الأمر لم يقلقه هذه النتيجة بإصداره للإعلان الدستوري الذي سبق النتائج المحتملة بفوز تيار سياسي بأغلبية المقاعد في البرلمان ليقلص صلاحيات المؤسسات المنتخبة في المقابل المجلس العسكري يحتكر السلطة لاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي وأمور السياسة العليا.

*أفضت المرحلة الإنتقالية التي سيطرت عليها المؤسسة العسكرية بعد تنحي مبارك إلى تعديلات في قانون الأحزاب السياسية الذي سمح للإخوان بتأسيس حزب الحرية والعدالة في يونيو 2011.

[1] عمر عاشور، "من التعاون إلى القمع العلاقات الإسلامية العسكرية في مصر"، مركز بروكنجر الدوحة، مارس 2015، ص ص 11، 12، في:(22-06-2019) **https://www.brookings.edu/ar/articles**

ولقد لاقت الكثير من القوى السياسية عن إحباطها إزاء الترتيبات غير المعلنة التي أبرمت بين الإخوان والضباط الحاكمين واعتبروا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد سلم السلطة بالفعل إلى الإخوان المسلمين منذ اللحظة التي شكل فيها لجنة الإعلان الدستوري وعين إسلاميا رئاستها، ومن جهة أخرى ساعد الانقسام الشديد بين القوى السياسية الأخرى الليبرالية واليسارية المجلس الأعلى للقوات المسلحة في عقد اتفاقات مع الإخوان، فقد سعى للحصول على دعم جماعة الإخوان من خلال الاستجابة لمطالبهم بدلا من قوى أخرى على الرغم من المؤسسة العسكرية لم تكن تحظى تاريخيا بثقة الإسلاميين وبالتالي التقارب.[1] والذي كانت تمليها الحاجة لتوفير غطاء مدني للقوة المهيمنة للمؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت لمنع خلق جبهة موحدة للقوى المدنية من تعزيز سيطرتها على مؤسسات الدولة، وقد عزز ذلك غياب حالة التوافق والاستقطاب الحاد بين القوى السياسية ما يعظم أطروحة تقديم المؤسسة العسكرية نفسها طرفا في العملية السياسية[2]، لخلق التوازن بين القوى السياسية والفصل بين الفرقاء السياسيين لتجنب الدولة حرب أهلية.

لكن هذا التقارب لم يكن قويا بما يكفي لتجنب أزمة صراعات بين المجلس العسكري والإخوان، حيث بدأ مستوى التعاون الثنائي ينخفض بدأ من يناير 2012 مع انعقاد أول برلمان منتخب بحرية في مصر واستمرت هذه المرحلة الثانية من العلاقات بين الطرفين حتى جوان 2012، وكانت مرحلة من مراحل الصراع المسيطر عليه و ما هو لخصه تصريح اللواء مختار الملا العضو البارز في المجلس الأعلى للقوات المسلحة قائلا: **أيا كان انتماء الأغلبية في مجلس الشعب فإنهم محل ترحيب كبير لأنهم لن يتمكنوا من فرض شيء لا يريده الناس**[3]، وهنا يمكن القول أنها كانت إشارة إلى تقييد التيار الإسلامي المتوقع فوزه في الانتخابات نظرا لقوته الشعبية والتنظيمية وهو ما حدث فعلا فرغم فوز حزب الحرية والعدالة بغالبية أصوات مجلس الشعب إلا أنه لم يتمكن من تشكيل حكومة، وذلك لرفض المجلس العسكري سحب دعمه لحكومة الجنزوي فانحصر بذلك عمل الإسلاميين بمجلس الشعب وحرموا من أي نفوذ فعلي في الحكومة هذا ما أدى إلى تغيير موقف الإخوان وحزب الحرية والعدالة هذا الأخير قدم مرشحا رئاسيا، ودعى إلى الإحتجاجات في ميدان التحرير إلى أن يحصل إنتقال السلطة من المجلس العسكري عقب انتخابات رئاسية، وبحلول نهاية الانتخابات الرئاسية أي المرحلة الانتقالية الثانية شهدت العلاقة بين المجلس العسكري والإخوان

[1] Major Tomy arvianto, op. cit.

[2] Silivia Colombo, op. cit.

[3] عمر عاشور، مرجع سابق، ص 13.

بعض التوتر بدأت تتضح معالمها، بدأ من التحرك القضائي المدعوم من المجلس العسكري الذي أقر عدم دستورية مجلس الشعب وتم حله وأسفر هذا القرار عن تركيز السلطات التشريعية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ويهدف هذا القرار بوضوح إلى الإضرار بالإسلاميين وجماعة الإخوان المسلمين التي حققت مكاسب برلمانية منحتها الشرعية وعّززت قوتها، فرغم معرفة المجلس العسكري طوال المدة الانتقالية بضرورة الاستيعاب الجزئي لأهم لاعب سياسي-جماعة الإخوان المسلمين- إلا أنه يسعى للالتفاف حولها وتقويضها[1]، وقد اتضح ذلك في إصدار الملحق الدستوري في جوان 2012 قبل أيام فقط من الموعد المقرر لتولي أول رئيس مدني لمصر منصبه كإجراء استباقي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته لاسيما أن الفائز في الانتخابات البرلمانية أي جماعة الإخوان المسلمين قد فاز أيضا بالرئاسة.

أما جماعة الإخوان المسلمين فهي لاعب سياسي فطن يعي جيدا قوة المؤسسة العسكرية بمصر ودعمها للأنظمة السابقة التي بررت قمعها، فعمدت إلى تبني نهج براغماتي إزاء المجلس العسكري وذلك باستخدام أوراقها بشكل صحيح ، وذلك بعدم الاصطدام المباشر معه حتى تتمكن من تشكيل الحكومة المقبلة التي ترسم حدود التدخل العسكري في سياسة الدولة المصرية[2]، إلا أنّ التصادم الصريح بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة برزت بشكل واضح بعد فوز مرسي في الانتخابات وتسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته على النحو الذي سنفصل فيه لاحقا.

ثانيا: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالحركات الثورية والائتلافات السياسية:

لم تكن العديد من الأحزاب والقوى والكيانات والائتلافات الثورية التي شاركت في الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية بمستوى الرضى نفسه، حيث كانت القوى والجماعات الشبابية الموالية للثورة تمارس الضغط على المجلس العسكري من أجل تحديد موعد الانتخابات الرئاسية ومن أجل الشروع في محاكمة مبارك وتطهير مؤسسات الدولة من رموز النظام القديم، وقد دخلت في بعض الأوقات في مواجهات عنيفة دموية مع المجلس العسكري وتم اتهامهم بالعمالة والبلطجة وتمسكت تلك القوى بمطالبها قبل بناء المؤسسات الجديدة وبالشرعية الثورية أي شرعية الميدان قبل شرعية البرلمان، أما الجماعة المناهضة للحراك الثوري كفروع الحزب الوطني الديمقراطي المؤيدة للنظام السابق كانت تلعب دور المعرقل لعملية التحول السياسي

[1] مها عزام، مرجع سابق.

[2] المكان نفسه.

الديمقراطي من خلال محاولات مستمرة للتحالف مع المؤسسة العسكرية بإطالة أمد حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبحل المؤسسات المنتخبة عبر وسائل مختلفة بما في ذلك الطعون القانونية والدعوة صراحة إلى بقاء حكم المجلس العسكري[1]، من ذلك دعوة رئيس أحد الأحزاب الليبرالية وهي الجبهة المصرية، وقد ساهم هذا الانقسام في تفاقم موقف المؤسسة العسكرية واهتمامه الأساسي بمصالحه ورغبته في الاستقلال عن السيطرة المدنية بسبب دعم بقايا نظام مبارك والنخب العلمانية التي كانت مشددة في معارضتها لأي مكان للدين في الدولة[2]، وبروز حالة استقطاب ايديولوجي وسياسي حاد حول مرجعية الدولة هي هل دينية أم مدنية بينها وبين التيارات الإسلامية كما سلف وأشرنا.

المبحث الثالث: الصدام بين رئاسة محمد مرسي والمؤسسة العسكرية يونيو 2012-يوليو 2013

بعد فوز محمد مرسي أول رئيس مصري ذو خلفية مدنية منتخب ديمقراطيا في الانتخابات الرئاسية بمنصب رئيس الجمهورية في تاريخ مصر المعاصر، نكون أمام سلطة مدنية لديها سيادة دستورية على المؤسسة العسكرية، وحسب كل الاتجاهات النظرية للعلاقات المدنية العسكرية فإن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تمثل محددا أساسيا للتحول السياسي الديمقراطي، وبالتالي فإن التحرك قدما نحو التحول الديمقراطي في مصر يتطلب إثبات الرئيس مرسي مرشح الإخوان المسلمين سيطرته على المؤسسة العسكرية وخضوعها للحكم المدني، فضلا عن أن الضمانات الأساسية لنجاح هذا التحول هو وحدة القوى المدنية في تفاوضها مع المؤسسة العسكرية والتركيز على إقناعها بقبول مسار متدرج للوصول إلى هذا الهدف، وكذا حرص الأطراف المدنية والمؤسسة العسكرية على تفادي الصدام[3]، لكن خلال إدارة الرئيس مرسي المرحلة الانتقالية الثانية بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المدنية العسكرية بنيت على مخاوف كل طرف من الأطراف الأخرى، فالإخوان لديهم شكوك تجاه المؤسسة العسكرية من أنها تحاول الحد من نفوذهم وتغلغلهم في المجتمع والدولة، وبالتالي فهي العقبة الأساسية أمام إحكام هيمنتهم على الدولة، وفي نفس الوقت تتخوف المؤسسة العسكرية من طموحات الإخوان في الحكم والسيطرة مما يهدد هيمنتها وامتيازاتها المكتسبة وعليه فهو أشبه ما يكون صراع إرادات بين الطرفين تحاول كل منهما الوقوف بوجه الآخر والحفاظ على مكتسباته

[1] شيرين محمد فهمي، مرجع سابق، ص 133.

[2] John L. esposito, op. cit, p 123.

[3] فؤاد السعيد، "الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية في نظام 30 يونيو 3- يوليو"، في: فؤاد السعيد وآخرون، **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، (بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2021)، ص 136.

ونفوذه[1]، وقد بدا ذلك جليا عندما دخلت الرئاسة في عهد مرسي في صراع مع المؤسسة العسكرية التي تعتمد على السلطة القضائية –التي كانت جزء من الهيكل السياسي لنظام مبارك– في مواجهته المستمرة مع الإخوان المسلمين والمصممة على عدم التنازل عن سلطتها القوية بجانب رئيس ضعيف وبرلمان محدود الصلاحيات.

المطلب الأول: أزمة علاقة حكم محمد مرسي مع المؤسسة العسكرية

اتسمت العلاقة بين الرئيس محمد مرسي والمجلس العسكري بوجود صراع صريح، وذلك بعد أن شهدت العلاقة في جماعة الإخوان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة المزيد من الاحتواء في الفترة من فيفري 2011 حتى منتصف 2012، إلا أن الإجراءات السابقة التي اتخذها المجلس العسكري قبل تنصيب الرئيس مرسي بداية من حل البرلمان والإعلان الدستوري الذي مثل تحديا واضحا لسلطة الرئيس فضلا منح المجلس العسكري نفوذا كافيا على عملية صياغة الدستور وهيمنتها وضمان ترسيخ استقلالية المؤسسة العسكرية[2]، اتضح أن ملف العلاقات المدنية العسكرية سيكون صراعيا وصداميا لاسيما أن الرئيس مرسي فاجأ المؤسسة العسكرية بجملة من الخطوات والإجراءات على نحو أدت إلى تحريك ملف العلاقات المدنية العسكرية بشكل مختلف كثيرا عن وضعه خلال العهود السابقة.

أولا: صراع الإعلانات الدستورية

بمجرد تولي مرسي لشؤون الحكم أصبح التوتر صريحا فيما بينه وبين المجلس العسكري، هذا الأخير الذي واصل إصراره على الاحتفاظ بالسلطات السياسية والعسكرية الشاملة التي منحها لنفسه في إعلانه المكمل الذي أصدره من جانب واحد، وقد أدى تولي المجلس العسكري لسلطات البرلمان بعد حله وتشكيله مجلسا قويا وهو الدفاع الوطني لمراجعة الأمن القومي المصري وإستراتيجية الدفاع برئاسة الرئيس ولكن بهيمنة الضباط العسكريين وتقليص منصب الرئيس وصلاحياته بشكل كبير الشعب وكان المجلس يهدف

[1] هاتف دينا مكي، مرجع سابق، ص 345.

[2] Thomas Brurneau, " civil-military relation in muslims countries the case of Egypt, Pakistan and turkey", **journal of defense resources management**, vol 4, issue 2(7), 2013, p 11.

من وراء هذه الخطوة إلى الحفاظ على سلطاته التشريعية وتعيين جمعية دستورية وضمان أن تظل سلطات الرئاسة المدنية الجديدة محدودة وضعيفة ولكن تم إجراء مناورة من قبل الرئاسة بشكل غير متوقع.[1]

فبرزت المواجهة في الفترة ما بين شهري جويلية وأوت 2012 بمحاولة رئاسية لإعادة عقد البرلمان المنحل وبقرار دستوري مفاجئ صادر من مرسي في 8 يوليو 2012 بإلغاء قرار المشير طنطاوي بحل مجلس وعلى الرغم من أن رفض قرار الحل كان محل اتفاق القوى السياسية في اجتماع فيرمونت، فإن هذا القرار أثار جدلا سياسيا وقانونيا ثم أكدت المحكمة الرئاسية حكمها السابق وأسقطت المحاولة الرئاسية بتأييد من المجلس العسكري فاستجاب الرئيس مرسي.

وجاءت خطوات مرسي التالية الكبرى لتزيد التوتر بين الجانبين، حيث أصدر الرئيس مرسي إعلانا دستوريا في 11 أغسطس 2012 من أربع مواد أثارت الكثير من الجدل السياسي والقانوني، حيث أنهى من خلالها حالة الازدواجية في السلطة وإدارة البلاد، فقد جمد العمل بالإعلان الدستوري الثالث الصادر عن المجلس العسكري في 17 يونيو 2012 وقلص الدور السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كمشرف على العملية الانتقالية بعد حراك 25 يناير 2011 وأعاد للرئيس المنتخب كامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في انتخاب برلمان جديد، كما احتفظ بحق إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية بالتشاور مع القوى الوطنية إذ قام مانع يحول دون استكمال الجمعية عملها[2]، واستّرد أيضا سلطته كقائد أعلى للقوات المسلحة.

قد أثار هذا الإعلان جدلا مطولا حول أحقية الرئيس بإلغاء إعلانات دستورية، كما أنه ومثل كل الوثائق الدستورية السابقة تم في غياب تشاور حقيقي مع القوى الثورية والمدنية حلفاء الأمس، فضلا عن تغييب مستشاريه ومساعديه، الأمر الذي يتماشى مع النهج الثابت الذي انتهجه رؤساء الجمهورية السابقون في مصر، والمتمثل في تهميش دور المستشارين وإسناد مهام شكلية لهم مفروغة المضمون، وهذا ما أكّد

[1] John B, Alterman and William Mc cants, **Egypt: the Search for stability in: Religious Radicalism after the arab uprisings,** (centre for strategic international studies, 15 decembre 2014), p 129.

[2] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص91.

حسب حسنين توفيق إبراهيم افتقار الإخوان رئيسا وحزبا وجماعة إلى القدرة على قراءة الواقع السياسي في مصر.[1]

هناك من الباحثين فسروا هذه الخطوة الجريئة وغير المتوقعة من مرسي لتأكيد سلطته على منصب الرئيس وحكومة يهيمن عليها المدنيون باستغلال مرسي النقد المتزايد من طرف بعض القوى السياسية والثورية للمجلس العسكري بتجاوز حدوده سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأعربوا عن استيائهم من الانقلاب الناعم واستخدام القوة الذي أدى إلى قتل المتظاهرين وتعذيب المعتقلين المدنيين والثروة الهائلة من الممتلكات الاقتصادية التي يتمتع بها ضباط الجيش والمتقاعدون.

ثم جاءت خطوة مرسي الكبرى في صراعه مع المؤسسة العسكرية وهي الإعلان الدستوري الذي صدر في نوفمبر 2012، حيث بدا للرئيس وحزبه وجماعة الإخوان أن معركتهم في الحكم ستكون بالأساس قانونية الطابع ساحتها القضاء، وردا على التدخلات المستمرة للسلطة القضائية-المعينة من قبل مبارك وترتبط بعلاقات وثيقة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة- لجأ الرئيس بإرادة منفردة دون علم نائبه ومستشاريه والوزراء إلى إصدار هذا الإعلان الذي تضمن بعض مطالب الثورة كتغيير النائب العام الذي عينه مبارك وتعديل مدة ولايته من مدى الحياة إلى أربع سنوات والعمل على سن تشريعي يقتضي بتخفيض سن التقاعد للقضاة لإزاحة عدد كبير من الرؤوس الكبيرة في القضاء المصري[2]، هذا بالإضافة إلى إعادة التحقيقات والمحاكمات للمتهمين من النظام السابق وتعويض ضحايا القمع خلال الانتفاضة وبعدها.

وأهم ما ورد في الإعلان هما المادتان الثانية والخامسة والتي أثارت ردود فعل قوية من الرفض، فقد رمت المادة الثانية إلى تحصين قرارات رئيس الجمهورية والقوانين والإعلانات الدستورية الماضية والمستقبلية التي يصدرها من الطعن أمام القضاء حتى انتخاب مجلس شعب جديد، ونصت المادة الخامسة على أنه لا يجوز لأيّ جهة قضائية حل مجلس الشورى واللجنة التأسيسية لوضع مشروع الدستور.[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم،" الإسلاميون والسلطة في دول العالم العربي بين السياسة والعنف"، **دراسات استراتيجية**، ع 250، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية المصرية، 2014، ص 9.

[2] هاني عواد، "من الانتخاب إلى الانقلاب قراءة في درس 30 يونيو"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013، ص 35.

[3] حسنين الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 94.

ونظرا لحالة الاستقطاب الشديد وانعدام الثقة بين القوى السياسية فقد جعل هذا الإعلان خصوم الرئيس مرسي من سياسيين منافسين وكبار البيروقراطيين وقادة المؤسسة العسكرية يقلقون بشكل كبير من تزايد نفوذه المحتمل، فضلا عن عَدّته المعارضة في منزلة نهج ديكتاتوري من الرئيس وجماعة الإخوان لتكريس وجودهم في السلطة، ونظرا لتصاعد الغضب الشعبي عقد الرئيس جولات حوار شارك فيها حلفاؤه من الإسلاميين وبعض الشخصيات الليبرالية، وتم بموجبها إلغاء الإعلان بإعلان دستوري آخر صدر في 8 ديسمبر 2012، هذا الأخير الذي حصن كل الإعلانات الدستوري نظرا لوجود عدة دعاوى أمام المحاكم للنظر في أحقية الريس في إصدار إعلانات دستورية بحيث لا يقبل الطعن عليها أمام أي جهة قضائية، وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم.[1]

ثانيا: إقالة القادة العسكريين

أسقطت المحكمة الدستورية وبتأييد من المجلس العسكري محاولة رئاسية لإعادة عقد البرلمان المنحل وكان المجلس العسكري يهدف إلى الحفاظ على سلطاته التشريعية وضمان أن تظل الرئاسة المدنية ضعيفة، ولكن تم إجراء مناولة غير متوقعة من الرئاسة حاول من خلالها مرسي تطبيق مسلمات نظرية هنتغتون حول السيطرة المدنية منم خلال تقليل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وإيجاد نوع ممن التوازن بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية، وذلك عبر سعيه لاسترداد السلطات التنفيذية لمصلحة رئاسة الجمهورية فتم تغيير الموظفين العسكريين في وزارة الدفاع بآخرين مدنيين وإحالة قادة المجلس العسكري على التقاعد.

فقد أتاحت مجزرة قتل فيها ستة عشرة (16) جنديا مصريا على يد مجموعة مسلحة في سيناء في 15 أوت 2025 الفرصة المواتية للرئيس محمد مرسي لينفذ عملية إطاحة لعدد من الجنرالات الأكثر نفوذا في المؤسسة العسكرية وهو ما اعتبره نتاجا لتقصير أمني في شبه جزيرة سيناء، فأصدر قرارات عزل فيها الأعضاء الرئيسين في المجلس العسكري من مناصبهم وهم وزير الدفاع المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان ورؤساء أجهزة كل من المخابرات العامة مراد موافي والحرس الجمهوري محمد نجيب عبد السلام والشرطة العسكرية حمدي بدين ومديرية أمن القاهرة محسن مراد وقوات الأمن المركزي عماد الوكيل[2] وفي المقابل قام بترقية اللواء عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات العسكرية إلى رتبة فريق أول وتعيينه قائدا

[1] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 31.

[2] شرين محمد فهمي، مرجع سابق، ص 206.

عاما للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، كما عين اللواء صدقي صبحي رئيس للأركان برتبة فريق وعين اللواء محمد العصار عضو المجلس العسكري مساعد لوزير الدفاع.[1]

نجح مرسي من خلال هذه القرارات في إبعاد المجلس العسكري الذي كان ينظر إليه باعتباره إحدى مؤسسات النظام القديم وفرصة أيضا لسد الصدع الذي بدأ يضرب صفوف القوات المسلحة عبر إنهاء حالة عدم الرضا عن بعض القيادات العسكرية العليا وسط صغار الضباط، فضلا عن سد الفجوة الجيلية بين أولئك الضباط وقائد عام كان على مشارف الثمانين عاما بعد أن قضى طوال 23 عاما وزيرا للدفاع.[2]

فسر بعض الباحثين أن عملية إطاحة مرسي بالقيادات العسكرية عقب الانتخابات الرئاسية مباشرة تعتبر خطوة لتأكيد السيطرة المدنية من قبل مرسي على القوات المسلحة، والبعض الآخر اعتبرها مجرد نتيجة لعملية ترتيب جديدة تقوم بها القيادة السياسية في المؤسسة العسكرية تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي، وقد تكون عملية الإقالة والتعيين تمت بالتشاور معهم، بالإضافة إلى حقيقة أن مرسي أقال القيادات القوات المسلحة من مناصبها دون أن تثير الجدل داخل المؤسسة العسكرية هذا من ناحية، وفي نفس الوقت قام بتكريمهم ومنح بعضهم قلادة النيل وتعيينهم كمستشارين له- طنطاوي و عنان-، وعين البعض الآخر في وظائف مثل مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس وصدقي صبحي رئيس أركان حرب القوات المسلحة من ناحية أخرى، في رسالة ضمنية للمؤسسة العسكرية بعدم الملاحقة القانونية لأي من قادتها المتورطين في أية انتهاكات حقوقية وقعت أثناء المرحلة الانتقالية.[3]

لكن بعد الانقلاب على مرسي اتضح أن هذه الخطوة لم تروق لقادة المؤسسة العسكرية وهو ما عبر عنه السيسي في حوار تم تسريبه مع صحيفة المصري اليوم تنذر فيه من إجراءات الرئيس مرسي الجريئة في إقالة قادة الجيش قائلا: "**ده غيره (مبارك) كان يجلس يفكر طوال العام هل يصلي معنا (الجيش) العيد أم لا يصلي معنا)**" [4]في إشارة مهمة للدلالة على رؤية المؤسسة العسكرية لنفسها وعلاقاتها بالرئيس.

[1] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 91.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 158.

[3] أحمد النديم، مرجع سابق، ص 32.

[4] رجب عز الدين، إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، مرجع سابق.

يتضح مما سبق رغم الخطوة الجريئة التي قام بها مرسي من تنفيذ عمليات الإزاحة المذكورة سابقا لكبار قادة المؤسسة العسكرية إلا أنه اتبع من ناحية أخرى ما يسمى استراتيجية فاعل عقلاني التي تقوم على التقدم تدريجيا في بلوغ الأهداف ومحاولة عدم المواجهة مع فاعل أقوى منه أي المؤسسة العسكرية والتي برزت من خلال التكريمات وتعيينهم في مناصب أخرى، واختيار وزير الدفاع منهم ومواقف عديدة لقادة الإخوان تشير إلى محاولتهم احتواء المؤسسة العسكرية وليس الصدام معها، من ذلك خطاب الرئيس مرسي الودي الذي يصف فيه ضباط الجيش بأنهم رجال من ذهب وقوات الشرطة بأنهم في قلب ثورة يناير[1]، فضلا عن محاولة استرضاء المؤسسة العسكرية حتى لا تهدد نفوذ الرئاسة المصرية في تلك المرحلة من خلال إعطائها بعض المكاسب والعمل على تحصين امتيازاتها وحماية موازنتها من الرقابة وتأصيل ذلك في دستور 2012.

ثالثا: موقع المؤسسة العسكرية في دستور 2012

جاء دستور 2012 الأول للجمهورية الثانية في مصر في سياق استئثار تيار الإسلام السياسي تحت قيادة جماعة الإخوان المسلمين بتشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الذي شابه بعض المشكلات في خضم صراع محتدم بين الإخوان المسيطرين على منصب الرئاسة وبقية القوى السياسية[2]، والتي لم تتوصل إلى اتفاق سياسي إلا بعد ضغط المجلس العسكري، وازداد الأمر سوءا مع الإصرار على الاستفتاء السريع على التحول في ديسمبر 2011 في ظل الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام السياسي اللذين شهدتهما مصر، حيث في حالات الانتقال الناجحة يتم حل اختلافات النخب أولا عبر الحوار وليس تصديرها للناخبين حسب ما ذهب إليه عبد الفتاح ماضي.

أدى الشك المتبادل بين التيارات السياسية إلى انسحاب 25 عضو من اللجنة من ممثلي التيار المدني الليبرالية واليسارية وحركات الشباب الثورية وممثلي الكنائس احتجاجاتهم على الممارسات الاستبدادية لأعضائها الإسلاميين[3]، نظرا لاختلاف حول بعض مواد الدستور يتعلق بهوية الدولة والموقف من الشريعة

[1] عمر عاشور، مرجع سابق، ص 23.

[2] محمد طه عليوة، "مصر على أعتاب الجمهورية الثانية التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها"، في محمد طه عليوة وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 73.

[3] Zeinab Abul, Magd, op. cit, p 221.

الإسلامية والمواد الخاصة بالمؤسسة العسكرية وصلاحيات الرئيس والحكومة التي كانت قد شكلت من شهور قليلة، إلا أن ممثل القوات المسلحة اللواء ممدوح شاهين استمر في عضوية اللجنة وكانت النتيجة حصول المؤسسة العسكرية على موقع متميز في الدستور الجديد منحها وضعا شبه مستقل داخل الدولة من خلال منحها سلطات قانونية دستوريا بموافقة من الناخبين بنسبة 63.83%.[1]

بقراءة نصوص دستور 2012 نلاحظ عدم نصها على أي دور صريح للمؤسسة العسكرية المصرية بصفتها حامية للشرعية الدستورية والأكثر من ذلك أكد ابتعادها عن الفضاء السياسي، حيث نصت الديباجة على أن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية محترفة ومحايدة لا تتدخل في الشأن السياسي هذا من جهة واستطاعت في المقابل الحفاظ على استقلالها المؤسسي والاقتصادي من جهة أخرى، وقد اعتبره بعض الباحثين تعميقا للفجوة في العلاقات المدنية العسكرية ولاسيما بعد حراك شعبي أطاح بالرئيس مبارك.

على خلاف رغبة التيار المصري العام في محاولة تجنب التوسع في منح رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات تسمح له بالتدخل في عمل سلطات ومؤسسات الدولة والتوغل فيها توسع الدستوري الجديد في منح الرئيس مرسي سلطات غير محدودة اعتبارا من المادة (132) إلى المادة (154)[2]، كما انطوى الدستور على ترتيب مركز متميز للمؤسسة العسكرية حيث تم تقديم لها بعض التنازلات والحوافز للبقاء خارج المجال السياسي وصفها بعض الباحثين بعملية تقاسم السلطة بين الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية على نحو عادت ترتيبات مبارك حيث منح للجيش المزيد من الاستقلالية[3]، إذ تنص المادة 195 على أن وزير الدفاع يعين من بين كبار الضباط وهو ما يعزل الجيش عن تأثيرات السلطة المدنية أي أنه لا يجوز تعيين أي مدني وزيرا للدفاع لتغلق هذه المادة الجدل الذي ثار بعد 25 يناير حول إمكانية تولي شخصية مدنية هذا المنصب تماشيا مع أدبيات إدارة العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية.[4]

---

[1] ممدوح غالب أحمد بري، "دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011-2016) دراسة في تاريخ مصر المعاصر"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، م1، ع2، يونيو 2018، ص 176.

[2] عبد الله ثناء فؤاد، "الدستور المصري الجديد ومرحلة التأسيس الديمقراطي ملابسات المرحلة الانتقالية"، في: محمد طه عليوة وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) ص ص 246،247.

[3] Eric Lalousc, op. cit.

[4] محمود جمال، "الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011"، مرجع سابق، ص 794.

كما أبقت المادة 197 من هذا الدستور ميزانية الجيش فوق رقابة الدولة والرقابة العامة ووضعت سلطة الإشراف على الإنفاق والإيرادات العسكرية في أيدي مجلس الدفاع الوطني وهو هيئة حكومية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية 14 آخرين منهم رئيس مجلس الشورى والشعب، أما الأغلبية الباقية فهم ضباط عسكريين يرشحون داخليا، فضلا عن إشتراط عدم صحة اجتماعات المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه وبهذا يكون بمنزلة مجلس عسكري مصغر، ولقد أعطى ذلك الجيش فعليا حق الفيتو على أي قضية تتعلق بالأمن القومي أو قضايا السياسة الخارجية السياسية كما أن البرلمان ملزما باستشارة المجلس نفسه بشأن أي قوانين المتعلقة بالقوات المسلحة قبل إصدارها.[1]

وأضيفت إلى اختصاصات هذا المجلس ذي الغلبة العسكرية مناقشة موازنة القوات المسلحة تفصيلا ليتم إدراجها بعد ذلك على شكل مبلغ واحد في الميزانية العامة للدولة بما يعني حماية الميزانية العسكرية من التدقيق العام، وهذا ما يتنافى مع أطروحة هنتغتون حول العلاقات المدنية العسكرية مؤداها أن ضمان الحياد السياسي للعسكريين تستلزم ضرورة الفصل بين المؤسسات السياسية والاحتراف العسكرية وكذلك ضمان خضوع الانفاق العسكري لرقابة المؤسسات السياسية المدنية.

كما أجازت المادة 198 لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة والتي يحددها القانون ومنحت الحصانة القانونية للعسكريين من الوقوف أمام المحاكم المدنية، كما يحدد القانون اختصاصات القضاء العسكري الأخرى وهو ما فتح الباب لعودة ولاية القضاء العسكري على المجتمع المدني.[2]

ووفقا للدستور الذي عزز سيطرة الجيش يتبين أنه استمر في التحكم في المشهد السياسي في مصر ولم يعد إلى ثكناته، وإنما قام مرسي بدعم فريق من الجيش كان يبدي استعداد للتعاون مع مرسي حيث تمت تسوية ضمنية ومفاهمات بين الإخوان المسلمين والمجلس العسكري. إذ اكتشفت مصادر من داخل الجماعة أنّ اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة أعدت دستور وقدمته للمجلس العسكري قبل تشكيل

[1] "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر" مرجع سابق، ص 11.

[2] عبد الله ثناء فؤاد، مرجع سابق، ص 247.

الجمعية التأسيسية، الأمر الذي عزز من مكانة القوات المسلحة كشريك مهم أو طرف مؤثر في المعادلة السياسية ولو ضمنيا.

فلو تمت المقارنة بين الدستور الذي وضعه الإخوان ودستور 1971 في عهد حسني مبارك فيما يتعلق بموقع الجيش فنلاحظ عدم وجود اختلاف كبير حيث احتفظ الجيش بصلاحيات مهمة بينما بقي الرئيس قائدا أعلى للقوات المسلحة، فمرسي كما أشرنا سلفا حاول عدم التصادم مع المؤسسة العسكرية وفَضّل أن يبدأ المواجهة مع الدولة العميقة في مصر–وزارة الداخلية وفلول النظام السابق والمجلس الأعلى للقضاء–الذي لم تقبل حكم الإخوان ولم تكن موالية للرئيس المنتخب حديثا.

أما فيما يخص الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية ساعد مجلس الشورى * التابع للإخوان المسلمين المؤسسة العسكرية في توسيع نطاق مشاريعها التجارية والحصول على مزايا اقتصادية إضافية، حيث قرر المجلس ضم مصنع سيارات مملوكة للدولة إلى وزارة الدفاع والإنتاج الحربي بعد أن كانت على وشك التصفية بعد تراكم خسائرها المالية على مر السنين، لكن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وافق مع لجنة التنمية البشرية بمجلس الشورى الاستحواذ عليها وتشغيلها، وهكذا انضم المصنع إلى شركات أخرى كانت مملوكة للدولة سابقا استولت عليها المؤسسة العسكرية خلال موجة الخصخصة، إضافة إلى ما سبق وافق مجلس الشورى على إصدار قانون لزيادة معاشات التقاعد العسكرية بنسبة 15–20% سنويا وخلال مناقشة هذه الزيادة أشاد أعضاء بارزون في حزب الإخوان مثل عصام العريان بالجهود الكبيرة التي تبذلها القوات المسلحة للحفاظ على أمن الوطن، كما وافق المجلس بالإجماع على إصدار قانون لإنشاء صندوق ائتماني لتقديم قروض للضباط ودرس إعفائهم من دفع الفوائد.[1]

لم يشهد ملف الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية خطوات جذرية في عهد مرسي لكنه في نفس الوقت شهد تطورات جزئية، فعلى المستوى الاقتصادي منحت حكومة مرسي مباشرة الهيئة المصرية العامة للقوات المسلحة عقودا للعديد من مشاريع الإنشاءات العامة، مثل تولي الهيئة مسؤولية تطوير الطرق

* انتخب هذا المجلس التشريعي المسمى مجلس الشورى في أوائل عام 2012 بنسبة إقبال منخفضة بلغت 7%، ليعمل بشكل أساسي كهيئة استشارية لمجلس النواب وبصلاحيات تشريعية محدودة، بعد أن حلت المحكمة الدستورية مجلس النواب قبل الانتخابات الرئاسية حول الإخوان المسلمين مجلس الشورى إلى برلمان كامل الأهلية، حيث تشغل أعضاء حزب الحرية والعدالة 58% من مقاعده وشغل حلفاؤهم 25% وعين مرسي لاحقا 90 من أصل 270 عضوا في هذا المجلس من بينهم أربعة ضباط في الجيش.

[1] Zeinab Abul, Magd, op. cit, p 222.

بين القاهرة والموانئ الرئيسية وإنشاء طرق سريعة وبناء الجسور والعيادات والمستشفيات ومحطات الطاقة الكهربائية والمدارس والمتاحف والأندية الرياضية للشباب، كما أسندت حكومة قنديل خطتها الأولية لتنمية سيناء والتي تقدر بمخصصاتها المالية بنحو 4.4 مليار جنيه للجيش وشركاته لضمان سرعة الإنجاز في خلال 6-9 أشهر.[1]

يتضح مما سبق أن إدارة مرسي منحت الدور شبه الحكومي للمنظمات العسكرية تماشيا مع سياسة مبارك وقد أشاد مرسي بالقوات المسلحة في حفل افتتاح الطرق التي شيدتها الهيئة المصرية للقوات المسلحة لمساهمتها في خطط الدولة للتنمية الاقتصادية وتعزيز مهنيتها، وعلى المستوى المالي استجابت وزارة المالية في عهد مرسي بزيادة مخصصات الجيش في موازنة 2013 إلى 30. مليار جنيه بدلا من 27 مليار جنيه في عام 2012.[2]

المطلب الثالث: أزمة بناء التوافق الوطني وانقسام النخب السياسية في مصر

تؤكد التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي أن التوافق الوطني خلال المراحل الإنتقالية يشكل أحد العناصر الضرورية في نجاح عملية التحول السياسي فهو يؤسس لوضع قواعد وأليات واضحة للعبة السياسية تكون محل قبول مختلف الفاعلين السياسيين، ويسمح للقوى والأطياف السياسية على إختلاف إنتماءاتها وتوجهاتها الأيديولوجية بالمشاركة في العملية السياسية دون إقصاء أو تهميش، كما يمكن في إطاره صوغ العلاقات المدنية العسكرية على نحو لا يعرقل عملية التحول الديمقراطي.

لكن في الحالة المصرية شكل غياب التوافق الوطني ملمحا بارزا للمرحلة الإنتقالية فبعد لحظة التضامن والوحدة التي جمعت مختلف القوى والأحزاب السياسية والتجمعات الشبابية خلال الثمانية عشر يوما الأولى للحراك سرعان ما تلاشت مع أول إستحقاق دستوري وسياسي وهو التعديلات الدستورية والإستفتاء عليها في مارس 2011، إذ أيد الإسلاميون بأطيافهم المختلفة إجراء الانتخابات أولا، في حين القوى الموصوفة بالمدنية وكثيرا من الإئتلافات الشبابية بوضع الدستور أولا، وبعد ذلك توالت الانقسامات الحادة حول عديد من القضايا الجوهرية، كان في مقدمتها قضية إعداد دستور جديد للبلاد، وقد كان من

[1] عز الدين رجب، إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

أبرز مصادر التوتر وعدم الاستقرار هو غلبة طابع الإستقطاب الديني على كثير من الخلافات السياسية،الأمر الذي أوجد حالة خطيرة من تسييس الدين وتديين السياسة.[1]

أولا: صدام محمد مرسي مع القوى السياسية المدنية

على الرغم من التأييد الشعبي الذي قوبل به قرار الرئيس مرسي بإقالة القيادات العسكرية وإنهاء ازدواجية الحكم، تفاقمت مخاوف قوى ثورية ومدنية من أن يفضي نجاح الرئيس في إنهاء ازدواجية السلطة بينه وبين المجلس العسكري إلى زيادة الرغبة في الاستحواذ على السلطة لدى الرئيس وجماعته لاسيما بعد الإجراءات التي قد اتخذها والتي سمحت له بممارسة صلاحيات متكاملة والجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل وجود إعلان دستوري يسمح بذلك وصراع سياسي حاد مع القوى المدنية العلمانية والثورية المناهضة له ولجماعته.[2]

بعد تسلم مرسي السلطة لم يعمل على تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد وبناء الثقة وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة وبناء التوافق الوطني، بل اعتمد حسب رأي معارضيه منهج المراوغة بشأن مطالبته ببناء شراكة وطنية جادة من خلال حكومته وفريقه الرئاسي بحيث ثم لم يلبي إعلانه عن فريقه الرئاسي في أواخر أوت 2012 وعود حملته الانتخابية بتعيين ممثل الشباب وامرأة وقبطين كنائبين له، وجاءت الحكومة تقليدية بيروقراطية قوامها الأساسي موظفون ينتمي ما يقرب نصفهم إلى نظام مبارك وتضم إلى جانبهم 5 أعضاء من حزب الحرية والعدالة ،أما فريقه الرئاسي المكون من واحد وعشرين عضو فقد افتقد الحد الأدنى من التنوع فجاء أغلب هذا الفريق من الإسلاميين – حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلبي– وأضيف إليهم عدد من المستقلين[3] ليس بينهم أعضاء الجماعات الشبابية الثورية التي لعبت أدوارا بارزة في انتفاضة 25 يناير أو أعضاء من أحزاب سياسية أخرى ممن يعبرون عن توجهات ليبرالية وقومية ويسارية واضحة، مما خلق استياء كبير لدى المعارضة وحتى المحسوبين على التيارات الإسلامية من وعود مرسي غير المنجزة واتهمته وجماعة الإخوان باتباع سياسة المغالبة وفرض الرأي الأحادي اتجاه مؤسسات الدولة والمجتمع مثل الجهاز الإداري والقضاء والإعلام

[1] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014**، مرجع سابق، ص 175.

[2] بشير عبد الفتاح، "الرئاسة المصرية بعد مبارك"، مرجع سابق، ص 92.

[3] عبد الحي علي قاسم وآخرون، مرجع سابق، ص 189.

والشرطة والأزهر والتي كان من أبرز مظاهرها ما يسمى بأخونة الدولة[1]*، أي توظيف عدد كبير من المنتمين إلى جماعة الإخوان في غالبية المناصب القيادية والحساسة سواء في مؤسسة الرئاسة أو بقية مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تعيينهم كمحافظين في المحافظات المهمة- وهي المناصب التي كان يحظى بها عادة ضباط القوات المسلحة- ورؤساء المدن والنواحي بالإضافة لمناصب محلية تتصل ببعض القطاعات.

ولعلّ أكثر الخطوات المؤسسية إثارة للجدل والانقسامات بين الرئيس مرسي وقوى المعارضة الليبرالية واليسارية والثورية التي مثلتها بالأساس جبهة الإنقاذ الوطني* إصدار مرسي الإعلان الدستوري والذي اعترضت عليه واعتبرته الانفراد بالسلطة من جانب الرئيس ومحاولة إقصاء القوى عن المشاركة في إدارة البلاد واستمراره على ذات السياسات والنهج المؤسسي لدولة مبارك مع توظيفها لمصالح حزبه وجماعته.

وفي ظل اتهامات المعارضة مرسي بقيادة مصر نحو دولة استبدادية وإخفاق السلطة وقوى وأحزاب المعارضة في ترسيخ أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لمعالجة الخلافات وبناء التوافق الوطني فقد تمّ اللجوء إلى ثلاث أساليب للعمل السياسي التي كان من شأنها تعميق حالة الاحتقان والانقسام في المجتمع وهي:[2] أولها العودة إلى المشاركة في التظاهرات المضادة في الشارع، وقد وصل الأمر إلى حد محاصرة الإخوان وسلفيين مبنى الحكومة الدستورية العليا في ديسمبر 2012 الأمر الذي حال دون اجتماعها ومحاصرتهم مدينة الإنتاج الإعلامي في مارس 2013 بدعوى تطهير القضاء والإعلام والتي تعتبر من بقايا النظام القديم، كما تم التظاهر في الذكرى الثانية للثورة المصرية آلاف الأشخاص ليس احتفالا بعزل الرئيس مبارك وإنما احتجاجا على رئيسهم المنتخب حديثا محمد مرسي الذي اعتبره العديد من المصريين من خلال خطاباته الموجهة إلى الإخوان وليس الأمة يظهر بمظهر رئيس الإخوان المسلمين وليس رئيس الدولة، فضلا عن أنه ليس صاحب القرار الرئيسي بل دائرة المرشد الأعلى لجماعة الإخوان المسلمين، في

* تشير تقديرات حزب النور السلفي إلى وجود ما يقرب 13 ألف قيادي بالإخوان تم تعيينهم بالجهاز الإداري للدولة، أما إحصائيات الجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر تشير إلى وجود ما يقرب من 160 ألف من أعضاء الجماعة يشغلون مناصب في الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة لمزيد من التفاصيل. انظر: هشام العوضي، مرجع سابق، ص 36.

[1] علي الدين هلال وآخرون، **عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

* شكلت من أحزاب وقوى وشخصيات مدنية وثورية بقيادة محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي لرفض الحوار مع رئيس الجمهورية قبل إسقاط الإعلان الدستوري.

[2] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص219.

المقابل ندد مرسي بالاحتجاجات ووصفها بأنها ثورة مضادة من قبل بقايا النظام السياسي لعرقلة كل شيء في البلاد وثانيهما إقحام القضاء في الخلافات السياسية، ومن ذلك رفع دعاوى قضائية للفصل في مسائل وأمور ذات طابع سياسي التي يفترض أن يتم حلها بين الأطراف السياسية على طاولة الحوار لا في أروقة المحاكم.[1] ومن هنا برز دور سياسي واضح للقضاء في ترتيبات المرحلة الانتقالية.

ثالثها: ممارسة السياسة عبر وسائل الإعلام وبالذات القنوات التلفزيونية الخاصة –وقد أدارها رجال أعمال ارتبطوا بالنظام السابق، ومولتها تمويلا أساسيا دول عربية مثل السعودية والإمارات– التي لم تكن جهازا لترويج الشائعات والتحريض ضد الرئيس المنتخب فحسب، بل شمل دورها أيضا احتضان كثير من المثقفين والسياسيين بعضهم من أولئك الذين كانوا مناهضين لنظام حسني مبارك وقد ساعد ذلك الإعلام على إعادة الانتشار في أوساط الشرائح المدنية والثورية بعد أن كاد يفقد مصداقيته بسبب مواقعه المؤيدة لحسني مبارك إبان حراك الخامس والعشرين من يناير، وبالتالي مهّدت بذلك الرأي العام المصري لقبول تحالف قوى الثورة والمعارضة الوطنية مع رموز النظام القديم ومراكزها، ومن أبرز الدلائل على ذلك الأحاديث الصحفية لبعض رموز المعارضة مثل محمد البرادعي رئيس حزب الدستور وحمدين صباحي رئيس التيار الشعبي عشية 30 يونيو إذ صرحوا فيها بضرورة المصالحة مع عناصر النظام السابق[2]، مما سبق يتضح أن حالة الانفلات الإعلامي التي أعقبت الحراك لعبت دورا واضحا في تغذية الخلافات والانقسامات السياسية، وكل ذلك أسهم في تعميق الأزمة السياسية في البلاد.

وكان المتغير الآخر الذي زاد حالة الاحتقان السياسي بين التيارين الإسلامي والمدني وارتفاع وتيرتها تقديم مسودة مشروع دستور 2012 لتزيد حدة الصراعات السياسية والإيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل الجمعية السياسية المنتخبة، إذ وفر مشروع الدستور الجديد الذريعة المناسبة من قبل القوى السياسية المناوئة لحكم الإخوان لإفشال مشروعهم حسب رأي المعارضة الذي يتمحور حول تطبيق الشريعة الإسلامية في النظام السياسي المصري[3]، وعلى الرغم من أن نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت علما أن هناك العديد من لهم الحق في التصويت عزفوا عن المشاركة بسبب رفضهم للتغيرات السياسية برمتها، وهنا لابد أن نوضح أن أغلب القوى السياسية التي تنافست على المشهد السياسي

[1] John L, esposito, op. cit, p222.

[2] هاني عواد، مرجع سابق، ص 37.

[3] Major Tomy arvianto, op. Cit.

لاسيما معسكر القوى والأحزاب الليبرالية والقومية واليسارية لم تهتم بالنصوص الدستورية بل ركزت على هوية من يكتب الدستور.

ومع اشتداد وطأة حالة الاستقطاب السياسي وتوسع الهوة بين الطرفين المتصارعين عادت المؤسسة العسكرية إلى الساحة السياسية باعتبارها المنتصر الوحيد في الأزمة حكما قويا بين القوى المختلفة للحيلولة دون تصاعد الأزمة وانفجار الموقف وساعدتها في ذلك بعض الشخصيات ووسائل الإعلام الخاصة في استعادة مكانتها من خلال ترسيخ فكرة أن المؤسسة العسكرية هي منقذ البلاد من الحالة التي وصلت إليها، فأصدرت المؤسسة العسكرية بيانين متتالين أكدت خلالها حرصه على وحدة البلاد واستقرارها ودعمه للشرعية والديمقراطية، كما دعا الأطراف المتصارعة للاحتكام إلى الحوار الجاد والبناء، وبعد يومين من إصدار بيانها، وجه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي دعوة إلى رموز المعارضة وفنانين ورياضيين وصحافيين وإعلاميين وممثلين للأزهر والكنيسة بحضور الرئيس مرسي لحضور لقاء سماه لمّ شمل الأسرة المصرية،[1] إلا أن هذه المبادرة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، وحسبما أورد السيسي في بيان 3 يوليو 2013 استجابت لهذه الدعوة القوى السياسية الوطنية كلها إلا أنها قوبلت بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة.

والجدير بالذكر أنه في خضم هذا المشهد المتأزم كان وزير الدفاع والمؤسسة العسكرية تظهر أمام الرئيس، وفي وسائل الإعلام بأنها على الحياد وكانت تؤكد على شرعية الرئيس وعدم رغبتها في التدخل في الشأن السياسي بعد تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، وفي الخفاء تتحكم في خيوط اللعبة السياسية، حيث كانت تمتلك وسائل إعلام عدة تديرها إضافة إلى اصطفاف إعلامي ليبرالي إلى جانب الإعلام القومي بحجة أخونة الدولة[2]، وفي نفس السياق اعتبر بعض الدارسين دعوة وزير الدفاع حصلت في طياتها مؤشرات تدل على أن الجيش لم يختفي كلية علن المشهد السياسي ولم يعد إلى ثكناته ويسعى لأن يقوم بدور عنصر التوازن السياسي في ظل انقسام القوى السياسية وافتقادها القدرة على التوافق.[3]

حدثت نقطة تحول رئيسية في علاقة القوى السياسة مع الإخوان عندما أصدر مرسي ردا على التدخلات المستمرة للقضاء المعين من قبل مبارك مرسوما دستوريا حيد النظام القضائي ومنح نفسه صلاحيات واسعة وغير مسبوقة كرئيس حيث وضع المرسوم مرسي فوق أي رقابة بما في ذلك المراجعة

[1] أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر نحو السيطرة المدنية"، مرجع سابق، ص 60.

[2] ممدوح غالب أحمد بري، مرجع سابق، ص 177.

[3] بشير عبد الفتاح، الرئاسة المصرية بعد مبارك، ص 93.

القضائية لقراراته حتى يتم اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية، لكن المرسوم جاء بنتائج عكسية، حيث خرج أكثر من 200 ألف شخص إلى الشوارع احتجاجا واشتبك آلاف من أنصار مرسي ومعارضيه في مظاهرات عنيفة في الشوارع، حيث طالب أنصار مرسي تطهير القضاء معتبرين أن مؤسسة القضاء يسيطر عليها بقايا نظام مبارك الذين كانوا يعرقلون عمدا مبادراته كرئيس وأجندته الإصلاحية، بينما اعتبر معارضو مرسي بأن الإسلاميون يريدون السيطرة على المحاكم وإقالة القضاء ذي التوجهات العلمانية من أجل ترسيخ سلطة الإخوان المسلمين.[1]

ثانيا: تحالف القوى السياسية المعارضة ومؤسسات النظام القديم ضد حكم الإخوان المسلمين

وتعتبر جبهة الإنقاذ المصري وهي من الناحية السياسية العملية أول تحالف سياسي شامل للقوى المدنية من جميع الأطياف الليبرالية واليسارية والقومية والوطنية حيث قامت بتنظيم عدد من الفعاليات والتظاهرات للاحتجاج على الإعلان الدستوري وعلى انفراد جماعة الإخوان بالسلطة وتقاعسها في تنفيذ مطالب الانتفاضة التنفيذية[2]، وأصبح دستور البلاد الذي كان من المفترض أن يكون تتويجا للثورة، والقضاء الذي كان من المفروض أن يضمن سير عملية الانتقال السياسي الديمقراطي التاريخي على نحو قانوني من أكثر الجوانب إثارة للجدل في البلاد وأسباب الانقسام، وبحلول عام 2013 كانت الأزمة بين الرئيس وجبهة الإنقاذ الوطني وبعض الائتلافات شباب الثورة قد بلغت ذروتها، فالجبهة قاطعت الحوارات التي دعا إليها الرئيس باعتبارها عديمة الجدوى، فعلى سبيل المثال هددت بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في صيف 2013 إذا لم تلبّ عدد من الشروط حيث طرحت مطلبين محددين هما: تشكيل حكومة إنقاذ وطني بدلا من حكومة قنديل القائمة وتشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور الذي اعتبروه باطلا، ولم تتجاوب السلطة مع هذه المطالب ولاسيما أن الجبهة لم تشكل تحديا جماهيريا تنظيما جاد لحكم مرسي ودلّ على ذلك دعوة بعض رموزها المؤسسة العسكرية للتدخل لإنقاذ البلاد من حكم الإخوان[3]، فعلى سبيل المثال رفض محمد البرادعي لقاء الرئيس محمد مرسي وطلب بدلا من ذلك أن يلتقي مع وزير الدفاع وقال في أعقاب الإعلان الدستوري لا يمكن استبعاد تدخل الجيش لاستعادة القانون والنظام.

---

[1] John L esposito, op, cit, p 227.

[2] عمر هاشم ربيع وآخرون، **التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014**، مرجع سابق، ص 394.

[3] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014، مراجعات ما بعد التغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 192.

من ناحية أخرى بحلول أواخر أفريل 2010 تأسست حركة معارضة جديدة تدعى تمرد بقيادة مجموعة من الشباب، والتي أحدثت تغييرا نوعيا جديدا في شبكة التحالفات السياسية، بحيث وسعت من نقاط الالتقاء بين القوى الثورية والتيارات الشعبية والسياسية بهدف معلن هو الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وسحب الثقة من الرئيس مرسي[1] من خلال أكثر من 15 مليون توقيع على عريضة، ونمت بسرعة حملة واسعة النطاق لمناهضة مرسي لاسيما بعد حصولها على دعم وتأييد من جانب كبير من القوى والأحزاب السياسية – شباب حركة 6 أبريل والوفد وحزب المصريين الأحرار–، والعلمانيين وبعض القادة الدينيين والمسلمين والأقباط ،هذا دون إغفال الدعم الضمني الكبير الذي تلقته من عناصر الدولة العميقة وقوى محسوبة على نظام مبارك فضلا عن دعم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص لإمبراطورية الإعلام الخاص المصرية.

وفي المقابل قامت جماعة الإخوان بتدشين حركة تجرّد للرد على حركة تمرد، وذلك من خلال جمع التوقيعات على بيان مضاد لتأييد حكم مرسي ولتأييد الشرعية والاستقرار ولاستكمال الرئيس مدته الرئاسية التي نص عليها القانون والدستور، الأمر الذي دفع كلا من حركة تمرد وجبهة الإنقاذ إلى الدعوة إلى تظاهرة حاشدة في 30 يونيو 2013، وهي الذكرى السنوية الأولى لتولي الرئيس المعزول مرسي الحكم[2]، حيث تحولت دعوات التعبئة الجماهيرية من الاحتجاجات للمطالبة بإصلاحات حكومية إلى دعوة مرسي للاستقالة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وفي هذا السياق يشير عزمي بشارة إلى أن شرعية الشعب تجسدت في مؤسسات تمثيلية منتخبة وحولت القوى السياسية المعارضة شرعية الشعب إلى شرعية الشارع واستخدمت أجهزة الدولة التي لم تتغير شرعية الشارع لكي تتحرك ضد سلطات منتخبة تمثل شرعية الشعب الدستورية.[3]

[1] وحيد عبد المجيد، "لماذا انهارت سلطة الإخوان في عام؟"، **المصري اليوم**، 19 يوليو 2013.

[2] هاني نسيرة، "مخاضات ثورة يونيو الجزء الأول معركة الدستورية واخونة الدولة"، في:
https//:www.studies.alarabyja.net(21.07.2018)

[3] عزمي بشارة،" الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013، ص 6.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الحركة الاحتجاجية التي شهدتها مصر أوائل عام 2011 ما هي إلا مؤشر واضح لتراكمات عديدة لواقع داخلي يتسم بالاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والقهر وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية، هذا ما أدى إلى بروز صراع صريح بين النخبة الأقلية الحاكمة المسيطرة على السلطة ومستفيدة من خيرات وثروات المجتمع ومتضافرة مع فئة رجال الأعمال المحيطين بها التي تمتلك المال والنفوذ وعدد محدود من رجال الدولة المسيطرين على الأجهزة الأمنية والاقتصاد وثانيهما فئة عريضة من الجماهير الشعبية والفقيرة والتي تعاني من مختلف أشكال الإقصاء والتهميش.

هنالك عدة تفسيرات للعوامل التي أسهمت في حشد شرعية الشارع واعتبرها البعض أخطاء وقع فيها الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين منها انفراد مرسي بالحكم دون خبرة والتداخل بين الدولة والجماعة، أي أن القرارات تصدر بصورة منفردة دون الرجوع إلى الفريق الرئاسي، كما بدا عدم الاكتراث بمتطلبات المرحلة الانتقالية من ضرورة استيعاب كل القوى الوطنية والانحياز إلى مطالب المحتجين وعدم اتفاق الفاعليات السياسية على خارطة المرحلة الديمقراطية كخط دفاع أساسي وسند رئيسي في عملية تفكيك مؤسسات الدولة العميقة وإعادة هيكلة الدولة وبناء المؤسسات السياسية الجديدة التي تعتمد على بناء التوافق والأرضية المشتركة، هذا ما أدى إلى إشاع حالة من الإنقسام السياسي والهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار، إضافة إلى ما سبق تجند عوامل الثورة المضادة داخليا وإقليميا وحتى دوليا لمساعدة أجهزة ومؤسسات النظام القديم وتعاملها مع المؤسسة العسكرية على إسقاط الرئيس المدني وإفشال المرحلة الإنتقالية الثانية والتجربة الديمقراطية عموما لا تجربة الإخوان وحدها.

الفصل الرابع

الأدوار السياسية والإقتصادية للمؤسسة العسكرية وإنعكاساتها على عملية التحول السياسي

تمهيد:

بعد عامين ونصف من سقوط حسني مبارك عام 2011 عاد الاضطراب مجددا إلى مصر، حيث شكّلت المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مصر يوم 30 يونيو 2013 منعطفا كبيرا في مسار التحول السياسي وفي المشهد السياسي والاجتماعي، فأبرز نتائجها سقوط حكم الإخوان المسلمين حيث تدخلت المؤسسة العسكرية بقيادة وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي التي أحست بخطر مؤسسة الرئاسة وقامت بعزل أول رئيس مصري مدني منتخب ديمقراطيا عن طريق انقلاب عسكري عام 2013 بحجة الحفاظ على الدولة والأمن والاستقرار بتأييد قطاعات جماهيرية غير واعية لقواعد انتقال السلطة وفقا للدستور وبالتعاون مع الحركات الشبابية وقوى الثورة المضادة وعاد في نهاية المطاف من خلالها الجيش لصدارة السلطة مرة أخرى، وأعيد الحكم العسكري المباشر السلطوي الذي عزز فيه الرئيس السيسي النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية فضلا عن تعزيز سلطته من خلال نموذج حكم مطلق مختلف عن الحكم الاستبدادي لمبارك وأسلافه. فمنذ ذلك الحين انتقلت جمهورية الضباط التي تطورت في عهد مبارك واستوطنت –كما أشرنا من قبل–أجزاء كثيرة من الإدارات المدنية في الدولة والحكم المحلي والمخابرات العامة والشركات التجارية المملوكة للدولة إلى الواجهة السياسية والاستيلاء على الحكم مباشرة كما صاحب ذلك إعطاء مساحة أوسع لاقتصاد الجيش.

يبحث هذا الفصل في تأثير المؤسسة العسكرية المصرية على مسار التحولات السياسية بين الفترة 2013-2020 بالتركيز على مألات الدور السياسي والإقتصادي للمؤسسة العسكرية على طبيعة النظام السياسي المصري، وذلك من خلال ثلاث مباحث يتناول الأول إنهيار المسار الديمقراطي وعودة الحكم العسكري ويعرض الثاني المؤسسة العسكرية وتحولات نظام الحكم في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بينما يناقش الثالث مظاهر توسع الأدوار الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وتأثير مخرجاتها على عملية التحول السياسي بعد 2011.

المبحث الأول: انهيار المسار الديمقراطي وعودة الحكم العسكري

اعتبر العديد من الباحثين الانقلاب العسكري المدعوم شعبيا والذي أنهى التجربة الديمقراطية في مصر بمثابة نهاية الوضع الثوري في مصر الذي لم يعزز نتيجة ثورية والتحول إلى مرحلة جديدة، حيث عززت المؤسسة العسكرية سلطتها بعد 3 يوليو 2013 واستكملت هيمنتها على جهاز الدولة المصرية بما يعني عودة سريعة إلى الوضع الراهن القديم المتمثل في الاستبداد المدعوم من الجيش بعد فترة فاصلة ديمقراطية.

المطلب الأول: تدخل المؤسسة العسكرية في 30 يونيو -3 يوليو 2013 بين رؤيتين

إزاء تسارع الأحداث وعدم وصول القوى السياسية المعارضة والنظام الحاكم إلى حل الأزمة بعد أن رفض الرئيس مرسي عددا من المبادرات أحزاب المعارضة للدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة لجأت بعض القوى الشعبية إلى دعوة المؤسسة العسكرية للتدخل لحل الأزمة وتحت غطاء الغضب الشعبي وجدت المؤسسة فرصة سانحة للعودة إلى المشهد السياسي لاستعادة صلاحياتها المؤسسية.[1]

ففي 23 يونيو وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا إلى الفرقاء السياسيين ما يشبه الإنذار مؤداه ضرورة الوصول إلى حل توافقي خلال أسبوع وحل خلافاتهم بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وتشكيل لجنة لمعالجة القضايا الخلافية في الدستور محذرة أن القوات المسلحة سوف تتدخل بمنع انزلاق البلاد اتجاه صراع لا يمكن السيطرة عليه ويلحق الضرر بالأمن القومي، ثم بدأ المجلس العسكري دون الرجوع إلى الرئيس في نشر قواته في جميع أنحاء البلاد لفرض إرادته على الرئيس مرسي مشيرا إلى أن قرارهم يستند على إرادة الشعب.[2]

كما صدر عن القوات المسلحة إنذارا ثانيا مدته 48 ساعة إلى جميع الأطراف إما التوصل إلى حل وسط وإلا سيتدخل الجيش، وذلك بعد ساعات من بدء التظاهرات المناوئة لمرسي وحكم الإخوان والتي دعت

[1] ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 268.

[2] أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر نحو السيطرة المدنية"، مرجع سابق، ص 160.

فيها جماعات المعارضة القوات المسلحة إلى الإطاحة بالرئيس، وردا على ذلك نظمت جماعة الإخوان المسلمين والموالون للرئيس مرسي مظاهرات حاشدة بميداني رابعة العدوية بمدينة نصراه والنهضة بالجيزة.

واعتبر بعض الدارسين أن إنذار المؤسسة العسكرية كان موجها إلى مرسي أكثر منه إلى القوى الأخرى للاستجابة لمطلب الحركة الاحتجاجية، وفي هذا السياق يشير عزمي بشارة إلى أن بيانات المؤسسة العسكرية التي أصدرتها قبل مظاهرات 30 يونيو التي تؤكد ظاهريا حماية المتظاهرين، كانت في الواقع دعوة التظاهر وظهر ذلك جليا في الاصطفاف السياسي للقوات المسلحة في الاستقطاب السياسي الحاصل في البلاد.[1] وكنتيجة لرفض مرسي إنذار القوات المسلحة مؤكدا لها أنه يمثل الشرعية الدستورية والقانونية التي يجب احترامها أعلن عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013 خارطة طريق في اجتماع بحضور شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية وبعض ممثلي الأحزاب المدنية الرئيسة مثل حزب النور السلفي وحزب الكرامة والوفد والتجمع والناصري والمصريين الأحرار وحركة تمرد.[2]

أولا: 30 يونيو / 3يوليو 2013: بين الثورة والإنقلاب

في أعقاب التطورات السياسية بعد أحداث 30 يونيو -3يوليو 2013 في مصر حدث جدل سياسي وأكاديمي داخل مصر وخارجها بشأن تكييف ما حدث هل هو ثورة شعبية ثانية أم ثورة تصحيحية لمسار 25 يناير استخدمت آليات ديمقراطية بمساعدة القوات المسلحة باعتبارها أحد الأعمدة الوطنية المصرية أم انقلاب عسكري.[3]

يميل بعض الباحثين إلى ما وصف ما حدث بأنه انقلاب عسكري على الشرعية وثورة مضادة، وهذا ما رأوه جماعة الإخوان ومؤيدوها، لأن الجيش أطاح برئيس مدني منتخب منحاز لفصيل سياسي بعينه يناهض الرئيس المنتخب ومتجاهلا فصيلا آخر مؤيد له، الأمر الذي يدحض الادعاء بأنه جاء انحيازا للإرادة الشعبية على خلاف تدخل الجيش في 25 يناير 2011 بحيث انحاز للثورة الشعبية ضد نظام فاسد واستبدادي.

[1] عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، مرجع سابق، ص 7.

[2] حسن الحاج أحمد، مرجع سابق، ص 94.

[3] أماني طويل، "معركة حكم مصريين الجيش والإخوان"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013، ص 25.

ويؤكد هذا الرأي على دور أجهزة النظام القديم ومؤسساته الممانعة والمتربصة بالنظام الذي يتشكل، حيث نجحت في حشد الغضب الجماهيري ضد مرسي لعرقلة المسار الديمقراطي بعضها أحزاب معارضة بدافع التضرر من حكم الإخوان وبعضها الآخر –حلول النظام السابق–، المتضرر من حراك 25 يناير هذا من جهة، كما لعب دعم الإعلام الخاص والدعم المالي الخليجي دور أساسي في إنتاج التعبئة الإعلامية لاحتواء الحراك الثوري وإفشاله لما تمثله تلك الحالة من خطر مباشر على استمرار بعض أنظمة الحكم الاستبدادية هذا من جهة أخرى، وبالتالي وفر هؤلاء الغطاء الجماهيري الذي تحتاج إليه المؤسسة العسكرية للانقلاب على الرئيس.[1]

أما من وجهة النظر الثانية تعتبر تحرك 30 يونيو بوصفه ثورة شعبية حيث خرج الجماهير في حركة احتجاجية واسعة تدعو إلى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية وتنحي الرئيس بحجة جمع ملايين التواقيع ولكن ذلك لم يجري ضد النظام القائم ولا ضد أجهزة الدولة، بل بمشاركة أغلبية مؤسسات الدولة في الحشد والتنظيم والتوقيع ضد رئيس الدولة المنتخب.[2] أما المؤسسة العسكرية فقد قامت بالدور الحاسم في تحديد خارطة الطريق وعزل مرسي وأن دورها هذا مكان بمثابة صمام الأمان الأساسي للحيلولة دون الانحراف في فوضى وحرب أهلية بين مؤيدي الرئيس مرسي ومعارضيه قد تقود الدولة إلى الانهيار.

إضافة إلى ما تم عرضه هناك وجهة نظر أخرى جمعت بين الرؤيتين السابقتين في وصف ما حدث، حيث تعتقد أن الإطاحة بمرسي شملت بعض الخصائص المميزة للثورة وكذلك بعض علامات الانقلاب العسكري، إذ تعتقد أن ما حدث في 30 يونيو هو خروج حركة شعبية ضد مرسي استغلتها المؤسسة العسكرية بعد دعوات متكررة لبعض القوى المعارضة لتدخل الجيش في المشهد السياسي، لتتدخل بشكل حاسم في 3 يوليو لترتيب الأوضاع وإسقاط دعم مرسي، وفي هذا السياق نشير إلى أنه هناك استخدم ما عرف بالانقلاب الديمقراطي فحسبهم استجابت المؤسسة العسكرية للإرادة الشعبية المصرية للإطاحة بنظام استبدادي والتي اعتمدت على إجراءات ديمقراطية معترف بها من حيث اللجوء إلى المطالبة بآلية الانتخابات المبكرة بدلا من انسداد الأفق السياسي تحت مظلة استقطابات هائلة.[3] لكن هنا تأتي الإشكالية حول حدود

[1] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص 142.

[2] عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، مرجع سابق، ص 7.

[3] أماني طويل، مرجع سابق، ص 29.

هذا التدخل هل سيؤدي إلى إجراء تصحيح في إطار عملية التحول نحو عودة واستئناف الحياة السياسية والحفاظ على الشرعية الدستورية أم ينتهي إلى العودة إلى الحكم العسكري، وهذا أمر يتعارض مع التحول السياسي الديمقراطي والحكم المدني الذي تسعى إليه جُل الدول الديمقراطية.[1]

مما سبق يمكن القول أن هذا الجدل السياسي فقد أهميته فما حدث في الثالث من يوليو انقلاب عسكري على المؤسسات الدستورية في عرف الأدبيات والممارسات الديمقراطية وتجلّى ذلك بوضوح بعد ترسيخ الحكم الجديد والدور المهيمن للجيش فيه، حيث استولت المؤسسة العسكرية على العملية السياسية من خلال ترشح وزير دفاعها للانتخابات الرئاسية والتي تضمن عملية ديمقراطية شكلية فارغة أعادت إنتاج الحكم العسكري وعودة قوى النظام السابق إلى واجهة المشهد السياسي من جديد.

ثانيا: أسباب الانقلاب العسكري:

بعد فشل مؤسسة الرئاسة والتيارات الرئيسية المجتمعية والسياسية في بناء الديمقراطية وإنجاح مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية نظرا لغياب فرص التوافق وتصعيد كل الأطراف السياسية للأزمة وجدت المؤسسة العسكرية الفرصة المناسبة للعودة إلى صدارة المشهد السياسي ولعب دور في الحياة السياسية، بالإطاحة بالنظام الحاكم وفرض خارطة طريق جديدة على القوى السياسية المتنازعة، وفي هذا السياق يمكن القول أن دوافع الانقلاب لا يمكن اختزالها في عامل واحد حيث تتداخل فيها عوامل داخلية مجتمعية تضم عوامل سياسية واقتصادية وعوامل عسكرية تخص المؤسسة العسكرية ذاتها.

2-1العوامل المجتمعية:

تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية لتّشكل حالة الانسداد السياسي التي عاشتها مصر خلال الأشهر الأخيرة من حكم مرسي نوجزها فيما يلي:

- **العوامل السياسية:** أبرزها ما يلي:

[1] سالم بول،" تداعيات الانقلاب، الصدمة في مصر"، 11 يوليو 2013، في:
https// :www.carmegie.mec.org/2013/07/11/ar-pub-52. (2019-03-21)

إنّ ضعف التكوين الديمقراطي لدى النخب السياسية في مصر جعلتها ترتكب أخطاء أضرت بمسار التحول من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي لتصبح في الأغلب نخبا تسلطيا بلا تقاليد ديمقراطية، حيث تكون على أتم الاستعداد للتضحية بالمبادئ والقيم الديمقراطية والمصالح العامة لحساب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة[1]، وهذا ما حدث في مصر حيث حاولت كل مجموعة كسب نفوذ في النظام السياسي لتحقيق مصالحها وأجندتها الخاصة، فبالنسبة لمرسي وجماعة الإخوان وقعت في حالة تردد بين الحرص على حالة التوافق المبدئي مع المعارضة المدنية من جانب والحذر من الصدام مع مؤسسات الدولة العميقة خاصة المؤسسة العسكرية والأمنية من جهة أخرى، كما لم يقدم الرئيس الذي تصرف بمنطق المنتصر القائم على استمرار النهج الانفرادي في الحكم على اتخاذ الخطوة الحكيمة بتقاسم سلطته مع المعارضة، حيث أن نجاح المرحلة الانتقالية تتطلب ضرورة استيعاب كل القوى السياسية الوطنية والانحياز إلى مطالب الحركة الثورية كخط أساسي لمواجهة مؤسسات الدولة العميقة ورموز النظام القديم وإعادة هيكلة الدولة وبناء المؤسسات الجديدة التي تمكّن للثورة.[2]

أمّا المعارضة أيضا لم تتصرف كمعارضة منصفة ومسؤولة وإنما كمعارضة مناوئة وانقلابية ففي المراحل الانتقالية التي يمر بها أي بلد كما في حال مصر يمكن أن تؤدي المعارضة دورا محوريا في غرس القيم والممارسات الديمقراطية السليمة ونقد الحكومة وتقديم البدائل في جو تنافسي حقيقي يُمكن الفاعلين السياسيين من خدمة تطلعات الشعب، فضلا عن أنها ملزمة بالولاء للمصالح والمبادئ الوطنية الأساسية[3]، إلا أن قطاعات واسعة من المعارضة تعمدت إعاقة استكمال المؤسسات المنتخبة من خلال مواصلة سياسة تشوية إدارة مرسي واستصغار كل تحركاته على جميع الأصعدة وإظهاره سياساته في صورة العجز والتخبط واتهامه بالفشل في حل المشكلات الأساسية لاسيما الاقتصادية منها بعد أقل من سنة من حكمه، في ظل امتناعها عن تقديم مبادرات أو قبول مبادرات من شأنها تضييق الهوة مع خصومها وعملت من ذلك على الدعوة للانقلاب على الديمقراطية، حيث أدركت أن الإطاحة بالرئيس المنتخب لن يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنسيق والاصطفاف والتحالف مع عناصر وأجهزة ومؤسسات محسوبة على نظام مبارك، والأكثر

[1] إبراهيم حسنين توفيق، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، **مجلة الديمقراطية**، ع52، فيفري 2014، ص 27.

[2] عماد الدين علي شاهين، مرجع سابق، ص 144.

[3] John L, espositio, op. cit, p 225.

من ذلك دعوة المؤسسة العسكرية للتدخل إلى الانقلاب على المؤسسة الدستورية،[1] والمفارقة هنا أن المعارضة المدنية التي كانت تدعو من قبل لإسقاط حكم العسكر خلال المرحلة الانتقالية وإنشاء دولة مدنية أصبحت تنظر للمؤسسة العسكرية بأنها المخلص والمنقذ لمصر، وأدى ذلك في النهاية إلى تمكن تلك العناصر بالتحالف مع المؤسسة العسكرية من أن تنقلب على ثورة يناير نفسها وإحداث حركة انقلابية أزاحت بها الرئيس المدني المنتخب وشرعت تحكم المؤسسة العسكرية مرة أخرى في الحياة السياسية.

في الواقع كان فلول النظام السابق لاعبا رئيسا في عدم الاستقرار وكذلك المعارضة، حيث كان الطرفان متحالفين بحيث لا تزال الجماعات الموالية لمبارك تسيطر على الأجهزة الأمنية ومعظم وسائل الإعلام الخاصة، وكذلك المؤسسات الاقتصادية والصناعية الرئيسية وكانت قوتهم في التأثير على أهداف الحركة الثورية كثيرة، فعلى سبيل المؤسسة القضائية أحبطت العديد من محاولات بناء مؤسسات ديمقراطية وفي سعيهم لمعارضة سياسات مرسي وحرمان حكومته من فرصة الحكم رفضوا بحكم الأمر الواقع نتائج الانتخابات الحرة التي أوصلت مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة، هذا من ناحية كما لم تثبت جماعة الإخوان المسلمين بشكل كاف التزامها الكامل بمبادئ الديمقراطية والتعددية والمساواة في الحقوق للأقليات الدينية والتوازنات والحريات الشخصية كما زعمت المعارضة دعمها للديمقراطية والانتخابات طالما لم تسفر عن حكومة بقيادة إسلامية من ناحية أخرى.[2]

يتضح مما ورد سابقا أن تواضع الأداء السياسي لمرسي وعدم امتلاكه هو وفريقه الرئاسي لكثير من المهارات وخبراتهم المحدودة، حيث فشل حسب العديد من الدارسين في إثبات أن مصر دولة قومية حديثة شاملة دينيا وسياسيا، حيث تسود المساواة الكاملة في المواطنة للجميع، فعدم شموليتها بشكل كاف من حيث التمثيل المتنوع في السياسية والسياسات تركها عرضة لعداء المعارضة والبيروقراطية المصرية ومؤسسات الدولة السيادية تحت مظلة الهواجس المتبادلة مما أدى إلى فشل الطرفين في العمل على تحقيق أجندة مشتركة بشأن الوظائف والمساواة في المواطنة والتنمية الاقتصادية والتعددية السياسية والدينية وحرية الدين وحقوق المرأة وحرية التعبير والتسامح الديني.

[1] هاني عواد، مرجع سابق، ص 34.

[2] John L esposito, op, cit, p 227.

- **العوامل الاقتصادية:**

ورثت إدارة مرسي أوضاعا اقتصادية وأمنية متدهورة ومشكلات عميقة، ولكن ذلك لم يعفه من مسؤولية استمرار زيادة البطالة والتضخم وغلاء المعيشة والأسعار وتدني الأجور والعجز في ميزانية الدولة والأزمات المتكررة للوقود ومشكلات انقطاع التيار الكهربائي وزيادة حجم الديون، فكل هذه المشكلات لعبت دور كبير في تأجيج مشاعر الاستياء لشرائح واسعة من المجتمع المصري ضده.[1]

فوفقا للايكو نوميست بلغ معدل البطالة بعد أشهر من حكم مرسي أكثر من 20 بالمئة وعجز يقرب من 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما فقد الجنيه المصري 10% من قيمته منذ يناير 2013 كما اقترب الاحتياطي الأجنبي من النفاذ.[2]

فعلى الرغم من أن العديد من مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية كانت حادة بسبب إرث مبارك ودولته العميقة إلا أن المعارضة اتهمت حكومة مرسي بأنه لم يكن قويا للدفاع عن مصالح مصر ولم يكرس شرعيته بإنجازات اقتصادية واجتماعية على أرض الواقع ، مع تدهور الاقتصاد والسياحة وتراجع الاستعمار وتراجع قيمة العملات الأجنبية وارتفاع معدلات البطالة، فإن الاشتباكات التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد أشارت إلى استياء واسع النطاق من الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري الذي تدهور مذ وصول مرسي إلى منصب الرئاسة، وفاقم هذه المشكلات الاقتصادية تنامي الإحباط لدى بعض شرائح المجتمع المصري لاسيما النشطاء والشباب والمسيحيين والأقباط الذين شعروا بالتهميش والإقصاء والعزل، وزعمت أن مرسي ابتعد عن الديمقراطية ويسعى للسيطرة ومن خلفه عناصر الحزب والجماعة في تولي المناصب والتوغل في مؤسسات الدولة والهيمنة على الحكومة والحياة العامة أو قيادة البلاد نحو دولة إسلامية.

[1] هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة حالة مصر"، **المستقبل العربي**، ع413، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2013)، ص 36.

[2] Economist, "30 March 2013 visited egypt economy giong to the dogs", in: **https//:www.economist.ecom/news/middle-east.and.africa/21574533**. (20-06-2020)

2-2العوامل المتعلقة بالمؤسسة العسكرية: تتمثل فيما يلي:

2-1انعدام الثقة بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين:

أشارت الكثير من الأدبيات إلى عجز إدارة مرسي عن فهم طبيعة الدولة المصرية، وفك رموزها بصورة تمكنهم من السيطرة عليها فقد ظنت أن مؤسسات الدولة العميقة ستخضع لإدارة الرئيس المدني لاسيما أن المؤسسة العسكرية التي أبرمت عقود سياسية ضمنية مع جماعة الإخوان المسلمين مما حافظ على نفوذ الجيش في الدولة.[1]

ولكن في حقيقة الأمر فإن قيادات المؤسسة العسكرية لم تكن مطمئنة لمرسي وحزبه وجماعة الإخوان المسلمين، وانعكس ذلك على رؤيتهم لما يقدمونه من تطمينات مختلفة سواء فيما يتعلق بالدور الاقتصادي المؤسسة العسكرية أو حتى على قياداتها من الملاحقة القضائية.

سادت حالة الشك والريبة وعدم الدقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين منذ عهد الملك فاروق حتى عهد الرئيس مبارك ما بعده، فبينهما علاقات متوترة معقدة تأرجحت بين الهدوء النسبي القائم على التهاون والتعايش في الثمانينات والعنف والصراع والتصادم الحاد في التسعينيات[2]، تحكمها طبيعة الظروف السياسية التي تمر بها البلاد.

انطلاقا من هذه العلاقة المشككة انعكست هذه الانطباعات والأحكام المسبقة على طبيعة العلاقة المستقبلية بين الإخوان والدولة العميقة إلا أن سياسة الإخوان خلال فترة حكمهم عزز هذه المخاوف لدى الدولة العميقة لاسيما المؤسسة العسكرية والأحزاب والقوى المصرية.

تكررت في خطابات الرئيس السيسي بعد الانقلاب عدة إشارات متعلقة بالأبعاد الفكرية والإيديولوجية لجماعة الإخوان التي ساهمت في الانقلاب عليهم، ومن ذلك إشارة السيسي لفكرة الخلافة الإسلامية والتنظيم الدولي للإخوان وتمييزه عن إسلام الدولة وإسلام الفرد وإسلام الجماعة، وما يوضح أن الإشكالية الرئيسية مع مرسي والجماعة لا يتعلق بالأساس بسوء وضعف الأداء السياسي وإدارة شؤون المصريين وإنما سببها

[1] Major Tomy arvianto, op. cit.

[2] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 15.

الجوهري مدخل ايديولوجي[1] رغم الإخوان يعدون أنفسهم قوة مدنية، وبالتالي الصراع مع العسكر ليس أيديولوجيا، وكانت حجة المؤسسة العسكرية أن التزامات الإخوان الأيديولوجية شكلت سياسة خارجية تقوض الأمن الوطني والاستقلال السياسي في مصر.

ونتيجة لذلك كان هناك تخوف بشكل خاص من تعامل الإخوان مع السياسة الخارجية المصرية والتي تختلف معها المؤسسة العسكرية، مما جعل المسائل المتعلقة بالأمن القومي سبب التوتر الدائم مع الرئيس محمد مرسي، اعتبرت المؤسسة العسكرية أن هناك تناقض بين الالتزامات الوطنية ودواعي الأمن القومي وبين الالتزامات الدولية لجماعة الإخوان وبرز هذا التناقض في العلاقة الملتبسة مع حركة حماس والتوتر مع دول الخليج العربية ومشروع تطوير قناة السويس وما تردد عن إعادة ترسيم الحدود بين مصر والسودان، وعلى خلاف مشورة المجلس العسكري جدد الرئيس علاقاته مع إيران وأدان النظام السوري لبشار الأسد وهدد خوض حرب مع إثيوبيا بسبب إعلان البدء في بناء سد النهضة، وكذلك التناقض بين شعار الإخوان ورفض التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وتحرير فلسطين ومقاومة إسرائيل التي تعتبر مصدر تقليدي لشرعية الإخوان، وبين التفاهم الاستراتيجي لمرسي مع واشنطن والتعاون معها لوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل،[2] وتأكيد التزامه بكامب ديفيد وخضوعه لضغط الولايات المتحدة الأمريكية.

2-2الحفاظ على الاستقرار:

يشير **كيس فريدمان Casey friedman** وزملاؤه إلى أنه يبدو ظاهريا أن إطاحة المؤسسة العسكرية لمرسي قوضت الانتقال الديمقراطي، ومع مذلك يعد الاستقرار السياسي أمرا أساسيا لبناء نظام ديمقراطي ناجح في سياق بعد الحراك الثوري، ولو لم يكن هناك عمل عسكري لإطاحة مرسي فإن نمط الاحتجاجات الأخيرة في فترة حكمه يشير إلى أن ملايين المصريين كانوا سيبقون في الشارع ولعجزت الدولة عن فرض النظام الكافي في ظل تخلي قوات الشرطة –هناك يعتبرها مقصودة– عن جهود فرض النظام، وبالتالي المؤسسة العسكرية هي الكيان الوحيد القادر على تجنب العنف على نطاق واسع والانزلاق نحو حرب أهلية.

[1] عز الدين رجب، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، مرجع سابق.

[2] محمد شومان، "صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ع 96، خريف 2013، ص 16.

من جهة أخرى أكد فريدمان وزملاؤه على أن تزايد فرص استقرار الديمقراطية مرهونة بنجاح تدخل المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الاستقرار وخلق عملية انتقالية مستقرة إلى حكومة مدنية جديدة[1]، فنظريا كان من الممكن للمجلس العسكري أن يدفع الطرفين المتسارعين إلى طاولة حوار وطني ورعاية مصالحه السياسية شاملة، لكن هذا لم يحدث في مصر حيث تدخل لملء الفراغ الناتج عن صراعات السياسيين والحفاظ على مصالحه واصطفت المؤسسة العسكرية مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي ورسمت مسارا سياسيا[2]، انتهى بتحويل الثورة الانتخابية كما وصفها عبد الفتاح ماضي إلى ثورة مضادة وقاومت إلى جانب العناصر الأخرى للدولة العميقة أي محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم القديم من شأنها أن تهدد المصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة العميقة والقائمين عليها وأدت دور كبير في رفض حكم الإخوان والمساهمة في إسقاطه ،وأدى ذلك في النهاية إلى سيطرتها على العملية السياسية بعد الإطاحة بمرسي وتم ترسيخ دورها السياسي مع الإبقاء على واجهات ديمقراطية شكلية على نحو سنفصل فيه لاحقا.

دلت الشواهد آنذاك على أن أن قرار عزل الرئيس مرسي قد تم التخطيط له مسبقا من قبل المؤسسة العسكرية، حيث برزت دلائل توضح التنسيق بين المعارضة والجيش، حيث تحدث مقربون من الجيش أن حركة تمرد من صنع المخابرات المصرية سعت من خلال جمع التوقيعات من المصريين بإعطاء نوع من الشرعية على الانقلاب العسكري الذي يجري التحضير له.[3]

إضافة إلى ذلك أثبت قبول جبهة الإنقاذ الوطني للدعوة التي أطلقتها المؤسسة العسكرية للقوى المعارضة لإجراء حوار وطني يوم 12 ديسمبر 2012 في حين كانت ترفض دعوات الرئيس مرسي أنه ثمة علاقة أو اتصال غير مباشر بين هذه القوى والمجلس العسكري وهو ما تأكد بعد الانقلاب، فقد ذكرت صحيفة وال ستريت جورنال في 12 يوليو 2014 في تحقيق تحت عنوان **الدولة العميقة** تعود في **مصر مرة أخرى**، أنه قبل عدة أشهر من إطاحة الجيش بالرئيس المعزول محمد مرسي اجتمع كبار الجنرالات في البلاد بشكل منتظم مع قادة المعارضة –أبرزهم محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي– في لقاءات سرية مضيفة أن رسالة هؤلاء الجنرالات إذا استطاعت المعارضة حشد عدد كاف من المتظاهرين في

[1] Casey friedman and others, " political stability and military intervention in Egypt ", (USA : New england complex systems institute), 2013 in: **https://www.static1.squarespa** .(10-7-2025)

[2] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 33.

[3] لخضر حبيطة، مرجع سابق، ص 251.

الشوارع، فإن الجيش سيتدخل وسيعزل مرسي بشكل قسري، وحسب الصحيفة اللقاءات السرية بين أحزاب المعارضة العلمانية والمؤسسة العسكرية تكشف عن عمل الدولة العميقة في البلاد قائلة أنها كانت أساس لعبة الشطرنج السياسي التي أدت لعزل مرسي[1]، لكن المفارقة الواضحة حسب الصحيفة هو تقارب مجموعتين رغم انعدام الثقة بينهما إلا أن في تلك المرحلة كانا بحاجة لبعضهما البعض وهما أحزاب المعارضة التي تحظى بمصداقية شعبية وبقايا نظام مبارك التي تمتلك الأموال والنفوذ على بيروقراطية الدولة فكلاهما يرى في مرسي وجماعة الإخوان المسلمين تهديدا لمصالحه.

كشف آخر وزير خارجية لمبارك أن عمر سليمان – رئيس جهاز المخابرات العامة في عهد مبارك- أبلغه خلال الفترة الانتقالية أن جماعة الإخوان لن تستمر في الحكم وأن عبد الفتاح السيسي سيتكفل بذلك، أما أحمد شفيق –آخر رئيس وزراء مبارك – وقد أعلن في مقابلة تلفزيونية في يونيو 2015 على أنه ساهم أثناء حكم مرسي في التخطيط للتخلص من الإخوان المسلمين باتصالاته مع الأمريكيين وبعلم من المخابرات العامة المصرية، ومن ذلك أيضا اعتراف وزير الداخلية محمد إبراهيم رفضه الانصياع لأوامر مرسي وعرقلة عمل المحافظين الإخوان، فضلا عن رفضه بشكل علني الطلب الرسمي للجماعة لحماية مكاتبهم، هذا بالإضافة إلى اعتراف وكيل جهاز المخابرات العامة ثروة جودة بأن المخابرات تعمدت تضليل الرئيس مرسي ولم تعطه معلومة واحدة صحيحة طوال فترة رئاسته.[2]

2-3-الدفاع عن جمهورية الضباط:

رغم أن المؤسسة العسكرية لم تكن بأيّ حال من الأحوال خاسرة في العملية الانتقالية بين عامي 2012-2013 حيث استطاعت إجراء تسوية ضمنية كما ذكرنا سابقا مع الرئيس المنتخب مرسي جعلها تتمتع بسلطات قانونية دستوريا من شأنها تحصين امتيازات الجيش وحماية موازنته من الرقابة البرلمانية، وقد صرح ضباط من الجيش من ذوي الرتبة المتوسطة قبل ثلاث أشهر من الانقلاب يوليو 2013 قائلين: **"لم يسبب لنا مرسي حقا أي ضرر، أنا أعني فيما يحرص عليه الضباط كالرواتب والمزايا والمعاشات**

[1] عز الدين رجب،" العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 يناير 2015، في **https://www.eipss-eg.org** (03-01-2020)

[2] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، مرجع سابق، ص 33.

التقاعدية كانت كلها جيدة"[1]، لكن في الواقع سرعان ما تبين أن هذه الحقيقة ليست كافية لكبح الجموح السياسي للعسكر الذي ينشر في مناحي بيروقراطية الدولة كلها، ويرجح أن يكون نفوذ العسكر في بيروقراطية الدولة سببا جوهريا قاده إلى الانقلاب على مؤسسة الرئاسة، فقد كانت أغلب التعيينات التي أجراها الرئيس مرسي على حساب حصة الجيش الذي اعتاد منذ عهد عبد الناصر تقمص أدوار مهمة في الحياة المدنية والسياسية صارت بدورها تقليد أوعرفا له قوة القانون أو النص الدستوري، فلطالما دأب الرؤساء السابقين على إبراز خصوصية وضع الجيش وأهمية دوره في النظام السياسي والدولة ككل وإضفاء شرعية المنح والاعتراف على هذا الدور كبديل عن الشرعية الدستورية أو القانونية سواء عبر اهتمامهم الواضح بالجيش ومنحه امتيازات عديدة لا يمكن المساس بها أو حتى الجدل بشأنها.[2]

وفي ذلك دلالة على أن مرسي ظن أنه قادر على مشاركة المؤسسة العسكرية في المناصب السيادية في جهاز الدولة مثل المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والنواحي والمديرين في بعض القطاعات، ووصل الأمر إلى تعيين مرسي محافظا مدنيا في محافظات كانت محرمة قبل ذلك إلا على العسكريين في السويس وشمال سيناء والاسماعيلية.[3]

ولكن ما هو واضح أن المؤسسة العسكرية لم تكن مرغمة على تقاسم حصتها هذه فالعزلة التي فرضتها الرئاسة المصرية على نفسها، وإصرار الرئيس وجماعة الإخوان على الاستفراد بالحكم والعمل على إقصاء المعارضة عموما، وقوى الثورة خصوصا والتعامل معهم بمنطق التهميش وعدم المبالاة و سادت حالة من الاستعلاء مارسها الإخوان المسلمين وحزبه على المجتمع وقواه السياسية مما عزز الصورة النمطية للمعارضة عن الإخوان وأهدافها في السيطرة على المجتمع والدولة مما سيرسخ دولة ديكتاتورية تقوم على دعم الفرد متنكرين لأهداف الثورة ومطالبها، وهذا من بين أهم الأسباب التي أدى إلى فشل إدارة مرسي ومساره الإصلاحي مما جعل الرئاسة أضعف من أن تزاحم المؤسسة العسكرية في مواقعها التقليدية، رغم أن إدارة مرسي في بداية المرحلة الانتقالية عقب الانتخابات الرئاسية مباشرة استطاعت قيادة المجلس الأعلى

[1] عمر عاشور، مرجع سابق، ص 18.

[2] بشير عبد الفتاح،" الجيش المصري في الدستور الجديد"، في: **https://www.aawsat.com/home/article/12199**(10-05-2021)

[3] هاني عواد، مرجع سابق، ص 35.

للقوات المسلحة بسهولة مستغلة انخفاض شعبيته في الفترة الزمنية التي رافقت المجازر المتعلقة بقمع المظاهرات التي نظمتها القوى الثورية ضد حكم العسكر.[1]

المطلب الثاني: أداء المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية ما بعد الإخوان المسلمين

بعد تحالف القوى المدنية مع المؤسسة العسكرية وفلول النظام السابق لإسقاط التجربة الديمقراطية الوليدة تمكنت قوى الثورة المضادة –لاسيما المؤسسة العسكرية والقضاء– من السيطرة والشروع في هجوم مضاد على قيم حراك 25 يناير وأهدافه بحجة الحفاظ على الدولة والأمن والاستقرار، وقد تحقق هذا من خلال التدخل العسكري في 3 يوليو 2013 وقيامه بوضع خارطة مستقبل للمرحلة الانتقالية الجديدة الذي صورتها المؤسسة العسكرية على أنها إجماع وطني من خلال عرضها من على منصة جامعة لمكونات المجتمع المصري بتنوعاته الدينية والجيلية والجنسية بحضور الشيخ الأزهر أحمد الطيب وبابا الأقباط تواضروس الثاني والمرأة والشباب[2]. وبموجب هذه الخارطة تسلم المجلس العسكري السلطة إلى إدارة مدنية وقد شكل ذلك تغيير في مقاربة المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية الأولى التي أعقبت حراك 25 يناير، حيث لم يتول الحكم بنفسه بل أدار المرحلة الانتقالية الجديدة خلف واجهة مدنية محافظا على نفوذه فتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيسا الجمهورية بشكل مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية بعد أداء اليمين أمام الجمعية العامة للحكومة والذي منحه سلطة إصدار الإعلانات الدستورية، وكذلك التشريعات بعد حل مجلس الثورة، الأمر الذي يعني أن الرئيس المؤقت جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما تم تشكيل حكومة مدنية جديدة برئاسة حازم الببلاوي ضمت رموز عديدة من جبهة الإنقاذ، كما اعتمدت خارطة طريق تنص على تشكيل لجنة الخمسين تضم كافة الأطياف والخبرات لإجراء تعديلات دستورية على دستور 2012 المعطل وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2014[3]، إلى جانب هذا قمع كل من لا يؤيد النظام وإقصاءه لاسيما الإخوان المسلمين وبعض القوى الثورية التي ظلت تطالب بالحريات وإعادة المسار الديمقراطي، وفيما يلي أبرز ملامح هذه المرحلة:

[1] هاني عواد، مرجع سابق، ص 36.

[2] أماني طويل، "معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان"، مرجع سابق، ص 29.

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**، مرجع سابق، ص ص 356-358.

أولا: الإقصاء والعنف:

قامت السلطات الانقلابية فور إعلان الانقلاب وضع نفسها فوق سيادة القانون، حيث لجأت إلى تعليق البرامج والقنوات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين أو لجماعات إسلامية أخرى فضلا عن وسائل الإعلام المستقلة مثل: قناة الجزيرة وارتكاب مجازر بحق المتظاهرين المدنيين واعتقال آلاف من قادة وأعضاء الإخوان واحتجازهم بشكل غير قانوني وإعادة العمل بقانون الطوارئ واللجوء إلى محاكمات أمام نظام قضائي فاسد[1]، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من نمط المواجهة بين الحكومة ومعارضيها.

على الصعيد الميداني وكرد فعل على المظاهرات والاحتجاجات المعارضة للرئيس مرسي اعتصم مؤيدوه في مظاهرات وحركة احتجاجية واسعة النطاق في مختلف أنحاء البلاد كان أبرزها ميداني رابعة العدوية بمدينة نصر بالقاهرة والنهضة بالجيزة وشهدت استمرار الاحتجاجات اليومية منذ الانقلاب العسكري في مواجهة ما وصفته منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتش وتش سنة 2014 بأنه قمع على نطاق غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث[2]، وترقى على الأرجح إلى مصاف ضد الإنسانية بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزء من سياسة تقضي بالاعتداء على أشخاص عزل على أسس سياسية.

بلغ القمع ذروته في 14 أغسطس 2013 عندما فرقت الحكومة المدعومة من الجيش بعنف عدة اعتصامات سلمية لأنصار جماعة الإخوان المسلمين مناهضة للانقلاب بما في ذلك اعتصام رابعة العدوية، مما أسفر عن مقتل مالا يقل عن ألف متظاهر مناهض للانقلاب حسب منظمة هيومن رايتش وتش والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ووفقا لمبادرة ويكي ثورة فقد قتل ثلاث آلاف متظاهر مناهض للانقلاب في الشهور السبعة الأولى بعد 30 يونيو 2013 من بينهم مئات الضحايا بمجزرة الحرس الجمهوري ونصب المنصة التذكاري وكذا مجزرة فض ميداني رابعة والنهضة، كما اعتقلت الحكومة ما يقرب من أربعين ألف

[1] John esposito and others, op. cit, p 228.

[2] Neil Ketchley, **Egypt in a time of revolution contentious politics and the arab spring** , (United Kingdom: university printing house, Cambridge, 2017), p p 130-132.

من معارضي النظام بين يوليو 2013 ومنتصف ماي 2014، إضافة إلى هذا رصدت منظمة العفو الدولية أثار ممارسة التعذيب والإختفاء القسري في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والجيش.[1]

وقد أثارت هذه المجازر والحملات القمعية القاسية على الإخوان المسلمين ضجة وطنية دولية وقد كانت محل انتقاد العديد من المنظمات الحقوقية الإقليمية والعالمية نظرا لما صاحب الإفراط في استخدام القوة والعنف من جانب أفراد الشرطة والجيش ضد المتظاهرين، وكشفت عما أشبه به الكثيرون بأنه واقع وشيك لعودة مصر إلى الاستبداد العسكري، وهنا تجدر الإشارة إلى صعود المؤسسة العسكرية وإتمام الانقلاب وإضفاء الشرعية عليها، لم يكن ممكنا لولا الدعم الفعال من مجموعة واسعة من الشخصيات السياسية العلمانية سواء المرتبطة بالنظام القديم أو بالمعسكر الثوري فعلى سبيل المثال محمد البرادعي الذي تولّى منصب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية وظهر عدة مرات في وسائل الإعلام الغربية مدافعا عن تدخل المؤسسة العسكرية الذي لم يعتبره انقلابا وإنما كان ضروريا لتجنب الانزلاق إلى حرب أهلية إلا أنه استقال لاحقا احتجاجا على شدة العنف الذي يمارس على الإخوان المسلمين.

أما عن ردود الفعل الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فكانت غامضة وغير واضحة، فعلى سبيل المثال رفض باراك أوباما وصف الإطاحة بحكومة مرسي الديمقراطية بالانقلاب على الرغم من أن إعلان الرئيس المؤقت منصور أوضح صراحة أن سلطته نابعة من انتقال السلطة من قبل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، إلا أن أوباما أدان العنف من كلا الجانبين دون أن يدين حقيقة أن غالبية القتلى والجرحى كانوا مدنيين قتلوا على يد جيش وشرطة الحكومة المؤقتة، في المقابل وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأنها مجزرة ،أما الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند فأدان العنف الدموي ودعا إلى إنهاء القمع.[2]

عقب فض الاعتصام أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 23 سبتمبر 2013 قرار بحظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين وأي مؤسسة تابعة لها، والتحفظ على جميع الأملاك والعقارات والأموال المملوكة للأشخاص المنتمين إليها وتم تحميل الإخوان والتيار الإسلامي بأكمله أخطاء المرحلة الانتقالية وإعلان جماعة الإخوان منظمة إرهابية واستغلال ما يسمى الحرب على الإرهاب لضرب التيار الإسلامي

[1] عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر**، مرجع سابق، ص 94.

[2] John Esposito, op. cit, p p 228, 229.

والقوى الثورية، فعلى المستوى السياسي اتبعت الحكومة المؤقتة بدعم من الجيش سياسة إنهاك وإضعاف تنظيم الإخوان أمنيا وقضائيا، حيث تم اعتقال مرسي إلى جانب قادة ومسؤولين بارزون في جماعة الإخوان* بما فيهم المرشد العام للجماعة محمد بديع وتقديمهم للمحاكمة بتهم متعددة شملت التخابر مع جهات خارجية وقتل المتظاهرين في أحداث الاتحادية في 5 ديسمبر 2012 والتحريض على استخدام العنف وقطع الطرق.[1]

إضافة إلى قمع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات التابعة لما قامت الحكومة المؤقتة باستخدام التدابير القمعية لقمع المعارضة غير الإسلامية من كافة الاتجاهات دون استثناء والتي أكدت الطابع الاستبدادي المتنامي لها من خلال قانون التظاهر الجديد رقم 107 الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2013 يتضمن حظر التجمعات العامة التي تضم أكثر من أربعة أشخاص دون تصريح مسبق من الشرطة وكدا الاحتجاجات في الشوارع، كما يسمح لجهاز الشرطة منع التجمعات التي تعتبر تهديدا للنظام العام وتفرض عقوبات بالسجن وغرامات باهضة على من يعبروا عن أرائهم السياسية في الأماكن العامة ويصدر أحكاما جماعية بالإعدام، وتم اعتقال عدد كبير من النشطاء الشباب ومنهم أحمد ماهر وعلاء عبد الفتاح وصدور أحكام عليهم تمتد بين ثلاث إلى خمسة عشر عاما ونجحت هذه الإجراءات إلى حد كبير في تراجع المد الثوري وفي إضعاف فصائل الثورة، مما مهد الأجواء لانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية بأغلبية ساحقة،[2] فضلا عن ذلك أدت هذه القيود المفروضة على حرية التجمع وسياسة الإقصاء للتيار الإسلامي إلى انقسام سياسي ومجتمعي حاد وأُفرزت أنماط متعددة من العنف كالعنف الرسمي –من أجهزة الدولة ضد معارضيها – والعنف غير الرسمي– استهداف مسلحين للشرطة والجيش– إضافة إلى ظهور نمط جديد من العنف يتعلق باستهداف المنشآت العامة فضلا عن وجود مخاطر كثيرة من ظهور مجموعات مسلحة وظاهرة انتشار السلاح، إضافة إلى هذا الاعتقالات والأحكام القاسية التي نفذتها السلطة التنفيذية

* ذكرت وسائل الإعلام الرسمية في البداية أنه تم إصدار أوامر اعتقال بحق أكثر من 300 عضو من الإخوان المسلمين وسرعان ما قفز العدد إلى الألاف.

[1] إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 194.

[2] دينا شحاته، هل تنجح مبادرات المصالحة بين جماعة الإخوان والقوى الثورية، الملف المصري، ع01، سبتمبر 2014، ص 19.

والقضائية تراجعت حرية الصحافة منذ يوليو 2013 مع فرض قيود على التصوير والتغطية الإعلامية لمحاكمات الإخوان المسلمين ومرسي.[1]

يتضح مما سبق أن حكومة المرحلة الانتقالية بدعم من المؤسسة العسكرية عمدت إلى إتباع سياسة إقصائية لحركة الإخوان المسلمين وحزبها والتي أفرزت استخدام العنف الممنهج لتصفية حسابات سياسية وقمع الخصوم السياسيين وكل المخالفين أو المعارضين للرأي، مما أدى إلى تدهور أوضاع الحريات وحقوق الإنسان بشكل متصاعد، على أساس أن استقرار النظام سيتحقق من خلال القمع بدلا من الحوار السياسي، وذلك من أجل إبقاء الطريق فارغة أمام هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وعدم بروز أي قوة يمكن أن تهدد وتعطل مشروعها السياسي.

ثانيا: ترسيخ تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

لقد كشفت تنحية مرسي عن الرئاسة كم اقترب العسكريون في مصر من مأسسة سيادتهم على النظام السياسي ومن تم إدامة جمهورية الضباط، فرغم أن المؤسسة العسكرية لم تتولى إدارة المرحلة الانتقالية بشكل مباشر إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة تراجع عن التأثير في المشهد السياسي بانتهاء حكم الإخوان، حيث أقدمت على إبراز وجوه مدنية مقربة منها إلى واجهة الحكم تلتزم إتباع المسار الذي رسمته لمستقبل البلاد في المرحلة الانتقالية، فما تعرض له النظام السياسي من تغييرات طوال السنوات التالية على الحراك بحاجة إلى إعادة صياغته من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التي لم تكن راضية عن كثير من تلك التغييرات.

رغم أن الرئيس المؤقت عدلي منصور منحت له صلاحيات السلطة التشريعية -بعد حل مجلس الشورى -والتنفيذية كرئيس للجمهورية وهي صلاحيات استثنائية إلا أن حقيقة الممارسة السياسية توحي بتبعية الرئيس للمؤسسة العسكرية، وأنّ الصلاحيات الممنوحة له خلال تلك الفترة كانت رمزية ودوره اقتصر على التنسيق بين السلطات وأجهزة الدولة أكثر من كونه رئيسا بالمعنى المعروف، فيما كانت السلطة النهائية خلال تلك الفترة بيد المجلس العسكري.

[1] Lisa Watanabe, "Egypt one year after Morsi's Quster ", **css analyses in security policy**, N158, July 2014, p 2.

فعلى سبيل المثال وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي كان يتمتع خلال تلك الفترة بهامش حركة غير محدود سواء على مستوى الظهور الإعلامي أو على مستوى الخطاب السياسي وحتى في مقابلة المسؤولين الأجانب مع حرية كاملة في الحديث باسم الدولة وليس القوات المسلحة فقط، كما كانت أخباره تمثل الصفحات الأولى في معظم الإصدارات الصحفية خلال تلك الفترة.

1- ترسيخ امتيازات وسلطات المؤسسة العسكرية في دستور 2014:

رغم محورية القوات المسلحة وثقل حضورها في الحياة العامة إلا أن السمات العامة في الدساتير والإعلانات التي شهدتها مصر طوال تاريخها السياسي الحديث كان عدم التعرض المفصل للجيش ودوره في الحياة المدنية لاسيما السياسية منها، ورغم ذلك تمتع الجيش بوضع خاص في الدساتير المصرية المتعاقبة[1]-كما أشرنا سابقا-.

وقد شكلت قضية موقع الجيش في الدستور إحدى القضايا الخلافية داخل لجنة الخمسين التي تولت مهمة تعديل دستور 2012، وقد انتهى الأمر بالإبقاء على الوضع المتميز للمؤسسة العسكرية كما هو في الدستور دون تعديل، بل زادت مواد دستور 2014 التي أقرت في الاستفتاء العام في 14 و15 يناير 2014 تحصين وتوسيع نطاق صلاحيات المؤسسة العسكرية بشكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر حتى أنها تجاوزت تلك الممنوحة لها في عهد عبد الناصر، حيث حولتها إلى مؤسسة مستقلة تتمتع بسلطات خاصة والذي أدى إلى إبعاد السلطة أكثر عن الأطراف المدنية وتكريس استمرار سيطرتها على مراكز صنع القرار وتحكمها فيها من خلال حمايتها من الرقابة المدنية.[2]

ويقود هذا إلى حقيقة أنه تمت صياغة هذا الدستور عندما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلى سلطة في مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان وتولي إدارة المرحلة الانتقالية من قبل حكومة معينة عسكريا بقيادة عدلي منصور فضلا عن حل مجلس الشورى ومجلس النواب، وبالتالي لم تكن هناك أي قوة لمعاداة قوة المجلس، وبالتالي قام المجلس بتعيين الجمعية الدستورية التي منحت المؤسسة العسكرية الاستقلالية المؤسساتية والحقوق والحصانة الدستورية في ظل دستور 2014[3]، حماية لها من الرقابة المدنية الذي بدى

[1] بشير عبد الفتاح، "الجيش المصري في الدستور الجديد"، مرجع سابق.

[2] محمد سعدي، مرجع سابق، ص 72.

[3] "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، مرجع سابق، ص 11.

واضحا كأنه دستور للمؤسسة العسكرية وليس دستور دولة مصر بما فيه من وصاية عسكرية واضحة تجعل الجيش دولة فوق دولة وليس حتى دولة داخل دولة أو بعبارة أخرى في إطاره أُرسي الأساس القانوني لدولة بوليسية تمثل ديكتاتورية عسكرية في كل شيء إلا الاسم حسب ما ذهب إليه جون أزبوسيتو وزملاؤه.[1]

1-1-الاستقلالية المؤسساتية:

بعد فشل المؤسسة العسكرية في تمرير مشروع تقنين وضعية استقلاليتها صراحة عن الدولة في الفترة الانتقالية وعهد الرئيس مرسي –وثيقة السلمي والإعلان الدستوري المكمل- استطاعت من خلال التعديلات الدستورية التي أجراها الظهير المدني للانقلاب تحت إشراف قادة الانقلاب العسكري من تمرير بعض المواد القانونية التي زادت ووسعت من مساحة الاستقلالية التي تحظى بها المؤسسة العسكرية[2]، الأمر الذي جعل سلطتها فوق سلطة المدنيين، فبمقتضى المادة 201 يتم تعيين وزير الدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة من بين صفوف ضباطها وحاصل على رتبة لواء منذ خمس سنوات على الأقل، وبالتالي يكون الولاء الأول للمؤسسة العسكرية وليس لأية سلطة سياسية أخرى، وتعني هذه المعادلة أنه إذا جاء رئيس الجمهورية من بين صفوف الجيش فإنه سيكون صاحب السلطة الأكبر داخل النظام السياسي، أما إذا جاء من خارج صفوف المؤسسة العسكرية فإن قدرته على السيطرة العسكرية ستكون محدودة للغاية، كما رأى البعض أن هذه المادة جاءت ضرورة لعدم ضمان الخلفيات السياسية والأيديولوجية لرؤساء مصر المقبلين.

إضافة إلى ما سبق وفقا للمادة 234 نزعت الحق المعروف لرئيس الجمهورية في اختيار وزير الدفاع وجعلته حقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث تشترط موافقته أي لديه سلطة الاعتراض على اختيار رئيس الجمهورية لوزير الدفاع المصري، وذلك لمدة ولايتين رئاسيتين متتاليتين أي لمدة ثماني سنوات،[3] وفي ذلك حماية للمؤسسة العسكرية من مؤسسة الرئاسة وهو ما يناقض فكرة الدولة المدنية، حيث سيصبح الموقع الوظيفي والدستوري لوزير الدفاع المعين من قبل المؤسسة العسكرية أقوى وأكثر استقرارا من الرئيس المنتخب الذي انتقصت سلطاته في تعيين الوزراء وعزلهم.

---

[1] John L esposito, op. cit, p 231.

[2] عز الدين رجب، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية"، مرجع سابق.

[3] "دستور مصر الصادر عام 2014"، في:

https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar(10-10-2024)

كما أن هذه المادة تخلق في الواقع سلطة رابعة فوق السلطات الثلاث المعروفة وهي المؤسسة العسكرية لاسيما بعد أن حذف الدستور المعدل المبدأ الذي ورد في ديباجة دستور 2012 والذي نص على أن القوات المسلحة مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي، كما شمل الدستور المعدل وفقا للمادة 203 الإبقاء على مجلس الدفاع الوطني الذي يتشكل من 14 عضو جلهم من العسكريين ما بين 5 إلى 9 أعضاء، ويشار إلى أن هذه الهيئة التنفيذية في المسائل العسكرية والأمنية تختص بضمان أمن الدولة وتوافق على وثيقة التوجيه السياسية العسكرية ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة وتنسيقها مع سياسة البلد الخارجية ويتمتع بحق إعطاء أوامر عسكرية[1]، كما سلب هذا الدستور على غرار باقي الدساتير السابقة صلاحيات السلطة التشريعية في مناقشة ميزانية القوات المسلحة، وجعل هذا الحق قاصرا على مجلس الدفاع الوطني على أن يتم إدراجها رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة[2]، على الرغم من وجود لجنة خاصة بالبرلمان تهتم بقضايا الجيش وهي لجنة الدفاع والأمن القومي غير أنها تفتقر إلى الفاعلية وليس لها أي سلطة رقابية على السياسات الدفاعية وميزانية القوات المسلحة، وفي المقابل وفقا للمادة 205 تم منح مجلس الأمن القومي الذي يغلب المدنيون على تكوينه دورا استشاريا بحثا يختص بإقرار استراتيجيات وتحقيق أمن البلاد ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بأنواعها المختلفة وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج وإجراءات التصدي لها، وفي هذا الصدد يرى العديد من الدارسين أن إنشاء هذا المجلس هو في الحقيقة عبارة عن إلهاء ومحاولة صرف انتباه المدنيين ولاسيما المؤسسات المدنية المنتخبة –البرلمان والحكومة– لأن القرارات الهامة سيتم اتخاذها في مجلس الدفاع الوطني من قبل الرئيس أو المجلس العسكري.[3]

إضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن دستور 2014 راعى رغبات المؤسسة العسكرية في البقاء خارج المراقبة المدنية والقانونية لأنشطته الاقتصادية والصناعية واستحواذها على الأراضي وغيرها من النشاطات وضمان عدم التدقيق في مصالحه الاقتصادية الواسعة أو الحد منها من قبل البرلمان أو أية جهة

[1] عمر عاشور، "المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923-2013"، مؤسسة بروكنجر، 14 يناير 2014، في: **https://www.brookings.edu/ar/articles/%**(12-03-2020)

[2] فلورنس غاوب، "الجيوش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي"، ترجمة: أحمد المرابطي، **سياسات عربية**، ع27، يوليو 2017، ص 105.

[3] "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، مرجع سابق، ص 12.

أخرى، فضلا عن استمرارية سريان قانون رقم 313 لسنة 1956 الذي يمنع نشر أي أخبار عن القوات المسلحة ويعزل هذه القوات عن إشراف الشعب مما يضع جزءا كبيرا من الاقتصاد المصري خارج سيطرة الدولة.[1]

تعد ميزانية الدفاع بمصر سر من أسرار الدولة ولا تتوافر تلك الميزانية بأي صيغة من صيغ للجمهور أو السلطة التنفيذية ولا تعطى تفاصيل أو معطيات حول نفقات المؤسسة العسكرية للبرلمان الذي ينظر في مجموع ميزانية القوات المسلحة ولا ينظر في التفاصيل، كما أنها مستقلة عن الحكومة تحت دعوى الحفاظ على الأمن القومي رغم أن كل الديمقراطيات تستطيع الحفاظ على الأمن القومي مع إخضاع كل المؤسسات بلا استثناء لرقابة الدولة وبرلمانها المنتخب وأجهزتها الرقابية.

1-2التوسع في صلاحيات القضاء العسكري:

يوسع دستور 2014 بمقتضى المادة 204 من صلاحيات القضاء العسكري في محاكمة المدنيين، وذلك عبر توسيع تعريف الجرائم العسكرية التي تتمثل في الاعتداء المباشر على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة ومعداتها أو وثائقها أو أموالها العامة أو المصانع الحربية أو الجرائم التي تمثل اعتداءا مباشرا على ضباطها وأفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم[2]، واستنادا إلى هذا الوضع قامت الحكومة المصرية في 25 أكتوبر 2014 بعد مقتل جنود في سيناء بتعديل قانون القضاء العسكري لتضيف اختصاصات تمنحها محاكمة المدنيين في قضايا التي تهدد سلام وأمن البلاد والتي تتعلق بالاعتداء على منشآت وأفراد القوات المسلحة والشرطة والمرافق العامة وإتلاف وقطع الطرق.[3]

استنادا لما سبق يتضح أن المؤسسة العسكرية حصلت دستوريا وقانونيا عام 2014 على درجة عالية من الاستقلالية والحكم الذاتي، وذلك على حساب المؤسسات السياسية المنتخبة التي من المفترض حسب الأنظمة الديمقراطية يكون لها الدور الأكبر سواء فيما يتعلق بتعيين وزير الدفاع أو صنع السياسة الدفاعية أو الرقابة على ميزانية القوات المسلحة، وكذا من خلال السلطة التي اكتسبها القضاء العسكري تم تقييد حقوق المواطن وحرياته، الأمر الذي يؤدي إلى ترجيح الكفة نحو السيطرة العسكرية والقضاء على كافة

[1] المكان نفسه.

[2] دستور مصر الصادر عام 2014، مرجع سابق.

[3] عز الدين رجب،" إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، مرجع سابق.

فرص التوازن المستقبلي للعلاقات المدنية العسكرية ودفعها باتجاه ديمقراطي، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في العنصر الموالي.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتحولات نظام الحكم في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

بعد الإطاحة بمرسي عززت مؤسسات الدولة بقيادة المؤسسة العسكرية سيطرتها على المشهد السياسي المصري مما يدل على إعادة هيكلة شاملة للسلطة بدلا من العودة إلى نظام مبارك، حيث تسلم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي السلطة مباشرة في ماي 2014 معززا بذلك هيمنة المؤسسة العسكرية في تشكيل النظام السياسي الجديد[1]، بعد أن رشح نفسه في انتخابات رئاسية لم يتوافر لها الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها للانتخابات الديمقراطية بحيث لم تشهد تنافسا حقيقيا في ظل الحملات الدعائية والإعلامية المكثفة لمصلحته وفي ظل سياسة الإقصاء وتشوية الثورة مثل انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية- وهو خامس رئيس يأتي من صفوف المؤسسة العسكرية- في رأي بعض الباحثين عودة إلى الجمهورية الأولى، وذلك بعد أن فشلت عملية الانتقال الديمقراطي إلى الجمهورية الثانية في مرحلة ما بعد مبارك، بينما يعتبر البعض الآخر أن نظام السيسي أعاد تشكيل الجمهورية وتكريس سلطات رئاسية موسعة في إطار الوصاية العسكرية على الحياة المدنية، وهذا ما أكده في افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة لتحل محل القاهرة العاصمة القديمة في مارس 2021 قائلا: "ميلاد دولة جديدة وجمهورية جديدة"[2]، هذا ما يعني فك الارتباط بالجمهورية السابقة، وفي هذا السياق يرى يزيد صايغ أن مقاربة السيسي الرئاسية تقوم على نظام الحكم المركزي والمدعوم عسكريا بقيادة شخصية قوية وكاريزمية إنما تمثل انقطاعا عن الإرث السابق ومساراته أكثر من كونها امتدادا له.

على عكس نظامي السادات ومبارك اللذين اعتمدا على أحزاب حاكمة مهيمنة تخلى نظام السيسي عن الهياكل وعمد إلى ترسيخ وتعزيز سلطته من خلال نموذج حكم قائم على التحول من الاستبداد الحزبي

[1] Housam Darwisheh, **from Mubarak to sisi: the evolution of authoritarian rule in Egypt**, (Japan: institute of developing economies, 2024), p p 15, 16.

[2] يزيد صايغ، "الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مؤسسة كارينغي للسلام، واشنطن، ماي 2025، ص 3، في: **https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Sayigh-The%20Second%20Republic_Arabic.pdf**(12-10-2025)

إلى نظام تهيمن عليه السيطرة[1] العسكرية والقضائية لقمع المعارضة والحفاظ على استقرار النظام مستغلا نفوذ الجيش على مؤسسات الدولة لتوسيع نطاقه السياسي والاقتصادي والبيروقراطي والذي يظهر بوضوح من خلال قيام المؤسسة العسكرية بعد أن استعادت نفوذها السياسي إلى إحداث وفرض تغييرات هيكلية عميقة بطريقة يمكن وصفها بالثورية حسب تعبير ماجد مندور، فحسبه الوضع الثوري في مصر أدى إلى نتائج ثورية تجلت في بزوغ ديكتاتورية عسكرية ذات أبعاد جديدة جذريا والتي ظهرت جليا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في إعادة تشكيل مراكز السلطة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

كان فرض سيطرة الأمر الواقع الركيزة الأساسية لشرعية النظام خصوصا بعد فترة عدم الاستقرار السياسي الحاد التي شهدتها المرحلة الانتقالية بين عامي 2011و2013، وهو ما تضمن تفعيل نظام عبد الفتاح السيسي استراتيجية السيطرة وترسيخ السلطة عبر ما يلي:

استلزم تركيز السلطة السياسية في أيدي المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 2013 تغييرات جذرية في هيكل الدولة ولا يقتصر ذلك على التغييرات القانونية والدستورية التي منحت للجيش صلاحيات واسعة بل يشمل أيضا طبيعة النظام السياسي ودور المدنيين فيه وتمت عسكرة شاملة لجهاز الدولة، حيث امتدت هيمنة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إلى السلطتين التشريعية والقضائية والجهاز البيروقراطي متجاوزة بذلك كل ما كانت الأجهزة الأمنية في عهد مبارك قادرة عليه[2]. ورغم وجود مستوى معين من الاستمرارية بين مبارك والسيسي أبزرها هيمنة الأجهزة الأمنية على الحكومة المحلية غير المنتخبة إلا أن هناك اختلافات جذرية بين المستبدين والتي تميز التحول من نظام الحكم العسكري المزدوج في عهد مبارك –يتقاسم الجيش السلطة مع شريك مدني في ائتلاف حاكم –إلى الحكم العسكري المباشر وصعود الجيش كسيد بلا منازع للدولة حيث شرع النظام في عملية تركيز السلطة في أيدي المؤسسة العسكرية بدرجة غير مسبوقة مع

[1] Maged Mandour, **Egypt under El-sisi a nation on the edge**,first published in great Britain,2024, p 49.

[2] محمد عفان، "وطنية بلا مواطنة: بدائل النظام المصري ما بعد تموزا يوليو 2013 لبناء شرعية غير انتخابية"، **سياسات عربية**، ع66، م12، يناير 2024، ص 28.

وجود شريك مدني صغير في الائتلاف الحاكم بعبارة أبسط تحكم المؤسسة العسكرية بمفردها تقريبا بمشاركة مدنية محدودة أي لا وجود لتحالف واسع مع النخب المدنية.

أولا: رفض السيسي نظام الحزب المهيمن:

رفض السيسي فكرة تأسيس حزب مدني حاكم على نسق الاتحاد الاشتراكي في عهد جمال عبد الناصر أو الحزب الوطني الديمقراطي ضمن نظام تعددية حزبية مقيدة، كما كانت عليه الحال في عهدي محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك، كما لم يقوم بإنشاء تحالفات وشراكة سياسية راسخة مع قوى اجتماعية بارزة، بل اختار أن يحكم من خلال نظام سلطوي تفرض فيه القرارات من أعلى الهرم إلى قاعدته معتمدا على مؤسسات الدولة خاصة أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية مسيطرة على الحكم والإدارة والقضاء والأزهر في إضفاء الشرعية على نظامه، ومن ثمة أصبحت القيادات العليا في هذه المؤسسات بمنزلة النخبة الحاكمة* في مصر.[1]

فُسر رفض السيسي لنموذج الحزب المهيمن في مصر إلى وجود عاملين أساسيين هما حراك 2014 والانقلاب العسكري الذي تلاه ضد مرسي، حيث أن الانتفاضة الشعبية كان مدفوعة بمعارضة شعبية للحزب الوطني الديمقراطي الذي أصبح رمزا للفساد والمحسوبية والتلاعب بالعملية الانتخابية، وإدراكا منه لدور الحزب الوطني الديمقراطي في الحفاظ على الاستبداد وإشعال فتيل الثورة من المرجح حسب البعض أن السيسي تجنّب تشكيل حزب حاكم جديد تجنبا لخطر رد الفعل الشعبي.

إلى جانب ذلك بحلول عام 2014 واجه السيسي ضغطا ضئيلا للتحول الديمقراطي داخليا وخارجيا لاسيما مع تراجع الحماس الشعبي للإصلاح الديمقراطي، ويعزى هذا التراجع إلى صعود الجماعات الإسلامية عبر الانتخابات وفشل القوى الثورية في تحقيق نجاح انتخابي، هذا بالإضافة لم تثير الانتهاكات القمعية لحقوق الإنسان والأزمات المجتمعية في ظل الحكم العسكري مقاومة كبيرة بل تشبث المصريون المحيطون

* الأمر الذي دفع إدارة السيسي إلى رفض مفهوم النظام وتشييد بمفهوم الدولة بحيث يقول في تصريحه الشهير "بأنه لا يوجد هناك ما يسمى بالنظام في مصر، وإنما هناك مؤسسات الدولة فقط تصبح هي أداة الحكم مباشرة". لمزيد منن التفاصيل انظر: أشرف الشريف، دولة ملوك الطوائف في مصر، **الملف المصري**، ع15، نوفمبر 2015، ص 23.

[1] سارة تونسي، علي رجّال،" كيف نجح السيسي في إعادة إنتاج السلطوية في مصر"، **رواق عربي**، ع01، مج26، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 50.

بوعود الحكومة بالتحسين للوضع الاقتصادي على الرغم من تفاقم الفقر والتضخم والبطالة، وقد مكنت هذه البيئة السيسي من ترسيخ سلطته دون الاعتماد على حزب مهيمن[1]، لتحول مصر من دولة حزبية إلى ما يصفه يزيد صايغ بدولة تحكمها المؤسسة العسكرية، مما زاد من حماية نظام السيسي من الضغوط السياسية وضمان الاستقرار.

ثانيا: تفريغ الحياة السياسية وعسكرة المجال العام

اتسم حكم السيسي بتفضيل الهياكل العسكرية على المؤسسات المدنية السياسية وعلى عكس أسلافه الذين انخرطوا في الأحزاب السياسية همشت هذه الكيانات لصالح السيطرة العسكرية المباشرة، وسعى السيسي إلى تفريغ الحياة السياسية في مصر باعتبارها ساحة تنافس بين قوى سياسية منظمة وممثل مطالب مختلف الفئات، وذلك من خلال تعويض النشاط السياسي الحزبي مع الحفاظ على عملية ديمقراطية ظاهرية من خلال إجراء الانتخابات الدورية والإبقاء على مظهر الحياة البرلمانية.[2]

يشير سبرينبورغ إلى افتقار السيسي للخبرة السياسية ومعرفته بالهياكل العسكرية سمح له بإظهار صورة قائد صارم يتواصل مباشرة مع الشعب متجاوزا الوسطاء السياسيين التقليديين، وقد عزز هذا التصور سلطته الشخصية ومكنه من التعامل مع التعقيدات السياسية في مصر دون قيود السياسة الحزبية، وفي سياق آخر يعتبر الباحث نيبستاد أن مخاطر انشقاقات النخبة في الأحزاب السياسية ذات المؤسسات الضعيفة يمكن أن تزيد الصراعات الداخلية من هشاشة النظام حيث أن الانشقاقات العسكرية تكون أكثر احتمالا عندما يرى الجنود أن النظام غير مستقر، وبالتالي من خلال عدم تشكيل حزب حاكم حافظ السيسي على تماسك أقوى داخل المؤسسة العسكرية مما قلل من خطر المعارضة وعزز استقرار نظامه خلال الأزمات.[3]

ويضيف نيبستاد أن في إدارة السيسي سمة أساسية من سمات الحكم العسكري المباشر وهي تجريد السلطة المدنية من مضمونها وأخضعت للمؤسسة العسكرية وتوجيهاتها، ويبرز ذلك جليا في تعويض أجهزة الأمن والمخابرات العامة بشكل ممنهج استقلال السلطة التشريعية، فأفرزت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2015 إنشاء أول هيئة تشريعية خاصة لها بعد الانقلاب من خلال تدخل جهازين هما المخابرات العامة

[1] Housam Darwisheh, op. cit, p 19.

[2] يزيد صايغ، الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي، مرجع سابق، ص 6.

[3] Housam Darwisheh, op. cit, p 19.

والمخابرات الحربية في اختيار القوائم الحزبية وتشكيل نتائج الانتخابات، وبالتالي الكتل البرلمانية من أجل التحكم في المشهد السياسي[1]، حيث تولت المخابرات العامة إنشاء قائمة في حب مصر الانتخابية الموالية للسيسي والسيطرة على البرلمان حيث حصلت على جميع مقاعد القائمة الحزبية البالغ عددها 120 مقعد، الأمر الذي حول البرلمان إلى أداة يخدم مصالح النظام مما جعله أداة غير فعالة كضابط للسلطة الرئاسية وأعاق هذا تطور المعارضة وأضعف المؤسسات المدنية وعزز سيطرة نظام السيسي لاسيما في ظل تلاعبه بالعمليات الديمقراطية لترسيخ الحكم الاستبدادي وإبقاء السلطة التشريعية مفككة وغير قادرة على منافسة الرئيس من خلال تدخل الأجهزة الأمنية بشكل روتيني في اختيار المرشحين والقوائم الحزبية وتشكيل النتائج التشريعية والرئاسية.

تجدر الإشارة إلى أن الأجهزة الأمنية شجعت بروز عدد كبير من الحركات السياسية وأحزاب موالية سعت إلى مساندة النظام السياسي القائم -ولو بدرجات مختلفة-ومحاولة فتح قنوات للمشاركة السياسية معه[2]، ومن خلاله ويتمثل دورها الأساسي في إظهار الدعم الشعبي للسيسي ولسياساته، وسرع صعودها وارتباطها شبكات المحسوبية تراجع دور ونفوذ الأحزاب السياسية الحقيقية.

واستمرّ التلاعب بالبرلمان والتآكل الكامل لاستقلاليته استمرارا لسياسة عهد مبارك، حيث اتبعت الانتخابات البرلمانية لعام 2020 نمطا مشابها لعام 2015 وإن كانت نتائج أكثر تطرفا مع ظهور حزب جديد كأقوى قوة مؤيدة للسيسي وهو حزب مستقبل وطن الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع الرئيس وأعضاء سابقين في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل والذي فاز بغالبية المقاعد في البرلمان وكانت النتيجة برلمانا جديدا يقتصر دوره على المصادقة التلقائية على سياسات النظام ويضم أحزابا ذات قاعدة شعبية محدودة،[3] وقد ترسخ هذا التوجه بعد إصدار تشريع جديد يلغي الإشراف القضائي على الانتخابات ابتداء من عام 2024.

[1] محمد عفان، مرجع سابق، ص 29.

[2] نادين عبد الله، "الحركات الشبابية بعد 30 يونيو 2013 رؤية تحليلية للاستراتيجيات المختلفة"، **الملف المصري**، ع1، سبتمبر 2014، ص 24.

[3] Maged Mandour, op. cit, p 69.

إضافة إلى السيطرة على البرلمان سعت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لتعزيز قبضتها المباشرة على الجهاز التنفيذي للدولة في تحول مهم يميز نظام السيسي عن أسلافه لا يشغل المناصب الوزارية أعضاء من أحزاب مدنية حتى لو كانت مؤيدة للحكم، وخير مثال على ذلك الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في يونيو 2018 لم ينتم أي وزير إلى حزب سياسي قائم ممثل في البرلمان وكان معظمهم من التكنوقراط أو الجنرالات العسكريين وضباط عسكريين سابقين أو الدبلوماسيين المحترفين.[1]

إضافة إلى هذا حافظت حكومة السيسي على سياساتها الراسخة التي بلغت ذروتها في عهد مبارك، حيث ازداد الحضور المباشر للعسكريين والأمنيين في فاعليات الجهاز البيروقراطي وبات أكثر وضوحا وعلانية ليمتد ويشمل جميع مستويات الحكم المحلي وصولا إلى المجالس المحلية التي تعينها السلطة التنفيذية[2*]، حيث شغل الضباط المتقاعدون النسبة الأكبر في المناصب التنفيذية المساعدة مثل المحافظ ومدير مكتب المحافظ والأمين العام المساعد للمجلس المحلي للمحافظة ومستشاري المحافظ، وقياسا على ذلك فإن رؤساء المدن والمراكز ومجالس القرى الذي تعينهم الحكومة على نحو مباشر هم من متقاعدي الجيش والشرطة، وبالتالي استمرار هذه السيطرة العسكرية على مناصب عليا في الخدمة المدنية تعمل على تحقيق هدفين هما اختراق أجهزة الرقابة الرئيسية التي قد تحاسب مؤسسات أخرى في الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وكذا توفير أمن مالي مربح لكبار العسكريين السابقين وضمان الولاء للنظام من خلال نظام المحسوبية.[3]

أدى الإطار الانتخابي الذي اعتمدته إدارة السيسي إلى تهميش التنوع السياسي وترسيخ السلطة المركزية وتعزيز السلطوية، وقد مثل تفكيك السلطة التشريعية والسيطرة عليها، -تفضيل المرشحين المستقلين على الممثلين المنتمين للأحزاب السياسية- خطوة أساسية اعتمدها النظام لتمرير استراتيجيات قانونية ومؤسسية لقمع المعارضة وإضعاف المؤسسات السياسية المدنية وإحكام القبضة على النظام والسلطة وتأميم

[1] ibid, p 68.

[*] غالبية المحافظين الذي يعينهم الرئيس من ذوي الخلفيات العسكرية أي ضباط سابقين ففي سنة 2016 كانت ثمانية فقط من أصل 27 محافظا في جميع أنحاء البلاد لديهم خلفيات مدنية.

[2] محمد عباس، "السيسي بنية الاستبداد في الدولة المصرية"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019، في: **https://www.eipss-eg.org/?s**(16-06-2024)

[3] "The officer's republic the Egyptian military and abuse of power", op.cit.

المجال العام وفرض حالة من التخويف لإجهاض أي حراك شعبي[1]، فضلا عن غياب التنافسية الحقيقية بعد إغلاق المجال العام أمام الأحزاب والحركات السياسية وكذلك تدخل الأجهزة الأمنية في الانتخابات سواء في مراحلها التحضيرية عبر تنسيق قوائم المرشحين وفرضها أم عبر استهداف المعارضة بالاعتقالات التي شملت الداعيين إلى التصويت بلا على دستور 2014 وخلال التعديلات الدستورية في عام 2019، هذا فضلا عن اعتقال عدد من المرشحين للرئاسة مثل الفريق سامي عنان والعقيد أحمد قنصوة ،يضاف إلى هذا اعتقالات تحالف الأمل الذي استهدفت عددا من ممثلي الأحزاب السياسية الذين كانوا يعدّون لتحالف انتخابي استعدادا للانتخابات البرلمانية في عام 2020.[2]

حظي صعود السيسي والمؤسسة العسكرية إلى قمة السلطة بدعم شعبي جماهيري واسع على أساس أنها المؤسسة الوحيد القادرة على حماية الدولة من الانهيار وإنهاء ما تم تسويقه على أنه فوضى اجتماعية بأي وسيلة ضرورية، مما يعني أنه لم تكن هناك معارضة للنظام وسياساته القمعية بل كما يشير ماجد مندور إلى أن عنف النظام هو أساس شعبيته، حيث كانت لحظة هيمنته عام 2013 متجذرة في القمع الشديد للمعارضة، وفي نفس السياق أشار والتر أومبرس إلى أن عنف عام 2013 أصبح جزء من النظام السياسي الجديد هذا الأخير لا يمكن أن يوجد بدونه.[3]

فمنذ تولي السيسي السلطة وظف الأطر القانونية بشكل استراتيجي لتعزيز شرعيته وترسيخ سلطته وإبراز الاستقرار من خلال موائمة سياساته مع المبادئ الدستورية مصورا حكمه على أنه قانوني، وهذا يتفق مع طرح ستيفن كوك الذي يرى أن الأنظمة الاستبدادية غالبا ما تستخدم غطاء من الشرعية القانونية لتبرير سياساتها.

أدى هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري إلى عملية عسكرة المجال العام وصدرت عدة قوانين منحت الحصانة القانونية الواسعة للأجهزة القمعية في الدولة التي تمنحها هامشا كبيرا لاستخدام القوة التعسفية والاحتجاز غير القانوني في إطار قمع المعارضة السياسية وتقييد منظمات المجتمع المدني، ففي ظل نظام السيسي استخدمت تشريعات مثل قانون التظاهر لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في

[1] أشرف الشريف، مرجع سابق، ص24.

[2] محمد عفان، مرجع سابق، ص 33.

[3] Maged Mandoun, op. cit, p 19.

الاجتماعات العامة والتظاهرات السلمية وقانون 14 لسنة 2017* بشأن تعديل قانون التظاهر، وهذان القانون يضعان شروط تعجيزية لتنظيم المظاهرات والتجمعات السلمية ويمنحان الأجهزة الأمنية الحق في حظر الاحتجاجات أو أي مظاهرة أو إلغائها أو تأجيلها بناءا على تهديدات أمنية غير محددة، وكذلك الحق في استخدام القوة وحجز المتظاهرين وفرض عقوبات رادعة مثل الغرامة المالية والسجن على المخالفين،[1] وتم توسيع هذه الصلاحيات للأجهزة الأمنية بمقتضى التعديلات الدستورية لعام 2019 التي قيدت بشكل كبير استقلالية القضاء ومنحت المادة 14 وزير الداخلية صلاحيات تحديد مناطق معينة كمناطق آمنة يحظر فيها الاحتجاج والتجمع.[2]

إضافة إلى ما سبق شدد النظام قبضته على منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية والأنشطة الطلابية والصحافة والإعلام والجامعات ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية، هذه الأخيرة صدرت بشأنها لوائح صارمة في ماي 2017 وسنة 2019، حيث تخضع منظمات المجتمع المدني للرقابة البيروقراطية والرقابة المستمرة والتدخل وتعديل أنشطتها.[3]

كما قام النظام بمأسسة حالة الطوارئ ودسترتها ضمن تشريعات مكافحة الإرهاب التي أصدرها وهي التشريعات التي منحت المؤسسة العسكرية السلطة القضائية على بعض القضايا المدنية وعلى رأسها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 وتم تعديله في عام 2021 الذي يبرز النهج القمعي للنظام مستخدما تعريفات غامضة وواسعة للإرهاب لقمع واستهداف المعارضة والنشطاء المسلمين والحد من التجمعات العامة وسجن النشطاء المؤيدين للديمقراطية واعتبار أي عمل معارض عمل إرهابي يهدد الأمن القومي[4]، وبالتالي يمكن القول رغم أن القانون وضع في الأصل كجزء من جهود مكافحة الإرهاب إلا أن تطبيقه المسيس –مثل

* بمقتضى القانون رقم 107 لسنة 2013 تمنح المادة 10 من القانون وزير الداخلية أو رئيس الأمن المحلي الحق في إلغاء الاحتجاجات إذا توافرت معلومات تشير إلى أن الاحتجاج المخطط له سيؤثر سلبا على النظام العام، وتم تعديل هذه المادة في قانون 2017، حيث تنص على ضرورة موافقة القاضي على إلغاء الاحتجاج.

[1] Amr Hamzawy, lisglating, Authoritarianism egypt's new era of repession, Carnegie end woment for international peace,march 2017,in**:https//www.cutt.ly/feh11ynr**.

[2] Magd Mandour, op. cit, p61.

[3] The officer's republic the egyptian military and abuse of power", op. cit.

[4] Houssam Dawisheh, op. cit, p 25.

استهداف الأفراد المرتبطين بالحراك الثوري 25 يناير وجماعة الإخوان المسلمين- قد ساهم في ترسيخ السلطة الاستبدادية بحجة الأمن القومي.

ثالثا: إعادة تعريف التحالف الاجتماعي

يخضع النظام السياسي التالي على 30 يونيو 2013 لتناقض رئيسي في إدارة تحالفه الاجتماعي، فمن ناحية مثل التخلص من حكم الإخوان المسلمين لحظة تمرد جهاز الدولة بمكوناته العسكرية والأمنية والمدنية على القيادة السياسية المنتخبة في خضم حراك شعبي واسع النطاق يطالب بعزل الرئيس محمد مرسي، ثم تقلد عبد الفتاح السيسي منصب الرئيس أين انتقلت من الناحية الفعلية سدة الأمور للمؤسسة العسكرية باعتبارها الطرف الحاكم والذي يقوم على تحالف اجتماعي قوامه الرئيسي أجهزة الدولة البيروقراطية وما يستوجبه هذا من تحييد أو نيل رضا العاملين في الجهاز الإداري، سواء الأجهزة التي تلعب دورا رئيسا في تحقيق الاستقرار السياسي كالداخلية والقوات المسلحة، والقضاء بدرجاته وأنواعه والقطاع المصرفي الحكومي وقطاع البترول أو القاعدة العريضة من العاملين في الجهاز الإداري المدني بمستواها المحلي أو المركزي.[1]

رابعا: تقاطع السلطة الدينية والسياسية:

مثل دعم القادة الدينيين للإنقلاب العسكري على الرئيس مرسي إصطفافا متعمدا بين السلطة الدينية والسياسية بهدف إضفاء الشرعية على تدخل المؤسسة العسكرية وإظهار دعم واسع النطاق لطمأنة مختلف فئات المجتمع، والأكثر من ذلك صور رجال الدين إستخدام القوة ضد أنصار مرسي على أنه واجب ديني وتم دمج الخطاب الديني بروايات الدولة لإضفاء الشرعية على القمع والحفاظ على النظام، ومنذ ذلك الحين سعى السيسي إلى استغلال الدين لترسيخ الحكم الاستبدادي وتعزيز شرعيته على نحو أدى إلى تداخل وموائمة السلطة الدينية مع السلطة السياسية، واستنادا إلى ممارسات عهد عبد الناصر في إخضاع الأزهر لسيطرة الدولة سعى السيسي إلى السيطرة على المؤسسات الدينية المستقلة مثل الأزهر ودار الإفتاء وضمان توافقها مع سياسات الحكومة لإضفاء الشرعية على حكمه وتأميم الخطاب الديني للحد من نفوذ الجماعات الإسلامية وتبرير الإجراءات القمعية ضد الإخوان المسلمين مع تقديم صورة عن الإعتدال،علاوة على ذلك

[1] عمرو عادلي،" نظام السيسي وبيروقراطية الدولة الناشئة بعد ثورة 25 يناير"، **الملف المصري**، ع 15، نوفمبر 2015، ص 13.

فإن دمج السيسي للرمزية الدينية في إستراتيجية حكمه من خلال إدعاء عباءة التدين بما في ذلك المشاريع وتحييده للمنظمات الإسلامية غير الحكومية وتوسيع نطاق العمل الخيري الديني الذي تقوده الدولة يكشف عن تقليل النظام من إسقلالية هذه المؤسسات والتلاعب بالدين كأداة للسيطرة الإستبدادية مما عزز من سلطة النظام.[1]

في ضوء ما سبق يتضح أن نظام السيسي بعد انقلاب 2013 قام بتوسيع السلطة التنفيذية والعسكرية معتمدا على استخدام العنف للحفاظ على السيطرة السياسية واستمراره الحكم الاستبدادي تحت ستار الشرعية الدستورية مستخدما أطر قانونية تتضمن قوانين وصلاحيات واسعة لتفكيك رموز انتفاضة يناير 2011 وتجريم حركات المعارضة السلمية ونزع الشرعية عنها، حيث تُصَور على أنها تهديد وجودي للدولة ووحدة الأمة، مما يُبّرر استخدام الدولة للإجراءات والسياسات القمعية –اعتقالات واحتجازات واسعة– ضد هذا التهديد تحت غطاء الحفاظ على النظام إلى جانب تقييد الحريات المدنية وغلق المجال أمام الأحزاب السياسية والسيطرة على وسال الإعلام والصحافة، هذا ما أدى إلى إضعاف المجتمع المدني وتقويض المشاركة الديمقراطية وقمع التعددية السياسية، والأهم من ذلك منع أي تعبئة سياسية قد تؤدي إلى انتفاضة شعبية جديدة، أما على المستوى الخارجي فمن أجل منع دعم خارجي لتغيير النظام والحفاظ على المساعدات الدولية لاسيما الأمريكية قدم نظام السيسي في سياسته الخارجية والاقتصادية تنازلات مختلفة للمولين الإقليمين والدوليين.

المطلب الثاني: طبيعة علاقة المؤسسة العسكرية بالرئيس السيسي وأثرها في إستقرار النظام

انعكس الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية عقب الإطاحة بمبارك بين عامي 2011 2013 على موقعها في النظام الجديد، حيث مهد الدعم الشعبي الذي استندت إليه للانقلاب على الإخوان المسلمين وتمهيد الطريق لرئاسة عبد الفتاح السيسي الذي أصبح مدنيا بعد استقالته من وزارة الدفاع ومن ثم توليه رئاسة الجمهورية، بل سمحت أيضا للمؤسسة العسكرية بالسيطرة الكاملة على السلطة وجهاز الدولة ككل واستخدام نفوذها وتفوقها لإعادة تشكيل الدولة والاقتصاد وفق صورتها ومصالحها محدثة تغييرا شاملا أفقيا

[1] Housam Darwisheh, op.cit, p24.

ورأسيا في هيكليتها وبنيتها، مما كرس حكم استبدادي عسكري تحت رئاسة السيسي من الصعب تغييره بتغيير شخصه أو زواله عن المنصب.[1]

أثيرت تساؤلات حول طبيعة موقع المؤسسة العسكرية في نظام السيسي وهل استطاع هذا الأخير فرض سيطرته على المؤسسة الأقوى في البلاد؟ إن صعود السيسي إلى السلطة عبر انقلاب عسكري واعتماده على دعم المؤسسة العسكرية التي حكمت البلاد بعد 2011 متخلية عن مبارك يدفعانه إلى عدم تجاهل خطر الجيش أو إمكانية حدوث ثورة أخرى تؤدي إلى تخلي المؤسسة العسكرية عنه، خاصة أن الرئيس السيسي وفقا لدستور 2014 والتعديل الدستوري 2019 في موقع ضعف كبير في العلاقات مع الجيش مقارنة بالرئيس حسني مبارك، فهو يفتقر إلى سلطة تعيين وزير دفاعه حيث يحتاج إلى موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مما يضمن فعليا تمتع كبار القادة بحق النقض على المنصب يسمح هذا في جوهره للمؤسسة العسكرية باختيار رئيسها وتعزز مكانتها في علاقاتها مع الرئيس[2]، وهذا يمثل ضمانا آخر في حالة ترشيح مرشح غير متوافق مع كبار القادة لهذا المنصب، كما أنّ القرارات المرتبطة بالقوات المسلحة يجب فحصها والموافقة عليها من قبل مجلس الدفاع الوطني من أجل ضمان ولاء القوات المسلحة وتقليص قدرتها على الانقلاب العسكري، وعليه حرص السيسي ورجاله المقربين محل الثقة على بقائه قريبا من الأجهزة الأمنية والعسكرية أكثر من أسلافه الرؤساء لاسيما مع رغبته في البقاء في السلطة والانفراد بها وبناء النظام الفردي المطلق، وانخرط الطرفان في ما يشبه عملية مساومة وبدا أن هناك اتفاق ضمنيا يفيد كليهما من خلال ما يلي:

أولا-عسكرة الدولة:

وفقا للتعديلات الدستورية لعام 2019 تم تعزيز سلطة رئيس الدولة والقوات المسلحة، حيث تم تغيير المادة 140 التي مددت مدة الرئاسة من أربع سنوات إلى ست سنوات وسمحت للسيسي بإعادة الانتخاب لولاية ثلاثة والبقاء على رأس السلطة التنفيذية للمؤسسة العسكرية تنتهي في عام 2030، وعززت هذه التعديلات الدستورية سيطرة الرئيس على السلطة القضائية إذ منحت رئيس الجمهورية الحق في تعيين رؤساء الهيئات القضائية -رئيس المحكمة الدستورية والنائب العام- وإنشاء مجلس يختص بالنظر في تعيين

[1] محمد عباس، مرجع سابق.

[2] عبد الله فيصل غلام، مرجع سابق، ص 227.

أعضاء الجهات القضائية تحت رئاسة رئيس الجمهورية[1] في تقليص متعمد لاستقلاليتها واعتبره الدارسون ردا على الخلاف والنزاع مع بعض القضاة بشأن نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر من السيادة المصرية إلى السيادة السعودية.

أما فيما يخص المؤسسة العسكرية التي سعت في كل فرصة بعد صعودها للمشهد السياسي التأكيد على رغبتها في إيجاد وضعية مميزة لها في الحياة السياسية بشكل يضمن لها الوصاية والنفوذ على القرار السياسي أو في أسوء الأحوال الاستقلالية عن السلطة المدنية[2]، أيا كانت وضمان عدم تدخلها في شؤونها العسكرية، وقد انعكس ذلك في الدستور المعدل لعام 2019 والذي أظهر مقايضة كان لابد من التوصل إليها بين السيسي والمؤسسة العسكرية فمقابل موافقة القوات المسلحة على تعديل يمدد ولاية الرئيس الثانية لعامين ويسمح له بالبقاء لولاية ثالثة إضافية مدتها ست سنوات حصلت المؤسسة العسكرية على صلاحيات موسعة بشكل كبير بما يتجاوز بكثير الحقوق الممنوحة في دستور 2014، حيث منح لها الحق في التدخل وفقا لتقديرها الخاص من أجل الحفاظ على النظام السياسي في البلاد، بعبارة أخرى حارسة للنظام الدستوري من دون طلب موافقة أو تصديق من أي سلطة أخرى بما في ذلك الرئيس[3]، مما يعني تعد خطير على مفهوم الفصل بين السلطات.

فالتعديل الأبرز هو المادة 200 الذي يصف الدور الدستوري للمؤسسة العسكرية والمتعلقة بوظائفها في نظام الحكم عبر توسيع هذا التعديل نطاق المهام الإضافية لها تحت مسمى صون الدستورية والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها والذي نصبت المؤسسة العسكرية حارسا للطبيعة العلمانية للدولة وحامية للحقوق الديمقراطية، الأمر الذي يشرعن المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في منظومة الحكم وعدم اقتصار دورها على مهام وحراسة وحماية الأمن القومي للبلاد، كما يرسخ لدور وصائي لها في المستقبل يسمح لها قانونيا التدخل العسكري في الحياة السياسية والحفاظ على هوية الدولة في حالة تولي قيادة سياسية جديدة وحتى الانقلاب على الأنظمة المنتخبة[4]، في حالة تهديد الطبيعة المدنية للدولة أو الديمقراطية أو الحريات الشخصية، ويصف ماجد مندور هذا الأمر بأنه مثير للسخرية بالنظر إلى أنّ الاستبداد العسكري

[1] محمد عفان، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

[2] أحمد النديم، مرجع سابق، ص 32.

[3] يزيد صايغ، "الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مرجع سابق، ص23.

[4] أحمد النديم، مرجع سابق، ص 32.

هو المنتهك الرئيسي للحريات المذكورة في التعديل ويعتبره الخيار الأخير للمؤسسة العسكرية في حال فرض الضغط الشعبي إجراء انتخابات حرة وحكومة مدنية.[1]

بعبارة أخرى يفترض التعديل الدستوري أن سيادة المؤسسة العسكرية هي النظام الطبيعي للأمور، وهذا الافتراض متجذر بعمق في البناء الأيديولوجي للنظام، حيث يُصَور الدولة ككيان يجب حمايتها من السياسيين المدنيين ومطالبات الديمقراطية، ويقلب هذا التعديل في جوهره مفهوم السيادة الشعبية، حيث ينقل مصدر السيادة من الإرادة الشعبية إلى المؤسسة العسكرية بصفتها الوصي النهائي على الدولة، وهذا يرسخ حسب ماجد مندور موقفا أبويا اتجاه المواطنين باعتبارهم غير أكفاء قد ينتخبون حكومة قد تدمر الدولة.

بالإضافة إلى زيادة نفوذ القوات المسلحة دخل النظام السياسي زادت تعديلات عام 2019 من نفوذه المباشر في المجال العام، فوفقا للمادة 204 جرى التوسع في اختصاصات القضاء العسكري والتي تتعلق باختصاص ونطاق عمل المحاكم العسكرية[2]، مما مكنها من استهداف المعارضة وتوسيع سلطتها لتشمل الحياة المدنية، حيث تخضع جميع أشكال الاحتجاجات العامة لاختصاص المحاكم العسكرية ونتيجة لذلك حكم حوالي 7420 مدنيا أمام المحاكم العسكرية بين عامي 2014 و2016 وقبض على العديد من المنظمات غير الحكومية معظمها بعد حكومات جماعية تنتهك الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية.[3]

ثانيا-الامتيازات مقابل الولاء:

صحيح أن السيسي يمسك بجميع مفاصل السلطة ولكن من الواضح أن المؤسسة العسكرية هي محور سلطته فهي الذراع التنفيذية التي يعتمد عليها أو يتكل عليها الرئيس في تحقيق سياساته، ويشير يزيد صايغ في هذا السياق أن النقاشات التي تثار حول ما إذا كان السيسي أم القوات المسلحة المهيمن الحقيقي على البلاد إنما تشتت الانتباه عن تقارب تصوّراتهما ومصالحهما بل انصهارها، فالسيسي يُمكّن القوات المسلحة من إعادة تشكيل مصر على صورتها، ومن جهة أخرى لكسب دعم المؤسسة العسكرية وضمان دوام ولائها استخدم السيسي تدابير وإجراءات لضمان هيمنته عليها والوقاية من الانقلابات العسكرية التي نفذها أسلافه من قبل وأضاف إليها بهدف ضمان فاعليتها أكثر، حيث تنص إستراتيجية السيسي في البقاء

[1] Magd Mandour, op. cit, p52.

[2] محمد عفان، مرجع سابق، ص35.

[3] "The officers' republic the Egyptians military and abuse of powe"r, op.cit.

في تقديم التنازلات للمؤسسة العسكرية لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي، فقد عمل على منح القيادات العليا للجيش امتيازات جديدة غير مسبوقة وعلى رأسها ضمان استقلالية المؤسسة العسكرية المالية والمؤسسية وغياب آليات محددة لمراقبة أدائها من قبل البرلمان، فضلا عن تعزيز الوضع الدستوري المهيمن الذي يتمتع به المؤسسة في تعديل 2019 من خلال عددا من القوانين التي تمنح أعضائه الحصانة القانونية ضد الملاحقة القضائية المحتملة عن أعمال العنف السياسي وسوء السلوك المالي.

إضافة إلى هذا تشتمل جهود السيسي الرامية إلى كسب دعم الجيش من خلال العمل بآلية تعزيز الامتيازات المقدمة للأفراد العسكريين العاملين وخصوصا الضباط منهم والمتقاعدون وتشمل زيادة دورية في المعاشات والرواتب واستمال عدد كبير من العسكريين عبر فرص الأعمال التجارية والمناصب العليا في القطاع المدني، فضلا عن نقل الجيل القديم إلى مشاريع ومناصب خارج مراكز القوى العسكرية –محافظون وأعضاء في المؤسسات الحكومية–مع تكوين جبهة قوية من أفراد الجيل الصاعد الذين يرغبون في اغتنام الفرصة والدفاع عن مناصبهم الجديدة.[1]

من جانب آخر نجح السيسي في احتواء بعض الجبهات المعارضة في المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها من خلال إدخال العديد من التغييرات على هيكل القوات المسلحة والعلاقات المدنية العسكرية عموما، وذلك بهدف تعزيز قبضته على السلطة تدريجيا وتقليل احتمالية الانشقاق داخل المؤسسة نذكرها على النحو التالي:

أولها: قام السيسي بالسيطرة بشكل كبير على المجلس العسكري من خلال إخراج القيادة المؤثرة من داخله، وبعبارة أخرى تحييد معظم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذين كان لهم حضور لافت في ثورة 2011 وقام بتشكيل مجلس جديد يكن له كل الولاء.[2] وفي 03 يوليو 2018 وافق البرلمان المصري على قانون جديد بعنوان قانون معاملة كبار ضباط القوات المسلحة يتضمن هذا القانون عدد من العناصر المهمة التي تحرر الجيش من أي قيود عند قمع المعارضة، كما أنه يزيد من سيطرة السيسي على كبار

[1] عماد الدين شاهين،" عبد الرحمان محمد، الجمهورية الجديدة رؤية قديمة ووعود لم تتحقق"، **سياسات عربية**، ع 66، م12، يناير 2024، ص 53.

[2] محمود جمال، "اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية الجزء الأول"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، 24 يناير 2019، في:(12-02-2020)/**https://www.eipss-eg.org**

الضباط والقادة ويضمن وحدتهم، ويمنع أي من الضباط الكبار من منافسة السيسي في أي انتخابات مستقبلية، بحيث يمنح القانون الرئيس سلطة استدعاء أي ضابط كبير من التقاعد للخدمة في القوات المسلحة مدى الحياة مما يعني أن هذا النص يقمع الطموحات الرئاسية لكبار القادة لترشح للمناصب العامة، إضافة إلى هذا يمنح القانون الرئيس سلطة استدعاء من يريد من كبار القادة القوات المسلحة ومنحهم امتيازات شخصية، ومعاملتهم معاملة الوزراء من حيث الأجور والمعاشات ومنحهم أوسمة عسكرية[1]، ويرى البعض أن تلك الامتيازات تجعل قطاع كبير من الضباط لا يسعى وراء أي طموحات سياسية ويحرص على استمرار نظام الحكم القائم نظرا للامتيازات الشخصية التي يتحصلون عليها، هذا ما يعزز سيطرة السيسي على كبار قادة الجيش المصري ويضمن ولائهم لكي لا تكون لهم أي تطلعات أو محاولات ضده قد تؤثر على حكمه.

منح أيضا القانون الحصانة القضائية لكبار أعضاء القوات المسلحة ضد إجراءات التحقيق على المستوى المحلي أي المساءلة القانونية في أي جرائم ارتكبت خلال الفترة من 03 يوليو 2013 إلى 10 يناير 2016، وكذا تنطبق الحصانة الدبلوماسية المقررة للبعثات الدبلوماسية على الضباط أثناء سفرهم إلى الخارج، مما يعني أن النظام في جوهره يعمل على حماية كبار القادة من الملاحظة القانونية المحتملة محليا ودوليا.

ثانيها: يمارس نظام السيسي القيود على الضباط والقيادات الوسطى المنتمين للمؤسسة العسكرية، فالمخابرات الحربية تقوم بالتغيير الدوري للقيادات العسكرية ويعيد تعيين بعضهم في مناصب مدنية أو مستشارين عسكريين لهيئات مدنية، وكذا إخراج الضباط الذين يلاحظ عليهم أي توجه مخالف لسياسات النظام الحالي حتى لا يتسببون بأيّ نوع من أنواع التهديد للنظام الحاكم، وتحت تعزيز القيادة الجديدة داخل القوات المسلحة جرى تمرير تعديل قانوني سنة 2021 يجعل مدة خدمة القيادات العسكرية في مقدمتهم رئيس أركان حرب وقادة الأفرع ومساعدو وزير الدفاع سنتين بدلا من أربع سنوات.[2]

[1] عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر واستراتيجيات للبقاء"، مرجع سابق، ص 67.

[2] رنا ممدوح، سارة سيف الدين، السيسي يصدق على تعديلات تقلص مدة رئيس الأركان وقادة الأفرع في مناصبهم إلى عامين بدلا من أربعة ووكيل الدفاع والأمن القومي أمور فنية لاتحتاج تفسير، مدى مصر، 17 يوليو 2021. في: **https://www.madamasr.com**(2025-01-03)

من جانب آخر اتخذ السيسي إجراءات قمعية ضد كل من عارضوه من داخل المؤسسة العسكرية، لاسيما في الانتخابات الرئاسية عام 2018 وشمل هذا اعتقال قيادات مثل اللواء سامي عنان رئيس الأركان الأسبق والعميد أحمد قصوة ووضع المرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق تحت الإقامة الجبرية[1]، وكان عنان وقصوة قد أعلنا نيتهما في الترشح للانتخابات الرئاسية لعام 208، ولمنع تكرار هذه التحديات مستقبلا وترسيخ السيسي لمركزه على رأس النظام وتسريع عملية عسكرة الدولة أدخل تعديلا قانونيا في عام 2021 يلزم العسكريين السابقين الحصول على موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل الترشح للمناصب العامة.[2]

ثالثها: شهد النظام الحاكم ونواته الداخلية تحولا من خلال تركز السلطة في يد السيسي ودائرته الضيقة من المقربين، حيث وضع أفراد من عائلته وأصدقائه في مناصب إستراتيجية* مؤثرة ما أفضى إلى غياب مراكز القوى المتصارعة التي لطالما أزعجت أسلاف السيسي.

رابعها: في إطار مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة على نحو استباقي-لاسيما بعد تصنيف جميع الإسلاميين المعارضين له إرهابيين- نشأ السيسي وحدات عسكرية وكيانات مسلحة موازية إما داخل الجيش وإما منفصلة تكون تابعة لرئيس الجمهورية أبرزها وحدة التدخل السريع وميليشيات مسلحة من قبائل سيناء لمساعدة الجيش، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية عادة ما تستخدم في الأنظمة الاستبدادية المركزية ذات المؤسسات الضعيفة التي لا تتمتع بالكثير من الدعم الشعبي[3]، لكنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية وتزيد من مخاطر الاستقرار السياسي، حيث تثار مخاوف حول إساءة استخدام السلطة المحتملة لهذه الكيانات

[1] عماد الدين شاهين، عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص 53.

[2] Maged Mandour, op.it, p 57.

*تضم خلية العمل إلى جانب السيسي نجله محمود الذي رقي بسرعة إلى رتبة عميد عام 2020، قبل أن يصبح وكيلا لجهاز المخابرات العامة، إضافة إلى مدير مكتب الرئيس ومستشار الرئيس للشؤون المالية، وهو من مقاعدي القوات المسلحة، ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي وتم تعيين شقيقه الأكبر القاضي أحمد السيسي رئيسا لوحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ما منحه صلاحيات تحقيق واسعة، لمزيد من التفاصيل انظر: يزيد صايغ، "الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مرجع سابق، ص 22.

[3] عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء، مرجع سابق، ص 60.

المسلحة- اتحاد قبائل سيناء- [**] وتأثيرها في السيادة الوطنية ووحدة المؤسسة العسكرية بل تماسك الدولة واستقرارها.

في ضوء ما سبق عرضه يتضح أن أهم ما ميز هيكل نظام السيسي هو منع ظهور مراكز قوى خارج دوائره المقربة هذا من جهة، والعمل على استرضاء مؤسسات الدولة التي تشكل العمود الفقري للنظام من جهة أخرى لاسيما المؤسسة العسكرية من خلال تمكنيها إعادة تشكيل مصر على صورتها ومنحها الاستقلالية المؤسسية لإدارة شؤونها الخاصة، وحصة الفرص الاقتصادية، فهذه التنازلات تشكل عنصرا أساسيا في علاقاتها بالرئيس السيسي ويسهم في ضمان ولاء عمودي، داخل سلك الضباط للنظام الذين تحركهم الدوافع المادية والأيديولوجية.

غير أنه يمكن القول على الرغم من السيطرة الظاهرة للسيسي على المؤسسة العسكرية، فهذا لم يمنع من نشوب توترات وخلافات بين الطرفين حول مسائل تمس الأمن القومي والسياسة الخارجية أهمها بيع جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، وتأجير مرافق في منطقة السويس للإمارات العربية المتحدة، ورفض المؤسسة العسكرية مقترحات أجنبية لإعادة توطين سكان غزة الفلسطينيين في سيناء مقابل مساعدات مالية غربية كبيرة.[1]

المبحث الثالث: توسع الأدوار الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وتأثير مخرجاتها على عملية التحول السياسي بعد 2011: المظاهر والدلالات

فسرت الكثير من الدراسات العلاقة بين المؤسسة العسكرية ونظام مبارك طوال ثلاثين عاما على أنه نوع من الزبونية وتبادل المصالح، وبناءا على ذلك تفسر هذه التحليلات موقف المؤسسة العسكرية من نظام مبارك في ظل حراك 25 يناير أنه جاء من منطلق إنقاذ النظام عن طريق إبعاد بعض رموزه ومعاونيه خوفا من انهياره لاسيما أنه امتداد لجمهورية يوليو التي أسسها الضباط الأحرار في عام 1952، وهنا تتفق أغلب هذه التحليلات حول أهمية المحدد الاقتصادي لرصد تحرك القوات المسلحة بعد 2011، إذ تؤكد أنه

[**] على الرغم من انحسار الإرهاب في سيناء منذ عام 2022 لم ينزع سلاح هذه الميليشيات القبلية المسلحة بل تحولت من قوة تطوعية بمساعدة رأس النظام إلى كيان يدفع رواتب شهرية لمنتسبيه وتجذب أعضاء وتجندهم من مختلف القبائل.

[1] يزيد صايغ، "الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مرجع سابق، ص 23.

يستحيل أن تقبل بتغيير يهدد مصالحها لاسيما الحفاظ على إمبراطوريتها الاقتصادية وكذا الحفاظ على ما اكتسبته من امتيازات طوال الفترات السابقة.

انطلاقا من فرضية فاينر حول أهمية عنصر تحقيق مصالح وامتيازات المؤسسة العسكرية بوصفها من أهم محددات التدخل السياسي لضمان هذه المصالح ثُبتت صحة هذه الفرضية إلى حد بعيد بعد الحراك في مصر عندما منعت المؤسسة العسكرية المصرية أي محاولة للتأثير في آليتها الاقتصادية أو وضعها تحت الرقابة من أي جهة ثانية أو إخضاعها للنظام الضريبي المطبق على المؤسسات المدنية[1]، وتعزز ذلك أكثر بعد 30 يونيو 2013 الذي تزامن مع وصول عبد الفتاح السيسي من قلب المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم والذي لم يُبق على المصالح الاقتصادية وامتيازات الشركات العسكرية فحسب، إنما راح يعمل على توسيعها بشكل كبير زيادة على دورها السابق المهيمن داخل الدولة في إطار التعزيز المستمر لإمبراطورية الجيش الاقتصادية إلى حد لم تشهده مصر من قبل.

وعليه سوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على توسيع الدور الاقتصادي المتجذر للمؤسسة العسكرية لاسيما منذ تولي عبد الفتاح السيسي السلطة والتفاعل المعقّد بين المجالين السياسي والاقتصادي، وكذا رصد الآثار المترتبة على هذا الدور سياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول: الجيش والاقتصاد في مصر: بين تصاعد الأدوار وتمدد المصالح

في أعقاب أحداث الحراك الثوري شهدت مصر إعادة توجيه ملحوظة في سياستها الاقتصادية اتسمت بنموذج جديد من رأسمالية الدولة*، ويتسم هذا التطور بشكل رئيسي بالمشاركة المتزايدة للقطاع العسكري لاسيما في عهد الرئيس السيسي منذ عام 2014 إلى غاية وقتنا الحالي، ويرتبط السياق التاريخي لرأسمالية الدولة في مصر ارتباطا وثيقا بدور القطاع العسكري بعد 1952 ولاسيما في عهد جمال عبد الناصر حيث في تلك المرحلة تم استقطاب وإعادة بناء طبقة جديدة برجوازية مع تصفية الإقطاعيين وتأميم شركات القطاع الخاص وهذه تعّد متقاربة مع النظام الحالي ولكن يمكن الاختلاف في أن القطاع العسكري بعد 1952 كان يمثل عجلة التقدم والتحضر في مصر مع المشاركة في مشاريع تنموية متنوعة وبناء مصانع مختلفة

[1] طيبي غماري، مرجع سابق، ص 111.

* تعرف الأدبيات رأسمالية الدولة بأنها شكل من أشكال الرأسمالية تتصرف فيه الدولة كلاعب اقتصادي مهيمن، وتستخدم الأسواق بشكل تفضيلي لتحقيق أهدافها السياسية.

مملوكة للدولة وتأميم أخرى، لكن إختلف الوضع منذ سقوط مبارك حيث تكثفت مشاركة الجيش في الأنشطة الاقتصادية بشكل ملحوظ، بحيث لم تكتف المؤسسة العسكرية بترسيخ مكانتها كلاعب سياسي رئيسي بل أصبحت جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد وامتدّ هذا الدور ليشمل قطاعات مختلفة.[1]فهو الأن بوابة الاستثمار والفاعل الاقتصادي ولكن في ظل واقع نيوليبرالي وتسعى المؤسسة العسكرية للاستحواذ على مفاتيح السوق المصري والشراكة المباشرة مع المستثمرين الأجانب ومنح بقية الفاعلين المصريين مقاولات من الباطن أو عبره.

بعد انهيار حكم مبارك خلال انتفاضة 25 يناير أظهر التلفزيون المصري الرسمي هتافات الناس مرددة الجيش الشعب يد واحدة، ولكن على الرغم من الآمال الكبيرة التي حملها الشعب اتجاه القوات المسلحة المصرية لحماية الحراك الثوري وأهدافه وإدارة التحول السياسي بفعالية، إلا أن القوات المسلحة التي كانت متشابكة بعمق مع جهاز الدولة ونخبة القطاع الخاص، وبدل الخضوع للمطالب المدنية الداعية إلى تغيير العقد الاجتماعي، وظفت التغييرات السياسية التي تلت ذلك لتعزيز مكانتها كفاعل اقتصادي رئيسي وحماية نفوذها ومصادر الدخل[2] وساعدها في ذلك الدعم الإقليمي والدولي لنظام السيسي.

أولا: التوجيه الاقتصادي العسكري بعد 2011

عموما مر تعزيز وتوسيع النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بعد 2011 بعدة مراحل مهمة هي:

1-المرحلة الأولى:

في الوقت الذي عزز فيه المجلس العسكري سيطرته على مؤسسات الدولة بعد تسلمه السلطة عقب الإطاحة بمبارك توسّعت أعمال الجيش الاقتصادية محافظا على الامتيازات السياسية والاقتصادية التي ورثها من عهد مبارك.

أشار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى المجتمع الدولي بأنه ليس فقط شريكا اقتصاديا مستمرا خلال فترات التقلبات السياسية، بل أنه على عكس القطاع الخاص سيكون قادرا على تأمين استمرار تمتعه

[1] Kareem Abdallah, Martina jirankova, "State Capitalism and the role of the armed forces in Egypt : in the historical context, the current government and reforms 2016-2023, **world economy and policy**, v3, issue 1, 2024.

[2] منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، "الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفساد والنزاع"، المملكة المتحدة، 2017، ص 18.

بالحصانة من الرقابة الحكومية، ونشير هنا إلى مرحلة ما بعد حراك 25 يناير وما رافقها من أجواء غضب شعبي ضد مبارك ونخبة رجال أعماله قد وفرت فرصة ذهبية للمؤسسة العسكرية ليس فقط لإجهاض سيناريو توريث السلطة لجمال مبارك بل للتخلص أيضا من منافسة رجال الأعمال المرتبطين به، وفي هذا السياق أشار باحث في مجال مكافحة الفساد والشفافية في منظمة مصرية تعنى بحقوق الإنسان إلى أن فقدان نخبة الأعمال النيوليبرالية ومؤسساتهم لشرعيتها بعد مبارك لاسيما بعد تقديم بعضهم للمحاكمة بتهمة الفساد فقد سهّل مهمة المؤسسة العسكرية في لعب دور أكثر فعالا في الحياة السياسية والاقتصادية.[1]

باعتبار المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكمًا سياسيا خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي مبارك اتخذ خطوات سريعة لتأمين مكانته في الساحة السياسية كوسيلة لحماية نشاطات ومكتسبات المؤسسة العسكرية الاقتصادية التي أصبحت بمثابة امبراطورية اقتصادية، وذلك عبر إصدار عدد من التشريعات والقوانين التي توحي بإصرار على بقاء أنشطته غير العسكرية بعيدًا عن أي إشراف وسيطرة مدنية، والأهم من ذلك إنقاذ نظام امتيازاتها من الانهيار، ففي ماي 2011 عدل المجلس قانون القضاء العسكري ليضيف إليه مادة تعطي القضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعدهم، وبالتالي تمنح هذه المادة ضباط الجيش المتهمين بالفساد بمن فيهم الضباط المتقاعدون حصانة من الملاحقة القضائية أيضا في المحاكم المدنية.[2]

وقد جاءت هذه الإجراءات على خلفية بروز موجة هائلة من الإضرابات العمالية مصحوبة باحتجاجات سلمية أو عنيفة ضد الإداريين العسكريين العموميين ومديري الشركات للمطالبة في الغالب بأجور عادلة، وقد صاحب ذلك دعوات جريئة لنزع عسكرة الدولة والتي دعى إليها موظفو القطاع العام والشباب الثوري.[3]

فبعد توليه السلطة وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الشركات القابضة المملوكة للدولة وفروعها تحت سيطرة كبار الضباط المتقاعدين الذين واجهوا احتجاجات عمالية أبرزهم اللواء السابق عادل الموزي محمد يوسف وعين وزيرين لقطاع الأعمال العام يشرفان على الشركات القابضة بعد الانتفاضة، فعلى سبيل

[1] المكان نفسه.

[2] Zeinab Abul-Magd, "the Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transitions states, **CMI insight**, N2, october 2013, p 4.

[3] Zeinab Abul- Maged, **Militarising the nation the army, Business revolution in Egypt**, op. cit, p 204.

المثال نظم حوالي 1500 عامل في الشركة الوطنية للإسمنت بالقرب من حلوان، تابعة للشركة القابضة للكيماويات برئاسة ضابط سابق اعتصاما للمطالبة بزيادة الأجور.[1]

تصاعدت في تلك الفترة أيضا مطالب الشارع السياسي بضرورة إخضاع النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية لرقابة البرلمان باعتباره جزء من المال العام والعمل على الحد منه، وهو ما رد عليه آنذاك مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية اللواء محمود نصر ضمن أعمال ندوة عقدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 27 مارس 2012 بعنوان رؤية الإصلاح الاقتصادي مصرحا: "**هذه ليست أموال الدولة وإنما إيرادات من عرق وزارة الدفاع والمشروعات الخاصة بها.....سنقاتل على مشروعاتنا، وهذه معركة لن نتراجع عنها ولن نتخلى عن جهودنا التي استمرت ثلاثين عاما ليدمرها الآخرون ولن نسمح لأحد مهما كان أو أيا كان بالاقتراب من مشاريع القوات المسلحة ومن يتعرض لهذا الموضوع يتعرض للأمن القومي المصري.**[2]

هذه العبارة يمكن استخدامها كمقولة تفسيرية لفهم وجهة نظر العسكريين في وضع المؤسسة العسكرية عموما ووضعها الاقتصادي والمالي خصوصا وموضعهم ضمن مؤسسات الدولة، فاللواء يتحدث وكأن الدولة كيان والمؤسسة العسكرية كيان آخر وليس بوصفها جزء من الدولة[3]، كما يكشف هذا التصريح عن نظرة المؤسسة العسكرية لمشروعاتها الاقتصادية والتي تترجم خلالها صلاحياتها وإمكانيتها التنظيمية إلى فوائد اقتصادية محضة.

ففي الوقت الذي تسلم فيه المجلس العسكري السلطة كانت للمؤسسة العسكرية تأثير كبير على الاقتصاد المصري، حيث سيطرت على العديد من الشركات الكبرى، بالإضافة إلى تحويل مصانعها إلى إنتاج سلع غير عسكرية بحيث يشمل جهاز مشروعات الخدمة الوطنية 32 شركة دون احتساب الشركات التابعة، كما أدارت وزارة الدفاع والإنتاج الحربي 20 مصنعا، بينما سيطرت الهيئة العربية للتصنيع على 11 شركة تنتج سلعا دفاعية ومدنية، علاوة على ذلك امتلك جهاز الصناعات والخدمات البحرية أربع

[1] Loc.cit.
[2] "The officers republic the egyptian military and abuse of power", op. cit.
[3] عبد الفتاح سيف الدين، "خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية العسكرية"، في أحمد أويصال وآخرون، **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 239.

شركات مرتبطة ببناء السفن والنقل البحري[1]، كما تطال امبراطوريته الشاسعة قطاعات اقتصادية أبرزها قطاعات البنية التحتية الرئيسية، وتشمل هذه القطاعات الطيران المدني والنقل البحري والبري والكهرباء والمياه والصرف الصحي، يضاف إلى ذلك سيطرة الجيش على حصة كبيرة من قطاعات مثل إدارة العقارات والأشغال العامة والتنمية الزراعية.

ففي عام 2009 حققت المؤسسة العسكرية إيرادات بلغت نحو 1.8 مليار جنيه مصري ما يعادل حوالي 300 مليون دولار أمريكي وبلغت مبيعاته في قطاع الإنتاج الحربي 3.6 مليار جنيه ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي، وفي ديسمبر 2011 أقرضت المؤسسة العسكرية مليار دولار لمساعدة الحكومة على الخروج من أزمة مالية حادة، مما يعني أن الحجم الحقيقي للأصول الاقتصادية للمؤسسة العسكرية كثيرة جدا.[2]

باعتبار المجلس العسكري حاكم مصر الانتقالي صدرت عدة قرارات متعلقة بالجيش تحديدا منها قرارات عدة لرفع المرتبات والمعاشات في شكل إعفاءات ضريبة وتخصيص أراضي من خلال عقود إسناد مباشرة من الحكومة.

وسعت المؤسسة العسكرية إمبراطوريتها الشاسعة، حيث اقترح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجمعا صناعيا كيميائيا جنوب القاهرة لإنتاج الأسمدة ومصنعًا للإسمنت في شمال سيناء، وجاء ذلك بعد سنوات قليلة من إنشاء مصنع للصلب في شمال مصر وشراء مصنع للسكك الحديدية في ضواحي القاهرة[3]، كما عززت المؤسسة قوتها الإضافية من خلال إطلاق مشاريع مشتركة مع الفاعلين الاقتصاديين وعلى رأسهم المستثمرين الأجانب وشراء حصص في عمليات خاصة واستغلال احتكارها على القطاعات المربحة ومنح مزايا خاصة لشركات أجنبية من أجل إبراز نواياها الاقتصادية الحسنة، وبالتالي أصبح الجيش شريكا تجاريا أكثر وضوحا حيث لا يحصل المستثمرون الأجانب فقط على الجنود لحماية ممتلكاتهم ولكن يحصلون أيضا على الصلات السياسية التي كانت دوما الطريق إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية في مصر.

[1] Ivan Bocharov, "in the grips of the army : the egyptian economy, 16 April 2023, in : **https//:www.modern diplomacy.eu/2023/04/16/in the –grips-of-the army**.(2025-06-23)

[2] Bahgat Korany, **after the arab spring transitions in the arab world political reform in Egypt**, op. cit, p 23.

[3] Zeinab Aul Magd, "the egyptian military in politics and the economy recent history and current transitions status, op. cit, p 4.

والجدير بالذكر هنا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رغم عداء بعض كبار ضباط الجيش والمتقاعدون لجمال مبارك وسياساته النيوليبرالية أشار في رسالة واضحة للإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي أن السياسة الاقتصادية للدولة المصرية تستمر بعد الحراك الثوري في الالتزام بقواعد اقتصاد السوق واستكمال الإجراءات التي اتخذها النظام السابق في إطار عملية التحول نحو النيوليبرالية.

1-المرحلة الثانية:

شهدت فترة حكم الإخوان المسلمين والرئيس مرسي-كما سبق وأشرنا- نوع من التعايش الصعب والهش بين المؤسسة العسكرية والإخوان هولاء الذين سعوا لطمأنة القوات على مصالحها الاقتصادية بل إن الدستور الذي وضعته لجنة تسيطر عليها أغلبية إسلامية جاء ليكرّس نفوذ الجيش الاقتصادي ويجعله بعيدا عن الرقابة المدنية مع ضمان سرية المؤسسات المالية الخاصة بالقوات المسلحة بشكل تجاوز العلاقات المدنية العسكرية السليمة، علاوة على ذلك أثبت إعلان مرسي الانفرادي الخاص بأنها خصخصة شركات القطاع العام السردية القائلة بوجود وفاق وتسوية ضمنية بين القوات المسلحة وحزب الحرية والعدالة لأن المصانع العسكرية كان يحتمل أن تكون على خط الخصخصة في الجولة الثانية من عملية البيع.[1]

إلى جانب هذا ساعد مجلس الشورى الهيئة التشريعية للإخوان المسلمين المؤسسة العسكرية في تحسين وضعها الاقتصادي وتوسيع إمبراطوريتها التجارية غير الخاضعة للضرائب والمراقبة، حيث نقلت لجنة التنمية البشرية التابعة للمجلس حقوق ملكية شركة نصر لصناعة السيارات ناسكو المملوكة للدولة إلى وزارة الإنتاج الحربي ومنح مشروع الكومبيوتر اللوحي المصري إلى شركة بنها للإلكترونيات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي، ويمكن كذلك معاينة الشراكة الاقتصادية قصيرة العمر التي أبرمها حزب الحرية والعدالة مع القوات المسلحة في السماح لها بالحصول على المزيد من الأراضي لبناء مراكز تسوق جديدة وإنشاء كلية طب لتزويد مستشفياته المربحة بكوادر طبية تعالج المدنيين، بالإضافة إلى ذلك ميزانيات العديد من

[1] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، أبريل 2015، في: **https://carnegieendowment.org/research/2015/04/the-egyptian-armed-forces-and-the-remaking-of-an-economic-empire?lang=ar**(10-05-2019)

المؤسسات التابعة للجيش كانت سرية، وهنا أكد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أنه لا يملك حق الوصول إلى حسابات الشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية.[1]

كما استمرت الامتيازات الاقتصادية مثل ضمان إعفاء الجيش من الحضر على العمل الإجباري، الأمر الذي سمح باستمرار نظام التجنيد العسكري ليشمل ذلك خدمة الشركات العسكرية المملوكة، هذا بالإضافة إلى تعيين مرسي كبار الضباط في مواقع مربحة ونافذة في هيئة قناة السويس والهيئة العربية للتصنيع[2]، مما يسمح لهم بحماية امتيازات المؤسسة العسكرية.

2-المرحلة الثالثة:

في مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013 وتولي السيسي السلطة تُظهر المؤشرات إعادة تحديد موقع الاقتصاد العسكري، حيث يرى الخبراء تحول المؤسسة العسكرية والهيئات التابعة لها، من كونها لاعب كبير في الاقتصاد المصري تتحصن في حيز جغرافي محصور نسبيا إلى فاعل مهيمن تسير في مسار توسّعي كبير سواء في نطاقه أو حجمه بشكل ازداد نفوذها الاقتصادي، حيث تعمل كما وصفها يزيد صايغ كرأس حربة لاستراتيجية الاستثمار الهائلة التي تقودها الدولة تحت إدارة عبد الفتاح السيسي منذ عام 2014.[3] والذي لم يسعى لتغيير واقع بنية الاقتصاد المصري ونمطه أو تحويله، وإنما أعاد ترتيب الفاعلين داخل السوق المصري ووضع الجيش بمثابة بوابة رئيسية لأي حقل اقتصادي.

سهلت عملية إطاحة مرسي من الحكم وتعزيز النظام العسكري الجديد قدرة القوات المسلحة على تحويل أموال الدولة إلى المشاريع التي لها مصالح فيها، وتجلّى ذلك بوضوح من خلال توسيع وتحويل النشاط الاقتصادي العسكري في خمسة قطاعات تخدم النموذج المتطور لرأسمالية الدولة القائم على تعزيز إدامة قبضة الدولة بدلا من إنشاء ودعم اقتصاد السوق الحرة، وتشمل هذه القطاعات التطوير العقاري وإنشاء محاور الصناعة والنقل والأنشطة الريعية أو الاستخراجية المتعلقة بالموارد الطبيعية والعلاقات مع

[1] Zeinab Abul-Maged, "the egyptian military in politis and the economy Recent history and curent transitions states", op, cit, p 4.

[2] شانا مارشال، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[3] يزيد صايغ، "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2022، في: **https://carnegieendowment.org/research/2015/04/the-egyptian-armed-forces-and-the-remaking-of-an-economic-empire?lang=ar**(10-03-2023)

القطاع الخاص والجهود المبذولة لزيادة الكفاءة المالية للدولة مع السعي وراء الاستثمار الخاص للمساعدة في رأسملة القطاع العام.[1]

يرى السيسي ومؤيدوه أن تزايد الاعتماد على المؤسسة العسكرية في الاقتصاد وإسناد العديد من المشروعات الكبرى الحكومية لشركاتها هو أمر فرضته الأوضاع الحرجة التي شهدها مصر بعد سنوات من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي التي أعقبت الإطاحة بمبارك، ويربط المحللون هذا التوسع في دور القوات المسلحة بالظرفين الاقتصادي والسياسي لاسيما في مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013 وحاجة السلطة الجديدة تحت قيادة السيسي لتعزيز شرعيتها من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورفع معدلات التشغيل والاستثمار لاسيما مع تراجع حجم الاستثمارات الخاصة وتردد كبار رجال الأعمال المصريين، وكذلك الأجانب في ضخ مزيد من الاستثمارات في السوق المصرية، وبالتالي لم يكن أمام السيسي سوى الاعتماد بشكل أساسي على دور المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافه الاقتصادية والخروج من حالة الركود.[2]

فبالإضافة إلى نشاط الجيش في قطاعات متنوعة بما في ذلك مشاريع البنية التحتية والإسكان وإنتاج السلع الاستهلاكية التي تتراوح من الأغذية إلى الأجهزة المنزلية وتصنيع المواد الكيميائية الصناعية ومعدات النقل ومعدات تكنولوجيا المعلومات واستيراد السلع الأساسية للأسواق الاستهلاكية وسع من نطاق عملياته ليشمل مجالات وقطاعات جديدة غير مسبوقة من التنقيب عن الذهب واستخراج المعادن وإنتاج الصلب، وإنتاج النفط والغاز والاتصالات والإعلام والخدمات اللوجستية التي كان يلعب فيها سابقا دورا هامشيا[3]، وصولا إلى الزراعة والاستزراع السمكي وقطاعات الصحة والتعليم وتوسيع مختلف الأنشطة الربحية مثل شركات تجارية إعلامية وأندية عسكرية وفنادق، وبناءا على ذلك تمكنت القوات المسلحة من إدارة ما يقارب ربع إجمالي الإنفاق.

يعتمد نموذج السيسي الاقتصادي بشكل كبير على المؤسسة العسكرية التي قادها إلى موقع أكثر مركزي في الخطط الاقتصادية للدولة المصرية، وقد برز عنصران من هذا النموذج بوضوح منذ توليه

[1] يزيد صايغ، "القائد رأس الحربة البريتوري دور المؤسسة العسكرية في تطوير رأسمالية الدولة في مصر"، مركز كارينغي الشرق الأوسط، بيروت، 2021، في:(13-02-2024) **https://iraqieconomists.net/ar/2021/05/12/**

[2] "الدور الاقتصادي للجيش في مصر الحسابات والتداعيات"، 20 نوفمبر 2016، في:
https://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/html.(12-06-2019)

[3] Kareem Abdallah, Martina jiranKova, op. cit, p 10.

الرئاسة أولهما: يسعى السيسي إلى نمو اقتصادي سريع لاستعادة مصر مكانتها السابقة كقوة إقليمية وثانيهما يؤمن بأن النمو الاقتصادي السريع يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال تنفيذ مشاريع ضخمة تحت إشراف عسكري.[1]

ويبرر السيسي اعتماده على هذا النهج الاقتصادي الذي عزّز الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية في الكثير من تصريحاته إلى ما يسميه كفاءة القوات المسلحة وفاعليتها وافتقارها إلى المصلحة الذاتية وإمكانية وصولها إلى الموارد المادية والبشرية وأن تدخلها في إدارة الدولة أو اقتصادها يعدّ بمنزلة ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، حيث أن القوات المسلحة حسبه تمثل ذراعا قوية تدعم جميع مؤسسات الدولة وأن الجيش المصري لم يحارب الإرهاب فقط لكنه حارب التخلف والتردي وعدم قدرة الدولة[2]، وفي هذا السياق تشير الباحثة مارتينا أوتاواي إلى أن مشاركة الدولة تحت إدارة السيسي باتت تعني حصريا مشاركة الجيش، وهذا يشير إلى موقع اقتصادي أكثر مركزية للمؤسسة وتحول في ميزان القوى بين القطاع العام القديم الراكد الذي تسيطر عليه البيروقراطية والقطاع الجديد الذي تسيطر عليه المؤسسة العسكرية والذي يتم من خلاله توجيه المشايع الجديدة.[3]

يعدّ قطاع الإنشاءات فرعا رئيسيا من الاقتصاد العسكري، حيث تركز المؤسسة العسكرية أنشطتها التجارية عليه، وقد أصبحت الهيئة المصرية العامة للإنشاءات المقاول الوحيد تقريبا لمشاريع البناء الحكومية لاسيما المتعلقة بالبنية التحتية، حيث أسندت نظام السيسي عدة مشروعات قومية إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والكيانات التابعة لها إما بالتنفيذ المباشر للمشروع أو إدارته مع شريك مدني، وذلك يرجع إلى قدراتها في إنجاز المشروعات بسرعة فائقة وامتلاكها الإمكانيات سواء البشرية أو العتاد وشمل أهم هذه المشاريع توشكا أي مشروع الوادي الجديد لاستصلاح الأراضي ومشروع توسيع وتنمية قناة السويس* وبناء العاصمة الإدارية الجديدة وكذا بناء المباني السكنية والمدارس، إضافة إلى إسناد مشاريع البنية التحتية وهو

[1] Marina ottaway, "Al-Sisi's Egypt: the military moveson the economy middle east program occasional", woodro wilson centre, series summer 2015, in:
https://www.wilsoncenter.org/publication/al-sisis-egypt-the-military-moves-the-economy

[2] محمد عفان، مرجع سابق، ص 35.

[3] Marina ottaway, "Al-Sisi's Egypt : the military moves on the the economy", op. cit.

*الذي تتولاه هيئة قناة السويس التي يهيمن عليها الجيش يشمل توسيع ستة موانئ مصرية وبناء عدد من الأنفاق والمناطق الصناعية وحفر قناة موازية للسماح بمرور السفن في الاتجاهين، لمزيد من التفاصيل انظر: شانا مارشال، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

المجال الذي ينطوي على الإمكانيات الأكبر لمشاركة الجيش إلى الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق المملوكة للجيش وتضم هذه المشاريع بشكل أساسي الطرق والجسور سواء الإنشاء أو الصيانة والخدمات اللوجستية كمحطات الوقود وغيرها، كما كان الجيش من أوائل المستثمرين العامين في صندوق تحيا مصر الذي أنشأه السيسي في عام 2014 يختص هذا الصندوق بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفقراء المناطق الحضرية والريفية ويَتموّل بواسطة تبرعات من الشركات العامة والخاصة والهيئات الحكومية ولا يندرج ذلك ضمن ميزانية الدولة.

يعكس مستوى الاستثمار المُستغل في إجمالي عدد المدنيين العاملين في هذه المشاريع فوفقا للمتحدث العسكري باسم القوات المسلحة العقيد تامر الرفاعي عام 2019 شمل هذه المبادرات نحو 2300 مشروع توظف فرص العمل لنحو 5 ملايين مدني على مستوى البلاد، هذا ما يشير إلى ارتفاع سريع في النشاط الاقتصادي العسكري وقد ارتفعت حصة أو نسبة العمالة المدنية التي سيطر عليها الجيش المصري من 7% سنة 2016 إلى 17% سنة 2019، وهذا ما يجعل المؤسسة العسكرية ثاني أكبر جهة توظيف وطنية بعد القطاع العام المصري.[1]

كما أوضح الرئيس السيسي في نوفمبر 2019 أن إجمالي القيمة المستثمرة في هذه المشاريع بلغ 200 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، وفي أكتوبر 2022 قدرت صحيفة فانياشل تايمز أن النظام استثمر 400 مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية وهو ضعف المبلغ الذي ذكره السيسي.

إضافة إلى ما سبق غالبا ما يتم انخراط الشركات العسكرية مع القطاع الخاص بتحالفات استراتيجية وإن كانت حذرة لاسيما مع الشركات الكبرى التي تمتلك الخبرة الفنية اللازمة ورأس المال للمشاريع الكبرى، مثل شركة أوراسكوم للإنشاءات المحدودة والسويدي للكهرباء وشركة المقاولون العرب وتعكس هذه الشركات مزيجا من التعاون والمنافسة وتظهر الترابط المعقد وتباين أهداف الكيانين، إذ يتوخى القطاع العسكري الحذر من الشركات المعولمة التي غالبا ما ينظر إليها على أنها منافسون سياسيون أو تجاريون محتملون، وفي المقابل توسع الاقتصاد العسكري في قطاعات جديدة مثل: النقل البحري وعملية التكرير، والاسمنت

[1] Ivan Bocharov, op. cit.

جعله منافسا مباشرا أو فاعلا مزعزعا للسوق[1]، فضلا عن التأثير الكبير للقطاع العسكري على أراضي الدولة، حيث تتمتع بسيطرة تنظيمية واسعة وغير متنازع عليها على التخطيط والتخصيص والإدارة.

وقد حدّدها صندوق النقد الدولي كعقبة رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص في مصر إذ تسمح هذه السيطرة للقطاع العسكري بالتفاوض على مواقعه مع المقاولين من القطاع الخاص، مما يؤثر على ديناميكيات السوق والمنافسة، كما تنتج السيطرة العسكرية على الموارد والعقود الرئيسية نفوذا على شركات القطاع الخاص[2]، مما يؤدي غالبا إلى نشوء علاقات زبائنية، ويتجلّى ذلك في حصول الشركات الخاصة والقطاع العام المرتبط سياسيا وموالي للنظام العسكري على عقود وحصص سوقية أكبر.

فعلى سبيل المثال قبل 2011 كانت 92% من السوق في أيدي القطاع الخاص، حيث كانت الشركة الوطنية للإسمنت المملوكة للدولة وشركة العريش للإسمنت التي سيطر عليها الجيش توفران نسبة 8% المتبقية، وفي 2012 ضاعفت القوات المسلحة طاقة شركة العريش إلى 6.5 مليون طن، ثم أضاف 12.5 مليون طن عام 2018من خلال بناء مصنع جديد بالكامل في بني سويف بتكلفة 1.12 مليار دولار أمريكي.[3]

ومن التطورات الأخرى في مجال المنافسة مع القطاع الخاص الدخول الكبير للمؤسسة العسكرية في صناعة الصلب، فوفقا ليزيد صايغ تمثّل هذه الخطوة مثالا آخر على تحول القوات المسلحة من تركيزها التاريخي على القطاعات غير القابلة للتداول إلى وضع تتنافس فيه بنشاط مع الشركات الخاصة في قطاع التصنيع الرئيسية، وقد شهد قطاع الصلب الذي كانت تهمين عليه الشركات الخاصة تحولا كبيرا مع مشاركة القطاع العسكري، حيث يعمل بشكل مختلف تماما من حيث المخاطر والفرص-تقلبات أسعار الصرف ونقص الطاقة- عن القطاع المدني[4]، وقد استحوذت المؤسسة العسكرية على حصص كثيرة في شركات كبرى لإنتاج الصلب في إطار ترسيخ مكانتها في قطاع مربح، فعلى سبيل المثال أدى شراء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لشركة السويس للصلب إلى زيادة طاقته الإنتاجية الإجمالية إلى 1.55-2.3 مليون طن

[1] Kareem Abdallha, Martina jirankova, op. cit, p 12.
[2] Loc. cit.
[3] Maged Mondour, op. cit, p 118.
[4] يزيد صايغ، أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري، مرجع سابق.

أي ما يعادل 12-16 بالمئة من إجمالي القطاع وهي نسبة يتوقع الخبراء زيادتها إلى 27 في المئة مع التوسعات المخطط لها.[1]

يضاف إلى ما سبق يرى الدارسون أن الدور الاقتصاد للمؤسسة العسكرية بدأ يتطور بعد عام 2013 منذ أن بدأت وزارة الدفاع والهيئات التابعة لها في الاستعانة بمصادر خارجية تتمثل في الصغيرة والمتوسطة في مشاريع لا تتطلب خبرة كبيرة، وإنما يتطلب عمالة كبيرة نظرا لزيادة حجم مشاريع البناء العسكرية بشكل ملحوظ، ومن الواضح أن علاقة القطاع العسكري بالشركات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى خلق فرص عمل وتعزيز التعاون الاقتصادي، لكنها تؤدي أيضا إلى إعادة هيكلة شبكات البحث عن الريع والعلاقات الزبائنية.

تتفاعل كذلك المؤسسة العسكرية مع شركاء أجانب لجذب الاستثمارات والحصول على التكنولوجيا باعتبارها الشريك الأكثر أمانا لأصحاب رؤوس الأموال الخليجية، وحتى الأجنبية لاسيما في ظل الأجواء المضطربة سياسيا والتي نتجت عن فرص الاستثمار من ناحية وتقديم دعم فعلي للنظام العسكري الجديد من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال استثمرت بعض الشركات في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مثل: شركة أرابيك الإماراتية من خلال بناء شراكات مع الهيئة المصرية العامة للإنشاءات بكثافة في مشاريع بناء ضخمة مثل العاصمة الإدارية الجديدة وبناء مليون وحدة سكنية على مدى خمس سنوات[2] هذا إلى جانب دخول المؤسسة العسكرية في شراكات مع شركات أوروبية مكنتها من الحصول على التكنولوجيا وقروض مختلفة ،على سبيل المثال عندما شاركت الهيئة المصرية العامة للهندسة والتكنولوجيا بنشاط في بناء محطات كهرباء فرعية جديدة للشركة القابضة لكهرباء مصر المملوكة للدولة بالشراكة مع شركة سيمنز الألمانية عام 2015[3]، وهذا ما يعكس أيضا بداية هيئات المؤسسة العسكرية منافسة المؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى في تنفيذ مشروعاته الخاصة.

لا يقتصر النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية على إدارة مشاريع البنية التحتية بل يشمل أيضا مشارع تجارية لإنتاج سلع للاستخدام المدني والعسكري، وتتراوح هذه المشاريع بين إنتاج الأغذية والسلع

[1] Kareem Abdallha, Martina jirankova, op.cit, p13.
[2] Marina ottaway, op.cit.
[3] عز الدين رجب، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، مرجع سابق.

الاستهلاكية كالأجهزة المنزلية والأدوات وإدارة شركات إعلامية تجارية وفنادق، وكان الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مصر منذ عام 2017 مدفوعا بمنتجات وأنشطة غير قابلة للتصدير ويشمل ذلك قطاعات البناء والتطوير العقاري والصناعات الضخمة مثل الاسمنت والصلب والحديد والألمنيوم والزجاج[1]، التي تستثمر فيها المؤسسة العسكرية بكثافة، وفي هذا السياق يشير إيفان بوشاروف إلى أن الهيكل الإداري اللامركزي للشركات العسكرية تنشئ منافسة فيما بينها نظرا لعدم وجود مركز واحد لتنسيق الإجراءات، ما يُمكن عدة شركات عسكرية العمل في قطاع اقتصادي واحد في آن واحد، وبالتالي إنتاج سلع مشابهة يؤدي إلى منافسة اقتصادية بين مختلف الهيئات العسكرية وخير مثال على ذلك يشغّل جهاز مشروعات الخدمة الوطنية عدة مصانع كيميائية، وفي الوقت نفسه تمتلك وزارة الدفاع والإنتاج الحربي ثلاث مصانع عسكرية تنتج السلع نفسها بما في ذلك المبيدات الحشرية والأدوية والمنظفات.[2]

كان يتركز النشاط الاقتصادي السابق للمؤسسة العسكرية في الغالب في القطاعات غير القابلة للتداول، لكن بعد عام 2013 شهد قطاع الإعلام تغلغلا عسكريا، واكتسبت وزارة الدفاع والهيئات المرتبطة بها مكانة حاسمة في وسائل الإعلام العامة والخاصة منذ عام 2015، حيث تم الاستحواذ على شركات إعلامية خاصة كبرى وشركات إنتاج إعلامي وإعادة توجيه العقود إلى الهيئات العسكرية، مما أدى إلى توفير فرص عمل للضباط والمتقاعدين ووفقا للدارسين لا تخدم هذه الخطوة أجندة سياسية فحسب بل تعكس أيضا جهود الهيئات المرتبطة بالقطاع العسكري لتوليد مصادر دخل جديدة.

الجدير بالذكر أن سعي المؤسسة العسكرية لتوسيع مصالحها الاقتصادية في ظل نظام السيسي ساعدها الإطار القانوني الذي يمنحها العديد من المزايا مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، والتسهيلات الاقتصادية دون عوائق الرقابة المدنية، وتوسع هذا الدور مع صدور قوانين تشجيع هذا الاتجاه أهمها صدور المرسوم الرئاسي رقم 32 لعام 2014 الذي منع طعن أطراف ثالثة في العقود التي تمنحها هيئات حكومية، مما عزز قدرة الجهات الفاعلة المتمركزة جدا بما في ذلك المؤسسة العسكرية على الحصول على مصادر دخل مربحة وعلى حماية نفسها من التفتيش والملاحقة القضائية في الوقت نفسه[3]، يضاف إلى ذلك القرار الرئاسي رقم 446 لعام 2015 الذي خوّل هيئة مشروعات أراضي القوات المسلحة بالتصرف

[1] يزيد صايغ، "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، مرجع سابق.

[2] Ivan Bocharov, op. cit.

[3] يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، مرجع سابق، ص 25.

في الأراضي التي يتم إخلاؤها، وكذلك تأسيس الشركات سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي.[1]

إضافة إلى ما سبق يتمتع الاقتصاد العسكري بالحماية من التدقيق الخارجي لاسيما من هيئة الرقابة المدنية، حيث حصر القانون رقم 207 الصادر عام 2017 اختصاص الهيئة على الأفراد والكيانات المدنية على وجه التحديد وجعلها مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية الذي منح نفسه أيضا سلطة تعيين رئيس الهيئة، ما أكد فعليا أن هذه الهيئة أداة للسلطة الرئاسية ووطد نفوذه على المؤسسة العسكرية[2]، لكن في المقابل تخضع هيئة الرقابة الإدارية لسيطرة المؤسسة التي طالما كانت تحت قيادة ضباطها ما منحها صفة وكالة استخباراتية بدلا من كونها مؤسسة رقابية، كما لم تعف السيطرة العسكرية على هيئة مكافحة الفساد من الرقابة فحسب بل سمحت أيضا باستخدامها كأداة لمعاقبة المعارضين المدنيين.

وبموجب القانون المصري تصنف المعلومات المتعلقة بالشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية والمعلومات المتعلقة بالأرباح والإيرادات والضرائب ضمن أسرار الدولة لأسباب تتعلق بالأمن القومي ولا يسمح القانون للهيئات المدنية بما في ذلك الجهاز المركزي للمحاسبات وهو أعلى هيئة رقابية مالية في الدولة بمراجعة أعداد البيانات المالية للشركات العسكرية.

استخدمت المؤسسة العسكرية بفعالية سيطرتها على الدولة ومجموعة القوانين واللوائح لزيادة تغلغل نفوذها الاقتصادي، وكان هذا واضحا جدا في مجال العقارات طريقا وطنيا كمناطق استراتيجية، مما منحها حق السيطرة عليها بما في ذلك التنمية التجارية المحتملة في محيطها، علاوة على ذلك وضع المرسومان رقم 378 و 380 الصادران في عام 2019 الأراضي الصحراوية ذات الإمكانات السياحية تحت سيطرة المؤسسة العسكرية وتصنيفها كمناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية، ومن الأمثلة المهمة الأخرى على التغلغل العسكري ونزع الملكية المباشرة هو المرسوم الرئاسي رقم 1557 الذي يشترط موافقة وزير الدفاع

[1] محمود جمال، "الدور الاقتصادي للجيوش وانعكاساته على تطور الدور السياسي مصر بعد 2012 نموذجا"، إدراك للدراسات والاستشارات، في:(03-02-2019) **https://www.aawsat.com/%D8**

[2] Magd Mandour op. cit, p 112.

لاستخراج الثروة المعدنية من أي مكان في البلاد ومنح الوزارة سلطة فرض رسوم على الإنتاج من مواقع الإنتاج.[1]

رغم تعدد الأنشطة الاقتصادية والتجارية للشركات التابعة للإمبراطورية الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، فإنه من الصعب معرفة الحجم الحقيقي لحصة الجيش في الاقتصاد المصري بعد عام 2013، بحيث لا ينشر مسؤولو قطاع الدفاع معلومات وتفاصيل عن الشركات العسكرية وإيراداتها أو أرباحها ومؤشراتها المالية، مما لا يسمح بتقييم حقيقي لحجم سيطرة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد المصري ويعود ذلك إلى ما يعتبره كثيرون غياب الشفافية فضلا عن السرية التي تحيط بالنشاط الاقتصادي والانفاق الدفاعي للمؤسسة العسكرية، فعوائد هذه الأنشطة لا تمر عبر الخزينة العامة للدولة ولا تخضع بياناته وتقاريره لسيطرة أو إشراف البرلمان أو هيئة مدنية أخرى، وربما هذا يفسر الأرقام المتضاربة لحجم هذا النشاط، حيث تذهب بعض التقديرات إلى أن حصة المؤسسة العسكرية لا تقل عن 40 في المئة بالنظر إلى حجم الأصول الصناعية والتجارية والخدمة التابعة لها، لكن الرئيس عبد الفتاح السيسي في انتقاده المعارضين لتوسع الاقتصاد العسكري سنة 2016 صرح قائلا: "يعني إيه الاقتصاد المصري والقوات المسلحة، القوات المسلحة دي الدولة ومن ضمن أجزائها"[2]، مضيفا أن التقارير التي تتحدث عن حصة كبيرة للجيش في الاقتصاد غير صحيحة فحسب قوله فإنها لا تتجاوز 1.5-2% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وأنه يود أن تمتلك المؤسسة العسكرية 50 في المئة من الاقتصاد المصري.[3]

ثانيا: الدعم الإقليمي والدولي

كان للتدخل الخارجي الإقليمي في الشؤون المصرية بعد أحداث 2011 أسباب خاصة به تتعلق بالفاعلين المتدخلين أنفسهم وبكيفية نظرتهم إلى التغيير ليس في مصر فحسب بل في الوطن العربي الأوسع، إضافة إلى ذلك تحكمت مجموعة من المحددات في سياسات هؤلاء الفاعلين الخارجية بغض النظر عن كيفية انتهاء التحول السياسي في مصر وتمحورت هذه التوجهات حول أمور عدة منها موقع مصر في

[1] يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، مرجع سابق.

[2] محمد عفان، مرجع سابق، ص 35.

[3] Ivan Bocharov, op. cit.

الوطن العربي والشرق الأوسط ووزنها الاستراتيجي، وذلك في النزاعات الممكنة التي قد تشمل لاعبين آخرين، وكذا فهم التحديات والمخاوف من جماعة الإخوان المسلمين.[1]

وظّف نظام الحكم العسكري بعد إسقاطه مرسي علاقاته الخارجية من أجل تأمين والحصول على الدعم الدبلوماسي والمالي إقليميا ودوليا لاسيما من الدول التي لم تكن مناصرة للحراك ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، فإقليميا لا يخفى على أحد الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية في مصر في مرحلة ما بعد الحراك لاسيما بعد صعود الإخوان إلى السلطة، حيث اعتبروا ذلك تهديدا مباشرا للحكم الملكي، وعليه لما وقع الانقلاب العسكري كانت السعودية والإمارات أول دولتين هنأ قادة الحركة العسكرية ووصفوهم بأنهم ذرع قوي وحماة لمصر.

سعى نظام السيسي بعد 2013 إلى تنويع شركائه الاستراتيجيين ودخل فيما يشبه التحالف مع عدد من القوى الإقليمية أهمها السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وهو محور تشكل لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وكذلك الحركات والأحزاب الإسلامية مثل الإخوان المسلمين وحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية حماس، واستفاد نظام السيسي من حوافز خليجية لدعم هذا التحالف تمثلت في تحويلات مالية سخية.[2]

سارعت السعودية والإمارات إلى تقديمها للنظام الجديد كي لا تتمكن جماعة الإخوان من الاستفادة من الأوقات الاقتصادية العصيبة واتهام الانقلابيين بأنهم غيروا النظام السياسي، ولكنهم فشلوا في معالجة الوضع الاقتصادي، خاصة مع استمرار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمدة عاملين دون إبرام صفقة قرض بقيمة 4.8 مليار دولار لأن الصندوق يصر على إجراءات تقشفية لا يمكن اتخاذها دون إثارة العنف والفوضى[3]، وعلى وجه الخصوص ليس من الممكن لمصر خفض دعم الغذاء في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة، مما دفعها إلى اللجوء إلى دول خليجية صديقة.

---

[1] عماد حرب، "الدول الإقليمية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر"، في: أحمد إدعلي وآخرون، **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 408.

[2] محمد عفان، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

[3] Casey friedman and others, op. cit.

يقدر الدعم المالي الذي قدمته السعودية والإمارات والكويت على ما يزيد عن 20 مليار دولار بين عامي 2013 و2016 لدعم للحكم الجديد وتعزيز الاقتصاد المصري حَمّلها النظام في شكل منح وقروض ومساعدات وودائع في البنك المركزي[1]، وما بين عامي 2014 و2017 بلغت المساعدات السعودية لمصر نحو 25 مليار دولار على شكل هبات وقروض واستثمارات وحسب مجلس الأعمال المصري السعودي بلغت قيمة الاستثمارات السعودية في مصر في القطاعين العام والخاص 45 مليار دولار ويوجد أكثر من مليوني مصري يعملون في السعودية بلغت تحويلاتهم إلى مصر أكثر من 7.5 مليارات دولار في عام 2015[2]. وبالتالي حسب الخبراء خفف التمويل الخليجي من ضغط ميزان المدفوعات وكذلك ضغط سعر الصرف على الجنيه المصري، علاوة على ذلك عزّزت حزمة المساعدات المالية من دول الخليج اتجاه القوات المسلحة نحو التوغل في المساحات الاقتصادية على المدى الطويل، حيث تم استئناف عملياتها الصناعية وضمنت الانخراط في مشاريع البنية التحتية الضخمة وتأمين السلع الأساسية بالأسعار التنافسية واستئناف مشاريعها بما في ذلك استصلاح الأراضي وتوسيع النقل العام وإحياء العمليات الصناعية الكبرى.[3]

كما أبرمت هذه الدول عقود معظمها مع وزارة الدفاع وبعض كياناته مثل الهيئة الهندسية رغم أنها مشروعات مدنية بحتة، ففي النصف الأول من عام 2014 وقعت المؤسسة العسكرية عقد إنجاز مشروعين سكنيين مع شركات إمارتية بمعزل عن المبالغ المالية الكبيرة التي تعهدت دولة الإمارات بتقديمها لمساعدة النظام الجديد، الأول تم توقيعه في فيفري عام 2015 اتفاقا مع وزارات الدفاع والإسكان والتنمية المحلية لبناء مشروع إعمار سكوير الذي يتضمن نقل معسكرات تابعة للجيش إلى أماكن جديدة وتطوير مستوى البنية التحتية في المنطقة، إضافة إلى ذلك وقعت الحكومة المصرية ودولة الإمارات اتفاق منحة في أكتوبر 2013 تمول بموجبها الإمارات عدة مشروعات تنموية في مصر ويعهد الاتفاق إلى وزارة الدفاع.

أما دوليا تشير الأدبيات إلى أن المؤسسة العسكرية قوضت فعليا الآمال العريضة للعديد من المصريين في إنشاء عقد اجتماعي جديد بعد الانتفاضة الشعبية وكان ذلك بمساعدة ودعم ضمني في كثير من الأحيان، وإن كان حيويا من المجتمع الدولي، وخير مثال ذلك ساعدت الشرعية الدولية الممنوحة عبر

[1] Lisa Watanabe ,op.cit

[2] عماد حرب، مرجع سابق، ص 411.

[3] مي مجيب، "الدولة المصرية العودة والتوافق بين المؤسسات"، **الملف المصري**، ع15، نوفمبر 2015، ص 6.

المساعدات الاقتصادية والعسكرية خصوصا الأمريكية والتدريبات المشتركة على ترسيخ المكانة السياسية والاقتصادية المتميزة للقوات المسلحة المصرية.[1]

ففي الفترة التي أعقبت حكم مبارك وقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة المرحلة الانتقالية امتنعت الأوساط الدولية المعنية بتقديم المساعدة والدعم المالي لمصر عن فرض أي ضغط من شأنه أن يكبح جماع القواع المسلحة أو يمنعها من إحكام قبضتها على الاقتصاد، والدليل على ذلك في ماي 2011 أعلن أوباما حزمة مساعدات اقتصادية جديدة لمصر تقدر بملياري دولار في صورة إعفاء من الديون ومليار دولار إضافية في صورة ضمانات قروض، وبعد ذلك قررت الخارجية الأمريكية تسريع المساعدات الجديدة بتقديم 450 مليون دولار من الأموال المخصصة لإعفاء الديون في صورة مساعدة نقدية للبنك المركزي على أن يقدم هذا المبلغ على قسطين، فتم تقديم أول دفعة للحكومة المصرية في مارس 2013 قدرت بـ 190 مليون دولار وهي مساعدات قليلة مقارنة بالمساعدات التي تدفقت على مصر من بعض دول الخليج التي أشرنا إليها في مسعى منها للتأثير في الوضع الجديد، بينما الدفعة الثانية ألغيت بسبب انقلاب يوليو 2013.[2]

لكن الشراكة الاستراتيجية الأمريكية المصرية شهدت بعض التوتر منذ عزل الرئيس مرسي، فرغم أن إدارة باراك أوباما لم تصف وتصرح بأن الحركة العسكرية ضدّ رئيس منتخب في عام 2013 كانت انقلابا وبدت متفهمة لدوافع تدخل المؤسسة العسكرية.

وبدا أن الموقف الأمريكي تبلور حول نقطة أساسية مفادها أن وصف ما جرى في الثالث من يوليو بانقلاب عسكري صريح يعني تلقائيا بمقتضى قانون أقره الكونغرس الأمريكي في عام 1961 وقف كل المساعدات لمصر والتي تتضمن مساعدات عسكرية واقتصادية[3]، وبالتالي رفضت الإدارة الأمريكية اعتبار إطاحة الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي انقلابا عسكريا تماشيا مع قواعد داخلية تفرض عدم تقديم مساعدات خارجية للبلاد التي تعرضت فيها الحكومات المنتخبة لانقلابات عسكرية، ورغم ذلك أعلنت

[1] منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن، مرجع سابق، ص 57.

[2] علاء البيومي، "المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد عام 2011 قراءة نقدية"، في أحمد إدعلي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 336، 337.

[3] محمد المنشاوي، مرجع سابق، ص 370.

الإدارية الأمريكية مجموعة من الإجراءات العقابية والقيود على انفاق المساعدات العسكرية إذ أغلقت كل البرامج الموجهة إلى دعم مؤسسات حكومية مصرية على أن تخصص المساعدات لمجالات تفيد الشعب المصري في صورة مساعدات تعليمية ومنح دراسية، هذا بالإضافة إلى تجميد المساعدات العسكرية- باستثناء تلك المخصصة لمكافحة الإرهاب- شملت مبيعات السلاح* وقطع الغيار العسكرية المقدمة لمصر وإلغاء مناورات النجم الساطع بين البلدين.[1]

لم تستمر الإجراءات العقابية كثيرا بعد الضغوط التي مارسها حلفاء النظام المصري في واشنطن واللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية لإيقاف تجميد المساعدات العسكرية باعتبار هذا الإجراء لا يخدم مصالح مصر واستقرارها ورخائها ولا المصالح الأمريكية في قناة السويس والمجال الحيوي والتعاون الاستخباراتي، فضلا عن أنه يؤثر سلبا على حليفتها الرئيسية في المنطقة إسرائيل[2]، هذه الأخيرة التي أبدت اهتماما بالغا باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية نظرا لارتباطها بالحفاظ على معاهدة السلام ومساهمتها في مكافحة الجماعات الإرهابية في شمال سيناء.

وعليه أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 22 يونيو 2014 الإفراج عن 575 مليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية التي كانت سابقا مجمدة بعد أسبوعين من تنصيب الرئيس السيسي، وخلال الشهرين اللذين أعقبا الانقلاب مباشرة وقعت وزارة الدفاع الأمريكية عقودا جديدة بقيمة 300 مليون دولار لإنتاج المعدات العسكرية بشكل مشترك مع مصر أو توريدها إليها[3]، وتلا ذلك استئناف المساعدات الأمريكية في مارس 2015 لكن بفرض شروط جديدة تغير هيكل المساعدات المقدمة لمصر وترتبط أساسا بنوعية تسليح الجيش المصري وطريقة تمويل المشتريات العسكرية لتربط مساعداتها بالواقع الجديد المتغير وفقا لتصورها خدمة لمصالحها الاستراتيجية من علاقاتها بالمؤسسة العسكرية والدولة المصرية غير مكترثة لانتهاكات حقوق الإنسان أو لغياب الممارسات الديمقراطية.

* من بينها أنظمة الأسلحة الرئيسية بما فيها مقاتلات F16 وطائرات هليكوبتر أباتشي والدبابات والصواريخ.

[1] علاء بيومي، مرجع سابق، ص 337.

[2] Lisa Watanabe, op. cit, p 4.

[3] شانا مارشال، مرجع سابق، ص 25.

وأكدت إدارة أوباما للنظام الجديد أنها سوف تستمر في منح 1.3 مليار دولار سنويا كمساعدات عسكرية للمؤسسة العسكرية، لكن ابتداءا من 2018 سوف يتم تحديد أوجه إنفاق هذه المساعدات الأمنية على أربع أقسام أساسية وهي أمن الحدود البرية والبحرية وأمن سيناء ومكافحة الإرهاب، وأعلنت السفارة الأمريكية في مصر تسليم ثماني طائرات مقاتلة من طراز F16 في أوت من نفس السنة عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر مستخدمة شعار حملة السيسي الانتخابية تحيا مصر كهاشتاج.[1]

بناءا على ما سبق تجدر الإشارة إلى إسرائيل ولجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية أيباك ساهمت في الضغط على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها اتجاه الانقلاب العسكري في عهد الرئيس أوباما، وقد حققت هذه الأهداف تحقيقها مطلقا في عهد دونالد ترامب بعد أن ضغطت بشدة على الكونغرس الأمريكي لإلغاء تجميد الدعم الأمريكي لمصر بعد الانقلاب العسكري.

وهنا نشير إلى الدور الكبير الذي أدته إسرائيل في دعم وتعزيز نظام الحكم الذي جاء بانقلاب عسكري وتمكينه من فرض الاستقرار في مصر –لاسيما بعد تخوفها من حكم الإخوان وتصوره المعاد لإسرائيل– وتم تعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وتم تحديد المصالح المشتركة بين الطرفين وتتثمل في محاربة الإرهاب في سيناء، حيث سمحت إسرائيل بإدخال قوات مصرية إلى سيناء أكثر مما يسمح به اتفاق السلام ليتمكن النظام من محاربة الجماعات المسلحة وتشديد الرقابة على الحدود مع قطاع غزة لأجل منع تهريب الأسلحة من سيناء إليها، كما صرح الرئيس السيسي في لقاء تلفزيوني على قناة CBC الأمريكية أن التعاون مع إسرائيل يجري في مجالات كثيرة مُقرا بالسماح أحيانا للطائرات المصرية إلى دخول المجال الحيوي الإسرائيلي بالتنسيق مع إسرائيل خلال عملياتها في سيناء.[2]

إضافة إلى الدعم العسكري المالي الأمريكي والخليجي ساهم تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي لمصر مع حلفاء آخرون في قدرة القوات المسلحة على ترسيخ قوتها وتعزيز قبضتها على الاقتصاد في مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري نظرا لسيطرتها المتزايدة على الدولة، فروسيا فضلا عن دعمها شركة ناسكو للسيارات التزمت بتطوير مصنع الحديد والصلب المصري في حلوان وشركة مصر للألمنيوم إيجبتا

[1] "The officer's republic the egyptian military and abuse of power", op. cit.

[2] مهند مصطفى،" التدخل الإسرائيلي في الثورات العربية دراسة الحالتين المصرية والسورية،" في أحمد ادعلي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 305، 306.

لوم Egyptalum الضخمة التابعة للدولة إلى جانب توفير المساعدة لتطوير محطات سد أسوان لتوليد الكهرباء، وبالمثل تعتبر الصين شريكا رئيسيا في مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تسيطر عليها الهيئات التابعة للمؤسسة العسكرية بما فيها محطات طاقة جديدة ومشروع سكك حديدية عالية السرعة ومشروع قناة السويس، وعلى نحو مماثل تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع نظام السيسي، فمع أن فرنسا علقت بيع الأسلحة إلى مصر في عام 2011، إلا أن الحكومة وقعت اتفاقات مع السيسي قيمتها أكثر من 7 مليارات دولار منذ بداية عام 2015 من ضمنها صفقات لشراء مقاتلات نفاثة وبوارج حربية.[1]

إضافة إلى ما سبق في مطلع 2024 ووسط أزمة اقتصادية متصاعدة وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، حصلت مصر على أكثر من 50 مليار دولار من المساعدات الدولية شملت قروضا واستثمارات ومنحا من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة، ويتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه المساعدات لتوسيع الاقتصاد العسكري وتمويل المشاريع العملاقة التي يشرف عليها مع تخصيص قدر محدود من الاستثمارات في القطاعات المنتجة في الاقتصاد، فضلا عن ذلك استطاعَ السيسي على حشد الدعم المالي لمصر، وبالتالي الحفاظ على التمويل الضروري لمشروعات الأشغال العامة التي تديرها المؤسسة العسكرية حتى إبان جائحة كوفيد والأزمتين الماليتين خلال 2015-2016، و2022-2023.

المطلب الثاني: تداعيات توغل المؤسسة العسكرية في المساحة الاقتصادية

في ضوء التنامي غير المسبوق للدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية نظرا لإحكام قبضتها على السلطة مجددا بعد يونيو 2013، يمكننا رصد أهم العواقب السلبية لتزايد هذه الممارسة لاسيما على الساحة السياسية والاقتصادية في مصر على النحو الآتي:

أولا: التداعيات السياسية: البقاء في السلطة

إنّ تزايد القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية من شأنها أن تزيد من فرص حضور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والإدارية، لاسيما من خلال قراءة معطيات المشهد السياسي منذ عام 2013 إلى غاية وقتنا الراهن يتبين وجود مؤشرات تثبت أن الصيغة القديمة التي كانت معتمدة في عهد مبارك، وهي بقاء القوات المسلحة خارج المجال السياسي مقابل الحفاظ على مكتسباته وامتيازاته الاقتصادية لم تعد مقبولة من

[1] شانا مارشال، مرجع سابق، ص 25.

جانب المؤسسة العسكرية، بل إن الكثير من الدارسين يرجعون سبب اهتمام المؤسسة العسكرية بتطوير اقتصادياتها إلى الرغبة في التحكم في صنع القرار السياسي هذا من جهة، ووجود توجه داخل المؤسسة يرى أن الحفاظ على مصالحها يقتضي دور أكبر للجيش في الحياة السياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من جهة أخرى، وذلك عبر تكوين طبقة جديدة من السياسيين ورجال الأعمال ترتبط مصالحها بشكل أكبر بالسلطة الجديدة وتكون أكثر تأييد لبقاء المؤسسة العسكرية لاعبا رئيسيا في السياسة والاقتصاد وتتلاقى المصالح في إطار الدولة العميقة في إطار نموذج الجيش الحارس الذي تتدخل فيه المؤسسة العسكرية للحفاظ على إستقرار النظام السياسي، وقد برز ذلك جليا عندما سعى النظام السيسي لتشكيل كيانات سياسية بدعم من الجيش للدخول في الانتخابات البرلمانية لضمان تشكيل سلطة تشريعية موالية في أغلبيته للسلطة التنفيذية، وتؤكد المعطيات إعادة ما كان قائما في عهد مبارك من شبكات مصالح وتداخل السلطة برأس المال من خلال خلق حالة زبائنيه بين نظام السيسي وبين الطبقة الجديدة التي يجري تكوينها من السياسيين ورجال المال وحتى الإعلام.[1]

وتكمن العواقب والخطورة المترتبة على المكانة المميزة للمؤسسة العسكرية ومحاولاتها للحفاظ عليها في أنها تثمل عقبة أمام تحول سياسي ديمقراطي حقيقي أو بناء دولة مؤسسات قوية، كما كان يراهن المصريون بعد حراك يناير عبر إعتراض وصول تيارات معينة للسلطة إذا هددت أوضاعها ومصالحها المشتركة، وبجعل مصر عالقة في منظومة تقتضي ترابط حماية المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية بزيادة سيطرتها على السياسة، وتجلّى ذلك بوضوح مع بروز الخلاف مع محمد مرسي حول السيطرة على مشروع تطوير قناة السويس، حيث يرى الكثير بأنه أحد العوامل التي أدت إلى نهاية المطاف إلى إطاحة القوات المسلحة بحكم مرسي لاسيما عندما حاول الإخوان تعزيز مكانتهم الاقتصادية من خلال منطقة القناة، وبالتالي تهميش دور الجيش في هذا المشروع وكذا مشروع توشكي لاستصلاح الأراضي الزراعية[2]، وكان من شأن ذلك أن يجرده من سيطرته على أكبر مشاريع التنمية التي تشهدها مصر خلال العقدين المقبلين، في سياق آخر أدى أحكام السيسي القبضة على مقاليد الحكم وترسيخ السيطرة العسكرية على النطاقين السياسي والاقتصادي إلى السماح لآلاف كبار الضباط المتقاعدين من الاستفادة من النفوذ السياسي الكبير

[1] "الدور الاقتصادي للجيش في مصر الحسابات والتداعيات"، مرجع سابق.

[2] منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، مرجع سابق، ص 19.

للمؤسسة، حيث شغلوا مناصب قيادية داخل الجهاز المدني للدولة والوزارات والهيئات الحكومية، وفي الشركات العامة المملوكة للدولة والهيئات الإدارية المحلية فضلا عن تدخلهم في كتابة الدستور للاستفادة القصوى من المكاسب التي تبدو في نظرهم مشروعة يضمنها التعديل الدستوري الذي يكرس أحقيتهم في الاضطلاع بالشؤون السياسية بصورة مقننة على النحو الذي أدى إلى تشكيل مصر العميقة أي البيروقراطية الحاكمة أو كما وصفتها مجلة نورين بوليسي بجمهورية الجنرالات المتقاعدين المصرية.[1]

في ضوء ما سبق يتضح أن نظام السيسي يعزز سلطة القوات المسلحة ونفوذها من خلال وضع الاقتصاد العسكري في صميم استراتيجيته وسيطرته على أهم المشاريع، كما شهدت البيروقراطية المدنية التي شرف على المجالات الرئيسة للسياسة الاقتصادية عسكرة متواصلة،[2] الأمر الذي يجعل إمكانية العودة إلى حكم مدني سيناريو مستبعد جدا.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية

سبق وأشرنا إلى أن إدارة السيسي تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة كفاءة في المجال الاقتصادي لاسيما في قطاعات التشييد والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية التي لا يقبل عليها القطاع الخاص بسبب ضخامة نطاقها والتكنولوجيا المعقدة التي تتطلبها، وبالتالي ترى أن هناك مبالغة واضحة في الحديث عن الدور الذي يلعبه الجيش في النشاط الاقتصادي أو الآثار التي يمكن أن تترتب على هذا الدور، وبغض النظر عن صحة الحجج التي يسوقها المؤيدون لدور الجيش فإن الإشكالية الأساسية كما يرى الكثيرون لا تتمثل في حق المؤسسة أن تكون لها مشروعاتها الاقتصادية الخاصة، وإنما في طريقة إدارة هذه المشروعات وبعيدا عن الرقابة المدنية سواء كانت برلمانية أم مجتمعية أم حتى من أجهزة الدولة الرقابية، وكذا الطبيعة المنغلقة لمنظماته مما يجعل الشركات العسكرية بيئة خصبة للفساد.خصوصا أنها تميل إلى تحقيق مصالحها المالية والإقتصادية ربما على حساب الغايات والمصالح المجتمعية

إنّ قدرة المؤسسة العسكرية على حجب أنشطتها باسم الأمن القومي قد فاقمت غموض المعلومات المتعلقة بإمبراطورية الأعمال التي تُسيرها ومعاملاتها المالية، والتي يعتقد أنها تسيطر على جزء كبير من

[1] Bahgat Korany, op. cit, p 23.
[2] Ahmed Shoker, "Sisi's Egypt: building political legitimacy amidst economis crises", **Middle East brief**, N106, february 2017, p 10.

اقتصاد الدولة ما يفسر تصنيف مصر السيء في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ومن ذلك على سبيل المثال التقرير الصادر عن هذه المنظمة في سنوات 2013 و2015 و2017 حول مكافحة الفساد في مجال الدفاع وحسب التقارير الثلاث يعتبر الجيش المصري من بين أسوأ جيوش المنطقة العربية وعلى مستوى العالم في الشفافية ومكافحة الفساد مشيرة إلى أسباب منها انفاق الأموال سرا وانعدام الرقابة والتدقيق من قبل الجهات الرقابية والتشريعية.[1]

وفي سياق آخر غياب الشفافية لعبت دور مؤثر في تطور الاقتصاد العسكري المصري الذي يجني مصادر دخل لا تمر عبر الخزينة العامة للدولة، كما أسهم في إحداث بيئة يمكن أن يجري فيها المتاجرة الداخلية وتحويل موارد الدولة وعمليات إجرامية، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية ساهم الفساد في الجيش المصري على سبيل المثال بفسح المجال أمام المقاتلين لتهريب المال والأفراد والسلع عبر الحدود وأكدت عدة مصادر استخدام وسطاء يدفعون رشاوي لضباط من ذوي الرتب المنخفضة على جانبي الحدود المصرية الليبية.[2]

في إطار استلاء المؤسسة العسكرية المباشر على السلطة عام 2013 فإننا نجد الجزء الأكبر من القطاع الاقتصادي العسكري لا يقع ضمن اختصاصات هيئات الدولة الرقابية المسؤولة رسميا عن الفساد والكسب غير المشروع، حيث تم العمل على إضعافها بشكل منهجي لضمان عدم وجود مراكز قوى أخرى يمكنها كبح جماح الهيمنة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وبالتالي ضمان الهيمنة الكاملة لها.

إنّ أقوى هذه الهيئات أي هيئة الرقابة الإدارية خاضعة لسيطرة الجيش إذ يرأسها ويعمل فيها عدد كبير من الضباط السابقين ما يضمن له وقاية إضافية من التفتيش، أما في عام 2016 نشر هشام جنينة الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات المصرية تقريرا عن فساد القطاع العام ووفقا لهذا التقرير تورط جهات سيادية مثل جهاز المخابرات العامة وهيئة الرقابة الإدارية في الفساد وبلغت خسائره بين عامي 2012 و2015 67.6 مليار دولار[3]، وقد لاقى هذا التقرير انتقادات لاذعة من الحكومة وأجهزة أمن الدولة،

[1] عمر وعز الدين، إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، مرجع سابق.

[2] منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن، مرجع سابق، ص 25.

[3] Ivan Bocharvo, op. cit.

وعلى إثر ذلك وضع هذا الجهاز تحت السيطرة الرئاسية فيما حجبت تقاريره السنوية التي كانت تنشر علنا في السابق.

إضافة إلى ما سبق صدر في عام 2018 قانون العقود العامة الذي أعفى الشركات العسكرية من التدقيق المدني، ويسمح هذا القانون لهذه الشركات بالحفاظ على السرية عند إبرام العقود ما يجعل لهذه المعاملات غامضة، مما يسمح للجيش بتهيئة ظروف للمنافسة غر العادلة مع الشركات الخاصة، وعلى إثر عدم توفر المعلومات حول الشركات العسكرية ومؤشراتها المالية وإيراداتها دعت منظمة هيومن رايتش وتش الدولية عام 2020 صندوق النقد الدولي إلى عدم دفع الدفعة الثانية من الأموال بموجب برنامج القروض لمصر حتى تنشر السلطة المصرية الوثائق المالية لشركاتها العسكرية وذكرت المنظمة في بيان لها أن هذا يتعارض مع هدف البرنامج وهو زيادة مستوى الشفافية في أنشطة الشركات وضمان المنافسة العادلة ومكافحة الفساد.[1]

يشير الدور المتزايد للاقتصاد العسكري من خلال هيمنة شركاته على المشاريع الكبرى والتوسع في جميع القطاعات مخاوف عديدة حول تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي في مصر لاسيما ما يتعلق بإزاحة القطاع الخاص وهروب الاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال أعرب أعضاء مجتمع الأعمال المصري- وفي مقدمتهم نجيب ساوريس رئيس شركة أوراسكوم -عن قلقهم من اضطرار شركاتهم إلى التنافس مع شركات عسكرية تمتلك امتيازات واسعة في أنشطتها التجارية لا يتوافر لباقي الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص مما يحرمها من المنافسة العادلة[2]، سواء بالنظر لاستخدامها عمالة شبه مجانية من المجندين والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي وتستفيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

علاوة على ذلك تؤدي الممارسات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية المتناقضة مع قواعد المنافسة العادلة أحيانا إلى تدمير ممارسات شركات القطاع الخاص، ففي عام 2018 تزامنت الاستثمارات العسكرية الكبيرة في قطاع الاسمنت مع إغلاق شركة الاسمنت الخاصة القُمية، مما أدى إلى تسريح أكثر من 200 عامل، وفي سبتمبر 2016 وافقت الحكومة على بناء مصنعين معدنيين جديدين لوزارة الدفاع والإنتاج

[1] Ibid.

[2] عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء"، مرجع سابق، ص 67.

الحربي، مما زاد الاستثمار العسكري في قطاع المعادن، وفي 2021 تم إغلاق شركة مصر للحديد والصلب المعدنية.[1]

لا تقتصر العواقب السلبية لهيمنة المؤسسة العسكرية الاقتصادية على فرص شركات القطاع الخاص، بل تشكل في رأي عديد من خبراء الاقتصاد عقبة في وجه أي استثمارات أجنبية جديدة، فغياب قواعد التنافسية يجعل أي مستثمر أجنبي يتردد في الدخول إلى سوق يرى أن المؤسسة العسكرية هي اللاعب الاقتصادي الرئيسي فيها باعتبارها حسب مارينا أوتاوي الوجه الجديد والديناميكي لتدخل الدولة، هذا ما يؤثر على البنية التنافسية الاقتصادية في مصر ويزيد من نسبة عزوف المستثمرين الأجانب، هذا ما دفع وكالة بلومبرغ الاقتصادية الأمريكية إلى إصدار تقرير تدعو فيه إلى ضرورة إنهاء الاحتكار الصناعي العسكري في مصر.[2]

[1] Ivan Bocharov, op. cit.

[2] Egypt's failling economy is sisi's fault" Bloomberg Report, august 2016, in: **https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2016-08-16/egypt-s-failing-economy-is-sisi-s-fault.**(2021-04-14)

خلاصة:

في ضوء ما ورد سابقا يمكن القول أن أحداث 30 يونيو 2013 أعادت المؤسسة العسكرية إلى واجهة المشهد السياسي المصري غير أنها أكدت أيضا على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في بنية النظام السياسي، فعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدوها قد رأو في تحرك القوات المسلحة انقلابا على الشرعية فإن مشهد هذا التحرك المدعوم شعبيا لنزع فتيل الأزمة في الحقيقة لم يكن إلا استكمالا لدور المؤسسة المركزي منذ حراك يناير 2011، فقد أدارت البلاد في عام ونصف ولم يؤدي تغيير قيادتها عقب الانتخابات الرئاسية إلا إلى تغيير موقعها في بنية القرار ولم تغير من حجمها فهي الجزء الأبرز والأقوى في معادلة الحكم، وساعدها في الحفاظ على هذا الموقع استغلالها غياب قوى مدنية متلاحمة قوية قد تنافسها على السلطة وعدم نجاحها في خلق توافق على مسار انتقالي يحقق تحولا سياسي سلميا نحو الديمقراطية، هذا ما أدى إلى إعادة إنتاج نظام عسكري سلطوي جديد في مصر يتحكم فيه الرئيس السيسي ونخبة ضيقة من أفراد أسرته والموالين له ويقوم على استخدام العنف والأطر القانونية لقمع وإقصاء المعارضة وإجهاض أي تعبئة سياسية قد تؤدي إلى انتفاضة أو ثورة شعبية وتؤدي فيه المؤسسة العسكرية والأجهزة الاستخباراتية دور الوصي في حماية النظام الحاكم فضلا عن ازدياد نفوذها الاقتصادي السياسي ما حولها إلى حزب حاكم أي فاعل وطرف مركزي في الصراع على السلطة وفي بعض الحالات مهيمنا، وبالتالي هذا ما جعلها القوة الأهم في معادلة الحكم والفاعل الاقتصادي الرأسمالي الأول والرئيسي.

وهنا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية المصرية انتقلت من حالة الدفاع عن وضعية الاستقلال في الدولة إلى حالة الاستيلاء على الدولة كلها ذلك أنها جعلت الممارسة الاستبدادية ممارسة دستورية قانونية لا خروج منها عن القانون.

الخاتمــة

الخاتمـة:

تناولت الدراسة دور المؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها مصر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 من منظور موقعها في النظام السياسي وتحليل الأسباب والعوامل التي مكنتها من عرقلة مسار التحول الديمقراطي حفاظا على النظام الذي أرست قواعده منذ 1952 من خلال تصاعد أدوارها على الساحة السياسية ترسيخا لنفوذها السياسي وتعظيم منافعها الاقتصادية استكمالا لدورها المهيمن على المجتمع والدولة والاقتصاد، هذا ما أدى إلى اختلال توازن العلاقات المدنية العسكرية لصالحها، وفي ضوء تحليل ما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية:

– تختلف طبيعة وأوجه العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية المدنية باختلاف طبيعة النظم وما تكتنفها من تراكمات تاريخية غداة بناء الدول بعد الاستقلال، وكذا أنماط وتوزيعات القوى الداخلية والموروثات القيمية والثقافة السائدة، وقد حاولت عدة مقاربات نظرية أعدها مفكرون بدءا من هنتغتون ومرورا بفاينر وجانوفيتز وصولا إلى ريبيكا شيف ودوغلاس بلاند وغيرهم تفسير العلاقات المدنية العسكرية وفهمها لوضع تصنيفات تحدد منطقا خاصا لهذه العلاقة، حيث كرّست هذه الدراسات جهدها لضمان الحياد السياسي للعسكريين، الأمر الذي أدى إلى بروز نموذجين لإدارة العلاقات المدنية العسكرية بطريقة ديمقراطية، حيث نجد في منظور الانفصال السمة الرئيسية التي تربط بين اتجاهاته ونظرياته أن جميعها تنطلق من ضرورة الانفصال المادي أو الأيديولوجي بين المؤسستين المدنية والعسكرية مع وجود اختلاف فيما بينها حول كيفية تفعيل السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، أما منظور التوافق والتقاسم الذي يقر بصعوبة الفصل بين المدني والعسكري يؤكد على تعاون وتقاسم المسؤولية بين المدنيين والعسكريين التي قد تؤدي إلى الانفصال أو التكامل بينهما أو غير ذلك من أنماط الارتباط، وتؤكد هذه الأطر النظرية أنّ ما أهم يميّز النظم الديمقراطية هو قاعدة ثابتة المتمثلة في الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية والتي تتجلّى في تمكن وقدرة السلطة المدنية المنتخبة التي تحوز على الشرعية من فرض إرادتها من خلال المؤسسات السياسية، وفي المقابل العكس هو السائد في الأنظمة غير الديمقراطية سواء الشمولية أو التسلطية أو حتى في النظم الهجينة أين تبرز قوة واستقلالية المؤسسة العسكرية كقوة موازية وموازنة للمؤسسات المدنية وتنزع دائما إلى الصراع معها، كما تسعى باستمرار لفرض هويتها العسكرية والتملص من الرقابة المدنية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السلطة المدنية لسلطتها في توجيه العسكريين، وهكذا يحدث خلل جوهري في التوازن بين المدنيين والعسكريين والإخلال بقاعدة أن المؤسسة العسكرية أداة بيد الدولة مع ضمان استقلاليتهم المهنية، والأكثر

من ذلك يشكل التدخل العسكري في الشأن السياسي في معظم الحالات تهديدا حيويا أمام أية إنجازات ديمقراطية تحققها الدولة، ويرجع تدخل المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي إلى متغيرات داخلية وخارجية تتعلق بالبحث عن حماية مصالحها وتعزيز استقلاليتها المؤسسية أو بضعف المؤسسات السياسية للدولة نتيجة تسيس قوى اجتماعية في المجتمع، كما ترتبط أحيانا بعوامل اقتصادية واجتماعية.

– تأكد من خلال الدراسة أن الحالة المصرية تفرض معضلة حقيقية ليست فقط بسبب تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة في ضوء انتفاضة شعبية وهيمنته المباشرة على القرار السياسي، ولكن لما لنظام المصري ما قبل 25 يناير 2011 من جذرو تاريخية في الشرعية العسكرية تعود إلى الدور الذي قام به الجيش المصري في عهد محمد علي باشا في بناء الدولة والحفاظ عليها، ثم انقلاب الضباط الأحرار على النظام الملكي وتأسيس الجمهورية الأولى في تاريخ مصر الحديث، ومنذ ذلك الحين ظلت المؤسسة العسكرية قوة مؤثرة في السياسة ورقما صعبا في معادلة الحكم على نحو ممنهج سمح لها بمأسسة هيمنتها على المؤسسات المدنية، فرضته طبيعة الموقع الجغرافي للدولة والتهديدات المحيطة والتوازنات الإقليمية وهشاشة التيارات والقوى السياسية رغم ما تعرضت إليه من تقلبات في تاريخ علاقاتها بالأنظمة السياسية.

– النظام السياسي المصري الذي أنشئته النخبة العسكرية بعد الاستقلال يضمن وضعا مميزا للعسكريين للوصول إلى السلطة، حيث خرج كل الرؤساء الذين حكموا مصر قبل 2011 من داخل صفوف القوات المسلحة، الأمر الذي سمح للمؤسسة العسكرية بتجاوز دورها التقليدي كمؤسسة أمنية إلى فاعل سياسي واجتماعي واقتصادي محوري في الدولة المصرية. فمن حكم جمال عبد الناصر الذي رسخ الطابع العسكري للدولة واعتمد على عنصر الجيش في تحقيق نموذج التنمية مرورا بأنور السادات الذي رغم محاولته تحييد الجيش عن السياسة، إلا أنه استمرّ في الانخراط بالمساهمة في خطط التنمية وتوسيع نفوذه الاقتصادي وصولا إلى عهد حسني مبارك الذي أعاد النفوذ العسكري على المجتمع المصري عبر علاقات المنفعة والزبونية بين النظام الحاكم والمؤسسة العسكرية لاحتواء الاتجاهات الإنقلابية، حيث اعتمد على التوازن بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، فضلا عن منح المؤسسة العسكرية مزيدا من الأدوار الاقتصادية والامتيازات لضباطها من أجل إبعادها عن العملية السياسية وامتصاص تطلعاتها السياسية وضمان الولاء السياسي لأفرادها وقادتها فيما يصطلح عليه بدل الولاء كتعيينهم مدراء في الجهاز الإداري المدني وفي مجالس إدارة الشركات الحكومية بعد التقاعد وتحويل بعض الوزارات إلى قطاعات عسكرية، اقترن كل هذا بتنامي النفوذ الاقتصادي والإداري واستقلالية المؤسسة العسكرية الاقتصادية والمالية والتشريعية والتي باتت حقوق مكتسبة خصوصا بعد تقنينها دستوريا وعدم خضوعها لأيّ شكل من أشكال الرقابة المدنية والمساءلة.

– وبالتالي فرغم أنّ القوّة العسكرية المتزايدة في الدولة لم تترجم إلى دور سياسي علني إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية في الواقع كانت جزء لا يتجزأ من النظام والقوة الرئيسيية في الدولة تمارس الضغط على صانعي القرار بشكل غير مباشر عبر شبكة العلاقات التي تبنيها بوصفها تحولت في عهدي أنور السادات وحسني مبارك من بطل قومي فاعل في السياسة المصرية إلى فاعل اقتصادي محوري يهيمن على الاقتصاد المدني ويضمن تواصل استحواذه على مزايا دستورية فيفرض نفسه كحليف استراتيجي للسلطة السياسية التي تسعى دوما للإستمرار في الحكم.

– يتبين من خلال الدراسة أن التحولات السياسية التي شهدتها مصر عبر أنماط تراوحت بين السلمية والعنيفة بدءا بسقوط نظام مبارك عقب اندلاع انتفاضة شعبية تشكل نقطة محورية في التاريخ المصري المعاصر، هذا الحراك الذي يعود إلى تراكم طويل لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كان أبرزها الاستبداد السياسي وما ترتب عنه من تهميش القوى السياسية المعارضة وتزايد القمع الأمني وتقييد الحريات، إضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد هذا إلى جانب تصاعد الوعي السياسي بين الشباب نتيجة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

– أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة وذلك استنادا إلى الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية في أحداث الحراك والصراع القائم بين نظام مبارك والقوى المنتفضة بحيث برزت القوة الأهم في المعادلة السياسية بحكم موقعها المحوري في السلطة منذ 1952 وتوصلت الدراسة إلى أن تدخل المؤسسة العسكرية المؤيد للقوى والحركات الشبابية الثورية كان مدفوعا بالمصلحة الذاتية لاحتواء الانتفاضة الشعبية والسيطرة عليها وإدارتها، حيث استطاعت التكيف مع هذه التحولات وأدت دورا فاعلا في العمل على تنحي الرئيس مبارك من خلال العمل على الحيلولة دون سقوط النظام بالكامل ومنع قوى الحراك من الاستيلاء على السلطة وحيويا في حماية موقع الجيش وفرض نفسها من جديد لا لتأمين مصالحها وامتيازاتها المكتسبة منذ 1952 لاسيما الاقتصادية منها فحسب من أي بديل لها في النظام الديمقراطي بل لتستعيد هيمنتها المطلقة، حيث إنتقال السلطة مباشرة لها لإدارة المرحلة الانتقالية والسيطرة على الشؤون المدنية من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أصبح الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية وهو الذي يضع قواعد اللعبة السياسية وفق رؤيته في ظل حالة من الفراغ السياسي، وعليه من الصعب تصور إنهاء الدور العام للمؤسسة العسكرية وخضوع قياداتها لسلطة مدنية منتخبة.

– يظهر من خلال الدراسة أنّ المؤسسة العسكرية المصرية لديها قدرة كبيرة على التكيف والتأقلم مع التطورات السياسية، وبرز ذلك جليا في تغيير تحالفاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جماعة إلى

أخرى، فبعد سقوط حكم حسني مبارك قطعوا علاقاتهم مع العديد من أتباع مبارك من الليبراليين وتحالفوا مع الإخوان المسلمين، وفي عام 2013 أقاموا علاقات مع قوى سياسية التي توصف بالمدنية من رموز يسارية وقومية وليبرالية وعناصر النظام القديم للإطاحة بحكم الإخوان المسلمين مستغلة تفاقم الاستقطاب السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية التي عجزت عن إدارة العملية الانتقالية وتسوية خلافاتها بالوسائل السياسية وبناء التوافق على مجموعة من القواعد الإجرائية والموضوعية لتحقيق انتقال سلس وأمن إلى نظام ديمقراطي جديد، هذه الخلافات تم تصديرها إلى الشارع مما استدعى بروز العنف واتساع حالة من السيولة السياسية والهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار مما زاد من الدعم الشعبي للتدخلات القضائية والعسكرية، فعلى الرغم من أن السياسة الانتخابية في فترة ما بعد مبارك بدت وكأنها تشير إلى تحول ديمقرايطي إلا أنها رسخت الإطار الاستبدادي في مصر وعرقلت الحكم المدني الحقيقي.

– وفرت تناقضات القوى الثورية لعناصر داخل الدولة العميقة لاسيما المؤسسة القضائية والمؤسسة العسكرية وقوى النظام السابق الفرصة لاختيار الحليف الأنسب وأعطتها امتياز الحكم بين الفرقاء السياسيين بعد أن كانت بعد الحراك مهددة بالمحاسبة والمساءلة أدت في نهاية المطاف إلى تدخل المؤسسة العسكرية المباشر في مسار عملية التحول لملء الفراغ باعتبارها الأكثر تماسكا في الدولة، والأكثر تمتعا بالثقة العامة كعنصر للتوازن الوحيد في المعادلة السياسية في ظل مناخ يغلب عليه التناحر والإستقطاب واستخدمت مبرر مواجهة خطر الإنزلاق إلى فوضى شاملة أو حرب أهلية في ظل عدم مبالاة الكثير من الجهات السياسية الفاعلة إزاء هذا التدخل بل وجد دعما من بعض قوات المعارضة المدنية مما أدى إلى إجهاض العملية الإنتقالية ودعم الحكم الإستبدادي الذي تهيمن عليه السيطرة العسكرية، والذي أعاد تعريف ديناميكات السلطة لقمع المعارضة والحفاظ على إستقرار النظام وتأصيل ذلك في البنية الدستورية للدولة ماغير المشهد السياسي مخالفا توقعات وأمال المصريين مابعد حراك 25 يناير، وبذلك ضاعت على مصر فرصة تاريخية لاحداث تحول ديمقراطي والقطيعة مع النظام القديم وبناء مؤسسات ديمقراطية، ولعل مايفسر حدة الإنقسامات العميقة على المستوى السياسي التي أدت إلى تعميق حالة عدم الثقة بين الفاعلين السياسيين غياب المصلحة العليا لمصر وتغليب المصلحة الحزبية والفئوية الضيقة عليها، وانعكس هذا الإنقسام على حدة الإستقطاب المجتمعي بسبب تسييس الحركات والقوى الإحتجاجية من قبل الأحزاب، وكل ذلك من شأنه التأثير بالسلب في عملية التحول السياسي الديمقراطي لاسيما ان التجارب الناجحة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي تؤكد أن التوافق على خارطة طريق واضحة لعملية التحول من قبل مختلف أطراف العملية

السياسية والالتزام باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية والقبول بنتائجها يمثلان عنصرين أساسيين لنجاح عملية التحول.

– خلصت الدراسة أيضا إلى أن المؤسسة العسكرية عادت إلى المشهد السياسي بعد التدخل العسكري المباشر للإطاحة بالرئيس المدني المنتخب كلاعب رئيسي وربما الوحيد في ساحة سياسية تتميز بالهشاشة والضعف وتفكك القوى السياسية، وفي ظل مشهد غابت عنه التوازنات السياسية التي كانت قائمة في عهد مبارك والتي كانت فيها المؤسسة العسكرية فاعلا مهما ولكن ضمن لاعبيين أخرين هذا ماأتاح الفرصة لها لإعادة بناء ما تم هدمه من النظام السياسي مرة أخرى من خلال دسترة امتيازات المؤسسة العسكرية التي أصبحت أكثر إستقلالية حتى عن مؤسسة الرئاسة نفسها، وهو مادفع بعضهم إلى وصف النظام السياسي المصري في حقبة مابعد 25 يناير ب المباركية من دون مبارك في إشارة إلى استمرار النظام نفسه أي إعادة ترسيخ حكم العسكر والدولة العميقة ولكن مع تغيير رأس النظام وبروز وجوه جديدة.

– لكن أثبتت الدراسة تحولات في الحكم الإستبدادي العسكري بعد 2013 من حكم عسكري شبه مدني ونظام حزبي مهيمن إلى حكم عسكري مباشر، حيث أسس نظام السيسي دولة عسكرية إنتخابية استبدادية أو بعبارة أخرى نظام هجين تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على السلطة المطلقة ووسعت نفوذها على الحكم والاقتصاد والمجتمع لتصبح القوة المحورية في السياسة المصرية وتهيمن على مشاريع التنمية التي تقودها الدولة وتسيطر على وسائل الإعلام العامة والخاصة، وتساهم في تشكيل نتائج الانتخابات والتلاعب بالأطر القانونية مع تقديم صورة للحكم الديمقراطي في هذا النظام الذي يخفي هيمنة عسكرية راسخة،كما انتقل الاهتمام السياسي المصري من التركيز على قضايا التغيير والإصلاح الديمقراطي إلى البحث عن الاستقرار وإعادة بناء الدولة المصرية من جديد لاسيما مع تنامي خطر ظاهرة الإرهاب.

– كما يتبين لنا أن النظام المصري يقف في منطقة وسطى بين نظام فردي مطلق يتحكم فيه رئيس الدولة عبد الفتاح السيسي، ونخبة ضيقة من أفراد أسرته والموالين له دون وجود حزب حاكم مهيمن ونظام عسكري محققا توازنا بين نموذجين حيث يستخدم السيسي استراتيجية متعددة الجوانب ترتكز على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى والمؤسسة القضائية وبسط السيطرة على المؤسسات الدينية المستقلة وخاصة الأزهر ودار الإفتاء لتوطيد والحفاظ على سلطته وحماية النظام مع التوافق مع المصالح السياسية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية والدفاع عن مكتسباتها،الأمر الذي أدى إلى إتساع الأدوار السياسية لها وتعزيز دورها الوصائي على القرار السياسي وأصبح قادتها يلعبون دور أكبر في بيروقراطية الدولة وفي

الأمن الداخلي بغض النظر عن سلطة منتخبة قادمة ما حول المؤسسة إلى فاعل سياسي وطرف في الصراع السياسي على السلطة.

– ولضمان ولاء قادة المؤسسة العسكرية وعدم إنشقاقها عن النظام والإنقلاب عليه استفادت من نظام رعاية عسكري ودعم إجتماعي ومجموعة إمتيازات متعلقة بتوسيع عدد وحجم المشروعات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية بمساعدة دعم مالي واسع من دول إقليمية ودولية، هذا ماأعاد نمط من تحكم الدولة في الاقتصاد يعرف برأسمالية الدولة تحت إشراف المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مباشرا في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ورغم صعوبة تقدير حجم النفوذ الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية وكونه محل جدل فإن تأثيره على الشؤوون الاقتصادية والسياسية لا جدال فيه،حيث تمكنت من تعزيز مكانتها شبه المستقلة وتعزيز هيمنتها السياسية وتأثيرها في عملية صنع القرار، فضلا عن ممارسة نفوذها لتشكيل السياسة الاقتصادية وأنماط تراكم رأس المال والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بموقعهم البيروقراطي في جهاز الدولة مما يوفر لهم فرص توسيع نشاطهم الاقتصادي الذي يعمل خارج الأطر التنظيمية المطبقة على الشركات المدنية ويتمتع بمزايا وإعفاءات وضوابط خاصة بطريقة تفيد النخب العسكرية على حساب عامة المواطنين متجاوزين الحدود بين المجالين المدني والعسكري وبين القطاعين العام والخاص.

– رغم أن نهج حكم السيسي الذي يرتكز على دعم المؤسسة العسكرية أثبت فعاليته على المدى القصير في معالجة الوضع الاقتصادي وإدارته سياسته الخارجية، إلا أن استدامته لاتزال غير مؤكدة فقد يؤدي إعتماد النظام الشديد على القمع والإكراه والتلاعب القانوني والهيمنة المؤسسية إلى تأكل شرعيته في النهاية لاسيما في ظل التحديات الاجتماعية والإقتصادية المتصاعدة هذا من جهة، وفي ظل غياب عقد إجتماعي واسع النطاق من شأنه أن يرسخ شرعية النظام يواصل الرئيس السيسي في استخدام السياسية الاقتصادية كوسيلة لبناء تحالف إجتماعي مستدام قادر على تعزيز سلطته السياسية من خلال الإستثمار في المؤسسة العسكرية ومصالحها التجارية المرتبطة بها كقاعدة دعم له من جهة أخرى، مما يجعل نظام السيسي عرضة للأزمات والإضطربات الاجتماعية التي سيكون الرد عليها بالضرورة قمعيا مما يجعل إحتمالات الإنتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي ضئيلا،إلا أن الأدوات القهرية التي تستخدم عادة لإجهاض الإنفجار الغضب الشعبي لا توقفه وإنما تؤخره وذلك طالما لم تجر معالجة الجذور الحقيقية للمشكلات.أما على المستوى الخارجي ساهم السياق الإقليمي والدولي في شرعنة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وبالتالي فمن أجل منع دعم خارجي لتغيير النظام والحفاظ على المساعدات الدولية لاسيما الأمريكية قدم نظام السيسي في سياسته الخارجية والاقتصادية تنازلات مختلفة للمولين الإقليمين والدوليين.

– في ضوء ماتقدم يمكن القول إن إنجاز عملية تحول سياسي ديمقراطي حقيقي في مصر وبسط السيطرة المدنية على كامل مؤسسات الدولة لن يتم إلا من خلال إدراك الأطراف الفاعلة الرئيسية أن المصلحة العامة أهم من مصلحة أي جماعة وأجندتها، هذا الوضع يستدعي الحديث عن عقد جديد وإعادة التوازن في العلاقات المدنية العسكرية قائم على تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وتحجيم تأثيراتها على الشأن السياسي والعودة لممارسة أدوارها بعيدا عن المحددات التي حكمت تلك العلاقات لاسيما الهيمنة على السلطة ، وضرورة تقاسم وتشارك السلطة بين الأطراف الفاعلة واتفاق القوى السياسية المختلفة حول طبيعة الأدوار التنموية التي يجب أن يسمح للمؤسسة العسكرية بتأديتها داخل الدولة في ظل قواعد وحدود واضحة لاسيما الإلتزام بمبادئ الشفافية والمنافسة العادلة والخضوع للمساءلة ،فضلا عن مواجهة التحديات والقدرة على تعزيز جميع الجهود لتحقيق الهدف المنشود وهو التحول الديمقراطي لدولة مدنية تقوم على إستقرار نمط العلاقات بين المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة كونها مؤسسة تنفيذية تقوم بدورها كأي مؤسسة أخرى تابعة أو خاضعة للسيطرة المدنية دون بسط نفوذها أو تقليص قدراتها وضمن معايير من الشفافية في معادلة متوازنة.

قائمة المـراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I. القرأن الكريم:

1. سورة هود، الآية (88).

II.القواميس والمعاجم:

1.ابن منظور، **معجم لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف، د س ن.

2.مختار عبد الحميد عمر أحمد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مصر: عالم الكتب، م1، 2008.

3.عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، ج1، ط2، 1985.

III. الكتب:

1. أونيل باتريك، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: جبيلي باسل، دار القرفد للطباعة والنشر والتوزيع، 2021.

2. إبراهيم خضر أحمد، **علم الاجتماع العسكري التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، القاهرة: دار المعارف، 1980.

3. الزيات عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية،2002.

4. الزيات عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، ج2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

5. الكواري علي خليفة وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005.

6. الكواري علي خليفة، ماضي عبد الفتاح، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

7. إسحاق خوري فؤاد، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، د ب ن: دار الساقي، 1990.

8. الأغا فؤاد، **علم الاجتماع العسكري**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1،2008.

9. العوضي هشام، **صراع على الشرعية :الإخوان المسلمون ومبارك1982-2007**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009،

10. السيد سعيد محمد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.

11. المشاقبة أمين عواد، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

12. العوضي هشام، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

13. بهلول نسيم، **الدراسات الأساسية المتقدمة المفاهيم والمقاربات**، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع،2020.

14. بابلا دلشاد محمود صالح، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012.

15. باراني زولتان، **كيف تستجيب الجيوش للثورات ولماذا**، ترجمة: عياش عبد الرحمن، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

16. بشارة عزمي، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

17. بشارة عزمي، **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

18. بشارة عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت2012.

19. بسيوني محمود شريف، هلال محمد، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2012

20. جلال أحمد، **صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

21. عوض جابر سعيد، **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**، القاهرة: مطبعة العشري، د س ن.

22. هنتغتون صامويل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20**، ترجمة: علوب عبد الوهاب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

23. هنتغتون صامويل، **النظام السياسي والمجتمعات المتغيرة**، ترجمة: أفلو سمير، بيروت: دار الساقي،1993.

24. هلال علي الدين وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2013.

25. هلال علي الدين، **الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة،2019.

26. هلال علي الدين، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، القاهرة: المكتبة الالكترونية للكتب العربية والإسلامية، 2006.

27. زهران فريد، **الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى انتخابات رئاسية** القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014.

28. حسن حمدي عبد الرحمن، **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل العربي،1996.

29. حماد مجدي، **العسكريون العرب وقضية الوحدة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

30. طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

31. طه عليوة محمد وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30يونيو**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

32. يوسف محمد الصواتي، لاريمونت ريكاردو رينيه، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف.

33. يوسف أحمد وآخرون، **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 2010.

34. يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

35. كمال حنان، **المواطنة والإصلاح السياسي دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008)**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

36. مصباح عامر، **نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التنظيمية في التحليل الاستراتيجي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2018.

37. ماضي عبد الفتاح، **الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

38. نقيب خلدون حسن، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004.

39. نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014، مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

40. سويترز جوزيف وآخرون، إدارة **المؤسسة العسكرية النظرية والتطبيق**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.

41. سورسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

42. سي تايلور ويليام، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط**، ترجمة: عباس أسامة، بسيوني عمرو، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2018.

43. سليمان غابريال أشرف، **علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2010.

44. سيرا نارسيس، **الإنتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: مهدي وفيقة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

45. سليمان هاني، **العلاقات المدينة العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

46. عودة جهاد، **الأزمة الإستراتيجية والعلاقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017.

47. عبد الله ثناء فؤاد، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

48. عبد الجليل رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002.

49. عبد العالي عبد القادر، **السياسة المقارنة مقدمة في النظريات والقضايا**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

50. عثمان محمد عثمان، **ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة وطريق التنمية**، مصر: روابط للنشر والتوزيع، 2018.

51. علي الدين شاهين عماد، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية حالة مصر"، في: خميس كامل أحمد وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

52. عدنان كاظم أحمد، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث**، العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي،2016.

53. عابد الجابري محمد، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

54. فهمي أحمد، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**، د ب ن: مركز البيان البحوث والدراسات، 2012.

55. فؤاد أرسلان أحمد، **مصر الثورة التحدي والاستجابة** القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2011.

56. فرجاني خيري أبو العزايم، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**، د ب ن: د د ن،2015.

57. فتحي إبراهيم شادية، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

58. فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2019**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

59. قوي بوحنية، **ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية في الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي بالخبرة العربية المعاصرة**، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

60. قنديل حازم، "العودة إلى ظهور الحصان، الجيش بين ثورتين"، في بهجت قرني وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

61. رشاد القصبي عبد الغفار، **التطوير السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع**، ط2، القاهرة: د د ن، 2006.

62. شلايم أخي وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة: لؤلؤة عبد الواحد بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

63. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، دار هومة، ط4، 2002، ص 56.

64. غلام فيصل عبد الله، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي يوليو 1952-يوليو2013**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

65. تيوريل يان، **محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**. ترجمة: خليل الحاج صالح، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

66. طارق البشري، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة** مصر: دار النشر للثقافة والعلوم، 2014.

67. غماري طيبي، **الجندي والدولة والثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

IV-فصول الكتب :

1. الشرقاوي باكينام، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا"، في نصار آية وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

2. أبو دوح خالد كاظم، ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، في مصر، محاولة للفهم السوسيولوجي، في: المديني توفيق وآخرون، **الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

3. أندرسون ليزا، "تراث السلطوية وتغير النظام نحو فهم الانتقال السياسي في الوطن العربي"، في جرجس فواز وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، بيروت: مركز ودراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.

4. العزباوي يسرى، "دور هيئات المجتمع المدني في التعبئة الجماهيرية، في: هلال علي الدين وآخرون، **التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية**، مصر: مطابع الأهرام، 2015.

5. المنشاوي محمد، "العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر"، في ماضي عبد الفتاح وآخرون، **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6. السعيد فؤاد، "الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية في نظام 30 يونيو–3 يوليو"، في: السعيد فؤاد وآخرون، **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2021 .

7. بلقزيز عبد الإله، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، في: داداه أحمد ولد وآخرون، **الجيش والسلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

8. جزائرلي ياسر، "الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي" في أويصال أحمد وآخرون، **الجيش والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

9. دده محمد، "الحراك الجماهيري العربي ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، في: المديني توفيق وآخرون، **الربيع العربي .... إلى أين أفق جديد للتغير الديمقراطي**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

10. هلال علي الدين، "المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية أي علاقة"، في هلال علي الدين وآخرون، **التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية**، مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2015.

11. حافظ زياد، "ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في: مطر جميل وآخرون، **رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر**، المغرب، سورية، ليبيا بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

12. حطيط، أمين محمد "المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي" في: عبيدات أحمد وآخرون، **الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

13. حرب عماد، "الدول الإقليمية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر"، في: إدعلي أحمد وآخرون، **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

14. حازم قنديل، "العودة إلى ظهر الحصان الجيش بين ثورتين"، في: قرني بهجت وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

15. حطب شيماء، "محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر"، في: نصار أية وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

16. ماضي عبد الفتاح، "مداخل إلى نظم حكم ديمقراطية"، في كواري علي خليفة، ماضي عبد الفتاح وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

17. مصطفى حمزة، "الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية" في أويصال أحمد وآخرون، **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

18. عبد العالي عبد القادر، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرصة التحول الديمقراطي" في بلقزيز عبد الإله وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

19. عبد الله ثناء فؤاد، "الدستور المصري الجديد ومرحلة التأسيس الديمقراطي ملابسات المرحلة الانتقالية"، في: عليوة محمد طه وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

20. عبد ربه أحمد،" الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش" في عبد الرحمن حمدي **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية**، قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015.

21. علي أحمد حسن الحاج، "مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتغيير"، في: لكريني إدريس وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2011.

22. عبد الشفيع عيسى محمد، "الدستور والثورة: درس الماضي ونداء المستقبل حالة مصر"، في: قاسم عبد الحي علي وآخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

23. فكري مروة، "الربيع العربي من منظور مقارن دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية"، في لكريني إدريس وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي مال الثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

V-الدوريات المحكمة :

1. العوضي هشام، "الإسلاميون في السلطة حالة مصر"، **المستقبل العربي**، ع413، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو .2013

2. 99.إبراهيم علوش،" التحولات والثورات في العالم العربي الدلالات الواقعية والأفاق المستقبلية"، **شهرية الشرق الأوسط**، ع 15، أوث2011

3. العربي العربي، "المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية"، **سياسات عربية**، ع37، مارس 2019.

4. الغريب عصام، "المؤسسة العسكرية المصرية وموقفها من الدساتير"، **رؤية تركية**، ع3، خريف 2012.

5. أحمد أمل، "التحولات السياسية ودور المؤسسة العسكرية في إفريقيا المدارية، اتجاهات حديثة"، **كراسات استراتيجية**، ع30، م 28، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ماي 2019.

6. أوثاي مارينا، دان ميشل، "الأنظمة الحاكمة وما أزق الملك في العالم العربي وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي"، **أوراق كارينغي**، سلسلة الشرق الأوسط، ع 88، ديسمبر 2007.

7. إبراهيم منى، الجيش والاقتصاد في مصر بين الاحتكارات والفساد والاضطرابات الاجتماعية، **رواق عربي**، ع 25(3)،2020.

8. الشريف أشرف، دولة ملوك الطوائف في مصر، **الملف المصري**، ع15، نوفمبر 2015.

9. باهي سمير، "عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع15، جانفي 2017.

10. باري زولتان،" القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، ع24، يناير 2017.

11. إبراهيم منى، الجيش والاقتصاد في مصر بين الاحتكارات والفساد والاضطرابات الاجتماعية، **رواق عربي**، ع 25(3)،2020.

12. باعزيز عمر، "الجيش المصري بين العسكري والمدني وأطماع الحكم السياسي"، **التحرر**، ع1، شتاء 2014.

13. بابا عربي مسلم، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع9، جوان 2013.

14. بشارة عزمي،" الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013.

15. جمال محمود، "اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية"، **دراسات استراتيجية**، ج1، 21 يناير 2019.

16. جلال هاشم عزة، "الربيع العربي والتطور الديمقراطي خبرة التاريخ وسؤال المستقبل"، **كراسات إستراتيجية**، م26، ع280، سبتمبر 2017.

17. دراجي هشام، "أهلية الجيوش في قيادة التنمية بالقارة الإفريقية دراسة حول عسكرة التنمية في مصر"، **مجلة المفكر**، ع 18، 2019.

18. هاتف مكي دينا، "مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر"، **مجلة العلوم السياسية**، ع57، 2019.

19. حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، **مجلة الديمقراطية**، ع52، فيفري 2014.

20. حبيطة لخضر، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 (2011-2015)"، **مدارات سياسية**، ع ديسمبر 2017.

21. طويل أماني، "معركة حكم مصريين الجيش والإخوان"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013.

22. طيب محمد، "الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، ع02، جوان 2015.

23. مجيب مي، "الدولة المصرية العودة والتوافق بين المؤسسات"، **الملف المصري**، ع15، نوفمبر 2015.

24. ماضي عبد الفتاح، "الجيوش والسياسة والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيوش من السلطة؟، **سياسات عربية**، العدد 24، يناير 2019.

25. ماضي عبد الفتاح،" العلاقات المدنية العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء"، **سياسات عربية**، م12، ع66، يناير 2024.

26. ماضي عبد الفتاح،" تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، عبد الفتاح ماضي "، **سياسات عربية**، ع18، جانفي 2016، ص 30.

27. منيسي أحمد، "الثورات الشعبية شروط تأسيس التحول الديمقراطي الناجح"، **كراسات استراتيجية**، م26، ع 282، نوفمبر 2017.

28. محمد عبد الله أشرف، "الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية دراسة للثورات الانتخابية"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، ع38، ج1.

29. محمد ياسين أشرف، "السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة"، **مجلة الديمقراطية**، ع57، يناير 2015.

30. مختار أمل، "المنظور التكاملي: مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي"، **السياسة الدولية**، ع194، م 48، أكتوبر 2013.

31. محمد سالم حنان،" تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية للحالة المصرية"، **حوليات آداب عين شمس**، م 44، سبتمبر 2016.

32. مجيب مي، "الدولة المصرية العودة والتوافق بين المؤسسات"، **الملف المصري**، ع 15، 2015.

33. ممدوح غالب أحمد بري، "دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011–2016) دراسة في تاريخ مصر المعاصر"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، م1، ع2، يونيو 2018.

34. نموشي نسرين، "التحول الديمقراطي مقاربة مفهومية ونظرية"، **دراسات قانونية وسياسية**، ع01، جوان 2018.

35. صبحي مجدي، "الاقتصاد السياسي للعنف والثورة قراءة في ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013"، **كراسات إستراتيجية**، م25، ع260، 2016.

36. عبد ربه أحمد، "الشبكات وحركات الاحتجاج...الثورات العربية نموذجا"، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية**، ع 202، أكتوبر 2015.

37. عمر العاتي رجب، "التحول الديمقراطي دراسة في الآليات والتحديات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع18، مارس 2019.

38. فاروق أحمد، "القوات المسلحة والاقتصاد دراسة للدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية"، **مصر المعاصرة**، م110، ع2، أفريل 2019.

39. عبد الجواد جمال، "حدود الدور الخارجي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة الديمقراطية**، ع57، يناير 2015.

40. عياد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي"، **مجلة أكاديمي**، ع 01، جانفي 2013.

41. علي مهدي كاظم، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، **دراسات دولية**، ع 56.

42. علوي مصطفى، "الجيش بين الثورة والسياسة حالة مصر"، **الديمقراطية**، ع 52، السنة 13، أكتوبر 2013.

43. عبد الله يونس محمد، "تصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في القارة الأوروبية "، **اتجاهات الأحداث**، ع16، 2023.

44. عبد الفتاح بشير، "الرئاسة المصرية بعد مبارك"، **سياسات عربية**، ع1، مارس 2013.

45. عواد هاني، "من الانتخاب إلى الانقلاب قراءة في درس 30 يونيو"، **سياسات عربية**، ع4، سبتمبر 2013.

46. عثمان وئام السيد، "رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية 2050 دراسة تطبيقية لدور إستراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة"، **دراسات**، م 22، ع 3، يوليو 2021.

47. عبد المجيد وحيد، "لماذا انهارت سلطة الإخوان في عام؟"، **المصري اليوم**، 19 يوليو 2013.

48. عفان محمد، "وطنية بلا مواطنة: بدائل النظام المصري ما بعد تموزا يوليو 2013 لبناء شرعية غير انتخابية"، **سياسات عربية**، ع66، م12، يناير 2024.

49. عبد الله نادين، "الحركات الشبابية بعد 30 يونيو 2013 رؤية تحليلية للاستراتيجيات المختلفة"، **الملف المصري**، ع1، سبتمبر 2014.

50. عادلي عمرو،" نظام السيسي وبيروقراطية الدولة الناشئة بعد ثورة 25 يناير"، **الملف المصري**، العدد 15، نوفمبر 2015.

51. فرحاتي عمر، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع29، جوان 2008.

52. فرسخ عوني، "مصر بين ثورتين"، **المستقبل العربي**، ع35، السنة 34، يناير 2012.

53. سليمان إسماعيل هاني، "الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة "، **بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ع28، ماي2018.

54. شنوف زينب، "تحليل سوسيولوجي للمؤسسة من الإنتاج إلى إعادة الإنتاج"، **آفاق البحوث والدراسات**، ع3، جانفي 2019.

55. شميتر فيليب، سيكا نادين، "طرفا عملية التحول الديمقراطي وتأثيراتهما في النشرة الأوسط وشمال إفريقيا"، **مجلة الديمقراطية**، ع61، يناير 2016.

56. شحماط مراد، جصاص لبنى " البعد التنموي ضمن أدوار المؤسسة العسكرية دراسة في التجربتين المصرية والتركية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م 04، ع02، جويلية 2019.

57. شومان محمد، "صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 96، خريف 2013.

58. خضر بشارة، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي"، **سياسات عربية**، ع02، ماي 2013.

59. خليفة سمير حمزة، "الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 13، ع 02، 2022.

60. شاهين عماد الدين،" عبد الرحمان محمد، الجمهورية الجديدة رؤية قديمة ووعود لم تتحقق"، **سياسات عربية**، ع 66، م12، يناير 2024.

61. توفيق ابراهيم حسنين،" الإسلاميون والسلطة في دول العالم العربي بين السياسة والعنف"، **دراسات استراتيجية**، ع 250، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية المصرية، 2014.

62. تونسي سارة، رجال على،" كيف نجح السيسي في إعادة إنتاج السلطوية في مصر"، **رواق عربي**، ع01، مج26، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

63. غاوب فلورنس، "الجيوش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي"، ترجمة: أحمد المرابطي، **سياسات عربية**، ع27، يوليو 2017.

VI-التقارير :

1. هاشم ربيع عمر وآخرون، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.

2. هانسن مانس، **حكم القطاع الأمني في مصر والعلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر**، تقرير مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، سويسرا، أفريل 2014.

3. مصر تقرير التنمية البشرية، **شباب مصر: بناه مستقبلنا**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 2010

4. منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، **الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفساد والنزاع**، المملكة المتحدة، 2017.

5. قنديل أحمد وآخرون، **التقرير الإستراتيجي العربي 2011-2012**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2013.

VII-أطروحات غير منشورة :

1. زيتوني محمد، "**الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، دراسة حالتي تونس ومصر 2011-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

2. محمود الشيماء عبد السلام إبراهيم، "**العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر (2005-2011)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015.

3. محمد حسن عبد المجيد، "**دور العسكريين في النظام السياسي السوداني**"، **رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1984.

4. قوال فاطمة،" **التحول السياسي في تونس وإشكالية البناء الديمقراطي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

5. غراب أمحمد رفيق، "**العلاقات المدنية والعسكرية في مصر وانعكاساتها على العمليات السياسية والاقتصادية دراسة تقويمية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021.

VIII-الملتقيات :

1. سلوى بن جديد، "**الحراك السياسي للشراع العربي بين التغير والتحول**"، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة سكيكدة، 2012.

XI-المواقع الالكترونية:

1. الرمحي مرعي علي، "المؤسسة العسكرية والمشاركة السياسية دراسة تحليلية معاصرة"، في: **https://www.politics-dz.com**(2023-01-31)

2. أسعيدي إبراهيم، النعيمي راشد محمد، "العسكرة مقاربة نظرية تأصيلية"، مركز الجزيرة للدراسات، في: **https://www.studies.aljazeera.net** (01-02-2023).

3. الحربلية محمد أحمد، " الجيش والعلاقات الجدلية مع الشعب والنظام"، في: /**https: www.scdd-sy.org**(2022.03.17)

4. الشمري علي هندول، "العقيدة العسكرية مفهومها وأنواعها السياسية"، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في:
http://https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/01/pdf (20-03-2024)

5. بول سالم،" تداعيات الانقلاب، الصدمة في مصر"، 11 يوليو 2013، في:
https// :www.carmegie.mec.org/2013/07/11/ar-pub-52. (21-03-2019)

6. بوناصيف هشام، "عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر"، نوفمبر 2013، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/11/2013114105155595205.html (12-04-2020)

7. جمال محمود، "الجيش المصري وإسرائيل تحولات العقيدة"، 2018، في:
https://www.ikhwan.wiki/index.php?title(10-01-2020)

8. جمال محمود، "الدور الاقتصادي للجيوش وانعكاساته على تطور الدور السياسي مصر بعد 2012 نموذجا"، إدراك للدراسات والاستشارات، في: **https://www.aawsat.com/%D8**(2019-03-2)

9. جمال محمود، "اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية الجزء الأول"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، 24 يناير 2019، في:(12-02-2020)/**https://www.eipss-eg.org**

10. دغمان سراج،" المؤسسة العسكرية ودورها في وحدة كيان الأمة والدولة"، في:
https://alwasat.ly/news/opinions/389960?author=1 (04-02-2023)

11. نسيرة هاني، "مخاضات ثورة يونيو الجزء الأول معركة الدستورية واخونة الدولة"، في:
https//:www.studies.alarabyja.net(21.07.2018)

12. حودميسة الياس، "الدور الاقتصادي للجيش المصري"، جوان 2017، في:
https://despace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14006. (2019-04-22)

13. كوبيز علال أنس، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة"، المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2020، في: **https://democraticac.de/?p=6487** (11-04-2022).

14. مارشال شانا، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، أبريل 2015، في:
https://carnegieendowment.org/research/2015/04/the-egyptian-armed-forces-and-the-remaking-of-an-economic-empire?lang=ar.(05-08-2019)

15. ممدوح رنا، سيف الدين سارة، السيسي يصدق على تعديلات تقلص مدة رئيس الأركان وقادة الأفرع في مناصبهم إلى عامين بدلا من أربعة ووكيل الدفاع والأمن القومي أمور فنية لاتحتاج تفسير، مدى مصر، 17 يوليو 2021. في: **https://www.madamasr.com**، (03-01-2025).

16. محمد صالح بابلا دلشاد، "المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي المؤسسة التركية نموذجا"، في:**https://www.researchgate.net › 36** (15-03-2020)

17. محمد عطية حمادة عبد الرحمان، " المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية"، المركز العربي الديمقراطي في:
https://www.democraticac.de(12-06-2024)

18. عزام مها، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية" تشاتام هاوس، مذكرة إحاطة 2012، في:
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/media_wysiwyg/bp0512_azzam_arabic_0.pdf(15-03-2018)

19. عباس محمد، "السيسي بنية الاستبداد في الدولة المصرية"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019، في: **https://www.eipss-eg.org/?s**(16-6-2024)

20. عبد الفتاح بشير،" الجيش المصري في الدستور الجديد"، في:

https://www.aawsat.com/home/article/12199(10-05-2021)

21. عاشور عمر، "من التعاون إلى القمع العلاقات الإسلامية العسكرية في مصر"، مركز بروكنجر الدوحة، مارس 12.2015، في: **https://www.brookings.edu/ar/articles** (22-06-2019)

22. عز الدين عمرو، "مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، سلسلة العلاقات المدنية العسكرية، منتدى العلاقات العربية والدولية، في:

https://www.fairfowm.org(15-01-2023)

23. عبد الشافي عصام، "دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2013: المحددات والمسارات"، **مجلة الباب**، ع2، جوان 2019، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/2013-190625073235653.html (25-05-2020)،

24.عاشور عمر، "المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923-2013"، مؤسسة بروكنجر، 14 يناير 2014، في:(12-03-2020)**https://www.brookings.edu/ar/articles/%**

25. عز الدين عمر،" سلسلة العلاقات المدنية والعسكرية، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، في:

https://www.fairforum.org/researchandstudies(10-02-2018)

26. صايغ يزيد،" فوق الدولة جمهورية الضباط"، أوراق كارينغي، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012)، في:

https://carnegieendowment.org/research/2012/08/above-the-state-the-officers-republic-in-egypt?lang=ar(12-03-2018)

27. صايغ يزيد، "القائد رأس الحربة البريتوري دور المؤسسة العسكرية في تطوير رأسمالية الدولة في مصر"، مركز كارينغي الشرق الأوسط، بيروت، 2021، في:

https://iraqieconomists.net/ar/2021/05/12/(10-03-2025)

28. صايغ يزيد، "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2022، في:

https://carnegieendowment.org/research/2015/04/the-egyptian-armed-forces-and-the-remaking-of-an-economic-empire?lang=ar(13-02-2020)

29. صايغ يزيد، "الجمهورية الثانية إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مؤسسة كارينغي للسلام، واشنطن، ماي 2025، في: https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Sayigh-The%20Second%20Republic_Arabic.pdf(12-10-2025)

30.صايغ يزيد،"أولياء الجمهورية تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،2019، في:
https://www.carnegieendowment.org/research/2019/11/owners-of-the-republic-an-anatomy-of-egypts-military-economy?lang=ar.(2020-05-12)

31. رجب عز الدين،" العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 يناير 2015، في https://www.eipss-eg.org (03-01-2020).

32. شيحة عصام، "الجيش في الدساتير المصرية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، في:
https://constitutionnet.org/vl/item/msr-wrq-bhthljysh-fy-ldstyr-lmsry-sm-shyh-2012(20-4-2021)

33. شحاتة دينا، هل تنجح مبادرات المصالحة بين جماعة الإخوان والقوى الثورية، الملف المصري، ع01، سبتمبر 2014.

34. توفيق إبراهيم حسين، "الانتقال الديمقراطي، إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات في:
https://www.studies.aljazeera.net/ar/files/aralwolddemocracy2013/01/htm (2020-05-10)

35. "معجم اللغة العربية المعاصرة"، في: (30-01-2023) https//:www.maafein.com

36. تعريف ومعنى المؤسسة، "معجم المعاني الجامع،" في:
https://www.allmaany.com>ar-ar(14-01-2023)

37. معجم المعاني الجامع في:
https://www.almaany.com(24-01-2020)

38."الدور الاقتصادي للجيش في مصر الحسابات والتداعيات"، 20 نوفمبر 2016، في:
https://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/html. (12-06-2019)

39."دستور مصر الصادر عام 2014"، في:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar(10-10-2024)

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I. Books :

1. Abal-Magd-Zeinab, **Militarizing the nation the army, Business, and Revolution in Egypt,** New York: Columbia university press, 2016.

2. Alterman Jon B, and Mc cants William, **Egypt: the Search for stability in: Religious Radicalism after the arab uprisings**, (centre for strategic international studies, 15 decembre 2014.

3. Berlin David pion, and others, **research Handbook on civil- military relations** Usa: Edward Elgar Handbooks in political science 2024.

4. Cherif Bassiouni **chronicles of the Egyptian revolution and it's after Match, 2011-2016**, university printing house, 2017.

5. Esposito John L. and other's, **Islam and democracy after the Arab spring** New York: Oxford university press, 2016.

6. Feaver Peter D, **armed Servant agency oversight and civil-military relation**, combridge: havard university press, 2003.

7. Gerassimos Karablias, "civil military relations: acomparative analysis of the role of the military in the political transformations of post war turkey and greece 1980-1995, final Report submitted to morth atlantic treaty organization (Nato)", June 1998.

8. Housam Darwisheh, **from Mubarak to sisi: the evolution of authoritarian rule in Egypt**, Japan: institute of developing economies, 2024.

9. Lalousc Eric, **the Egyptian military: an institutional pillar of Al.Sisi's regime**,(comilias universdad pontificia:Facultad de Ciencias Humanas y Sociales, Madrid, Junio 2023.

10. Mandour Maged, **Egypt under El-sisi a nation on the edge**,first published in great Britain,2024

11.Neil Ketchley, **Egypt in a time of revolution contentious politics and the arab spring**, (United Kingdom: university printing house, Cambridge, 2017.

12. Palmen panter and others, **civil – military relations and democratic control of the security sector**, USA: United States institute of peace, 2005.

13. Rebecca L.Schiff, **the military and domestics politics, aconcordance theory of civil-military relation**, New York: routledge, 2009.

13. Samuel E finner, **the man on horseback the role of the military in politics**,introduction by: Jay Stanle New Brunswick USA: transaction publishers, 2002.

14. Taylor Edward, **command in the 21 century an introduction to civil military relation to civil military relation**, California: Naval postgraduate school june1998.

15. Thomas Bruneau, Aurel Croissant, **civil military relation why control is not enought in civil military relation control and effectiveness across regimes**, USA: Lynne rienner publishres, 2019.

16. Tuining Alexander, **the emerging pattern of civil military relations in Islamist states**, California: noval postgraduate school, March 2013.

17. Valeria Resta, **Tunisia and Egypt after the Arab spring party politics in transitions from authoritarian rul**e, New York: Routledge, 2024.

II- book Chaptres :

1. Desch Michal,"Quelle menace pour la nation, Quelle mission pour l'arméé," larry Diamond, mark Plattner, **le role de l'armée en democratie**, traduit : monique Berry, france : Nouveaux Horizon, 2002.

2. Maswood Javed, Natarjan Usha,"democratization and constitutional reform in Egypt and Indonesia: evaluating the role of the military", in korany bahgat, elmahdiRabab, **arab spring in Egypt revolution and beyond**, Cairo: the American university in Cairo press, 2012.

3. Spring Borg -Robert,"Egypt: an ineffective military control", in: Thomas c Bruneau, Aurel croissant, **civil –military relations control and effectiveness across regimes**, United States of America: Lynne reinner publishers, 2019.

4. Louis goodman," le rôle de l'armée hier et aujourd'hui, on Larry diamond, Marc plattner, **le role de l'armée en democratie**, traduit : monique Berry, france : Nouveaux Horizon, 2002.

5. Sumuel Huntington," redéfinir les rapports entre civils et militaire", larry Diamond et Marc Plattner, **le role de l'armée en démocratie**, traduit : monique Berry, france : Nouveaux Horizon, 2002.
6. Aruel Croissant, "military in autocratization and democratization", in David pion-Berlin and others, **Research handbook on civil military relations,** Usa: Edward Elgar Handbooks in political science 2024.
7. Harold Trinkunas,"Regime hybridization and civil–military relations" in David Pion Berlin and others, **Research handbook on civil military relations**, Usa: Edward Elgar Handbooks in political science 2024.

III. Periodicals:

1. Al Nadem Ahmed "Views the military and politics in Egypt: Towards understanding the relationship and analyzing power dynamic, **rowaq arabic 2(24).**
2. Barany Zoltan, comparing the arab revolts the role of the military, **journal of democracy**, v 22, n 4, October 2011.
3. Bermeo Nancy, "on democratic Backsliding", journel of democracy Boltimore: **johns Hopkins university press,** vol 27, No1, January 2016.
4. Bruneau Thomas, "civil-military relations in muslim countries the cases of Egypt, pakistan and turkey,"**journal of defense resoures manegement**, vol 4, issue 2(7), 2013.
5. Bruneaux Thomas, "putting the military Back into civil-military relation Latin American, **research review**, 56(1). Kartveit Bard, Gabrielsen Jumbert Maria,"civil military relation in the middle east", **alitérature review,** working paper, michelsen institute, June 2014.
6. Croissant Aurel, Kuehen David and Lorenz Philip,"Breakingwith past civil military relation in the emerging democracies of East Asian**", policy studies**, n63, insititute of south East Asian studies, 2012.
7. Croissant Aurel,"civilian control over the military in East Asia", **working paper,** n31, the EastAsiainstitute, September 2001.
8. Diamond Larry, Fukuyama Francic and others," Discussion reconsidering the transition paradigm", **journal of democracy,** v25, N01, January 2014.
9. Erapp William, "civil military relation le role of the military leaders in strategy Making", **strateg leaderchip parameters**, 45 (03) Autmn, 2015.
10. Ibrahim Elhoudaiby, "fighting the last war? Civil-military relation in Egypt", **policy brief**, n179, april 2014.

11. IKedinachi Wogu, Jide Bietan, "Civil military relations and leadership crisis in 21 century Africa aninquiry", **international journal of innovative social sciences humanities researche**, 2(1), March 2014.
12. Kareem Abdallah, Martina jirankova, "State Capitalism and the role of the armed forces in Egypt : in the historical context, the current government and reforms 2016-2023, **world economy and policy**, v3, issue 1, 2024.
13. Lisa Watanabe, "Egypt one year after Morsi's Quster", **css analyses in security policy**, N158, July 2014.
14. Mpowel Jonathan, "an assessment of the democratic coup theory: democratic trajectories in Africa, 1952-2012", **African security Review,** vol, 23, N° 3, September 2014.
15. Ould mohamed Mohamed Mahmoud, "Bringing Back transitology democratization in the 21 st century" ,geneva **papers research series**, N13, November 2013.
16. Ovarol Ozan, "the democratic coup d'état", **harvad international law journal**, vol 53, N02, summer 2012.
17. Rafti Marina, "a perilous path to democracy political transition and authoritarian consolidation in Rawanda", **Dissussion paper**, N03, 2008.
18. Samir Amin, " the arab revolutions: a year after", i**nterface**, a journal for and about social movements, volume 4(1), May 2012.
19. Satloff Robert.B., " army and politics in Mubarak's Egypt ", policy paper, the Washington institute for near, **east policy**, N10, 2001.
20. Shoker Ahmed, "Sisi's Egypt: building political legitimacy amidst economis crises", **Middle East brief**, N106, february 2017.
21. SuzanneNielsen,"civil military relations theory and military effectiveness, **public administration and managment**, v ten, n2, 2005.
22. Thomas Brurneau, " civil-military relation in Muslims countries the case of Egypt, Pakistan and turkey", **journal of defense resources management**, vol 4, issue 2(7), 2013.
23. UlucaKar Mustafa, caglar Ali," ananalysis of two different models of civil military relation, the case of Turkey", **uluslarar si iliskiler dergis**, 14 (55), January 2017.
24. Zeinab Abul-Magd, "the Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transitions states**, CMI insight**, N2, october 2013.

IV. Internet:

1. Arvianto Major Tomy ،"Egypt’s revolutions: a long journey to democracy", candian forces college, from: **https://www.cfc.forces.gc.ca>arvianto** (07--03-2024).
2. Amr Hamzawy, "lisglating, Authoritarianism egypt’s new era of repession", Carnegie end woment for international peace, march 2017,from**:https//www.cutt.ly/feh11ynr.**
3. Brandvoll Jorunn," theories of regime change", Norwegian Institute for International Affairs, 2002, P14, from**: https://www.jstor.org › stable › pdf› resrep08081.5.pdf**, (16-10-2024).
4. Bocharov Ivan, "in the grips of the army: the Egyptian economy, 16 April 2023, from: **https//:www.modern diplomacy.eu/2023/04/16/in the –grips-of-the army.**
5. Colombo Silivia," the military Egyptianbag-snatchers isituto affair internajionali", November 2014, fom:**http://www.iai.it>default>files>in egypt-05** (10.02.2025).
6. Chamseldine, Chérine, "the military and Egypt’s transformation", germaninstiute for international and security affairs, February 2013, from**: https://www.files.ethz.ch>isn**. (2018-09-05)
7. Spring Borg Robert, Williams Pink, " the Egyptian military, Ashumbering giant awakes ", carnegie middle east Centre, february 2019, from : **https://carnegie endowment.ogr>research>2019,(20.02.2021)**
8. Casey friedman and others, " political stability and military intervention in Egypt ", (USA : New england complex systems institute), 2013, from : **https://www.static1.squarespa** .(10-7-2025)
9. "Egypt’s failling economy is sisi’s fault" Bloomberg Report, august 2016, from: **https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2016-08-16/egypt-s-failing-economy-is-sisi-s-fault.**
10. Economist, "30 March 2013 visited egypt economy giong to the dogs", from: **https//:www.economist.ecom/news/middle-east.and.africa/21574533**.
11. Jermy. M. Sharp, "transition under military rule", june 2012, from: **https://www.everycrsreport.com/files/20120621_RL33003_fbec57cc2e470cca3db5c8319660f3ed0a98bd32.pdf**(12-03-2018)
12. Sharp Jermy M.,"Egypt: "transition under military rule"congressional research service,june 2012,from:**https://www.li.proquest.com.crs-2012-FDT-0450.**(02-01-2025)

13. Sharp Jermy M.," Egypt background and U.S relations", congressional research service, May 2009, from: **https://www.bit.by/2Hmvtrh,**(09/06/2020)
14. Lutterbeck Darek,"the role of armed forces in the arab uprising", from:**https//www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/the_ role_of _ armed forces _in_the_arab_uprising_2012.pdf.**
15. Maigre Merie," theories of civil-military relations ", from: https:// **www.yumpu.com/en/document/view/16406720/civil.military-theories-akademia-sept-2009-merie-maigré,**(27-01-2024).
16. Managing political transformation and security transition processes", strategic framework, from: **https://berghof-foundation.org/files/publications/2019_ManagingPoliticalTransformation_ Framework.pdf.**
17. Noil Jessita ، Egypt's armed forces cement economic power, germaninstitite, February, 2017, from: **https://www.swp-berlin.or>prouducts>comments**(5-02-2020).
18. Ottaway Marina, "Al-Sisi's Egypt :The Military Moves on the Economy", middel east program occasional paper series, summer 2015, from:https**://www.wilsoncenter.org/publication/al-sisis-egypt-the-military-moves-the-economy** (2020-04-21).
19. The armed forces Rôles and responsabilités in good Security sector gouvernance", Geneva centre for the democratice control of armed forces,from:**https://www.dcaf.ch › publications › documents (**02-01-2023).
20. " The Officer's republic the Egyptian military and abuse of power ", transparency international, from: **https://ti-defence.org/wp-content/uploads/2018/04/The_Officers_Republic_TIDS_WEB2.pdf**(15-06-2020)
21. Wali janjua Rachid,"civil militaryrelation the impact of internal and external factors inchaping the balance of civil and military power" NDU journal 2010, from: https**://www.researchgate.net › post › download.pdf.**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإنفاق العسكري في مصر (1980-2010)	***198***
02	تشكيل مجلس الشعب 2012	***386***
03	تشكيل مجلس الشورى 2012	***387***

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	موقع المؤسسة العسكرية من المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية	***28***
02	أدوار المؤسسة العسكرية	***48***
03	القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها الهيئات العسكرية	***210***

فهرس المحتويـات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
خطة الدراسة	
مقدمة	***2-18***
الفصل الأول: المؤسسة العسكرية والتحول السياسي: مقاربة معرفية	
تمهيد	***20***
المبحث الأول: ماهية المؤسسة العسكرية	***21***
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية	***22***
أولا–تعريف المؤسسة	***22***
ثانيا–تعريف المؤسسة العسكرية والمفاهيم المرتبطة بها	***25***
المطلب الثاني: سمات وخصائص المؤسسة العسكرية	***39***
أولا: الخصائص الوظيفية	***40***
ثانيا: الخصائص التنظيمية والمهنية	***40***
المطلب الثالث: الأدوار التقليدية والجديدة للمؤسسة العسكرية	***44***
أولا: الاتجاهات النظرية للأدوار غير التقليدية	***45***
ثانيا: المهام الأساسية والثانوية للمؤسسة العسكرية	***49***
ثالثا: مجالات الدور التنموي للمؤسسة العسكرية	***51***
المبحث الثاني: الدلالات المعرفية والنظرية لمفهوم التحول السياسي	***53***
المطلب الأول: مفهوم التحول السياسي	***54***
أولا: تعريف التحول السياسي	***54***
ثانيا: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي	***60***
المطلب الثاني: دوافع وأنماط التحول السياسي	***74***
أولا: دوافع التحول السياسي	***76***
ثانيا: أنماط التحول السياسي	***83***

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتحول السياسي الديمقراطي	***95***
أولا: مقاربة التحديث	***95***
ثانيا: مقاربة الخيارات الاستراتيجية الانتقالية	***98***
ثالثا: مقاربة التحليل البنائي (البنيوية)	***100***
رابعا: المقاربة المؤسسية	***103***
المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في المفهوم والاتجاهات النظرية	***106***
المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية العسكرية	***107***
أولا: تعريف العلاقات المدنية العسكرية	***108***
ثانيا: العناصر النظرية للعلاقات المدنية العسكرية	***112***
ثالثا: العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية	***118***
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة وتحليل العلاقات المدنية العسكرية	***122***
أولا: النظريات الكلاسيكية	***123***
ثانيا: النظريات الحديثة	***132***
المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية في النظم غير الديمقراطية	***137***
أولا: دوافع التدخل العسكري في الحكم أو عوامل تدخل العسكريين في الحياة السياسية	***138***
ثانيا: أنماط التدخل العسكري	***141***
ثالثا: المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي	***145***
خلاصة	***150***
الفصل الثاني: نشأة وتطور دور المؤسسة العسكرية في مصر قبل 25 يناير 2011: المحددات والمؤشرات	
تمهيد	***152***
المبحث الأول: بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية المصرية: من بناء الدولة إلى الهيمنة والاستيلاء عليها	***153***
المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية في مصر: منذ محمد علي حتى ثورة الضباط الأحرار 1952	***153***

أولا: مرحلة تأسيس الجيش المصري	***154***
ثانيا: مرحلة تحقيق الاستقلال ومقاومة الاستعمار	***156***
ثالثا: مرحلة بناء الجمهورية: مأسسة الهيمنة العسكرية على المؤسسات المدنية	***159***
المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في مصر	***166***
أولا: الانتماء الطبقي للمؤسسة العسكرية في مصر	***167***
ثانيا: بنية المؤسسة العسكرية	***170***
المطلب الثالث: العقيدة العسكرية للجيش المصري: الثابت والمتغير	***171***
أولا: محددات العقيدة العسكرية للجيش المصري	***173***
ثانيا: الثوابت في العقيدة العسكرية	***174***
ثالثا: المتغيرات في العقيدة العسكرية	***175***
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي في مصر (1952-2011)	***176***
المطلب الأول: تطور دور المؤسسة العسكرية في الدساتير المصرية قبل 2011	***177***
أولا: الحقبة الملكية قبل يوليو 1952	***177***
ثانيا: الحقبة الناصرية	***179***
المطلب الثاني: تطور النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية	***184***
أولا: مرحلة تدخل الجيش في السياسية: عهد جمال عبد الناصر (1954-1970)	***184***
ثانيا: عهد السادات: التبعية وتخفيف الطابع العسكري للسياسة (1970-1981)	***190***
ثالثا: مرحلة التداخل بين المدني والعسكري: عهد مبارك من الشراكة إلى التبعية (1981-2011)	***195***
المبحث الثالث: ترسخ الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية قبل 2011	***201***
المطلب الأول: تطور الاقتصاد العسكري المصري: المظاهر والآليات	***202***
أولا: مظاهر التغلغل العسكري في الاقتصاد المدني: بين المصالح الاقتصادية والتجارية	***203***
ثانيا: المؤسسة العسكرية المصرية: بين الامتيازات وشراء الولاء	***212***
المطلب الثاني: المساعدات العسكرية الأمريكية: طبيعتها وتأثيراتها	***216***

أولا: نشأة العلاقات العسكرية المصرية–الأمريكية	***216***
ثانيا: الدعم العسكري الأمريكي	***219***
خلاصة	***224***
الفصل الثالث: ***إدارة المؤسسة العسكرية للمرحلة الإنتقالية في مصر بعد الحراك الشعبي 2011-2012: المسار والآليات***	
تمهيد	***226***
المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر: دراسة في الدوافع والفواعل والمواقف الخارجية	***227***
المطلب الأول: الحراك الشعبي في مصر: قراءة في الدوافع والسياق التاريخي للأحداث	***227***
أولا: ثورة أم انتفاضة؟	***227***
ثانيا: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحراك الشعبي	***230***
ثالثا: الحراك الشعبي: المسار والخصوصية	***246***
المطلب الثاني: القوى الفاعلة في الحراك الشعبي	***250***
أولا: الحركات الاحتجاجية الشبابية	***250***
ثانيا: دور القوى والتنظيمات السياسية	***254***
المطلب الثالث: استجابة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي	***257***
أولا: حياد الجيش المصري	***258***
ثانيا: انحياز الجيش للمحتجين	***259***
المطلب الرابع: المواقف الدولية من الحراك الشعبي	***263***
أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطوره خلال الحراك	***263***
ثانيا: موقف الاتحاد الأوروبي	***266***
ثالثا: الموقف الإسرائيلي	***269***
المبحث الثاني: ملامح إدارة المؤسسة العسكرية المصرية للمرحلة الانتقالية	***271***
المطلب الأول: أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية	***272***

أولا: انفراد المجلس العسكري بالسلطة	***272***
ثانيا: ترتيب المرحلة الانتقالية	***285***
المطلب الثاني: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوى السياسية المدنية	***293***
أولا: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإخوان المسلمين	***293***
ثانيا: علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالحركات الثورية والائتلافات السياسية	***297***
المبحث الثالث: الصدام بين رئاسة محمد مرسي والمؤسسة العسكرية يونيو 2012-يوليو 2013	***298***
المطلب الأول: أزمة علاقة حكم محمد مرسي مع المؤسسة العسكرية	***299***
أولا: صراع الإعلانات الدستورية	***299***
ثانيا: إقالة القادة العسكريين	***302***
ثالثا: موقع المؤسسة العسكرية في دستور 2012	***304***
المطلب الثاني: أزمة بناء التوافق الوطني وانقسام النخب السياسية في مصر	***308***
أولا: صدام مرسي مع القوى السياسية المدنية	***309***
ثانيا: تحالف القوى السياسية المدنية ومؤسسات النظام القديم ضد حكم الإخوان المسلمين	***313***
خلاصة	***315***
الفصل الرابع: الأدوار السياسية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية وانعكاساتها على عملية التحول السياسي في مصر 2013-2020	
تمهيد	***317***
المبحث الأول: انهيار المسار الديمقراطي وعودة الحكم العسكري	***318***
المطلب الأول: تدخل المؤسسة العسكرية في 30 يونيو -3 يوليو 2013 بين رؤيتين:	***318***
أولا: 30 يونيو / 3يوليو 2013: بين الثورة والإنقلاب	***319***
ثانيا-أسباب الانقلاب العسكري	***321***
المطلب الثاني: أداء المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية ما بعد الإخوان المسلمين	***330***
أولا: الإقصاء والعنف	***331***
ثانيا: ترسيخ تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	***334***

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وتحولات نظام الحكم في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي	***339***
المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في إعادة تشكيل مراكز السلطة في عهد عبد الفتاح السيسي	***340***
أولا: رفض السيسي نظام الحزب المهيمن	***341***
ثانيا: تفريغ الحياة السياسية وعسكرة المجال العام	***342***
ثالثا: إعادة تعريف التحالف الاجتماعي	***347***
رابعا: تقاطع السلطة الدينية والسياسية	***347***
المطلب الثاني: طبيعة علاقة المؤسسة العسكرية بالرئيس السيسي وأثرها في إستقرار النظام	***348***
أولا: عسكرة الدولة	***349***
ثانيا: الامتيازات مقابل الولاء	***351***
المبحث الثالث: توسع الأدوار الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وتأثير مخرجاتها على عملية التحول السياسي بعد 2011: المظاهر والدلالات	***355***
المطلب الأول: الجيش والاقتصاد في مصر: بين تصاعد الأدوار وتمدد المصالح	***356***
أولا: التوجيه الاقتصادي العسكري بعد 2011	***357***
ثانيا: الدعم الإقليمي والدولي	***370***
المطلب الثاني: تداعيات توغل المؤسسة العسكرية في المساحة الاقتصادية	***376***
أولا: التداعيات السياسية: البقاء في السلطة	***376***
ثانيا: التداعيات الاقتصادية	***378***
خلاصة	***382***
الخاتمة	***384***
قائمة المراجع	***392***
فهرس الجداول والأشكال	***415***
فهرس المحتويات	***417***